

العدد السبعون بعد المائة - أكتوبر ٢٠٠٧

السياسة الدولية



مؤتمر فاشل آخر للسلام؟

د. أسامة الغزالي حرب

مصر وقطاع غزة.. معضلة علاقة خاصة جداً

د. وحيد عبد الجليل

روسيا.. قطب دولي من جديد؟

[ملف العدد]

تقرير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله

لقاء العدد مع د. مصطفى كمال طلبة.. الخبير الدولي في شؤون البيئة

باكستان على مفترق طرق

[تحت الضوء]

موجابي.. والخروج من الأزمة في زيمبابوي

يحيى غانم





المحتويات

الاقليمية

- ٦ مؤتمر فاشل آخر للسلام د. اسامة الغزالي حرب

الدراسات

- ٨ عن الحرب والسلام .. مراجعة لادبيات الصراع الدولي د. احمد على سالم
٢٤ دوافع وتداعيات التدخل العسكري الامريكى فى العراق د. عبدالله يوسف سهر

المقالات

- ٢٤ الامم المتحدة من التدخل الإنسانى إلى "مسئولية الحماية" وليد حسن فهمى
منف العـــدد : روسيا .. قنص دولى من جديد ؟

- ٤٥ التحولات الكبرى فى السياسة الخارجية الروسية د. محمد السيد سليم
٤٦ العلاقات الروسية - الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية د. نورهان الشيخ
٥٦ الاقتصاد الروسى بين البات السوق ورأسمالية الدولة د. مغاورى شلبي على
٦٠ الصناعات العسكرية الروسية .. تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية د. احمد إبراهيم محمود
٧٢ روسيا والشرق الأوسط .. أية عودة ؟ د. إبراهيم عرفات
٧٦ العلاقات الروسية - الصينية .. محددات الخلاف وأفاق التعاون أبو بكر الدسوقي
٨٢ روسيا واسيا الوسطى .. حماية المصالح واحتواء الأخطار د. عاطف عبد الحميد
٨٦ السياسة الروسية فى اسيا .. الأهداف والتحديات السيد صدقي عابدين
٩٢ الطاقة والعلاقات الروسية مع اسيا د. أسامة مخيمر
٩٦ الاتجاهات الرامنة لتطور القوة العسكرية الروسية لواء/ عبدالمنعم سعيد كاطو
١٠٠ التحدى الديموجرافى للقوة الروسية احمد دياب

أقسام العدد

- ١٠٤ د. مصطفى كمال طلبة .. التغيير المناخى سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله .. تغيير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله

قضايا السياسة الدولية

- ازمة الانقسام الفلسطينى .. مواقف عربية ودولية : د. وحيد عبد المجيد
..... مقطاء غدة .. معضلة علاقة خاصة جدا .. د. وحيد عبد المجيد

السلسلة الثالثة والأربعون العدد السابعون بعد المائة أكتوبر ٢٠٠٧

- ١١٨ الدور السعودي حدود الاشتباك مع شأن معقد د. حسن أبو طالب
- ١٢٢ صراع فتح وحماس .. التصعيد الأمريكي - الأوروبي لاهداف إقليمية د. عمرو حمزاوي
- ١٢٤ سوريا وأزمة غزة .. موازنة الفرص والقيود ماجد كيالي
- ١٢٨ محدثات الرؤى اللبنانية للأزمة الفلسطينية د. محسن صالح
- ١٣٤ حماس والأردن .. علاقة جدلية د. عبدالستار قاسم
- ١٣٨ الأزمة الفلسطينية وعلاقات حماس الإقليمية محمد جمعة
- الشرق الأوسط :
- ١٤٢ العراق .. جدل الانسحاب والاستقرار سامح راشد
- ١٤٦ المحدثات الدفاعية لصفقات السلاح الأمريكية في الشرق الأوسط د. محمد قنري سعيد
- إفريقيا :
- ١٥٠ الصحراء الغربية ومفاوضات ٢٠٠٧ .. حجر في ماء البحيرة الراكدة د. عزيزة بدر
- ١٥٦ موجابي .. والخروج من الأزمة في زيمبابوي يحيى غانم
- ١٦٢ قمة أكرا .. وعوائق الوحدة الإفريقية خالد حنفي على
- تحت الضوء : باكستان على مفترق طرق :
- ١٦٨ مشرف وأزمة النظام السياسي في باكستان د. مصباح الله عبدالمعالي
- ١٧١ النموذج الباكستاني .. وصناعة الإرهاب محمد أبو رمان
- ١٨٢ ظاهرة المدارس الدينية في باكستان .. الأبعاد السياسية والاجتماعية خليل العناني
- ١٨٦ الحرب على الإرهاب والمساعدات الأمريكية لباكستان محمد حافظ عبدالمجيد
- رؤى عالمية :
- ١٨٩ رؤية أمريكية لتقسيم العراق أشرف محمد كشك
- ١٩٢ أخطاء الغرب الاستراتيجية في التعامل مع المسلمين د. السيد أمين شلبي
- ١٩٥ مكتبة المطبعة الدولية

د. أسامة الفزالي - حرب

مؤتمر فاشل آخر للسلام؟

بعد أسبوعين من صدور العدد السابق من "السياسة الدولية"، وبالتحديد في ١٥ يوليو ٢٠٠٧، وفي سياق حديث مطول عن تطورات الوضع في الشرق الأوسط، خاصة الصراع العربي - الإسرائيلي، قال الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش: "إنني سوف أدعو لعقد اجتماع في الخريف القادم لممثلين للدول التي تدعم الحل القائم على إقامة دولتين، وترفض العنف، وتعترف بحق إسرائيل في الوجود، وتلتزم بكافة الاتفاقيات السابقة بين الأطراف المعنية. والمشاركون الرئيسيون في هذا الاجتماع سوف يكونون: الإسرائيليون، والفلسطينيين، وجيرانهم في المنطقة. وسوف ترأس الوزارة ريس هذا الاجتماع، وسوف تستعرض مع نظرائها التقدم الذي تحقق نحو بناء المؤسسات الفلسطينية، وسوف يسعون إلى إيجاد سبل مبدعة وفعالة من أجل إحداث مزيد من الإصلاح، وسوف يقدمون الدعم الدبلوماسي للأطراف المعنية في مناقشاتهم ومفاوضاتهم الثنائية، حتى يمكننا أن نتحرك للأمام في طريق صحيح نحو الدولة الفلسطينية".

كانت تلك بلا شك خطوة مفاجئة من الرئيس الأمريكي، اختلفت عما درجت عليه الدبلوماسية الأمريكية من الرفض المستمر للتدخل الدولي في حل الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلا عن أنه لم يسبقها نوع من التشاور مع الأطراف العربية المعنية. غير أن الطابع المفاجيء لتلك الخطوة يوحي بوجود أسباب لا يصعب رصدها:

- فعلى رأس المشاكل التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط الآن، تأتي احتمالات تطور القدرات النووية الإيرانية، بما تحمله من إمكانية حصول إيران على القنبلة النووية في لحظة ما. هذا الهاجس يورق الإدارة الأمريكية، ويجعل من إمكانية توجيه ضربة عسكرية إلى إيران أمرا يكاد يكون مفروغا منه، وإن ظل التوقيت محلا لاحتمالات عديدة. في هذا السياق، فإن "تهيئة" البيئة الإقليمية لهذه الضربة، وتوابعها المحتملة، تصبح مسألة جوهرية، وتبرز قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، أو الفلسطيني - الإسرائيلي باعتبارها القضية الأهم التي يتعين الانتباه إليها، وحلها، أو على الأقل إعطاء الانطباع بجدية النوايا الأمريكية لحلها، فضلا عن الوعود السخية بمساعدات عسكرية إضافية وصفقات سلاح هائلة لمصر وإسرائيل والسعودية ودول الخليج، وكذلك الجهود الحثيثة بهدف تهدئة الأوضاع في العراق، توطئة لسحب أغلب القوات الأمريكية من هناك، والتي تشكل "رهينة" لدى إيران، بشكل أو بآخر!

- غير أن السبب المباشر والعاجل لتلك الخطوة الأمريكية إنما يتمثل في الانقسام المساوي الذي وقع بين حركتي "فتح" و"حماس"، بعد الانقلاب الذي قاده الأخير في غزة ضد السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس. ويبدو جليا أن الإدارة الأمريكية الحالية رأت في ذلك الانقسام فرصة ثمينة ينبغي اغتنامها، ليس فقط لعزل حماس (باعتبارها امتدادا للمنظمات المتطرفة والإرهابية) وإنما أيضا لدعم حكومة محمود عباس، باعتبارها ممثلة لقوى "الشرعية" و"الاعتدال"، التي يمكن أن تكون هي الطرف الفلسطيني الذي يفاوض إسرائيل.

ولقد بدأت تتسارع بالفعل الجهود الأمريكية للتخضير للاجتماع المرتقب، لتضيف مؤتمرا جديدا إلى عشرات - بل مئات - المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات التي شهدتها جهود تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. وهنا يثور السؤال: هل سوف نجد أنفسنا إزاء مؤتمر فاشل جديد، يحمل المزيد من الإحباط واليأس لدى الجماهير العربية المنتظرة والمتطلعة؟

- إن أول التحفظات، التي يمكن أن تثور هنا، يتعلق بالموقف الأمريكي نفسه. فأى مدقق للخطاب الذي أعلن من خلاله بوش دعوته المفاجئة سوف يلاحظ أن نقطة الانطلاق التي صدرت منها الدعوة، أي الانشقاق الفلسطيني (بين ما سماه بوش "رؤية حماس" و"رؤية الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض") باعتباره بداية لعمل جاء من أجل السلام، والعجلة التي قدمت بها تلك الدعوة، تذكرنا بالخطاب المفاجيء الذي القته كوندوليزا رايس في ٧ أغسطس ٢٠٠٦ مع بدء الحرب الإسرائيلية على لبنان، واعتبرت فيه تلك الحرب نقطة انطلاق لبناء شرق أوسط جديد!

ففى الحالين، هناك حدث معين، أراد الأمريكيون استثماره لتمرير رؤيتهم لحل الصراع العربى - الإسرائيلى. ولستقبل المنطقة، بأكثر مما هو استراتيجية متكاملة، وتصميم جاد لحل جذرى للصراع، بما يستلزمه ذلك من شروط، ربما كان أهمها الضغط على إسرائيل للقبول بشروط السلام العادل، كما توافق عليها المجتمع الدولى، وكما قبلت بها الدول العربية جميعها. فإذا كان الأمر كذلك، فيمكننا أن نتصور أن تلك الدعوة الأمريكية لن تفلح فى تحقيق "السلام" الذى يلوح به بوش، تماما كما لم تفلح الحرب الإسرائيلىة على لبنان فى خلق الشرق الأوسط الجديد الذى بشرت به الوزيرة رايس.

- وربما يعزز هذا التشخيص حقيقة الموقف الإسرائيلى إزاء دعوة الرئيس بوش. فصحيح أنه بدأت اتصالات هنا وهناك بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وتكررت اللقاءات بين "أبو مازن"، وأولمرت .. وشكلت أكثر من لجنة مشتركة، لكن لا يمكن القول إننا إزاء أى تغيير جاد فى الموقف الإسرائيلى، فالأنشطة الاستيطانية جارية على قدم وساق، بما تنطوى عليه من تغييرات سكانية وجغرافية فى الأرض المحتلة، ولم ترد إشارات جادة لبحث قضايا أساسية مثل الانسحاب من الأراضى المحتلة، واللاجئين .. الخ. ولم تكن مصادفة - كالعادة - أن حذرت وزيرة الخارجية الإسرائيلىة تسيبى ليفنى من "رفع سقف التوقعات فيما يمكن للمؤتمر أن يحققه" ١٩. وفى حين رأى الأمريكيون أن انقسام فتح وحماس فرصة لصنع عملية السلام، فقد اتخذها الإسرائيليون حجة للحديث المتكرر عن عدم وجود شريك فلسطينى لعملية السلام.

وبعبارة أخرى، إننا لسنا إزاء أى تغيير جاد فى الموقف الأمريكى أو الإسرائيلى، وإنما هى فرصة تصور الأمريكيون أنها مواتية للترويج بسلام عربى - إسرائيلى، كجزء من تهيئة الأجواء لضرب إيران، ولا تجد إسرائيل بأسا من مجارة الأمريكيين فى ذلك، مادامت غير مطالبة بإحداث أى تغيير جاد فى مواقفها، على الأقل وفق ما توصى به التطورات حتى الآن.

ولذلك، لم يكن غريبا أن قوبلت دعوة الرئيس الأمريكى من الأطراف العربية بالفتور والتشكك! ففى حين رحبت مصر منذ البداية بالدعوة، إلا أنها كررت - خاصة على لسان الرئيس مبارك - الحديث عن الحاجة إلى وضع جدول أعمال واضح، فضلا عن التحذير من عواقب الفشل أو الخروج بدون نتائج ملموسة.

وأعلنت المملكة العربية السعودية - على لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل - أنه إذا لم يتناول الاجتماع المزمع عقده بحث كافة القضايا الرئيسية للنزاع فى الشرق الأوسط، فإن هناك شكاً فى حضورها الاجتماع. ويبدو هذا أمرا منطقيا من جانب الدولة التى طرحت - بالأساس - مبادرة السلام العربية، والتى لم تجد استجابة جادة، لا من إسرائيل ولا من الولايات المتحدة.

غير أن عدم تضمين دعوة الرئيس الأمريكى لأسماء الدول المدعوة تحديدا ترك - فوق ذلك - غموضا فيما يتعلق بحالة دول معينة، على رأسها سوريا. ففى حين تتور بين الفينة والأخرى شائعات عن اتصالات سورية - إسرائيلىة، إلا أن الموقف الأمريكى المعلن لا يزال أقرب إلى استبعاد دعوة سوريا. كما ينطبق الأمر نفسه على لبنان، بالرغم من أن كليهما - سوريا ولبنان - لها قضاياها ومشاكلها مع إسرائيل.

وقبل ذلك كله - ويعد - لا يمكن تجاهل المشكلة أو الكارثة التى يعانى منها الآن الطرف العربى الأصيل المعنى بالحل، أى الطرف الفلسطينى. فسوف تظل حماس قادرة على تفجير أى اتفاق، وتوفير - كالعادة - ليس فقط المبرر الأقوى لإسرائيل للتنصل من أى اتفاق، وإنما لاستمرار تأزيم وتفجير الوضع الفلسطينى، بصرف النظر عن وعود عباس بإعادة اللحمة للوطن، أو جهود بلير لبناء مؤسسات الدولة!

والخلاصة أننا إزاء دعوة لمؤتمر دولى ولدت مشوبة بعيوب خلقية، إذا جاز هذا التعبير. فالغرض المعلن لها (وهو التوصل إلى حل لتسوية النزاع العربى - الإسرائيلى) ليس هو الغرض الحقيقى (تهدئة الأوضاع وامتصاص السخط فى المنطقة توطئة لضربة قوية محتملة ضد إيران). ومن ناحية أخرى، فإن المناسبة التى فجرت الدعوة (الانشقاق الفلسطينى بين فتح وحماس) لا يمكن أن تغنى عن وجود أساس موضوعى لنجاحها وفعاليتها (أى وجود نية أمريكية صادقة، واستراتيجية أمريكية جادة للتوصل إلى حل للنزاع العربى - الإسرائيلى، بما فيه الاستعداد للضغط على إسرائيل). وبذلك المواصفات، فإن احتمالات فشل المؤتمر المنشود أكبر بكثير من احتمالات نجاحه، ليلحق بمؤتمرات أخرى كثيرة سبقته، لا وجود لها الآن إلا فى صفحات الكتب وأعمدة الصحف!

عن الحرب والسلام .. مراجعة لأدبيات الصراع الدولي

د. أحمد علي سالم

استاذ مساعد بجامعة زايد، دولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الأول - أسباب متعلقة بالظروف الداخلية في الدول المتصارعة :

بعد دراسات كمية عديدة، توصل (جيلر) و(سنجر) إلى ضعف الأدلة على وجود علاقة بين خوض الحروب والظروف الداخلية في الدول المتصارعة، مثل ضغط سكانها، ومساحتها الجغرافية، ومستوى التنمية الاقتصادية فيها، والمرحلة التي تمر بها في الدورة التجارية، وثقافتها الوطنية، وشكل النظام السياسي فيها. لكنهما وجدا علاقة إيجابية بين احتمال انخراط الدولة في نزاع أو حرب مع دولة أخرى ووضعها في ميزان القوى العالمي (أي هل هي قوة كبرى أو متوسطة أو صغيرة^(١))، ودرجة التعبئة العسكرية فيها، والمرحلة التي تمر بها في دورة القوة (أي هل قوتها النسبية في صعود أو هبوط^(٢))، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (ليدز) و(ديفيز) من غياب دليل مطرد على العلاقة بين القيود التي تفرضها الظروف السياسية المحلية من جهة، وسلوك الدولة الخارجي بصفة عامة من جهة أخرى^(٣)، أي أن هذه الدراسات تشكك في العلاقة بين ميل الدولة لخوض حرب من جهة، وخصائصها البنوية وبينة متخذ قرار الحرب فيها من جهة أخرى.

إلا أن هذه النتائج المبينة على دراسات تستخدم المنهج الكمي فقط تخالف ما توصل إليه باحثون آخرون باستخدام المنهجين الكمي والكيفي من حيث وجود علاقة بين العوامل المحلية والصراع الدولي. فقد وجد (شكري) و(نورث) أن بعض العوامل الاقتصادية

خلال أكثر من نصف قرن من البحث العلمي الجاد، أثمرت جهود علماء العلاقات الدولية نظريات اعانتنا على فهم ظاهرة الصراع الدولي عامة، والنزاعات الدولية المسلحة على نحو خاص. لكن القليل من تلك النظريات هي التي تقدم تفسيرات مقنعة للظواهر الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة حالة السلم النسبي بين الدول، و بروز قاعدين ليسوا دولاً في الصراعات الدولية. وسنستعرض في المبحث الأول لهذه الدراسة أهم النظريات التي تشرح أسباب الصراعات والحروب الدولية، حيث نميز بين النظريات التي تلاقي قبولاً واسعاً من جانب علماء العلاقات الدولية وتلك التي لا تحظى بمثل هذا الإجماع. وسيناقش المبحث الثاني بعض النظريات التي تقدم تفسيرات جادة للظواهر الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، وتطرح في الختام بعض الأفكار حول تطوير رؤية أكثر قدرة على تفسيرها.

المبحث الأول - اتجاهات دراسة أسباب الصراعات والحروب الدولية :

لماذا تخوض الدول حروباً ضد بعضها؟ سعى علماء العلاقات الدولية للإجابة على هذا السؤال من خلال دراسة الظروف الداخلية في الدول المنخرطة في صراعات دولية، وموضوعات الصراع بين الدول، وخصائص النظام الدولي الذي تكثر فيه الصراعات بين الدول. وسنفرد لكل بعد من تلك الأبعاد مطلباً مستقلاً.

1- Daniel Geller and David Singer, Nations at War, Cambridge: Cambridge University Press, 1998, p. 67; Daniel Geller, "Explaining War: Empirical Patterns and Theoretical Mechanisms," (in) Manus Midlarsky (ed.), Handbook of War Studies II, Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000, p. 415.

2- Brett Ashley Leeds and David Davis, "Domestic Political Vulnerability and International Disputes," Journal of Conflict Resolution, 41, 6 (1997), pp. 814-834.

ويبرز (ليفلي) الاختلاف بين نتائج الدراسات الكمية والدراسات النظرية والتاريخية حول العلاقة بين بيئة صنع القرار والصراع الدولي، مركزاً على صعوبة تناول نظرية تحويل الصراع (من البيئة الداخلية إلى البيئة الخارجية) باستخدام المنهج الكمي.

فبينما تشير الدراسات النظرية والتاريخية إلى استخدام الزعماء السياسيين للقوة العسكرية بهدف دعم مراكزهم في السياسة الداخلية، وبالتالي أهمية نظرية تحويل الصراع، فإن الدراسات الكمية في العلوم السياسية فشلت مرة بعد أخرى في الوصول إلى علاقة مطردة ومفهومة بين سلوك قادة الدول في الصراعات الداخلية والخارجية (٩).

وتجدر الاستفادة من الدراسات التي تتناول التفاعل بين السياسة المحلية والصراع الدولي، خاصة تلك التي تربط بين الحروب الأهلية والدولية، مثل الدراسات التي تدرس العلاقة بين الثورات المحلية أو صعود الاتجاهات القومية المتطرفة أو الصراعات الإثنية من جهة، وقضايا النزاعات والحروب الدولية من جهة أخرى. ويرى (ستار) إمكانية دراسة الصراعات الداخلية والخارجية بمنهج واحد ومفاهيم واحدة، لأن منطق الثورة والحرب واحد (١٠). ومن النتائج القليلة المهمة في هذا المجال ما توصل إليه (والث) من علاقة بين الثورات المحلية والحروب الدولية، فاندلاع ثورة يؤدي إلى إعادة تحديد مصدر التهديد الخارجي الرئيسي للدولة، ومن ثم قد يشجع الزعماء الجدد على استخدام القوة المسلحة في السياسة الخارجية (١١).

وكما هو حال الثورات المحلية، فإن صعود الاتجاهات القومية المتطرفة لا يلقى اهتماماً في الدراسات الكمية لأسباب الصراع الدولي، رغم إشارة بعض علماء العلاقات الدولية إلى أن هذا الصعود قد يؤدي إلى حروب دولية من عدة طرق، بعضها ظاهر حالياً في أوروبا الشرقية، على سبيل المثال (١٢).

قد تقود الدول إلى الصراع والحروب، بما في ذلك نمو ناتجها المحلي، وزيادة مصالحها الخارجية، وتنافسها على الموارد والأسواق (٣) ورغم أن (زاك) توصل إلى نتائج مغايرة فيما يتعلق بآثر ضغوط السكان والاقتصاد في نزوع الدولة للانخراط في حروب خارجية (٤)، فإن دراسات أخرى أظهرت أن بعض العوامل الاقتصادية - خاصة ارتفاع معدل البطالة وزيادة ثقة المستثمرين - تغري صانعي القرار باستخدام القوة المسلحة في صراعاته الدولية، حيث يرى أن استخدامها أقل تكلفة وأكثر نفعاً (٥).

وعلى مستوى بيئة صناعة قرار السياسة الخارجية، وجد (هاجان) ارتباطاً بين السياستين المحلية والخارجية، فقيادة الدول - سواء أكانوا منتخبين ديمقراطياً أم لا - يخضعون لقيود محلية، وتشكل التصورات والمصالح التي تجمعهم بمؤيديهم أساساً قوياً ودافعاً مهما لسياساتهم الخارجية (٦). كما توصل (سنيدر) إلى علاقة مماثلة في الدول الصناعية الكبرى التي تنزع للتوسع، ويقول

من الخطأ الزعم بأن الضغوط الخارجية على الدولة أخطر من الضغوط المحلية عليها، فقيادة الدول الذين يواجهون تهديداً خارجياً خطيراً يخشون من الإطاحة بهم في ثورة محلية تماماً، كما يخشون من الهزيمة العسكرية أمام قوى أجنبية والخضوع لها. وحتى إذا كان الخطر الداخلي الذي يواجهونه أقل حدة، فإنهم يخشون من انهيار حكوماتهم (٧).

كما وجد (ريتر) أن اندلاع الحروب بين الدول مرتبط أيضاً باستراتيجياتها العسكرية، فالدول ذات الاستراتيجيات العسكرية القائمة على المناورة أميل لشن حروب ونزاعات مسلحة مع دول أخرى وفي ظروف معينة، يزيد احتمال تصعيد نزاع مسلح بين دولتين إلى حرب إذا كانت استراتيجيتهما العسكرية قائمة على المناورة (٨).

3- Nazli Choucri and Robert North, "Lateral Pressure in International Relations: Concept and Theory," (in) Manus Midlarsky (ed.), Handbook of War Studies, Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993, pp. 289-326; Nazli Choucri and Robert North, Nations in Conflict, San Francisco: W. H. Freeman, 1975, pp. 14-25.

4- Gary Zuk, "National Growth and International Conflict: A Reevaluation of Choucri and North's Thesis," Journal of Politics, 47, 1 (1985), pp. 269-281.

5- Benjamin Fordham, "The Politics of Threat Perception and the Use of Force: A Political Economy Model of US Uses of Force, 1949-1994," International Studies Quarterly, 42, 3 (1998), pp. 567-590.

6- Joe Hagan, "Domestic Political Systems and War Proneness," Merston International Studies Review, 38, 2, (1994), pp. 183-207.

7- Jack Snyder, Myth of Empire: Domestic Politics and International Ambition, Ithaca: Cornell University Press, 1991, p. 317.

8- Dan Reiter, "Military Strategy and the Outbreak of International Conflict: Quantitative Empirical Tests, 1903-1992," Journal of Conflict Resolution, 43, 3 (1999), pp. 366-387.

9- Jack Levy, "The Diversionary Theory of War: A Critique," (in) Manus Midlarsky (ed.), Handbook of War Studies, Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993, p. 282.

10- Harvey Starr, "Revolution and War: Rethinking the Linkage between Internal and External Conflict," Political Research Quarterly, 47, 3 (1994), p. 501.

11- Stephen Walt, Revolution and War, Ithaca: Cornell University Press, 1996, pp. 18-45.

12- Stephen Van Evera, "Hypotheses on Nationalism and War," International Security, 18, 4 (1994), pp. 5-39.

- عقد أنواع معينة من التحالفات الدولية يؤدي إلى نشوب حرب خلال خمس سنوات. وهذا لا ينطبق على التحالفات التي تسوي نزاعات إقليمية بين أطرافها، ولا تشكل خطراً كبيراً على أطراف أخرى، ولا تهدف لزيادة قدرات أطرافها بهدف منع نشوب حرب.

- النزاعات التي تقع في ظل سباق تسلح تزيد من احتمال تصاعدها إلى حرب شاملة خلال خمس سنوات، في حالة عدم امتلاك أطراف النزاع أسلحة نووية.

- إذا تكرر النزاع بين الأطراف نفسها، زاد احتمال وقوع حرب بينها، لذلك فإن أي دولتين بينهما عداوة مزمنة أكثر عرضة من غيرهما للانجرار إلى حرب.

- الدول ذات النظم الديمقراطية لا تحارب بعضها، خاصة منذ عام ١٩٤٥ (١٦).

وفيما يلي سيتم تفصيل أثر هذه العوامل على احتمال وقوع حرب بين دولتين. والعوامل التي سيتم تناولها تحديداً هي: التنافس على الأقاليم، والعداوة المزمنة، وسباق التسلح، والتحالف مع أطراف خارجية، وسياسة الردع. وهذه العوامل مرتبة تنازلياً، وفقاً لدرجة قبولها من جانب علماء العلاقات الدولية. أما نظرية السلام الديمقراطي (أي أن الدول ذات النظم الديمقراطية لا تحارب بعضها)، فرغم شيوع التسليم بأنها أقرب نظريات العلاقات الدولية إلى القانون الطبيعي، وأنها تحقق شروط ما يسميه (ميدلارسكي) "النظرية الناضجة" (١٧)، فإنها تعاني من اضطراب كبير في بنيتها المفاهيمية والنظرية. وقد عارضتها في موضع آخر، مينا مواطن الخلل فيها، واقترحت بدائل عنها (١٨).

أولاً - التنافس على الأقاليم :

توصلت عدة دراسات تطبيقية إلى وجود علاقة قوية بين الصراعات الدولية وعوامل الجغرافيا، خاصة التجاور والتقارب والتنافس على أقاليم أرضية أو مائية (١٩). وبالمقارنة بين هذه العوامل، يرى (فاسك) أن عامل التنافس على الأقاليم أقدر على تفسير الصراعات الدولية من التقارب الجغرافي (وكذلك مستوى

أما أثر الصراعات الإثنية في النزاعات الدولية، فتناولته عدة دراسات كمية. منها دراسة (هندرسون) التي ضيبت فيها عنصر التجاور، فأثبت وجود ارتباط مباشر بين التماسك الإثني واندلاع الحروب بين الدول، كما أثبت وجود علاقة عكسية بين الاختلاف في الدين واندلاع الحروب بين الدول (١٣). والواقع أن ارتباط الصراعات الإثنية والدولية ثابت، ليس فقط في الدراسات التي تتناول خصائص الدول المتصارعة، بل أيضاً في الدراسات التي تتناول موضوعات الصراع بين الدول المتحاربة. فوفقاً لدراسة (ديفر) و(مور)، فإنه حين تضم دولتان أفراداً من نفس الجماعة الإثنية، فإنهم يشكلون تحالفاً إثنياً عابراً للحدود بين الدولتين. ويزيد مستوى الصراع بين الدولتين إذا كان أفراد تلك الجماعة الإثنية في إحدى الدولتين يشكلون أقلية ذات مكانة متميزة، بينما أفراد الجماعة ذاتها في الدولة الأخرى أقلية لا تتمتع بمكانة متميزة (١٤). وهذا ينقلنا إلى النوع الثاني من النظريات التي تدرس أسباب الصراع الدولي.

المطلب الثاني - أسباب خاصة بموضوعات الصراع بين الدول :

يفضل (جيلر) و(سنجر) دراسة الصراع الدولي على هذا المستوى من التحليل، لأنه يقود إلى نتائج مطردة ومتراكمة أكثر من غيره. فقد توصلنا إلى عدة عوامل تزيد من احتمال وقوع حرب بين أي دولتين، وهي التجاور (أي وجود حدود مشتركة)، أو التقارب (مثل وجود مسطح مائي بينهما)، ومستوى التنمية الاقتصادية فيهما (أي أن إحداهما على الأقل غير متقدمة اقتصادياً)، والتوازن في قدرتهما مع صعود قوة إحداهما وتراجع قوة الأخرى (أي أنهما في مسارين متعاكسين في دورة القوة وقد يتبادلان موقعيهما فيها) (١٥).

ويضيف (فاسك) عوامل أخرى تزيد احتمال وقوع حرب بين دولتين، وذلك على النحو التالي:

- تنافس دولتين على إقليم ما يزيد من احتمال وقوع حرب بينهما، خاصة إذا تكرر النزاع.

13- Errol Henderson, "Culture or Contiguity: Ethnic Conflict, the Similarity of States, and the Onset of War, 1820-1989," *Journal of Conflict Resolution*, 41, 5 (1997), pp. 649-668.

14- David Davis and Will Moore, "Ethnicity Matters: Transnational Ethnic Alliances and Foreign Policy Behavior," *International Studies Quarterly*, 41, 1 (1997), pp. 171-184.

15- Daniel Geller and David Singer, op. cit., p. 193; Daniel Geller, op. cit., pp. 430-432.

16- John Vasquez, "What Do We Know About War?," (in) John Vasquez (ed.), *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 367.

17- Manus Midlarsky, "Mature Theories, Second Order Properties, and Other Matters," (in) John Vasquez (ed.), *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, pp. 329-334.

18- Ahmed Salem, "Ideology, Interest, and International Order: A Critique of the Democratic-Peace Theory," the annual conference of the Center for the Study of Islam and Democracy, Arlington, Virginia, USA, 6-7 April 2002.

وقد ترجمت هذه الدراسة إلى اللغة العربية، ونشرت تحت عنوان: في نقد نظرية السلام الديمقراطي، روى (تصدر في باريس، فرنسا)، العدد ١٥، ص ٢٠٠٢.

19- Paul Hensel, "Territory and Evidence on Geography and Conflict," (in) John Vasquez (ed.), *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 78.

(الصراع (٢٨).

ومن أبرز فوائد نظرية العداوة المزمنة تجسير الفجوة بين دراسات الحروب الدولية ودراسات الحروب المحلية أو الأهلية. فووقع حرب أهلية في دولة ما يشجع الدول المجاورة على انتهاز الفرصة للتدخل في شئون تلك الدولة عسكرياً، أو حتى غزوها، وذلك لتعزيز مكانة الدولة المتدخلة إقليمياً. ومن خلال دعم حركات التمرد، تستطيع الدولة المجاورة ضمان انشغال عدوتها في شئونها الداخلية، وإضعافها بمرور الزمن (٢٩). لكن في هذه الحالة، قد تتوقف الحرب الأهلية، ولو مؤقتاً، نتيجة رغبة حركات التمرد أو الحكومة أو كليهما في تفويت الفرصة على الدولة المجاورة المعادية. بل قد يتفق الطرفان المتحاربان على توجيه مواردهما ضد تلك الدولة. ويعتبر توقف القتال بين الجيش الأحمر وقوات الحكومة الصينية بعد غزو القوات اليابانية منشوريا عام ١٩٣٧ مثالاً على ذلك.

وهكذا، تؤثر العداوة المزمنة في تفاعلات الحروب الأهلية، وهذا ما توصل إليه (فرتادو) و(رادزوسكي) و(سالم) (٢٠)، فالحروب الأهلية التي يتدخل فيها عدو خارجي تدوم أطول من غيرها. وحين يتدخل العدو الخارجي، فإن الحرب الأهلية غالباً ما تكون قد بدأت بالفعل، وهو يتدخل عادة لمساعدة أطراف مرتبطة به ثقافياً (أي لغوياً أو دينياً) أو أيديولوجياً. ولكن الانتماء إلى ثقافة أو أيديولوجية واحدة ليس شرطاً كافياً لتدخل عدو خارجي لمساعدة أحد أطراف الحرب الأهلية. وبعبارة أخرى، فإن الدولة المعادية قد لا تتدخل لمساندة طرف يشترك معها في الأيديولوجية أو الثقافة، كما يمكن أن تتدخل دولة معادية لمساندة أطراف لا يشتركون معها في الأيديولوجية أو الثقافة.

ومن المفير للاهتمام أن هؤلاء الباحثين وجدوا أن العدو

التفاعل بين الدول المتصارعة (٢٠). وبمقارنة عامل التنازع على الأقاليم مع عامل اختلاف الدولتين في شكل نظام الحكم أو سياسته، وجد أن عامل التنازع على الأقاليم يزيد احتمال وقوع حرب بين الدولتين بدرجة أكبر (مع تحييد عاملي شكل الاستقطاب في النظام الدولي ومكانة الدولتين فيه) (٢١).

وقد سعى (هوث) لإثبات صحة العلاقة بين التنازع على الأقاليم واندلاع الحروب الدولية، فاستخدم المنهج الإحصائي لاختبار نموذج معدل للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية يجمع بين العوامل الداخلية والسياق الدولي (٢٢). ورغم أن دراسته تعاني من اضطراب في المنهج والمفاهيم (٢٣)، فقد فسر أثر هذا العامل في الصراع الدولي بالمنفعة الكبيرة التي تتوقعها دولتان من السيطرة على إقليم ما، وقدرة قادة الدول على حشد شعوبهم وراء مطالبهم الإقليمية أكثر من قدرتهم على الحشد في الصراعات الأخرى، وإمكانية حسم النزاع على إقليم ما بالقوة العسكرية، وميل زعماء النظم التسلطية لطرح مطالب إقليمية (٢٤).

ثانياً - العداوة المزمنة :

يقصد بالعداوة المزمنة تكرار النزاعات المسلحة بين دولتين في مدى زمني قصير نسبياً. وتفترض نظرية العداوة المزمنة أن هذه النزاعات مرتبطة ببعضها، وأن فهم العلاقة بينها ضروري لتفسير تطورها إلى حروب شاملة (٢٥). والواقع أن عاملي الجغرافيا والعداوة المزمنة مرتبطان، فبيانات الدول التي بينها عداوة مزمنة توضح أن معظمها (بعد عام ١٩٤٥) دول متجاورة (٢٦)، وكثيراً ما ينور الصراع بينها حول تبعية إقليم لإحداها. لكن بخلاف عنصر الجغرافيا، فإن العداوة المزمنة في حد ذاتها ليست سبباً لتشوب حرب. رغم ميل بعض الباحثين لتناولها على هذا النحو (٢٧)، وإنما العامل المهم هو توافر البيئة التي تؤثر في جميع تفاعلات

20- John Vasquez, "Why Do Neighbors Fight?: Proximity, Interaction, and Territoriality," *Journal of Peace Research*, 32, 3 (1995), p. 287.

21- John Vasquez and Marie Henehan, "Territorial Disputes and the Probability of War, 1816-1992," *Journal of Peace Research*, 38, 2 (2001), pp. 123-138.

22- Paul Huth, *Standing Your Ground: Territorial Disputes and International Conflict*, Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1996.

23- Riham Khafagy, "A Critical Review of Paul Huth's *Standing Your Ground*," unpublished essay, 2002.

24- Paul Huth, "Territory: Why Are Territorial Disputes between States a Central Cause of Conflict?" (in) John Vasquez (ed.), *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 96.

25- Gary Goertz and Paul Diehl, "(Enduring) Rivalries." In Manus Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies II*, Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000, p. 222.

26- Paul Diehl and Gary Goertz, *War and Peace in International Rivalry*, Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000, pp. 145-146.

27- Frank Wayman, "Rivalries: Recurrent Disputes and Explaining War," (in) John Vasquez (ed.), *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, pp. 219-234.

28- Gary Goertz and Paul Diehl, "Rivalries: The Conflict Process," (in) John Vasquez (ed.), *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 198.

29- Michael Brown, "The Causes and Regional Dimensions of Internal Conflict," (in) Michael Brown (ed.), *The International Dimensions of Internal Conflict*, Cambridge, MA: the MIT Press, 1996, p. 580.

30- Chritina Furtado, Elizabeth Radziszewski, and Ahmed Salem, "Interstate Rivalry and the Dynamics of Civil Wars," Paper presented at the annual conference of the Midwest Political Science Association, Chicago, USA, 3-6 April 2003.

إنصاحه الدراسات التي تناولت مدى إمكانية اعتماد الدول على حلفائها وجدت هذه الدراسات أن الدول تخوض حروباً حين تظن أن حلفائها سيجيئون لمساعدتها، وأنها تأخذ بعين الاعتبار إمكانية اعتمادها على حلفائها قبل أن تتخذ قرار الحرب (٢٤). فبخلاف ما ورد في بعض الدراسات التطبيقية، ثبت أن الدول يمكنها غالباً الاعتماد على وفاء حلفائها بالتزاماتهم المحددة في اتفاقيات التحالف (٢٥).

وقد ميز (جبلر) و(فاسك) بين أنواع التحالفات، فوجدوا أن التحالف الذي يتضمن تسوية نزاع على إقليم ما يقود إلى السلم أكثر من غيره، وأن التحالفات التي تكون أطرافها قوى كبرى فقط أو دولاً انتصرت في آخر حروبها، تقود إلى حرب، بينما تؤدي التحالفات ذات الخصائص المعاكسة تماماً إلى سلم (٢٦). وبالمثل، ميز (ليدر) بين ثلاثة أنواع من التحالفات، هي التحالفات التي تلزم أطرافها بالدفاع عن دولة قد تتعرض لعدوان، والتحالفات التي تلزم أطرافها بدعم دولة قد تهاجم دولة أخرى، والتحالفات التي تلزم أطرافها بمنع تدخل قوى خارجية في صراع ما. وبينما يقلل النوع الأول من احتمال وقوع نزاع مسلح، فإن النوعين الآخرين يزيدان احتمال افتعال أزمة من جانب دولة تتحدى الأوضاع الراهنة (٢٧).

رابعاً - سياق التسليح :

يختلف دارسو العلاقات الدولية حول ما إذا كان سياق التسليح بين دولتين يزيد احتمال انجرارهما إلى حرب أم لا، وهذا الجدل العلمي مرتبط بجدل سياسي بين دعاة زيادة التسليح ودعاة خفضه أو حتى نزع (٢٨). فقد وجد (والاس) علاقة طردية قوية جداً بين سياق دولتين في التسليح وتصعيد نزاعهما المسلح إلى حرب شاملة. إلا أن (ديل) شكك في هذه النتيجة، لأن العينة التي درسها (والاس) كانت في معظمها نزاعات سبقت الحربين العالميتين مباشرة، وبالتالي فإن الأثر المحتمل لسباقات التسليح في غيرهما من الحروب لم يكن واضحاً. وشكك (ديل) في صحة البيانات التي

الخارجي حين يتدخل في الحرب الأهلية لا يتصرف دافعاً كعدو، بل قد يتدخل لدعم حكومة الدولة المعادية، خاصة إذا كانت قدرات الدولة المتدخلة أكبر بكثير من قدرات الدولة التي تعاني من الحرب الأهلية. ولعل سلوك إسرائيل في الحرب الأهلية الأردنية (١٩٧٠) المعروفة باسم أبول الأسود دليل على ذلك.

كما توصل هؤلاء الباحثون إلى أن العداوة المزمعة بين دولتين ليست دافعاً أساسياً وراء تدخل إحداهما في الحرب الأهلية في الدولة الأخرى، خاصة أثناء الحرب الباردة التي كثرت خلالها حروب الوكالة فعلى سبيل المثال، تدخلت تايلاند في الحرب الأهلية في عدوتها لاوس في ستينيات القرن الماضي، مدفوعة أساساً برغبة الولايات المتحدة في منع انتشار الشيوعية في جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى رغبة تايلاند في تنصيب حكومة موالية لها في لاوس. ولعل هذا المثال يشير إلى احتمال أن تكون العداوة المزمعة سبباً ظاهراً وليس حقيقياً في مثل هذه الحالات.

ثالثاً - التحالفات :

اختلف علماء العلاقات الدولية حول ما إذا كان انخراط الدول في تحالفات يقود إلى حرب أم سلم.

وقد لشد هذا الخلاف حين طرح (مسكين) مقولته إن الحرب يمكن أن تندلع بين أقرب الحلفاء إلى بعضهم بعضاً في ظروف معينة، وهي مقولة مبنية على نظريته عن المنفعة المادية المتوقعة من السلوك الدولي، وتبدو غير منطقية للوهلة الأولى (٢٩). لكن الدراسات التي تناولت نشأة التحالفات وسبل إدارتها وعواقبها أثبتت وجود ارتباط بين عقد التحالفات واندلاع الحروب، رغم فشلها في الوصول إلى نمط محدد لهذه العلاقة (٣٠).

ورغم بعض الحجج المبنية والأدلة الثابتة على أن العلاقة بين التحالفات والميل للصراع علاقة ظاهرية غير حقيقية (٣١)، فقد ظهر في السنوات الأخيرة توافق ما حول هذه العلاقة، ساهمت في

31- Bruce Bueno De Mesquita, The War Trap, New Haven: Yale University Press, 1981, pp. 73-83.

32- Zeev Maoz, "Alliances: The Street Gangs of World Politics - Their Origins, Management, and Consequences, 1816-1986," (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 137.

33- James Lee Ray, "Friends as Foes: International Conflict and Wars between Formal Allies," (in) Charles Gochman and Alan Sabrosky (eds.), Prisoners of War?: Nation-States in the Modern Era, Lexington, MD: Lexington Books, 1990, pp. 86-88.

34- Alastair Smith, "To Intervene or Not to Intervene: A Biased Decision," Journal of Conflict Resolution, 40, 1 (1996), pp. 16-40.

35- Brett Ashley Leeds, Andrew Long, and Sara McLaughlin Mitchell, "Reevaluating Alliance Reliability: Specific Threats, Specific Promises," Journal of Conflict Resolution, 44, 5 (2000): 686-699.

36- Douglas Gibling and John Vasquez, "Uncovering the Dangerous Alliances, 1495-1980," International Studies Quarterly, 42, 4 (1998), pp. 785-807; Douglas Gibling, "Alliances: Why Some Cause War and Why Others Cause Peace?" (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, pp. 145-164.

37- Brett Ashley Leeds, "Do Alliances Deter Aggression? The Influence of Military Alliances on the Initiation of Militarized Interstate Disputes," American Journal of Political Science, 47, 3 (2003), pp. 427-439.

38- Susan Sample, "Military Buildups: Arming and War," (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 165.

صراعات الدول الكبرى، فإنها لا تساعدنا على فهم سياق التسلح بين غيرها من الدول، وما إذا كان سياق التسلح بينها قد يجرها لحروب أم لا لذلك، قد يصبح من العبث محاولة الاستفادة من نتائج دراسات سياق التسلح، ومن ذلك ما اقترحه (ساميل) ضعيفاً من ضرورة تشجيع انتشار الأسلحة النووية، لأنها تمنع الدول التي تتسابق في التسلح من الانجرار إلى حرب. فقليل جداً من الدول لديها الموارد والتقنية اللازمان لبناء قدرات نووية، وقليل جداً من القادة مستعد لتلك المخاطرة في بيئة دولية شديدة العداء، للانتشار النووي.

ولفهم سياق العلاقة بين الدولتين اللتين تتسابقان على التسلح، يمكن الاستفادة من نظرية العداوة المزمعة المذكورة آنفاً والدراسات التي قامت عليها فيمكن البحث عما إذا كانت النزاعات المسلحة والحروب بين دولتين بينهما عداوة مزمعة يصاحبها سياق في التسلح أم لا، ومقارنة فترات النزاعات المسلحة بينهما بالفترات التي تخلو من تلك النزاعات. وهكذا، يصبح لدينا مجموعات ضابطة طبيعية (٤٤) كما يمكن الاستفادة من نتائج دراسات الأوضاع الداخلية في الدولتين، فمباراة التفاعل الدولي ذات مستويين، لكل منهما قواعد التي تقيد صانع القرار، فهو يصنع قرار السياسة الخارجية وعينه على الداخل، ويحاول الموازنة بين الضرورات الدولية والمحلية (٤٥).

خامساً - الردع :

تقوم نظرية الردع على ضرورة أن تظهر الدولة قدرتها ورغبتها في شن حرب من أجل تجنب الوصول إلى وضع تضطر فيه للاختيار بين التراجع - ومن ثم التضحية بقيم أساسية لديها - وخوض حرب. فيجب أن تتبنى الدولة سياسة حافة الهاوية، لأن الاعتدال والتهدة ينظر إليهما كعلامتي ضعف (٤٦). ولكي يؤدي الردع الغرض منه، يجب أن تبدي الدولة جدية تهديداتها وصرامة التزاماتها (٤٧). ويميز أنصار نظرية الردع بين الردع المباشر (أي منع أعداء الدولة من مهاجمتها) والردع الممتد (أي منع مهاجمة طرف ثالث)، كما يميزون بين الردع العاجل (أي في ظل أزمة قد تقود إلى حرب) والردع العام (أي في الظروف العادية).

ورغم ثراء الأدبيات النظرية في موضوع الردع، فإن

استخدامها (والاس) وإمكانية الاعتماد عليها واشتد هذا الجدل حين توصل (ساميل) إلى نتائج تؤيد عموماً ما توصل إليه (والاس). فقد أثبت وجود علاقة طردية بين سباقات التسلح وتصعيد النزاعات إلى حروب، بغض النظر عن طريقة قياس كيفية تسابق الدول في التسلح وقواعد البيانات المستخدمة (٢٩) لكن (ساميل) توصل لاحقاً إلى صحة هذه العلاقة فقط قبل الحرب العالمية الثانية، أما بعدها فلم تثبت أية علاقة بين سباقات التسلح واندلاع الحروب (٤٠).

ويبدو أن الاعتماد على الدراسات التطبيقية فقط لن يحسم هذا الجدل حول الأثر المحتمل لسباق التسلح في اندلاع الحروب، وذلك لعدة أسباب أولاً معظم هذه الدراسات لا تسترشد بأية نظرية تفسر هذه العلاقة المحتملة لذلك، يرى (ديل) و(كريسنزي) بحق أنه حتى لو ثبت ارتباط سياق التسلح بتصعيد النزاعات، فهذا لا يعني بالضرورة أننا نفهم سبب هذا الارتباط أو أي معنى له (٤١). ثانياً أن معظم الدراسات التطبيقية عن سياق التسلح تتناول مفهوم الأمن - وهو المفهوم الأساسي في هذا السياق - بشكل سطحي، فسباق التسلح هو مظهر لمعضلة الأمن، حيث تشترك الدول في مصلحة ما، ولكن بنية الموقف الدولي تمنعها من التعاون لتحقيق المصلحة التي يرغبها الجميع (٤٢). فبغض النظر عن ارتباط سياق التسلح باندلاع حروب، فإنه يمكن ألا يحقق الغرض منه، بل وتكون له آثار غير مرغوبة، بما في ذلك إشعار العدو بأنه أقل أمناً ودفعه للحرب، وبالتالي صعوبة ردعه (٤٣). ومن المؤسف حقاً أن دراسات سياق التسلح لا تستفيد من أدبيات الردع، رغم أن الربط بين نظرية (روثشاربسون) عن سياق التسلح ونظرية (شيلنج) عن الردع يمكن أن يكون مفيداً جداً في دراسات سياق التسلح والردع معاً.

ثالثاً - تتجاهل فإن معظم الدراسات التطبيقية عن سياق التسلح السياق الذي تتم فيه عملية التسلح - خاصة ما يسميه (ميسكين) بمباراة التفاعل الدولي - حيث تتحدد تفضيلات وخطط الدولتين اللتين تتسابقان في التسلح جزئياً، وفقاً لعوامل بنيوية في النظام الدولي ومواقف أطراف خارجة عن الصراع. وتتضح أهمية السياق الدولي وتأثير الأطراف الخارجية أكثر في صراعات الدول غير الكبرى ولأن معظم دراسات سياق التسلح تتناول فقط

39- Susan Sample, "Arms Races and Dispute Escalation: Resolving the Debate," *Journal of Peace Research*, 34, 1 (1997), pp. 7-22.

40- Susan Sample, "Military Buildups: Arming and War" Op. Cit., p. 190.

41- Paul Diehl and Mark Crescenzi, "Reconfiguring the Arms Race-War Debate," *Journal of Peace Research*, 35, 1 (1998), p. 112.

42- Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics*, Princeton: Princeton University Press, 1976, p. 66.

43- Charles Glaser, "The Security Dilemma Revisited," *World Politics*, 50, 1 (1997), pp. 174-183.

44- Paul Diehl and Mark Crescenzi, Op. Cit., p. 112.

45- Andrew Moravcsik, "Armaments among Allies: European Weapons Collaboration, 1975-1985," (in) Peter Evans, Harold Jacobson and Robert Putnam (eds.), *Doubled-Edged Diplomacy: International Bargaining and Domestic Politics*, Berkeley: University of California Press, 1993, p. 160.

46- Robert Jervis, Op. Cit., pp. 59-60.

47- Thomas Schelling, *The Strategy of Conflict*, Cambridge: Harvard University Press, 1980, pp. 187-188.

المطلب الثالث - أسباب متعلقة بالنظام الدولي :

يلخص (فاسك) خصائص النظام الدولي المساعدة على انتشار الصراعات الدولية فيما يلي:

- الدول الأقوى في النظام الدولي هي الأميل لخوض الحروب. وحين يتغير ميزان القدرات العسكرية سريعاً بين الدول الكبرى المتعادلة، حتى تقترب من درجة التعادل، يزداد احتمال انجرارها إلى حرب.

- حين تتفق الدول الكبرى على قواعد اللعبة السياسية والأعراف الدولية بما يحد من قدراتها على التصرف منفردة، يقل بشدة نزوعها لخوض حروب ضد بعضها بعضاً (٥٢).

ويضيف (جيلر) و(سينجر) عوامل أخرى تزيد من احتمال وقوع حروب دولية، وهي نظام القطب الواحد مع ضعف ذلك القطب وتراجع قوته ومكانته، وتذبذب ترتيب القوى في النظام الدولي، وزيادة طول الحدود الدولية، والزيادة النسبية في عدد الثورات والحروب المحلية (٥٣).

والواقع أن أسباب الحروب الدولية المتعلقة بالنظام الدولي التي اتفق عليها علماء العلاقات الدولية قليلة نسبياً. لأن كثيراً منهم تحول من دراسة أسباب الصراع الدولي على مستوى النظام الدولي إلى دراسته على المستويين الآخرين المذكورين في المطلبين السابقين، خاصة موضوعات الصراع بين الدول (٥٤). كما تعكس تلك القلة النسبية استمرار الجدل بين دارسي الصراع الدولي حول تلك العوامل.

ولعل أهم نقاش يدور حول الأسباب المتعلقة بالنظام الدولي هو ذلك الخلاف بين أنصار نظرية توازن القوى وأنصار نظرية تحول ميزان القوى. فنظرية توازن القوى تنتمي إلى المدرسة الواقعية الجديدة التي تركز على أثر بنية النظام الدولي وطبيعته في العلاقات بين الدول. فالدول تتعايش في نظام دولي يلزم كلا منها بالاعتماد على ذاتها في تحقيق أهدافها، إذ لا توجد سلطة عليا في النظام الدولي يمكنها من مساعدة الدول عند الحاجة. لذلك، تسعى الدول لتوازن قواها فتتحقق حالة التعادل أو التساوي بينها. مما يقلل من خطر اندلاع الحروب (٥٥).

ورغم أهمية هذه النظرية وتأثيرها في حقل نظرية العلاقات

الدراسات التطبيقية انشغلت بالإجابة على سؤال واحد هو: هل ينجح الردع في منع الحروب؟ ولم تناقش تلك الدراسات شروط نجاح الردع أو فشله. والبيان، وليس فقط ما يرتبط به من ظواهر. وكثير الخلاف بينها حول سبل جمع البيانات وقياسها. فدار بين دارسي الردع جدل لا نهاية له ففي البداية، وجد (هوث) و(رست) أن نجاح الردع الممتد يرتبط إيجاباً بقوة العلاقة الاقتصادية والسياسية-العسكرية بين الدولة الرادعة والدولة التي ترغب الدولة الرادعة في منع دولة ثالثة من مهاجمتها. أما العوامل الأخرى، مثل قوة الدولة الرادعة وسلوكها السابق في مجال الردع، فلا تلعب دوراً يذكر. وليس لوجود تحالف عسكري رسمي بين الدولتين أثر إيجابي، بل قد يكون له أثر سلبي، ويؤدي إلى فشل الردع إذا لم يترجم إلى مساعدات ملموسة (٤٨). وفي دراسة لاحقة، وجد (هوث) و(رست) أن نجاح الردع العام - في سياق عداوة مزمنة بين دولتين - يتأثر بشدة بعدة عوامل هي موازين القوى النسبية، والظروف السياسية الداخلية، ودوافع القادة وتحيزاتهم، وهذه عوامل تدور في أطر نظرية مختلفة عادة، وهي نظريات الردع الرشيد، والاختيار الرشيد، وعلم النفس الإدراكي (٤٩).

غير أن دراسات (هوث) و(رست) تعاني من مشاكل في اختيار الحالات وتفسيرها تجعل من الصعب إعادتها للتثبت من نتائجها. كما أن قواعد البيانات التي تستند إليها تثير شكوكاً حول اختيار نظريات الردع. وكما هو حال نظريات سباق التسلح، فإن نظريات الردع تعتمد على تعريفه فنياً وتنزعه من سياقه، رغم أن سياسة الردع - أو أية سياسة لإدارة الصراع - يصبح لها معنى فقط بالنظر إلى السياق السياسي الأوسع (٥٠). ويذهب (نيسشوف) إلى أبعد من ذلك في نقد نظرية الردع:

إن الافتراضات السلوكية الرئيسية (في نظريات الردع) خاطئة. ومصطلحاتها الأساسية تعاني من سوء التعريف، وهي تستخدم بطرق غير متسقة بل متناقضة مع بعضها. أما أمثلة الردع الفعال التي يكثر الاستشهاد بها، فهي مبنية على قراءة مغلوطة للتاريخ وتعكس جهلاً أحياناً وسوء إدراك متعمد أحياناً أخرى (٥١).

وبسبب هذه المشاكل التي تعانيها نظرية الردع، أصبحت تتجاهلها كثير من كتب العلاقات الدولية التي تدرس في الجامعات.

48- Paul Huth and Bruce Russett, "What Makes Deterrence Work?: Cases From 1900-1980," World Politics, 36, (1984), pp. 523-524.

49- Paul Huth and Bruce Russett, "General Deterrence between Enduring Rivals: Testing Three Competing Models," American Political Science Review, 87, 1 (1993), pp. 61-73.

50- Richard Ned Lebow and Janice Stein, "Deterrence: The Elusive Dependent Variable" World Politics, 42, 3 (1990), p. 353.

51- Frank Harvey, "Rigor Mortis, or Rigor, More Tests: Necessity, Sufficiency, and Deterrence Logic" International Studies Quarterly, 42, 4 (1998), p. 675.

52- John Vasquez, "What Do We Know About War?" Op. Cit., p. 367.

53- Daniel Geller and David Singer, op. cit., p. 194; Daniel Geller, op. cit., pp. 443-445.

54- Jack Levy, "Reflections on the Scientific Study of War," (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 319.

55- Kenneth Waltz, Theory of International Politics, New York: Random House, 1979, p. 118.

تتضرر) من الأوضاع التي صنعتها الدولة المهيمنة. هؤلاء الساخطون يسمون لتفسير الأوضاع القائمة في النظام الدولي. وحين تقترب قوة دولة ساخطة من التعادل أو التساوي مع قوة الدولة المهيمنة، تقع الحروب الكبرى. إذ تتحدى الدولة الساخطة الدولة المهيمنة، وتدفع باتجاه تغيير النظام الدولي (٥٩).

وفد بنى (كم) نظريته عن تحول ميزان التحالفات على غرار نظرية تحول ميزان القوى. كما حاول (ليمكي) تطبيق نظرية تحول ميزان القوى في النظم الإقليمية الفرعية، وطرح تصورات جديدة تترتب على صحتها، ثبتت إلى حد ما في دراسات تطبيقية (٦٠). لكن (فاسك) يرى أن تحول ميزان القوى يؤثر فقط على الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي أو النظم الإقليمية، ولا يؤثر في الحروب التي تقع بين أطراف غير متكافئة القوة على هامش تلك النظم. كما أن التفاصيل الدقيقة للحربين العالميتين لا تتفق تماماً مع المنطق الذي بنيت عليه نظرية تحول ميزان القوى، فضلاً عن أن النظرية تطرح شروطاً ضرورية لاندلاع الحروب ولا تحدد العوامل التي تؤدي فعلياً إلى وقوعها. ويخلص (فاسك) إلى أن تحول ميزان القوى قد يكون عاملاً مساعداً يزيد احتمال الحرب في وجود عوامل أخرى (٦١).

المبحث الثاني - اتجاهات تفسير السلام العالمي الحالي وصراعات الدول مع القوى المحلية :

يرى (جيرفز) أن احتمال اندلاع حرب بين الدول الأكثر تقدماً في النظام الدولي - أي الولايات المتحدة ودول أوروبا واليابان - أصبح مستحيلاً (٦٢). رغم أن هذا الزعم قد يتعارض مع بعض ما ورد في المطلب السابق من هذه الدراسة، لأن الدول المذكورة من أقوى الدول في النظام الدولي، مما يزيد تنافسها على الهيمنة عليه. وبعيداً عن قمة هرم النظام الدولي، تشير الدراسات التطبيقية إلى أن السلام عالمي بأكبر مما قد نظن. ففي تسعينيات القرن الماضي، انخفض عدد الحروب بين الدول بشدة، بينما ارتفع عدد الحروب الأهلية أو المحلية وأصبحت أشد فتكاً من الحروب الدولية. ويتوقع كثير من الدارسين أن تدور الصراعات الدولية في المستقبل

الدولية. فإن بعض الدراسات التطبيقية وجدت أنها غير صالحة لتفسير واقع العلاقات الدولية دائماً. كما أن العلاقة بين درجة تركيز القوة في النظام الدولي من جهة، واندلاع الحروب الدولية من جهة أخرى، أكثر تعقيداً من التصور الذي تطرحه هذه النظرية. فمن تكون درجة تركيز القوة في النظام الدولي منخفضة (أي أن هناك حالة من التعادل أو التساوي في القوة بين الدول الكبرى)، تكون العلاقة إيجابية بين السعي إلى زيادة تركيز القوة واندلاع الحروب، وهو ما يتفق - إلى حد ما - مع نظرية توازن القوى. لكن حين تكون درجة تركيز القوة في النظام الدولي مرتفعة، تكون العلاقة سلبية بين السعي إلى زيادة تركيز القوة واندلاع الحروب، وهو ما يتفق - إلى حد ما - مع نظرية سيادة القوة أو السلام القائم على اتساع الفجوة بين القوى الكبرى (٥٦). كما توصلت دراسة تطبيقية أخرى إلى أن صلاحية نظرية توازن القوى على مستوى العلاقة بين الدولتين المتصارعتين تتوقف - إلى حد ما - على إيجاد نظرية لتفسير سلوك الدولة في الاستجابة لضغوط بنية النظام الدولي (٥٧).

أما نظرية تحول ميزان القوى، فتصف النظام الدولي بأنه تراتبي القوة والامتيازات، تترتب دولة مهيمنة على قمته، وتليها بقية الدول الكبرى وتصنع تلك الدولة المهيمنة أوضاعاً مناسبة لها ولاتباعها أو حلفائها في النظام الدولي، وتحافظ عليها من أجل تحقيق مصالحها على المدى البعيد، ويصف (تامن) هذا الحال على النحو التالي

"الدول التي تترتب على قمة هرم النظام الدولي تضع قواعد العلاقات الدولية وتفرضها، فهي أكثر قبولاً لهذه القواعد مقارنة بالدول ذات المكانة الأدنى في النظام الدولي... أما الدول غير الراضية عن النظام الدولي، فهي قليلة عند قمة هرم النظام الدولي وكثيرة في قاعه. ولأن استفادتها من النظام الدولي لا ترقى لدرجة توقعاتها ولا تتفق مع مصالحها طويلة المدى، فهي تراه فاسداً ومتحيزاً وظالماً وغير متوازن وتسوده قوى معادية" (٥٨).

إن، يوجد دائماً في النظام الدولي دول لا تستفيد (أو حتى

56- Edward Mansfield, "The Concentration of Capabilities and the Onset of War," *Journal of Conflict Resolution*, 36, 1 (1992), pp. 3-24.

57- Patrick James, "Structural Realism and the Causes of War," *Mershon International Studies Review*, 39, 2 (1995), pp. 181-208.

58- Ronald Tammen et al., *Power Transitions: Strategies for the 21st Century*, New York: Chatham House, 2000, pp. 9-10.

59- Jacek Kugler and Douglas Lemke, "The Power Transition Research Program: Assessing Theoretical and Empirical Advances," (in) Manus Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies II*, Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000, pp. 132-133.

60- Jonathan DiCiccio and Jack Levy, "Power Shifts and Problem Shifts: The Evolution of the Power Transition Research Program," *Journal of Conflict Resolution*, 43, 6 (1999), p. 699; Randolph Siverson and Ross Miller, "The Power Transition: Problems and Prospects," (in) Kugler and Lemke (eds.), *Parity and War*, pp. 57-73.

61- John Vasquez, "When Are Power Transitions Dangerous?: An Appraisal and Reformation of the Power Transition Theory," (in) Kugler and Lemke (eds.), *Parity and War*, p. 53.

62- Robert Jervis, "Theories of War in an Era of Leading-Power Peace," *American Political Science Review*.

حول قضايا الاعراق والثقافة أكثر من قضايا الأيديولوجية والسيطرة على الأقالي، رغم أن الدلائل لا تؤيد دائماً هذا الرأي (٦٣)

المطلب الأول - اتجاهات تفسير السلام العالمي النسبي بعد نهاية الحرب الباردة :

يختلف دارسو الصراع الدولي حول تفسير حالة السلام النسبي بين الدول بعد نهاية الحرب الباردة. فيشير أنصار المدرسة الواقعية (أو مدرسة القوة) إلى الهيمنة الأمريكية والأسلحة النووية، بينما يفسره أنصار المدرسة الليبرالية (أو مدرسة الحرية) بانتشار الديمقراطية والمصالح المشتركة بين الدول عموماً وحرية التجارة خصوصاً. أما أنصار المدرسة البنائية (خاصة ممن يعلو من أهمية الأعراف الدولية)، فيفسرون هذا التغير بتغير أفكار الناس وتصوراتهم عن هوياتهم، وفيما يلي سنعرض بعض إسهامات هذه المدارس في تفسير حالة السلام العالمي في الوقت الراهن.

أولاً - الأعراف الدولية الجديدة :

يرى بعض أنصار المدرسة البنائية أن للأعراف الدولية أثراً كبيراً في بناء أسس النظام الدولي. فمع نهاية الحرب العالمية الثانية، حدث تحول في القيم والأعراف الدولية أدى إلى وضع حد لأشد أنواع الصراعات دماراً، ألا وهي الحروب بين القوى الكبرى (٦٤)، وتؤكد أثر هذا التحول بعد نهاية الحرب الباردة. ورغم أن الأعراف الدولية لا تخفف دائماً من الآثار السلبية لغياب سلطة عليا في النظام الدولي، فإنها تضع ضوابط على سلوك الدول. وقد ثبت أن الأعراف الدولية، التي تتسم بدرجة عالية من الاتساق الذاتي والتوافق مع غيرها وتحظى بدرجة عالية من الإجماع، تحد من احتمال تصعيد صراعات المصالح بين الدول إلى نزاعات مسلحة، كما تقلل من احتمال تحول النزاعات المسلحة إلى حروب شاملة (٦٥). ولكن التحدي الذي يواجه أنصار هذا الرأي هو إثبات أن الأعراف الدولية (وغيرها من مصادر القوة غير المادية مثل الأفكار والهويات وتصورات القادة والشعوب عن

أنفسهم وغيرهم) هي سبب وليست نتيجة لحالة السلام العالمي النسبي في الوقت الراهن والأسس المادية التي يستند إليها

ثانياً - الديمقراطية وحرية التجارة :

يزعم دعاة الحرية الاقتصادية أن التوافق (أو الاعتماد المتبادل) بين الدول يؤدي دائماً إلى السلام بينها. ومع ذلك لم يتوصل دارسو الصراع الدولي إلى إجماع حول هذه العلاقة. أصبح الجيل الجديد منهم أكثر ميلاً للتشكيك فيها (٦٦) أما معاداة السلام الديمقراطي، فيحاولون تعميم نظريتهم - التي تتناول أساساً العلاقة بين دولتين - لتفسر السلام الحالي في النظام الدولي. بعبارة أخرى، فهم يفكرون بالمنطق التالي: إذا كان التحول الديمقراطي في دولة ما يؤدي إلى سلام في علاقاتها بالدول الديمقراطية الأخرى، فإن زيادة نسبة الدول الديمقراطية في النظام الدولي تجعله أكثر أمناً وسلاماً. لكن هذا المنطق لم تثبت صحت في الدراسات التطبيقية. فإذا كانت غالبية نظم الحكم في النظام الدولي تسلطية، فإن تحول بعضها إلى الديمقراطية يزيد من احتمال اختلاف نظم الحكم في أطراف أي صراع دولي. أي يكون نظام الحكم في دولة تسلطية ويكون نظام الحكم في الدولة المتصارعة معها ديمقراطياً، وهذا الاختلاف يزيد من احتمال وقوع حرب بينهما (٦٧). كما ثبت أن عملية التحول الديمقراطي ذاتها يصاحبها عادة نمو في المشاعر القومية، مما يزيد احتمال نشوب نزاعات وتفجر صراعات على أسس قومية (٦٨)

وحتى لو صحت نظرية السلام الديمقراطي (وهي معيبة كما نكرنا في المبحث السابق)، فإن أثرها في نشر السلام في النظام الدولي ككل أو في أحد أقاليمه الفرعية لا يتضح إلا بعد أن يتجاوز عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي أو في تلك الإقليم حد معيناً (٦٩). وقد أيدت نتائج دراسة حديثة هذا الرأي، إذ رجحت أن زيادة القوة النسبية للدول الديمقراطية في النظام الدولي تؤدي في البداية إلى زيادة مستوى الصراع فيه. وبعد أن تتخطى هذه القوة حداً معيناً، يتراجع مستوى الصراع مع زيادة قوة الدول الديمقراطية (٧٠). والسؤال المطروح هو: هل تعد حالة السلام

96. I (2002), pp. 1-3.

63- Paul Hensel, "The More Things Change...: Recognizing and Responding to Trends in Armed Conflict," State College. Paper presented at the conference "The Study of Future War and the Future Study of War," State College, Pennsylvania, USA, 2001.

64- John Mueller, "The Obsolescence of Major War," (in) Richard Betts (ed.), Conflict after the Cold War: Arguments on the Causes of War and Peace, New York: Longman, 2002, pp. 127-139.

65- Gregory Raymond, "International Norms: Normative Orders and Peace," (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, pp. 293-294.

66- Katherine Barbieri and Gerald Schneider, "Globalization and Peace: Assessing New Directions in the Study of Trade and Conflict," Journal of Peace Research, 36, 4 (1999), pp. 387-404.

67- James Lee Ray, "Democracy: on the Level(s) Does Democracy Correlate with Peace?" (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 314.

68- Jack Snyder, From Voting to Violence: Democratization and Nationalist Violence, New York: W. W. Norton, 2000, pp. 15-42.

69- Nils Petter Gleditsch and Harvard Hegre, "Peace and Democracy: Three Levels of Analysis," Journal of Conflict Resolution, 41, 2 (1997), pp. 307-308.

70- Kelly Kadera, Mark Crescenzi and Megan Shannon, "Democratic Survival, Peace, and War in the

لموازنة تلك القوة العظمى الوحيدة (٧٤)

وبالنسبة للقائمين بهذا الرأي، فإن وجود قطب واحد في النظام الدولي الحالي يفسر استمرار حالة السلم في شرق آسيا وفي أوروبا، كما يفسر السياسة الخارجية الألمانية المسالمة بعد الوحدة الألمانية فهم يرون أن السلام في هذه المناطق لا تحميه إلا قوة الولايات المتحدة، خاصة مع تركز قوات أمريكية فيها، وأن استمرار هذا السلام هناك سيتوقف إلى حد كبير على استمرار وجود هذه القوات (٧٥). وبسبب هذه القوات، لم تتبن دولة الوحدة الألمانية سياسة خارجية توسعية، إذ توقع صانع السياسة الخارجية بحق أن تفوق تكلفة تبني مثل هذه السياسة منافعها، مادامت هيمنة القوة الأمريكية على أوروبا مستمرة

كما يؤيد سلوك الولايات المتحدة الدولي هذا الرأي، خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. وينجلي ذلك في سلوكها في الأزمة التي سبقت غزوها للعراق عام ٢٠٠٣. ورغم أنها حاولت بناء تحالف للدول المؤيدة لها، وتبرير سلوكها وفقاً للشرعية الدولية - بزعم أن حربيها على العراق هي حرب ضد الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل واستبداد نظام الحكم فيه - فإنها تصرف في الواقع كقوة مهيمنة على النظام الدولي. ولم تهتم كثيراً بمعارضة دول كبرى أخرى كروسيا والصين، بل وحتى حليفاتها - فرنسا وألمانيا - دع عنك كثيراً من الفاعلين الدوليين من غير الدول كالأمم المتحدة وحركة مناهضة الحرب. ولم يؤد فشل الولايات المتحدة في تبرير سلوكها وفقاً لمعايير الشرعية الدولية إلى تغيير ذلك السلوك، بل إنها مضت في طريق الحرب حتى النهاية.

أما القوى الشكوكي التي عارضت الحرب، فكان سلوكها في بداية الأزمة مبنياً على تصور أن النظام الدولي متعدد الأقطاب فحاولت فرنسا وألمانيا وروسيا بناء تحالف يوازن قوة الولايات المتحدة، ولكنها فشلت. وعندما بدأت الحرب، استسلمت هذه الدول لإرادة القوة الأمريكية المهيمنة وأيدتها. متمنية لها النصر السريع ولم ترتفع أصوات هذه الدول بمعارضة الحرب ثانية إلا بعد أن اتضح فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها الظاهرة من احتلال العراق ولم ينتج هذا الفشل عن معارضة الدول الكبرى، بل نتج جزئياً عن سلوك بعض القوى المحلية في العراق والولايات المتحدة، وهو ما يشير إلى أثر القوى المحلية في السياسة الدولية وهو موضوع المطلب الثاني

ونختتم هذا المطلب بذكر ما حذر منه (جونز) من أن السلام

العالمي النسبي في الوقت الراهن دليلاً على أن النظام الدولي قد تجاوز ذلك الحد بالفعل أم لا؟

ثالثاً الهيمنة الأمريكية :

يرى أنصار المدرسة الواقعية الجديدة أن طبيعة النظام الدولي تلعب دوراً مهماً - إن لم يكن حاسماً - في العلاقات الدولية، لكنهم يختلفون حول الملامح الرئيسية للنظام الدولي الحالي. فبعضهم يراه متعدد الأقطاب، وآخرون يرونه ذا قطب واحد. وبينما لا يقدم الفريق الأول تفسيراً لحالة السلام العالمي النسبي منذ نهاية الحرب الباردة، يطرح الفريق الثاني رؤية جادة لتفسيره.

فمع انتهاء الحرب الباردة والقطبية الثنائية، توقع (ميرشمير) - وهو من أبرز القائمين بتعدد أقطاب النظام الدولي الحالي - أن تنتهي حالة السلم في أوروبا، وأن يسودها العنف على نطاق واسع (٧٦). ولم تتحقق هذه النبوة كما هو معلوم، بل أصبح وقوع حرب بين دول أوروبا أقل احتمالاً. وحتى الحروب بين جمهوريات يوجوسلافيا السابقة وداخلها تم احتواؤها قبل أن تنتقل إلى أجزاء أخرى من القارة. وكان أشد ما خالف توقعات هذا الفريق من أنصار المدرسة الواقعية هو سلوك ألمانيا المسالم والمتعاون مع بقية دول القارة بعد الوحدة الألمانية (٧٧).

ويرى القائلون بأن النظام الدولي الحالي أحادي القطب أن الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة على العالم، وأن السلام العالمي تفرضه تلك القوة. ورغم ظن كثير من دارسي العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة أن عصر القيادة المهيمنة على العالم قد انتهى، وأن إحياء شديد الصعوبة بالنسبة لجميع القوى الكبرى، بما فيها الولايات المتحدة (٧٨)، فإن نهاية الحرب الباردة أفرزت واقعاً جديداً في النظام الدولي

فالفرق بين قوة الولايات المتحدة وقوة الدولة التي تليها وفق ترتيب القوى الكبرى - بل الفرق بين قوتها ومجموع قوى الدول الكبرى التالية لها - أكبر بكثير من الفرق بين قوة أية دولة عظمى وقوة الدولة أو الدول الكبرى التالية لها في التاريخ الحديث. فالولايات المتحدة متفوقة على جميع الدول الكبرى التالية لها تفوقاً حاسماً وفقاً لجميع مقاييس القوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية والحيوسياسية. وعندها من الوسائل والدوافع ما يجعلها تحافظ على سيطرتها الأمن الكبرى من أجل تخفيف الصراعات المحلية، والحد من التنافس من أجل التوسع بين القوى الكبرى الأخرى التي أصبحت تجد أن من الأفضل لها أن تتبع القوة العظمى الوحيدة. لأن هذه القوى الكبرى لا تستطيع تحمل تكلفة أية محاولة

International System," American Journal of Political Science, 47, 2 (2003), pp. 234-247

71- John Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," International Security, 15 (1990), pp. 5-56

72- John Duffield, "Political Culture and State Behavior: Why Germany Confounds Neorealism," International Organization, 53, 4 (1999), pp. 765-803; Celeste Wallander, Mortal Friends, Best Enemies German-Russian Cooperation after the Cold War, Ithaca: Cornell University Press, 1999, pp. 12-15

73- Robert Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton: Princeton University Press, 1984, p. 9

74- William Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World," International Security, 24, 1 (1999), p. 7

75- Glenn Snyder, "Mearsheimer's World-Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay,"

الصراع بوجه عام وأضرب لذلك مثالين من تاريخنا العربي-الإفريقي المعاصر، هما حرب التحرير التي بدأتها حركة تحرير فلسطين (فتوح) ضد إسرائيل في بداية عام ١٩٦٥، منطلقاً من أراض عربية لا تخضع لسيطرة إسرائيل، والحرب التي شنها حزب الاتحاد الصومالي ضد إثيوبيا في تسعينيات القرن الماضي بعد انهيار الدولة في الصومال. وبالطبع، فإن المثال الأظهر على دور الفاعلين من غير الدول في الصراع الدولي هو هجمات تنظيم القاعدة ضد أهداف أمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها.

ولا تفسر معظم نظريات الصراع الدولي هذه الظاهرة، واقصي ما ذهبت إليه هو الاهتمام بالحالات التي تهاجم فيها دولة ضعيفة نسبياً دولة أشد منها قوة (٧٨). فوفقاً لنظرية مباريات التفاعل الدولي، يمكن لدولة ضعيفة جداً في ظروف معينة شن حرب ضد عدو أشد منها قوة، خاصة إذا تصورت أن ما ستجنيه من هذه الحرب سيكون كبيراً وأن تكاليفها ستكون منخفضة (٧٩). لكن هذه القاعدة النظرية لا تنطبق على سلوك تنظيم القاعدة تجاه الولايات المتحدة، ليس فقط لأن التنظيم لا يمثل دولة، وإنما أيضاً لأن الشروط التي تفترض النظرية أنها ضرورية لانطباق هذه القاعدة لم تتحقق في حالة الصراع بين تنظيم القاعدة والولايات المتحدة. هذه الظروف هي أن يسعى الطرف المهاجم لإخضاع الطرف الآخر لإرادته، وأن يغلب على ظنه أن الطرف الآخر سيفضل التسليم على القتال، وأن يقدم له تنازلات. ولا تتوافر معلومات عن تحقق أي من تلك الشروط في هذه الحالة.

ولعل الاختلاف بين خصائص الدول والفاعلين من غير الدول يفسر جانباً من فشل نظرية مباريات التفاعل الدولي في تفسير الصراعات بين الدول والفاعلين من غير الدول. فمن ناحية، لا تتنظر الدول عادة للفاعلين من غير الدول باعتبارهم جزءاً من النظام الدولي. لذلك، عندما تتصارع دولة مع كيان من غير الدول لا يخضع لسيادتها، يقف مجتمع الدول عادة مع الدولة المنخرطة في الصراع، ويدعو الطرف الآخر للخضوع والاستسلام. ولا يتفاوض الطرفان المتصارعان إلا إذا خضعت الدولة المعنية لضغوط شديدة. ومن ناحية ثانية، قد يصعب إخضاع فاعل دولي من غير الدول وإجباره على الاستسلام، خاصة إذا كان جوهراً صراعاً مع دولة ما فكرياً أو أيديولوجياً أو ثقافياً. وحتى لو حدث ذلك، فإنه لا يعني أبداً نهاية الصراع. فبعض الفاعلين من غير الدول - مثل التنظيمات الأيديولوجية المسلحة - قد تختفي عن الأنظار حيناً، وتعيد تنظيم صفوفها وتعاود القتال من جديد.

ومن ناحية ثالثة، قد يختلف مفهوم الرشادة بين الدول والفاعلين من غير الدول. فرشادة صانع السياسة الخارجية في

الغانم على هيمنة قوة عظمى يمكن ألا يدوم، خاصة إذا ثبت أن الولايات المتحدة لم تبلغ حد القوة المهيمنة المطلقة، بل هي قوة مهيمنة نسبياً فقط. وكذلك إذا استمرت حرة في بناء ما تشاء، من التحالفات مع من تشاء، من القوى الكبرى الأدنى منها مرتبة، كما يتضح أيضاً في حربها في العراق. فنتائج الدراسات التجريبية عن نظرية المباريات تشير إلى أن اللاعب المهيمن في مباراة اختيار الحلفاء، يكرر عادة أقل اهتماماً بمصالح اللاعبين الآخرين، مقارنة بالمهيمن المطلق الذي لا يحتاج إلى حلفاء، وهكذا، قد تتحول القوى الكبرى الأدنى مرتبة من القوة المهيمنة - أو بعضها على الأقل - إلى قوى غير راضية عن أوضاع النظام الدولي، بل قد تستبد مع القوة المهيمنة في حرب مستقبلية، كما يتنبأ الفائلون بنظرية تحول ميزان القوى.

المطلب الثاني - الحاجة إلى رؤية جديدة لتفسير الصراعات بين الدول والفاعلين من غير الدول :

لعل واحداً من أهم آثار أحداث الحادي عشر من سبتمبر في حقل العلاقات الدولية هو توجيه نظر الدارسين إلى صعود دور الفاعلين من غير الدول في الصراعات الدولية، وهو دور مرشح لمزيد من الصعود في المستقبل القريب. ويشمل هؤلاء الفاعلون هيئات تجمع عدة دول، مثل المنظمات الدولية، ومؤسسات محلية داخل الدول مثل الأحزاب السياسية، وحركات وتنظيمات عالمية غير مرتبطة بدول، مثل حركة مناهضة الحرب وتنظيم القاعدة. وسوف أتوسع في تناول هذا الدور في دراسة لاحقة، أما هنا، فسأركز على الحاجة لرؤية جديدة تفسر الصراعات بين الدول والفاعلين من غير الدول.

فرغم أن القوى المحلية غالباً ما تتصارع مع نظم الحكم في بلدانها، فإن سلوكها الصراع يمكن أن يظهر على المستوى الدولي. وقد لا يقل عنفاً عن سلوك الدول في صراعاتها وحروبها. لذلك، يضيف مشروع كل ما يرتبط بالحرب 'بجامعة ميتشجان الأمريكية إلى قاعدة بياناته الكبرى عن الصراعات فئة من الحروب تختلف عن الحروب الدولية والحروب المحلية أو الأهلية، ألا وهي الحرب التي تدور بين دولة وقوى محلية في إقليم لا يخضع لسيادتها (٧٧).

ورغم أن جميع الأمثلة على هذا النوع من الحروب في قاعدة البيانات المذكورة هي من تاريخ الاستعمار القديم، وهي تعديداً اعتداءات قامت بها الدول الاستعمارية وتصدت لها القوى المحلية التي قاومت الاستعمار، فإن الألبلة التاريخية والمعاصرة تشير إلى أن القوى المحلية يمكن أن تكون هي البادئة بشن حرب ضد دولة أجنبية، أي أن تبدأ تلك القوى بشن عمليات مسلحة ضد دولة أجنبية، رغم التسليم بأن الأخيرة قد تكون هي السبب في إشعال

International Security, 27, 1 (2002), p. 168.

76- Robert Goodin, "How Amoral Is Hegemon?" Perspectives in Politics, 1, 1 (2003), p. 123.

77- Meredith Reid Sarkees, "The Correlates of War Data on War: An Update to 1997," Conflict Management and Peace Science, 18, 1 (2000), pp. 123-144.

78- T. V. Paul, Asymmetric Conflicts: War Initiation by Weaker Powers, Cambridge: Cambridge University Press, 1994, p. 15.

79- Bruce Bueno De Mesquita and David Lalman, War and Reason: Domestic and International Imperatives,

الأخرين، وليس فقط المصلحة الذاتية رغم أنها ليست غالبة تماماً عن الصراعات الإثنية والقومية (٨٠)

والخلاصة أنه إذا كانت نهاية الحرب الباردة قد غيرت سلوك الدول ليصبح أكثر استقراراً وسلاماً، فإن تغييراً مماثلاً لم يطرأ على سلوك الفاعلين من غير الدول، فمعظم الدول أصبحت لا تسعى لتغيير الأوضاع القائمة في النظام الدولي بالعنف، وإن كان بعضها يسعى لتغييره بوسائل أخرى، أما أيديولوجيات تغيير الأوضاع القائمة في النظام الدولي بالعنف، فلا تبنيناها حالياً دول أو أنظمة حكم وإنما فاعلون من غير الدول، فإذا كان هذا التغيير ضرورياً، فمن المرجح أن يتصدى له هؤلاء الفاعلون.

الدولة تعني أن يسعى لتعظيم منافعها المادية المتوقعة من تفاعلاتها الدولية، بينما قد تنخرط التنظيمات الأيديولوجية المسلحة في صراعات تضحي فيها بمنافع مادية من أجل منافع غير مادية، مثل المجد أو الشار أو حتى الرضا عن الذات وبيئتها يمكن حساب المنافع والتكاليف المادية في الصراعات الدولية، يصعب التنبؤ بسلوك لا يستند إلى حساب مادي، ولذلك، يقترح (فارشني) التمييز بين ريادة القيم التي تعمل القوى المتصارعة على تعظيمها من جهة، وريادة الوسائل التي تستخدمها في الصراع من جهة أخرى، خاصة في تحليل الصراعات الإثنية والقومية، فيجب دراسة قيم، مثل الكرامة واحترام الذات والسعي للحصول على اعتراف

قائمة المراجع

1. Barbieri, Katherine and Gerald Schneider. "Globalization and Peace: Assessing New Directions in the Study of Trade and Conflict." *Journal of Peace Research*, 36, 4 (1999): 387-404.
2. Brown, Michael. "The Causes and Regional Dimensions of Internal Conflict." In Michael Brown (ed.), *The International Dimensions of Internal Conflict*. Cambridge, MA: the MIT Press, 1996.
3. Bueno De Mesquita, Bruce. *The War Trap*. New Haven: Yale University Press, 1981.
4. Bueno De Mesquita, Bruce and David Lalman. *War and Reason: Domestic and International Imperatives*. New Haven: Yale University Press, 1992.
5. Choucri, Nazli and Robert North. "Lateral Pressure in International Relations: Concept and Theory." In Manus Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993: 289-326.
6. Choucri, Nazli and Robert North. *Nations in Conflict*. San Francisco: W. H. Freeman, 1975.
7. Davis, David and Will Moore. "Ethnicity Matters: Transnational Ethnic Alliances and Foreign Policy Behavior." *International Studies Quarterly*, 41, 1 (1997): 171-184.
8. DiCicco, Jonathan and Jack Levy. "Power Shifts and Problem Shifts: The Evolution of the Power Transition Research Program." *Journal of Conflict Resolution*, 43, 6 (1999): 675-704.
9. Diehl, Paul and Gary Goertz. *War and Peace in International Rivalry*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000.
10. Diehl, Paul and Mark Crescenzi. "Reconfiguring the Arms Race-War Debate." *Journal of Peace Research*, 35, 1 (1998): 111-118.
11. Duffield, John. "Political Culture and State Behavior: Why Germany Confounds Neorealism." *International Organization*, 53, 4 (1999): 765-803.
12. Fordham, Benjamin. "The Politics of Threat Perception and the Use of Force: A

New Haven: Yale University Press, 1992, p. 199.

80- Ashutosh Varshney, "Nationalism, Ethnic Conflict, and Rationality." *Perspectives on Politics*, 1, 1 (2003).

- Political Economy Model of US Uses of Force, 1949-1994." *International Studies Quarterly*, 42, 3 (1998): 567-590.
13. Furtado, Chritina, Elizabeth Radziszewski, and Ahmed Salem. "Interstate Rivalry and the Dynamics of Civil Wars." Paper presented at the annual conference of the Midwest Political Science Association, Chicago, 3-6 April 2003.
 14. Geller, Daniel and David Singer. *Nations at War*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
 15. Geller, Daniel. "Explaining War: Empirical Patterns and Theoretical Mechanisms." In Manus Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies II*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000: 407-449.
 16. Gibler, Douglas and John Vasquez. "Uncovering the Dangerous Alliances, 1495-1980." *International Studies Quarterly*, 42, 4 (1998): 785-807.
 17. Gibler, Douglas. "Alliances: Why Some Cause War and Why Others Cause Peace?" In John Vasquez (ed.), *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 145-164.
 18. Glaser, Charles. "The Security Dilemma Revisited." *World Politics*, 50, 1 (1997): 171-201.
 19. Gleditsch, Nils Petter and Harvard Hegre. "Peace and Democracy: Three Levels of Analysis." *Journal of Conflict Resolution*, 41, 2 (1997): 283-310.
 20. Goertz, Gary and Paul Diehl. "(Enduring) Rivalries." In Manus Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies II*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000: 222-267.
 21. Goertz, Gary and Paul Diehl. "Rivalries: The Conflict Process." In John Vasquez (ed.), *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 197-217.
 22. Goodin, Robert. "How Amoral Is Hegemon?" *Perspectives on Politics*, 1, 1 (2003): 123-126.
 23. Hagan, Joe. "Domestic Political Systems and War Proneness." *Mershon International Studies Review*, 38, 2, (1994): 183-207.
 24. Harvey, Frank. "Rigor Mortis, or Rigor, More Tests: Necessity, Sufficiency, and Deterrence Logic." *International Studies Quarterly*, 42, 4 (1998): 675-707.
 25. Henderson, Errol. "Culture or Contiguity: Ethnic Conflict, the Similarity of States, and the Onset of War, 1820-1989." *Journal of Conflict Resolution*, 41, 5 (1997): 649-668.
 26. Hensel, Paul. "Territory and Evidence on Geography and Conflict." In John Vasquez (ed.), *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 57-84.
 27. Hensel, Paul. "The More Things Change...: Recognizing and Responding to Trends in Armed Conflict." Paper presented at the conference "The Study of Future War and the Future Study of War." State College, PA, 2001.
 28. Huth, Paul and Bruce Russett. "General Deterrence between Enduring Rivals: Testing Three Competing Models." *American Political Science Review*, 87, 1 (1993): 61-73.

29. Huth, Paul and Bruce Russett. "What Makes Deterrence Work?: Cases From 1900-1980." *World Politics*, 36, (1984): 496-526.
30. Huth, Paul. "Territory: Why Are Territorial Disputes Between States a Central Cause of Conflict?" In John Vasquez (ed.). *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 85-110.
31. Huth, Paul. *Standing Your Ground: Territorial Disputes and International Conflict*. Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1996.
32. James, Patrick. "Structural Realism and the Causes of War." *Mershon International Studies Review*, 39, 2 (1995): 181-208.
33. Jervis, Robert. "Theories of War in an Era of Leading-Power Peace." *American Political Science Review*, 96, 1 (2002): 1-14.
34. Jervis, Robert. *Perception and Misperception in International Politics*. Princeton: Princeton University Press, 1976.
35. Kadera, Kelly, Mark Crescenzi, and Megan Shannon. "Democratic Survival, Peace, and War in the International System." *American Journal of Political Science*, 47, 2 (2003): 234-247.
36. Keohane, Robert. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton: Princeton University Press, 1984.
37. Khafagy, Riham. "A Critical Review of Paul Huth's *Standing Your Ground*." Unpublished essay, 2002.
38. Kugler, Jacek and Douglas Lemke. "The Power Transition Research Program: Assessing Theoretical and Empirical Advances." In Manus Midlarsky (ed.). *Handbook of War Studies II*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000: 129-163.
39. Lebow, Richard Ned and Janice Stein. "Deterrence: The Elusive Dependent Variable." *World Politics*, 42, 3 (1990): 336-369.
40. Leeds, Brett Ashley and David Davis. "Domestic Political Vulnerability and International Disputes." *Journal of Conflict Resolution*, 41, 6 (1997): 814-834.
41. Leeds, Brett Ashley, Andrew Long, and Sara McLaughlin Mitchell. "Reevaluating Alliance Reliability: Specific Threats, Specific Promises." *Journal of Conflict Resolution*, 44, 5 (2000): 686-699.
42. Leeds, Brett Ashley. "Do Alliances Deter Aggression? The Influence of Military Alliances on the Initiation of Militarized Interstate Disputes." *American Journal of Political Science*, 47, 3 (2003): 427-439.
43. Levy, Jack. "Reflections on the Scientific Study of War." In John Vasquez (ed.). *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 319-327.
44. Levy, Jack. "The Diversionary Theory of War: A Critique." In Manus Midlarsky (ed.). *Handbook of War Studies*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993: 259-288.
45. Mansfield, Edward. "The Concentration of Capabilities and the Onset of War." *Journal of Conflict Resolution*, 36, 1 (1992): 3-24.
46. Maoz, Zeev. "Alliances: The Street Gangs of World Politics - Their Origins,

- Management, and Consequences, 1816-1986." In John Vasquez (ed.). *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 111-144.
47. Mearsheimer, John. "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War." *International Security*, 15 (1990): 5-56.
48. Midlarsky, Manus. "Mature Theories, Second Order Properties, and Other Matters." In John Vasquez (ed.). *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 329-334.
49. Moravcsik, Andrew. "Armaments among Allies: European Weapons Collaboration, 1975-1985." In Evans, Peter, Harold Jacobson and Robert Putnam (eds.). *Doubled-Edged Diplomacy: International Bargaining and Domestic Politics*. Berkeley: University of California Press, 1993: 128-167.
50. Mueller, John. "The Obsolescence of Major War." In Richard Betts (ed.). *Conflict after the Cold War: Arguments on the Causes of War and Peace*. New York: Longman, 2002: 127-139.
51. Paul, T. V. *Asymmetric Conflicts: War Initiation by Weaker Powers*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.
52. Ray, James Lee. "Democracy: on the Level(s) Does Democracy Correlate with Peace?" In John Vasquez (ed.). *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 299-316.
53. Ray, James Lee. "Friends as Foes: International Conflict and Wars between Formal Allies." In Charles Gochman and Alan Sabrosky (eds.). *Prisoners of War?: Nation-States in the Modern Era*. Lexington, MD: Lexington Books, 1990: 73-92.
54. Raymond, Gregory. "International Norms: Normative Orders and Peace." In John Vasquez (ed.). *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 281-297.
55. Reiter, Dan. "Military Strategy and the Outbreak of International Conflict: Quantitative Empirical Tests, 1903-1992." *Journal of Conflict Resolution*, 43, 3 (1999): 366-387.
56. Salem, Ahmed. "Ideology, Interest, and International Order: A Critique of the Democratic-Peace Theory," the annual conference of the Center for the Study of Islam and Democracy, Arlington, Virginia, USA, 6-7 April 2002.
- وقد ترجمت هذه الدراسة إلى اللغة العربية ونشرت تحت عنوان: "في نقد نظرية السلام الديمقراطي"، روى (تصدر في باريس، فرنسا)، العدد ١٥، ٢٠٠٢، ص ٨٥-٨٨.
57. Sample, Susan. "Arms Races and Dispute Escalation: Resolving the Debate." *Journal of Peace Research*, 34, 1 (1997): 7-22.
58. Sample, Susan. "Military Buildups: Arming and War." In John Vasquez (ed.). *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 165-195.
59. Sarkees, Meredith Reid. "The Correlates of War Data on War: An Update to 1997." *Conflict Management and Peace Science*, 18, 1 (2000): 123-144.
60. Schelling, Thomas. *The Strategy of Conflict*. Cambridge: Harvard University Press, 1980.
61. Siverson, Randolph and Ross Miller. "The Power Transition: Problems and

- Prospects." In Kugler and Lemke (eds.). *Parity and War*. pp. 57-73.
62. Smith, Alastair. "To Intervene or Not to Intervene: A Biased Decision." *Journal of Conflict Resolution*, 40, 1 (1996): 16-40.
63. Snyder, Glenn. "Mearsheimer's World-Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay." *International Security*, 27, 1 (2002): 149-173.
64. Snyder, Jack. *From Voting to Violence: Democratization and Nationalist Violence*. New York: W. W. Norton, 2000.
65. Snyder, Jack. *Myth of Empire: Domestic Politics and International Ambition*. Ithaca: Cornell University Press, 1991.
66. Start, Harvey. "Revolution and War: Rethinking the Linkage between Internal and External Conflict." *Political Research Quarterly*, 47, 3 (1994): 481-507.
67. Tammen, Ronald, et al. *Power Transitions: Strategies for the 21st Century*. New York: Chatham House, 2000.
68. Van Evera, Stephen. "Hypotheses on Nationalism and War." *International Security*, 18, 4 (1994): 5-39.
69. Varshney, Ashutosh. "Nationalism, Ethnic Conflict, and Rationality." *Perspectives on Politics*, 1, 1 (2003): 85-99.
70. Vasquez, John and Marie Henehan. "Territorial Disputes and the Probability of War, 1816-1992." *Journal of Peace Research*, 38, 2 (2001): 123-138.
71. Vasquez, John. "What Do We Know About War?" In John Vasquez (ed.). *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 335-370.
72. Vasquez, John. "When Are Power Transitions Dangerous?: An Appraisal and Reformation of the Power Transition Theory." In Kugler and Lemke (eds.). *Parity and War*. pp. 35-56.
73. Vasquez, John. "Why Do Neighbors Fight?: Proximity, Interaction, and Territoriality." *Journal of Peace Research*, 32, 3 (1995): 277-293.
74. Wallander, Celeste. *Mortal Friends, Best Enemies: German-Russian Cooperation after the Cold War*. Ithaca: Cornell University Press, 1999.
75. Walt, Stephen. *Revolution and War*. Ithaca: Cornell University Press, 1996.
76. Waltz, Kenneth. *Theory of International Politics*. New York: Random House, 1979.
77. Wayman, Frank. "Rivalries: Recurrent Disputes and Explaining War." In John Vasquez (ed.). *What Do We Know About War?* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 219-234.
78. Wohlforth, William. "The Stability of a Unipolar World." *International Security*, 24, 1 (1999): 5-41.
79. Zuk, Gary. "National Growth and International Conflict: A Reevaluation of Choucri and North's Thesis." *Journal of Politics*, 47, 1 (1985): 269-281.

دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق

د. عبد الله يوسف شهر

استاذ مساعد العلاقات الدولية

قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

الدراسة التغيير الجارى في العراق وانعكاساته على شبكة العلاقات الإقليمية والدولية، وتشرح التناقض السياسي بين الفرقاء والأصدقاء حول العراق وأثر ذلك على المنظومة الأمنية الإقليمية ورأسقاداتها الدولية.

وتثير هذه الدراسة مجموعة أسئلة مهمة على رأسها: كيف يمكن فهم الوضع السياسي للعراق؟ وما هو تأثير التغيير الذي حدث في العراق على مجمل العلاقات الإقليمية والعالمية؟ وما هو المنظور الأمني المطلوب في العراق؟

إن ظاهرة السلوك الأمريكي مرتبطة بكون الولايات المتحدة دولة عظمى يختلف سلوكها عن بقية الدول، خاصة في ظل نظام دولي جديد قيد التشكيل لم تسكن قواعده بشكل ثابت حتى الآن. وفي إطار نظرية صعود وهبوط الدول العظمى، تتبنى الدول الطامحة Rising Powers، وكذلك على السواء الدول العظمى المهيمنة Hegemonic Powers سياسات مرتبطة بمكانتها الكونية. وعليه، فإن مدرسة التحليل الجزئي Reductionist School متكاملة ومنسجمة من حيث الفرضيات والفتاوح لسلوك وسياسات هذه الدول. لذلك، فإن هذه الدراسة تعتمد تحليل المدرسة البنوية للعلاقات الدولية Structural School لتشرح الاختلال الأمريكي للعراق. ومن واقع الأصول النظرية لهذه المدرسة - تحديداً - وفقاً لتظهير كينيث والتز Kenneth Waltz، فإن السلوك الدولي للقوى العظمى مرتبط بمقتضيات كلية ومرتبطة بمكانتها الدولية لذلك، فإن البحث يؤكد أن الغزو الأمريكي للعراق ليس لأسباب جزئية مثل النفط أو انعدام الديمقراطية، وإنما جاء لسبب كل ذي صلة بمكانة الولايات المتحدة كدولة مهيمنة على موقع السلم الدولي للقوى

لقد شكل التدخل الأمريكي في العراق منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات السياسية الدولية والإقليمية من حيث المدلول السياسي، وكذلك من حيث تداعياته المرحلية والمستقبلية على نسج العلاقات بين دول الإقليم والقوى الدولية التي لها مصالح استراتيجية مباشرة بالمنطقة. لقد تحول العراق منذ التدخل الأمريكي إلى ساحة مكشوفة لممارسة الحرب الساخنة والباردة بين جميع من لهم مصالح مباشرة وغير مباشرة بالعراق، سواء كانوا من الدول المتاخمة لحدوده أو تلك التي ترتبط معه بمصالح سياسية من أي نوع.

وبهذا، أصبح التناطح بين الدول المعنية بالعراق من أهم ملامح الشرق الأوسط الذي يبحث عن جديد في نسج سياساته وتطلعات شعوبه وحكوماته المستقبلية. وفي ظل المنظورات الاستراتيجية السياسية المتناقضة تجاه ما يجري بالعراق، والتي تعتمد المعادلة الصفرية Zero Sum Game فإن الجميع سينكبد خسائر فائحة في المستقبل المشهود إذا استمر الوضع على ما هو عليه. لذا، فإنه من الضروري أن تنصهر جهود الدول المعنية حول العراق بصورة أكثر توافقية بعيداً عن مبدأ التهميش للآخر. إن الحديث عن إصلاح الشرق الأوسط - مهما يكن نوعه - هو ضرب من الوهم إن لم تحل المسألة العراقية وفق معادلة تكفل الحد الأدنى - على الأقل - للخسوم والأصدقاء الداخلين في أضلاع المربع العراقي المتحركة.

وفي ضوء ذلك، تقدم هذه الدراسة مناقشة تحليلية واستشرافية حول تطورات الوضع بالعراق وأثارها السياسية الراهنة والمستقبلية من خلال فراءة اختلال الفهم السياسي للتدخل الأمريكي في العراق - النفط والهجمة - بالإضافة لاستعراض آراء أخرى عن أسباب هذا التدخل كما تستعرض

أولا - دوافع التدخل الأمريكي في العراق :

هناك رؤيتان لدوافع التدخل العسكري الأمريكي في العراق في مارس سنة ٢٠٠٣، تدور الأولى حول الدوافع للسيطرة على النفط، بينما تركز الثانية حول الدوافع نحو الهيمنة الاستراتيجية وسنشير إلى الرؤيتين بإيجاز

السيطرة على النفط :

أثار التدخل الأمريكي في العراق جدلاً كبيراً حول دوافع واشنطن، وقد قدم الكثير من المحللين تفسيرات مفادها تأكيد الرغبة الأمريكية في السيطرة على النفط (١) وقد أكد بعضهم أن التدخل الأمريكي في العراق سيكون سبباً لانخفاض الأسعار بعد استكمال السيطرة على النفط العراقي الذي يكتسب أهمية استراتيجية كبرى في التخطيط السياسي الأمريكي (٢) ويذهب خليل العناني في دراسته دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية إلى أن النفط قد لعب دوراً رئيسياً في تحفيز الولايات المتحدة لغزو العراق بسبب توقعاتها بشأن الانخفاض المستمر في مخزونها النفطي في ظل الزيادة المطردة في الاستهلاك، إضافة إلى ارتفاع تكلفة استخراج النفط في المناطق الأخرى (خاصة في روسيا والأمريكتين) والتي تصل إلى ما بين ١٢ و ١٨ دولاراً للبرميل، بينما لا تتعدى تكلفة إنتاج البرميل من النفط في الخليج دولاراً ونصف دولار على أكثر تقدير. وانطلاقاً من تحليله لأسواق النفط في عام ٢٠٠٣ وذلك قبيل الغزو الأمريكي للعراق، توصل العناني إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة تهدف إلى تحقيق التحكم الأمثل في إنتاج النفط وأسعاره. هذا، ويصرح الكاتب بأن ذلك ممكن إذا تحقق أحد السيناريوهات المحتملة التي ذكرها الكاتب، وهو السيناريو الذي يتضمن وقوع الحرب مع بروز مقاومة عراقية ضعيفة لا تنتج عنها أضرار مهمة في حقول النفط العراقية. ولا شك في أن الوضع القائم حالياً في العراق يشبه إلى حد بعيد ما تضمنه السيناريو المشار إليه، مع فارق وجود المقاومة بعد الاحتلال التي طالت تخريب بعض حقول النفط بصورة جزئية (٣). ولكن الواقع خالف السيناريو الذي تصوره العناني - والذي تنبأ من خلاله بأن أسعار النفط ستصل فيه إلى حد معقول للولايات المتحدة وذلك في نطاق ٢٢ إلى ٢٦ دولاراً - من حيث ارتفاع سعر النفط إلى مستوى غير مسبوق، متجاوزاً سقف السبعين دولاراً.

وفي مقابل هذا المنظور، يوجد رأي آخر يركز في رؤيته على أن النفط لم يكن المحفز الرئيسي الذي دعا واشنطن للقيام بعملية

١ - صلاح النصاروي (٢٠٠٥)

2- Naom Chomsky (2004).

و ديفيد غارفي (٢٠٠٤)، صمام النفط (٢٠٠٣)

٢ - خليل العناني (٢٠٠٢)

٣ - الشرق الأوسط ١ سبتمبر ٢٠٠٥

٤ - الأرقام الافتراضية تم استقراؤها من دراسة خليل العناني المشار إليها بقائمة المراجع، علماً بأن هناك أرقاماً أخرى مختلفة لكنها تصب في خانة عدم قبول مبدأ الهيمنة على النفط في ضوء الحقائق الماثلة من خسائر الاحتلال الأمريكي وارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الثلاث الماضية ومن المعروف أن الكونجرس الأمريكي قد أقر أربعة مشاريع قوانين للإنفاق في العراق تصل بتكلفتها إلى ٢٠٤.٤ مليار دولار، كما أن مصاريف تكلفة الولايات المتحدة بالعراق توضع لمهاجرين مختلفة ومطردة، إذ إنها تعتمد على التكاليف المباشرة والفائدة من العمليات العسكرية، وتكاليف غير مباشرة تنتج من الرعاية الصحية، والنهوضات، وأثر الحرب على نشاطات النمو الاقتصادي الأمريكي، علاوة على ارتفاع أسعار النفط الذي تزامن مع الحرب على النظام العراقي، وغيرها من حسابات أخرى

العراقية هما السببين الأساسيين لعرقلة الهدف الذي كانت تنشده واشنطن، والمتمثل في السيطرة على أسعار النفط وإبارة كما كان يدعى الفريق المشار إليه، ثم أن التدخل الأمريكي بالعراق لم يكن محفزاً بعوامل النفط أكثر منه ارتهانا بقضايا تتعلق بالأمير الأمريكي الاستراتيجي الشامل على أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي أوجدت رقعة جديدة من المعادلات السياسية على مستوى الهيكل المنظومي للعالم، مما دعا واشنطن لتخطي حسابات معادلة النفط، الأمر الذي أدى في النهاية إلى مجموعة من الظواهر، منها ارتفاع أسعار النفط على النحو المشهود، وأمام هذه المتغيرات المستجدة، ستواجه الإدارة الأمريكية خيارات صعبة بين ما هو أمر اقتصادي يتعلق بالمستوى المعيشي للمواطن الأمريكي ومصلحة الشركات العاملة بالصناعات الاستهلاكية تحديداً وغير النفطية عموماً، وبين ما هو سياسي يتعلق بمتطلبات الأمن القومي الأمريكي مثل الإرهاب، وملاحقة ملفات أسلحة الدمار الشامل ومشروع الشرق الأوسط الجديد، وفاتورة تنفيذ سياسة إسرائيل بالمنطقة.

مما سبق، يمكننا أن نستنتج أن منظور الفريق المؤيد لراي الدافع النفطي لتدخل الولايات المتحدة يمثل رأي المدرسة الجزئية لتحليل الظواهر السياسية Reductionist Approach وهو تحليل تتور حوله العديد من الإشكاليات لكونه لا يستقيم ومسار الوقائع إلا بافتراض أن الاستراتيجيين الأمريكيين قد ارتكبوا أكبر حماقة في التاريخ الحديث وهذا الأمر بطبيعته لا ينسجم مع مقدمات الفريق المشار إليه سابقاً، والذين يؤكدون أن العامل النفطي كان المحفز الرئيسي للتدخل بالعراق، حيث إنهم يفترضون أن السلوك الأمريكي بشأن المسألة العراقية يستند إلى تخطيط محكم وعلى المستوى نفسه، فإن الفريق الذي يعارض ربط العامل النفطي لم يستطع أن يبرر السلوك الأمريكي، خاصة في سياق الافتراضات الأساسية لمدرسة الواقعية التي ترفض تماماً مبرر صناعة الديمقراطية في العراق فالذين يربطون بين رغبة واشنطن بتثبيت نظام ديمقراطي في العراق ويعتبرون ذلك سبباً رئيسياً لاحتلاله كذلك يتعرضون لانتقاد أقسى من سابقهم، فالسلوك الدولي - خاصة لدى الدول العظمى - لا يتعلق أبداً بالأخلاق الدولية كما أن اعتماد سبب خلق أنظمة ديمقراطية، خاصة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، لا ينسجم مع تاريخ السياسة الأمريكية بالمنطقة وبالعالم، والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تريد الولايات المتحدة أن تشجع قيام أنظمة ديمقراطية بالمنطقة في هذا الظرف الزمني الراهن والمكانسي المختار بالعراق؟ طبعا مثل هذا السؤال يمثل معضلة رئيسية للفريق الذي يتبنى العامل الديمقراطي كمبرر لغزو العراق، كما هو الحال بالنسبة للفريق المشار إليه آنفاً.

الهيمنة الاستراتيجية على الشرق الأوسط :

قدم بعض الدارسين وجهة نظر موازية للسيطرة على النفط مفادها أن الحافز الرئيسي لتدخل الولايات المتحدة بالعراق هو تحقيق الهيمنة الاستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط ضمن مسار المصالح السوسانية لواشنطن، والذي تنشده خلف ستار

للاستقرار الذي يحيط بالأسواق النفطية فقد استقرت معظم التوقعات الرسمية، التي أيدها بعض المؤسسسات الخاصة ذات الصلة، على أن أسعار النفط ستكون في نطاق ١٨ دولاراً كحد أدنى و٢٧ دولاراً تقريباً كحد أعلى. وهذا النطاق السعري لا يمثل تهديداً، بل هو مصدر طمأنينة، على اعتبار أن انخفاض أسعار النفط دون الحد الأدنى لن يكون بالضرورة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لبعض التحليلات المتخصصة والمعتبرة في هذا المجال، وذلك لوجود قطاع نفطي مهم داخل الولايات المتحدة.

وبناء على ما تقدم، فإن الارتفاع الحالي في أسعار النفط له تأثير سلبي كبير على الاقتصاد الأمريكي. وتؤكد دراسات صندوق النقد الدولي هذا الأمر، حيث تصرح بأن ارتفاع سعر النفط الخام بما يعادل ٥ دولارات يسهم في انخفاض النمو العالمي بمتوسط ٠.٣٪ سنوياً للدول الصناعية الكبرى، منها نصيب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ٠.٤٪، اليابان والدول الأخرى ٠.٢٪. وفي دلالة أخرى، فقد ارتفع التضخم بمقدار ٠.٣٪ في كل من الولايات المتحدة وأوروبا نتيجة ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٤ فقط (٦) وبالتأكيد، فإن لذلك انعكاسات على عناصر الاقتصاد الأخرى مثل البطالة والقدرة التنافسية وغيرها. الأمر الذي انعكس بصورة جلية خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية السابقة وبالنظر إلى الاعتماد المتبادل والترابط القوي بين اقتصادات دول الشمال عموماً ودول مجموعة الثماني العملاقة تحديداً، وفي خضم الأخبار الاقتصادية المشوبة بالاضطرابات، فإن التأثيرات غير المباشرة على مدى العامين القادمين ستكون سينة على أقل تقدير، هذا إن لم تحمل في رحمها ولادة جديدة لركود اقتصادي بكل ما يتضمنه من معانٍ. ربما يزيد من حدة هذه التخوفات تواتر بعض التقارير المثيرة للجدل، والتي تشير إلى المزيد من الارتفاع في أسعار النفط. ومن جانب آخر، يؤكد بعض الخبراء أن ارتفاع أسعار النفط في الفترة الحالية سيكون أكثر سلبية على الاقتصاد الأمريكي بوجه خاص مقارنة بالآزمة النفطية في عام ١٩٧٣ ويأتي وجه الاختلاف على أساس أن الآزمة النفطية لعام ٧٣ تزامنت مع استعداد الدول المصدرة للنفط لإعادة تدوير عوائد النفط لصالح الدولار الأمريكي.

Petrodollar Recycling

عوائد النفط في الأسواق الأمريكية، الأمر الذي ساعد على تحقيق التوازن في الاقتصاد الأمريكي إلى حد كبير حينذاك أما خلال الفترة الحالية، فالأوضاع مختلفة، وتشير إلى أن الدول المصدرة للنفط فيما عدا الكويت وقطر، لن تجد ما يشجعها على الاستثمار في الأصول الأمريكية.

واستناداً إلى الحسابات السابقة، تتضح صورة الخسائر المباشرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة حتى الآن، الأمر الذي قد يتطلب سنوات طويلة لكي تتمكن أمريكا من تعويضها بالافتراض نجاح هيمنتها على النفط العراقي وتمكنها من استهلاكه دون دفع ثمنه للعراقيين وفي ظل تلك المعطيات الرقمية المتغيرة بالعامل النفطي التي يطرحها الفريقان، لابد أن نتساءل ما الذي حصل يا ترى؟ هل كان سوء التخطيط للحرب والشلل في إدارة الشؤون

اتصالا غابت عن الأدبيات التي تحدثت عن عامل الهيمنة.

لذا، فإن القول إن سبب التدخل هو تحقيق الهيمنة، بمد سقوط الاتحاد السوفيتي وموقع العراق الجيوسياسي الذي زاد رغبة واشنطن في بسط سطوتها على العراق، لا يمكنه أن يصمد أمام عنصر اختيار الوقت. وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة البحث عن المتغيرات الوسيطة التي لعبت دورا رئيسيا وراء هذا السلوك الأمريكي الراهن لكي نتمكن من فهم الساحة الدولية ومحركاتها بشكل أكثر دقة. كما أن التحليل السابق غير مترابط الأركان، إذ أنه لا يجيب على اختيار المكان الذي كان ظرفه بالعراق ولا بالزمان الذي كان ظرفه في عام ٢٠٠٢. ومن هنا، فإنه تحليل منقطع عن الفرضيات الأساسية للنظرية البنوية التي تقدم تفسيراً كلياً لتغير وثبات سياسات الدول العظمى، بناء على متغيرات مرتبطة بتحول الهيكلية، وتغير المعادلات الدولية التي تؤثر على مكانتها في سلم القوى الدولي. ولذلك، يبدو من الضروري تقديم رأي آخر يتعاطى مع جميع الإشكاليات النظرية والواقعية التي تم التعرض لها، واعتبارها كنواقص مهمة في أطر التفسيرات السابقة.

الشعور بالخطر:

لا يمكن فك الغاز السيناريو الأمريكي للتدخل في العراق إلا من خلال تحليل معادلات الأرباح والخسائر الأمريكية لجميع السيناريوهات المحتملة للعراق. فلقد ارتفعت السياسة الأمريكية تجاه العراق بعدم وجود بديل سياسي يمكنه حكم هذا البلد وفقاً للمصالح الأمريكية. وفي ظل غياب هذا البديل الذي سعت الولايات المتحدة - منذ تحرير الكويت في ١٩٩١ - للعثور عليه، يصعب تصور أن يقوم البيت الأبيض بأي عمل من شأنه أن يغير أحجار اللعبة على رقعة الشطرنج العراقي. ومن هنا، تتبين محطة مهمة يجب التوقف عندها، وتتمثل في السؤال التالي: هل استطاعت الإدارة الأمريكية العثور على بديل للنظام العراقي السابق؟ وهل تم التأكد من فعالية هذا البديل في العراق الجديد، بحيث يجعلها في موقع منطلق يحقق لها أرباحاً من غزو العراق وتغيير النظام الحاكم فيه؟ وبما أن الواقع يقول إن الولايات المتحدة لم تنجح في توفير هذا البديل، فإن ذلك يدعو إلى التساؤل عن حقيقة أسباب هذا التغيير السريع للاستراتيجية الأمريكية.

مشروعها للشرق الأوسط الجديد. ويتلخص رأي هذا الفريق في أن الولايات المتحدة لها خطة موسعة للهيمنة على العالم، خاصة منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر محطة استراتيجية مهمة على الخريطة الدولية. ومن استحقاقات هذا التخطيط تحقيق السيطرة المباشرة على العراق لبناء قواعد عسكرية بديلة لمواقعها في السعودية التي شابت علاقتها مع أمريكا بعض الخلافات، علاوة على أن العراق يقع في قلب بؤرة المصالح لكونه متاخماً لدول الخليج وإيران وسوريا وتركيا، وكل تلك الدول لها أهميتها في أجندة الهيمنة الأمريكية المستقبلية (٧). كما أن هناك مجموعة من الباحثين يعزّون أسباب احتلال أمريكا للعراق إلى تنبئها لاستراتيجية جيوبوليتيكية جديدة تتمزج بنزعة نحو تحقيق الهيمنة الدولية (٨) ويتفق عالم العلاقات الدولية أمانويل وارسنتاين مع الرأي القائل إن الولايات المتحدة لم تغز العراق من أجل النفط ولا لغرس نظام ديمقراطي، وذلك انطلاقاً من أدبيات المدرسة المنظومية- البنوية للعلاقات الدولية (٩). كما يرى وارسنتاين أن الولايات المتحدة تعاني من انحدار في قوتها كقوة مهيمنة

Hegemonic Power. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أرايت أن تبرهن للعالم بأنها تستطيع أن تفعل ما تقوله وأن توجه رسالة قوية إلى بعض دول العالم الثالث التي تتطلع لصناعة الأسلحة النووية، وكذلك للمنافسين الأوروبيين، خاصة الثلاثة الكبار، فرنسا وألمانيا وروسيا (١٠). وعلى الرغم من الصحة الكبيرة لهذا الرأي، إلا أنه لا يخبرنا لماذا اختارت واشنطن هذا الوقت تحديداً لاحتلال العراق؟ خاصة أنها كانت تستطيع فعل ذلك منذ أن حررت الكويت في عام ١٩٩١ وبتكلفة سياسية وعسكرية واقتصادية أقل مما هو عليه الحال في الوقت الراهن فالهيمنة الأمريكية كدولة عظمى هي هدف يتصل بطبيعة الدولة العظمى مهما يكن نوعها. وعلى مر العصور، فإن الدول العظمى تلجأ إلى وسائل متعددة لتحقيق الهيمنة، وتتأثر هذه الوسائل بعوامل كثيرة تتعلق بطبيعة نظام الحكم الذي تتبناه الدول العظمى، علاوة على الظروف الزمانية والمكانية اللذين يفرضان سلوكاً سياسياً محدداً تجاه الأوضاع الدولية. وبالتالي، فإن برمجة هدف احتلال العراق لأبد أنها تأثرت بعوامل أخرى أكثر

٧ - أحمد إبراهيم محمود (٢٠٠٢)

8 - Michael Klare (2004), Peter Gowan (2004).

٩ - من المعروف أن أمانويل وارسنتاين من العلماء المتخصصين في انهيار وصعود الدول العظمى، وكذلك من أتباع المدرسة البنوية في العلاقات الدولية التي - وباختصار - ترى أن تفسير الظواهر الدولية الكبرى مثل الحروب والأحلاف والإرهاب وغيرها لا يمكن تفسيرها على نحو منهجي متكامل إلا من خلال فهم العام بطبيعة وخصائص ومركبات النظام الدولي الذي يفرض قوانينه على مسار العلاقات الدولية واختيارات الدول لسياساتها تجاه العالم. ويقوم الافتراض الرئيسي لهذه المدرسة على أن بناء النظام الدولي، الذي يحتوي على عدد وشكل اللاعبين الدوليين الرئيسيين وطبيعة العلاقة بينهم، هو المحدد الرئيسي لمخرجات النظام الدولي. وللاستزادة حول هذا الموضوع، يمكن مراجعة التالي:

- Waltz, Kenneth (1979) Theory of International Politics. Reading, Mass: Addison- Wesley.

- Wallerstein, Immanuel (2002) Three Hegemonies. In Patrice Karl O'Brien and Armand Clesse (eds.), Britain 1846-1914 and the United States 1941-2001 Burlington: VT.

- Knutsen, Torbjorn (1997) A history of international relations theory. Manchester, Britain: Manchester University Press.

ولتطبيقات المدرسة البنوية القائمة على الافتراضات الواقعية الجديدة التي شرحها كينيث والترز، يمكن مراجعة دراستنا:

- السلام بين العرب وإسرائيل... البعد الثاني من الرأي المعارض، مجلة السياسة الدولية، (٢٠٠٢)، العدد ١٥٠، ص ٢٢-١٥

10 - Immanuel Wallerstein (2004).

وفقا للتقدير المتبنى في هذا البحث، فإن أمريكا لم تكن لتتدخل في العراق وتخلق وضعاً هناك يتعارض مع مصالحها الاستراتيجية في المنطقة إلا في حالة واحدة، وهي عندما يكون هناك خطر أعظم متصور (حقيقي أو غير ذلك) يحدق بالمصالح الأمريكية في حالة استمرار الوضع الراهن يؤثر على مكانتها كدولة عظمى. وفي ضوء المعطيات المباشرة الراهنة للوضع في العراق، فلا يمكن رؤية هذا الخطر الأعظم الذي من شأنه أن يدفع بالأمريكا للتدخل في العراق ولكن الفهم يأتي عن طريق تناول مجمل واهم المخاطر التي تصورت أمريكا أنها تواجهها عالمياً، والتي يأتي على رأسها خطر ما يسمى بـ "الإرهاب"، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخطر الدول المارقة أو محاور الشر كما سماها الرئيس الأمريكي. هذه الأخطار الثلاثة التي تصورتها القيادة الأمريكية هي التي دفعت أمريكا إلى اتخاذ استراتيجية جديدة على المستوى العالمي. وبطبيعة الحال، انعكس هذا التغيير على المنظور الأمريكي التقليدي إزاء العراق الذي تبنته واشنطن منذ عام ١٩٩١.

تصورت الولايات المتحدة في محاربتها "للإرهاب" أن هناك خطراً يتمثل في احتمال استحواذ "الارهابيين" على أسلحة الدمار الشامل، بحيث يمكن استخدامها ضد المصالح أو الأراضي الأمريكية. وحسب هذه الرؤية الأمريكية، فإن العراق نبيل التدخل كان يعتبر حوضاً رئيسياً لوجود هذه الأسلحة (١١) وتأتي هذه المخاوف وسط اعتقاد راسخ لدى الإدارة الأمريكية بحجم الترسنة العراقية وأسلحة الدمار الشامل، حيث قامت بتصديرها إليه إبان حربه مع إيران (١٢). وفي هذا الصدد، يذكر أحد تقارير لجان التفويض الدولية، التي كانت تعمل بالعراق قبل التدخل، أن نسبة أسلحة الدمار الشامل التي تم الحصول عليها وتدميرها خلال فترة عملها ربما تقل عن الكمية التي لم يتم العثور عليها (١٣)، مما يشير تساؤلات عديدة عنها، خاصة لدى الدول التي قامت بتصديرها للعراق حينذاك وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا. وتثير هذه التخوفات الولايات المتحدة الأمريكية وتدعوها إلى حمل الشك، في احتمال أن تقوم القيادة العراقية بتسريب جزء منها إلى جماعات إرهابية تعمل ضد الإدارة الأمريكية، على محمل الجد.

إن إقدام الولايات المتحدة على قرار احتلال العراق وإسقاط نظامه كان انعكاساً لهذا التصور، خاصة في ظل ما بيناه سابقاً من أن عامل الفظ والهيمنة بنطاقهما الضيق وفي إطار التفسير الجزئي ليسا كافيين للتدليل على هذا التغيير الاستراتيجي للولايات المتحدة بشأن العراق. إن اجتماع احتمالات حصول

الجماعات الإرهابية على أسلحة دمار شامل، وأن العراق مرشح قوي لتزويد هذه الجماعات بهذه الأسلحة - خاصة في وجود شبهة عن اختفاء شحذات لأسلحة دمار شامل قد وردتها جهات بولية معلومة لدى واشنطن للعراق إبان حرب مع إيران - (معلومات) علاوة على الاستشعار بالخطر الشديد نتيجة الأسلوب الذي تبنته هجمات الحادي عشر من سبتمبر (الزمان)، واستخدام رسائل الانثراكس في مدن أمريكية مهمة مثل واشنطن ونيويورك (المكان) - كل ذلك قد أثر فعلياً في تغيير العناصر الأساسية للاستراتيجية العامة التي اتبعتها واشنطن منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، والتي قامت على أساس ما يسمى بممارسة الوسائل الرخوة قامت على أساس ما يسمى بـ Software Diplomacy إلى تبني استراتيجية الوسائل الصلبة Hardware Diplomacy والتي منها استخدام الآلة العسكرية. وقد ساعد على هذا التغيير الاستراتيجي ما ساد في الشعور السياسي الأمريكي بأن حادثة الحادي عشر من سبتمبر لم تكن منفصلة عن اقتراضات أنحذار أمريكا كقوة عظمى من سلم القوى الدولي الذي قد يكون بداية لتلاشي حلم القطبية الواحدة والنظام الدولي الجديد الذي يقوم على أساس سيناريو السلام الأمريكي (١٤).

يبدو واضحاً أن تغيير الاستراتيجية الأمريكية تبع أساساً من تغيير العناصر الأساسية التي تتركب منها معادلة القرار (المعلومة، الزمان، والمكان)، علاوة على التغيير في بنية الهيكلية العالمية للنظام الدولي. وقد أكد معظم المنظرين في السياسة الدولية والمتخصصين في التحول للدول العظمى والتغيير في النظام الدولي أن أي قوة عظمى تكون أكثر ميلاً لتوظيف الوسائل الدبلوماسية الصلبة، وعلى رأسها الآلة العسكرية، عند الشعور بتهديد لمكانتها الدولية (١٥).

ثانياً - التغيير في العراق وانعكاساته على شبكة العلاقات الإقليمية والعالمية :

لقد أحدث سقرط النظام العراقي السابق تغييراً كبيراً في تضاريس الخريطة السياسية للمجتمع العراقي. فعقب أن أصدر المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق بول بريمر ما يعرف بالقانون رقم (٦٩) الخاص بتشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية عقب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في شهر يناير ٢٠٠٥، تشكل نحو ٢٦٨ حزباً سياسياً، علاوة على ٥٠ تجمعاً ومنظمة نسوية (١٦). وفي غمار هذه التشكيلات، تظهر تقاطعات "المزايك" العراقي الذي يضمم التجانس بين بعض جزئياتها والتنازع بين مكوناتها الأخرى. ولعل أبرز تلك التلاوين هو ما

١١ - مصطفى علوي سيف (٢٠٠٣).

١٢ - شريف بسيموني (٢٠٠٣).

١٣ - للمزيد حول هذا الموضوع، يمكن مراجعة تقارير المقتضين الدوليين في العراق المنشورة عن طريق أرشيف منظمة الأمم المتحدة على الصفحة الإلكترونية للمنظمة.

<http://lib-unique.un.org/lib/unique.nsf>
14 - Niall Ferguson (2004).

15 - Niall Ferguson (2004), Robert Gilpin (1983), Pierre Hassner (2002), Jim Hanson (1993), Immanuel Wallerstein (2002).

١٦ - ناظم الجاسور (٢٠٠٥).

العراق ستكون لها علاقة بالمعادلات السياسية بين دول المنطقة فهل سيكون العراق ديمقراطياً وتحكمه الأغلبية التي ستكون إلى جانب القوى الشيعية؟ هذا سؤال ضروري وحساس باتت دول المنطقة تتداوله على استحياء تارة، وبصراحة مصحوبة بالشك تارة أخرى. فبعض الدول ترى أن تحول العراق إلى حكم شيعي له مدلوله الاستراتيجي والأمني، والبعض الآخر قد يستغله لتحقيق انتشاق أكبر بين دول المنظومة الخليجية. كما أن هناك من يعارض التغيير في العراق من منطلق ما يطلق عليه "المشروع الشيعي" (٢١)، والسؤال الآخر الذي لا يقل أهمية يتعلق بكيفية تحقيق الحكومة العراقية لسياسة متوازنة مع أمريكا، التي دفعت إلى التغيير، ومع إيران الدولة التي تتمتع بعلاقة سياسية وتاريخية ومذهبية مع الدولة والمجتمع في العراق. فهل سيتحمل العراق التناقض الإيراني - الأمريكي أم سيكون النظام اللاصق للنقيضين؟ وماذا سيكون موقف دول المنطقة إزاء أي تقاضم أو صراع يمكن أن يحدث بين الإيرانيين والأمريكيين في المستقبل العراقي، خاصة أن لكل احتمال استحقاقاته السياسية التي ستفرض نفسها على دول الخليج بوجه خاص؟

الملاحظة الثالثة ترتبط بعلاقة أمريكا بشعوب المنطقة. ففي مرحلة ما بعد تحول العراق من خلال الضغط الأمريكي السياسي أو العسكري، كيف سينظر العرب والمسلمون على مستوى القواعد والتيارات الشعبية إلى أمريكا؟ وما علاقة ذلك بنظرية صراع الحضارات وملف الإرهاب الدولي وغيرهما من قضايا سياسية تحكم العلاقة بين هذين الطرفين؟ الكثير من العرب والمسلمين ينظرون إلى توجهات أمريكا ضد النظام العراقي وكأنها دليل على الهيمنة الحضارية قبل كونها سيطرة سياسية على المنطقة، مما يجعل التوجهات العدائية هي السائدة تجاه واشنطن. فهل سيستطيع البيت الأبيض إقناع هذه الجموع بعكس قناعتهم الثابتة على مراسي تناقضات السياسة الأمريكية، أم سيفعل التحدي الذي سيعانق ملف الإرهاب؟ اعتقد أن على الولايات المتحدة حل الكثير من الألغاز، وتقديم إجابات حول الكثير من الأسئلة التي تتعلق بتوجهاتها المستقبلية. ومن دون هذه الإجابات والحلول الأمريكية التي يجب أن تتسجم مع الواقع العربي والإسلامي، سيكون من الصعب جداً ضمان استقرار المنطقة على نحو يحقق السلام للجميع. وعلى الجانب الآخر، فعلى دول المنطقة والشعوب العربية والإسلامية كذلك تحديد الخطوط المقبولة من تلك المرفوضة في عملية معارضة المصالح الأمريكية، فهذه الأخيرة ليست دولة فقط، وإنما هي دولة عظمى تحكم سلوكها المصالح الاستراتيجية التي تعتمد على كافة أرجاء الكرة الأرضية، ولا تستطيع ترك الكثير من المواقع المهمة لأهداف أخلاقية لا تستقيم مع جدلية الصراع والفرقة والمصلحة التي تقوم عليها السياسة الدولية.

ومن جانب آخر، فإن نتائج الانتخابات العراقية التي تمت عام

أفرزته الساحة الانتخابية من أحزاب ذات صبغة مذهبية وعرقية، مثل الأحزاب الكردية والشيعية والسنية، وبين تلك التقاطعات، تتناثر على الخريطة السياسية بقية الأحزاب الأخرى ذات الحجم المتوسط والصغير.

ولكن هذا التغيير لا يقتصر أثره على العراق، بل يمتد ليؤثر على المناخ السياسي والاقتصادي العام للمنطقة، مما يجعل مناقشة هذا الحدث في صلب الاستراتيجيات المتناطحة للدول المعنية بالشأن العراقي. ولذلك فقد تم تدويل الملف العراقي بين دول مجاورة تبحث عن وسيلة لدفع التهديد المنبعث من العراق، وأخرى تحاول التأثير فيه لتعظيم أرباحها السياسية، وأطراف ثالثة تقوم بنصفية حساباتها مع خصومها في الساحة العراقية المفتوحة للعبة النار والقتل، وجهات رابعة تبحث عن وسائل لتهدئة الأوضاع لاحتماء المشاكل السياسية المتصاعدة من بخان البناني في هذه الدولة الصعبة وفي وسط تلك التداخلات المعقدة للمصالح، هناك العديد من الملاحظات الأساسية التي يمكن تدوينها لرصد مدى حجم تأثير تلك التغيير القادم في العراق.

تتعلق الملاحظة الأولى ببنية العلاقات الإقليمية التي ستسود بين دول المنطقة، خاصة أن العراق يقتسم حدوداً مع إيران وتركيا وسوريا والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية، وتتقاطع المصالح بين هذه الدول بشكل معقد مدفوع بمرتعات الصراع والتعاون (١٧). فتركيا تريد تحقيق مصالح معينة متعلقة بالوضع في الشمال والملف الكردي والنفط والمياه، وإيران تهتم بقضايا تتعلق بالنفط والحدود والدين والتراث، إضافة إلى البعد الاستراتيجي لتدعيم سياستها الخارجية إقليمياً ودولياً (١٨)، والولايات المتحدة تنظر كذلك إلى العراق كمنطقة تمثل قلب الوطن العربي الذي يفضح بمصالح سياسية واقتصادية كبيرة وبالقوة التأثير على مصالحها الدولية (١٩). والدول الأوروبية، خاصة ألمانيا وفرنسا وروسيا وتساندها الصين، هي الأخرى تنظر إلى العراق كسوق ومجال متاح لمنع التمسيد الأمريكي على القرار الدولي. أما في الكويت وسائر دول مجلس التعاون الخليجي فيهما العراق. لأن في استقراره سلاماً للمنطقة وفي رخائه تدعياً للاقتصادات الوطنية لدول المنطقة وعززوا ضرورياً في حفظ ميزان القوى الإقليمي (٢٠). ومن هذه الاعتبارات المتضاربة بين اللاعبين الأساسيين، ستتجق قواعد لعبة سياسية جديدة تلخذ، في أقوى الاحتمالات، شكل حرب باردة جديدة على المستوى الإقليمي في هذه الحالة. ستكون هناك معادلات جديدة للتعاون والصراع والقرب والبعد السياسي بين الفرقاء والقرناء، وهذه المعادلات هي التي ستحكم العلاقة السياسية المستقبلية في المنطقة.

الملاحظة الثانية تتعلق بالهجرة الجديدة من التحولات السياسية التي ستعم المنطقة بعد التغيير في العراق. فطبيعة الحكم في

١١ - أشرف العيسوي (٢٠٠٥)

١٨ - محمد السعيد إدريس (٢٠٠٥)

١٩ - أحمد إبراهيم محمود (٢٠٠٢)

٢٠ - أشرف العيسوي (٢٠٠٥)

٢١ - أكرم الحكيم (٢٠٠٥)

العلاقات العراقية-العراقية، وإنما كذلك في وسط العلاقات العراقية - العربية، مما يجعلها أمام اتخاذ ثلاثة خيارات سياسية تجاه العراق تتمثل في الانجذاب والتعاون، أو النفور والصراع، أو اللعب من بعيد على وتيرة التناقضات دون الانخراط مباشرة في الواقع العراقي. ولكل من هذه الخيارات إسقاطاته واستحقاقاته ومظاهره السياسية، مما يعقد صورة العلاقات الإقليمية إلى حد بعيد.

لذلك، نجد أن دول المحيط - سواء التي تتصلب بالعراق جغرافياً أو سياسياً أو كليهما - تمكف على التمعن في التعامل مع الواقع الذي أفرزته نتائج الانتخابات، بغض النظر، سواء أكانت داعمة أم معارضة لها. هذه هي الحالة الجماعية لأطراف المحيط من تداخل معاملة الأمن والمصالح التي تنسج شبكاتها على رقعة الواقع العراقي الجديد. لذا، فإن أبديت هذه الدول عدم تدخلها، فإنها لا تمتلك خيار الموقف السلبي أو دور المراقب، بل إنها ستتدخل - ولو بدرجات متفاوتة - بطريقة تتسجم مع قدراتها وقراءتها السياسية للأحداث وينطلق هذا التدخل من حتمية الاختيار من البدائل التي يتيحها الواقع القائم، والتي على الرغم من أن لكل منها محاسن ومساوئ، إلا أنها كلها في المحصلة النهائية أفضل من خيار عدم التدخل.

في هذا السياق، نجد أن مواقف هذه الدول من الانتخابات العراقية انطلقت من مجموعة متشابهة من المتغيرات التي تشكل الأركان الأساسية لأجندتها السياسية تجاه العراق، حتى لو تباينت علناً بغير ذلك (٢٤). فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن إيران والولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من اتخاذهما شكل التدين السياسيين، اتفقتا على إقامة الانتخابات. والآخرين رغم قربها من واشنطن اتخذت موقفاً يكاد يكون متناقضاً، لكنها - ولمسائل تتعلق بالحذر السياسي - غلقت بالموقف المتحفظ تحت حجة مشاركة السنة ومقولات الهلال الشيعي. أما سوريا - الدولة التي تتمتع بعلاقات استراتيجيّة مع إيران - فنجدتها هي الأخرى على مفترق طرق مع سياسة طهران لأسباب تتعلق بحقبة ما بعد العراق (٢٥). تركيا على الجانب الآخر، وهي عضو في حلف الأطلسي الذي يضم أمريكا، دعمت خيار الانتخابات، شريطة ألا

٢٠٠٥ - بعد اتفاق الفصائل العراقية بالقاهرة تحت رعاية الجامعة العربية - تشكل مقبلاً رئيسياً في عقدة المعادلة العراقية الصعبة بين المركز (العراق) والمحيط (دائرة الدول المحيطة بالعراق). فمما لا شك فيه أن جميع القوى السياسية العراقية والدول المحيطة والمعنية بالعراق تأثرت بصورة متفاوتة من نتائج تلك الانتخابات، وما أفرزته من فواعل جديدة على ساحة الرمال السياسية المتحركة بالمنطقة والعالم فمن جانب القوى العراقية، نجد أن القوى التي فازت بالانتخابات كشفت عن حقيقة شعبيتها وشروعيتها كمثل عن الشعب العراقي فوقاً لهذه النتائج، حققت إحدى القوائم الشيعية نتائج متقدمة بلغت نحو ٥٨٪ في بغداد وحدها على حساب منافسيها الرئيسيين، وهما التيار السني الإسلامي الذي حصل على ١٨٪ فقط، وتيار العلمانيين العراقيين بقيادة إياد علاوي الذي حصل على ١١٪ فقط. ولكن الأحزاب المتنافسة، سواء كانت من العلمانيين أو العرب السنة، لم تعترف بهذه النتائج وطعن في صحتها. ومن الواضح أن التيارات السنية بالعراق لن تقبل بمخرجات الديمقراطية التي تحكمها الأغلبية (٢٢)، وذلك انطلاقاً من اعتبارات تاريخية وسياسية وعرقية. وبالتالي فإن الديمقراطية العراقية تجد نفسها في أزمة بين سندان حكم الأغلبية التي تعتبر نفسها قد حرمت من حكم العراق منذ نشأته كدولة، ومطرفة شرعية الأقلية التي تعتبر نفسها صاحبة الحق في الموروث العثماني (٢٣). وبين هذا وذاك، تنبئ مدى صعوبة المخاض العسير لولادة نظام ديمقراطي لا تنحصر ظواهره في الانتخابات فقط، وإنما تتعداه إلى ما بعد ذلك من شكوك حول السياسات العامة التي تقوم بها أي حكومة حتى لو كانت منتخبة. وهنا، تنبئ كذلك إحدى أصعب المعادلات التي تتمثل بين الشرعية والشعبية، مما قد يرمي بظلالها على الواقع العراقي والإقليمي لسنوات طويلة. كما أن نتائج الانتخابات العراقية أدت أيضاً إلى تشكيل شبكة جديدة من العلاقات البيئية بين القوى العراقية من حيث التحالفات والانفصالات. ولكن تبقى مسألة شرعية الفائز بالانتخابات، من جهة أخرى، في محل تحد كبير في الداخل، خاصة من قبل الفصائل المعارضة للحكم الشيعي، وكذلك بين أوساط الحكومات العربية ذات الأغلبية السنية. هذه المعادلة الصعبة ستلقى بظلالها على الصورة المستقبلية، ليس في محيط

٢٢ - سلمان الجميلي (٢٠٠٥).

٢٣ - خليل العناني (٢٠٠٥).

٢٤ - على الرغم من مشاركة ٢٢ دولة وأربع منظمات دولية وإقليمية هي: جامعة الدول العربية، الاتحاد الأفريقي، الأمم المتحدة، والمؤتمر الإسلامي في مؤتمر شرم الشيخ الخاص بالعراق في الفترة ما بين ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤، وانفاق هذه الدول نظرياً على ضرورة دعم العراق للنهوض والخروج من أزمته. إلا أن المضمون العملي أظهر ويجلاء الأجندة الخفية الخاصة والمتباينة لدى كثير من هذه الدول. فلقد انعكست صورة الأجندات الخفية على القضايا المهمة مثل ١ - انسحاب القوات الأجنبية. بين المحور الفرنسي - السوري - الإيراني المطالب بجلاء هذه القوات وفق جدول زمني محدد، والرفض الأمريكي - التركي لهذا المصغى ٢ - تمثيل المعارضة العراقية بالمؤتمر، حيث أيدت فرنسا وبعض الدول العربية، إلا أن الولايات المتحدة المعارضة ٣ - ساعدت وكيفية إجراء الانتخابات بالعراق وتحديد جهات الإشراف عليها ففي الوقت الذي دعمت فيه سوريا إلى الإشراف الدولي. حذرت السعودية من تهيش المسلمين السنة جراء عدم مشاركتهم، بينما دعم الأردن إلى عدم التسرع فيها قبل تهدئة الأجواء. بيد أن الإشراف الدولي، حذرت على إجرائها في الموعد المحدد. ورائي كل ذلك الخلاف المظلم منقطعات فتية ليكشف عن حالة التناقض حول التخوف من كل جانب من أن يكون الموعد لغير صالحه. وأي تغيير فيه ربما يفلو إلى تمارلات أخرى ومصاعفة لقوة الخصوم العراقيين المدعومين من الخارج ٤ - تفهين الحدود. لقد اشتكت الحكومة العراقية من تسلل الإرهابيين من دول الجوار لكن الحكومات الأخرى - خاصة سوريا وإيران - نفت تلك الاتهامات. أما القضايا التوافقية بين الدول، فهي لم تعد سوى كلمات عامة تتمحور حول تأكيد دور الأمم المتحدة وضرورة دعم العراق للتفصيل. راجع

النسوتي، أبو بكر (٢٠٠٥)، مؤتمر شرم الشيخ الدولي ومستقبل العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٩، ص ١٥٤-١٥٩.

٢٥ - مصطفى عبد العزيز مرسى (٢٠٠٥).

ذلك الانسحاب سيكون سريعا وغير منتظم، مما يتبعه انفجارات سياسية ستؤثر بشكل حاد على المنطقة بأكملها

إن خروج القوات الأجنبية مع استمرار عدم الاستقرار في العراق يمثل مازقا كبيرا لجميع الدول، نظرا لانشغالها في اثون حرب باردة تغلب على الطابع العام للعلاقات الإقليمية، بالإضافة إلى اضطرابها لبذل جهد كبير لممارسة حرب الوكلاء على الأراضي العراقية فإيران - على سبيل المثال - ستقوم بدعم بعض التوجهات العراقية التي تتناسب مع توجهها السياسي، ودول الخليج ستدعم بعض التيارات التي تعتقد أنها يمكن أن تمثل حدا للأجندة الإيرانية أما سوريا والأردن وتركيا، فلكل منها مصالحه، مما يدفعها لتأييد هذا الفريق أو ذاك ضمن تجاذب وتنافس قطاب المصالح ولن تبقى موجة هذا النزاع والصراع في حدودها الإقليمية، بل ستنتشر لكي تشمل حدود الدائرة الثانية التي تتواجد فيها كل من مصر وإسرائيل وبعض دول المغرب العربي، وكذلك الحال بالنسبة لدول الدائرة الثالثة ومنها الدول الأوروبية واليابان وروسيا والصين وأمريكا، حتى لو انسحبت هذه الأخيرة عسكريا وهكذا، فإن امتداد عدم الاستقرار من العراق إلى الدوائر المحيطة وحالة الفراغ التي ستعقب أي انسحاب سيولدان لا محالة مجالا خصبا لتوالد بؤر صراع جديدة.

يمكن القول إنه لو قررت القوات الأمريكية الخروج من العراق في الوقت الراهن دون ترتيب دولي - إقليمي، فإنه من المرجح جدا أن تدب حالة الفوضى بين أطراف العمل السياسي العراقي، عوضا عن تدخل الكثير من الدول المجاورة وغيرها في الشأن العراقي لدعم هذا التيار ضد ذلك، وستصبح هذه الدولة حاضنة لبعض الجماعات المسلحة، والمثال الأفغاني بعد خروج القوات السوفيتية ليس ببعيد. لكن وعلى الرغم من ذلك، فلا يمكن لأحد أن يبرر استمرار احتلال القوات الأجنبية والأمريكية للعراق

المنظور الأمني المطلوب :

لعل من الضروري لدول المنطقة أن تسلط الضوء بشيء من الشفافية والجرأة على جدلية الاستقلال والسلام في العراق فطوال عقود القرن العشرين، كانت الأنظمة العراقية إما تحت سيطرة النفوذ الأجنبي أو باحثة عن دور نافذ إقليمي من خلال نظام يدفع بأزمته الداخلية إلى الخارج فعندما ادعى النظام الملكي بحقه في الكويت، كان ذلك إبان أيامه الأخيرة بعد تازم علاقة النخبة ببريطانيا، مما جعل اللوم يوجه للقوى الخارجية التي كانت تتأمر عليه، ومنها الكويت، حسب ادعاء القوميين المتقلبين على الحكم حينذاك وعندما قام نظام قاسم بتهديداته للكويت، كان ذلك أيضا مدفوعا بحجة التآمر البريطاني - الكويتي على العراق وتكرر المشهد في عام ١٩٩٠، عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت، حيث كان التبرير معقودا على تدخل القوى الخارجية المتآمرة مع الكويت ضد العراق

من تتبع التسلسل التاريخي للعراق منذ استقلاله، يتضح أن لديه أمة سلوك تجاه دول الجوار ونحديدا الكويت وإيران وهذا النهج هو نقاش خليط بين مكونين أساسيين هما الديكتاتورية وميراث التدخل الأجنبي، سواء أكان دوليا أم إقليميا فمتى ما اضططعت عناصر هذين المكونين، فإن سلوك العراق سيكون عنوانيا تجاه الكويت وبدرجة أقل تجاه الدول المجاورة الأخرى وفق ظروف

يفضي ذلك إلى تصاعد دور القوى الكردية في الحكومة المركزية والكويت هي الأخرى تود أن تكون هناك حكومة تمثيلية ديمقراطية في العراق، بحيث تكون حكومة مسالمة تحترم الجوار ولا تحتوي على عناصر تازم إن الدول المحيطة بالعراق المعنية بما يجري بالعراق، سواء شامت أم أبت ومن هنا، فالمعلومات التي تمتلكها هذه الدول، مضافا إليها المصلحة الوطنية، هما اللتان ستشكلان المفاصل الرئيسية لدول المحيط في التعاطي مع مستقبل حافل بمتغيرات كبيرة، والتي قد تكون حذرية ولكن نظرا لما تعانيه الدول المحيطة بالعراق إجمالا من ضعف معلوماتي عن هذه الدولة، فإن قرارها قد لا يقسم بالدرجة المطلوبة من العقلانية

ثالثا - العراق ومسارات الأمن في المستقبل :

يرتبط الوضع الأمني لدول المنطقة والدول المعنية بالشأن العراقي بمسؤولين رئيسيين، الأول هو: هل ستسحب أمريكا من العراق؟ أما السؤال الثاني، فهو ماذا سيحصل لو انسحبت القوات الأمريكية والأخرى المرتبطة معا من العراق؟ وتأتي أهمية هذين التساؤلين من حيث إن السيناريوهات التي ستفرضها الإجابة عليهما ستترسم المعالم الأمنية للمنطقة برمتها وعليه، فإن محاولة الإجابة على السؤالين في الصفحات التالية يمكن أن تمثل مجموعة من افتراضات عامة يمكن أن يتم من خلالها نسج سيناريوهات متعددة.

إن الانسحاب الأمريكي من العراق استحقاق تاريخي ينطلق من حتمية خروج القوات الأجنبية من منطقة الاحتلال، سواء طال الوقت أو قصر، والسؤال الأهم هو: متى ستسحب هذه القوات؟ لقد بدأ التساؤل حول إمكانية وموعد خروج القوات الأمريكية من العراق يطرح بصورة جدية، بعد مظاهر الاحتجاج الشعبية والإعلامية والسياسية، وتقرير بيكر - هاملتون وفوز الديمقراطيين بتكثيرة في الكونجرس الأمريكي. وإذا كان للسؤال المشار من أهمية واقعية، فإنها تنبئ بجلال حول وقت ساعة الرحيل الأمريكي. وما هو طبيعة ذلك الخروج؟ وهل سينكرر سيناريو نيتام ليهود بالذاكرة إلى مظاهر المروحيات فوق سطح مبنى السفارة الأمريكية في سايجون؟ أم أن الانسحاب سيكون منظما ولسا وتدرجيا تحيطه حزمة من الاتفاقيات التنظيمية التي تضمن الاستقرار مثلما حدث عقب الحرب العالمية الثانية؟

قبل بداية الحرب على العراق، اعتبرت الأوساط الإستراتيجية في وزارة الدفاع الأمريكية أن مستوى أربعة إلى ستة آلاف قتيل يحتم التفكير في تغيير مجرى الحرب ويرتبط هذا التقدير بالواحي النفسية والإعلامية التي يثار بها وفي هذا الإطار، يبدو أن هناك بؤر احتجاج شعبي تعكس بالمظاهرات التي تشهدها المدن الأمريكية، فضلا عن تعالي صوت معارضة إعلامية وسياسية تتبع أسلوبا احتجاجيا على المناصرين لقرار البقاء بالعراق وسيكون شكل الانسحاب منظما، بدرجة كبيرة، بالأوضاع بالعراق خلال الفترة القادمة فإذا استقر الوضع سياسيا وتكامل مؤسسيا وتم تحسين الخدمات العامة، فإن الانسحاب سيكون منظما ومحاطا بسلسلة من الاتفاقيات التي تضمن وجود معسكرات أمريكية في قواعد منفردة أما إذا استمرت المقاومة والصراع الطائفي، ولم تتعاون دول الجوار في إنجاح المعادلة العراقية، فإن

المرحلة وعليه، ينبغي التفكير ملياً في الوسائل الكفيلة بمتعة توافر مركبي الخطر في المحلول العراقي، وكيف يمكن التمايز مع العراق بشكل يضمن استقرار الدولة المجاورة

وفي هذا الإطار، يمكن اقتراح أربعة عناصر رئيسية يتمحور توفيقها لتهدئة المعادلة العراقية وتحويل مخرجاتها إلى السلم والاستقلال

١ - يتمثل العنصر الأول في ضرورة إقحام دور الأمم المتحدة بشكل أساسي في كافة الأنشطة السياسية والإنسانية والبيئية والتعليمية، باعتبارها منظمة شاملة قادرة على حل جزء كبير من عقدة التدخل الأجنبي، ولديها أكثر الجهات التي يمكن أن تلاقى قبولاً في التعامل مع المشكلة العراقية ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبني مشروع خاص من أجل تهيل العراق بما يضمن الحيادية من جهة والمسؤولية التي تتحملها أية حكومة عراقية من جهة أخرى، ليعتني نقل العراق من الحالة الراهنة غير المستقرة إلى الحالة الدستورية الديمقراطية المستقرة، وفقاً لجدولة عملية لإحلال قوات دولية بدلاً من قوات الاحتلال لكن هذا الدور منوط أيضاً باستعداد الولايات المتحدة لقبوله بصورة تضمن المصالح النسبية لها وللعراق وللدول التي تحيط به، وهو أمر مشكوك في تحقيقه، في ظل القيادة اليمينية في البيت الأبيض إن تغيير سياسة أمريكا في العراق لا يرتبط بسيطرة الديمقراطيين فحسب، وإنما بعاملين رئيسيين أكثر أهمية العامل الأول مرتبط بمؤشر الخصائص التي تتكبدتها الولايات المتحدة في العراق وانعكاس ذلك على موقعها الدولي، مقارنة بالأسباب التي ذكرناها في مقدمة البحث حول غزوها للعراق وفقاً للمدرسة البنيوية أما العامل الثاني، فيرتبط بقوة المعارضة داخل الولايات المتحدة لسياستها في العراق، فإذا تزايدت حدة المعارضة بشكل يؤدي إلى توتر سياسي واقتصادي ينعكس على مكانتها كقوة عظمى، فإنه من المرجح أن تبحث عن مخرج سريع وقد يكون مفاجئاً من المستنقع العراقي

٢ - أما العنصر الثاني في مركب السلام العراقي، فيمكن في مدى القدرة على توظيف المنظمات غير الحكومية، الإقليمية والدولية، في إعادة بناء نسيج المجتمع المدني العراقي فينبغي إعادة بناء المجتمع العراقي من خلال بناء مؤسسات ديمقراطية وخلق مجتمع قوى قادر على التصدي للممارسات الفردية من السلطة العليا

٣ - أما العنصر الثالث، فهو ينبثق من ضرورة وجود دور للدول العربية والإسلامية، خاصة تلك المحيطة بالعراق، ومساهمتها في إعادة تعميره، ومد جسور التعاون بينها شعبياً ورسمياً لتقوية روابط الاعتماد المتبادل اقتصادياً وأمنياً وبعض الدول الخليجية كالكويت والسعودية، تتحرج من أن تعلق مساعداتها لتعمير العراق تحسباً من صوت المعارضة الشعبية التي قد تنشأ وتطالب بتوجيه هذه المساعدات إلى الداخل بدلاً من صرفها على العراق وفرض غياب منطق ترجيح فوائد المساعدات لاستقرار العراق مقارنة بما قد تستنزفه ميزانيات الأمن في ظل غياب الاستقرار بالعراق، يبرر أن هذا الحرج سيكون عائقاً أمام تفكير هذه الدول على نحو عقلاني كما ينبغي تأكيد أن دور الدول المعنية بالعراق يجب ألا يخرج عن إطاره السليم بما يكفل تحصين المسألة العراقية من الآثار السلبية المتضاربة للتدويل أو الأقلية

٤ - أما العنصر الأخير والأهم، فهو ضرورة تشجيع نوايا المعارضة العراقية في بعضها بعضاً وفق منطق المصالح المشتركة في مستقبل العراق وفي إطار من الحوار العقلاني بين الفصائل العراقية العرقية والطائفية والفكرية لكن ذلك يظل مرتباً بعزلة الفصائل العراقية على الحوار وتقديم تنازلات لبعضها بعضاً، وتفاذي الدول العربية إقحام أجندتها الخاصة في الملعب العراقي لو تحققت عناصر السلام المشار إليها، فيمكن بعد ذلك الحديث حول مقارنة واقعية وخالقة وجريئة بين النموذجين العراقي والياباني من حيث إمكانية تطبيق النموذج الأخير للتطور السياسي والاقتصادي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية (٢٦)

وصحيح أن البيئة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية قد ساعدت على خروج كل من اليابان وألمانيا من تحت الرمال إلى ناطحات السحاب، ومن الانقراض إلى المصانع وعالم المال والأعمال، لكن جزء كبيراً من هذه البيئة قد فرضها الشعبان الياباني والألماني بالتعاون مع المجتمع الدولي

وإن كانت هناك خلاصة يجب طرحها في هذا السجال، فهي رفض العقل العربي لقبول الاستفادة من تجربة الآخرين وتنميط السلوك الدولي على نحو مقولب واحد، بالإضافة إلى حالة اليأس التي تدب في نفوس الشعوب قبل الحكومات، مما يسبب الشك والريبة من أي جهد يحمل تغييراً حقيقياً، فالتغيير عند الدول العربية - خاصة الخليجية - مقترن دائماً بالأسوأ، مما يجعل عملية الإصلاح التي تحمل في ذاتها تغييراً مطلباً مرفوضاً، وإن تعالت الأصوات به ورفعت الشعارات من أجله

المصادر العربية :

- أبو عامود، محمد سعد (٢٠٠٥)، في بناء الدولة الوطنية، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص ص ٤٦-٥٣.
- أبو طالب، حسن (٢٠٠٤)، العراق والنكث عن السيادة، السياسة الدولية، العدد ١٥٨، ص ص ١٢٢-١٢٧.
- الأخبار (صحيفة يومية تصدر في جمهورية مصر العربية) العدد الصادر في يوم الثلاثاء، ١٠ يناير ٢٠٠٦.
- الشنطي، عصام سليم (٢٠٠٣)، موقع النفط ضمن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق، تقرير الخليج في عام ٢٠٠٣، الصادر عن مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية، ص ص ١٢٠-١٤٤.
- النصراني، صلاح (٢٠٠٥)، العراق في الاستراتيجية الأمريكية .. أي مشروع للدولة الجديدة، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص ص ٥٤-٦١.
- الحكيم، أكرم (٢٠٠٥)، المشروع الشيعي للدولة العراقية، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص ص ٦٢-٦٥.
- الجاسور، ناظم (٢٠٠٥)، عراق ما بعد الحرب .. قراءة في الخريطة الحزبية، السياسة الدولية، العدد ١٥٩، ص ص ٥٤-٦٤.
- الجميلي، سلمان (٢٠٠٥)، تحديات المشروع السني في العراق، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص ص ٦٦-٦٩.
- الشرق الأوسط (صحيفة عربية تصدر في لندن) العدد الصادر في يوم الخميس، ١ سبتمبر ٢٠٠٥.
- العناني، خليل (٢٠٠٣)، دور النفط في الأزمة العراقية - الأمريكية، السياسة الدولية، العدد ١٥١، ص ص ٨-٢٣.
- العناني، خليل (٢٠٠٥)، الانتخابات العراقية .. خطوة واسعة نحو المستقبل، السياسة الدولية، العدد ١٥١، ص ص ٨-٢٣.
- العيسوي، أشرف (٢٠٠٥)، العراق الجديد في الرؤية الخليجية، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص ص ٨٢-٨٧.
- إبريس، محمد السعيد (٢٠٠٥)، إيران وبناء الدولة العراقية .. المصالح والسياسات، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص ص ٧٤-٨١.
- بسيوني، شريف (٢٠٠٣)، الحرب الأمريكية في العراق، السياسة الدولية، العدد ١٥١، ص ص ٨-٢٣.
- سيف، مصطفى علوي (٢٠٠٣)، الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٥١، ص ص ٢٤-٣١.
- محمود، أحمد إبراهيم (٢٠٠٣)، العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٥٤.
- مرسي، مصطفى عبد العزيز (٢٠٠٥)، العلاقات العراقية - السورية .. نحو مزيد من التآزم، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص ص ٦٢-٦٥.
- هارفي، ديفيد (٢٠٠٤)، الامبريالية الجديدة، ترجمة وليد شحادة، الحوار الثقافي، لبنان.

المصادر الإنجليزية :

- Chomsky, Noam (2004) Imperial Ambition: Noam Chomsky, interviewed by David Barsmian. P24-25. in Pox Americana: Exposing the American Empire. Edited by: John B. Foster and Robert W. McChesney. Pluto Press: London.
- Ferguson, Niall (2004) Colossus: The Price of America's Empire. Penguin Press: New York.
- Gilpin, Robert (1983) War and Change in World Politics. Cambridge, England: Cambridge University Press.
- Gowan, Peter (2004). U.S. Hegemony. In Pox Americana: exposing the American Empire. Edited by John B. Foster and Robert W. McChesney. Pluto Press: London.
- Hanson, Jim (1993) The Decline of the American Power. Westport: Connecticut.
- Hassner, Pierre (2002) The United States: The Empire of Force of the force of Empire. Institute of security Studies of the European Union, chaillot paper, no: 54.
- International Monetary Fund (September, 2004) Word Economic Outlook, pp65-66.
- Klare, Micheal (2004) The New Geopolitics. In Pox Americana: Exposing the American Empire. Edited by: John B. Foster and Robert W. McChesney. Pluto Press: London.
- Wallersrein, Immanuel (2002) Three Hegemonies, in Patrice Karl O'Brien and Armand Clesse (eds.), Two Hegemonies: Britain 1846-1914 and the United Sates 1941-2001. Burlington: VT.
- Wallersrein, Immanuel (2004) U.S. Weakness and the Struggle for Hegemony. In Pox Americana: Exposing the American Empire. Edited by: John B. Foster and Robert W. McChesney. Pluto Press: London.



الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى "مسئولية الحماية"

وليد حسن فهمي

ظهور لفكرة مسئولية الحماية التي نتجت
تطوراً لمبدأ التدخل الإنساني (١).

أولاً- من التدخل الإنساني إلى
مسئولية الحماية :

إن مفهوم مسئولية الحماية ليس بعيداً
كثيراً عن المفهوم القديم، والمقصود به هنا
التدخل الإنساني أو التدخل لأغراض
إنسانية. والجدير بالذكر أن فكرة التدخل
لدى دولة أجنبية لإنقاذ الشعوب ليست
بجديدة. ففي القرن التاسع عشر، تدخل
الأنديويون لحماية المسيحيين الذين كانوا
يعانون من اضطهاد الحكم العثماني لهم في
تلك الوقت. ولكن حق أو واجب التدخل
ظهر عام ١٩٨٧ في فرنسا تحديداً من
خلال مؤلف "واجب التدخل" للبروفيسور
ماريو بيتاتي، أستاذ القانون الدولي بجامعة
باريس، ووزير الخارجية الفرنسي الحالي
برنار كوشنار (٢). ويقوم هذا الواجب على
أساس إنقاذ الشعوب التي تواجه خطراً
وذلك بتقديم المعونة لهم، سواء عن طريق
الدول أو المنظمات غير الحكومية.

وقد كان التدخل الإنساني مثار جدل
سواء في حدوثه، كما هو الحال في البوسنة
وكوسوفو والصومال، أو عدم حدوثه كما في
حالة رواندا ففي الفترة ما بين عام ١٩٩٢
و١٩٩٣، فشلت عمليات حفظ السلام في

وأضاف في تقريره إلى الجمعية العامة
بمناسبة الألفية "إذا كان التدخل الإنساني
يمثل حقاً تعدياً غير مقبول على السيادة،
فعلى أي نحو ينبغي علينا أن نستجيب
لحالات شبيهة برواندا، وسريبريتشا،
ولانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق
الإنسان التي تمثل تعدياً على كل مبدأ من
مبادئ إنسانيتنا المشتركة؟... من المؤكد أنه
ما من مبدأ قانوني، حتى مبدأ السيادة
نفسه، يمكن أن يحسم الجرائم ضد
الإنسانية... وأنه ينبغي أن يظل التدخل
المسلح بمثابة ملجأ أخير، ولكنه خيار لا
ينبغي التخلي عنه في مواجهة القتل
الجماعي".

استجابة لهذا النداء، أعلن رئيس
الوزراء الكندي في ذلك الحين، جسون
كريتيان، في مؤتمر الألفية - الذي عقد في
سبتمبر من عام ٢٠٠٠ - عن إنشاء
لجنة دولية معنية بالتدخل والسيادة، تكون
مهمتها دعم نقاش عالمي شامل حول
العلاقة بين التدخل وسيادة الدول، يقوم
على أساس التوفيق بين واجب المجتمع
الدولي الذي يحتم عليه أن يتدخل أمام
الانتهاكات الواسعة للقواعد الإنسانية
وضرورة احترام سيادة الدول. في ديسمبر
٢٠٠١، انتهت اللجنة بعمل تقرير يحدد
حول "مسئولية الحماية". من هنا، كان أول

في خطاب له أمام
الدورة الرابعة والخمسين
للجمعية العامة للأمم
المتحدة في سبتمبر ١٩٩٩،
حذر الأمين العام للأمم
المتحدة السابق، كوفي
أنان، من أنه إذا لم
يستطع الضمير الإنساني
المشارك أن يجد في الأمم
المتحدة أكبر منبر له،
فسيكون ثمة خطر كبير
من أن يتم البحث عن
الامن والسلام في أماكن
أخرى.

(١) جامعة نانسي، فرنسا.

ثانياً- المبادئ الأساسية لمسئولية الحماية :

تقع على عاتق الدول ذات السيادة المسؤولية الرئيسية لحماية سكانها حين يتعرضون لأذى خطير نتيجة الصروب الداخلية أو العصيان أو القمع وعند إخفاق الدولة المعنية وعدم قدرتها، أو رغبتها، في وقف الأذى أو تجنبه، يقتضى مبدأ عدم التدخل لتحل محله المسؤولية الدولية عن الحماية. وتكمن مسؤولية الحماية كنهج جديد للمجتمع الدولي فيما يلي:

(أ) الواجبات المتصلة في مفهوم السيادة:

تعنى السيادة الهوية القانونية للدولة في القانون الدولي، وهو مفهوم يوفر النظام والاستقرار في العلاقات الدولية، لأن الدول ذات السيادة تعتبر متساوية بغض النظر عن قوتها أو حجمها أو ثروتها. واعتراكاً بهذا، انشئ مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول باعتباره حجر الزاوية لميثاق الأمم المتحدة وفقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية. ويترجم مفهوم السيادة داخل كل دولة بالقدرة على اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بالموارد والسكان الموجودين في نطاقها. ومع ذلك، فإن سلطة الدولة لا تعتبر مطلقة، بل هي مقيدة ومنظمة داخلياً وفقاً للنظم الدستورية (٥).

ويجسد توقيع ميثاق الأمم المتحدة البعد الدولي لمفهوم السيادة، حيث إن قبول عضوية أي دولة بالأمم المتحدة يعني قبولها الالتزامات الدولية التي قبلتها الدول الأعضاء الأخرى بمحض إرادتها. وبينما تقبل الدولة نفسها وبمحض إرادتها مسؤوليات العضوية بمجرد توقيعها الميثاق، فإن ذلك لا يعنى أي نقل لسيادة الدولة أو انتقاصاً منها، ولكن الأمر ينطوي على إعادة تصنيف مفهوم السيادة من السيادة كسيطرة إلى السيادة كمسؤولية، سواء في الوظائف الداخلية للدولة أو فيما يتعلق بواجباتها الخارجية، ومن ثم صار التفكير في السيادة كمسؤولية يلقي اعترافاً متزايداً في ممارسات الدول.

ويتربط على ذلك ثلاثة مستويات من المسؤولية، هي:

- ١- الدولة مسؤولة عن سلامة مواطنيها وحماية أرواحهم.
- ٢- السلطات السياسية للدولة مسؤولة أمام مواطنيها داخلياً وأمام المجتمع الدولي خارجياً من خلال الأمم المتحدة.
- ٣- موظفو الدولة مسئولون عما يقومون به من فعل وترك.

(ب) مسؤولية الأمم المتحدة بمقتضى الميثاق فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين:

الأصل في مبدأ عدم التدخل الصلابة، كما هو منصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، حيث يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. كما نصت عليه الفقرة السابعة من المادة الثانية التي تحظر على الأمم المتحدة التدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. والواقع أن هذا المبدأ الأخير متأرجح، لاسيما فيما يتعلق بمجال حقوق الإنسان.

وشمة استثناء مهم على مبدأ عدم التدخل، فالمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة تعهد إلى مجلس الأمن دوراً رئيسياً في حفظ الأمن والسلم الدوليين. وبالرغم من ورود أحكام متعلقة بتسوية النزاعات بالطرق السلمية في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن البعد التنفيذي لهذه المسؤولية ورد في الفصل السابع من

الصومال في إعادة الأمن والنظام إلى نصابهما نتيجة لسوء التخطيط والتنفيذ والاستخدام المفرط للقوة العسكرية. الأمر الذي أدى في النهاية إلى انسحاب الأمم المتحدة. كما كانت الأمانة العامة للأمم المتحدة وبعض الدول الأعضاء، في مجلس الأمن في عام ١٩٩٤ على علم بمخططات الحكومة في رواندا لإبادة جماعية، ومع ذلك رفض مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة وكان ذلك إخفاقاً للإرادة الدولية وكان لإخفاق الأمم المتحدة في الحيلولة دون قتل المدنيين في البوسنة عام ١٩٩٥ أثر كبير في مناقشة السياسة لعامة المحدة للتدخل لأغراض الحماية. وقد ثار جدل غيف حول شرعية التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في إقليم كوسوفو، لاسيما وأنه حدث في دولة ذات سيادة ودون موافقة مجلس الأمن وقد ساهمت هذه الحالات الأربع في ظهور مفهوم مسؤولية الحماية. وذلك لأنها جاءت في وقت كانت توجد فيه توقعات كبيرة باتخاذ تدابير جماعية فعالة عقب انتهاء الحرب الباردة.

ويرى الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان، في تقريره الصادر في ٢ ديسمبر ٢٠٠٤، عالم أكثر أمناً، أن الكوارث الإنسانية المتعاقبة في تلك الدول الأربع والآن في دارفور، مايسودان. أدت إلى تركيز الاهتمام، ليس على حصانات الدول ذات السيادة، بل على مسؤولياتها، سواء تجاه مواطنيها أنفسهم أو تجاه المجتمع الدولي لذلك، فقد ظهر اعتراف متزايد بأن المسألة ليست هي حق التدخل من جانب أي دولة، بل هي مسؤولية الحماية التي تقع على عاتق كل دولة عندما يتصل الأمر بمعاونة السكان من كارثة يمكن تفاديها، كالقتل الجماعي، والاغتصاب الجماعي، والتطهير العرقي عن طريق الطرد بالإكراه والترويع، والتجوع المتعمد، والتعرض للأمراض (٦).

وشمة قبول متزايد لفكرة أن المجتمع الدولي يجب أن يتدخل عندما تكون الحكومات ذات السيادة غير قادرة، أو غير راغبة، في حماية مواطنيها من كوارث من هذا النوع، رغم أنها هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حمايتهم. في هذه الحالة، يتحمل المجتمع الدولي تلك المسؤولية، مستخدماً في ذلك نطاقاً متصلاً من الوسائل يشمل المنع، ومواجهة العنف عند الزوم، وإعادة بناء المجتمعات الممزقة. ويقع على عاتق المجتمع الدولي أيضاً، من خلال الأمم المتحدة، الالتزام باستخدام الملازم من الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل السلمية، وفقاً للفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، للمساعدة في حماية السكان من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وفي هذا السياق، ينبغي على الأمم المتحدة اتخاذ اجراء جماعي، في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة - عن طريق مجلس الأمن، وفقاً للميثاق، بما في ذلك الفصل السابع منه، على أساس كل حالة على حدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية - في حال قصور الوسائل السلمية. وعجز السلطات الوطنية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية كما يجب أن نواصل الجمعية العامة للنظر في مفهوم المسؤولية عن حماية السكان من تلك الجرائم، وأثار تلك الجرائم، مع مراعاة مبادئ الميثاق والقانون الدولي بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الأمم المتحدة - حسب الضرورة والاقتضاء - بمساعدة الدول في بناء القدرة على حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومساعدة الدول التي تشهد توترات قبل أن تنشب فيها أزمات وصراعات (٧).

إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفرق بين الرجال والنساء. ويضم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصالح في عام ١٩٤٨، التوافق السياسي والتركيب القانوني لحقوق الإنسان. وبإضافة العهدين المعتمدين في عام ١٩٦٦ بشأن الحقوق المدنية والاجتماعية، فقد أصبحت حقوق الإنسان مبدأ أساسياً من مبادئ العلاقات الدولية. ولقد رسم العهدان مع الإعلان العالمي الشكل الدولي لحقوق الإنسان، بل وقد وضعاً المقياس العام لسلوك الدول، كذلك الأحكام التي سنت في كثير من القوانين الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وبالتالي، فإن ما حدث يعد تحولاً من ثقافة الحصانة السيادية إلى ثقافة المساءلة الوطنية والدولية، فالمخططات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تستخدم القواعد الدولية والنصوص الدولية لحقوق الإنسان، باعتبارها مرجعاً مهماً تحكم بموجبه على سلوك الدول. وقد حققت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عدة نجاحات في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، أدى التقدم في مجال حقوق الإنسان إلى زيادة تطوير القانون الدولي الإنساني واعتماد اتفاقية أتاناو للألغام الأرضية، وإنشاء العديد من المحاكم الدولية الجنائية للظفر في الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية في يوجوسلافيا السابقة، ورواندا، وسيراليون، كما تم اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما. وتكمن أهمية هذه التطورات في إنشاء معايير جديدة ووسائل جديدة لتطبيق هذه المعايير. ومع ذلك، يظل القانون الوطني مفتاح المراجعة الفعالة لحقوق الإنسان. وعندما تعجز نظم القضاء الداخلية أو تتعاسى الدولة عن محاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم بحق الإنسانية، تلجأ الخيارات الدولية الأخرى مجراها.

ثالثاً- عناصر مسؤولية الحماية:

تشتمل مسؤولية الحماية على ثلاث مستويات محددة، هي:

أ) معالجة الأسباب الجذرية والمباشرة للصراع الداخلي:

أكد مجلس الأمن أهمية اتباع استراتيجيات وقائية فعالة وطويلة الأمد لمنع وقوع صراعات، إذ تعترف المادة (٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة صراحة بأن إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية وتعزيز التعاون الدولي في مجالات الثقافة والتعليم والاحترام العالمي لحقوق الإنسان، كلها أمور ضرورية من أجل تهيئة نواحي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم.

ورغم أنه لا يوجد اتفاق عالمي على تحديد الأسباب الجذرية للصراع، أو التفرقة بينها وبين الأسباب المباشرة للصراعات المسلحة، إلا أن هناك اعترافاً متزايداً بأنه لا يمكن فهم الصراعات المسلحة دون الإشارة إلى الأسباب الجذرية كالفقر والقمع السياسي والتفاوت في توزيع الموارد. وقد أورد تقرير اللجنة الدولية المعنية بالسيادة والتدخل أربعة تدابير لمنع الأسباب الجذرية والمباشرة للصراع هذه التدابير منها ما هو داخلي أي ما تتخذه الدول لحماية شعوبها، ومنها ما هو نو طابع دولي.

- التدابير السياسية وتنطوي على التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول كإقامة الديمقراطية، وتقاسم السلطات الدستورية، وتناوب السلطة، وتأييد الحريات، وسيادة القانون، كما تشمل أيضاً التدابير السياسية والدبلوماسية التي يمكن أن يتخذها الأمين العام للأمم المتحدة كالوساطة والساعي الحميدة، وبعثات تقصي الحقائق.

الميثاق، الذي يصف التدابير التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها وفقاً لنص المادة ٢٩ من الميثاق، أما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان هذه التدابير قد تكون من أعمال الحظر والجزاءات وقطع العلاقات الدبلوماسية، وفقاً لنص المادة ٤١ من الميثاق غير أنه إذا رأى المجلس أن هذه التدابير غير كافية، فله أن يلجأ إلى استخدام القوة العسكرية وما يلزم من الأعمال لحفظ السلم وإعادة الأمن إلى نصابه. والحديث بالذكر أن الفصل الثامن من الميثاق يعترف بوجود دور للمنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ولكنه ينص صراحة في المادة ٥٣ على أنه يكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. أما المنظمات والوكالات نفسها، فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس (٦).

بيد أن مجلس الأمن ليس هو المسؤول الأوحد عن معالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين فالمادة العاشرة من الميثاق تعطى مسؤولية عامة للجمعية العامة فيما يتعلق بأي مسألة تقع في نطاق سلطة الأمم المتحدة. كما أن المادة الحادية عشرة تحول الجمعية العامة مسؤولية يمكن الرجوع إليها فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، ولكنها مسؤولية تقتصر على تقديم التوصيات ولا تتخذ قرارات ملزمة. والشرط الوحيد المتعلق بمناقشة الجمعية العامة لمثل هذا الأمر - والذي قصد به أن يحول دون وقوع انقسام بين الهيتين الرئيسيتين للأمم المتحدة - هو ألا يكون مجلس الأمن يناقش القضية المعنية في الوقت نفسه وذلك وفقاً للمادة ١٢ من الميثاق. ويمكن أن يضاف إلى هذه الأسس الواردة في الميثاق فيما يخص عمل الجمعية العامة، القرار رقم ٢٧٧ الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٠ والمتعلق بـ "الاتحاد من أجل السلام" Uniting For Peace والذي عقدت بموجبه دورات استثنائية واستخدم كأساس للعمليات التي تمت في كوريا عام ١٩٥٠ ومصر ١٩٦٥، والكونغو ١٩٦٠ (٧).

وترتكز سلطة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، على دورها في تطبيق الشرعية لا على استخدام القوة الجبرية ويعتبر مفهوم الشرعية بمثابة همزة الوصل بين ممارسة الأمم المتحدة لسلطتها في حفظ الأمن وبين اللجوء إلى استخدام القوة، حيث يعتبر التدخل الجماعي عملاً شريعياً، لأنه مألوف به من قبل هيئة دولية تمثيلية، في حين ينظر إلى التدخل الفردي على أنه غير مشروع باعتباره لا يمثل إلا المصلحة الذاتية (٨).

وكما ذكرنا انفاً، تقع مسؤولية حماية أرواح السكان أولاً على عاتق الدولة ذات السيادة، وثانياً على عاتق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إذا ثبت أن الدولة غير قادرة أو غير راغبة في حماية المواطنين أو متورطة في ارتكاب أعمال عنف ضد مواطنيها وقد انتقلت سلطة سن القوانين المجتمعية لتسوية مسائل الأمن والسلم الدوليين من يد الدول الكبرى - بالاتفاق فيما بينها - إلى الأمم المتحدة وتلعب المنظمة - ومجلس الأمن - في قلب النظام الدولي، وهي المنظمة الوحيدة التي لديها سلطة مقبولة عالمياً للتصديق على هذه العمليات، حتى وإن كانت لا تملك قدرة تنفيذية فعالة.

ج - الالتزامات القانونية المحددة:

كان اعتماد معايير جديدة لسلوك الدول في حماية حقوق الإنسان الدولية وتعزيزها واحداً من أكبر المنجزات التي تحققت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد ألزمت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة المنظمة بـ "تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك

تدابير معينة. أما الحل العسكري، فيتدخل مباشرة في قدرة السلطات الداخلية للدولة للعمل داخل أراضيها. ومع أن استخدام التدابير الجبرية بون القوة العسكرية أفضل من استخدام القوة، إلا أن هذه التدابير غير العسكرية مشوبة أحيانا بعيب في تطبيقها، فهي في الغالب لا تميز بين المذنب والبريء. ولذا، ينبغي توخي الحذر في حال استخدامها لتجنب إحداث ضرر أكبر من الفائدة المتوقعة منها، لا سيما بالنسبة للمدنيين. فالجزاءات الاقتصادية الشاملة في الفترة الأخيرة فقدت مقبوليتها بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة نتيجة لتعرض السكان المدنيين لشدائد تكون بعيدة جدا عن التناسب مع الآثار المرجوة من تطبيق هذه الجزاءات.

في السنوات الأخيرة، برزت الجزاءات التي تستهدف القيادات والمنظمات الأمنية المسؤولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان كبديل مهم عن الجزاءات العامة، وقد اجتذبت الجهود الرامية إلى جعل هذه الجزاءات أكثر فاعلية مزيدا من الاهتمام. ويعترف مجلس الأمن الآن، كما يعترف القانون الدولي بشكل عام، باستثناء المواد الغذائية واللوازم الطبية من هذه الجزاءات. وقد تركزت الجهود الرامية إلى تحديد أهداف الجزاءات، تحديدا أكثر فاعلية لتقليل آثارها على المدنيين الأبرياء، وزيادته على أصحاب القرار، على ثلاثة مجالات مختلفة:

- في المجال العسكري: وضع حد للتعاون العسكري وبرامج التدريب، كذلك حظر بيع الأسلحة، الذي يعد أداة مهمة في يد مجلس الأمن والمجتمع الدولي ويمكن التلويح بها في حالة نشوب صراع.

- في المجال الاقتصادي: فرض جزاءات مالية على الأصول المالية في الخارج لدولة ما أو لمنظمة إرهابية أو حركة تمرد. وقد تشمل فرض قيود على الأنشطة الاقتصادية والمنتجات النفطية، وكذلك حظر الطيران في بعض الحالات.

- في المجالين السياسي والدبلوماسي: فرض قيود على التمثيل الدبلوماسي، بما في ذلك طرد الموظفين الدوليين أو تعليق أو رفض عضوية الدولة في هيئة أو منظمة دولية.

- اللجوء للقوة العسكرية كخيار أخير في الحالات الاستثنائية وبالعنف الشدة أو حالة عدم فاعلية الجزاءات، ويصطلم هذا التدبير بعيدا عن التدخل الذي يشكل القاعدة التي يجب تبرير أي خروج عنها. فجميع أعضاء الأمم المتحدة لهم مصلحة في المحافظة على نظام الدول ذات السيادة، وقاعدة عدم التدخل تشجع الدول على حل مشاكلها الداخلية بنفسها على النحو الذي يمنع من اتساع هذه المشاكل إلى الحد الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين.

ومع ذلك، توجد ظروف استثنائية تصبح فيها مصلحة جميع الدول في الحفاظ على النظام الدولي تتطلب نفسها القيام برد فعل، وذلك عندما ينهار النظام كله في دولة ما أو يبلغ الصراع الأهلي هذا من العنف يهدد المدنيين بإبادة جماعية أو تطهير عرقي واسع النطاق. وقد استقر الرأي على أن هذه الظروف الاستثنائية يجب أن تكون حالات عنف تهرض ضمير البشرية، أو تشكل خطرا قائما وواضحا على الأمن والسلم الدوليين، بحيث تستدعي تدخلا عسكريا. وبالنظر إلى هذا الاتفاق الدولي على اللجوء للقوة العسكرية في حالات استثنائية، فإن هناك ستة معايير ينبغي التحقق منها قبل اتخاذ قرار التدخل، وهي:

- الإنذار الصحيح: ليس هناك انشعب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإعطاء إنذار للأمم المتحدة للقيام بتدخل عسكري.

- المعالجة الاقتصادية: وتنطوي هذه المعالجة داخليا على تقديم مساعدة إنمائية وتعاون إنمائي لمواجهة أوجه الإجحاف في توزيع الموارد وتشجيع النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية. كما تشمل على المستوى الدولي - وعرضا بتمويل أو استثمار جديد أو وعدا بمعاملة الدولة وفقا لشروط تبادل تجاري أكثر يسرا. وقد تشمل هذه التدابير اتخاذ إجراءات ذات طبيعة قسرية كالتهديد بجزاءات تجارية ومالية، وسحب الاستثمارات أو الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي.

- الحماية القانونية: وتشمل الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وحماية وسلامة الجهاز القضائي واستقلاله وتشجيع تنفيذ القوانين، أما فيما يتعلق بالبعد الدولي للحماية القانونية، فتشمل اللجوء للتحكيم أو القضاء الدولي في حالة الصراعات الداخلية، وإن كانت هذه التدابير قد تكون غير مقبولة أو متوافرة لدى كل الأطراف.

- التدابير العسكرية: وتشمل إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية للدول وضمان مساهمة الأجهزة الأمنية للدول وضمان عملها في إطار القانون. وعلى المستوى الدولي، يمكن اتخاذ تدابير عسكرية، منها - على سبيل المثال - الانتشار الوقائي للقوات، وبعد وجود قوات للأمم المتحدة للانتشار الوقائي في مقدونيا هو أفضل مثال في هذه الحالة.

ب- مسؤولية الرد:

وهذه قد تشمل تدابير قسرية كالجزاءات وإقامة دعوى دولية، وأخيرا التدخل العسكري في أقصى حالات التطرف.

- اللجوء للمحاكم الجنائية الدولية:

يعني إنشاء المحكمة الجنائية الدولية والتصديق على نظامها الأساسي الموقع في عام ١٩٩٨، أن هناك ولاية قضائية على سلسلة عريضة من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ورد وصفها بالنظام الأساسي للمحكمة، كالعنف الجنسي، وحظر تجسيد الأطفال الذين يشكلان جرائم بحق الإنسانية. لذا، ينبغي الترحيب بدور المحكمة الجنائية الدولية لتجنب الاتهام بانحيازية لتعايير الذي وجه للمحاكم المتخصصة.

علارة على هذه المحاكم الدولية، أنشأت معاهدات جنيف الأربع، وبروتوكولاتها الإضافية وكذلك اتفاقية مناهضة التعذيب، ولاية عالمية على الجرائم المذكورة فيها، وهذا يعني أنه يمكن لأي دولة طرف فيها تقديم أي شخص للمحاكمة في حال اتهامه بأي من هذه الجرائم. وقد سنت تشريعات عدد من البلدان على ولاية محاكمها على هذه القضايا. ويلاحظ أن الولاية القضائية العالمية قد بدأت تحمل محملا بالغ الجدية في الفترة الأخيرة. وعلى سبيل المثال، تمت محاكمة عدد من الراميات الروانديات أمام محكمة بلجيكية عام ٢٠٠١ بتهمة التواطؤ في إبادة جماعية برواندا، وكذلك حدث تطور قانوني مهم بقرار مجلس اللوردات البريطاني - في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩ - في قضية تسليم الجنرال ييوشيه، الذي قطع شوطا مهما نحو إلغاء الحصانة السياسية لقادة الحكومات في الجرائم التي يرتكبونها ضد الإنسانية أثناء وجودهم في الحكم.

- التدابير الجبرية بون القوة العسكرية:

تمرق الجزاءات قدرة الدول في التعامل مع العالم الخارجي، ولكنها لا تمنع الدولة من القيام بأعمال داخل حدودها، وتهدف هذه التدابير إلى إقناع السلطات المعنية باتخاذ قرار أو عدم اتخاذ

لإعادة بناء السلامة العامة والنظام العام من قبل موظفي دولهم يعملون في شراكة مع السلطات المحلية بهدف تحويل سلطة أعلى البناء إلى هذه السلطات. وبناءً على ذلك، فإن التفكير في الفصل العسكري يبرز أهمية وضع استراتيجية لما بعد التدخل هذا الأخير بهدف أساساً إلى منع وقوع صراعات وحالات طوارئ إنسانية أو زيادة حدتها أو انتشارها أو بقائها أو تكرارها. لذا، يجب أن يكون هدف هذه الاستراتيجية المساعدة على عدم ضمان تكرار الأحوال التي أدت إلى التدخل العسكري أو مجرد إعادة ظهورها.

ومن الوظائف الأساسية لقوة التدخل أن توفر الأمن الأساسي والحماية الأساسية لجميع السكان. وقد يحدث في بعض الأحيان عند انتهاء الصراعات، عمليات تطهير عرقي مضاد، لذلك فمن الضروري جداً أن تخطط عمليات ما بعد التدخل لهذه الحالة الطارئة، كما يجب توفير أمن فعال لجميع السكان حينما يعين التدخل.

وقد لا يتوافر في البلد الذي حدث فيه تدخل عسكري نظام قضائي يؤدي عمله على الوجه الصحيح. وقد أصبح لدى الأمم المتحدة إدراك متزايد - خاصة منذ عملية سلطة الأمم الانتقالية في كمبوديا في أوائل التسعينيات - لأهمية إعادة النظم القضائية إلى نصابها في أسرع وقت ممكن بعد التدخل. والمسألة ببساطة هي أنه إذا كان للقوة المتدخل ولأية حماية حقوق الإنسان من مزيد من الانتهاكات، فإنه دون وجود نظام يعاقب منتهكي هذه الحقوق، فستصبح مهمة القوة غير قابلة للتحقيق، بل وستفقد شيئاً من مصداقيتها محلياً ودولياً.

ومن المهم أيضاً أن تتضمن المسؤولية النهائية لأي تدخل عسكري من أجل بناء السلام - قدر الإمكان - تشجيع النمو الاقتصادي وإعادة خلق الأسواق، ليس فقط لأن النمو الاقتصادي له آثار على القانون والنظام، وإنما لأن ذلك ضروري لإنعاش البلد المعنى بشكل عام. وثمة عمل جانبي يجب أن يلازم الهدف باستمرار، وهو أن تجد السلطات المتدخل في أسرع وقت ممكن أساساً لوضع حد لأي تدابير قسرية تكون قد فرضت على البلد قبل وأثناء التدخل، وعدم إطالة أمد الجزاءات الشاملة أو العقابية.

ويجب على الذين يدعون رسمياً إلى التدخل العسكري أن يقدموا طلباً للحصول على الإذن، أو أن يطلبوا من الأمين العام للأمم المتحدة أن يثير ذلك بموجب المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

- القضية العادلة للتدخل العسكري، كتدبير استثنائي فوق العادة، يجب تبريره أن يلحق بالناس أذى خطير لا يمكن إصلاحه، مثل خسارة كبيرة في الأرواح واقعة فعلاً أو يخشى وقوعها، أو عمليات التطهير العرقي، سواء وقعت بالفعل أو يخشى وقوعها.

- النية الصحيحة ينبغي أن يكون الغرض الرئيسي للتدخل وقف أو تفادي معاناة الناس، ومن الأفضل لضمان النية الصحيحة أن تكون العملية متعددة الأطراف ومؤيدة بوضوح من الرأي الإقليمي والضحايا المعنيين.

- الملجأ الأخير: فلا يمكن تبرير العمل العسكري إلا بعد استطلاع كل الخيارات غير العسكرية لمنع وقوع الأزمة أو حلها سلمياً. ويجب وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن التدابير الأقل من التدخل العسكري لن تنجح.

- التناسب: يجب أن يكون نطاق التدخل العسكري المخطط له ومدته وشيئته عند الحد الأدنى اللازم لضمان هدف الحماية البشرية.

- الاحتمالات المعقولة: يجب أن تكون هناك فرصة معقولة للنجاح في وقف أو تفادي المعاناة التي كانت سبباً للتدخل، وأن تبدو عواقب التدخل العسكري أفضل من عواقب عدم التصرف.

ج - مسؤولية إعادة البناء :

تتولى مسؤولية الحماية أيضاً على المتابعة وعلى إعادة البناء، ومعنى ذلك تقديم مساعدة متكاملة خاصة بعد تدخل عسكري - وذلك فيما يتعلق بالتعمير والمصالحة ومعالجة أسباب الضرر الذي قصد التدخل أن يوقفه أو أن يتجنبه، وينبغي أن يكون هناك التزام حقيقي بالمساعدة على إعادة بناء سلام دائم، والعمل على حسن الإدارة ودوام التنمية. كما ينبغي أيضاً تهيئة الظروف الملائمة

الهوامش :

(1) Laurence Boisson De Chazournes, Luigi Condorelli, De la Responsabilité de Protéger ou d' une Nouvelle Parure pour une Notion déjà Bien Établie", Revue General du Droit International Public, vol 110, N 1, 2006, pp13.-14

(2) Mario Bettati, Bernard Kouchner, Le devoir d'ingérence, Paris, Denoel, 1987.

(٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "عالم أكثر أمناً" فقرة، ٢٠٢.

(٤) المذكرة الختامية للقمة العالمية الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٥.

(5) The Responsibility to Protect: report of the international commission on intervention and state sovereignty, December 2001, paragraphs 2-7.

(٦) ميثاق الأمم المتحدة، www.un.org

(٧) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "الاتحاد من أجل السلام"، www.un.org

(8) The Responsibility to Protect : report of the international commission on intervention and state sovereignty, December 2001, paragraphs 6-9.

روسيا .. قطب دولي من جديد ؟ مقومات القوة وحدود الدور

- ١ التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية
- ٢ العلاقات الروسية - الأوروبية لمنظية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية
- ٣ الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأس مال الدولة
- ٤ الصناعات العسكرية الروسية .. تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية
- ٥ روسيا والشرق الأوسط .. أية عودة ؟
- ٦ العلاقات الروسية - الصينية .. محددات الخلاف وآفاق التعاون
- ٧ روسيا وآسيا الوسطى .. حماية المصالح واحتواء الأخطار
- ٨ السياسة الروسية في آسيا .. الأهداف والتحديات
- ٩ الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا
- ١٠ الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية
- ١١ التحدي الديموجرافي للقوة الروسية

التحولات الكبرى في السياسة

الدور الروسي

د. محمد السيد سليم



السوفيتي، والصين، التي حققت معدلات للنمو بلغت ١٢٪ في المتوسط في التسعينيات، بالإضافة إلى النور الآسيوية. وبالتالي، أصبح من المتعين على روسيا أن تصوغ سياسات خارجية للتعامل مع القوى الصاعدة الجديدة.

توجهان في السياسة الخارجية الروسية :

أورو - أطلنطي، وأوراسي جديد :

شهدت روسيا منذ الاستقلال سنة ١٩٩١ إعادة انبعاث الجدل التاريخي حول هوية روسيا، هل هي دولة أوروبية أم دولة آسيوية؟ وهنا، ينبغي أن ننكر بالشعار الرسمي لروسيا القيصريّة و الذي كان يمثل نسرا ذا رأسين، واحد ينظر في اتجاه الشرق (آسيا)، والاخر في اتجاه الغرب (أوروبا).

وقد شهدت روسيا بعد الاستقلال إعادة انبعاث الهويتين في سياستها الخارجية. فقد تراوحت السياسة الخارجية الروسية منذ سنة ١٩٩١ بين توجهين أساسيين، أولهما: توجه أوروبي - أطلنطي Euro-Atlantic، والثاني "أوراسي جديد" New Eurasian إلى الحد الذي يمكن فيه تفخيص

السياسة الخارجية الروسية في التقلب بين التوجهين، ولكل من التوجهين افتراضاته، ومقولاته، وسياساته ومناصروه في النخبة السياسية الروسية. فالتوجه الأول، الذي سيطر على السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية سنة ١٩٩١ وحتى نهاية سنة ١٩٩٥ في ظل وزير الخارجية آنذاك كوزيريف، انطلق من أهمية اندماج مجموعة دول حلف الأطلنطي. باعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصاديا. روسيا، كما يرى

لعل أهم معضلة خارجية واجهت روسيا، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر سنة ١٩٩١، هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى. فقد انهار الاتحاد السوفيتي، وتلككت مؤسساته، أو - على الأقل - دخلت في حالة سيولة شاملة واختراق خارجي. وأصبح من المتعين بناء أجهزة صنع سياسة خارجية جديدة، وصياغة منظور جديد للتعامل الدولي الروسي، وذلك كله في ظل الظروف والأزمة العامة التي شهدها المجتمع الروسي بسبب التفكك. فقد تراجع الأداء الاقتصادي، وظهرت قوى سياسية جديدة في المجتمع تطالب بالتحول نحو سياسات خارجية جديدة، وحدثت حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسي، وتزايدت الحركات المطالبة بالانفصال. ومن ثم، واجهت روسيا مشكلة "إعادة هيكلة" السياسة الخارجية في ظروف التفكك الشامل المحيط بها، والأزمة العامة. من ناحية ثانية، فقد ورثت روسيا التركة الدولية للاتحاد السوفيتي، بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن وسفاراته في الخارج، وورثت أيضا ترسانته النووية وأدوات نقلها (الصواريخ عابرة القارات). ومن هنا، جاءت المعضلة الثانية. وهي كيف يمكن صياغة مركز دولي جديد لروسيا يتفق مع مقدراتها العسكرية، ويعترف بضعف اقتصادها، ويأمنها قد هزمت في الحرب الباردة. كيف يمكن التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا كقوة كبرى، والالتزامات الضخمة لتلك العظمة، والتي لا تستطيع روسيا الوفاء بها؟ من ناحية ثالثة، فقد تزامن مع استقلال روسيا صعود قوى دولية جديدة، كالاتحاد الأوروبي، الذي تكون بموجب معاهدة ماستريخت التي وقعت في الشهر نفسه الذي انهار فيه الاتحاد

المتقدمة، (ب) إنهاء الصراعات الإقليمية سلمياً، (ج) مواجهة الإرهاب وانتشار المخدرات، والمحافظة على البيئة وأضافت وثيقة كامب ديفيد أنه اعتباراً من تاريخ توقيعها، سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع والخلاف من خلال "صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معاً لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجهها".

سيطر هذا التوجه على سياسة روسيا الخارجية بعد ديسمبر سنة ١٩٩١. وتطبيقاً له، سعت روسيا إلى طمأنة الغرب إلى نياتها من خلال سياسة تقديم التنازلات المنفردة والنزع المنفرد للسلاح، والتعاون العسكري مع الغرب. وقد تمثل ذلك في المناورات المشتركة للأسطولين الأمريكي والروسي في البحر المتوسط في فبراير سنة ١٩٩٢، وفي رصد الولايات المتحدة ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة روسيا وباقى دول الكومنولث على تدمير أو تخفيض ترسانتها النووية، بناءً على طلب روسيا هذا. في الوقت الذي لم تلتزم فيه الولايات المتحدة بالالتزامات ذاتها كذلك، وافقت روسيا على فرض العقوبات على بوجوسلافيا، والعراق، وليبيا. الأهم من ذلك أن روسيا اقترحت على الولايات المتحدة في أبريل سنة ١٩٩٢ المشاركة في نظام الدفاع الصاروخي المسمى TRUST، وهو المشروع الذي ينهض على فكرة إطلاق أشعة البلازمويد على المنطقة الفضائية المحيطة بالصواريخ المهاجمة، بحيث يتم إخراجها عن مسارها وتدميرها في الفضاء الخارجي قبل وصولها إلى أهدافها. ومع نهاية سنة ١٩٩٢، بدأت تظهر متغيرات جديدة حدثت بروسيا إلى التفكير في توجه جديد لسياستها الخارجية. هذه المتغيرات هي:

١- بدأ الرئيس يلتسين يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهه الأوروبي - الأطلنطي، تمثلت في معارضة الحزب الشيوعي الروسي، والأحزاب القومية، فقد انتقدت هذه الأحزاب سياسة يلتسين الخارجية لأنها أضعفت مكانة روسيا، وطالبت باتباع سياسة جديدة قوامها إعادة هيمنة روسيا على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي وحماية الروس المقيمين في تلك الدول، مع اتباع سياسة استقلالية عن الولايات المتحدة، العدو الأول لروسيا في نظرهم. كذلك، واجه يلتسين معارضة من أحزاب الوسط. فقد طالبت تلك الأحزاب باتباع سياسة متوازنة تأخذ في اعتبارها مصالح روسيا في "الشرق" (وهو يشمل آسيا الوسطى، والصين، والشرق الأوسط)، وتقوية علاقات روسيا مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي، والتي اصطلح على تسميتها باسم "الخارج القريب" Near Abroad في الأدبيات الروسية.

٢- إن روسيا بدأت تدرك أن هناك حدوداً لدى رغبة الغرب في إجماعها في حضارته ومساعدتها للخروج من أزمتها. مع بداية سنة ١٩٩٢، بدأ يتضح وهم الاعتماد على الغرب للخروج من الأزمة.

٣- ظهرت متغيرات جديدة في آسيا الوسطى دعت روسيا إلى إعادة التفكير في توجه سياستها الخارجية، وهي:

١- اندلاع التناقص التركي - الإيراني على آسيا الوسطى، مما هدد المصالح الروسية في تلك المنطقة.

انصرار هذا التوجه، يجب أن تنطلق بأسرع قوة في طريق الاندماج غير المشروط مع العالم الأوروبي - الأطلنطي، لأنه وحده العالم القادر على إخراج روسيا من محنتها، كما أن مثل هذا الاندماج من شأنه إضعاف احتمالات عودة الشيوعية إلى روسيا. من ناحية ثانية، انطلق هذا التوجه من مقولة الاعتراف بأن روسيا قد أصبحت قوة دولية "عادية"، أي أنها إحدى القوى الكبرى في النظام العالمي. وليست أحد ركني هذا النظام. ويتطلب ذلك تخلي روسيا عن تطلعات العظمة والهيمنة، وأن تتبع سياسة تتفق مع هذا الواقع الجديد. من ناحية ثالثة، أكد انصرار هذا التوجه أهمية عدم لجوء روسيا إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية، حتى ولو كان الأمر متعلقاً بحماية الأقليات الروسية في الدول الجديدة التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي. وأخيراً، فقد أكد انصرار التوجه الأوروبي - الأطلنطي أن سياسة روسيا الخارجية ينبغي أن تكون سياسة مصلحة، أي "غير أيديولوجية"، لأن روسيا لم يعد لها أعداء في النظام العالمي ولا أيديولوجية مهيمنة على نظامها السياسي.

في إطار هذا التوجه، الذي قيده يلتسين بوزير خارجيته كوزيريف، ركزت روسيا على الاتجاه غرباً، واتباع سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقى دول كومنولث الدول المستقلة إلا بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية. كذلك، ركزت روسيا على التحالف مع الولايات المتحدة من منطلق القبول بالمنظور الأمريكي للعلاقات الدولية، وإعطاء التنازلات من طرف واحد. وقد كان أول تطبيق لهذا التوجه هو زيارة يلتسين للولايات المتحدة في فبراير سنة ١٩٩٢، ففي تلك الزيارة، أشار يلتسين إلى أن روسيا تسعى لبناء "سياسة خارجية غير أيديولوجية"، وأنها ستبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا، وعرض على الولايات المتحدة بناء درع عالمية ضد الصواريخ تحمي "العالم الحر" وتعتمد على تكنولوجيا أمريكية - روسية. وأكد يلتسين أن روسيا لن تصوب صواريخها النووية صوب المدن والقواعد العسكرية الأمريكية. "فأمريكا لم تعد عدواً محتملاً لروسيا، بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية". وقد جسد يلتسين هذا كله في وثيقة التعاون الأمريكي - الروسي التي وقعت في كامب ديفيد في فبراير سنة ١٩٩٢ بين الرئيس الأمريكي بوش، والرئيس الروسي يلتسين. فقد أتت الوثيقة على أسس التحالف بين الدولتين، والذي ارتكز على ستة جوانب: (١) تعتبر الولايات المتحدة وروسيا أن العلاقات بينهما لم تعد علاقات الخصوم أو الأعداء المتنافسين، وإنما علاقات صداقة ومشاركة قائمة على الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بالديمقراطية، والحرية الكاملة. (٢) ستعمل الدولتان على إزالة آثار العدوان الذي ترتب على حالة العداء الذي كان قائماً بينهما، واتخاذ الإجراءات الضرورية لخفض ترسانة الأسلحة الاستراتيجية. (٣) سوف تعمل الدولتان على توفير سعادة ورفاهية الشعبين، ودعم الروابط بينهما قدر الإمكان، وعلى أساس الانفتاح والتفاهم. (٤) سوف تعمل الدولتان معاً على أسس حرية التجارة، والاستثمار، والتعاون الاقتصادي. (٥) سوف نبذل كل جهد لكي نزيد من فاعلية القيم الديمقراطية وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، والأقليات، والحدود. (٦) سوف نعمل معاً على أساس (١) منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشار الأسلحة الاستراتيجية

ب. تدفق الروس من دول الماراج القريب وقد وصل هذا التدفق من كازاخستان وحدها سنة ١٩٩٢ الى نحو ٢٠٠ ألف روسي. مما هدد الاقتصاد الروسي. إذ انه لم يكن قادرا على استيعاب تلك الاعداد.

ج. نصاعد التيارات الاصولية في اسيا الوسطى واستعمال تلك التيارات للعنف. مما هدد بالتأثير على الامن القومي الروسي ووحدة الاراضي الروسية.

د. ان دول اسيا الوسطى دافتها بذات تطالب روسيا بأن تلعب دور صامس الامن في تلك الدول. نظرا لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظيفة.

هكذا بدأ بتفسير في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية اعتمادا من سنة ١٩٩٤. وبدأت تبلور ملامح توجه اوراسي جديد. اساس هذا التوجه هو ان روسيا هي دولة اوروبية - اسيوية (اوراسية). وبالتالي فان عليها ان توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم ففي العالم الاوراسي تقع روسيا. وتكس مصالحها. كما انه من هذا العالم تنبع مصادر التهديد الاساسية للامن القومي الروسي من ناحية اخرى. فان العرب لم يقبل روسيا من ازمته. لانه حريص على بقاء روسيا دولة ضعيفة لا طول فترة ممكنة. والدليل على ذلك ان الغرب لم يقبل ادماج روسيا في مؤسساته. وحرص على إهانة روسيا دوليا باظهارها في موقف الدولة التابعة والواقع ان هذا الشعور بالامانة قد عمر عنه يلتصق ذاته حين قال مخاطبا الغرب: "ان روسيا لا توضع في غرفة الانتظار" واخيرا. فان روسيا ينبغي ان تعمل على التكامل مع دول "الخارج القريب". والدول المجاورة. مثل ايران وتركيا والصين. والهند. واليابان.

وقد بدأ هذا التحول تدريجيا في عهد كوزيريف. إذ بدأ يتحدث عن أهمية التكامل مع دول الكومنولث. وحماية الاقليات الروسية فيها اعتبارا من الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٩٢ كذلك. زادت روسيا من سبيعات السلاح إلى ايران بما في ذلك الغواصات. وزار يلتسين الهند سنة ١٩٩٢. حيث وقع مجموعة اتفاقيات أعادت بناء العلاقات بين الدولتين. وتضمنت تصدير كميات ضخمة من السلاح إلى الهند. وبدأت روسيا في انتقاد سياسة القصف الجوي الأمريكي للعراق. وفي الحديث عن دور روسي باعتبارها ضامن الامن والاستقرار في دول الخارج القريب. وبدأت روسيا تتدخل في نزاعات تلك الدول كالنزاع الجورجي في ايجازيا. والنزاع الارمني - الاردي حول ناجورنو قره باخ. والحرب الأهلية في طاجيكستان كما احتفلت روسيا مع دول الاطنتي حول المشكلة البوجوسلافية.

سرعان ما تزايدت وتيرة التوجه الأوراسي الجديد مع حلول عام ١٩٩٤ فقد بدأت روسيا في تأكيد بكونها المهيم في دول الحزام الجنوبي في اسيا الوسطى والقوقاز ففي قرار مهم. قررت روسيا ان تصمد من طرف واحد. "معاهدة الأسلحة التقليدية في اوروبا". والتي تضع جهودا على نشر المعدات الحربية جنوب روسيا. واصدر يلتسين مرسوما بضمي بال تسعى روسيا الى التأكيد من ان دول الكومنولث تتمتع سياسة صديقة لروسيا. ووضع قوات روسية في تلك الدول كما بدأت تتبع سياسة الضغط على تلك الدول من خلال التأثير في قدرتها

على تصدير النفط عبر اراضي روسيا (كازاخستان واذربيجان) وفي ديسمبر سنة ١٩٩٤. غزت روسيا جمهورية شيشنيا. بانه بذلك عهد استعمال القوة العسكرية ضد مصادر التهديد للامن القومي وفي الشرق الاوسط. عقدت مع ايران صفقة بناء مفاعل نووي في بوشهر. وانتقدت علنا السياسة الأمريكية تجاه العراق وتبادلت الزيارات مع المسؤولين العراقيين. وبدأت في بناء مسافة بين سياستها وسياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي. وهو ما تمثل في الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط بعد مذبحة الفلسطينيين في الخليل في ٤ فبراير سنة ١٩٩٤ التي ارتكبها متطرف صهيوني.

وقد تأكد التحول نحو التوجه الجديد مع تعيين بريما كوف وزيرا لخارجية روسيا في يناير سنة ١٩٩٦ كمحصلة لفترة من التغيير البطيء في السياسة الخارجية نحو التوجه الثاني. ذلك ان بريما كوف هو احد خبراء السياسة الروسية في الشرق الاوسط. واحد اشد انصار التيار الثاني. فضلا عن كفاءته الإدارية بالمقارنة بسلفه كوزيريف. كما انه تولى رئاسة الوزراء في سبتمبر ١٩٩٨ وحتى مايو سنة ١٩٩٩. وفي هذا الاطار. بلور ما أصبح يعرف باسم "مبدأ بريما كوف" في السياسة الخارجية الروسية. وتدور ملامح المبدأ حول:

١ - انشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية. واقترح انشاء تحالف اوراسي بين روسيا والصين والهند كممثل استراتيجي يوازن القوة الأمريكية. وفي هذا الاطار. أسهمت روسيا في انشاء منظمة شنغهاي للتعاون.

٢ - معارضة توسع حلف الاطنتي في دول الكتلة السوفيتية المنتهية ولكنه وقع مع سكرتير عام الحلف القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة.

The Founding Act on Mutual Relations

في مايو سنة ١٩٩٧ والذي نص على إنهاء حالة العداء بين روسيا و الحلف. وعلى مبادئ واليات للعلاقات بينهما. ولكنه عارض بقوة الغزو الاطنتي لبوجوسلافيا سنة ١٩٩٩

٣ - الدفاع عن تقوية دور الامم المتحدة بعدما بدأ ان دورها يتوارى لحساب حلف الاطنتي

تحولات مبدأ بوتين في السياسة الخارجية :

عندما جاء بوتين إلى السلطة في يناير سنة ٢٠٠٠. سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية ففي يونيو سنة ٢٠٠٠. قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ بوتين" وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية. وهي الفكرة التي سماها بعض الدارسين بلن "الاهداف الداخلية تلغى اهداف السياسة الخارجية الروسية" من ناحية اخرى. فان مبدأ بوتين ركز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الاقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة. والعمل على استعادة دور روسيا في اسيا والشرق الاوسط بشكل تدريجي. وعدم السماح للغرب شتميش الدور الروسي في العلاقات الدولية وقد اضاف مبدأ بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية. اولها

كذلك، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الناتج القومي الروسي وتقليل اعتمادها على المساعدات الغربية، وهو ما تمثل في تحول روسيا لأول مرة لأن تكون في المرتبة الأولى بين دول رابطة الدول المستقلة في ترتيب التنمية البشرية، طبقاً لإحصاءات تقرير التنمية البشرية السنوي سنة ٢٠٠٦. الجديد هنا هو أن بوتين حاول المزج بين التوجهين الأورو - أطلنطي والأوراسي الجديد في سبب سياسة جديدة تحقق لروسيا المكانة الدولية، وتنوع البدائل من ناحية، دون أن يعني ذلك الصدام مع الولايات المتحدة أو أوروبا.

ويمكن إبراز أهم ملامح التوجه الجديد في السياسة الروسية الخارجية فيما يلي:

١- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، والنظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية، بخلاف الافتراض الفلسفي التقليدي للتوجه الأورو - أطلنطي. وقد عبر بوتين عن ذلك في خطابه أمام البرلمان الروسي في مايو سنة ٢٠٠٥ بقوله إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية. وأضاف أنه لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا. كما أن روسيا لن تتسامح مع أي محاولة لتغيير الحكم بالصورة التي حدثت في جمهوريات سوفيتية أخرى (مثل جورجيا وأوكرانيا). وفي خطابه في ٢٦ يوليو سنة ٢٠٠٧، أكد بوتين أن مهمة روسيا هي أن تتصدر ترتيب دول العالم في مجال التكنولوجيا المعلوماتية بحلول سنة ٢٠١٥. وفي هذا الإطار، بدأت روسيا في تحجيم نفوذ المافيا الرأسمالية الروسية الجديدة، وتمثل ذلك في محاكمة المليونير خوروكوفسكي، الذي كان أحد حلفاء الرئيس السابق يلتسين. وفي هذا السياق، رفضت روسيا التعليقات الأمريكية على التطور الديمقراطي في روسيا، وجاء ذلك بمناسبة إشارة نائب الرئيس الأمريكي تشيني إلى تراجع الديمقراطية في روسيا أثناء زيارته إلى ليتوانيا في مايو سنة ٢٠٠٦. فقد رد بوتين بقوله إن الولايات المتحدة مثل الرفيق الذئب يأكل ولا يسمع لأحد، وليس لديه نية للاستماع إلى أحد. كيف يخفي كل الكلام المبالغ فيه عن الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية حين يتعلق الأمر بالدفاع عن مصالحه الخاصة، حينها يصبح كل شيء ممكناً، ولا تعود هناك حدود.

٢- معارضة الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ بدون ترخيص من مجلس الأمن. وفي هذا الميدان، نسقت روسيا سياستها مع ما بدا لها أنه معارضة ألمانية - فرنسية للسياسة الأمريكية. وبعد احتمال الغزو، طالب بوتين بأن تستكمل لجان التفيتيش على أسلحة الدمار الشامل أعمالها وتعلن نتائج جهودها، وهو ما أصرت الولايات المتحدة على رفضه، وذلك بإصرارها على إنهاء عمل تلك اللجان.

٣- انتقد الرئيس بوتين السياسة الأمريكية الأحادية والانفرادية، وطالب بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي أي متعدد الاقطاب، وبتقوية دور القانون الدولي، وذلك في مقابلة صحفية له في يناير سنة ٢٠٠٧. وفي خطابه أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في فبراير سنة ٢٠٠٧، انتقد "الهيمنة الاحتكارية"

إنه إذا استمر توسع حلف الأطلنطي شرقاً من روسيا، فستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول. ثانيها: إن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسليح وحقوق الإنسان وغيرها. وأخيراً، فإن روسيا ستعمل على دعم بينتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

لكن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ في الولايات المتحدة وما تلاها من تحول في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة نحو الحرب الهجومية، واعتبار الإرهاب بمثابة القضية المحورية للسياسة الأمريكية، أدت إلى حدوث تحول في السياسة الخارجية الروسية نحو التوجه الأورو - أطلنطي. فقد سعى بوتين إلى استثمار التحول الأمريكي بإحداث تحول مماثل نحو دعم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال تقديم روسيا على أنها شريك في محاربة الإرهاب، أملاً في الحصول على دعم أمريكي ضد الحركة الانفصالية الشيشانية، والتخلص من النظام الأفغاني المناوئ (نظام طالبان)، والحصول على دعم اقتصادي أمريكي وفي هذا الصدد، كتب ايجور ايفانوف، وزير خارجية روسيا، مشيراً إلى أن أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١ جعلت توجه روسيا نحو الغرب يسير في اتجاه "الاندماج في الفضاء الغربي". كما تحدث بوتين، مشيراً إلى أن جذور روسيا ترتد إلى القيم الغربية

وقد عمق من هذا التحول أن دول آسيا لم تتحمس لفكرة إنشاء ائتلاف دولي آسيوي يضم روسيا على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهي الفكرة التي كان بريماكوف، رئيس وزراء روسيا السابق، قد طرحها في ديسمبر سنة ١٩٩٨. وعلى سبيل المثال، فإن الهند لم تتحمس لمشروع انضمامها إلى منظمة شنغهاي للتعاون بناء على اقتراح روسي، حيث إنها رأت أنه يؤدي إلى تقارب أكثر من اللازم مع روسيا على حساب علاقاتها بالولايات المتحدة. أضف إلى ذلك أن الأزمة الاقتصادية الروسية قد تعطلت. كما أن الدول الصناعية السبع الكبرى دائمة لروسيا بنحو ١٤٨ مليار دولار، مما يضع روسيا دائماً على حافة الإفلاس إذا قررت تلك الدول المطالبة بديونها.

في إطار هذا التوجه، أبدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان في أكتوبر سنة ٢٠٠١، بل وسهلت للولايات المتحدة - ولأول مرة - الحصول على قواعد عسكرية في بعض دول آسيا الوسطى، كما حدث في حالة أوزبكستان، يسهل منها غزو أفغانستان، كما دعمت تحالف الشمال للتفسيق مع الغزو الأمريكي. كذلك اقترح الرئيس بوتين على الولايات المتحدة في ٢٣ مايو سنة ٢٠٠٣ التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، وهو الأمر الذي سبق أن اقترحه يلتسين سنة ١٩٩٣.

لكن روسيا مالبثت أن تحولت عن هذا التوجه نحو التوجه البديل في ظل بوتين أيضاً. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، أهمها السياسة الانفرادية التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، والتي ههشت الدور الروسي، وهو ما تمثل في عدم اكتراثها بالمعارضة الروسية لغزو العراق في مارس سنة ٢٠٠٣، أو التشاور مع روسيا حول مستقبل إقليم كوسوفو.

الولايات المتحدة بعثة علمية الى تلك المنطقة لبحث ما سمنه "الفوهات المائية الحرارية" في المنطقة. وقد شككت روسيا في هذا الهدف وأرسلت بعثة أكبر الى المنطقة بدعوى تعيين حدود الجرد القاري الروسي وإثبات أنه يتصل بالأراضي الروسية. وقامت البعثة الروسية بوضع العلم الروسي في أماكن متعددة من المنطقة لإثبات سيادة روسيا عليها، وهو ما أدى الى احتجاج أمريكي. وإذا تبين وجود حقول نفط وغاز طبيعي في تلك المنطقة، فإنه من المؤكد أن يؤدي الى تصعيد في التوتر بين روسيا والولايات المتحدة.

٦- سعت روسيا الى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، وطالبت الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان، وبالفعل نجحت من خلال علاقاتها الجديدة مع أوزبكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تلك الدولة.

٧- سعت روسيا الى بناء مشاركة استراتيجية مؤسسية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تضم دول آسيا الوسطى، عدا تركمانستان، وشمل ذلك مشاركة نقطية لد خطوط نقل النفط الروسي مع سيبيريا الى الصين، مع السعي الى إعطاء المنظمة بعدا عسكريا. ففي أغسطس سنة ٢٠٠٧، أعلن الجنرال بالوفسكي، رئيس الأركان الروسي، ضرورة أن يتم استكمال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بتنسيق عسكري يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة، وهو الأمر الذي تتحفظ عليه الصين.

٨- سعت روسيا الى إعادة تقوية علاقاتها مع دول كومنولث (رابطة) الدول المستقلة، من خلال عدة أساليب، بما فيها الدبلوماسية "القسرية"، خاصة لدى الدول ذات التوجه الأمريكي في سياستها الخارجية، وعلى الأخص جورجيا. فقد نجحت في إعادة دول آسيا الوسطى الى حظيرة النفوذ الروسي من خلال دعم نظمها ضد الحركات السياسية الإسلامية المحلية المعارضة، وضغطت على جورجيا تحت حكم سাকাشفيلي ذي التوجه الأمريكي، من خلال دعم الحركة الانفصالية في أبخازيا، وطرد الجورجيين المقيمين في روسيا، ووقف الواردات من جورجيا، والإقلال من مد جورجيا بالنفط والغاز الطبيعي، هذا بالإضافة الى مشروعات التكامل مع بعض دول الكومنولث مثل بيلاروسيا. من ناحية أخرى، قامت روسيا بتقوية علاقاتها المؤسسية الأمنية والاقتصادية بدول الكومنولث. ففي ٧ يوليو سنة ٢٠٠٢، تم إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي بموجب "ميثاق كيشناو"، وتضم روسيا، ومولدوفا، وأوزبكستان، وأرمينيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأذربيجان. وكان قد تم إنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوراسية" في ١٠ أكتوبر سنة ٢٠٠٠، وتضم روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، ولكل من المنظمة والجماعة أمانة عامة في موسكو. بيد أن تجارة روسيا مع دول الكومنولث تتراجع باطراد ووصلت إلى نحو ٢٠٪ فقط من التجارة الخارجية الروسية، مقابل ٥٢٪ مع الدول الغربية.

٩- سعت روسيا الى الاضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الأوسط، وتحول بوتين من سياسة الحياد السلبي إزاء

الأمريكية على السياسة الدولية وميل الولايات المتحدة إلى الاستعمال المفرط للقوة العسكرية في تلك السياسة. وأضاف أنه في ظل تلك الظروف، فإن أحدا لا يشعر بالأمن، مما يغذي من سباق التسلح. وقدم بوتين مبادرات لحظر نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، وإنشاء مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم. وفي مناسبة الانتصار السوفيتي في ستالينجراد على النازية أشار بوتين إلى أن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختف، وإنما اتخذت اشكالا جديدة "فأفكار الرايخ الثالث التي تقسم باحتقار البشر، والسعي للهيمنة على العالم مازالت قائمة، مما كان يعد إشارة إلى أن الخطر الأمريكي يعادل الخطر القاري وفي خطابه أمام البرلمان الروسي في مايو سنة ٢٠٠٦، أشار إلى أن ميزانية التسلح الأمريكية تفوق ميزانية التسلح الروسية بخمسة وعشرين مثلا، وبالتالي فإنه على روسيا أن تبني حصنها، وأشار إلى أن سباق التسلح وصل إلى مستوى تكنولوجي جديد

٤- عارض بوتين إنشاء الولايات المتحدة للدروع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك، حيث اعتبر أن الدرع والمحطة ليستا موجّهتين ضد إيران، وإنما ضد روسيا ذاتها وردا على المشروع الأمريكي، أعلن في خطابه السنوي أمام الجمعية الاتحادية الروسية في ٢٦ أبريل سنة ٢٠٠٧ عزم روسيا تجميد عضويتها في معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا سنة ١٩٩٩ (وكان يلتزمين قد فعل ذلك بالنسبة لاتفاقية ١٩٩٠ و تراجع عنه)، حتى تقوم دول حلف الأطلسي بالتصديق عليها وتطبيقها، مشيرا إلى أن روسيا تفعل ذلك من طرف واحد. كما أن الدول الجديدة في حلف الأطلسي لم توقع الاتفاقية، مما يهدد الأمن القومي الروسي. وفي ١٣ يوليو سنة ٢٠٠٧، وقع بوتين قانونا ينص على أن ظروف استثنائية تحتم تجميد تطبيق الاتفاقية ومن الجدير بالذكر أن دول حلف الأطلسي لم تصدق على الاتفاقية، واشترطت أن تسحب روسيا قواتها الموجودة في أبخازيا (جورجيا)، واللتيسستر (مولدوفا) للتصديق على المعاهدة. وفي الوقت الراهن، تعد الدرع الصاروخية الأمريكية، واتفاقية القوات التقليدية في أوروبا أهم معضلتين في علاقات روسيا بحلف الأطلسي. وفي تطور مفاجئ، اقترح بوتين في ٧ يونيو سنة ٢٠٠٧ على الولايات المتحدة المشاركة في استعمال الرادار الروسي الموجود في جابالا في أذربيجان منذ العهد السوفيتي، مما يعني أن الولايات المتحدة لن تكون بحاجة إلى بناء صواريخ اعتراضية في بولندا، مع فتح الباب أمام مشاركة دول أوروبية أخرى في المشروع، والهدف من الاقتراح هو اختبار النوايا الأمريكية فإذا كان الهدف الأمريكي هو رصد واعتراض الصواريخ الإيرانية، فإن ذلك سيتم بشكل مشترك من أذربيجان، أما إذا كانت روسيا ذاتها مستهدفة، فإن الولايات المتحدة سترفض الاقتراح. وقد رد بوش على الاقتراح الروسي بما يشبه الرفض. حينما قال إن الاقتراح "واقعي ومبتكر واستراتيجي، ولكن بولندا وجمهورية التشيك هما جزء لا يتجزأ من المنظومة الصاروخية".

٥ - في يوليو سنة ٢٠٠٧، دخلت روسيا في منافسة مع الولايات المتحدة لتأكيد حقوق السيادة على الموارد النفطية في أقصى شمالي المحيط المتجمد الشمالي. ففي هذا الشهر، أرسلت

المعضلات الروسية في مجال السياسة الخارجية :

تواجه روسيا عدة معضلات في تنفيذ السياسة الخارجية الجديدة للرئيس بوتين. لعل أولى تلك المعضلات هي المعضلة السكانية والاقتصادية. وقد أشار بوتين في خطابه في مايو سنة ٢٠٠٦ أمام البرلمان إلى أن أكبر مشكلة تواجه البلاد هي مشكلة تراجع عدد السكان، مشيراً إلى أن عدد السكان البالغ ١٤٢ مليون نسمة يتراجع بمعدل ٧٠٠ ألف نسمة سنوياً. وهذا التراجع هو مؤشر عام على نوعية الحياة في روسيا، ومدى قدرتها على دعم سياسة خارجية نشيطة. ويتضح ذلك إذا تذكرنا أنه - حسب إحصاءات سنة ٢٠٠٤ - بلغ الناتج القومي الروسي ١,٤٪ من الناتج القومي الإجمالي العالمي، وهو الأمر الذي لا يدعم اقتصاداً دوراً روسيا خارجياً نشيطاً. أما المعضلة الثانية، فهي المعضلة الأطلنطية، وبالتحديد توسع حلف الأطلنطي شرقاً في مناطق النفوذ الروسية التقليدية. فقد ضم الحلف دول بحر البلطيق الثلاث التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي، ويسعى لضم أوكرانيا، كما أنه يلعب أدواراً عسكرية في المحيط الخارجي لروسيا، خاصة في أفغانستان (الوجود العسكري)، وبعض دول آسيا الوسطى (مشروع المشاركة من أجل السلام)، وفي بعض دول القوقاز، فيما يشبه إعادة تطبيق لاستراتيجية الاحتواء التي طبقتها الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة.

ولكن من ناحية أخرى، فإن لروسيا والرئيس بوتين عدة عناصر قوة، أهمها التحسن الواضح في الاقتصاد الروسي نتيجة ارتفاع أسعار النفط. ويوضح تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٦ أن روسيا قد أصبحت أعلى دول الكومنولث في التنمية البشرية. كذلك، فالتوجه الأورو - أطلنطي للرئيس بوتين يحظى بدعم الرأي العام الروسي إلى حد بعيد. وفي استطلاع للرأي العام الروسي، عبر ٥٢٪ من الروس عن رغبتهم في عودة بوتين إلى رئاسة الدولة سنة ٢٠١٢. أي بعد انتهاء رئاسته الحالية. وتولى آخر الرئاسة لفترة رئاسية واحدة. وسيكون الاختبار الحقيقي للقوة الروسية خلال العامين القانمين مرتبطاً بموضوعي استقلال كوسوفو، والدرع الصاروخية الأمريكية. فهذان الموضوعان يمسان بشكل مباشر المصالح القومية الروسية، ذلك أن صربيا هي أقوى حليف تاريخي لروسيا في البلقان بحكم التراث السلافي - الأرثوذكسي المشترك (روسيا القيصرية دخلت الحرب العالمية الأولى من أجل صربيا)، واستقلال كوسوفو عنها إنما يعني ضربة كبرى، ليس للفكرة البوجوسلافية (التي دمرت بالفعل)، ولكن للفكرة الصربية ذاتها. فإذا صمدت روسيا أمام الضغوط الأوروبية - الأمريكية من أجل استقلال كوسوفو، فإن ذلك سيعني عهداً جديداً في السياسة الخارجية الروسية وإن لم تصمد، فإن ذلك سيكون بمثابة بداية عهد طويل من الركود في الدور الخارجي الروسي. كذلك، فإن رد فعل روسيا تجاه مشروع الدرع الصاروخية الأمريكية سيحدد - إلى حد كبير - مستقبل الدور الروسي في السياسة الدولية.

نصاها المنطقة إلى سياسة المبادرات. وتمثل ذلك في زيارة بوتين للشرق الأوسط في فبراير سنة ٢٠٠٧، زار خلالها السعودية، وقطر، والأردن، وأعلن من خلالها أن غزو العراق هو نموذج للتصرفات الأمريكية الغربية التي تزيد الأمور سوءاً. ودعا إلى عقد مؤتمر إقليمي موسع للشرق الأوسط في إشارة إلى اشتراك سوريا وإيران في حل مشكلات المنطقة.

قلما إن روسيا أجرت تلك التحولات دون أن تدخل في صدامات حادة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد أشار بوتين إلى أنه يسعى إلى تحقيق سياساته الجديدة من خلال الحوار القائم على المساواة بين كل الأطراف والمصالح. كما أنه حين اقترح المشاركة مع الولايات المتحدة في القاعدة الرادارية في أيريجان، اقترح مشاركة أوروبا أيضاً. كما أن أزمة الطرد المتبادل للدبلوماسيين بين روسيا وبريطانيا في يوليو سنة ٢٠٠٧ لم تتصاعد إلى حد المواجهة السياسية بين الدولتين كما استمرت روسيا في المشاركة في أعمال قمة الدول الصناعية الثماني، بل ورأست المجموعة سنة ٢٠٠٦ ونسقت أعمالها. كذلك، استطاعت روسيا أن تنشئ مشاركة في مجال النفط والغاز الطبيعي مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال مد أنابيب نقل السلعتين إلى دول الاتحاد. بالإضافة إلى خط مستقل مع ألمانيا. واتفق الطرفان على حق روسيا في شراء الشركات الأوروبية العاملة في ميدان توزيع النفط والغاز الطبيعي، مقابل حق مماثل للاتحاد الأوروبي في الشركات الروسية العاملة في ميدان إنتاج النفط. كذلك، فإن روسيا لم تستعمل حق النقض في مجلس الأمن ضد مشروعات القرارات الأمريكية المدعومة أوروبياً إلا في حالة ثانوية واحدة، هي حالة مشروع القرار الأمريكي الخاص بحقوق الإنسان في ميانمار، إذ بررت روسيا اعتراضها على أساس أن الموقف في ميانمار لا يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، بينما اكتفت بالامتناع عن التصويت عن مشروع القرار الخاص بتشكيل محكمة دولية جنائية لمحاكمة قتلة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. رغم اقتناعها للمشروع، وقس على ذلك كل المشروعات الأخرى المدعومة أمريكياً. وأخيراً، فقد أصدرت روسيا والولايات المتحدة في ٢ يوليو سنة ٢٠٠٧ إعلاناً ينص على التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية بينهما ومع الدول النامية ولذلك، يبدو أن قول المؤرخة الأمريكية أن أبلbaum عن عودة أجواء الحرب الباردة، أو المؤرخ البريطاني هاستينجز عن أن بوتين هو الوريث الروحي لستالين أو تحذير وزير الدفاع الأمريكي جينس من أن حرباً باردة واحدة تكفي - هو من باب التحذير لروسيا من الخروج من عباءة التوجه الأورو - أطلنطي، أكثر منه من باب الوصف للتحولات في السياسة الخارجية الروسية فروسيا تتحول نحو بناء عالم متعدد الأقطاب في إطار بناء قوتها الذاتية وإعادة بناء محيطها الإقليمي، دون أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة.

■ د. نورمان الشيخ

كان الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف أول من طرح فكرة "البيت الأوروبي المشترك" Common European Home - وهو التعبير الذي أشار إليه لأول مرة قبل توليه السلطة وذلك في خطابه أمام مجلس العموم البريطاني أثناء زيارته لبريطانيا في ديسمبر ١٩٨٤ - وقصد به درجة من التوحيد والاندماج والتعاون بين شرق وغرب أوروبا، وتجاوز اختلاف أنظمتها الاجتماعية والأحلاف المنتمية إليها. ولا يعني هذا استبعاد الولايات المتحدة، حيث اعتبرها جورباتشوف جزءاً طبيعياً من الهيكل السياسي الأوروبي (١). وكان اعتراف الاتحاد السوفيتي بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حالياً) كشخصية دولية وإقامة علاقات دبلوماسية معها في فبراير ١٩٨٩، بداية مجموعة من السياسات التي هدفت إلى إعادة دمج روسيا في أوروبا، لتسيما اقتصادياً، دون التخلي عن مصالحها في آسيا، وهو التوجه الذي ظل حاكماً للسياسة الروسية حتى الآن.

لقد استطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة "أوروبية" ذات عمق آسيوي. كما كان عليه الحال في العهد القيصري، حيث انضمت إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثماني في يونيو ٢٠٠٢. كما استضافت ورشة قمة المجموعة عام ٢٠٠٦ في دلاية واضحة على استعادة روسيا لمكانتها في مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة.

ترتبط روسيا اليوم بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، حيث يشكل رأس المال الأوروبي ٧٥٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا.

كأن لموقع روسيا الجغرافي في أقصى الطرف الشمالي الشرقي من أوروبا وامتدادها الشاسع في آسيا (٧٥٪ من مساحتها) دور مهم في تنازع الهويتين الأوروبية والآسيوية لتوجهاتها الخارجية ومنذ أواخر القرن السابع عشر والربع الأول من القرن الثامن عشر، كان التأكيد على الهوية الأوروبية لروسيا. فقد استطاع بطرس الأكبر قيصر روسيا، من خلال حركة التحديث التي شملت مختلف القطاعات، أن يقدم روسيا كدولة أوروبية عصرية. ومنذ مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، برزت روسيا كإحدى القوى الفاعلة في السياسة الأوروبية والدولية، وظلت تمارس هذا الدور طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، في وقت لم يكن فيه للولايات المتحدة دور يذكر على الصعيدين الدولي والأوروبي، باستثناء تدخلها في الحرب العالمية الأولى، والتي عادت بعدها إلى سياسة العزلة والانكفاء على الداخل.

ورغم محاولات القوى الأوروبية الأخرى إقصاء روسيا وعزلها، خوفاً من المد الشيوعي عقب الثورة الروسية عام ١٩١٧ ثم سيطرة البلاشفة على الحكم في روسيا، ظلت روسيا فاعلاً دولياً وأوروباً مهماً. وخلال الحرب العالمية الثانية، تحالفت روسيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للقضاء على العدو المشترك آنذاك والمتعمل في سياسات هتلر التوسعية التي هددت استقرار وأمن أوروبا والعالم. وهو التحالف الذي لم يستمر طويلاً، فسرعان ما برز التناقض الأيديولوجي بين روسيا السوفيتية والولايات المتحدة، وكذلك صراع النفوذ داخل أوروبا وخارجها. وقد كان هذا بداية التدخل الأمريكي الحقيقي والمكثف في الشؤون الأوروبية والدولية، لتبدأ الحرب الباردة بين قوتين عظميين تزعمت كل منهما فريقاً من الدول الأوروبية في إطار كتلتين: شرقية شيوعية، وغربية ليبرالية.

وبريطانيا، والنزاعات التجارية بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، خاصة بولندا، بسبب الحظر الذي فرضته روسيا على استيراد الحوم البولندية، ورفض بولندا في المقابل توقيع الاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة والتعاون الجديد مع روسيا، وتدهور العلاقات بين روسيا والدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي سابقا وانضمت إلى الاتحاد الأوروبي فقد أزلت استونيا في شهر أبريل ٢٠٠٧ النصب التذكاري الخاص بتحرير القوات السوفيتية عاصمتها تالين، مما أثار روسيا. كما أعلنت ليتوانيا معارضتها لتوقيع الاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة والتعاون الجديد مع روسيا. هذا فضلا عن القانون الذي أقرته لاتفيا مؤخرا، والذي يحرم الروس فيها من الحق في الحصول على التعليم المتكامل باللغة الأم، باعتبارهم "لا مواطنين" وهو المصطلح الذي ترى روسيا أنه عنصري واستخدم لأول مرة في وثائق الحزب النازي في ألمانيا (٣).

وسوف نركز في هذا الإطار على ثلاث قضايا أساسية تمثل جوهر الخلاف بين روسيا من جانب والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جانب آخر، والتي تفسر صميم الأمن الروسي والأوروبي في آن واحد، وهي قضية الدرع المضادة للصواريخ، وقضية كوسوفو، وأمن الطاقة.

ولاشك في أن فهم وتحليل السياسة الروسية تجاه دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وموقفها من القضايا السابقة يقتضيان الإجابة أولا على عدة تساؤلات مهمة، هي: هل روسيا قوة كبرى؟ وهل استعادت روسيا موقعها في النظام الدولي كفاعل حاكم في السياسة الدولية؟ وما هي رؤية القيادة الروسية لدور روسيا وحدود هذا الدور؟

موقع روسيا في النظام الدولي :

لقد شهدت القدرات الروسية طفرة على مدى السنوات السبع الماضية، وذلك بالنظر إلى الانجاز المتحقق مقارنة بمحدودية الفترة الزمنية التي تم خلالها. فعند أواخر الثمانينيات وطوال التسعينيات من القرن الماضي، مرت روسيا بمرحلة من التدهور الحاد انتهت فيها مؤسسات الدولة، واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتراجع الدور الروسي دوليا وإقليميا إلى حد أفقد روسيا نفوذها، حتى في منطقة كومنولث الدول المستقلة التي هي مجالها الحيوي وأكثر المناطق مساسا بأمنها القومي.

ومنذ توليه السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانة روسيا دوليا وإقليميا فبعد أن كادت روسيا تعلن إفلاسها كدولة خلال الأزمة الاقتصادية التي واجهتها في أغسطس ١٩٩٨، شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادي، ووصل إلى حد الطفرة، حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ ٧٪ سنويا منذ عام ٢٠٠٣، وفانصا في الميزان التجاري بلغ ١٤٠.٦٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦. كما بلغ احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة ٢٠٩.٥ مليار دولار في فبراير ٢٠٠٧ لتقترب بذلك من ثاني أكبر احتياطي عالمي وأصبح الروبل الروسي منذ صيف ٢٠٠٦ عملة قابلة للتحويل كما أصبحت روسيا بين بلدان العالم

حيث استأثر بنحو ٥١٪ من الصادرات الروسية، و٤٦٪ من مجموع وارداتها في عام ٢٠٠٤. ولذا فرغم أهمية القضايا الأمنية والسياسية، فإن التعاون الاقتصادي يظل محتلا مكانة الصدارة في العلاقات الروسية - الأوروبية. وقد كان هذا واضحا خلال القمة الروسية - الأوروبية التي عقدت في مدينة تولياتي جنوب روسيا في ١٧ مايو ٢٠٠٧، والتي ركزت على تجديد اتفاق الشراكة والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي، الذي وقع عام ١٩٩٤ وبدأ العمل به في الأول من ديسمبر عام ١٩٩٧ لمدة عشرة أعوام تنتهي في أكتوبر ٢٠٠٧.

وتتطلب القيادة الروسية من أن هناك "شراكة استراتيجية" مع الولايات المتحدة وأوروبا، وهي تمثل توجهها عاما حاكما في السياسة الخارجية الروسية، وهو ما أكدته الرئيس بوتين في أكثر من مناسبة إلا أن هذا لا ينفي وجود تناقضات أو خلافات بين روسيا والولايات المتحدة بشأن عدد من القضايا، انطلاقا من محاولة روسيا الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، أو حفاظا على ما تعتبره يمس أمنها القومي، ولكنها تظل خلافات بين شركاء وليس بين خصوم يناصب بعضهم بعضا العداوة. ومن أبرز هذه التناقضات التباين الواضح بين الموقفين الروسي من جانب والاسريكي والأوروبي من جانب آخر من الملف النووي الإيراني، ورفض روسيا تشديد العقوبات على إيران. كما تستاء روسيا من تشجيع الولايات المتحدة للثورات "الملونة" المعادية لروسيا في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، والتي مازالت روسيا تعتبرها مجالا حيويا لها، وتدين محاولات فرض الديمقراطية من الخارج بالقوة على بلدان مثل أوكرانيا وجورجيا وقرغيزستان ومولدوفا من ناحية أخرى، تندد الولايات المتحدة بحالة الحرية والحقوق والديمقراطية في روسيا، خاصة في الشيشان، الأمر الذي يثير استياء شديدا من الجانب الروسي. ففي مقاله "عودة القوى السلطوية الكبرى"، رأى عازار جيت أن النظام الليبرالي الديمقراطي يواجه اليوم تحديين أساسيين، أولهما الإسلام الراديكالي، ورأى أنه التحدي الأقل خطورة. أما ثانيهما - وهو الأكثر خطورة وأهمية من وجهة نظره - فيمكن في صعود القوى الكبرى السلطوية التي كانت تنافس الغرب في الحرب الباردة، وهي الصين وروسيا. ويأتي الصعود الجديد لهذه القوى في إطار راسمالي سلطوي وليس شيوعيا كما كان عليه الحال من قبل، وهما بذلك تقتربان كثيرا من اليابان وألمانيا في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية (٢).

على صعيد آخر، بدأ صراع في أغسطس ٢٠٠٧ على ثروات القطب الشمالي، والذي تشير التقديرات إلى أنه يحوى ما يقرب من ٢٥٪ من احتياطي العالم من النفط والغاز، إلى جانب احتياطي كبير من الماس والذهب والبلاتين وغيرها من المعادن وقد ظهر الصراع بين روسيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية المطلة على القطب الشمالي بعد وضع العلم الروسي في قاع المحيط وجهود البعثة العلمية الروسية لإثبات أن سلسلة جبال لومونسوف في قاع المحيط المتجمد هي امتداد جيولوجي لروسيا، بما يمكنها من إعلانها أراضي روسية وفق معاهدة قانون البحار التابعة للأمم المتحدة.

يضاف إلى ذلك أزمة تبادل طرد الدبلوماسيين بين روسيا

الستة الأكثر جانبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠٠٦. وهي على وشك الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بنهاية عام ٢٠٠٧.

على صعيد آخر، استطاع بوتين بثوابه ومرونته وتقبله للآخرين أن يجعل من نفسه رمزا للحلول الوسط، وأن يفتح حوارا مع القوى السياسية المختلفة، ويوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين دون التخلي عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليميني الليبرالي، مما أدى إلى قدر كبير من التفاهم والتوافق بين الرئيس والبرلمان (الدوما) ودرجة عالية من الاستقرار السياسي لم تشهدها روسيا منذ السبعينيات. ومع حصول حزب روسيا الموحدة الموالي لبوتين على أغلبية مقاعد الدوما في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣، أصبح هذا التوافق أمرا مؤكدا. من ناحية أخرى، استطاع بوتين استعادة هيبة الحكومة المركزية وتشديد قبضتها وسلب حكام الأقاليم ما اغتصبوه من سلطات خلال حكم الرئيس السابق بوريس يلتسين.

كذلك، حظيت المؤسسة العسكرية باهتمام وتطوير ملحوظ، فتم دفع رواتب الضباط والجنود المتأخرة لسنوات، وتم البدء في تكوين جيش محترف من المتطوعين ليتحول الجيش الروسي بالكامل إلى جيش محترف بحلول عام ٢٠١٣. كما تم الاهتمام على نحو خاص، بتطوير الصناعات العسكرية، ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا ولكن لزيادة قدرتها التنافسية في سوق السلاح. فخلال الأشهر السبعة الأولى فقط من عام ٢٠٠٧، حصل الجيش الروسي على ٣٦ نموذجا من الأسلحة الجديدة. كذلك، نجحت روسيا في استعادة مكانتها كأكبر مصدر للسلاح في العالم، ٦.١٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وفقا للتقديرات الروسية المعلنة (٧ مليارات دولار وفقا لتقديرات هيئة البحوث في الكونجرس الأمريكي)، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا خلال التسعينيات. كما تم تخصيص أكثر من ١٧١ مليار روبل لتطوير البرامج الفضائية حتى عام ٢٠١٠، ويتضمن ذلك إطلاق عدد من الأقمار الصناعية في إطار منظومة "جلوناس" الروسية العالمية للملاحة الفضائية، والتي تضم ١٤ قمرا صناعيا لتأمين تغطية هذه المنظومة لجميع الأراضي الروسية. هذا إلى جانب تطوير البرنامج الفضائي الفيدرالي.

أدت هذه النهضة وما تتمتع به روسيا من استقرار سياسي وانتعاش اقتصادي واضح إلى تفعيل ملحوظ في سياستها الخارجية وذلك بعد فترة ليست بالقصيرة من التخبط والسكون. فقد نجح بوتين في استعادة مكانة روسيا في مصاف القوى الكبرى كما أعلن عند توليه السلطة. كما عادت روسيا لتلعب دورا وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية.

إن مكانة روسيا كقوة كبرى ودورها الفاعل في النظام الدولي أصبحت أمرا لا ريب فيه، إلا أن رؤية القيادة الروسية لهذا الدور ومحدداته وحدوده تختلف كثيرا عما كان عليه الحال خلال فترة الاتحاد السوفيتي السابق. فالمسياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية، حيث تحكمها المصالح الوطنية، اقتصادية كانت أو

أمنية، وفي إطار رؤية تنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة، كما كان الحال في ظل الاتحاد السوفيتي. ولا التبعية، كما كان الحال في فترة الرئيس يلتسين. ولأن روسيا دولة أوروبية ذات عمق آسيوي واضح، فهي تنتمي لكلا المحيطين، ليس فقط جغرافيا ولكن سياسيا واقتصاديا. وربما اجتماعيا وثقافيا. كما ترى القيادة الروسية أن روسيا في أوروبا - بينما أمريكا خارجها - وأن التقارب بين روسيا وأوروبا أمر حتمي لأن الروابط التاريخية والجغرافية والمصلحية عميقة. ولذلك يتعين أن تكون العلاقات مع أوروبا أوسع نطاقا مما هي عليه الآن.

تعيد هذه الرؤية للأذهان الدور الروسي في الحقبة القيصريّة ولكن برؤية واليات تتفق ومقتضيات العصر - حين كانت روسيا إحدى الدول "الأوروبية" الفاعلة في النظام الدولي، وكان يحكم سياستها الخارجية الاعتبارات المصلحية مع إعطاء الأولوية لمحيطها الإقليمي المباشر، والعزوف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول خارج المنظومة القيصريّة (٤).

لقد أصبح من الراسخ لدى القيادة الروسية أنه لم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تتقدمها الولايات المتحدة، وأن روسيا ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية من الصعب التضحية بها حتى في أكثر القضايا حساسا بالمصالح الروسية. وقد اتضح ذلك من موقف روسيا تجاه التدخل الأمريكي في عدد من دول الاتحاد السوفيتي السابق، لاسيما آسيا الوسطى والقوقاز، بل وإزاء محاولات التدخل الأمريكي في القضية الشيشانية ذاتها رغم ما تمثله من خصوصية لروسيا.

في هذا السياق، يظل هناك حد لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بين الجانبين، حيث تحرص البلدان، خاصة روسيا، على عدم تجاوز الأمر حد المواجهة الدبلوماسية والسلوك اللفظي الراض للسياسة الأمريكية دون أن يصل الأمر إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين. ومن ثم، فإن أي رهان على موقف روسي رادع تماما للسلوك الأمريكي هو تصور خاطئ، مادمات السياسة الأمريكية قائمة على استخدام القوة العسكرية المباشرة. فالدبلوماسية والسلوك اللفظي لا يردعان القوة العسكرية، ولا يمكن وقف قوة عسكرية إلا بقوة رادعة موازية. ويتأكد ذلك من استعراض الموقف الروسي من القضايا التالية.

قضية الدرع المضادة للصواريخ :

لقد كانت سياسات الحد من التسليح ونزع السلاح والمبادرات المتتالية التي اتخذها الرئيس السوفيتي الأسبق جورداتشوف في هذا الصدد حجر الزاوية في التقدم الملحوظ في العلاقات الروسية - الأمريكية منذ منتصف الثمانينيات، والذي وصل إلى حد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (٥).

وكان انسحاب الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ من جانب واحد من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، الواقعة مع الاتحاد السوفيتي السابق، الخطوة الأولى نحو تقويض سياسات الحد من التسليح ومن ثم الوفاق الأمريكي - الروسي الذي بنى عليها وقد جاءت قضية الدرع المضادة للصواريخ في هذا الإطار، حيث

لواشنطن وحلفائها، خاصة مع اقتراب القاذفات الروسية من سواحل كل من بريطانيا والنرويج وقاعدة جوام وولاية الاسكا الأمريكية. كما تزامن هذا مع توقيع روسيا مذكرة تفاهم مع سوريا، يتم بمقتضاها السماح للأسطول الروسي باستخدام قاعدة بحرية قديمة في ميناء طرطوس السوري، ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية إلى مياه البحر المتوسط الذي كان الأسطول السادس الأمريكي يسيطر عليه وحده.

ورغم تأكيد عدد من الخبراء العسكريين، لاسيما في الولايات المتحدة، أن الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ لا تمثل تهديدا لروسيا، إلا أنه يظل للجانب الروسي حجة ومبرراته التي يمكن على ضوءها تفهم الموقف الروسي، خاصة أن روسيا نجحت في تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أي نظام دفاعي بما في ذلك الدرع الصاروخية الأمريكية المزمع إنشاؤها. وقد أجريت أول تجربة ناجحة للصواريخ توبول-إم (إس إس ٢٠١٢) في أبريل ٢٠٠٤، وكان آخر هذه التجارب إطلاق صاروخ جديد عابر القارات ذي رؤوس متعددة من طراز (أر إس ٢٤) وذلك في ٢٩ مايو ٢٠٠٧.

يتعلق أول هذه المبررات بمكانة روسيا ورغبة القيادة الروسية في التأكيد على كونها لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي دون مشاركة فعالة من جانبه. ففي قمة مجموعة الثماني في ألمانيا في يونيو ٢٠٠٧، قدم بوتين للرئيس الأمريكي بوش عرضا يقضي باستخدام موقع رادار روسي في أنريبيان كبديل للنظام المزمع إنشاؤه في التشيك. وخلال لقاء بوتين وبوش في ولاية مين في يوليو ٢٠٠٧، اقترح الرئيس بوتين استعمال قاعدة رادارية أخرى قيد الانشاء في منطقة كراسنودار جنوب روسيا، وهو ما يؤكد أن روسيا لا ترفض المشروع من حيث المبدأ، ولكنها ترفض انفراد الولايات المتحدة بتنفيذه وتأكيد هيمنتها ونفوذها في منطقة مازالت روسيا تعتبرها بوابتها الغربية.

فقد مثلت منطقة شرق أوروبا دوما أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي الروسي، وكانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا على وجه الخصوص هي البوابة التي عبر من خلالها الغزاة إلى روسيا على مر العصور. ورغم التقدم في التكنولوجيا العسكرية ووجود الصواريخ العابرة للقارات، لم تفقد أوروبا الشرقية أهميتها كم منطقة عازلة بين الاتحاد السوفيتي سابقا وروسيا حاليا وأي محاولات للعدوان عليها من غرب أوروبا بواسطة الأسلحة التقليدية أو النووية التكتيكية. ومن هنا، كانت الأهمية الحيوية التي مثلتها منطقة شرق أوروبا لروسيا، ومن ثم سعيها للسيطرة وبسط نفوذها عليها، ليس فقط كخط دفاع أول ضد أي عدوان من غرب أوروبا، ولكن للحيلولة دون تفجر النزاعات بين الجماعات الإثنية أو الدينية أو القومية المختلفة في منطقة وسط أوروبا والبلقان، والتي كانت دوما الشرارة الأولى لاندلاع الحروب الكبرى التي امتدت لتشمل أوروبا وروسيا. وفي هذا الإطار، حرص الاتحاد السوفيتي على بسط هيمنته على منطقة أوروبا الشرقية، حتى ولو باستخدام القوة فيما عرف بعقيدة برجينيف، التي تقضي بحق موسكو، بل وواجبها، في التدخل العسكري لمساندة النظم الاشتراكية ومساعدة أي دولة تواجه الاشتراكية فيها تهديدا. فقد أكد برجينيف، عقب التدخل

اندلعت أزمة بين البلدين بسبب خطة الولايات المتحدة، التي أعلنتها في يناير ٢٠٠٧، لإقامة درع مضادة للصواريخ تتضمن نظاما لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا. وتقوم الدرع الصاروخية على نظام الإنذار المبكر، وهي مصممة لاعتراض الصواريخ العابرة للقارات، حيث يقوم الصاروخ الاعتراضى باعتراض الصاروخ العابر وتفجيره في الفضاء قبل وصوله إلى هدفه على الأرض.

وقد وجهت روسيا انتقادات شديدة للمشروع الأمريكي، وعبر الرئيس الروسي بوتين -في مناسبات عديدة وبعبارات شديدة اللهجة- عن رفض بلاده له، رأتهم الولايات المتحدة بأنها "تستهدى في الجو، إلى القوة، وأن هذا النظام "موجه ضد شيء غير موجود، وأنه سيزيد من إمكانية نشوب صراع نووي، وسيؤدي إلى تدمير التوازن الاستراتيجي في العالم"، وأنه "إذا أصبحت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في أوروبا، فقد تكون أوروبا هدفا للأسلحة الروسية مرة أخرى ولن تحصل روسيا أية مسئولية عن ذلك" (٦). وأكد قائد أركان الجيش الروسي الجنرال بالوففسكي أن روسيا تنظر إلى الدرع الصاروخية على أنها مصدر تهديد للأمن الروسي، وشبه المضي في نشر منظومة الدفاع الصاروخية الأمريكية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوروبا إلى قسمين، وأن سباقا للتسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ في أوروبا.

هذا الهجوم الدبلوماسي الروسي على المشروع الأمريكي كلل بتوقيع الرئيس بوتين مرسوما، في ١٤ يوليو ٢٠٠٧، يقضي بتطبيق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا والاتفاقيات الدولية المترتبة عليها. وكانت الاتفاقية قد وقعت في ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ من جانب أعضاء حلفي الأطلنطي ووارسو (سابقا) وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة. واعتبرت في حينها تاريخا لنهاية الحرب الباردة، وحجر الزاوية في سياسات الحد من التسلح، وتحقيق الأمن والاستقرار الأوروبي. وتهدف الاتفاقية إلى الحفاظ على التوازن العسكري في أوروبا من خلال وضع قيود على فئات رئيسية من المعدات العسكرية التقليدية لدول حلفي الأطلنطي ووارسو، ويتضمن ذلك الدبابات والمدفعية والمفيعات والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية، الأمر الذي عزز من تراجع شبح الحرب عن أوروبا التي كانت دوما ساحة للحروب العالمية بين القوى الكبرى (٧).

ويعتبر قرار الرئيس بوتين غير مسبوق في تاريخ روسيا الحديث منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. ويترتب على هذا القرار توقف روسيا عن تزويد حلف الأطلنطي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية في أوروبا. وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغى القرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية في أوروبا، ويسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال والجنوب.

أعقب ذلك استئناف روسيا في أغسطس ٢٠٠٧ لدوريات القاذفات الروسية بعيدة المدى (تي يو ١٥٠ و تي يو ٩٥) الملقبة بالدببة والقادرة على حمل رؤوس نووية وصواريخ من طراز كروز وذلك بعد انقطاع دام ١٥ عاما، مما يمثل تهديدا استراتيجيا

الى اعماق اوراسيا فى شمال شرقى القارة، وإضعاف ما يسميه "أهمية موقعها الوسطى"، وأن الهدف هو احتواء روسيا من الجنوب الشرقى واسيا الوسطى من خلال برنامج هدف الأطلنطى "الشراكة من أجل السلام" الذى يضم ٤٦ دولة. من تحويل الشراكة الى تعاون عسكري. أما قبول دول البلطيق فى الحلف، فلا يمثل زحفا من جهة الشمال الغربى فحسب، بل ودعما للتوجه المتأوى لروسيا فى هذا الحلف بحكم ميول الفخمة السياسية المعادية لروسيا فى تلك الدول (١٠).

وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الامنية فى ١٠ فبراير ٢٠٠٧، وجه الرئيس الروسى فلاديمير بوتين انتقادات حادة للسياسة الامريكية، وانتقدها "لاستخدامها المفرط للقوة الذى يكاد يكون غير خاضع للسيطرة فى العلاقات الدولية وتجاوزها حدودها الوطنية فى كل اتجاه". وحذر بوتين من ازدياد قيادة الولايات المتحدة "للعالم احدى القطب" غير مقبول، وقد أدى الى المزيد من الحروب والصراعات فى العالم. ورأى أن "توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة"، خاصة على ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث، مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وقال بوتين إن "بلاده تمتلك الحق فى السؤال عما يهدف اليه الناتو حين يوسع قواعده وينتقله التحتية باتجاه موسكو، فى حين أن التهديد الحقيقى العالمى يشكله الإرهاب واسلحة الدمار الشامل".

إن تصريحات الرئيس بوتين السابقة تؤكد أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. فموسكو تدرك أن الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج العربى، وفى أفغانستان وفى العراق وفى بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للامم الروسية يتكامل مع امتداد حلف الأطلنطى ونشر الدرع المضاد للصواريخ فى دول أوروبا الشرقية. فتصريحات بوتين هي انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسى أكثر فاعلية فى مواجهة السياسة الأمريكية. وقاعدية الدور الروسى أن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التى فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفيتى، وتصحيح الخلل فى التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة، فى إطار نظام متعدد الأقطاب ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى فى إدارة الشأن الدولى.

قضية استقلال كوسوفو :

إقليم كوسوفو جزء من جمهورية صربيا التى كانت بدورها جزءا من يوجوسلافيا السابقة. وعقب تفكك دولة يوجوسلافيا، ظل الإقليم ضمن جمهورية صربيا إلا أنه يخضع لإدارة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٩، وذلك إثر حملة القصف التى خاضتها قوات حلف شمال الأطلنطى ضد القوات الصربية لوقف النزاع المسلح بينها وبين جيش تحرير كوسوفو الألبانى، والذي اندلع عام ١٩٩٨ مصحوبا بحملة تطهير عرقى ضد الإثنية الألبانية التى تشكل نحو ٩٠٪ من تعداد الإقليم البالغ مليونى نسمة. وترغب الاغلبية من قوى الاصول الألبانية فى الانفصال عن

السوفيتى لقمع التمرد فى نشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، أن موسكو ستحافظ على وضعها فى شرق أوروبا حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية ثالثة. وكانت دول أوروبا الشرقية الست الحليفة للاتحاد السوفيتى فى فترة الحرب الباردة (رومانيا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بلغاريا، بولندا) بمثابة المجال الحيوى للاتحاد السوفيتى ومنطقة نفوذه الأساسية. وتسعى روسيا حاليا إلى الحيولة دون وقوع المنطقة بالكامل تحت الهيمنة الأمريكية واقتلاع بقايا النفوذ الروسى بها (٨).

ويعتبر عدم توقيع دول حلف الأطلنطى الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية فى أوروبا - التى وافقت عليها القمة السادسة لنظمة الأمن والتعاون الأوروبى باسطنبول عام ١٩٩٩ - مبررا ثانيا للموقف الروسى. فهذه المعاهدة تستوعب - من وجهة النظر الروسية - المستجدات التى أدى إليها انتهاء الحرب الباردة. وقد صدقت روسيا على المعاهدة المعدلة عام ٢٠٠٤، كما صدقت عليها بيلاروسيا وقازاقستان وأوكرانيا، بينما رفضت دول حلف الأطلنطى (٢٦ دولة) القيام بذلك وأصررت على وجوب تنفيذ روسيا لما يطلق عليه "الالتزامات باسطنبول" أولا، وهى سحب القوات الروسية من مولدوفيا وجورجيا المجاورتين لروسيا رغم الرفض الروسى التام لذلك (٩).

من ناحية أخرى، ينبع الموقف الروسى من منظور أوسع يتعلق بقضية توسيع حلف الأطلنطى وتعزيز قدراته الدفاعية، وما يمثلته ذلك من تهديد على الأمن القومى الروسى والمصالح الروسية. فعلى حين تم حل حلف وارسو رسميا فى يوليو ١٩٩١، لم يتم حل حلف الأطلنطى رغم كونه رمزا للحرب الباردة. ولم تنجح الضغوط الأوروبية التى قادتها فرنسا فى ذلك، حيث أصررت الولايات المتحدة، بدعمها بريطانيا، على استمرار الحلف تأكيداً على استمرار دورها الفاعل فى أوروبا حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وقامت الولايات المتحدة فى هذا السياق بطرح رؤية لدور الحلف فى فترة ما بعد الحرب الباردة، تضمنت توسيع الحلف حتى حدود روسيا الاتحادية. وفى قمة حلف الأطلنطى فى مارس ٢٠٠٤، تم قبول عضوية سبع دول من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية (استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) رغم أن قدراتها العسكرية لا تؤهلها للانضمام للحلف. صاحب ذلك تبني البرلمان الأوكرانى قرارا بمنح قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية، وقيام الحلف بعمليات تحديث عميقة واسعة النطاق للمنشآت العسكرية الأساسية على أراضي دول البلطيق التى انضمت إليه. ولم تكف الولايات المتحدة بتوسيع عضوية الحلف وتعميد نفوذه فى اتجاه روسيا، وإنما شرعت أيضا فى تعزيز قدراته من خلال إقامة قاعدتين أمريكيتين فى كل من بلغاريا ورومانيا، وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية، منها الدرع المضادة للصواريخ، الأمر الذى جعل النمط الأوروبى من روسيا كله تقريبا فى صقناول اسلحة الحلف التكتيكية وليس فقط الاسلحة الاستراتيجية.

وقد رأى ميخائيل مارجيلوف، رئيس لجنة الشؤون الدولية فى مجلس الفيدرالية الروسى (المجلس الأعلى للبرلمان)، أن توسيع الناتو يجرى طبقا لرؤية جيوسياسية قديمة تعود إلى فكرة نخوم القرنين التاسع عشر والعشرين، والتى نصت على إبعاد روسيا

القوقاز في روسيا التي تسعى في الأخرى إلى الاستقلال وإقامة دولها.

ثالثاً، ترى روسيا أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يتعاملان بازدواجية في المعايير مع القضايا الإقليمية والدولية فعلى حين يتعاملان مع قضية كوسوفو، انطلاقاً من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإنهما يتعاملان مع قضية أبخازيا وفقاً لمبدأ حماية وحدة الأراضي الوطنية الجورجية. وترفض روسيا هذه الازدواجية، كما ترفض مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فيما يتعلق بإقليم كوسوفو.

رابع هذه الاعتبارات هي الروابط القومية (السلافية) والدينية (الأرثوذكسية) بين روسيا والصرب، والتي اكتسبت اهتماماً متزايداً منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وتفاقم الأزمة في البوسنة. فقد تصاعدت مطالب المعارضة في روسيا، خاصة من نوى الاتجاه القومي، بضرورة مساندة الصرب وإحياء الحركة الداعية إلى وحدة الشعوب السلافية Pan-Slavism والتي ترجع بجذورها إلى القرن التاسع عشر -الذي شهد عدة اجتماعات لأنصار هذه الحركة، منها اجتماع براغ عام ١٨٤٨، وموسكو عام ١٨٦٧- بهدف توحيد الشعوب السلافية في روسيا والصرب. وقد كان تورط روسيا في الحرب العالمية الأولى دفاعاً ومساندة للصرب في مواجهة الإمبراطورية النمساوية.

الاعتبار الأخير هو الضغوط الداخلية المؤيدة للصرب. ففي يونيو وديسمبر ١٩٩٢، أصدر البرلمان الروسي عدة قرارات تقضي بضرورة أن يقوم وزير الخارجية بمحاولة تخفيف العقوبات المفروضة على الصرب، وأن تستخدم روسيا حق الفيتو ضد أي محاولة للتدخل العسكري الغربي في يوجوسلافيا. وقد أدى هذا إلى اتخاذ روسيا، منذ نهاية عام ١٩٩٢، مواقف تعبر عن تأييدها الصريح والمعلن للصرب. والسعي من أجل تخفيف العقوبات المفروضة عليها، ومعارضة أي عمليات عسكرية من جانب حلف الأطلسي ضد الصرب. من ناحية أخرى، هناك تأييد شعبي واضح للصرب داخل روسيا اتخذ صورة مظاهرات عارمة اجتاحت روسيا، منددة بضربات حلف الأطلسي عام ١٩٩٩ ضد الصرب، كما تكررت محاولات الهجوم على السفارة الأمريكية في موسكو. ونددت المعارضة من نوى الاتجاهات القومية والشيوعية، التي كانت تهيمن على مجلس الدوما (المجلس الأدنى في البرلمان)، بضربات حلف الأطلسي، وهددت برفض التصديق على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (سنارت ٢) الموقعة مع الولايات المتحدة، وطالبت بالخروج على نظام العقوبات المفروضة على الصرب، وتزويدها بالأسلحة الحديثة التي تمكنها من التصدي لضربات حلف الأطلسي. ولكن رغم تأييد روسيا للصرب، بل وقرارها بإرسال عدد من القطع البحرية الاستطلاعية إلى البحر الأدرياتيكي لمراقبة الأوضاع في كوسوفو، فإنه كان واضحاً منذ البداية أن روسيا لن تتورط عسكرياً في النزاع - وهو ما أعلنه الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين صراحة - وأن الجهود الروسية سوف تتركز على الضغط على الولايات المتحدة وحلف الأطلسي لوقف ضرباته للصرب ومحاولة الوساطة لتسوية الأزمة سلمياً.

انطلاقاً من الاعتبارات السابقة، فإن انحياز روسيا الآن

صربياً انفصالياً تاماً غير أن الصرب ينظرون إلى الإقليم -الذي مازال يعتبر رسمياً جزءاً من صربيا- باعتباره مهد حضارتهم، ويعارضون أي حل يقود لاستقلال كوسوفو عن صربيا. وقد أعلن الرئيس الصربي بوريس تاديتش مراراً أنه لن يقبل استقلال إقليم كوسوفو. وذلك رغم تطلع جمهورية صربيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، المشروطة أساساً بتسوية القضية. كما تعارض الأقلية الصربية في الإقليم ذاته استقلاله أيضاً وترى أنه يعني بالنسبة لها الهلاك أو الهجرة منه. وقد أدى هذا التباين الواضح بين موقف البان كوسوفو المطالبين بالاستقلال الكامل وصربيا الرافضة لذلك نهائياً إلى فشل المفاوضات بينهما، والتي أجريت في فيينا في ظل الوساطة الدولية واستمرت طوال عام ٢٠٠٦.

وقد هدئت روسيا دوماً، ولا تزال، باستخدام حق الفيتو ضد أي مشروع قرار من شأنه وضع الإقليم على طريق الاستقلال عن صربيا. وقد رفضت بشكل قاطع في يوليو ٢٠٠٧ مشروع قرار أمريكي - أوروبي بشأن إقليم كوسوفو ينهى وجود الأمم المتحدة في الإقليم، ويجعل ممثلين أوروبيين مسئولين عن إدارته، الأمر الذي سيقلص دور شك من نفوذ مجلس الأمن، ومن ثم نفوذ روسيا فيما يتعلق بتسوية القضية. كما أعطى مشروع القرار البان كوسوفو والأقلية الصربية بالإقليم أربعة أشهر للتوصل إلى اتفاق فيما بينهما. وفي حال فشل التوصل إلى اتفاق، يكون من حق كوسوفو الاستقلال تحت الحماية الدولية، على أن تحصل على الاستقلال الكامل مستقبلاً. وكان هذا المشروع تعبيراً عن الخطة التي كان المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى إقليم كوسوفو، مارتى أهتيساري، قد تقدم بها في نهاية مارس ٢٠٠٧، والتي تسعى لمنح إقليم كوسوفو استقلالاً دولياً بشكل يسمح بالإشراف عليه خلال الفترة الأولى من تطبيقه. وصرح المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة، فينالي تشوركين، بأن نص مشروع القرار المعدل هو بمثابة خطوة تتخذ خلسة نحو استقلال كوسوفو، وأنه من الضروري إعطاء مزيد من الوقت لجهود التفاوض بين سكان كوسوفو للتوصل إلى اتفاق مقبول من الطرفين، حيث ترى روسيا ضرورة إجراء محادثات جديدة بين كوسوفو وصربيا تحت إشراف وسيط جديد غير متحيز. وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن روسيا ستقبل أي قرار يقوم على أسس الاتفاق بين الجانبين. أما أي قرار آخر (لا تقبله صربيا)، فلن يتم من خلال مجلس الأمن الدولي (١١).

وتنطلق روسيا في موقفها السابق تجاه قضية كوسوفو من مجموعة من الاعتبارات، أولها ضرورة احترام قواعد القانون الدولي التي تقضي باحترام الحدود القائمة بين الدول والسلامة الإقليمية لكل دولة. وتتمسك روسيا بقرار مجلس الأمن الدولي ١٢٤٤ الذي صدر في عام ١٩٩٩ بشأن كوسوفو، وينص على احترام مبادئ السيادة ووحدة الأراضي لصربيا، كما ينص على نهية الظروف الديمقراطية الأساسية الضرورية للبت بصورة نهائية في صفة الإقليم مستقبلاً. وقد أكد الرئيس بوتين أنه لا يمكن بناء السلام في أوروبا بدون مراعاة القواعد الأساسية للقانون الدولي. بما في ذلك مبادئ اتفاقية هلسنكي (١٢).

ثاني هذه الاعتبارات أن منح الاستقلال لإقليم كوسوفو من شأنه تشكيل سابقة خطيرة تدعم نزعات الانفصال في مناطق أخرى من العالم، وسوف يصبح مصدر إلهام لشعوب شمال

فيها رسمياً في عام ٢٠٠٨، وذلك برأس مال قدره ٥٠ مليون دولار (١٣).

على صعيد آخر، كان هناك حرص على دعم القدرة التنافسية للشركات الروسية في الخارج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق، وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. فوفقاً لتصريح لرئيس شركة "لوك أويل"، وحيد اليكسيروف، تمتلك الشركة نحو ألف محطة لتعبئة الوقود في الولايات المتحدة، ونحو ٦٠٠ محطة في أوروبا. وتقوم الشركة خلال عام ٢٠٠٧ بتبديل اللافئات على محطات الوقود في الولايات المتحدة من Mobil و Getty إلى Lukoil تأكيد ترسيخ أقدامها في السوق الأمريكية (١٤).

كذلك، تمثل أوروبا سوقاً مهمة للنفط الروسي، حيث تقوم روسيا بإمداد الدول الأوروبية بثلاث احتياجاتها من الغاز والنفط خاصة ألمانيا التي تعتبر روسيا أكبر مصدر للنفط والغاز الطبيعي إليها. ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي في عام ٢٠٢٠ نحو ٧٠٪ من احتياجات القارة الأوروبية (١٥).

ويعتبر ملف الطاقة ملفاً أساسياً في العلاقات الروسية - الأوروبية، وهناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن التنسيق في هذا المجال، مثل المجلس الدائم للشراكة في مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، والذي عقد جلسته الأولى في أكتوبر ٢٠٠٥، والقاء التنسيق الدوري "حوار الطاقة" بين وزير الصناعة والطاقة الروسي والمفوض الأوروبي لشئون الطاقة.

وتتبع روسيا استراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها في سوق النفط الأوروبية وإحكام قبضتها على شبكات نقل النفط وتوزيعه بها.

أولها: المشروعات الروسية المشتركة مع كل من أوروبا والولايات المتحدة في مجال النفط والغاز الطبيعي، وأبرزها:

- مشروع أنبوب النفط بروجاس - الكسندروبوليس، وتم توقيع الاتفاق بشأنه بين كل من روسيا واليونان وبلغاريا لنقل النفط من روسيا من ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود إلى ميناء بروجاس البلغاري، ومنه إلى أنبوب النفط الجديد إلى مدينة الكسندروبوليس اليونانية، ثم إلى دول أوروبا الغربية، ليصل بذلك طول الأنبوب إلى نحو ٢٨٠ كم يضح فيه ٣٥ - ٥٠ مليون طن بترو في السنة وتبلغ تكلفته نحو مليار دولار. ويعتبر هذا الخط خطوة مهمة لإحكام قبضة روسيا على قطاع الطاقة في أوروبا، خاصة أن هذا الأنبوب يوفر إمكانية لاختصار طرق نقل النفط عبر مضيق البوسفور، ويمنح الشركات الروسية إمكانية النقل المباشر إلى البحر المتوسط وأوروبا. من ناحية أخرى، يحقق هذا الخط عائدات سنوية لبلغاريا تزيد على ملياري دولار. كما سيؤدي إلى خفض أسعار الواردات النفطية لأوروبا. ووفق الاتفاقية الموقعة، ستقوم الدول الثلاث بتنسيب شركة دولية، تكون حصة روسيا فيها ٥١٪، بينما ستكون حصة كل من اليونان وبلغاريا ٢٤.٥٪.

- في مارس ٢٠٠٧، اتفقت شركة غازبروم الروسية ومؤسسة فلوكسي البلجيكية على إنشاء صندوق ضخم للغاز الروسي في

للموقف الغربي ضد الصرب في أزمة كوسوفو لا يعني فقط تخليها عن حليف أساسي، ولكن يعني أيضاً تقويض نفوذها في منطقة البلقان ذات الأهمية الحيوية لروسيا، وتراجعا لمكانتها على الصعيد الدولي، ومن ثم كان التأييد الروسي لجمهورية صربيا ورفضها لأي تسوية لا تقبلها صربيا.

وعلى ضوء المعارضة الروسية لاستقلال الإقليم، فإن هناك خيارين أساسيين لتسوية القضية، الأول هو الدعوة للاقتراع على مشروع قرار يقضي باستقلال الإقليم، والذي من المتوقع أن تستخدم روسيا ضده حق النقض (الفيتو)، والثاني هو المضي قدماً نحو حصول كوسوفو على الاستقلال عن جمهورية صربيا بعيداً عن مجلس الأمن، وعلى حين تستطيع روسيا أن تمنع إصدار قرار دولي يسمح باستقلال كوسوفو، إلا أنها لا تستطيع الحيولة دون اعتراف الولايات المتحدة والدول الأوروبية وغيرها باستقلال الإقليم فعلاً.

أمن الطاقة:

تعتبر روسيا عملاقاً في مجال الطاقة، فهي تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطياتها من الزيت الخام بنحو ٦٠ مليار برميل (٦، ٤٪ من الاحتياطي العالمي). كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، حيث قدر احتياطياتها من الغاز الطبيعي بنحو ١٧، ١ كوارديليون قدم مكعبة (٥، ٢٧٪ من الاحتياطي العالمي). وبناء على ذلك، فقد تقدمت لتصبح أكبر منتج للنفط في العالم عام ٢٠٠٦، والدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز، والثانية في تصدير النفط ومشتقاته. ويسهم النفط بنحو ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الروسي، وتشكل الصادرات السلعية، خاصة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن، نحو ٨٠٪ من إجمالي الصادرات الروسية.

في هذا الإطار، يعتبر قطاع النفط الدعامة الأساسية لنهوض الاقتصاد الروسي من كبوته، وعليه تعقد الآمال في مزيد من النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي في المستقبل. فلا يوجد مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمي توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج، وتحقيق التحسين المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها، وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجي وتطوير قدرتها الدفاعية، وتحقيق قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ولذا، فإنه رغم استمرار سياسات الخصخصة في عهد الرئيس بوتين، فقد كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة واحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة لقطاع الطاقة في روسيا، وأبرزها شركة "غازبروم" في مجال الغاز الطبيعي، ولوك أويل النفطية التي بلغ متوسط الإنتاج اليومي لها من النفط ١، ٩٨١ مليون برميل عام ٢٠٠٧. والشركتان من مؤسسي بورصة سان بطرسبورج للمواد الخام، والتي يتوقع نقل تداول العقود الآجلة على النفط الروسي الخام REBCO إليها من نيويورك، ويتم تسجيل البورصة في سبتمبر - أكتوبر ٢٠٠٧ لتبدأ المعاملات

للخطوط الروسية أعقب ذلك توقيع بروتين لاتفاقية مع الرئيس التركمانى الجديد، بيردى محمودوف، لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان. وأكد محمودوف أنه سيمضى قريبا نحو بناء علاقات أوسع مع روسيا، وتحديدًا في مجال تصدير الغاز.

من ناحية أخرى، وفي هذا السياق، جاء اتفاق شركتي غازبروم الروسية وسوناطراك الجزائرية، والذي ستحصل بموجب غازبروم على حصتها في أنبوب الغاز "جالسى" الذي يجرى مده من حقول الغاز الجزائرية إلى إيطاليا، ويمر جزئيا عبر قاع البحر المتوسط ومن خلال أراضي جزيرة سبرينيا، إضافة إلى إمكانية انضمام الشركة الروسية إلى كونسورتيوم يتولى مد أنبوب الغاز "ميدجاس" من الجزائر إلى إسبانيا كما تدور مفاوضات بين الجانبين حول التعاون لتشييد مصنع لتسييل الغاز في روسيا، حيث تحتاج غاز بروم إلى شريك يساعدها على إنشاء مصنع على شواطئ بحر البلطيق، سيتم تصدير إنتاجه إلى أمريكا الشمالية (١٧).

وراء هذا النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في الأسواق الأوروبية، وبدرجة أقل الأمريكية، ونظرا لأن موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي ليست مجرد سلع تجارية ولكن موارد استراتيجية جيوسياسية، فقد أثار ذلك مخاوف، ليس فقط الاتحاد الأوروبي ولكن أيضا -وربما بدرجة أكبر- الولايات المتحدة، من استخدام إمدادات النفط كسلاح سياسى من جانب روسيا. وقد عززت من هذه المخاوف الأزمة الفاجعة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام ٢٠٠٦ عن أوكرانيا، وعام ٢٠٠٧ عن بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالى من أنبوب "دروبا" الذي ينقل نحو خمس صادرات روسيا من الخام إلى أوروبا، الأمر الذي تسبب في نقص إمدادات النفط في كل من بولندا وألمانيا وليتوانيا، وذلك رغم أن الأزميتين كانتا نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز، وإصرار الدولتين على الحصول عليهما من روسيا بالأسعار نفسها التي تقل كثيرا عن أسعار السوق في حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع النفط والغاز إليهما بالأسعار نفسها التي تتعامل بها روسيا مع دول الاتحاد الأوروبي (١٨). كما دعم من هذه المخاوف رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي، والداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب موسكو المعاملة بالمثل وضمان حكم القانون، وتبادل فتح أسواق النفط الأوروبية، مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار (١٩).

في هذا الإطار، دعا نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى -عبر الخطاب الذى ألقاه في قمة حلف الأطلسي التي عقدت عام ٢٠٠٦- إلى تنويع موارد الطاقة لأوروبا، ورأى أنه "ما من سبيل لخدمة المصالح الشرعية، إذا تحول النفط والغاز إلى أداة للترهيب أو الابتزاز السياسى، سواء كان ذلك عن طريق التحاليل على إمدادات الغاز والنفط، أو بواسطة احتكار نقلهما وترحيلهما (٢٠).

كما أعلن الاتحاد الأوروبي مرارا عزمه تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية في إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطى والقوقاز وإيران. وتعتبر

شبكة مع مطلع عام ٢٠١٣ وتقدر السعة التخزينية للمستودع نحو ٢٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الروسى سيوجه للتوزيع في أوروبا وتبلغ حصة روسيا في المشروع ٧٥٪، وسيسيطر حصة على سعة ٣٥٠ ألف متر مكعب (١٦).

- مشروع أنبوب شمال الأوروبي - الروسى - الألماني لنقل الغاز. وتسمى يمتد من منطقة فيبورج الروسية على بحر البلطيق في الشواطئ الألمانية بطول يتجاوز ١٢٠٠ كم. ومن المقرر أن يبدأ تشغيل الأنبوب في عام ٢٠١٠.

- في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧، أبرمت شركة غازبروم اتفاقا مع شركة الطاقة الإيطالية إى إن إى، يتم بموجبها بناء خط لأنابيب يمتد من روسيا إلى جنوبى أوروبا، عبر البحر الأسود، بهدف تقويض مشروع "نابوكو" الموازى، الذى تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية لدعم تنوع مصادر الطاقة الأوروبية.

- كذلك، أسست شركة "كوك أول" الروسية مؤسسة مشتركة مع شركة Conoco Phillips الأمريكية أطلقت عليها تسمية "نابوكو" لاستثمار حقول تيمانو- بيتشور للنفط والغاز في شمال الشطر الأوروبي من روسيا، والذي سيتم نقله سافلات البترول إلى شاطئ بحر بارنتس للتصدير. وتستثمر لوك ويز - ٧٥٪ من أسهم الشركة، في حين تبلغ حصة الشركة الأمريكية ٢٥٪ فقط.

- يضاف إلى هذا مشروع نقل الغاز الروسى عبر أراضي تركيا إلى أوروبا الجنوبية. وتعتبر تركيا من الأسواق الأساسية لتعاز الروسى، حيث تزايدت صادرات روسيا من الغاز إلى تركيا على نحو واضح، والذي يتم نقله عبر خط التيار الأزرق. ويجرى بحث مشروع لمد خط أنابيب آخر في قاع البحر الأسود مع حلول عام ٢٠١٥ من أجل مواجهة الطلب المتزايد من جانب تركيا على النفط وكذلك لنقله إلى أوروبا عبر تركيا.

ثانيها التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول الأوروبية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها من خلال عدة صفقات، من أهمها الخطوات التي اتخذتها شركة غاز بروم في صفقة شراء شركة "سنتريكا" البريطانية، التي توفر الغاز لأكثر من ١٢ مليون مستهلك، ومليون مؤسسة صناعية في بريطانيا. كذلك شراؤها ٧٠٪ من رأس مال شركة "جالب انريجيا" البرتغالية، التي حصلت على حق توريد ٨ مليارات متر مكعب من الغاز الجزائرى في أوروبا، عبر خط أنابيب "سيد جاز" الذى سينقل الغاز لجزائري إلى البرتغال وفرنسا.

ثالثها السعى للسيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوروبا. ففي مايو ٢٠٠٧، قام الرئيس بوتين بجولة في آسيا الوسطى شملت كلا من قازاقستان وتركمانستان، ركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى، فتم توقيع اتفاقية مع الرئيس القازاقى نزارباييف لزيادة كميات النفط القازاقى المصدرة عبر روسيا إلى أوروبا. وأكد نزارباييف اهتمام بلاده بمشروع خطوط أوبس- برودى- جاديسك، بين أوكرانيا وبحر البلطيق، لكن بشرط إشراك الجهات الروسية المعنية بهذا المشروع، الأمر الذى يرجح نهجا للمشروع كشبكة احتياطية لنقل النفط القازاقى والروسى إلى الأسواق الخارجية، وليس منافسا

أولاً: بروز أبعاد ومفاهيم أخرى للأمن إلى جانب مفهوم الأمن العسكري بمعناه التقليدي، أهمها أمن الطاقة، وأن حروب الغد ستكون دفاعاً عن هذه الأبعاد الجديدة للأمن وللمنع الاحتلال الأمريكي للعراق هو "بداية" هذا التوجه في السياسة الدولية، الأمر الذي يعيد للأذهان الاستثمار بمعناه التقليدي للسيطرة على الثروات الطبيعية للأمن والشعوب.

ثانياً: إن السياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية وأكثر تحرراً من القيود الأيديولوجية، بل والسياسية عن السياسة الأمريكية ذاتها. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً للتعاون مع أي دولة، ألا وهو العائد الاقتصادي من التعاون في أي مجال بما في ذلك المجال العسكري.

ثالثاً: زوال التناقض الأيديولوجي بين روسيا والولايات المتحدة بإنهاء الاتحاد السوفيتي وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى "الشراكة الاستراتيجية" القادرة على احتواء الخلافات وتسويتها على النحو الذي يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومي. فلم يعد هناك شرق أو غرب ولكن هناك ثمانية كبار تتقدمها الولايات المتحدة وبينها روسيا ومن ثم، فإن هناك حدوداً للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة والتي تقتصر غالباً على الوسائل الدبلوماسية والسلوك اللفظي. ويجب علينا عدم المراهنة على موقف روسي يمثل تحولا جذرياً عن التوجهات العامة للسياسة الدولية المتفق عليها من جانب الثمانية الكبار.

رابعاً: رغم هذا، فإن هناك فجوة قائمة بين السياسة الأمريكية والموقف الروسي المتوازن من عديد من القضايا التي تترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها، وترى في استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل. ولكن رغم حدة الانتقادات الروسية للموقف الأمريكي، والنشاط الدبلوماسي الواضح لروسيا مؤخراً وتناقض مواقفها مع السياسة الأمريكية في العديد من القضايا على النحو السابق بيانه، إلا أنه من الصعوبة بمكان تفسير ذلك على أنه عودة لزمناً الحرب الباردة أو تغير جذري في السياسة الروسية نحو المواجهة أو التحدي الكامل والصارخ للإرادة الأمريكية، سواء فيما يتعلق بالقضايا الأوروبية أو غيرها من القضايا.

لقد عادت روسيا كقوة كبرى، ولكن برؤية وأولويات مختلفة لسياساتها الخارجية، تكاد تختلف جذرياً عن تلك التي حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد على سبعين عاماً، وهي لا تطمح إلى مناوأة الولايات المتحدة، وإنما إلى حماية مصالحها وأمنها القومي بمفهومه الواسع.

أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا وذلك من خلال خط أنابيب الغاز "باكو - تبليسي - جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الأذربي ولكن القازاقي والتركمانى أيضاً إلى ميفاء جيهان التركي ومنه إلى أوروبا. وقد أنشئ، هذا الخط بدعم أمريكي وأصبح رغم المعارضة الروسية القوية له، ومشروع "نابوكو" وهو تصور مستقبلي، يقدر له أن ينقل الغاز المنتج في جمهورية أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى، عبر تركيا، إلى كل من وسط وغرب أوروبا (٢١). كذلك، هناك مشروع إيراني لنقل الغاز عبر أراضي كل من تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر وصولاً إلى النمسا، تبلغ قدرته الاستيعابية المعلنة ٢٠ مليار متر مكعب في السنة، ومن المنتظر بدء العمل به بحلول عام ٢٠١١، إلا أن تطورات قضية البرنامج النووي الإيراني قد تؤثر على هذا المشروع. ورغم علو نبرة الخطاب الأوروبي - الأمريكي بشأن تنويع مصادر الطاقة الأوروبية وطرح العديد من المشروعات في هذا الصدد، فإن ما تحقق بالفعل مازال ضعيفاً ومحدوداً.

وقد نفى الرئيس بوتين في مناسبات عدة أن تكون موسكو تخطط لتقليص صادراتها من الطاقة إلى أوروبا، وأكد أن "أوروبا شريك طبيعي ومناسب لروسيا"، وأنها التزمت باتفاقياتها مع البلدان الأوروبية حتى خلال الحرب الباردة. وانتقد بوتين المحاولات الأمريكية للتضييق على الشركات الروسية بقوله: "ما رد الفعل هذا؟ ماذا عن العوالة؟ ماذا عن الأسواق الحرة؟ ما الذي يجري؟"، "عندما تستثمر الشركات الأوروبية في الخارج، تسمى ذلك استثماراً وعوالة، بينما عندما يفعل الروس الشيء نفسه يسمى ذلك توسعاً" (٢٢).

كذلك، أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن بلاده تتيح مواردها من الطاقة للعالم، طالبا من المنتقدين إثبات أن موسكو تستخدم موارد الطاقة كسلاح لفرض إرادتها على دول أخرى. كما أكد أن روسيا لم تنتهك أبداً أي التزام تجاه الدول المستوردة للطاقة (٢٣).

وعلى الرغم من أن أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي يرتبط دون شك بروسيا، فإن النفوذ الروسي المتزايد بوضوح في أسواق النفط في أوروبا والولايات المتحدة مازال اقتصادياً بحثاً، ويتعلق بالتحكم في أسعار النفط، الذي يعتبر مورداً مهماً واستراتيجياً لاقتصاد روسيا القومي ودعمه أساسية لتمكين الدولة الروسية وتنمية قدراتها. إلا أنه حتى الآن، لا توجد أي مؤشرات لرغبة روسيا في ذلك.

خاتمة :

إن التحليل السابق للسياسة الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يبرز مجموعة من الحقائق الأساسية:

الهوامش :

- 1- Mikhail S. Gorbachev, Perestroika, (New York: Harper & Row Publishers, 1987), p. 191.
- Mark Webber, The International Politics of Russia and the Successor States,

(New York: Manchester University Press, 1996) p. 34.

2- Azar Gat, The Return of Authoritarian Great Powers, Foreign Affairs, vol. 86, no 4., July/August .2007

3- Novosti Press, 18/5/2007

4- Vladimir Putin, One Must Always Strive to Attain Big Victories, International Affairs (Moscow), vol52., no2., 2006, pp. 1- .7

- Sergey Lavrov, 60 Years of Fulton: Lessons of the Cold War and Our Time, International Affairs (Moscow), vol52., no2., 2006, pp. 8-12

- Yevgeni Primakov, Russia's Foreign Policy in 2005 Was Successful in Every Area, International Affairs (Moscow), vol52., no2., 2006, pp. 13 - 22

5- Walter LaFeber, America, Russia and the Cold War (1945 - 1992), (New York: McGraw-Hill, 1993), Seventh Edition, pp. 324 - .325

6- Novosti Press, 6/3/2007.

7- Larrabee, Stephen F., The New Soviet Approach to Europe, in Fleron, Frederic.; Hoffmann, Erik P. & Laird, Robbin F. (eds.), Soviet Foreign Policy: Classic and Contemporary Issues, (New York: Aldine de Gruyter, 1991), p. .656

8- Dawisha, Karen, 'Gorbachev and Eastern Europe', World Policy Journal, vol.III, no2., (Spring 1986), pp279.-.280

- Surikov, Boris, SDI: Key to Security or Disaster?, (Moscow: Progress Publishers, 1988), pp. 37-82

9- Novosti Press, 15,19/7/2007.

10- Novosti Press, 23/2/2004.

11- Novosti Press, 17/7/2007.

12- Novosti Press, 9,16/7/2007.

13- Novosti Press, 7/8/2007.

14- Novosti Press, 8/8/2007.

١٥- جانا بوريشفنا، هل تصبح الطاقة سلاحا جديدا؟ البيان الإماراتية، ٧ أغسطس ٢٠٠٧.

١٦- الشرق الاوسط، ٨ مارس ٢٠٠٧.

١٧- جانا بوريشفنا، تعاون روسيا مع أوروبا في مجال الطاقة، نوفوستي، ٢٤ مارس ٢٠٠٧.

18- Yuliya Tymoshenko, Containing Russia, Foreign Affairs, vol. 86, no3., May/June. 2007.

19- Novosti Press, 21/10/2006.

٢٠- امريان كاراتنسكي، روسيا وتكريس الهيمنة على إمدادات الطاقة الأوروبية، ٩ يوليو ٢٠٠٧.

٢١- المرجع السابق

22- Novosti Press, 28/4/2006.

23- Novosti Press, 3/8/2007.

د. مفاورى شلبى علم

وفقاً لنظرية "الهدم الخلاق"، إلا أن الواقع أثبت أن أخطر ما قام يلتسين وفريق الإصلاحيين بقيادة "يجور جيندار، وأناتولى تشوباييس" هو إهداء أكبر قدر ممكن من ممتلكات الدولة إلى "قليل من رجال الأعمال، بحجة أن يشكلوا طليعة الرأسمال الروسية الجديدة، وذلك تحت مسمى الخصخصة" (١)، حيث غلبت على هذه العملية المزايدات الوهمية محددة الأسعار مسبباً والمصحوبة برشاوى وعمولات غير مشروعة، فى وقت لم يكن فى روسيا من يملك الأموال الكافية لشراء هذه الأصول بقيمة الحقيقية.

كما أن ما أطلق عليه "سندات الثروة القومية"، التى وزعها يلتسين على المواطنين الروس كتصويب لكل منهم فى الثروة التى لم تكن تمثل لكل منهم شيئاً فى ذلك الوقت، واللبليل أنهم باعوا بأرخص الأسعار لمجرد شراء الطعام. وكانت الفرصة سانحة، أخرى لهذه القلة من رجال الأعمال لشراء هذه السندات بأرخص الأسعار، حتى تراكت لديهم ثروات هائلة استخدموها مرة أخرى فى شراء بقية أصول الدولة. ومن المعروف أن عملية بيع أصول الدولة تحت مسمى الخصخصة، قد صاحبها انتشار واسع لعمليات الفساد والرشوة والمحسوبية. والغريب فى الأمر أن حكومتنا يلتسين وفريق الإصلاحيين حوله كانوا يرون أن هذا شر لابد منه وأن الخصخصة بهذا الشكل أهم بكثير من الخسائر والأرباح التى تتحملها ميزانية الدولة بسبب دعم منشآت القطاع العام.

ورغم الجدل الذى صاحب نهاية حكم يلتسين حول الأمر التى لحقت بالاقتصاد والمجتمع الروسى من عملية الخصخصة، أن القرار الرسمى -حتى مع حكم بوتين- كان أنه لا رجعة فيما بيعه من مؤسسات القطاع العام. ومع ذلك، يبقى الأمر الذى تتركه مرور الوقت، أن سياسات يلتسين المتضاربة فى الجبل الاقتصاد الروسى، وهو النفط والغاز، قد ساهمت فى أهم قطاعة التركة الاقتصادية الثقيلة التى ورثها بوتين فى رسم ملامح تكشف عنه العديد من الحقائق والأرقام، أهمها:

١- الاعتراف الصريح بأن فترة يلتسين لم تكن فترة "للاقتصاد الروسى، بل كانت فترة هدم بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق، واقتلاع الاشتراكية والاشتراكيين من جذورهم بآى ثمة

تكشف القراءة المتأنية لجملة التطورات، التى يشهدها الاقتصاد الروسى منذ نحو خمس عشرة سنة، عن حقيقة مفادها أن مستقبل هذا الاقتصاد على المستوى الداخلى وعلى مستوى دوره فى الاقتصاد العالمى، بات مرهوناً بحل لغز يصعب فك طلاسمه يوماً بعد يوم، ويتمثل فى تناقض السياسات الاقتصادية الروسية، التى تتجه فى ظاهرها نحو تخصيص الموارد واتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الكلى على نحو يتفق مع آليات السوق (غير مركزية)، ولكنها فى حقيقتها ونتائجها سياسات تتجه بوضوح نحو اتخاذ القرارات الاقتصادية وتخصيص الموارد على نحو يودى فى النهاية إلى إعادة تكريس دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وتقوية إرانتها ودورها المركزى فى اتخاذ القرارات. وي طرح هذا التناقض عدة تساؤلات أهمها: كيف أصبح الاقتصاد الروسى بعد عقد ونصف عقد من سياسات التحول الاقتصادى المتضاربة، والتى بدأت بعمليات خصخصة غير محسوبة مصحوبة بموجة من الفساد الاقتصادى فى عهد الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين، وأصبحت وما زالت تخضع لسياسات اقتصادية صارمة تعزز دور الدولة منذ تولي بوتين الحكم فى عام ٢٠٠٠ وما هى انعكاسات ذلك على الأحوال المعيشية للمجتمع الروسى، وعلى الدور الروسى فى الاقتصاد والنظام العالمى؟ وما هى العوامل التى ستؤثر فى استمرار النمو فى الاقتصاد الروسى وارتفاع جدارته داخلياً وخارجياً؟ هذه الأسئلة وغيرها نحاول الإجابة عليها بشئ من الإيجاز.

بيرىسترويكا ما قبل بوتين :

شهدت فترة الرئيس يلتسين العديد من السياسات الاقتصادية المضطربة وغير المحسوبة، التى أدت إلى تفاقم العديد من المشاكل الاقتصادية فى الداخل، وإلى خسارة روسيا ما تبقى من مكانتها كوريث لدولة عظمى فى الخارج. وفى مقدمة هذه السياسات سياسة الخصخصة المتسرعة وغير المدروسة التى تبنتها حكومة يلتسين. وأدت إلى نهب الثروات والأصول الاقتصادية فى روسيا لصالح قلة من رجال الأعمال الجدد. ورغم أن هدف يلتسين، كأول رئيس لروسيا الاتحادية الجديدة التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى -وفقاً لغالبية المؤيدين لسياساته- كان هو هدم ما تبقى من الدولة العظمى المتحللة كخطوة أساسية لبناء روسيا جديدة،

مهما يكن (٢).

٢- إن سياسات يلتسين لم تكن في سياق متناسق وتتجه نحو البات السوق وتدعم الديمقراطية وحرية التملك، بل كانت في الغالب عكس ذلك في كثير من الأحيان، وأهم دليل على ذلك قيام رئيس الوزراء في عهد يلتسين باتخاذ قرار يقضي بإلغاء منحدرات المواطنين السوفيت التي كانت في صنابير التوفير الاجتماعية، والتي كانت تبلغ نحو ١٤٨ مليار دولار.

٣- إن عملية الخصخصة العمياء وغير المحسوبة أدت إلى نهب المصانع والمنشآت بمقابل زهيد، وأن هذا المقابل لم ينفق لاحقا على تحسين أحوال الاقتصاد والمواطنين، وإنما استقر في جيوب فئة مسيطرة. نحت ما يمكن أن يطلق عليه "أموال سلطة، وسلطة أموال" ومن الأمثلة على ذلك مصانع "أورال ماش"، التي بيعت بنحو ٥.٣ مليون دولار، رغم أن قيمتها قدرت بنحو مليار دولار على الأقل في ذلك الوقت.

٤- نتج عن عملية الخصخصة ظهور فئات جديدة في المجتمع الروسي. تقاسمت السلطة والثروة، وربما يعلم يلتسين والإصلاحيين في كثير من الأحوال، والدليل على ذلك ما نشرته مجلة "فوربس" في مارس ٢٠٠٧ عن قائمة الملياريات لعام ٢٠٠٦، والتي ضمت ٩٤٦ اسما، من بينهم ٥٣ ملياريرا روسيا، بزيادة ١٩ ملياريرا عن عام ٢٠٠٥. محتلين بذلك المركز الثالث بعد ملياريرات الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا من حيث العدد، والمركز الثاني من حيث حجم الثروات، التي بلغت نحو ٢٤٨ مليار دولار والجدير بالذكر أن هذه القائمة كانت خالية من الروس تماما حتى عام ٢٠٠١، ولم يكن في الدولة الشيوعية مليونير واحد (٣). كما أن الملاحظ أن الملياريات الروس تجمعهم صفات مشتركة، أهمها أن أغلبهم يهود، وأن أعمارهم لم تتجاوز الخمسين عاما، وأن أغلبهم من الأسماء التي ارتبطت بعمليات الخصخصة والمافيا في روسيا والعالم.

٥- نتج عن سياسات يلتسين أن تركزت نسبة ٦٠٪ من الاقتصاد الروسي في يد مجموعة من الأفراد لا يزيد عددهم على ٥٠، سيطروا على مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي في البلاد، في حين ظل ٤٠٪ من الشعب الروسي يعيشون تحت خط الفقر. وظلت رواتب العلماء المشهود لهم تتراوح ما بين ٢٠٠ و٤٠٠ روبل فقط ورواتب العسكريين أقل من ذلك، مما جعل معظمهم يبيع كُتبه ونياشينه لتلبية احتياجات أسرهم.

٦- تراكتت البيون على الاقتصاد الروسي لتصل إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في نهاية حكم يلتسين مقابل ٢٠ مليار دولار في نهاية حكم بريجنيف، وذلك بسبب الاقتراض غير المحسوب وتراكم الفوائد. وهي قروض في الغالب نهبت ولا يعرف بالتحديد فيما تم إنفاقها خلال هذه الفترة.

٧- ارتفع معدل البطالة ليصل إلى أكثر من ٢٠ مليون عاطل، بعد توقف الإنتاج في نحو ٥٠٪ من المؤسسات الصناعية الروسية. ٧٠٪ منها من الصناعات الثقيلة، كما اختفت الاحتياجات الصحية الروسية، التي بلغت في عهد ستالين ٢٥٠٠ طن، لم يتبق منها سوى ١٠٠ طن فقط ولم يعرف أين ذهب الباقي في عهدي جورباتشوف ولتسين.

٨- زلأ احتياج الاقتصاد الروسي للعالم الخارجي، حيث أصبحت روسيا تستورد ٨٥٪ من المواد الغذائية، ونحو ٩١٪ من المنتجات الصناعية، وتحولت إلى مصدر للمواد الخام والأيدى العاملة الرخيصة وسوق لتصريف المنتجات الأجنبية (٤).

وجملة القول إن بوتين قد ورث من يلتسين اقتصادا يفتقد الثقة، سواء من الشعب الروسي أو من العالم الخارجي، خاصة في ظل خفض قيمة الروبل بنحو ٣٠٠٪، وارتفاع التضخم لنحو ٨٥٪، وعدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها. والمؤكد أن ذلك كانت له تداعياته على تراجع الدور الروسي في الاقتصاد العالمي وفي السياسة الدولية، حيث انشغلت روسيا بمشاكلها الداخلية، ونظمت عن دورها في الكثير من القضايا الدولية، وأوقفت دعمها للدول التي كانت طرفا معها في الحرب الباردة ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

بيريسترويكا بوتين .. دعم رأسمالية الدولة :

حرص بوتين وحكومته المدعومة من حزب روسيا الموحد، منذ توليه الحكم، على التعامل بسياسات صارمة مع التركة الاقتصادية الثقيلة التي ورثها عن الرئيس يلتسين، حيث ظهرت بوادر استراتيجية جديدة تختلف في أسسها ومبادئها عن سياسات يلتسين، وكان ذلك واضحا، حين أعلن بوتين من اليوم الأول لحكمه أن هدفه هو مضاعفة الإنتاج المحلي واستعادة هيبة الدولة والدور الروسي دوليا.

وبعجود أن استقر الأمر لبوتين في الحكم، حتى قام بإزاحة الرعيل القديم من الإصلاحيين وأصحاب النفوذ، كما تم شن حرب على الفساد، وفتحت تحقيقات مع كبار ملياريرات روسيا الذين ارتبطوا بعملية الخصخصة وعمليات الفساد والرشوة. ورغم أن بوتين لم يتمكن من إزاحة جميع أصحاب النفوذ، أو اتخاذ قرار بإعادة النظر في عملية الخصخصة أو ما تم بيعه من ممتلكات الدولة، إلا أن هذه الإجراءات كانت إشارات قويا منه ومن الكرملين لأصحاب النفوذ السياسي والثروة، سواء الذين كانوا يتدخلون في سياسة الدولة في عهد يلتسين، أو الذين يقومون بتمويل أحزاب المعارضة ويسعون لإسقاط حكومة بوتين (٥) وحتى يحقق بوتين أهدافه، اتخذ العديد من السياسات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

فعلى الصعيد الاقتصادي، حرص بوتين على إعادة الثقة للاقتصاد الروسي من خلال البدء بإعادة ترتيب البيت من الداخل أولا، فقد كان للدعم الذي قدمه لمقوسلي وصفار رجال الأعمال، من خلال خفض الرسوم والضرائب، دور مهم في إنعاش النشاط في القطاعين الزراعي والتجاري كما كان الجانب الاجتماعي في سياسات بوتين الاقتصادية دور في طمأنة الطبقة الوسطى الناشئة وإدراكها أن نشاطها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مكفول قانونا ومدعوم من الحكومة. كما استفاد بوتين -إلى حد كبير- من تجربة الصين في الانفتاح الاقتصادي المقترح والموجه من قبل الدولة، على عكس سياسة الانفتاح غير المحسوب التي سادت في عهد يلتسين. هذا إلى جانب سياسة بوتين بإعادة دور الدولة عبر التحكم في قطاعي الطاقة والصناعات العسكرية كآلية رئيسية في عملية صيانة الاقتصاد الوطني، ولتعزيز دور الدولة وهيبتها ودورها في المجتمع، ولدعم استراتيجية بوتين الخارجية لاستعادة الدور الروسي المفقود في النظام العالمي.

أما على الصعيد السياسي، فقد كانت السياسة الصارمة التي اتبناها بوتين ضد الفساد والمافيا السياسية من أهم الأدوات التي مهدت الطريق لنجاح حكومته وإعطائها غطاء شعبيا قويا. كما يضاف لذلك ما قام به بوتين من دعم وتنشيط للمجتمع المدني، وإبعاده عن الدعم الخارجي المشبوه، مما جعل هذا المجتمع مهيا أكثر لعمليات التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في روسيا.

بمعدل ٤٪، وأصبحت الزراعة تسد معظم احتياجات الدولة من الغذاء.

٢- زيادة التحسين في مناخ الاستثمار وتدفق الاستثمارات الأجنبية للعمل في الاقتصاد الروسي، حيث تجاوز حجم هذه الاستثمارات ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٦، ويتوقع أن تصل إلى نحو ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨.

٣- انتعاش سوق الأسهم الروسية لأول مرة منذ فترة طويلة، وتحقيقها لمعدل نمو بلغ ٨٥,٢٪، وكان الانتعاش واضحاً في أسهم قطاع الطاقة، خاصة أسهم شركة 'غاز بروم' وكذلك أسهم المصارف.

٤- ظهور فائض في الموازنة العامة للدولة وفي الميزان التجاري تجاوز ٤٠٠ مليار دولار، و ١٢٠ مليار دولار على التوالي. وتجاوز احتياطي البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة ٤١٣,١ مليار دولار في يوليو ٢٠٠٧، مما جعل روسيا تحتل المركز الثالث عالمياً من حيث احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية.

٥- تمكن روسيا من سداد أغلب ديونها الخارجية، سواء للدول الأخرى أو لدول نادي باريس، حيث تراجع الدين الخارجي بمعدل ٢٤٪.

٦- ارتفعت الدخول النقدية للسكان بنحو ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤، وارتفعت معاشات المتقاعدين بنسبة ٩٪، وتراجع معدل البطالة لنحو ٧,٦٪.

ورغم إدراك حجم هذه الانجازات التي تحققت في الاقتصاد الروسي خلال السنوات الأخيرة، إلا أن بعض الآراء تشكك في إمكانية أن يستقر النمو في الاقتصاد الروسي على الوتيرة نفسها خلال السنوات القادمة، معللين ذلك بأن النمو جاء مدفوعاً بالطفرة الأخيرة في أسعار النفط وليس بسبب سياسات بوتين الاقتصادية، ويذهبون إلى أنه حتى لو كان لسياسات بوتين الاقتصادية الصارمة دور في تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في هذا النمو، فليست هناك ضمانات لاستمرار هذه السياسات بعد انتهاء فترة حكم بوتين عام ٢٠٠٨، في ظل إعلان عن عدم الترشيح لفترة رئاسة ثالثة لعدم سماح الدستور الروسي بذلك. ويركزون في ذلك على سياسة بوتين في تعزيز سيطرة الدولة على قطاع النفط من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ التي قامت بها شركة 'غاز بروم' التي تعتبر زراع الحكومة النفطية، وأدائها الرئيسية في تنفيذ سياسة نفطية تقوى دور الدولة داخلياً، وتعيد لروسيا دورها الدولي الذي كانت تلعبه في الماضي عبر بوابة النفط والغاز، خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي. وقد يعزز هذا الرأي كثير من المؤشرات في الاقتصاد الروسي، وكذلك آراء العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية، خاصة البنك الدولي.

وجملة القول هنا إنه مهما تكن الانتقادات الموجهة لسياسات بوتين الاقتصادية، فالأمر الذي بات مؤكداً في عام ٢٠٠٧ أن هذه السياسات قد غيرت النظرة الداخلية والخارجية للاقتصاد الروسي، وأنها إن لم تكن هي الدافع الرئيسي للنمو في الاقتصاد الروسي خلال السنوات الأخيرة، فلا يمكن إنكار أن أهم إنجازاتها هو تحقيق نوع من الاستقرار في الاقتصاد الروسي، وإبعاد شبح الإنفلاس المالي عنه، على الأقل في المدى المنظور. ويبقى المستقبل مرهوناً بالتطلب على تحديات استمرار النمو في هذا الاقتصاد، وليس الكفاح لإعادة الاستقرار إليه.

تحديات بانتظار الاقتصاد الروسي :

رغم ما سبق استعراضه من إنجازات اقتصادية في عهد

الاقتصاد الروسي .. تحولات جوهرية :

في ظل هذه السياسات، يطرح سؤال جوهرى، هو هل أدت هذه السياسات إلى تحول في مسار الاقتصاد الروسي خلال السنوات السبع الأخيرة؟ وهل يصب هذا التحول في الاتجاه الصحيح أم يفاقم مشاكل الاقتصاد والمجتمع الروسي؟ ففي ضوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتوافرة عن الاقتصاد الروسي، لا يمكن إغفال حقيقة أن هناك تحولات فعلية في مسار الاقتصاد وفي أحوال المعيشة في المجتمع الروسي، خاصة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.

وهنا، يوجد خلاف في الرأي حول نوعية وأثر هذه التحولات، حيث يرى البعض أن سياسات بوتين، وإن تغيرت عن سياسات يلتسين، إلا أن أثرها لا يزال يصب في الاتجاه نفسه وهو زيادة تناقض التوجه الاقتصادي الروسي، وزيادة الفجوة بين فئات المجتمع، وتدهور أحوال المعيشة، ويشككون في الأرقام التي تعلنها الحكومة في هذا المجال. في المقابل، يرى آخرون أن جملة هذه التحولات وأثارها كانت ايجابية على الاقتصاد ومستويات المعيشة في روسيا، مستندين إلى مؤشرات الاقتصاد الكلى وأراء المؤسسات الاقتصادية الدولية. ورغم أن لكل طرف ما يؤيد رؤيته، إلا أن الموضوعية في الحكم على هذه التحولات تقتضى تبني معيار للقياس، وهو مقارنة حصاد فترة حكم بوتين بحصاد فترة حكم يلتسين، أى الوقوف على درجة التغير في الصورة العامة للأوضاع والتوجهات الاقتصادية منذ تولى بوتين الحكم وحتى عام ٢٠٠٧. ووفقاً لهذا المعيار، قد يتفق كثيرون مع ما ذهب إليه رئيس الغرفة التجارية الصناعية الروسية يفجينى بريماكوف بأن معظم هذه التحولات كانت إيجابية، وأهمها الآتى (٦):

١- التحول الواضح الذي يمكن رصد بوضوح في فكر القيادة الروسية، وتبنيها لفكرة أنه يمكن الاستغناء عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي أثناء فترة التحول لآليات السوق.

٢- زيادة تركيز روسيا على البعد الاجتماعى في السياسة الاقتصادية، وتحمس الرئيس بوتين لتوظيف جزء من عائدات النفط لتحقيق تحسن في رفاهية المواطنين.

٣- التركيز على مكافحة الفساد الاقتصادي والرشوة، وإن كان هذا لم يمنع ظهور شراكة من نوع جديد بين رجال الأعمال وكثير من الموظفين في المنشآت الحكومية.

٤- تنوع مصادر النمو في الاقتصاد الروسي، فلم يعد النمو يعتمد فقط على النفط والغاز، ولكن أصبحت هناك قطاعات أخرى تسهم بمعدلات واعدة في النمو، مثل قطاع الصناعة، خاصة صناعة المحطات النووية المستخدمة لإنتاج الكهرباء، وصناعة السيارات، والصناعات العسكرية وصادرات السلاح.

الاقتصاد الروسي .. مؤشرات واعدة :

تؤكد التحليلات والأرقام أن الاقتصاد الروسي في عام ٢٠٠٧ أصبح يختلف بشكل كبير عنه في عهد يلتسين، وذلك من خلال مقارنة معظم مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلى، كما أن التوقعات ترشح الاقتصاد الروسي لأن يصبح القوة الاقتصادية الرابعة في عام ٢٠١٠. ومن أهم المؤشرات التي تعكس الأوضاع الاقتصادية حالياً ما يلي (٧):

١- نمو الاقتصاد الروسي بمعدل نحو ٧٪ سنوياً طوال خمس سنوات تقريباً، وهو نمو يعتبر جيداً، خاصة أنه كان مصحوباً بمعدل تضخم لم يتجاوز ١٠٪، وهذا النمو أدى إلى إنعاش النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على المنتجات الوطنية، فتمت الصناعة

الاقتصادي، وتأييد سياسات التحول الاقتصادي

من التحليل السابق، ينبغي أن ثمة تغيرا ملحوظا في الأوضاع الاقتصادية في روسيا منذ تولي بوتين الحكم، خاصة في السنوات الأخيرة، وأن أهم ما يميز هذه الأوضاع هو النمو والاستقرار الاقتصادي النسبي في روسيا. ولكن المشكلة ما زالت تكمن في التوجهات والسياسات التي تم الاعتماد عليها لتحسين الأوضاع الاقتصادية في روسيا، وكون أن أغلبها يتناقض مع التوجه الاقتصادي نحو اليات السوق، وتحقيق توزيع عادل لموائد الإصلاح والنمو الاقتصادي في روسيا بين مختلف فئات المجتمع. حيث هناك توجه واضح نحو استعادة سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، خاصة من خلال قطاع النفط والغاز، وذلك كآلية محورية لاستعادة هيبة الدولة، واستعادة الدور الدولي لروسيا.

ويبدو مستقبل الاقتصاد الروسي مرهونا بحسم هذا التناقض، سواء ظل بوتين في السلطة بعد عام ٢٠٠٨ أم لا. والمؤكد أن حسم هذا التناقض ليس بالأمر الهين، وذلك لأن هذا الحسم يتطلب من القيادة الروسية الاختيار بين بديلين هما:

• البديل الأول: الإبقاء على التوجهات والسياسات الاقتصادية الراهنة، والتي يطلق عليها بوتين سياسة الوسط الاقتصادية، وهذا البديل قد يحافظ على استمرار معدلات النمو الاقتصادي في الأجل القصير، ولكن سيبقى التناقض في التوجهات والسياسات الاقتصادية الروسية قائما، مما قد يقاوم كثيرا من المشاكل الداخلية.

• البديل الثاني: تبني الليبرالية الاقتصادية والابتعاد عن تعزيز سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، وهذا البديل قد يجعل روسيا تعيش في انسجام وتوافق مع الغرب، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الخطورة في هذا البديل -كما يرى زعيم مجلس النواب الروسي بوريس جريزولوف- أنه سيجعل دور روسيا محصورا في توريد الخامات والمواد الأولية للاقتصاد العالمي.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن مستقبل النمو في الاقتصاد الروسي، واكتمال تحوله نحو اليات السوق على أسس سليمة، سيكون مرهونا بنزع الصيغة الأيديولوجية من السياسة الاقتصادية الروسية، وتنفيذ إصلاحات هادفة، وبالأخص إصلاح نظام الأجور والرواتب والمعاشات وبدون ذلك، سيظل الاقتصاد الروسي يتقدم تارة ويتراجع تارة أخرى، في ظل عدم حسم التناقض في السياسات والتوجهات الاقتصادية.

بوتين، يبقى هناك العديد من التحديات التي تواجه استمرار النمو في الاقتصاد الروسي، وأهمها:

١- ارتفاع معدلات التضخم، خاصة أنه تضخم ليس ناجما عن زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد الروسي، وإنما ناجم عن أوضاع احتكارية خارجة عن سيطرة الدولة، تتحكم في الأسعار وتخلق الضرر برفاهية المواطنين. ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي حذر روسيا من ارتفاع معدلات التضخم وخطورتها على النمو الاقتصادي في يوليو ٢٠٠٧.

٢- التخوف من تراجع أسعار النفط، حيث إن عوائد النفط ربما تحقق من رصيد كبير في صندوق الاستقرار كانت هي اللاعب الرئيسي في تحقيق معدلات النمو للاقتصاد الروسي خلال السنوات الأخيرة. ومن ثم فإن تراجع أسعار النفط يعتبر خطرا يهدد نمو الاقتصاد الروسي بشكل كبير.

٣- هجرة رؤوس الأموال المتزايدة من الاقتصاد الروسي، خاصة في ظل تزايد هاجس الخوف لدى المستثمرين من العودة لسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، ونصاعد الحرب الباردة الجديدة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

٤- احتمال عدم استمرار سياسة بوتين الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٨، خاصة فيما يتعلق بتمزيق دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك في ظل إعلان بوتين عدم ترشيح نفسه لفترة رئاسة ثالثة، حيث لا يسمح الدستور الروسي بذلك.

٥- التراجع في عدد السكان، حيث ينخفض عدد السكان في روسيا بمعدل ٧٠٠ ألف شخص سنويا، مما دفع الرئيس بوتين إلى أن يدعو إلى تشجيع إنجاب الأطفال حتى لا يضيق مجال البلاد الاقتصادي، وخصصت الحكومة لهذا الهدف ما بين ٣٠ و٤٠ مليار روبل سنويا في ظل تقديرات ترى أن هذا الأمر يحتاج إلى ما بين ١٦٠ و١٨٠ مليار روبل سنويا.

٦- انخفاض جودة النمو الاقتصادي في روسيا، حيث إن النمو في الاقتصاد الروسي هو نمو كمي وليس كيفيا، بمعنى أن توزيع هذا النمو لا يتسم بالعدالة، حيث تشير الأرقام إلى تزايد الفجوة بين الطبقات في روسيا، وأن هذه الفجوة لم يتم تقليصها منذ عام ٢٠٠٠، حيث يحصل ٢٠٪ من سكان روسيا على ٥٠٪ من الدخل القومي كما أن نسبة ١٠٪ الأكثر فقرا من السكان لا يحصلون سوى على ٢.٤٪ فقط من الدخل، وهو ما يجعل هناك خطورة على الاستقرار الاجتماعي كطلب أساسي لاستمرار النمو والانتعاش.

الهوامش:

- ١- اشرف الصباح، الاقتصاد الروسي يعاني هروب الاستثمارات ومخاوف المستثمرين الأجانب، جريدة الاقتصادية السعودية، الرياض، عدد ١٤٢٧/٩/٢هـ.
- ٢- هذا ما ذكره بلنسين في أول زيارة له إلى لندن في عام ١٩٩٢، وأكد في مذكراته، حيث قال إن الثورة الروسية الجديدة هي ثورتنا جميعا ضد الشيوعية.
- ٣- مغاوري البدراني، فوربس وملياريرات روسيا القادمون من المجهول، صحيفة الوقت البحرينية، العدد ٤٠٢، ٢٩ مارس ٢٠٠٧.
- ٤- رشيد رشدي، الروس يعيشون بين حالتي الانقسام والضياع السياسي، <http://www.Azzaman.com>.
- ٥- اشرف الصباح، الاقتصاد الروسي يعاني هروب الاستثمارات ومخاوف المستثمرين، مرجع سابق.
- ٦- د. محمد النعماني، هل هناك تحول في الاقتصاد الروسي؟، مجلة العرب، ٧ يناير ٢٠٠٧.
- ٧- انظر كلا من:
 - الاستثمارات الأجنبية وتعزيز قدرة قطاع الطاقة يحددان مسار الاقتصاد الروسي، جريدة البيان الإماراتية، عدد ٢٧ مايو ٢٠٠٦.
 - مغاوري البدراني، روسيا عملاق اقتصادي جديد، صحيفة الوقت البحرينية، العدد ٢٠٨، سبتمبر ٢٠٠٦.

تعتبر الصناعات العسكرية ومبيعات السلاح الروسية واحداً من أكثر المجالات التي تأثرت بانتهاء الحرب الباردة وأنهيار الاتحاد السوفيتي، حيث عانى قطاع الصناعة العسكرية الروسية من تدهور حاد للغاية لفترة طويلة نسبياً، بسبب تراجع الطلب الداخلي والخارجي على المنتجات العسكرية الروسية، جنبا إلى جنب مع شيوع حالة من القرضى والارتباك والفساد في التعامل الحكومي مع قطاع الصناعة العسكرية طيلة عقد التسعينيات، الأمر الذي انعكس سلباً على كافة مؤشرات التشغيل والإنتاج والتسويق الخاصة بهذا القطاع

وعلى الرغم من هذه المشكلات المعقدة، فإن قطاع الصناعة العسكرية استطاع أن يحافظ على قدر من أهميته في السياسة والاقتصاد الروسيين من خلال مبيعات السلاح الخارجية، برغم ما شابها من التخطي في بادئ الأمر، ثم تحولت تدريجياً إلى ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الروسي، لاسيما مع تولي فلاديمير بوتين مقاليد السلطة في البلاد منذ عام ١٩٩٩، حيث أصبحت مبيعات السلاح مصدراً للدخل الوطني وأداة لتعزيز مكانة ونفوذ روسيا على الساحة الدولية، الأمر الذي أتاح لروسيا الاحتفاظ بموقع متقدم في مجال مبيعات السلاح في الأسواق العالمية، بل والتفوق على الولايات المتحدة في بعض الفترات

وقد استحوذت الصناعة العسكرية الروسية على حيز رئيسي من جهود بوتين من أجل إعادة تنظيم هذه الصناعة وزيادة فاعليتها في تعزيز قوة الآلة العسكرية الروسية، من أجل تمكين روسيا من مواجهة ما يصفه بوتين بـ "نزعة الهيمنة الأمريكية"

عبنا على كاهل الاقتصاد الروسى، وهو ما كان يرتبط بانتهاء الحرب الباردة جعل روسيا فى عهد بوريس يلتسين فى غير حاجة لمواصلة امتلاك آلة عسكرية هائلة على غرار تلك التى كانت قائمة فى العهد السوفيتى، وهو ما انعكس فى تقليص حجم احتياجات القوات المسلحة الروسية من الأسلحة والمعدات القتالية، أى تراجع حجم مشتريات القوات المسلحة الروسية ذاتها مما ينتج المجمع الصناعى - العسكرى الروسى، والذي تقرر منذ عام ١٩٩٢ خفضه بمقدار الثلثين، ثم أدى عجز الموازنة العامة إلى تخفيضه بمعدلات أكبر من ذلك فى الفترة التالية.

وكان من نتيجة ذلك أن تقلصت الصناعة العسكرية الروسية بشدة من حيث الموارد المخصصة والإنتاج الكلى والعمالة المتاحة بها وعند مرافق الإنتاج. وترك هذا التقلص انعكاسات سلبية على كافة المؤشرات الكمية للصناعة العسكرية الروسية، سواء من حيث الموارد المستثمرة فى هذه الصناعة، أو أعداد العاملين فيها، أو معدلات الإنتاج الصناعى العسكرى، أو نسب هذا الإنتاج من إجمالى الإنتاج الصناعى، أو القيمة الإجمالية لصادرات السلاح.

وقد حاولت الحكومات الروسية منذ بداية التسعينيات البحث عن أساليب متعددة لمعالجة هذا الوضع، تراوحت بين تحويل العمليات الإنتاجية فى المصانع الحربية الروسية نحو الإنتاج المدنى، وبين التوجه نحو التوسع فى تصدير الأسلحة والمعدات، وفق مبادئ وقواعد جديدة تختلف عن تلك التى كان معمولاً بها فى عهد الاتحاد السوفيتى السابق.

ولكن هذه الحلول جرى تنفيذها بطرق غير سليمة، لاسيما مسألة التحول للصناعات المدنية، أو مسألة تعديل البنية الإدارية للصناعات العسكرية. فقد عانت عملية تحويل الصناعات العسكرية الروسية إلى الصناعات المدنية من معوقات عديدة كانت تمثل فى مجملها انعكاساً لحالة التدهور الشامل التى ضربت روسيا فى فترة ما بعد الانهيار السوفيتى، وهو ما بدأ واضحاً فى أن عملية التحويل إلى الإنتاج المدنى عانت من غياب الحماية الحكومية وانعدام إطار تشريعى - قانونى ملائم وارتفاع معدل التضخم واستقراء الفساد الإدارى (٢).

أما عملية تعديل البنية الإدارية الحاكمة للصناعة العسكرية الروسية، فقد جرت بصورة متكررة بحثاً عن الإطار القانونى والإدارى الأنسب فى فترة ما بعد الانهيار السوفيتى (٣). حيث ظلت بنية الصناعة العسكرية الروسية تابعة للدولة بشكل أساسى، ولم تطلها عمليات الخصخصة التى ضربت الاقتصاد المدنى الروسى فى كافة نواحيه فى عهد يلتسين، كما فرضت قيوداً على المجالات التى يمكن أن يشارك فيها الاستثمار الأجنبى، حتى لا يؤثر ذلك على الأمن الوطنى الروسى. إلا أن تعديل البنية الإدارية للصناعة العسكرية تم بصورة مرتبكة للغاية، مما أضعف كثيراً من السيطرة المركزية على هذه الصناعة، بما كان يعكس غياب رؤية متعاسكة لدى القيادة

وقد استحوذت الصناعة العسكرية فى العهد السوفيتى على أسبقية متقدمة للغاية، باعتبارها الأداة الأساسية لمجاراة الولايات المتحدة فى سباق التسلح العنيف الذى اشتعل بين الجانبين طيلة العقود الأربعة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية. وأيضاً باعتبارها أداة رئيسية لدعم الحلفاء والأصدقاء فى شرق أوروبا والعالم الثالث واستقطبت هذه الصناعة موارد بشرية وعلمية ومالية هائلة من جانب القيادة السوفيتية، وهو ما أتاح للاتحاد السوفيتى السابق أن يحقق طفرة هائلة فى مجال الصناعة العسكرية، بحيث كان قادراً منذ منتصف الخمسينيات على إنتاج مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، بما فى ذلك منظومات التسلح المعقدة، لاسيما الأسلحة النووية، والطائرات الفائقة الاستراتيجية، وحاملات الطائرات، والغواصات التقليدية والنووية، والصواريخ الباليستية ذات المدى المختلفة، بما فيها العابرة للقارات (١).

ولم تكن الصناعة العسكرية فى العهد السوفيتى خاضعة لاعتبارات الجدوى الاقتصادية، سواء فى عمليات البحوث والتطوير والإنتاج الكلى للأسلحة والمعدات العسكرية، أو فيما يتعلق بمبيعات السلاح الخارجية. وانعكست هذه الخاصية فى أن الصناعة العسكرية كانت تحظى بالأسبقية على القطاع الصناعى المدنى، ولكن مع العجز عن خلق نوع من الاعتماد المتبادل بين القطاعين المدنى والعسكرى، بحيث كانت الصناعة العسكرية تسحب الموارد الأكبر من القطاع المدنى، بينما لم يستطع السوفيت توظيف الإنجازات الباهرة التى تحققت فى مجال الصناعة العسكرية لخدمة الاقتصاد السوفيتى، أو على الأقل القطاع الصناعى المدنى. وفى الوقت نفسه، لم تكن مبيعات السلاح السوفيتية للحلفاء والأصدقاء فى الخارج تحقق عائداً مادية ملموسة للاقتصاد السوفيتى، لأنها كانت تتم بشروط ميسرة للغاية من حيث الأسعار وشروط السداد.

وكان من نتيجة ذلك أن تحولت الصناعة العسكرية فى العهد السوفيتى إلى مصدر استنزاف هائل للاقتصاد السوفيتى، لدرجة أكبر بكثير من نظيره الحادث لدى الولايات المتحدة والغرب، مما تسبب تدريجياً فى إضعاف قدرة الاتحاد السوفيتى السابق على مواصلة سباق التسلح مع الولايات المتحدة، لاسيما بعدما دخل هذا السباق مجالات نوعية بالغة التعقيد فى الثمانينيات، مع إقدام إدارة رونالد ريجان على إطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجية التى كانت تقوم على نشر منظومات دفاعية فى الفضاء الخارجى للحماية من أى هجوم نووى أو صاروخى معاد وبغض النظر عن مدى إمكانية تطبيق هذه المبادرة عملياً، فإنها ساهمت فى دفع سباق التسلح الأمريكى - السوفيتى إلى مجالات لم يكن السوفيت قادرين على مجاراة الأمريكيين فيها، مالياً وعلمياً، وهو ما كان واحداً من أبرز أسباب انهيار الاتحاد السوفيتى.

وخلال فترة ما بعد الانهيار، باتت الصناعة العسكرية ذاتها

الروسية بشأن اهداف وادوار هذه الصناعة.

تزويدها بأسلحة حديثة ومتطورة، بموجب برنامج تصل تكلفته إلى نحو ١٨٩ مليار دولار، يشتمل على استبدال نصف كمية المعدات والأسلحة الروسية الحالية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. والتركيز بشكل خاص على تجديد شبكة الإنذار المبكر بالكامل، ونشر صواريخ جديدة عابرة للقارات، واسطول من قاذفات تي يو-١٦٠ الاستراتيجية، وبناء ٢٦ سفينة جديدة، من بينها حاملات طائرات.

ولكن ما سبق لا ينفي أن الصناعة العسكرية الروسية ظلت تعاني في عهد بوتين من مشكلات هيكلية عديدة، يأتي في مقدمتها التراجع الشديد لمكونات القاعدة الصناعية العسكرية الروسية ذاتها، وفقدان خبرات بشرية مهمة يصعب تعويضها، وانخفاض معدلات التشغيل، وتفاقم المشكلات المالية، فضلا عن استمرار النقص في مشتريات القوات المسلحة الروسية ذاتها من الأسلحة والمعدات، بما يمنع زيادة معدلات تشغيل تلك الصناعة. وفي مواجهة هذه المشكلات، ظلت الحكومات الروسية في عهد بوتين عاجزة عن ضخ الموارد المالية التي تحتاج إليها الصناعة العسكرية، وذلك في سياق الخشية من أن يؤدي تخصيص موارد أكبر للقطاع العسكري عموما، ولقطاع الصناعة العسكرية بشكل خاص، للتأثير سلبا على النمو الاقتصادي الروسي.

ثانيا- مبيعات الأسلحة الروسية :

شهدت المبادئ الحاكمة لمبيعات الأسلحة الروسية اختلافات جوهرية عن تلك التي كان معمولاً بها في العهد السوفييتي، لاسيما من حيث الإطار السياسي - الاستراتيجي الذي كان يحكم تلك المبيعات، حيث لم تعد صادرات السلاح جزءا من صراع استراتيجي كوني، إذ أصبحت محكومة باعتبارات اقتصادية وتجارية محضة إلى حد كبير، بل أصبحت الصناعة العسكرية الروسية معتمدة بشكل شبه كامل على المبيعات الخارجية وطلبات التصدير، وهو ما انعكس في تخلي روسيا عن الشروط الميسرة التي كانت تمنح للمشتريين، وأصبحت روسيا تطالب الدول المتلقيحة للسلاح بسداد قيمة مشترياتها العسكرية، وإن كانت أسعار تلك المشتريات أقل كثيرا من الأسعار العالمية المعتادة.

ولكن تطبيق هذه القواعد الجديدة شهد قدرا من الاختلاف خلال الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي. ففي عقد التسعينيات، كان يتم تطبيق هذه القواعد بقرار كبير من الجمود والتعسف، مما تسبب في خسارة روسيا للكثير من عملائها التقليديين، بسبب اضطرار روسيا وقتذاك تحصيل ديونها العسكرية السابقة من أولئك العملاء، جنبا إلى جنب مع السداد الفوري لتكلفة المبيعات الجديدة، وهي مسألة تسببت في إثارة خلافات شديدة بين روسيا والمشتريين القدامى، سواء من حيث تقدير قيمة الديون القديمة، أو من حيث سدادها، لاسيما مع دول مثل سوريا والجزائر.

أما بعد وصول بوتين للسلطة، فقد جرى تطبيق تلك القواعد

وخلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين، بدءا من تعيينه رئيسا للحكومة في عام ١٩٩٩، ثم انتخابه رئيسا للبلاد في عام ٢٠٠٠، تلقت الصناعة العسكرية الروسية قدرا كبيرا من قوة الدفع، شأنها في ذلك شأن العديد من المجالات الأخرى، وذلك في إطار الجهود المحمومة التي قام بها بوتين من أجل احتواء التدهور الشامل في البلاد واستعادة مكانتها العالمية السابقة، ولو بصورة جزئية أو تدريجية، وجرى التركيز في قطاع الصناعة العسكرية على النقاط التالية:

١- تطوير البنية الإدارية الحاكمة لهذه الصناعة في عام ١٩٩٩، بحيث باتت خاضعة لسيطرة كل من وزارة الاقتصاد (ثم لاحقا لوزارة الصناعة والعلم) ووزارة الطاقة النووية، مع إنشاء خمس وكالات متخصصة في المجالات المختلفة للإنتاج العسكري، هي: الأسلحة التقليدية، الجوية - الفضائية، النخائر، بناء السفن، أنظمة التحكم. وفي عام ٢٠٠٤، جرى تعديل هذه البنية من خلال إلحاق الصناعة العسكرية بكل من وزارة الصناعة والطاقة والوكالة الاتحادية للطاقة النووية، مع دمج الوكالة المتخصصة سالفة الذكر في وكالتين فقط هما: الوكالة الاتحادية للصناعة، ووكالة الفضاء الاتحادية (٤).

٢- العمل على تطوير منظومات جديدة من الأسلحة والمعدات القتالية الفائقة التطور، بما في ذلك العمل على تطوير طائرة مقاتلة جديدة من الجيل الخامس، يعكف المصممون الروس على تطويرها، بحيث تكون جاهزة للعمل بحلول عام ٢٠٠٩، وهي طائرة مقاتلة فائقة تتميز بقدرات فائقة في مجال التخفي والمناورة والكشف الإلكتروني. وقد عرض بوتين في يناير ٢٠٠٧ على الهند المشاركة في إنتاج هذه الطائرة، معتدا في ذلك على وجود علاقات تسليحية وثيقة بين الجانبين، كانت قد أسفرت عن قيام الجانبين في فترة سابقة بتأسيس شركة خاصة بتصنيع قطع الغيار الخاصة بالطائرات القتالية الروسية العاملة في الخدمة الفعلية في العديد من دول العالم، بل وتركيب أسلحة جديدة لهذه الطائرات.

وقد ارتبط الاهتمام بدفع وتعزيز الصناعات العسكرية الروسية من جانب حكومة بوتين باهتمام مماثل في مجال إعادة تسليح القوات المسلحة الروسية، وهو ما ارتبط في الآونة الأخيرة بزيادة حدة التوتر في العلاقات الروسية - الأمريكية، لاسيما بسبب اعتزام الولايات المتحدة نشر وحدات من برنامج الدرع الصاروخية في كل من بولندا وجمهورية التشيك، وهو ما تعتبره روسيا مساسا بالجمهورية الحيوى لأنها القوي في وسط وشرق أوروبا. وهو ما يترافق أيضا مع العديد من المؤشرات الأخرى التي تراها القيادة الروسية تعبيرا عن نزعة هيمنة من جانب إدارة جورج بوش في الولايات المتحدة.

انعكست هذه المخاوف في إقدام القيادة الروسية على تنفيذ برنامج طموح لتحديث القوات المسلحة الروسية، من خلال

الدول التي تشتري الأسلحة الروسية إلى نحو ٦٧ دولة، يقف على رأسها الصين والهند (٧).

ومن حيث الوزن النسبي لروسيا في السوق العالمية للسلاح، تلعب روسيا دورا رئيسيا في هذه السوق، حيث تتنافس على موقع الصدارة مع الولايات المتحدة، إذ تستحوذ الولايات المتحدة وروسيا على الحصة الأكبر على الإطلاق من السوق العالمية للسلاح، فيما يعتبر إلى حد كبير استمرارا للوضع الذي كان قائما إبان الحرب الباردة. كما يعكس ذلك إلى حد كبير أنماط النفوذ السياسي - الاستراتيجي القائم على الساحة الدولية، وإن كان ذلك لا يعكس بالضرورة أشكال القوة الاقتصادية على الساحة الدولية، لأن اثنين من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم (اليابان والصين) لا تنافسان بفاعلية في السوق العالمية للسلاح، لامتناع اليابان عن الدخول في مجال إنتاج الأسلحة التقليدية، جنبا إلى جنب مع التخلف النسبي للتكنولوجيا العسكرية التي تنتجها الصين وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية الرئيسية تقف في مرتبة تالية في التصنيف، إلا أن هناك فارقا شاسعا يفصلها عن الولايات المتحدة وروسيا.

وفي إطار المنافسة التقليدية على الصدارة العالمية في مجال صادرات السلاح، نجحت روسيا في الاستحواذ على المرتبة الأولى في تصدير الأسلحة التقليدية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، حيث كانت قيمة صفقات الأسلحة التي أبرمتها روسيا خلال تلك الفترة تقدر بـ ٢٦.٩ مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠، بنسبة ٣١.٨٧٪ من الإجمالي العالمي، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة وكافة الموردين الآخرين.

وكان العامل الأساسي وراء ارتفاع قيمة صادرات السلاح الروسية هو مشتريات السلاح الضخمة التي تعاقدت عليها الصين والهند مع روسيا، وهي الصفقات التي كان قد ساعد على تنفيذها المزاياء السعريّة الضخمة التي تقدمها روسيا، سواء من حيث انخفاض الأسعار، أو تزويد المشتريين بتكنولوجيا عسكرية متطورة نسبيا لا تقدمها الدول الكبرى الأخرى. كما كانت تلك الصفقات تمثل امتدادا لتعاون طويل وممتد بين الجانبين في مختلف المجالات التسليحية، وتعود في طورها الرامن إلى منتصف التسعينيات، حيث اعتمدت الصين والهند على روسيا في تنفيذ برامج التحديث التسليحي الضخمة التي تقوم بتنفيذها منذ ذلك الحين، لاسيما من أجل سد النقص في المجالات التي لا تستطيع القدرات الوطنية لكل منهما توفيرها بالإمكانات الذاتية.

وتعتبر الصين من أعلى الدول إنفاقا على الشؤون العسكرية والتسليحية على المستوى العالمي، ووقعت الصين في هذا الإطار عدة صفقات تسليحية مع روسيا، تصل قيمتها إلى عشرات المليارات من الدولارات، وأبرزها ٢٠٠ طائرة قتالية طراز (سي يو ٢٧)، و٢٤ طائرة قتالية طراز (سي يو ٣٠)، و٨ غواصات طراز (كليب كيلو)، وغواصتان طراز (سوفرمين)، و٢ طائرات إنذار

بقدر كبير من المرونة، يقوم على إمكانية تنازل روسيا عن نسبة كبيرة من الديون القديمة، مقابل التزام الطرف الآخر بالتعاقد على مشتريات تسليحية جديدة بتكلفة تزيد على قيمة الديون الملقاة، وهو ما ساعد على تحقيق انطلاقة كبيرة في عائدات مبيعات السلاح الروسية مع تطبيق هذه السياسة الجديدة، لاسيما وأن ذلك توافق إلى حد كبير مع قيام روسيا ببيع أسلحة ومعدات قتالية جديدة.

ومن ناحية أخرى، شهدت مبيعات السلاح الروسية تباينات نوعية في فترة ما بعد الانهيار السوفيتي، حيث كانت تلك المبيعات تركز في بادئ الأمر على بيع مخزونات الأسلحة التقليدية الهائلة التي كانت قد تراكمت عقب انتهاء الحرب الباردة، ولم تعد المؤسسة العسكرية الروسية في حاجة إليها، بحيث كانت مبيعات السلاح الروسية في تلك الفترة تركز على التخلص من بعض تلك المخزونات، ومن بينها الأسلحة الخفيفة والصغيرة والمتوسطة، وهو ما كان قد ساعد روسيا على بيع الأسلحة بأسعار مخفضة بقل كثيرا من الأسعار العالمية، مستفيدة في ذلك من أن تلك الأسلحة كانت مستعملة من قبل في القوات المسلحة السوفيتية.

أما في عهد بوتين، فقد حدثت تحولات نوعية ملموسة في مبيعات السلاح الروسية، حيث يأت التركيز ينصب على تصدير الأسلحة الأكثر تطورا، مثل الطائرات الأحدث، بأنواعها المختلفة، والناظر بديقة التوجيه ومنظومات الدفاع الجوي المتطورة (٥)، وهو ما يرمي إلى تحقيق عدة أهداف، يأتي في مقدمتها الاستفادة من عائدات هذه الصادرات التسليحية في دفع عجلة الاقتصاد الروسي، بحيث تكون صناعة السلاح بمثابة القاطرة في النمو الاقتصادي الروسي، جنبا إلى جنب مع توظيف مبيعات السلاح كأداة للنفوذ على الساحة العالمية، وتمكين روسيا من استعادة مكانتها الدولية السابقة، فضلا عن الاستفادة من عائدات تصدير السلاح في تمويل عملية تطوير وإنتاج أجيال جديدة من الأسلحة والمعدات القتالية من جانب الصناعة العسكرية الروسية.

وقد ارتبط هذا التحول بازدياد إدراك الحكومة الروسية لما يمكن أن توفره مبيعات السلاح من عائدات مرتفعة للخزينة الروسية، متجاوزة بذلك أي صادرات صناعية أخرى، لاسيما في ظل المزاياء الفنية والسعريّة التي تتميز بها مبيعات السلاح الروسية. بالمقارنة مع نظيرتها الأمريكية والغربية وقد جرى التفسير مؤخرا عن هذه السياسة في تصريحات سيرجي أيساموف، النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي، في بداية عام ٢٠٠١، والتي أشار فيها إلى أن بلاده ستزيد مبيعاتها من السلاح إلى مستوى قياسي يبلغ ٧.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠١، مع التركيز على نوعية هذه الصادرات، ومع التركيز أيضا على الدخول إلى أسواق جديدة لمبيعات السلاح الروسية (٦) كما ركزت الحكومة الروسية على توسيع نطاق عملية تسويق الأسلحة إلى أقصى مدى جغرافي ممكن، وهو ما ساعد على رفع عدد

مبيعات السلاح الروسية الرئيسية على المستوى العالمي

الدولة	السلاح	العدد	سنة التعاقد	سنة التسليم	الكمية المسلمة
الصين	طائرة إنذار مبكر إي ٥٠ ير	٣	٢٠٠٣	-	-
	طائرة قتالية سوخوى ٢٧	٩٥	١٩٩٦	١٩٩٨	٥٩
	طوافات مي ٨/مي ١٧ هيب إتش	٢٤	٢٠٠٥	-	-
	محركات طائرات توربينية	٤٠٠	٢٠٠٥	-	-
	مدمرة (سوفرمينى)	٢	٢٠٠٢	٢٠٠٥	١
	غواصة طراز كيلو ٦٣٦ إي	٨	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢
	رادارات وصواريخ متنوعة	-	-	-	-
الهند	طائرة دورية بحرية إي إل ٢٨	٢	٢٠٠٥	-	-
	طواف مضادة للقواصات كا ٢٧ وكا ٣١	٨	٢٠٠٤	-	-
	غواصة نووية طراز أكولا	٢	٢٠٠٥	-	-
	حاملة طائرات جورشكوف	١	٢٠٠٤	٢٠٠٨	-
	طائرة قتالية ميغ ٢ إي كي	١٦	٢٠٠٥	-	-
	طائرة قتالية سوخوى ٢٠	١٤٠	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٩
	دبابات قتال رئيسية تي ٩٠	٦١٠	-	-	٣١٠
كازاخستان	طواف مي ٨/١٧	٢٠	٢٠٠٤	-	١٤
	طائرة قتالية سوخوى إي إل ١٠٣	٣٨	١٩٩٥	-	٢٦
كوريا الجنوبية	طائرة خفيفة إي إل ١٠٣	٢٣	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٣
	عربة مشاة قتالية بي إم بي ٢	٣٧	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٣٧
	دبابات قتال رئيسية تي ٨٠	١٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢
	زندق إنزال مورينا ١٢٠٦	٣	٢٠٠٢	٢٠٠٥	١
	صواريخ مضادة للدبابات	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣	١٥٠٠
ماليزيا	طواف مي ٨ / مي ١٧ هيب إتش	١٠	٢٠٠٣	-	-
	طائرة قتالية سوخوى ٣٠	١٨	٢٠٠٢	-	-
	صاروخ جو/جوار ٧٧	-	١٩٩٧	-	-
فيتنول	طواف قتالية مي ٢٤/٨/٢٦	١٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	-

المصدر: معهد استكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوى ٢٠٠٦، ترجمة: حسن حسن وأخوين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد استكهولم لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالإسكندرية، نوفمبر ٢٠٠٦)، ص ٧١٨-٨٣٣.

مبيعات السلاح الروسية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط

الدولة	السلاح	العدد	سنة التعاقد	سنة التسليم	الكمية المسلمة	ملاحظات
الجزائر	طائرة هجوم أرضي ميغ ٢٩	٣٦	٢٠٠٥	-	-	صفقة ضخمة
	طائرة قاذفة سوخوي ٢٤	٢٢	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٢	قيمتها ٤ مليارات
	طائرة هجوم أرضي سوخوي ٢٠	٢٨	٢٠٠٥	-	-	دولار، بـ
	أجهزة رادار وصواريخ متنوعة	-	-	-	-	التفاوض بشأنها في عام ٢٠٠٥.
إريتريا	طائرة قتالية ميغ ٢٩	٦	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢	
	طائرة قتالية سوخوي ٢٧	١٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	١٠	
	صواريخ مضادة للدبابات كورنيت	٨٠	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٨٠	
إيران	عربة مشاة قتالية بي إم بي ٢	١٥٠٠	١٩٩١	-	٧٢٥	
	ببابة قتال رئيسية تي ٧٢	١٠٠٠	١٩٩١	-	٧٢٦	
	صواريخ مضادة للدبابات	-	١٩٩١	-	-	
سوريا	طائرة قتال سوخوي ٢٧	١٤	١٩٩٩	-	-	وضعها غير مؤكد
	صواريخ سطح/جو إجل ١٨	-	٢٠٠٥	-	-	
اليمن	طائرة قتالية ميغ ٢٩	٨	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٨	
	عربات مشاة قتالية بي إم بي ٢	١٨٠	٢٠٠٤	٢٠٠٤	١٨٠	
	طوافة قتالية كا ٥٢	١٢	٢٠٠٥	-	-	
	صواريخ ورادارات متنوعة	-	-	-	-	

المصدر: معهد استكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، ترجمة: حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد استكهولم لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالإسكندرية، نوفمبر ٢٠٠٦)، ص ٧١٨-٨٣٣.

فولكرم)، يتم تجميعها في الهند في إطار صفقة تتراوح قيمتها ما بين ٢ و ٥ مليارات دولار، يستمر تنفيذها حتى عام ٢٠١٨. و ١٠ طائرات قتالية طراز (سي يو ٢٠) المطورة، وطائرتان من طراز (مي ٢٨)، وعدد من طائرات الهليكوبتر المتعددة الأنواع، و ٣١٠ دبابة قتال رئيسية طراز (تي ٩٠)، في صفقة تتراوح قيمتها ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليون دولار، يتم تجميع جزء منها في الهند، بالإضافة إلى كميات ضخمة من الرادارات والصواريخ الخاصة بتشغيل وتسليح هذه الأسلحة والمعدات.

ثالثاً- مبيعات الأسلحة الروسية في الشرق الأوسط:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكبر مناطق العالم المتلقية للسلاح الروسي، وهو ما كان يرتبط بتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي وحالة الاستقطاب الدولي الحاد في المنطقة تحت تأثير الحرب الباردة، فضلاً عن الصراعات الإقليمية

ميكرو طراز (ايه ٥٠)، بالإضافة إلى نظم الرادار والصواريخ الخاصة بتشغيل وتسليح هذه الأسلحة.

وبالنسبة إلى الهند تعتبر أيضاً مستورداً رئيسياً للسلاح من روسيا، حيث وقع الجانبان صفقات تسليحية ضخمة تشمل على غواصتين نوويتين طراز (أكيو لا ٢)، وفق نظام التاجير، بالإضافة إلى بيع روسيا للهند حاملة طائرات مستعملة طراز (أهرشكوف)، في صفقة تتراوح قيمتها ما بين ٦٢٥ و ٦٧٥ مليون دولار. تشمل على قيام روسيا بتحديث هذه الحاملة وتزويدها بطرادات الإنقاذ والهبوط التقليديين، علاوة على ٣ فرق طراز (أنوار) قيمتها نحو مليار دولار.

وفي الوقت نفسه، تشمل مشتريات الهند العسكرية من روسيا على العديد من الطائرات القتالية والدبابات، وأبرزها ١١٠ طائرة قتالية طراز (سي يو ٢٠)، و ١٦ طائرة قتالية طراز (ميغ -

الأخرى في المنطقة ولذلك، ظلت هذه المنطقة تستحوذ على الدوام على نسبة عالية من مبيعات السلاح العالمية. كما تضم منطقة الشرق الأوسط عددا من كبار المشترين للسلاح الروسي، والذين كان أغلبهم يرتبطون بعلاقات دفاعية وتسلحية قديمة مع الاتحاد السوفيتي السابق، ثم روسيا، ويأتي في مقدمتهم سوريا وإيران والجزائر، ثم انضمت إليها أيضا اليمن والسودان كمشتريين كبار للسلاح الروسي في المنطقة.

وكان انهيار الاتحاد السوفيتي قد الحق أضرارا استراتيجية فادحة بالعديد من دول الشرق الأوسط، بعدما فقدت الحليف الاستراتيجي القوي الذي كانت تعتمد عليه في الحصول على المساعدة السياسية والمساعدات العسكرية والاقتصادية، بعدما توقفت روسيا عن تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلى تلك الدول، والاتجاه بدلا من ذلك نحو التعامل مع تلك الدول على أساس علاقات السوق، وإنهاء نظام المعاملات التفضيلية لها. وانعكس تأثير هذه التطورات الاقتصادية والعسكرية واضحا بصفة خاصة في حالة سوريا، التي باتت عاجزة عن مواصلة سياسة (التوازن الاستراتيجي) في مواجهة إسرائيل.

ولا ينفي ما سبق أن منطقة الشرق الأوسط ظلت محتفظة بنصيب كبير نسبيا من مبيعات السلاح الروسية، حيث وصل إجمالي مشتريات المنطقة من هذه السلاح خلال الفترة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٦ إلى نحو ٧.٧٤٢ مليار دولار، بما نسبته نحو ١٥.٦٪ من إجمالي مبيعات السلاح الروسي حول العالم، والتي كانت قد زادت خلال الفترة ذاتها على ٤٩ مليار دولار. ومن داخل هذا الإجمالي، تستحوذ الدول الخمس الرئيسية المستوردة للسلاح الروسي، وهي سوريا وإيران والجزائر والسودان واليمن، بما يزيد قليلا على ٧ مليارات دولار، أي بما يزيد على ٩٠٪ من إجمالي مبيعات السلاح الروسية للمنطقة ككل.

وتقف سوريا في مقدمة دول الشرق الأوسط المرتبطة بالتسلح الروسي، ومن قبله السوفيتي، بصورة تقليدية، وبدرجة أكبر من أي دولة أخرى في المنطقة، من حيث عراقة هذه العلاقات وتنوعها إلى كافة مجالات التسليح التقليدي، فضلا عن اندراجها في إطار روابط سياسية واستراتيجية وثيقة بين الجانبين. وبالرغم من أن القيمة المطلقة لمبيعات السلاح الروسية لسوريا ذاتها قد انخفضت كثيرا منذ بداية التسعينيات، فإن العلاقات التسلحية بين الجانبين كانت تدرج في إطار علاقة تحالف رسمية من خلال معاهدة الصداقة التي كانت مبرمة بين الجانبين، وحصلت سوريا بموجبها على كافة احتياجاتها التسلحية من الاتحاد السوفيتي السابق، وهو ما أتاح لسوريا تحقيق توازن استراتيجي كبير في مواجهة إسرائيل في أغلب عناصر التسليح التقليدي خلال الثمانينيات، بحيث كانت الأسلحة والمعدات القتالية التي حصلت عليها سوريا من الاتحاد السوفيتي السابق تتفوق من حيث الكفاءة القتالية والمواصفات الفنية على نظيرتها الإسرائيلية حتى أواخر الثمانينيات.

ولكن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى حدوث تحول استراتيجي كامل في العلاقات بين سوريا وروسيا (وريثة الاتحاد السوفيتي)، حيث بدأت الأخيرة في التعامل مع سوريا وفق قواعد جديدة في مجال مشتريات السلاح، تقوم على الدفع النقدي للمشتريات الجديدة، بالإضافة إلى التشديد على ضرورة الانتظام في سداد أقساط الديون العسكرية القديمة، والتي كانت المصادر الروسية تقدرها بنحو ١٢ مليار دولار بينما ترى بعض المصادر السورية أن هذه الديون أقل من ذلك بكثير، مما كان قد دفع روسيا لإيقاف تسليم صفقات السلاح التي كان متفقا عليها من قبل، فضلا عن الامتناع عن إبرام صفقات تسليحية جديدة.

وقد أدت هذه المشكلات إلى توقف روسيا منذ أوائل التسعينيات عن استكمال توريد صفقة أسلحة ضخمة لسوريا، كانت تقدر بنحو ١.٤ مليار دولار، كان الجانبان قد اتفقا عليها حتى عام ١٩٩٢. وظلت هذه المشكلات قائمة طيلة التسعينيات، وأجرى الجانبان الروسي والسوري مفاوضات طويلة ومكثفة لتسوية الديون العسكرية القديمة. وجرى الإعلان عدة مرات عن الوصول إلى تسوية لمشكلة الديون العسكرية، من خلال الاتفاق على إعادة جدولة هذه الديون، مع الاتفاق على مشتريات سلاح وقطع غيار جديدة، وعلى مساعدة روسيا لسوريا في تحديث ما لديها من الأسلحة والمعدات العسكرية السوفيتية. ثم انتقل الجانبان في نهاية المطاف على قيام روسيا بإسقاط ما قيمته ١٠ مليارات دولار، مقابل التزام سوريا بشراء أسلحة تزيد قيمتها المالية على إجمالي الديون.

وقد أشارت بعض التقارير في عام ٢٠٠٦ إلى قيام روسيا بتسليم سوريا كميات كبيرة نسبيا من أسلحة الدفاع الجوي، فيما كان مرتبطا -على ما يبدو- بزيادة الاستفراقات الإسرائيلية لسوريا عبر اختراق الطيران الإسرائيلي المتكرر للأجواء السورية، مما زاد -على ما يبدو- من اهتمام سوريا بتطوير قدراتها في مجال الدفاع الجوي، بالاعتماد على روسيا. وحصلت سوريا في هذا الصدد على نحو مائة صاروخ مضاد للطائرات طراز إيجلا ١٨، إلا أن روسيا لم تزود سوريا بالمنصات المتحركة الخاصة بهذه الصواريخ بسبب الضغوط الأمريكية والإسرائيلية كما تسلمت سوريا وقتذاك من روسيا ٣٦ منظومة دفاع جوي طراز بانتسير إس ١، بالإضافة إلى عدد من منظومات صواريخ سام ١٩ جارسون (٨).

وقد أشارت بعض التقارير مؤخرا إلى أن إيران تكفلت بتمويل بعض مشتريات السلاح السورية من روسيا، وذلك خلال زيارة قام بها الرئيس الإيراني أحمدى نجاد لدمشق في أواخر يوليو ٢٠٠٧، جرى خلالها الاتفاق على قيام إيران بتمويل صفقات أسلحة روسية لسوريا، منها مبلغ مليار دولار لصفقة شراء ٤٠٠ دبابة روسية متطورة من طراز تي ٧٢، و١٨ طائرة ميغ ٣١، و٨ طائرات سوخوي ٢٤، وهليكوبترات من طراز ميكويان (٩).

مجلس الأمن بفرض تلك العقوبات لا تمتد إلى مجال صفقات السلاح التقليدية. في حين أن الولايات المتحدة وإسرائيل انتقدتا روسيا على مواصلة تنفيذ عقود السلاح المبرمة مع إيران، لاسيما المتعلقة بالصواريخ المضادة للطائرات من طراز تور إم-١، وهو ما كان قد دفع الإدارة الأمريكية لفرض عقوبات على شركة سوخوى التى تقوم بتصنيع تلك الصواريخ، وعلى شركة التصدير روسوبورونكسبورت الروسية التى تبيعها، إلا أن روسيا أصرت على أنها سوف تواصل تسليم الأنظمة التسليحية إلى إيران، حسيما هو وارد فى العقد، لاسيما أن قرارات مجلس الأمن لا تمثل عائقا أمام بيع تلك الأسلحة لإيران (١٣).

وبالمثل، تعتمد السودان على روسيا بدرجة كبيرة فى الحصول على احتياجاتها التسليحية، بالنظر إلى القيود التى تراجمها فى التعامل مع مصادر التسليح الغربية فى ظل الصراعات الداخلية بها، لاسيما فى إقليم دارفور. وقد اشتملت مشفريات السلاح السودانية من روسيا على ١٢ طائرة قتالية طراز (ميج ٢٩ إس)، ونحو ٦٠ مركبة مشاة قتالية، جرى التعاقد بشأنها على دفعتين فى عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، و ٢٩ طائرة هليكوبتر قتالية طرازى مى ٢٤ بى، ومى ٨ (١٤).

وتعتبر اليمن أيضا واحدا من المشتريين الكبار للتكنولوجيا العسكرية الروسية، حيث بدأت وتيرة التعاون تزداد بين الجانبين فى هذا المجال منذ بداية العقد الحالى، ووقع فى عام ٢٠٠١ عقدا حصلت بموجبيه اليمن على ٢٠ مقاتلة من طراز ميج ٢٩. كما تشير بعض التقارير إلى احتمال أن تسعى اليمن للحصول على المزيد من هذه المقاتلات، من خلال صفقة جديدة تتضمن بيع روسيا لليمن ٢٢ مقاتلة من الطراز ذاته، بما يقدر بـ ١٠ مليارات وثمانمائة مليون دولار، بحيث تشتمل هذه الصفقة على استبدال مقاتلات قديمة لدى اليمن من طراز ميج ٢١، وسوخوى ٢٠ و ٢٢ وإف - ٥ الأمريكية (١٥). كما يمتد التعاون بين الجانبين إلى شراء اليمن نحو ١٨٠ مركبة مدرعة طراز بى إم بى ٢، بالإضافة إلى ١٢ طائرة هليكوبتر، علاوة على صواريخ متنوعة خاصة بتسليح الطائرات التعاقد عليها بين الجانبين (١٦).

ولم تقتصر روسيا علاقاتها التسليحية فى منطقة الشرق الأوسط على الدول العربية وإيران فقط، وإنما امتدت فى بعض الفترات إلى إسرائيل أيضا، برغم ما هو معروف من أن الأخيرة تعتمد اعتمادا شديدا على الأسلحة الأمريكية، حيث حاولت روسيا منذ بداية التسعينيات بناء علاقات وثيقة مع إسرائيل فى مجال الصناعات العسكرية، لاسيما فى المجال الجوى. وذلك من خلال محاولة بناء علاقة شراكة جيواستراتيجية ثلاثية بين كل من إسرائيل وروسيا وجنوب إفريقيا منذ أوائل عام ١٩٩٢ وطُرحت وقتذاك أفكار بشأن تعاون عسكري وتكنولوجياى بين شركة (سوخوى) الروسية ومؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية والصناعات الجوية فى جنوب أفريقيا، لدراسة إمكانية الدخول فى برامج تعاون مشترك لتطوير بعض طائرات

أما العلاقات التسليحية الروسية - الجزائرية، فقد عانت من مشكلات معانلة لتلك التى كانت قائمة بين روسيا وسوريا، حيث نشبت خلافات طويلة بين الجانبين الروسى والجزائرى بشأن الديون العسكرية القديمة المستحقة لروسيا على الجزائر، حيث كان الروس يقدرونها بأكثر من ٤ مليارات دولار، بينما يقدرها الجزائريون بـ ٢٠٠ مليون دولار فقط، وفقا لقيمة الروبل فى فترة تراكم الديون المترتبة عن صفقات روسية. ثم طالبت الجزائر بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، أى تطبيق نفس الصيغة التى تبنتها روسيا مع سوريا، والقائمة على إسقاط الجزء الأكبر من الديون على الجزائر، مقابل توقيع الجزائر عقودا لشراء معدات وأسلحة روسية بضعف القيمة المستحقة عليها، بما فى ذلك مقاتلات قاذفة طراز سوخوى ٢٤ و ٣٠، وأنظمة صواريخ من الجيل الجديد، من بينها نظام إس ٣٠٠، ومقاتلات اعتراضية من طراز ميج ٢٩ و ٣١، وبيانات تى ٩٠/٨٠ إس.

وعلى الرغم من أن هذه التطورات ترافقت مع خطط معلنة بشأن التحديث العسكرى من جانب الحكومة الجزائرية، إلا أن الجانبين الروسى والجزائرى ظلّا مختلفين لفترة طويلة بشأن إلغاء الجزء الأكبر من الديون العسكرية الروسية مقابل إبرام صفقات تسليحية جديدة، وهو ما كان قد ألقى ظللا سلبيا على العلاقات بين الجانبين، انعكست خلال زيارة قام بها الرئيس فلاديمير بوتين للجزائر فى أبريل ٢٠٠٦ (١٠). إلا أنهما نجحا لاحقا فى الاتفاق من حيث المبدأ على إبرام صفقة قيمتها ٧,٥ مليار دولار مع روسيا، تتضمن شراء طائرات مقاتلة للدفاع الجوى وأسلحة أخرى. ثم بدأت الجزائر بالفعل فى مطلع عام ٢٠٠٧ فى تسليم أعداد من هذه الأسلحة، اشتملت على ٤ طائرات سوخوى، و ٦ طائرات ميج ٢٩، كما أبرم الجانبان اتفاقا جديدا فى منتصف عام ٢٠٠٧ يشتمل على حصول الجزائر على ١٦ طائرة تدريب مقاتلة من طراز ياك ١٣٠ (١١).

وتعتبر إيران أيضا واحدا من كبار المشتريين للأسلحة الروسية منذ أواخر الثمانينيات، وذلك فى سياق عملية التحديث العسكرى الواسعة التى شرعت فيها إيران منذ ذلك الحين، من أجل تعويض الخسائر الفادحة التى تكبدتها فى الحرب مع العراق. حيث وقع الجانبان الإيرانى والروسى وقتذاك اتفاقا للتعاون العسكرى، اشتمل على صفقة تتراوح قيمتها ما بين ٢ و ٤ مليارات دولار، تشمل طائرات قتالية متعددة الأغراض (ميج ٢٩)، والقاذفات الاستراتيجية (تى يو ٢٢ إم)، والطائرات (ميج ٣١)، و (ميج ٢٧)، وطائرات الإنذار المبكر (اليوشن ٧٦)، وهو ما ساعد إيران على تحديث قواتها الجوية بصورة جذرية. بحيث باتت الأكبر حجما والأفضل تجهيزا فى منطقة الشرق الأوسط (١٢).

وقد ثارت فى الآونة الأخيرة خلافات بشأن مصير صفقات السلاح المبرمة بين إيران وروسيا والعقوبات الدولية المفروضة على إيران، حيث أصرت روسيا على أن القرارات الصادرة عن

رئاسة فلاديمير بوتين، لتمكينها من امتلاك قدرة أكبر على المنافسة في السوق الدولية، إلا أن استمرار المعوقات التمويلية اللازمة لتطوير أسلحة رئيسية جديدة قادرة على منافسة مثيلاتها الأمريكية والغربية سوف يعنى فى واقع الأمر استمرار هذه الشركات فى إنتاج وتصدير أسلحة كانت قد صممت وطورت فى السبعينيات والثمانينيات، من دون امتلاك قدرة على منافسة الأسلحة الغربية المتطورة.

ومن الممكن أن تبدو انعكاسات هذا المتغير الثانى بوضوح مع الانتهاء من تنفيذ صفقات الأسلحة الروسية الضخمة مع كل من الصين والهند بحلول نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، مما قد يصعب معه بعد ذلك على روسيا إبرام صفقات تسليحية كبرى، أو مواصلة التنافس على مكانة متقدمة فى سوق السلاح العالمية، بحيث تثار فى هذا الإطار توقعات بشأن إمكانية حدوث انخفاض فى قدرة روسيا على المنافسة فى السوق العالمية للسلاح فى المدى الزمنى المتوسط، وهو ما عبر عنه أحد المسئولين الروس العاملين فى هذا المجال صراحة من أن روسيا ربما تفقد ٧٥٪ من أسواق صادراتها بعد عام ٢٠١٠. بسبب التخلف التكنولوجى المتزايد لأسلحتها، مما قد يؤدى إلى خروج روسيا، جزئياً أو كلياً، من السوق العالمية للسلاح التقليدى، الأمر الذى قد يتيح للولايات المتحدة أن تستحوذ على نسبة أكبر من السوق العالمية للسلاح، ناهيك عن دول أخرى، مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا والصين، قد تتمكن من زيادة حصتها فى السوق. إلا أن محدودية قدراتها التنافسية فى مجال إنتاج السلاح، بالمقارنة مع الولايات المتحدة، سوف تحد من قدراتها على امتلاك نصيب متزايد من هذه السوق.

القتال السوفيتية، لاسيما تطوير مقاتلة روسية جديدة هى (سوخوى - ٣٧)، إلا أن هذه الأفكار تعثرت عند التنفيذ لاعتبارات متنوعة

رابعا - مستقبل الصناعات العسكرية الروسية :

على الرغم من النجاحات التى حققتها صادرات السلاح الروسية منذ بداية القرن الحادى والعشرين، فإن هناك مجموعة من الصعوبات التى تواجهها هذه الصادرات، وربما يكون لها آثار سلبية فى تراجع هذه الصادرات فى المستقبل، ويتمثل أبرزها فى عاملين رئيسيين، هما :

الأول: عجز روسيا عن الدخول إلى بعض الأسواق الكبرى للأسلحة التقليدية فى العالم، مثل الخليج العربى وغرب أوروبا، والتى تتجه دولها بدرجة كبيرة نحو الحصول على الأسلحة الأمريكية والغربية، حيث تمل دول مجلس التعاون الخليجى فى الأغلب لشراء التكنولوجيا العسكرية الغربية، ونادراً ما تتجه نحو شراء السلاح من روسيا. كما فقدت روسيا عملاء مهمين، مثل العراق (بعد الاحتلال الأمريكى)، وسوريا التى انخفضت قيمة مشترياتها العسكرية عقب انهيار الاتحاد السوفيتى.

الثانى: التخلف التكنولوجى النسبى للمنتجات العسكرية الروسية، بالمقارنة مع نظيرتها الأمريكية والغربية، والافتقار إلى التمويل اللازم لتطوير منظومات تسليحية روسية جديدة، فيما يمثل انعكاساً لجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية فى روسيا، على نحو ما سبق أن ذكرنا. وعلى الرغم من المحاولات الجارية لدمج وتوحيد الشركات الكبرى المنتجة للسلاح فى روسيا فى ظل

الهوامش :

(١) Raymond L. Garthoff, Soviet Military Policy: A Historical Analysis (London: Faber & Faber, 1966), p.p. 107-109

(٢) مراد إبراهيم الدسوقي، تحويل الصناعات الدفاعية إلى الصناعات المدنية .. التجربة الروسية، السياسة الدولية، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥، ص ٢٥٥.

(٣) جوليان كوبر، تطورات فى صناعة السلاح الروسية، فى معهد استكهولم لأبحاث السلام الدولى، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولى، الكتاب السنوى ٢٠٠٦، ترجمة حسن حسن وأخريين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد استكهولم لأبحاث السلام الدولى والمعهد السويدى بالإسكندرية، نوفمبر ٢٠٠٦)، ص ٦٤٣.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ٦٤٣ - ٦٤٥

(٥) فريد وير، روسيا بوتين - خطة إعادة لتطوير الأسلحة الاستراتيجية، جريدة كريستيان ساينس مونيتور، ١٢ فبراير ٢٠٠٧.

(٦) جي فولكونبريدج، ارتفاع مبيعات السلاح الروسي هذا العام إلى ٧.٥ مليار دولار .. مساعي روسيا لزيادة صادرات السلاح تشير توترات مع الولايات المتحدة، ميدل إيست أون لاين (<http://www.middle-east-online.com>، ٢ فبراير ٢٠٠٧).

(٧) زيادة الصادرات في المبيعات الروسية. مجلة الدفاع (الرياض)، العدد ١٣١، يوليو ٢٠٠٣.

(8) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "Transfers of major conventional weapons: Sorted by supplier: Russia to Syria. Deals with deliveries or orders made for year range 1990 to 2006", SIPRI Arms Transfers Database, 08 September, 2007.

(٩) على نوري زاده، زيارة نجاد لدمشق أسفرت عن اتفاق لتمويل صفقات سلاح لسوريا ودعم موقفها في لبنان. جريدة الشرق الأوسط، ٢١ يوليو ٢٠٠٧.

(١٠) سامي عمارة ويوعلام غمراسة، لماذا اختزل بوتين زيارته للجزائر إلى ٦ ساعات بدلا من يومين؟، جريدة الشرق الأوسط، ١٠ مارس ٢٠٠٦.

(١١) أميمة أحمد، صفقة سلاح روسي جديدة للجزائر، إسلام أون لاين (www.islamonline.net)، ٢٥ يونيو ٢٠٠٧.

(12) Anoushirvan Ehteshami, 'Iran Strives to regain military might: Rearmament drive aims to restore gulf balance', Jane's International Defense Review, July 1996, p.p. 23 - 26.

(١٣) موسكو تستكمل مبيعات الأسلحة إلى إيران وسوريا، جريدة الشرق الأوسط، ٣ يناير ٢٠٠٧.

(14) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "Transfers of major conventional weapons: Sorted by supplier: Russia to Sudan. Deals with deliveries or orders made for year range 1990 to 2006", SIPRI Arms Transfers Database, 08 September, 2007.

(١٥) سامي عمارة، مصادر روسية: اليمن قد يشتري ٢٢ طائرة ميج ٢٩، جريدة الشرق الأوسط، ١ سبتمبر ٢٠٠٦.

(16) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "Transfers of major conventional weapons: Sorted by supplier: Russia to Yemen. Deals with deliveries or orders made for year range 1990 to 2006", SIPRI Arms Transfers Database, 08 September, 2007.

روسيا تدخل عصر تكنولوجيا المعلومات

خمسون عاما مضت على إطلاق الاتحاد السوفيتي أول قمر صناعي سبوتنيك للفضاء الخارجي، والذي كان إيذانا بواقع جديد فرضه التفوق الروسي العلمي على الغرب. أما الآن، فتبدو الدولة الروسية متخلفة عن مواكبة الدول الغربية، ولذلك سعت القيادة الروسية بكل جهد لتبني برنامج طموح لدعم الاقتصاد الرقمي الجديد.

وقد انعكس ذلك في معدل نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال الروسي، والذي كان أكثر القطاعات نموا في الأعوام الأربعة الماضية، ومن المتوقع أن يستمر على هذا النوال خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠.

وقد نظرت القيادة الروسية لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها بوابة تضمن دخولها ضمن أقوى الاقتصادات العالمية المتقدمة، خاصة وقد أصبح هناك تنافس دولي على سوق تكنولوجيا المعلومات التي يبلغ حجمها ٤ تريليونات دولار، وهي الأسرع نموا عالميا. اهتم الرئيس بوتين بقطاع تكنولوجيا المعلومات وفي عام ١٩٩٩، قام بتدشين موقع الإنترنت الجديد للحكومة الروسية، حيث طرح من خلاله رؤيته لمستقبل روسيا. وبحلول عام ٢٠٠١، بدأ بوتين خطوات عملية تمثلت في بدء استعدادات روسيا لإطلاق البرنامج الاستراتيجي للعمل على انتشار واستخدام وإنتاج وتصدير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وأعلن عن تشكيل مجموعة عمل رفيعة المستوى بقيادة فلاديمير نوروف نائب رئيس الأكاديمية الروسية للعلوم، لتقديم المشورة حول وضع خطط النمو والتطوير لقطاع تكنولوجيا المعلومات. أعقب ذلك بقليل إصدار مسودة البرنامج الرئيسي الذي غني بالعمل على سرعة تنفيذ برنامج "روسيا الإلكترونية" E-Russia وطرح هذا البرنامج على الإنترنت لتلقي التعليقات من الجمهور إلى أن تم إقراره رسميا في يناير ٢٠٠٢. وأعلنت وزارة الاتصالات الروسية عن خطة لإنفاق ٣٠ مليار دولار لمدة عشر سنوات على تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات، وجاء نصف هذا المبلغ من مصادر غير حكومية، وذلك لتحديث البنية التحتية المعلوماتية وتحسين الجاهزية الرقمية. كما حمل برنامج "روسيا الإلكترونية ٢٠٠٢-٢٠١٠" رؤية القيادة الروسية لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتحويل المجتمع الروسي إلى مجتمع المعرفة. وأنشأت إدارة الرئيس بوتين برنامجا فيدراليا يهدف إلى إتاحة الكمبيوتر والإنترنت في المؤسسات التعليمية العليا، وفي كل المدارس الثانوية بحلول عام ٢٠١٠.

وقد بلغت نسبة عدد الأفراد الذين يمتلكون الكمبيوتر ٣٥٪ عام ٢٠٠٦، ونسبة عدد مستخدمي الإنترنت ما يزيد على ٢١٪ من السكان، وتسعى الحكومة الروسية لرفع هذه النسبة إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تتم مضاعفة أعداد الكمبيوتر في المدارس الروسية المتصلة بالإنترنت خلال سنتين وفقا لبرنامج الحكومة "الكمبيوتر في المدارس" الذي يستهدف ٦٤ ألف مدرسة في روسيا. وقد نجح البرنامج في الانتقال من كمبيوتر لكل ٢٧٩ تلميذا إلى كمبيوتر لكل ٥٧ تلميذا. وفي فبراير ٢٠٠٧، أطلقت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مبادرة جديدة، ملكية الكمبيوتر بين سكان المدن الصغيرة والمناطق الريفية والفنية، هذا إلى جانب الهدف الأعمق وهو نمو ثقافة الكمبيوتر مع تخفيض الحكومة لسعره بنسبة ١٠٪.

وحدث نمو في سوق الأجهزة الإلكترونية من ٥.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٦.١ مليار دولار عام ٢٠٠٦ وعلى الرغم من أن روسيا تحتل المركز الخامس عالميا في نسبة قرصنة البرمجيات (٨٧٪)، فإن هناك مراكز رئيسية للبرمجيات الروسية، مثل نوفوسيبيرسك و موسكو و سانت بيترسبرج، يوجد بها أكثر من ٢٠٠ شركة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات. وقد أنتجت هذه المراكز بما قيمته ١٢٠ ١٥٠ مليون دولار، ويتوقع أن يصل إنتاجها إلى ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٠.

وبلغت نسبة القطاع الخاص في قطاع تكنولوجيا المعلومات ٦٠٪. ونمو تلك الشركات بمعدل سنوي ١٥-٤٠٪.

سويا وتستثمر الحكومة الروسية ما قيمته ١٤٥٠ مليون روبل في هذا القطاع. ومن المقرر أن تبدأ الحكومة غيرلية بيع حصتها في هذه الصناعات في عام ٢٠٠٩ والاحتفاظ بملكية ٢٥ فقط من أسهمها بحلول عام ٢٠١٠. وذلك كجزء من متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتمثل الحكومة في أن يسهم ذلك في جذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدة في نمو السوق ليصل إلى ٦٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠ وعلى الرغم من مصوغة دعم الحكومي. فقد ارتفعت صادرات روسيا من البرمجيات من ١٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٤١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. بارتفاع قدره ٥٤٪ عن عام ٢٠٠٥

التكنولوجيا الروسية .. مزايا تنافسية :

يمثل الاقتصاد الروسي بيئة مواتية لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات، حيث حقق نموا اقتصاديا بلغ ١٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٧. وقيمة فائض تجاري ١٣٤ مليار دولار بالإضافة إلى انخفاض التضخم إلى ١١٪ وانخفاض معدل البطالة كما يتمتع باتساع قاعدة السوق وزيادة الاستثمارات الأجنبية. ووجود ثقافة تكنولوجية ملائمة. ومهارات تكنولوجية عالية، ومستوى تعليم مرتفع وانتهاج مشاريع لتطوير البحث والتنمية كما أن مهارات تعلم اللغة الإنجليزية ليست بمشكلة. فهناك اهتمام بها داخل النظام التعليمي. وشهد هذا القطاع نموا يتراوح ما بين ٢٥ و ٣٠٪ سنويا بشكل لم يتحقق في أي قطاع اقتصادي روسي آخر. وقد أشارت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي إلى أن صادرات روسيا من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ككل، يمكن أن ترتفع من ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٤٥ مليار دولار عام ٢٠١٠.

ومن ناحية أخرى، لا تزال هناك قاعدة علمية روسية تعمل في وجود ٣.٥٠٠ عالم في المؤسسات البحثية. و ٦٠٠ ألف موظف من العلماء والمهندسين، بالإضافة إلى قيام الجامعات الروسية بتخريج ٢٠٠ ألف خريج سنويا في تخصص العلوم والهندسة. فوفق دراسة للبنك الدولي، تحتل روسيا المركز الثالث عالميا من حيث عدد المهندسين والعلماء. في حين تعاني الولايات المتحدة من نقص في المبرمجين. وقد قدرت رابطة المبرمجين الروس أن روسيا بها ٢٥٠ ألف مبرمج ومهندس. وتتميز القوى العاملة الروسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات بأنها أكبر من نظيرتها في مجموعة دول شرق ووسط أوروبا مجتمعة. ووفقا للبنك الدولي، فإن لدى روسيا قدرات في البحث والتطوير أكبر من أي دولة في أوروبا.

لقد ركز المشروع الروسي لتكنولوجيا المعلومات منذ البداية على أنه لا يمكن الدخول في كافة الصناعات الإلكترونية. لذلك كانت هناك ضرورة لتبني استراتيجية الأولويات. وذلك بالتركيز على البرمجيات كمكون حيوي لا يحتاج لاستثمارات ضخمة. وهناك توقعات بأن تصبح روسيا ثالث مصدر للبرمجيات في العالم عام ٢٠١٠. بعد أن وصلت إلى المركز السابع عام ٢٠٠٦

وعلى الرغم من ذلك، فلا تزال صناعة تكنولوجيا المعلومات في روسيا تمثل ١.٥٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وثلث بالمقارنة بـ ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة. و ١٢٪ في أيرلندا وتوازي صادرات البرمجيات الروسية السنوية عشر صادرات الهند فقط ولا يزال حجم الإنفاق على البحث والتنمية يوازي ٢.١٪ من الناتج المحلي الإجمالي فقط حيث يقل بمقدار النصف عن متوسط الإنفاق لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعلى الرغم من زيادة النمو في المبيعات والبنية التحتية في هذا القطاع، إلا أن روسيا لا تفتح مكونات الحاسب وشبكاته وأنظمتها المتكاملة. كما أن هناك ارتفاعا في نسبة القرصنة على البرمجيات

عادل عبد الصادق

د. إبراهيم عرفات

لموس خلال مرحلة حكم جوزيف ستالين (١٩٢٣-١٩٥٣) بسبب انغماسها الشديد في الحروب على الساحتين الأوروبية والآسيوية، ويدافع من اعتقاد ستالين بأن حركات التحرر الوطني في العالم العربي لا تملك الوعي التقدمي الذي يمكن لموسكو أن تعمل عليه. غير أن انطلاق الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفييتي فرض على موسكو تنشيط سياستها في الشرق الأوسط والدخول في منافسة عارمة على النفوذ في تلك المنطقة مع واشنطن، مما أثمر عن علاقات كانت الأكثر دفئاً بين روسيا وعدد غير قليل من بلدان الشرق الأوسط ربما على مدى تاريخ علاقة روسيا بتلك المنطقة بأكمله.

لكن بنهاية الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفييتي، دخلت السياسة الروسية في الشرق الأوسط مرحلة جديدة لا تزال ملامحها تتشكل إلى اليوم. فمع أن روسيا ورثت مقعد الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن واستمرت في المشاركة مع الولايات المتحدة في رعاية عملية السلام بين العرب وإسرائيل، إلا أن تأثيرها فيما يجري في الشرق الأوسط تضائل إلى حد كبير خلال فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين (١٩٩٩-١٩٩٩) بسبب سيطرة ما كان يسمى بالتيار الأطلنطي الراغب في توثيق العلاقة مع الغرب، لأن روسيا لم تمتلك كثيراً من مقومات المنافسة مع الولايات المتحدة. ولكن طرأ تغير مهم على السياسة الروسية تجاه المنطقة منذ وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم في ديسمبر ١٩٩٩. وبالأخص منذ إعادة انتخابه في عام ٢٠٠٤، حينما بدأت موسكو تطرق أبواب الشرق الأوسط من جديد. فقام الرئيس بوتين بزيارتين إلى المنطقة في ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، مما أعطى الانطباع بأن الروس

فرضت الجغرافيا على روسيا منذ زمن القياصرة الاهتمام بالشرق الأوسط حتى قبل أن تسمي تلك المنطقة بهذا الاسم عام ١٩٠٢ على يد ضابط البحرية الأمريكي "الفرد ماهان" في مقال بعنوان "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية". وبحكم أن روسيا تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو-آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط فقد وضعت في بؤرة سياستها الخارجية منذ زمن بعيد. فخلال المرحلة القيصرية، خاضت روسيا ثلاث حروب ضد الدولة العثمانية بين عامي ١٦٧٧ و ١٩١٧ من أجل السيطرة على القوقاز والبحر الأسود، أملاً في الوصول من خلاله عبر المضائق التركية إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط. كذلك وفي إطار التنافس الاستعماري مع كل من بريطانيا وفرنسا، بلغت التطلعات الروسية في الشرق الأوسط أوجها حينما استتبقت الأسطول الروسي عام ١٨٧٢، فقام باحتلال بيروت لفترة وجيزة. وبسبب الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط لم تمنح موسكو القيصرية من التنسيق سرا مع كل من لندن وباريس من أجل اقتسام النفوذ فيما بينها في تلك المنطقة، وهو الأمر الذي لم يكتب له النجاح حينما اندلعت الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ليكشف على أثرها قائد الثورة "فلاديمير لينين" وثيقة سايكس بيكو الشهيرة التي كانت روسيا ستصبح طرفها الثالث لولا قيام تلك الثورة.

وبالانتقال إلى المرحلة السوفييتية، زاد اهتمام روسيا كثيراً بالمنطقة. وكانت البداية مبكرة حينما وجه لينين رسالة إلى مسلمي روسيا والشرق، أكدت أن للعرب وكافة المسلمين الحق في أن يكونوا سادة على أوطانهم وأن يقرروا مصائرهم بالطريقة التي يرغبونها. إلا أن اهتمام موسكو بالشرق الأوسط تراجع إلى حد

بإعادة الاسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعوما بقاعدة عسكرية روسية يفضل الروس أن يكون مقرها سوريا (١)

وقد قدم التورط الأمريكي في العراق إلى روسيا فرصة استراتيجية مهمة على طبق من فضة. فقد تزامن الانغماس الأمريكي في بلاد الرافدين مع صعود إقليمي واضح لإيران. لم تكن موسكو بعيدة عنه بل كانت في القلب منه تماما فهي أي موسكو وقفت إلى جانب إيران في بناء مفاعل بوشهر النووي. ازدادت طهران بقدرات تكنولوجية سببت للولايات المتحدة - ولا تزال - قلقا وإزعاجا واضحا خشية انفرط الترتيبات الإقليمية الجديدة التي أرادت بفرض العراق أن تفرضها على المنطقة. وبسبب المازق العراقي، إلى جانب خطورة الدخول حاليا في مواجهة عسكرية مع إيران، فإن كل انشغال أمريكي في الشرق الأوسط بات يمثل بالنسبة لواشنطن نافذة تنفتح على خسارة جديدة، بينما يمثل لموسكو نافذة تؤدي إلى فرصة يجب ألا تضيع (٢). وينطبق هذا - على سبيل المثال - على موقف روسيا من وصول حركة حماس إلى الحكم في الأراضي الفلسطينية حيث بادرت موسكو إلى استقبال قيادات حماس على أراضيها في فبراير ٢٠٠٧، مبررة علاقاتها بالحركة - التي تضعها واشنطن في قائمة الإرهاب الدولي - على أساس أن قادتها كما ذهب وزير الدفاع الروسي سيرجي ايفانوف قد وصلوا إلى الحكم من خلال انتخابات ديمقراطية حرة (٣).

أما المصلحة الثانية، فالاقتصادية صريحة تقوم على أساس حسابات الربح والخسارة. وقد نجحت روسيا - بوتين في أن توفق أهدافها الاقتصادية في الشرق الأوسط في إطار مصلحتها الاستراتيجية في إنهاك الولايات المتحدة في المنطقة وذلك لأن أحد أبواب عودة موسكو إلى المنطقة جاء عبر تنشيط صادراتها من العتاد العسكري. ولكن التعامل هذه المرة يتم باثمان السوق العالمية، وليس كما كان يجري خلال سني الحرب الباردة حينما كان الدافع الأيديولوجي يتغلب على المنطق الاقتصادي، فكانت حصيلة مبيعات السلاح إلى حلفاء موسكو تجدد أو تخفض أو حتى تلغى كليا (٤). فروسيا قبضت - على سبيل المثال - ٨٠٠ مليون دولار من إيران نظير بناء مفاعل بوشهر إلى جانب التعهد بتزويد ست محطات إيرانية أخرى، سيجري بناؤها في المستقبل، بالتقنيات اللازمة. وبرغم اعتراضات الولايات المتحدة وإسرائيل على التعاون النووي بين إيران وروسيا بشكل خاص، والعسكري بوجه عام، إلا أن موسكو تضع نصب عينيها أنه لا سبيل لإزاحتها من السوق الدولية للطاقة الذرية التي زاد حجمها كثيرا منذ نهاية الحرب الباردة. كذلك، فقد ظفرت موسكو بعقود للتسليح من قبل المغرب وأخرى مع الجزائر في صفقة تقدر قيمتها بنحو ٧,٥ مليار دولار نظير بيعها طائرات هربية وصواريخ للدفاع الجوي ودبابات ولم تكن دول الخليج العربي التي بدأت علاقاتها مع موسكو في التحسن منذ بيرسنتروكا جورباتشوف، بعيدة عن تقديرات بوتين الذي زار اثنتين منها في فبراير ٢٠٠٧ وهما السعودية وقطر. وقد اشتملت مباحثات بوتين في الرياض على بيعها دبابات T-90 الروسية المتطورة إلى

قادمون وأن إحياء الدور الروسي في المنطقة ماض على قدم وساق، وأن ثمة حربا باردة جديدة بدأ الروس يحضرون لها في الشرق الأوسط وتلك كلها أوصاف تحتاج إلى تدقيق لأنها قد تحمل الأمر أكثر مما يحتمل، وقد تدفع بالخطأ وربما بالحماسة لدى أهل المنطقة إلى توقع وصول "مهدي" استراتيجي منظر يوازن قريبا النفوذ الأمريكي في المنطقة. ولهذا، من الأهمية الوقوف على أبرز ما يميز تحركات السياسة الخارجية الحالية للرئيس بوتين في الشرق الأوسط.

البوتينية تطرق أبواب الشرق الأوسط:

البوتينية كلمة مشتقة من اسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي تتفق الآراء على أنه أكثر جرأة واستعدادا لمواجهة الولايات المتحدة من سلفه يلتسين. ومع أن سلفه كان له اهتمام بالشرق الأوسط وأودع إلى المنطقة أهم مبعوثي الدبلوماسية الروسية على الإطلاق السيد يفجيني بريماكوف حينما شغل منصب وزير الخارجية ما بين ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ إلا أن البوتينية زادت على سياسة يلتسين تجاه الشرق الأوسط من حيث درجة التفاعل مع بلدانه إلى جانب الجرأة على تحدي الوجود الأمريكي في المنطقة.

ومن الطبيعي في دولة أقتنت توظيف الاداة النفسية ولغة الخطاب الأيديولوجي أن تلجأ روسيا - بوتين إلى دغدغة المشاعر وهي تطرق أبواب الشرق الأوسط، خاصة وهي على بيئة بحجم الامتعاض السياسي والشعبي السائد فيها إزاء السياسات الأمريكية. إلا أن موسكو - بوتين ليست بصدد العودة إلى الشرق الأوسط من البرابطة الأيديولوجية. فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية إعادة هيكلة أصبحت بعفتضاها أكثر واقعية تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية.

وعلى سبيل الإيجاز، يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى تحدد سلوك روسيا في الشرق الأوسط، أولاها: مزاحمة واشنطن في المنطقة بالقدر الذي ينهك الأخيرة استراتيجيا حينما ياتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية. وإذا كانت موسكو على إدراك تام بأنها لا تستطيع معادلة القوة العسكرية أو الاقتصادية الأمريكية في أي وقت قريب إلا أنها مع ذلك ترفض أن تظل قوة عالمية من الفئة الثانية وتصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي. وإحدى وسائلها إلى ذلك هي مشاغلة الولايات المتحدة واستدراجها في مشاغبات على أكثر من ساحة، الشرق الأوسط واحدة من بينها. فكما أعلنت عن بناء نظام جديد للدفاع الجوي بحلول عام ٢٠١٥ وسارعت إلى غرس علمها في قاع البحر في منطقة القطب الشمالي فعد إعلان كندا عن بناء كسارات ثلج مسلحة وطلقت طائرات بعيدة المدى حلفت بالقرب من القاعدة الأمريكية في جوام في المحيط الهادي، فإن موسكو قامت في أغسطس ٢٠٠٧ بالإعلان - على لسان قائد الاسطول الروسي الأميرال فلاديمير ماسمورين - عن دراسة تقضي

يشغل وقتها منصب رئيس الاستخبارات - الخارجية في مصر إلى الشرق الأوسط شملت مصر والسعودية والإمارات والكويت وتركيا وإيران، كان الهدف من ورائها توجيه الشكر لتلك الدول على وقفها إلى جانب جورباتشوف في وجه محاولة الانقلاص التي تعرض لها في أغسطس من العام نفسه ولحشها على تنبيه مساعدات للاقتصاد السوفيتي. وعقب عودة بريماكوف إلى موسكو، أشار إلى أن الدول التي زارها لا تريد للاتحاد السوفيتي أن ينهار وأن القادة الذين التقى بهم يرغبون في وجود الاتحاد السوفيتي في الشرقين الأدنى والأوسط، لأن ذلك يحفظ توازن القوى كما أن أحدا منهم لا يريد لقوة عظمى واحدة أن تحتكر الوضع في المنطقة (٧).

ومع أن بريماكوف تولى منصب وزير الخارجية (١٩٩٦-١٩٩٨) ومن بعده رئاسة الوزارة (١٩٩٨-١٩٩٩) إلا أنه خلال حكم الرئيس السابق يلتسين، وبرغم باعه العريض واهتمامه الواسع بالشرق الأوسط، لم يتمكن من إعادة روسيا بقوة من جديد إلى تلك المنطقة، وذلك لأن الفترة ما بين ديسمبر ١٩٩١، عندما انهار الاتحاد السوفيتي إلى ديسمبر ١٩٩٩، عندما انتقلت السلطة من يلتسين إلى بوتين، تركزت تقريبا بأكملها في مواجهة ثلاثة تحديات، كان أولها: استيعاب صدمة سقوط الاتحاد السوفيتي، وثانيها: الاحتفاظ بالنفوذ الروسي قدر الإمكان في الجمهوريات السوفيتية السابقة، وثالثها: هيكلية السياسة الروسية إزاء الغرب. ولهذه الأسباب، لم تنجح لروسيا إمكانية تنمية علاقاتها بالشرق الأوسط إلا بعد وصول بوتين إلى الحكم، خاصة خلال فترة ولايته الثانية. وفي فبراير من عام ٢٠٠٥، أعاد بريماكوف الكرة من جديد حينما زار إيران وسوريا والأردن ولبنان، لكن هذه المرة بصفته رئيسا لغرفة التجارة الروسية. ولم تكن رسالة بريماكوف إلى الدول التي زارها في المنطقة مختلفة عن تلك التي حملها حينما قدم إليها قبل أربعة عشر عاما، أو متناقضة مع خط التصعيد الذي يتبعه الرئيس بوتين تجاه المنطقة وهي رسالة تتضمن فكرتين، أولاهما: إن الاقتصاد له الأولوية في علاقات روسيا بدول المنطقة وهو ما أكدته الرئيس بوتين في زيارته للشرق الأوسط، حينما اصطحب معه عددا كبيرا من رجال الأعمال وروساء مجالس إدارات شركات الغاز والنفط الروسية الكبرى. أما الفكرة الثانية، فتتعلق كثيرا لدى دول المنطقة - باستثناء إسرائيل - وهي أن وجود روسيا الاستراتيجي في المنطقة مطلوب باعتباره عاملا مهما لتحقيق توازن القوى.

جانب التشاور في الدوحة حول إمكانية إنشاء منظمة لمصدري الغاز الطبيعي تضم - إلى جانب روسيا وقطر - كلا من الجزائر وإيران وتركمانستان وأوزبكستان وفنزويلا.

ولأن روسيا الجديدة مع بوتين فصلت الاعتبارات الأيديولوجية عن تلك الاقتصادية فإنها وضعت مسألة تطوير علاقاتها بإسرائيل ضمن أولوياتها في الشرق الأوسط. فخلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦، تضاعف حجم التجارة بين روسيا وإسرائيل، فوصل في السنة الماضية إلى ١,٥ مليار دولار إلى جانب مليار دولار أخرى على هيئة صفقات من مواد الطاقة. وقد أصبحت روسيا تؤمن لإسرائيل ٨٨٪ من احتياجاتها من النفط الخام الذي تحصل عليه من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب اتفاق الجانبين على زيادة حصة الغاز الروسي في واردات الغاز الإسرائيلية من ١٪ حاليا إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥ (٥).

والمصلحة الثالثة أمنية حتمتها قواعد الجغرافيا والديموجرافيا. فالشرق الأوسط أشبه بخاصرة رخوة تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما موسكو جوارا قريبا لها فيه مصالح حيوية تعمل بكل طاقتها من أجل منع التعدي عليها. ومن هنا، كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل خاص بكل من تركيا وإيران، باعتبارهما أكثر دول الشرق الأوسط رغبة في النفاذ إلى هاتين المنطقتين لما يجمعهما مع شعوبهما من تشابك عرقي وديني ولغوي. ويقدر ما يفيد توثيق العلاقة مع إيران في إزعاج الولايات المتحدة وفي جني أرباح اقتصادية لا بأس بها من إيران فإنه يعتبر إحدى وسائل موسكو في تحجيم إيران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا، الذين يقدر عددهم بنحو ٢٠ مليوناً وبالأخص في منطقة القوقاز التي تعاني فيها موسكو مشكلات حادة علاوة على منطقة آسيا الوسطى التي تعتبرها مجالا حيويا يجب أن يظل مقصورا عليها. ومن المخاطر الرئيسية التي جعلت موسكو - بوتين تزيد اهتمامها بالشرق الأوسط برزت مسألة الإسلام العابر للحدود الذي اقترن منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بالإرهاب. وتلك في حد ذاتها مسألة فرضت على موسكو توسيع قاعدة التنسيق مع بلدان الشرق الأوسط. ولم يقتصر الأمر على فتح قنوات بين أجهزة الاستخبارات الروسية ونظيراتها في بلدان الشرق الأوسط العربية، وإنما شمل أيضا إسرائيل التي تجري مع روسيا منذ ٢٠٠٤ تدريبات مشتركة على مكافحة الإرهاب فضلا عن قيام ديمتري كوزاك - مبعوث الرئيس بوتين إلى منطقة شمال القوقاز فور تعيينه في مارس ٢٠٠٤ - بعدة زيارات إلى إسرائيل أسفرت عن توقيع عدد من الاتفاقيات بشأن مكافحة الإرهاب، من بينها بيع طائرات إسرائيلية بدون طيار إلى روسيا لمراقبة الحدود حول جمهورية الشيشان (٦).

روسيا والشرق الأوسط .. اتفاق المودة وحدود التقدم :

في سبتمبر ١٩٩١، وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي بأسابيع قليلة، أوفد ميخائيل جورباتشوف بفجيني بريماكوف - الذي كان

وبرغم ما طرأ من نشاط على السياسة الروسية مع الرئيس بوتين حيال الشرق الأوسط إلا أن هناك أيضا قيودا تعوق تقدمها في المنطقة. فمع أن روسيا تشارك الولايات المتحدة دبلوماسيا في رعاية عملية السلام إلا أن كل ما تقدمه للسلطة الوطنية الفلسطينية من مساعدات لا يزيد على ١٪ من إجمالي ما تتلقاه من الخارج كذلك، فإن روسيا، وإن استطاعت أن تبني علاقات إيجابية مع الدول العربية المحافظة في الخليج، فإن سياساتها المتشددة مع مسلميها، خاصة في الشيشان، كثيرا ما تقسب

إلا أنها تبقى ثانيا وربما ثالثا بعد الولايات المتحدة والقوى الأوروبية النافذة في تلك المنطقة فالنشاط الروسي على الساحة الشرق الأوسطية لا يزيد حاليًا على كونه إشارة تبعث بها موسكو إلى الولايات المتحدة بأن روسيا لم تخسر الحرب الباردة بالضرورة القاضية، كما يعتقد. وإنما خسرتها بالنقاط وإنما في سبيلها إلى استعادة عافيتها لتسجل من جديد نقاطا لصالحها تحسن بها سجلها في موازين السياسة العالمية. وروسيا - بوتين وهي تعود من جديد إلى الشرق الأوسط ويقدر غير مسبوق من الجراءة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي تبقى عودتها أقرب إلى عودة "المزاحم الرشيد" وليس "المزاحم المنهزم"، المزاحم الذي يفدر جيدا فجوة القوة بينه وبين الولايات المتحدة، وأن ناتجه المحلي الإجمالي (١.٧ تريليون دولار) لا يمثل إلا ١٢.٩٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (١٣.١ تريليون دولار) وأن إنفاقه العسكري (٣٢ مليار دولار) لا يتعدى ٦.٣٪ من الإنفاق العسكري الأمريكي (٥٠٥ مليارات دولار) وهي حقائق إذا ما ترجمت بلغة موازين القوى في العلاقات الدولية، فإنها لا تجعل من عودة روسيا إلى الشرق الأوسط عودة للبديل المنتظر، وإنما للمشاكس المتجرب.

لحكومات تلك الدول في حرج إن هي حاولت تطوير علاقاتها مع موسكو. والقيود الآخر يظهر في حالة العلاقات الروسية - الإسرائيلية. فبالرغم من نجاح موسكو في محاكاة الولايات المتحدة في بناء علاقات مع كل من إسرائيل والدول العربية إلا أن علاقات موسكو بإسرائيل تواجهها عدة عوائق. من أبرزها امتراض إسرائيل على أن تلعب موسكو دورا أكبر في الوساطة بينها وبين الفلسطينيين. وصفقات السلاح التي تعقدها موسكو مع سوريا، ودعم روسيا لبرنامج إيران النووي، وما تعده إسرائيل استمرارا للحملات المعادية للسامية في روسيا. كذلك، منذ وصل المهاجرون من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إلى ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي سكان إسرائيل، يحمل كثير منهم جنسية مزدوجة دفعت بوتين إلى تأكيد أن روسيا تهتم بأمرهم، وهو ما لا ترحب به إسرائيل، خاصة أن من بينهم عددا كبيرا من رجال الأعمال والأثرياء الذين تطالب روسيا إسرائيل بتسليمهم لها بسبب تورطهم في تهريب مليارات الدولارات من البنوك الروسية (٨).

ولهذا، فإن روسيا - بوتين، وإن استطاعت أن تحقق تقدما على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي في الشرق الأوسط،

المراجع :

(1) Russia: A Potential Mediterranean Move, Stratfor, <http://www.stratfor.com/products/premium/print.php?storyId=293807>.

(2) George Friedman, Window of Opportunity; Window of Vulnerability, Stratfor Report, August 21, 2007, <http://www.stratfor.com/products/premium/print.php?storyId=294335>.

(3) Owen Matthews, Russia: Making Moves in the Middle East, Newsweek, February 21, 2007, <http://www.msnbc.msn.com/id/11436739/site/newsweek/print/1/displaymode/1098>.

(٤) ربما تمثل علاقة روسيا بسوريا استثناء عن القاعدة، حيث إن من بين ما أسفرت عنه زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى روسيا في يناير ٢٠٠٥ الاتفاق على إلغاء قرابة ثلاثة أرباع الديون المستحقة على سوريا من أيام الحرب الباردة. وتقدر سعر ١٣.٤ مليار دولار.

Ilya Berman, The Bear Is Back, National Review Online, <http://www.nationalreview.com/script/printpage.p?ref=/comment/berman.200502180741.asp>.

(5) Ilya Bourtman, Putin and Russia's Middle Eastern Policy, MERIA: The Middle East Review of International Affairs, vol10., no2., June .2006

(6) Ilya Bourtman, op.cit.

(7) TASS, September 20, 1991, in FBIS-USSR, September 23, 1991, p10.

(8) Ilya Bourtman, Putin and Russia's Middle Eastern Policy, op.cit.

بينهما لفترة قصيرة، ولكن سرعان ما دب الخلاف بين الدولتين بسبب اختلاف رؤيتهما الأيديولوجية في قيادة العالم الشيوعي، فضلا عن تعدد المنازعات على الحدود. وظلت العلاقة بين الطرفين علاقة تنافسية طوال فترة الحرب الباردة، وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي في أغسطس عام ١٩٩١. ولكن كانت هناك رؤية سوفيتية قبل ذلك التاريخ في عام ١٩٨٩ بضرورة تحسين العلاقات مع الصين. ولكن مع تولي بوريس يلتسين الحكم في روسيا، كانت هناك توجهات لتدعيم العلاقات مع العالم الغربي، حتى جاء ت زيارة الرئيس يلتسين للعاصمة الصينية بكين في ديسمبر ١٩٩٢، وتأكيداته خلال هذه الزيارة أهمية التوازن في السياسات الخارجية الروسية بين التوجه الغربي والتوجه الآسيوي، باعتبار أن روسيا دولة أورو-آسيوية. ومع مجيء الرئيس بوتين إلى الحكم، كانت هناك مخاوف صينية من أن يكون الرئيس الجديد ذا توجهات غربية، لكن سرعان ما أثبت الرئيس بوتين تمسكه بالتوجه الروسي تجاه آسيا وبخاصة الصين، حيث أصبحت هناك قناة راسخة بأن الدولتين، غير الحليفتين للولايات المتحدة، قد أصبحتا في خندق واحد في ظل إصرار الأخيرة على التفرد بالنظام الدولي. ثم جاءت قمة بكين في أبريل عام ١٩٩٦ لتعطي دفعة قوية للعلاقات بين البلدين، وترسي دعائم المشاركة الاستراتيجية بينهما بعد النجاح في تسوية مشاكل الحدود بشكل نهائي، وذلك بعد الاتفاقيتين الخاصتين بالحدود الشرقية عام ١٩٩١، والحدود الغربية عام ١٩٩٤ (١).

معاهدة التعاون وحسن الجوار

ثم تبلورت هذه العلاقة مع مطلع القرن الحادي والعشرين بتوقيع معاهدة التعاون وحسن الجوار في يوليو ٢٠٠١. وتشير مواد هذه الاتفاقية إلى أن هناك توافقا بين الطرفين على

تعتبر العلاقات الروسية - الصينية واحدة من أهم العلاقات على مستوى النظام الدولي، وذلك نظرا لما تحظى به كلتا الدولتين من أهمية كبرى. فكلتااهما عضو في النادي النووي الدولي، وهما أيضا من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ولهما حق الفيتو، وهما الأقدر على منازعة الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي ولو بعد حين. وتنفرد كل منهما بميزات خاصة. فروسيا ورثة الاتحاد السوفيتي التي ورثت عنه إخفاقاته وانهيائاته، ولكنها لم تترك عنه مكانته كقوة عظمى، وهي تسعى الآن لاستعادة مكانته المفقودة تلك. ولديها من الإمكانيات والقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها لتكون لاعبا فاعلا ومؤثرا في النظام الدولي. فقد استفادت روسيا من تجربة الانهيار السوفيتي وأعدت بناء نفسها من جديد، ولكنها اصطدمت بعالم أحادي القطبية سمته الأساسية الهيمنة الأمريكية. ولكنها تتفق مع الصين على ضرورة سيادة نظام دولي متعدد الأقطاب، سمته الأساسية ديمقراطية العلاقات الدولية. أما الصين، فهي العملاق الصاعد من شرق آسيا المنطلق بقوة نحو قمة النظام الدولي، وهي قوة متنامية سياسيا واقتصاديا وعسكريا. وهدفها النهضة والتقدم والوصول إلى مكانة لائقة على المسرح الدولي.

فكلتا الدولتين لديهما من القوة والقدرة التي تمكنهما - كل على حدة - من لعب دور أكثر قدرة على مستوى النظام الدولي. ولكن ما هي طبيعة العلاقة بين الدولتين؟ وما هي محددات الاتفاق والخلاف بين الدولتين؟ وإلى أي مدى يمكن أن يصل التعاون بينهما في المستقبل؟ هذا ما يتناوله التقرير التالي:

أولا- طبيعة العلاقة :

ترجع بداية العلاقات الدبلوماسية بين الصين والاتحاد السوفيتي إلى الثاني من أكتوبر عام ١٩٤٩، واستمرت العلاقات

(*) سكرتير تحرير مجلة السياسة الدولية.

طرحت الولايات المتحدة إمكانية توجيه ضربات استباقية لكوريا الشمالية، إثر التصعيد النووي من جانبها، إلا أنها فشلت في استصدار قرار من مجلس الأمن يتيح لها ذلك بسبب رفض كل من الصين وروسيا. ولم يجد مجلس الأمن بدا من الاكتفاء بالقرار رقم ١٦٩٥ بإدانة التجارب الصاروخية، ومطالبة كوريا بوقف تلك التجارب وتعليق كل الأنشطة المتعلقة ببرامجها الصاروخية، والعودة إلى المحادثات السداسية دون شروط.

وقد اتخذت الدولتان الموقف نفسه عقب البدء في تنفيذ التجربة النووية الكورية، حيث حال الموقف الصيني - الروسي المناهض للموقف الأمريكي دون إصدار قرار قوى ضد كوريا. ورغم صدور القرار ١٧١٨، الذي فرض مجموعة عقوبات ضد كوريا، إلا أن كلتا الدولتين قد أبدت تحفظاتها على بنود القرار، خاصة تفتيش الحملات المتجهة من وإلى كوريا. فالقرار ١٧١٨، رغم استناده إلى أحكام الفصل السابع، إلا أنه لا يمثل رادعا قويا للنظام الكوري إذ يستند فقط إلى المادة (٤١) منه، بما يعنى عدم جواز الانتقال إلى استخدام القوة العسكرية قبل الرجوع إلى مجلس الأمن مرة أخرى، والحصول على تفويض من خلال قرار جديد، وهو أمر يصعب تحقيقه بالنظر إلى معارضة الصين وروسيا (٦).

٢- المستوى الإقليمي : تسعى الدولتان إلى حفظ الأمن لوطنى والإقليمي وسيادة قيم السلام والتعاون، ومنع الاختراق الأمريكى للإقليم، وبخاصة فى آسيا الوسطى والشرقية، ولا يخفى على أحد أهمية هذه المنطقة رحيويتها فبالنسبة لروسيا، تعد هذه المنطقة الغناء الخلفى لأمن روسيا القومى، لذا فهي تحتل مكانة مهمة فى سياسة روسيا الخارجية أما بالنسبة للصين، فهي تشترك مع دول آسيا الوسطى فى حدود تصل إلى سبعة آلاف كيلو متر، إلى جانب غنى آسيا الوسطى بالموارد الاقتصادية والنفطية والمواد الخام. وفى هذا الإطار، جاءت فكرة منظمة شنغهاى، التى تم تأسيسها عام ١٩٩٦، وضمت كلا من الصين، وروسيا، وطاجيكستان، وكازاخستان وقيرغيزستان، ثم انضمت إليها أوزبكستان عام ٢٠٠١. وتهدف هذه المنظمة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، ومواجهة الأخطار المشتركة وتنسيق الحرب على الإرهاب والتطرف، ومواجهة الاضطرابات الداخلية والنزعات الانفصالية. وترسيم الحدود بين روسيا والصين من جهة، وبين بقية أعضاء المنظمة من جهة أخرى، بما فى ذلك تعزيز أمن الحدود وإجراءات الثقة والعمل على إخراج الأنقى الأمريكية من القميص الآسيوى، فى إشارة غير مباشرة للقوات العسكرية الأمريكية وقواعدها فى المنطقة (٧).

٣- المستوى الثنائى : تسعى الصين وروسيا إلى توسيع مجالات التعاون فيما بينهما اقتصاديا وتجاريا ونفطيا وتكنولوجيا وعسكريا، وفى كافة المجالات الأخرى استنادا إلى مبادئ التكافؤ الحقيقى، والمنفعة المتبادلة، ووحدة المصالح.

ففى المجال الاقتصادى : فقد تضاعف حجم التبادل التجارى بين البلدين فى الفترة الممتدة بين عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ من ١٧ مليار إلى ٣٠ مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى ٤٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٧. وبهذا الشكل، بلغ متوسط النمو السنوى للتبادل التجارى بين روسيا والصين ٢٠٪، ويعتزم

مبادئ عامة رئيسية، هى معارضة برنامج الدفاع الصاروخى الأمريكى، ورفض مفهوم التدخل الإنسانى الذى تبناه حلف الناتو فى عام ١٩٩٩ فى كوسوفو، ومعارضة السياسة الأمريكية للتوسع العسكرى، والتى يمكن أن تضر بالأمن العالمى، والاعتراف بحق الصين فى تايوان، فى ظل التمسك الصينى بسياسة الصين الواحدة، وتدعيم التعاون العسكرى بين الطرفين، ومعارضة سياسة الأحلاف العسكرية، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لكل طرف واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية له، ودعم الصداقة من جيل إلى جيل، وعدم استهداف أى من الجانبين الجانب الآخر كعدو له وتؤكد المعاهدة أن العلاقات الودية بين الدولتين نمط جديد من العلاقات بين الدول، يقوم على أساس عدم الانحياز وعدم المواجهة وعدم استهداف دولة ثالثة (٢).

ويرى كثير من المحللين أن هذه الاتفاقية قد جاءت كرد فعل على التوجهات الجديدة لحلف شمال الأطلسى الذى بدأ بالتوسع شرقا، وهو الأمر الذى يهدد أمن روسيا القومى، هذا إلى جانب تعرض الصين للعديد من المشكلات الداخلية، ومنها: مشكلتا التبت والأقليات القومية، ومشكلة تركستان الشرقية، وقضية حقوق الإنسان، والديمقراطية (٣).

ثم توالى الوقائع الداعمة لمسيرة العلاقات الروسية - الصينية والمنفذة لمواد معاهدة التعاون وحسن الجوار، منها صدور بيان مشترك عن الجانبين فى ١ يوليو ٢٠٠٥ يحدد موقفهما الموحد تجاه عدد من القضايا الدولية، منها إصلاح الأمم المتحدة، والعولة، والتعاون بين الشمال والجنوب، والاقتصاد، والتجارة العالمية. كما نفذت الدولتان أولى مفاوضات العسكرية المشتركة باسم رسالة السلام ٢٠٠٥ (٤).

ثانيا- دوائر الاتفاق :

إذ تتبلور دوائر الاتفاق حول مجموعة من الأهداف المشتركة التى تسعى الدولتان إلى الوصول إليها، أو اتفاق وجهات النظر فى العديد من القضايا، منها ما هو دولى أو إقليمى أو ثنائى.

١- المستوى الدولى : حيث هدفت الدولتان الكبيرتان إلى رفض سياسة الأحادية القطبية، مع ضرورة العمل على تشكيل نظام دولى جديد يتسم بتعدد الأطراف، ويعكس التنوع الثقافى والاجتماعى وتعدد النظم السياسية فيه، فى إطار من التعاون وتبادل المنافع، والعمل معا من أجل احتواء مصادر التهديد الجديدة التى فرضت نفسها على العالم، مع الحرص على الاستمرار فى لعب دور عالمى متزايد فى القضايا الكونية والإقليمية (٥). وذلك عن طريق العديد من الآليات، منها اتخاذ مواقف أكثر مرونة تجاه القضايا الدولية التى تبنى فيها الولايات المتحدة موقفا متشددا، خاصة أن السياسات الأمريكية تدور فى فلك مصالحها الخاصة، الأمر الذى يؤدى دائما إلى معارضة الراى العام الدولى لها، وكذلك أيضا عن طريق اتخاذ مواقف معارضة للولايات المتحدة فى مجلس الأمن، وعدم جعله أداة طيعة فى يد واشنطن لتغليب سياستها العدوانية تجاه العديد من الدول واكسابها الشرعية الدولية، أو لفتح إصدار قرارات تؤثر بالسلب على مصالح الدولتين أو حلفائهما. والأمثلة كثيرة، ولكن المثال البارز هو الموقف تجاه الأزمة النووية لكوريا الشمالية، فعندما

بأنها "تدريب على مواجهة الحركات الإسلامية ذات النزعة الانفصالية التي تعانيتها روسيا في القوقاز، والصين في شينجيانج" (١٢).

كما يقوم التعاون العسكري بين الطرفين أيضا من خلال تنسيق المواقف حيال القضايا الأمنية والعسكرية التي يمكن أن تهدد الأمن العالمي أو تؤثر على مكانتهما الاستراتيجية. ومن هنا، كان رفض الدولتين مؤخرا قرار الولايات المتحدة بالانسحاب الأحادي المفاجئ من معاهدة "آي بي إم" للحد من انتشار الأسلحة الباليستية، ومعارضة كلا الطرفين لمشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي، الذي تقيمه الولايات المتحدة بدعوى حماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشنها ما تطلق عليه الدول المارقة، مثل إيران وكوريا الشمالية. وترى الصين وروسيا في هذا المشروع تهديدا للأمن العالمي وتجديدا لسباقات التسليح لذا، فهما يدعمان التمسك بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة الباليستية الموقعة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عام ١٩٧٢، باعتبارها أساس الاستقرار العالمي، والتمسك باتفاقيات الحد من التسليح بصفة عامة.

في المجال الثقافي، ولاشك في وجود علاقات ودية وتعاون إيجابي في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بهذا الحجم لا بد أن ينعكس إيجابا على التعاون الثقافي والعلمي والفني. وقد ظهر ذلك جليا في احتفالية "عام روسيا الاتحادية في الصين" (٢٠٠٦) التي تضمنت أكثر من ٢٥٠ فعالية ثقافية وفنية وعلمية. وقد شارك في مراسم الافتتاح الرسمي لها أكثر من ألف فنان روسي، حيث كشفت هذه الفاعليات عن اهتمام غير مسبوق من المؤسسات الروسية الرسمية وغير الرسمية بهذه الأنشطة التي تضمنت تنظيم مهرجان الثقافة الروسية، والمعرض الوطني الروسي، والأسبوع الاستثماري (١٤).

وعلى الجانب الآخر، فقد أقيمت خلال عام ٢٠٠٧ احتفالية "عام الصين في روسيا" التي شملت أكثر من ٢٠٠ فعالية اقتصادية وعسكرية وثقافية وفنية، وإقامة أكبر معرض خارجي لم تقمه الصين منذ ثلاثين عاما. وقد كشفت الصين من نشاطها الثقافي والفني، فتسارعت الفرق الفنية والرفود الثقافية إلى موسكو. وقد اعتبر قادة البلدين أن مثل هذه الاحتفاليات تقرب بين الشعبين، وتعزز من مستوى الثقة المتبادلة، وتدعم الاتصالات، وتوثق التعاون بين البلدين في كافة المجالات (١٥).

ثالثا- محدّدات الخلاف :

وإذا كانت دوائر الاتفاق قد تعددت، فإن مظاهر الخلاف قد تعددت أيضا، ولكن بحدود أقل بكثير من الاتفاق. فلا يمكن أن نجد دولتين متفتحتين إلى حد التطابق، فلكل خلفيته التاريخية وموارثه الثقافية وخصايته الذاتية، ومصالحه الخاصة. ومع ذلك، فالخلاف وارد حدوثه، بشرط ألا يؤدي إلى الصراع. وهناك مظاهر متعددة للخلاف بين الصين وروسيا، أهمها

المشكلات الداخلية : فالصين ما زالت أكبر دولة نامية في العالم، ولديها العديد من المشكلات الاقتصادية، منها تزايد نسبة الفقر فحتى نهاية عام ٢٠٠١، مازال نحو ٢٦.١ مليون نسمة من سكان الريف الصيني يعيشون تحت خط الفقر. كما تصل نسبة البطالة في بعض المقاطعات إلى ما بين ٦٠ و ٨٠ /

البلدان الوصول بحجم التبادل التجاري إلى ٨٠ مليار دولار خلال الأعوام الخمسة عشر القادمة (٨).

في مجال النفط كانت الصين قد وصلت في مطلع التسعينيات إلى مستوى الدولة المصدرة للنفط، إلا أن الزيادة الهائلة في قدراتها الصناعية جعلتها ثاني مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة. كما أن اعتماد الصين على موارد الطاقة الفحمية قد أصاب البيئة بتلوث خطير، أشار إليه العديد من المسؤولين الصينيين، واعتبروه أحد معوقات التنمية التي لم تستطع الصين إيجاد حل له في السنوات الأخيرة (٩)، الأمر الذي دفع الصين إلى استبدال المواد الفحمية بالموارد النفطية لدرجة الاعتماد على تلك ما تستهلكه من نفط من مصادر خارجية. وقد قامت روسيا بمنح الصين عقدا لتزويدها بالنفط بمقدار مليوني طن بواسطة السكك الحديدية سنويا ولمدة ثلاث سنوات، فضلا عن توقيع اتفاق أساسي لتزويد الصين بنفط قيمته ١٥٠ مليار دولار خلال ٢٥ عاما عبر خط أنابيب روسيا - الصين.

ولا يعطل من الطلب الصيني على النفط الروسي سوى توقف روسيا عن إتمام خط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين، والمعروف باسم خط (إن دي)، وهي الأحرف الأولى للمدينة الروسية التي سينطلق منها الخط، والمدينة الصينية التي سيصب فيها، حيث وقعت اتفاقية بين الحكومتين في هذا الصدد في يوليو وسبتمبر عام ٢٠٠١. إلا أن الحكومة الروسية قامت فجأة، وبعد شهر من توقيع الاتفاقية، بتغيير رأيها، مفضلة التعاون مع اليابان أولا في المشروع بدلا من الصين عبر مد خط أنابيب أطلق عليه اختصارا خط (إن إن) (١٠). كذلك، وقعت روسيا مع الصين اتفاقية، تقوم الشركات الروسية بموجبها بتزويد الصين بـ ٦٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

في المجال العسكري : حيث تعتمد الصين اعتمادا كبيرا على روسيا في مجال إمدادها بالأسلحة وعلى هذا النحو، تستأثر الصين بـ ٤٠٪ من صادرات السلاح الروسي، في حين تشكل الأسلحة الروسية ٧٠٪ من إجمالي واردات الصين من الأسلحة، بتكلفة سنوية تصل إلى نحو ملياري دولار. وكنتيجة لذلك، فإن الكثير من عمليات الاحلال وامدادات قطع الغيار في الجيش الصيني تعتمد على الترسانة العسكرية الروسية (١١).

ولا يقتصر التعاون العسكري على عملية التجارة والتجديد والصيانة فقط، ولكن امتد التعاون إلى المجال الاستراتيجي والتدريبي والتخطيطي من خلال إجراء المناورات المشتركة كذلك التي أجريت في أغسطس ٢٠٠٥ أمام ميناء ميناء، فلاديفاستوك الروسي وشبه جزيرة شاندونج الصينية على ساحل المحيط الهادئ وقد اعتبرت هذه المناورات أنها تحمل رسائل متعددة، وأنها تعد استعراضا للعضلات العسكرية للدولتين الشريكتين سابقا، أو تمثل تحالفا أحمر لمواجهة الخطر الهولندي في تلميح إلى أن الصين وروسيا ستقفان في وجه توغل الثورات السلمية التي بدأت تطيح بنظم الحكم في آسيا وربما تصل إلى أحد البلدين (١٢). وذلك في منطقة قريبة من المجال الحيوي للأسطول الأمريكي السابع، وليست بعيدة أيضا عن مناطق نفوذ القاعدة الأمريكية الرابضة فوق جزيرة اكيناو جنوبي اليابان.

أما المحللون الروس والصينيون، فقد صنفوا هذه المناورات

سكان روسيا يبلغ ١٤٣ مليون نسمة، يعيشون على مساحة تقدر بـ ١٧ مليون كم^٢. أما الصين، فيبلغ عدد سكانها ١٣٠٠ مليون نسمة، وتبلغ مساحتها ٩.٥ مليون كم^٢. أي أن مساحة روسيا تكاد تقترب من ضعف مساحة الصين، في حين يبلغ سكان روسيا ٩/١ سكان الصين. ويمكن أن تبرز المشكلة بشكل أكبر إذا علمنا أن عدد سكان سيبيريا الروسية يبلغ ٢٠ مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان الأقاليم الصينية المقابلة للحدود ٢٥٠ مليون نسمة. وهناك اليوم نصف مليون صيني داخل الحدود الروسية، ويتوقع أن يصبحوا ٢٠ مليوناً خلال العقود القادمة عن طريق الهجرة غير المشروعة، وهذه الظاهرة يسميها القرميون الروس "احتلالاً صينياً صامتاً" للمناطق الشرقية من روسيا (٢١).

٤- تضارب المصالح والرؤى أحياناً : تبدو القاعدة الحاكمة في عالم السياسة أنه لا توجد صداقات دائمة، ولكن توجد مصالح دائمة، وكل دولة بالضرورة تسعى لتحقيق مصالحها، وهذا ما يتحقق في العلاقة بين الصين وروسيا، فرغم المعاهدة القائمة، فقد تراجعت روسيا عن اتفاقها مع الصين في تنفيذ مشروع "إن دي" خط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين، لصالح اليابان بتنفيذ خط آخر يعرف بـ (إن إن)، وذلك نتيجة لاتباعها مؤخراً دبلوماسية النفط في علاقاتها الدولية القارية وبخاصة مع اليابان وكوريا الجنوبية، والصين، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، طمعاً في تحقيق أقصى قدر من مصالحها الخاصة. وهذا التوجه لا يمكن أن تعارضه الصين، ولذا فقد بدأت في اتباع سياسة تنويع مصادر النفط في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا. ومن ناحية أخرى، تأخذ الصين على روسيا إمدادها للهند - مناقسها الإقليمي - بأحدث تقنيات الأسلحة، في حين أنها تصدر للصين أسلحة ذات مستوى تقني أقل. ومن ناحية أخرى، تحرص الصين على تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة - المنافس التاريخي لروسيا - نظراً لوجود عدد كبير من المصالح الاقتصادية والتجارية الهائلة. فالصين تعد الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة بعد اليابان، كما تعد الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول بالنسبة للصين، تليها اليابان، وبلغ حجم التجارى بينهما عام ٢٠٠٢ ما قيمته ١٧٤، ١٩١ مليار دولار أمريكي (٢٢).

رابعاً - مستقبل وآفاق التعاون :

الواقع أن آفاق ومستقبل التعاون بين الطرفين مرهونان بثلاثة محددات:

الأول - استمرار التوجه السياسي لدى قادة البلدين في تنمية العلاقات وتعميقها. ويشير الخطاب الرسمي لقادة البلدين إلى الاتجاه نحو التمسك بالمعاهدة القائمة بينهما، والرغبة في استمرار التعاون وتعميقه، وتأكيد كل طرف على أهمية علاقته بالطرف الآخر. فقد ذكر الرئيس الروسي بوتين أن العلاقات بين روسيا والصين ذات أهمية كبيرة، وسيكون لها دائماً الأولوية في السياسة الخارجية لروسيا، وأن هناك إنجازات كثيرة تحققت في العلاقات السياسية، والاقتصادية، والقطاعات التجارية، والعلمية، والتكنولوجية، والثقافية وعززت هذه الإنجازات من الثقة التامة بتمتع العلاقات الروسية - الصينية بمستقبل مشرق (٢٣)

أما الرئيس الصيني السابق جيانج تسه مين، فقد وصف

من عدد القادرين على العمل، بالإضافة إلى ضرورة تحويل أكثر من ١٠٠ مليون من الأيدي العاملة الريفية لتشغيلها في قطاعات غير زراعية، وهي تعاني من مشكلة سكانية متزايدة. هذا فضلاً عن الأزمة الغذائية، بالإضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الصيني مقارنة بنظيره الأمريكي أو الياباني. كما تتردد بين حين وآخر حركات انفصالية في مقاطعات كثيرة. أضافة إلى وجود بيروقراطية حزبية وحكومية، كما أنها مازالت تمر بمراحل تحول ديمقراطي غير مكتملة (١٦).

أما روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فلا تزال تعاني من فراغ عقائدي، حيث لم تنشأ أفكار أخرى فاعلة وقوية وذات قبول عام، بعد تراجع الفكر الماركسي اللينيني، ويزيد من حدة المشكلة شيوع أفكار غربية عن المجتمع الروسي، مثل الماسونية والصهيونية، وهي تجمعات غير مبالية وغير وطنية وغير قومية، هذا إلى جانب استمرار الحركات المطالبة بالاستقلال في الشيشان، مما يؤثر على استقرار وتماسك الدولة كما أن روسيا مازالت تسير بخطوات محسوبة في اتجاه التحول الديمقراطي، مازالت تعاني - على حد قول "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي الأشهر - من الماضي الاستبدادي والبيروقراطية المركزية (١٧)

٢- الخلافات الحدودية : التي ظلت أحد مرتكزات النزاع بين الصين والاتحاد السوفيتي ووريثته، روسيا، لمدة أربعين عاماً، حتى تم توقيع الاتفاقية الإضافية بين روسيا والصين حول الحدود الدولية بين البلدين في جزئها الشرقي في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٤، وإعلان البلدين عن خلو العلاقات الثنائية بينهما من أية مشاكل متعلقة بالأراضي، حيث تم الاتفاق على ترسيم الحدود المتحركة بكاملها، والتي تزيد على ٤٢٠٠ كم. ومن المقرر أن يكتمل تخطيط الحدود بين البلدين في عام ٢٠٠٧، وهو الأمر الذي يعنى لحل النهائي لمشكلة الحدود بين البلدين (١٨).

٣- الخلل الديموجرافي : وهذه مشكلة حقيقية تتعرض لها دولتان، وهناك عبارة رائعة تجسد هذه المشكلة بدقة، وهي أن روسيا أرض تحتاج إلى شعب والصين شعب يحتاج إلى أرض، وهذه معادلة خطيرة قد تقلب موازين الأمن والاستقرار في المنطقة بالكامل ويرجع أصل المشكلة إلى أن تعداد السكان في روسيا قد انخفض خلال السنوات العشر الأخيرة بمقدار ٩.٥ مليون نسمة، على الرغم من عودة آلاف الروس من الجمهوريات السوفيتية السابقة، ويبلغ معدل المواليد في روسيا نحو ١.٥ مليون نسمة سنوياً، لكنه يقل عن معدل الإحلال بنحو ٧٠٠ ألف ٨٠٠ ألف نسمة، وذلك مرجعه أسباب اقتصادية وصحية ثقافية أيضاً، وهو الأمر الذي يعرض الشعب الروسي لخطر (١٩)

وهو المقابل، فهناك أزمة في الزيادة السكانية في الصين التي تحل المرتبة الأولى عالمياً من حيث تعداد السكان، الذي وصل في يناير ٢٠٠٥ إلى (١.٢) مليار نسمة، ويبلغ معدل الزيادة السكانية الصافية في الصين ١٠ ملايين نسمة سنوياً، رغم أنها الصين لسياسات صارمة لتنظيم الأسرة منذ سبعينيات قرن الماضي (٢٠).

ومما يزيد من الخلل الديموجرافي بين الجانبين أن عدد

مستوى التحالف الاستراتيجي ولكن افاق التعاون بينهما واسع ورحبة فرغم وجود محددات للخلاف، إلا أن مجالات التعاون اكبر بكثير، إذ يمكن للدولتين بمزيد من الجهد تجاوز محددات الخلاف نهائيا.

المحدد الثالث- مؤثرات البيئة الخارجية . وهي تلعب دورا كبيرا في شكل واتجاه العلاقة بين الدولتين، فكل منهما تتحسس من البيئة الخارجية، فهما تخشيان مثلا من إعلان التحالف الاستراتيجي خشية استفزاز الولايات المتحدة التي يمكن ان تستغل ذلك باستنفار العالم الغربي ضدهما. كما تلعب البيئة الخارجية أيضا دورا في تحديد اتجاه العلاقة ومستقبلها. فإذا تعززت العلاقة بين موسكو وواشنطن، فإن العلاقة بين موسكو وبكين ستبقى ضمن إطارها الحالي، في حين ستعمق أكثر في حال تراجع العلاقة بين موسكو وواشنطن. ونخلص من ذلك كل الى القول إن العلاقات الروسية- الصينية هي علاقات تعاون استراتيجي قابلة للحياة والاستمرار والتطور، ما لم تكن هناك تطورات أخرى.

معاهدة حسن الجوار الصينية - الروسية بأنها أرست أساسا شرعيا متينا للحفاظ على الصداقة الطويلة الامد للأجيال القادمة. مؤكدا أن المعاهدة ستقدم ضمانا أكيدة للتطور المستقر والصحي للعلاقات الصينية-الروسية لفترة زمنية طويلة(٢٤).

وقد أجمع الرئيسان الصيني والروسي - في لقائهما بقاعة الشعب الكبرى في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٤ - على أن التمسك بالصداقة وحسن الجوار هو السياسة المشتركة للدولتين، وأن التعاون الاستراتيجي هو الخيار الأمثل لهما ووافقا على ضرورة الالتزام بمبادئ، وروح معاهدة التعاون والصداقة وحسن الجوار لإسعاد البلدين والشعبين(٢٥).

المحدد الثاني- الواقع الفعلي: أي ما يتحقق في مسيرة العلاقات على أرض الواقع، فالتمسك بالنصوص لا يحقق تقدما، ولكن النتائج الفعلية تضمن الاستمرار والحياة والتطور. ولقد تطورت العلاقة بين الطرفين من علاقة صداقة الى علاقات شراكة بناءة، ثم الى علاقات شراكة استراتيجية، لكنها لم ترق بعد الى

الهوامش :

1-<http://www.islamicnews.net>

CommonViewItem.asp? DocID=49875&TypeID=2&ItemID=321

٢- على حسين باكير، العلاقات الاستراتيجية الصينية - الروسية، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٥٦، أبريل ٢٠٠٦.

- صحيفة الشعب اليومية

http://arabic.peopledaily.com.cn/17/200107/ara20010717_47653.html

3-<http://www.islamicnews.net/CommonViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&ItemID=321>

٤- على حسين باكير، العلاقات الروسية - الصينية تحت المجهر، مجلة العصر، ٢٢ مارس ٢٠٠٦.

٥- د. حسن أبو طالب، السياسية الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد، في: د. هدى ميتكيس وخديجة عرفة، الصعود الصيني، كلية الاقتصاد، (٢٠٠٦).

٦- محمد فايز فرحات، التجربة النووية الكورية .. شمال شرق اسيا بين سباق التسلح النووي والتعاون الامني، كراسات استراتيجية، السنة السابعة عشرة، العدد رقم (١٧١)، يناير ٢٠٠٧.

٧- لمزيد من التفاصيل، انظر http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_6052000/6052386.stm

<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/1/1/2001/READ.156HTM>

- زهاو هوشينج، تاسيس وتطور منظمة شنغهاي للتعاون، قراءات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير ٢٠٠٢، ترجمة وإعداد: خديجة عرفة

- تفيد أبو الخير، منظمة شنغهاي .. الواقع والطموحات

http://www.baathparty.org/monadil/n339/ahmonadil339_9.htm

- <http://ar.rian.ru/analytics/articles/20060318/44510684>

- 8- www.al-khayma.com/economics/pautine-180820007.htm/13/9/2007.
- ٩- الصين اليوم، ٢٠٠٤. www.chinatoday.com.cn/arabic/2004n/4N414n2.htm.
- www.arabic.xinhuanet.com/arabic1200613114.
- ١٠- عاطف معتمد عبد الحميد، رداء عسكري لمصالح اقتصادية . من يحكم آسيا الوسطى أقل الشياطين خطراً؟
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1338F68D-3C6C-49BF-84B9-FCEE9ECCABD.9htm>
- 11- <http://www.islamicnews.net/CommonViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&ItemID=321>
- ١٢- أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧.
- ١٣- (وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية) 2005 <http://ar.rian.ru/analytics/articles/>
- 14- <http://ar.rian.ru/analytics/articles/20060318/44510684html>
- 15- <http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter.40303htm>
- www.arabic.xinhuanet.com/arabic2007/3/29.
- 16- The Coming Collapse of China, Gordan G. Chang, arrows books, London, 2006
- ١٧- هنري كيسنجر، الطالب والمطلوب في علاقة موسكو وبواشنطن، ٦ أبريل ٢٠٠٧.
- <http://www.albadecliraq.com/showdetails.php?kind=article&id=1467>
- 18- <http://ar.rian.ru/analytics/articles/20060318/44510684html>
- 19- http://www.project-syndicate.org/print_commentary/kapitsa2/Arabic
- 20- <http://arabic.peopledaily.com.cn/31664/2941312html>
- ٢١- د. أحمد علو، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الجيش، العدد ٢٦٣، مايو ٢٠٠٧.
- <http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=14388>
- ٢٢- عاطف معتمد عبد الحميد، مرجع سابق.
- 23- http://arabic.peopledaily.com.cn/02/200212/ara20021202_59511html
- 24- http://arabic.peopledaily.com.cn/03/200212/ara20021203_59519ht
- ٢٥- وزارة الخارجية الصينية
- <http://www.chinaembassy-canada.org/ara/wjb/zzjg/dozys/dozysgjlb/1708/1706/t164795htm>

روسيا وآسيا الوسطى .. ضبابية

المصالح والامتداد .. الأخطار

٧

د. عاطف عبد الحميد

وشنت هجوما واسعا على الروس فيما عرف بثورة البسماتشي (٢).

كانت البسماتشي انتفاضة فلاحين امتدت إلى أجزاء واسعة من التركستان، وأعلنت عن رفضها التجنيد الإجباري وتسخير الشباب في مزارع القطن. وحقت البسماتشي انتصارات كبيرة على الروس لولا وقوعها في اشتباكات بينية أضعفت قوتها، مما سهل للبلاشفة قمعها في عام ١٩٢٦ وتهجير عشرات الآلاف (٣).

ويعود أن أحكم الشيوعيون قبضتهم على التركستان، قسموه إلى خمس جمهوريات سوفيتية على أساس أكبر قومية سائدة. ولم تنقطع حركات المقاومة الشعبية للسوفيت بقيادة زعماء بارزين، أمثال فايز الله خردشيف، وسلطان جاليف، وذلك قبل أن تقضى مذابح ستالين الجماعية على المقاومة في الإقليم (٤). وبقيت المنطقة في ركود أسن حتى فرج سكانها بانهيار الشيوعية. ومع الاستقلال عام ١٩٩١، ورثت آسيا الوسطى حدود الجمهوريات السوفيتية، فصبحت دولا مستقلة.

صدمة الاستقلال وتبعاته :

لم يأت استقلال دول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي السابق نتيجة ثورة وتمرد كما حدث في عهد البسماتشي، أو كما حدث في أوروبا الشرقية ودول البلقان في عمر الشيوعية الأخير، بل وجدت هذه الدول نفسها تحصل على الاستقلال دون طلب منها. لقد حرمت دول المنطقة خلال فترة الركود والقمع من ذلك العصف الذهني الذي يرافق عملية الصراع لنيل الاستقلال ومعهود التنظيمات السياسية وانتشار الأيديولوجيات ويزوغ القيادات الكاريزمية.

لذلك عاشت السنوات الخمس الأولى في عهد من الارتباك في العلاقة مع موسكو. ويمكن تلخيص مظاهر هذا الارتباك في تباطؤ هذه الدول في الإعلان عن استقلالها، حتى إن بعضها -مثل كازاخستان- كانت آخر من أعلن عن الاستقلال بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بأسبوع كامل.

يقر خبراء الجغرافيا السياسية بأنه قد لا توجد منطقة في العالم حظيت منذ سقوط الشيوعية، بمكانة استراتيجية كذلك التي حظيت بها منطقة آسيا الوسطى. فهناك يجتمع كل شيء، حيث ميراث التاريخ، ووعود المستقبل، والثورات الشعبية والتمردات، والحركات الإسلامية المسلحة، وحقول النفط والغاز، وهناك أيضا المناورات العسكرية الصينية والروسية والأمريكية.

قبل نحو ستة عشر عاما، حصلت دول آسيا الوسطى على استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق. ولم يكن هذا الاستقلال طلاقا بين الطرفين بقدر ما كان انفصالا مؤقتا سرعانا ما أدرك خلاله الطرفان أن كلا منهما ليس بوسعهما الاستغناء عن الآخر. كيف مرت العلاقة بين روسيا ودول آسيا الوسطى منذ تفكك الاتحاد السوفيتي؟ وما الآفاق المستقبلية لهذه العلاقة؟ تحاول السطور التالية الإجابة على هذين السؤالين.

خلفية تاريخية :

ترجع علاقة روسيا بالإقليم التركستان (آسيا الوسطى) إلى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر حين كان الإقليم الذي توهلت فيه الممالك الإسلامية يخرج لتوه من السيطرة المغولية ويمثل هدفا مغريا للروس.

بدأت روسيا مخططها بمشروع زراعي، تم من خلاله تهجير موجات متتالية من الفلاحين الروس والأوكرانيين نحو الإقليم. واستمرت هذه السياسة حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين انتقلت روسيا إلى الفوز العسكري المباشر، فاحتلت جنوب كازاخستان، ومنها إلى قلب آسيا الوسطى، فاستقرت إمارات بخارى وخيوة وخوقند، تلك الإمارات التي وقعت في الخطأ الشهير حين كانت تستنجد بالروس لقتال بعضها بعضا (١).

لم تفلح المقاومة التركمانية في عرلة سلطنة آسيا الوسطى في عام ١٨٩٥، وبصفة خاصة بعد توقيع روسيا وبريطانيا اتفاقية تقاسم المستعمرات في آسيا الجنوبية والوسطى. وحين نشبت الثورة البلشفية في عام ١٩١٧، انتهزت شعوب التركستان الفرصة

(٥) استاذ مساعد بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة ومتخصص في الشؤون الروسية.

روسيا وإعادة تجميع الميراث السوفيتي :

حاولت روسيا إعادة التأثير وممارسة النفوذ على دول آسيا الوسطى من خلال سيجها في تطبيقات إقليمية بهدف لم حبات المسبحة المنقرطة. وقد تبانت الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي فيما بينها في اختيار الطريقة المثلى التي يجب التعامل بها مع ميراث السوفيتية. فمن بين الدول من اختار الحفاظ على شكل أو آخر من أشكال الارتباط بالمنظومة القديمة التي لا يعود تاريخها إلى العهد السوفيتي فحسب، بل إلى الماضي القيصري. وهي منظومة تلعب فيها موسكو دور المركز وما حولها يتبع المدار. ومن بين الدول من انتهز الفرصة للفكك من تاريخ طويل من الهيمنة، ووجد الفرصة سانحة والأيدي الغربية مدبوبة، في الوقت الذي وقفت فيه مجموعة ثالثة من الدول حائرة بين المنهجين. وفيما يلي أهم التحالفات التي حاولت موسكو من خلالها إعادة التأثير على آسيا الوسطى (٧):

١- كومنولث الدول المستقلة :

اشتركت دول آسيا الوسطى الخمس منذ البداية في تجمع كومنولث الدول المستقلة، وهو ما جعلها تبدو متحالفة مع موسكو، وإن تفاوتت تلك التحالف بين الثبات والتردد. وحتى أوزبكستان التي خرجت من هذا التحالف بإغراء أمريكي عام ٢٠٠٢، سرعان ما عانت إليه حين لم تعجبها قواعد اللعبة، ولم تتحمل النقد الأمريكي لانتهاكها حقوق الإنسان بعد قتل القوات الأوزبكية أكثر من ٥٠٠ متظاهر في أحداث أنديجان ٢٠٠٥.

في البداية، مثل كومنولث الدول المستقلة النموذج الذي عولت عليه شعوب آسيا الوسطى لتقديم تحالف يشبه الاتحاد الأوروبي، لكن في مجمله، لم يحقق الكومنولث الآمال العريضة التي قدمها بمستقبل جماعي مزدهر، بل مثل بابا خلفيا تحاول من خلاله روسيا جاهدة استمرار إشرافها "الشرعي" على جمهوريات آسيا الوسطى "المستقلة".

٢- اتفاقية الأمن الجماعي :

عقدت اتفاقية الأمن الجماعي في مايو ١٩٩٢، وتشمل كافة دول آسيا الوسطى، إضافة إلى روسيا وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا ومولدوفا، وكانت تعرف في البداية باسم اتفاقية طشقند، وهفت إلى إقرار مبدأ الحماية المشتركة والرد الجماعي على أي عدوان تعرض له إحدى الدول الأعضاء. وقد تم تحويل هذه الاتفاقية في مايو ٢٠٠٦ إلى بناء دولي متعدد الوظائف له الحق في إنشاء قوة ردع سريعة، متبعة منتهج حلف الناتو في هذا الشأن. وكانت هذه المنظمة قد اقترحت منذ عام ٢٠٠٤ الاتصال بالناتو لترتيب الأمن، خاصة بعد أن استبعد دورها في غزو أفغانستان.

٣- منظمة تعاون آسيا الوسطى :

وسعت صورة هذا التحالف في عام ١٩٩٤ بعضوية روسيا وكافة دول آسيا الوسطى عدا تركمانستان. لكن مع عدم فاعليتها، أوجت عام ٢٠٠٥ في منظمة أخرى هي منظمة "يوراسيك" للتعاون الاقتصادي التي تشمل روسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وبيلاروسيا.

٤- منظمة شنغهاي :

أما أحدث أشكال التعاون الإقليمي، فيتمثل في منظمة شنغهاي

في المقابل، كانت موسكو ترى أنها قامت بدور القابلة التي رعت ميلاد الدول الحديثة في آسيا الوسطى ونقلتها من حالة شبه قبلية ونصف بدوية تقوم على الرعي وزراعة الواحات قبل الشيوعية إلى دول تعتمد على الزراعة النقدية، والصناعة، واستخراج الخامات المعدنية، وذلك حين انهار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١ (٥).

لقد تركت روسيا دول آسيا الوسطى بقاعدة اقتصادية زراعية شكلت النسبة الكبرى من العمالة في هذه الدول، وإن لم تسهم سوى بنحو ٢٠٪ من إجمالي الناتج القومي. واتسمت هذه الدول بخصائص النظام الاقتصادي، فكانت تركمنستان مصدرا للغاز، وكازاخستان مصدرا للمعادن والنفط وأوزبكستان وطاجيكستان مصدرا للقطن بل إن الأحادية في الاعتماد على موارد بعضها بدت جد لافتة في دولة مثل طاجيكستان التي كان يأتي ٤٠٪ من دخلها القومي من مصنع الألومنيوم (٦).

وقد حملت فترة الصدمة ارتهاق الاقتصاد القومي بتغيرات السوق العالمي. فقد حولت موسكو جمهوريات آسيا الوسطى إلى جمهوريات القطن، المحصول النقدي الذي سخرت ثلثا الأراضي الزراعية الغنية في هذه البلاد لإنتاجه.

وعلى مستوى البناء السياسي الداخلي، تركت موسكو آسيا الوسطى دون مؤسسات تدبر دول الإقليم، فهيمنت على النظام السياسي العلاقات القبلية وروابط الدم وفساد دون محاسبة، فضلا عن التعامل بمنهج حلول الوسط لاقتسام المصالح والنفوذ.

الكارثة الكبرى كانت في اشتعال الحرب الأهلية في طاجيكستان خلال السنوات الثلاث الأولى من تفكك الاتحاد السوفيتي، فسقط عشرات الآلاف بين قتلى وجرحى. وعانت قرغيزستان وأوزبكستان من اشتباكات محلية، وإن كانت أقل في خسائرها البشرية.

في طاجيكستان -على سبيل المثال- لم تكن الأسباب الأيديولوجية وحدها تقف وراء الحرب الأهلية بتقسيم الأتباع إلى شيوعيين لجأوا إلى موسكو، وإسلاميين فروا إلى أفغانستان، فالأبعاد الجيوبية والمناطقية كان لها دور. فسكان المناطق الشمالية من طاجيكستان كانوا يتحالفون مع الشيوعيين الموالين لموسكو، فيما كان الجناح الديني -بقيادة حزب النهضة الإسلامي- يستند في تحالفات قبلية وعشائرية في الجنوب والشرق. كما لم تقف الحرب عند حدود العرق الطاجيكي، فقد دفع البرلمان الأوزبكي -يلعب من موسكو- كتاب من جيشه إلى طاجيكستان تحت مظلة كومنولث الدول المستقلة لمساعدة الحكومة الطاجيكية ضد المعارضة التي تريد الاستيلاء على السلطة.

ومن زاوية أخرى، شكل الروس أقلية مهمة في دول آسيا الوسطى بنسب تراوحت بين ١٠ و ٣٠٪، وقد ظلت الأقلية الروسية تعيش وضعاً مثاليا حين تمتعت بأفضل الوظائف الإدارية والتعليمية، وتمركزت في أفضل المناطق الحضرية في العواصم والمدن الكبرى، لكن مع الاستقلال، تعرضت الأقلية الروسية لضغوط متزايدة، خاصة مع تبني دول آسيا الوسطى قوانين اللغة القومية، والتي فرضت التحول إلى استخدام اللغات المحلية بدلا من الروسية. وحاول الروس في المقابل أن يلعبوا دور جماعات الضغط التنشيطية بفروحي أصواتهم ومنحها للمرشح الرئاسي والنيابي الذي يحقق مصالحهم. وتراعى حكومات آسيا الوسطى الأقلية الروسية وتقدم لهم ضمانات كبيرة، مراعاة لدور موسكو العسكري والسياسي.

التي تشكلت في يونيو ٢٠٠١ كتطوير لمجموعة عمل عرفت من قبل باسم مجموعة شنغهاي. وعقدت عام ١٩٩٦ في مدينة شنغهاي، وضمت روسيا والصين ودول آسيا الوسطى وهدف الاتحاد إلى مواجهة ما سمته دول المجموعة بـ "الشياطين الثلاثة" (الحركات الانفصالية والتطرف الديني والإرهاب). وأعدت في سبيل ذلك تدريبات عسكرية مشتركة

لكن هنا أيضا، فشلت موسكو وبكين في مواجهة مخططات الاختراق الخارجي فحينما اتضح أن الولايات المتحدة تخطط لإبقاء قواتها بالمنطقة لفترة طويلة مقبلة، طالبت بكين وموسكو، في قمة شنغهاي في يونيو ٢٠٠٥، واشنطن بسحب قواتها من كل من قرغيزستان وأوزبكستان، لكن الولايات المتحدة مانعت واتهمت وسائل إعلامها روسيا والصين باحتراز حكومات المنطقة وإرهابها لتفكيك القواعد الأمريكية.

وقد حاولت المنظمة عام ٢٠٠٦ توسعة نفوذها، فوجهت الدعوة لإيران والهند وباكستان للمشاركة في المنظمة بصفة مراقب، واعترضت من جديد الولايات المتحدة. وفي نهاية العام الماضي ٢٠٠٦، أعلنت سعيها لتوحيد القوات الجوية بين الدول الأعضاء، كخطوة أولى على طريق تشكيل تحالف عسكري مشترك.

وعقدت المنظمة في شهر أغسطس ٢٠٠٨ في العاصمة القرغيزية بشكيك قممها السنوية، وأجرت في الوقت نفسه مناورات عسكرية في منطقة الأورال الروسية. وتعتبر هذه المنظمة الآن أحدث وأكبر تعاون إقليمي يجمع دول آسيا الوسطى، ويضمن لها اقترابا مع قوتين عظميين هما روسيا والصين.

٥- اتحاد جوام :

يعتبر اتحاد جوام (GUUAM) الأحرف الأولى للدول الأعضاء) الذي تأسس في عام ١٩٩٧، ويضم جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وأوزبكستان، محاولة لإيقاف سيطرة روسيا على الدول المتفككة عن الدول المستقلة. وقد مثل هذا التحالف تحديا كبيرا لروسيا نتيجة اختيار أعضائه من الاتحاد السوفيتية الثلاثة التي كانت تحت سيطرة موسكو. فمولدوفا وأوكرانيا مثلتا الإقليم العازل بين روسيا والغرب في شرق أوروبا، وجورجيا وأذربيجان مثلتا القوقاز. بينما كانت أوزبكستان ممثلا لآسيا الوسطى. ويركز اتحاد جوام على مواجهة الاحتكار الروسي لأمن الطاقة في أوراسيا من خلال النزاع الطويلة التي تمثلها شركة غاز بروج.

وفي الوقت الذي تسعى فيه روسيا للاستغلال الأمثل لثرواتها الهائلة من الغاز عبر "غازبروم"، يرصد المستهلكون ما يسمى بالدور الجيوسياسي للغاز الروسي. معتبرين أن الارتهاق للغاز الروسي لا يقل تهديدا عن التمدد الجغرافي أو التهديد العسكري، وهي مخاوف صارت تتردد تحت مسمى الهيمنة الروسية على أمن الطاقة في عهد ما بعد الشيوعية.

من هنا، يحاول اتحاد جوام التكاتف لمواجهة الخطر الروسي والبحث عن بديل للغاز الروسي بتدعيمهم الشراكة بين أذربيجان وجورجيا وتركيا لنفع مشروع خط أنابيب الغاز باكو - تبليسي - إيريزيوم الذي سيمتد بموازاة خط النفط للبحر باكو - تبليسي - جيهان.

وتهدف مثل هذه المشروعات إلى سحب الغاز من بحر قزوين والحقول القريبة لآسيا الوسطى، وضخها إلى تركيا لإيقاف

السيطرة الروسية التي تستفيد بالفعل من بيع كميات ضخمة للسوق التركية عبر خطوط أنابيب، أشهرها أنبوب السيل الأرنؤ تحت مياه الجزء الشرقي من البحر الأسود، والذي بدأ تشغيله منذ عام ٢٠٠٢ (٨).

وإذا كانت دول جوام تسعى إلى الانضمام إلى حلف الناتو لحل مشكلة أمن الطاقة، فإن كازاخستان وتركمنستان في آسيا الوسطى تعيشان حالة مماثلة. فهاتان الدولتان من أكبر منتج النفط والغاز، وتصدران كميات متزايدة سنويا إلى الدول الأوروبية لكن عبر الأنابيب الروسية، ومن ثم فإن صراع الاستقطاب على هاتين الدولتين بين الناتو وروسيا سيحدد إلى درجة كبيرة ملامح المستقبل في آسيا الوسطى.

واشنطن تطارد موسكو في فضائها الخلفي :

منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١، حاولت الولايات المتحدة إزاحة موسكو عن آسيا الوسطى عن طريق ثلاثة طرق:

- تدعيم التمركز العسكري لقواتها وقوات الناتو في القواعد العسكرية في أفغانستان، بما يشكل عامل ضغط وتهريب لدول آسيا الوسطى، ومحطات انطلاق وتوغل لإمكانية السيطرة على هذه المنطقة استراتيجيا، في وقت تزداد فيه العلاقة العسكرية مع كل من أذربيجان وجورجيا في منطقة القوقاز القريبة.

- مفاوضات بعض دول آسيا الوسطى على تأجير بعض الأراضي لإقامة قواعد عسكرية للناتو والولايات المتحدة، وهو ما نجحت فيه واشنطن فعليا في كل من أوزبكستان وقرغيزستان وإذا كان الخلاف الذي دب بين الولايات المتحدة وأوزبكستان في نهاية ٢٠٠٥، بسبب انتقادات واشنطن الحادة للفساد في أوزبكستان، قد أدى إلى تفكيك القاعدة الأمريكية في أوزبكستان، فلا تزال قرغيزستان توجر قطعة من أراضيها للقوات الأمريكية مقابل ١٥٠ مليون دولار سنويا.

- دعم انقلابات سلمية في السلطة لإزاحة عدد من الأنظمة الموالية لموسكو.

وقد تم تجريب الطريقة الأخيرة في كل من قرغيزستان فيما عرف بالثورة السوسنية (الصفراء اللون) في مارس ٢ٰ٠٥، وتمت الإطاحة بنظام الرئيس عكايف الذي فر لاجئا إلى موسكو وحاولت واشنطن تكرار التجربة في العام نفسه في أوزبكستان فيما عرف بأحداث أنيجان ٢٠٠٥، ولكن الرد الدموي من حكومتها شققت قضي على الثورة في مهدها.

هفت الثورات الملونة إلى القضاء على نفوذ موسكو، والتفارب مع الغرب الأوروبي والولايات المتحدة لكن الممارسات الفعلية التي عاشتها النظم الحاكمة التي جاءت بها هذه الثورات أثبتت أن هناك قدرا كبيرا من حلول الوسط، مميزات العلاقات السياسية التي انتهجتها هذه الدول تجاه كل من روسيا والغرب.

بل إن نتائج الثورات الملونة قد حلت بعضها من الأخبار السيئة التي صفحت المواطنين في "براعة" الثورة بما تم الكشف عنه من أنها كانت مدعومة من الغرب بالمال والعتاد، كما أن بعضها من هذه الثورات قد أبرز ممارسات جديدة من الفساد الذي جاءت الثورة نفسها لتحاربه، مما أوجد شعورا عاما بأنه ليس هناك فرق بين نظام ندعه موسكو ونظام تموله واشنطن.

وقد ساهم هذا في إعادة قدر من التوازن للدور الروسي في الاتحادات التي شهدت هذه الثورات، وبصفة خاصة مع ما أدرته

٢- ضمان عدم اختراق مؤثرات خارجية "شرق أوسطية" من جماعات أو أفراد غير مرغوب فيهم من دول العالم العربي، وذلك من خلال تنسيق علاقات موسكو بدول العالم العربي المركزية، وفي مقدمتها السعودية ومصر وسوريا والأردن.

٤- تسويق المنتجات النفطية في الأسواق الأوروبية عبر شبكة الأنابيب الروسية، وفتح الأسواق الروسية أمام الأيدي العاملة المهاجرة من هذه الدول.

وفي المقابل، أدركت دول آسيا الوسطى أن عليها أن تحقق لموسكو الضمانات التالية:

١- الاستمرار في تمكين روسيا من اتخاذ أراضي آسيا الوسطى مركزاً لإطلاق المركبات الفضائية ومراقبة الأسلحة الاستراتيجية، والإشراف على محطات الطاقة النووية.

٢- عدم إدخال "طرف ثالث" في العلاقة والحفاظ على التنسيق والمتابعة العسكرية مع موسكو ويكين، وفي الوقت نفسه تسهيل إقامة القواعد العسكرية والتسهيلات الحربية للقوات الروسية.

٣- التعاون في مجال الطاقة، واستثمار ثروات بحر قزوين وتأمين نقل النفط عبر الأنابيب الروسية، والتعاون لنقل جزء منه إلى الأراضي الصينية (عبر التركستان الشرقية شينجيانج).

٤- إمكانية التعاون مع المنظمات والهيئات الغربية والأمريكية، على ألا يؤدي ذلك إلى اختراق المنطقة عسكرياً كما حدث في فترات سابقة.

وتعتبر مثل هذه الضمانات المشتركة عودة أخيرة إلى شكل من أشكال حلول الوسط بين الطرفين، بحيث تبقى آسيا الوسطى أقرب إلى "العالم الروسي" منها إلى "عالم الشرق الأوسط الكبير" أو إلى "العالم الإسلامي"، وهو هدف يبدو بعد مرور ١٦ عاماً من انهيار الشيوعية أنه الأقرب للتحقيق.

لنمو لحاكمية التي جاءت بها الثورات الملونة من أنه بمقدور موسكو استخدام سلاح النفط في إثارة القلاقل الاقتصادية، واستخدام الأوراق الإنفنية في دعم الأقليات العرقية، فضلاً عن ملكية استخدام روسيا قواتها العسكرية الموجودة في أراضي وسياء بعض من هذه الدول، والنتيجة أن النظم الجديدة التي جاءت من خلال الثورات الملونة باتت متفهمة جيداً لمخاطر وقوعها في سبيل من عدم الاستقرار بسبب الأوراق التي تمتلكها موسكو.

كما تمكنت موسكو من تقديم الدعم الكافي للوقوف في وجه ثورات الملونة التي تسربت إلى حديقته الخلفية بعد أن كانت عود الثورة تنتقل إلى العمق الروسي. وساهم انشغال واشنطن في أفغانستان والعراق في صرف الانتباه عما يجري في هذه الدول التي تمتع هذه السنوات بصفة الأنظمة المسكوت عنها.

روسيا ومحاولات استيعاب آسيا الوسطى:

تركزت موسكو أن علاقاتها بدول آسيا الوسطى منذ انهيار الشيوعية يجب أن يعاد فيها النظر، بحيث يتم إعطاء عناية أكبر لترتيب على حساب التهريب، فتقدم موسكو لهذه الدول الضمانات التالية لتبقى في التحالف مع "الأخ الأكبر".

١- مساندة الأنظمة الحاكمة في آسيا الوسطى في مقاومة الإرهاب والحركات الإسلامية المسلحة، وتنظيم شبكة إقليمية من جمع المعلومات والتنسيق الاستخباراتي لإجهاض أي أنشطة حركية للجماعات الإسلامية، وغض الطرف عن ملفات حقوق الإنسان (تحتاج روسيا ذاتها إلى من يفض الطرف عنها في هذا الصدد).

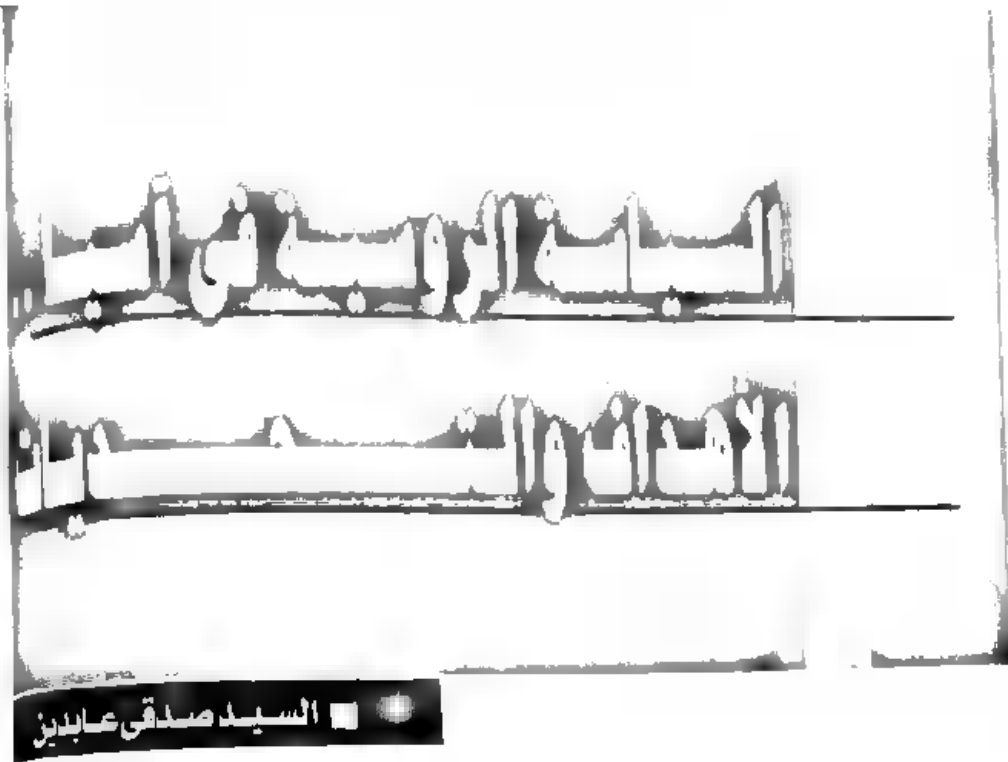
٢- حماية حدود هذه الدول البينية، وضمان عدم نشوب نزاعات حدودية مستقبلاً، وتوقيع عدد من معاهدات الدفاع المشتركة، وفي الوقت نفسه حماية حدود آسيا الوسطى من تسلل عناصر مهاجرة من أفغانستان والشيشان، وتسليح عصري وتنسيق أمني وتدريب عسكرية مشتركة (منظمة شنغهاي).

الهوامش:

- (١) محمد حسن العيلة، أواسط آسيا الإسلامية بين الانقضاء الروسي والحذر البريطاني، الدوحة، دار الثقافة ١٩٩٦، ص ٢٣.
- (2) Fierman. W. The Soviet Transformation. In Fierman.W (ed) Soviet Central Asia. The Failed Transformation. Boulder. Westview Press. 1991. P.15.
- (3) Paksoy. H. Basmachi movement from within: account of Zeki Velidi Togan. Published in Nationalities Papers Vol. 23, No. 2 June 1995. pp. 373-399.
- (4) Myer. W. Islam and colonialism, Western perspectives on Soviet Asia. London. Routledge Curzon. 2002. p.82-84.
- (٥) انظر لمزيد من التفاصيل: عاطف عبد الحميد (٢٠٠٧)، ما بعد الشيوعية: الدين والثروة والفومية في زمن التحولات، نهضة مصر، القاهرة.
- (6) Gleason.G. Markets and politics in Central Asia, Structural reform and political change. London. Routledge. 2003. P 24.

(٧) راجع مقال المؤلف على الرابط
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FAF70027-42B0-4982-846C-FFD54C7D49C2.htm?NRMODE=published&wbc_purpose=Basic

(٨) وكالة نوفسني للأنباء، شركة "غازبروم" تدرس إمكانية مد أنبوب جديد لنقل الغاز السيل الأزرق-٢٠٠٦، ٢٦ مايو ٢٠٠٦.



السيد صدقي عابدين

القضايا الخلافية. فنة ثالثة من دول الجوار لا تزال لروسيا معها خلافات إقليمية كما هو الحال بالنسبة لليابان، حيث لم يتم توقيع اتفاقية سلام بين الدولتين حتى الآن بسبب نزاعهما حول الجزر من ناحية أخرى، هناك دول كانت تعتمد بشكل مكثف على المساعدات السوفيتية زمن الحرب الباردة، وفيما بعد تعرضت لإهمال روسي على مدى نحو عقد من الزمان قبل أن تعاود روسيا مد جسور التواصل معها، كما هو الحال بالنسبة لكوريا الشمالية. وعلى عكس الإهمال الذي لاقته كوريا الشمالية، فإن الاهتمام بمنغوليا ظل مستمرا، وربما يعود ذلك إلى أن الأخيرة سارت تقريبا في الطريق نفسه الذي نهجته روسيا، بإنهاء الحقبة الشيوعية، بينما استمرت كوريا الشمالية مقترنة بالشيوعية.

بعيدا عن دول الجوار المباشر، فإن باقي أقاليم القارة بها دول ذات ثقل سياسي واقتصادي متصاعد، منها الهند وكوريا الجنوبية، ودول جنوب شرقي آسيا، فبحكم التطورات التي شهدتها هذه الدول، بالإضافة إلى الصين واليابان، فإن آسيا باتت تمثل مركز الثقل الاقتصادي في النظام الدولي، وأصبحت محط اهتمام القوى العالمية. وروسيا تتابع كغيرها هذه التطورات في القارة الآسيوية. وبينما تقرر بثقل آسيا ككل، فهي تحدد سياساتها حسب قوة ومكانة الدولة التي تريد أن تتعامل معها.

من ناحية أخرى، فإن هناك جانبا آخر للصورة، يتعلق بالتهديدات والتحديات التي تواجهها آسيا وتثير مخاوف الآخرين، بما في ذلك روسيا، ومن ذلك النزاعات المسلحة داخل بعض دولها، وفيما بينها، كما هو الحال في أفغانستان، وبين

تمتد الأراضي الروسية في آسيا من أقصى شرق القارة الآسيوية إلى أقصى غربها، مواصلة امتدادها في أوروبا، وهي بهذا الامتداد تمثل ما يمكن تسميته بسقف القارة الآسيوية، إذ إنها تحتل أقصى الجزء الشمالي منها.

ويقابل هذا الامتداد الروسي امتداد وتنوع وتباين كبير بين دول وأقاليم القارة الآسيوية. فآسيا ليست كلا متماثلا، وبالتالي فليس لروسيا سياسة واحدة تجاهها، بل إن لها رؤى وأهدافا متعددة، كما أنها تتبنى أدوات مختلفة. وفي إطار محاولة تحليل الموقف الروسي من دول آسيا، قد يكون من المفيد الإجابة على عدد من التساؤلات، منها:

ما هي أهمية آسيا على أجندة السياسة الخارجية الروسية؟ وما هي الأوزان النسبية لدولها وأقاليمها المختلفة؟ ما هي أهداف روسيا في القارة الآسيوية؟ وما هي الأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف والعقبات التي تواجهها في هذا الصدد؟

أولا- آسيا في السياسة الخارجية الروسية :

إن روسيا بامتدادها الإقليمي المتراعى تجاور الكثير من الدول الآسيوية، منها - مثل دول آسيا الوسطى - ما كان إلى عهد قريب جزءا من الدولة السوفيتية، التي كانت روسيا حوكمها كما تجاور روسيا الصين التي ظلت لعقود على علاقة متوترة معها قبل أن تبدأ الخطوات التقاربية منذ أواخر العهد السوفيتي. وقد استمرت هذه العلاقات في التحسن إلى أن وصلت إلى ما عليه الآن من حديث عن شراكة استراتيجية، بعدما حلت معظم

(٥) باحث متخصص في الشؤون الآسيوية.

بروسيا بما يساعد على فهمها بشكل إيجابي على المستوى الدولي. وفي هذا الإطار، تسعى روسيا إلى نشر اللغة والثقافة الروسية.

تلح روسيا على ضرورة إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، وتؤكد استقلالية، وتوازن، وبنائية سياستها الخارجية، والطابع الديمقراطي لها، ومراعاتها في الوقت نفسه لمصالح الدول الأخرى (٧). وهذا ما ينعكس على سياستها تجاه آسيا التي تقوم على رفض قواعد المباراة الصفيرية، والالتزام بصيغة توازن المصالح، والإصرار على تخفيض درجة التوتر الدولي، وتراجع المواجهات العسكرية، وتعزيز التقسيم الدولي للعمل والتجارة الدولية في المنطقة، والمشاركة الواسعة في التجمعات الدولية، والانفتاح على دول المنطقة بغض النظر عن طبيعتها نظامها الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية، وإعطاء الأولوية لدمج سيبيريا والشرق الأقصى الروسي في التجارة الدولية، وعمليات الاندماج، واعتماد المنهج البنائي في معالجة التوتر والمشاكل الموجودة، كما هو الحال في شبه الجزيرة الكورية، وتايوان وغيرها من القضايا (٨).

في هذا الإطار، يمكن تقسيم أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا إلى أهداف سياسية استراتيجية، وأهداف اقتصادية، وأهداف ثقافية. على صعيد الأهداف السياسية الاستراتيجية، تحاول روسيا حشد الدعم لرويتها حول طبيعة النظام الدولي، وتدعيم علاقاتها مع الدول صاحبة الطرح المشابه في القارة الآسيوية، مثل الصين والهند وكوريا الشمالية وإيران وماليزيا (٩). من ناحية ثانية، تسعى السياسة الروسية إلى حل الخلافات الحدودية، وهو ما نجحت فيه بالنسبة لنزاعها الحدودي مع الصين، لكن يبقى خلافها الحدودي مع اليابان دون حل حتى الآن، نظرا لتمسك كل طرف بمواقف وحساسيات المسألة بالنسبة للطرفين. وعلى الجانب الروسي، فإن هناك رأيا عاما معارضا لإعادة الجزر إلى اليابان، كما أن روسيا تتخوف من أن يكون تنازلها في هذه القضية دافعا لدول أخرى بمطالبات مختلفة، وحتى بالنسبة لبعض الأقاليم الروسية التي تسعى للاستقلال، أضف إلى ذلك الاعتبارات الاستراتيجية للجزر بالنسبة لحركة الأسطول الروسي، والاعتبارات الاقتصادية الخاصة بحقوق الصيد، والمواد الخام في المنطقة. في مقابل ذلك، فإن روسيا تتحتم تماما ما تملكه اليابان من إمكانيات مالية وتكنولوجية، فضلا عن القرب الجغرافي، مما يمكنها من المساعدة في التنمية الاقتصادية في منطقة سيبييريا، ومن ثم تحوّل روسيا على فتح أبواب الحوار مع اليابان حول قضايا الاستثمار، والنقل، والمواد الخام وغيرها من هذه المسائل (١٠).

لكن تطلعات السياسة الروسية لا تقف عند مجرد حل الخلافات الحدودية وتأمينها، وإنما تمتد إلى إبعاد مصادر التهديد الخارجية عنها. من هنا، كان السعي الروسي عبر منظمة شنغهاي لإبعاد الوجود العسكري الأمريكي في بعض جمهوريات

الهند وباكستان. وإذا كانت روسيا تعتبر أن النجاحات الاقتصادية في آسيا لا تمثل تهديدا، وإنما تمثل تحديا، فإنها توافق مع الصين على أن هناك مخاطر ثلاثة عليها قد تنشأ من القارة تتمثل في الإرهاب، والنزعات الانفصالية، والتطرف (١).

تحتل دول الكومنولث المستقلة التي كانت من مكونات الدولة السوفييتية الموقع الأول على رأس أولويات سياسة روسيا الخارجية منذ انتهاء العهد السوفييتي (٢). وبعد هذه المنطقة، تأتي أوروبا، ثم الولايات المتحدة، ثم شرق آسيا، وقد عانت المنطقة إيمالا من قبل صانع القرار الروسي في السنوات الأولى لتفكك الاتحاد السوفييتي السابق، مما دفع البعض إلى القول إن روسيا لم يعد بمقدورها تحقيق مكانة في هذه المنطقة (٣). ولكن مع تولي فيجيني بريماكوف وزارة الخارجية، والذي كان من دعاة الاهتمام بآسيا، تزايد الاهتمام بهذه المنطقة، حيث وضعها يلتسين في المرتبة الثالثة بعد رابطة الكومنولث و أوروبا، مؤكدا ضرورة اندماج روسيا في المنطقة (٤). ثم جاء الرئيس بوتين وأكد ضرورة الانتقال من الأقوال إلى الأفعال على صعيد العلاقات مع المنطقة، وبناء روابط سياسية واقتصادية وغيرها مع دولها (٥). وفي وثيقة السياسة الخارجية التي اعتمدها في عام ٢٠٠٠، جاءت أوروبا بعد دول الكومنولث، ومن بعدها الولايات المتحدة، ثم آسيا، وفي إطارها ذكرت بالترتيب كل من الصين، والهند، وجنوبي آسيا، واليابان، وجنوب شرقي آسيا، ثم إيران، وذكرت كل من شبه الجزيرة الكورية وأفغانستان، الأولى من حيث ضرورة مشاركة روسيا في حل مشاكلها، والمحافظة على علاقات متوازنة مع اللوريتين، والثانية من حيث اعتبارها بسبب الصراع المعتقد بها تهديدا حقيقيا لأمن الحدود الجنوبية لرابطة الكومنولث، وتأثيرها المباشر على المصالح الروسية. وبعد ذلك، جاء الشرق الأوسط ثم إفريقيا، ثم أمريكا الوسطى والجنوبية (٦).

ثانيا- أهداف وأدوات السياسة الروسية تجاه آسيا :

إن أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا جزء من أهدافها العامة التي تتضمن تأكيد أمن البلاد من خلال صيانة وتقوية سيادتها ووحدتها الإقليمية، وتحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية، انطلاقا من اعتبار روسيا قوة عظمى، واحد أهم مراكز التأثير في العالم المعاصر. كما تهدف السياسة الروسية إلى تشكيل نظام عالمي مستقر وديمقراطي، وخلق شروط خارجية تساعد عملية التنمية داخل روسيا، بما يطور من اقتصادها ويحسن من مستوى معيشة سكانها. ومن ثم، يأتي العمل على إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار، والسعي لإزالة ومنع ظهور عوامل التوتر والصراعات، خاصة في المناطق المجاورة لها، والبحث عن مصالح مشتركة مع مختلف دول العالم فرادى أو جماعات، في إطار عملية إنجاز المهام المحددة كأولويات للأمن القومي الروسي. ولذلك، تسعى روسيا لإقامة علاقات شراكة وتحالف من أجل تحسين التعاون الدولي، ودعم كل ما من شأنه المحافظة على مصالح المواطنين الروس في الخارج، والتعريف

اقتصاديا، تسعى روسيا إلى الحصول على حصة من الأسواق الآسيوية لصالح المنتجات الروسية، كما تطلب توسيع نطاق الاستثمارات الآسيوية في روسيا، والدخول في علاقات قوية مع التجمعات الاقتصادية في القارة، والحصول على دعم الدول الآسيوية لاندماجها في النظام الاقتصادي الدولي بمؤسساته التجارية والمالية والنقدية.

وفي اتجاه آخر، تسعى روسيا جاهدة لزيادة صادراتها إلى آسيا، بما في ذلك صادرات السلاح. وقد نجحت بالفعل في عقد صفقات مع دول مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية، وإن كانت محدودة الحجم مقارنة بتلك التي تصدرها لكل من الصين والهند. لكن، تستحوذان على النصيب الأكبر من صادرات السلاح الروسية كما نجحت أخيرا في إبرام صفقة سلاح مع إندونيسيا. تحاول روسيا أيضا فتح الأسواق الآسيوية أمام منتجاتها من الطاقة سواء البترول أو الغاز - في ظل وجود احتياطات ضخمة في منطقة سيبيريا، وتعرض مد خطوط أنابيب لنقل هذه المنتجات إلى الدول الآسيوية. ويأتي في هذا الإطار المقترحات الروسية بشأن ما تسميه معبر الطاقة إلى اليابان عبر سخالين، ومد أنابيب غربي الصين وشرقيها، وفيما بعد إلى الكوريتين. وهي تترك مدى حاجة الدول الآسيوية لتلك المصادر وتساعد طلبها على الطاقة في المستقبل. كما تحاول الترويج لصناعاتها ومنتجاتها الصناعية عبر عروض تصدير التكنولوجيا لتحقيق استفادة الدول الآسيوية من المجالات التي تتمتع فيها روسيا بالريادة مثل مجال الفضاء. ويتضمن ذلك إطلاق الأقمار الصناعية والبحث عن المواد الخام، وخدمات الطقس وغيرها من المجالات البيئية التي تستفيد من تكنولوجيا الفضاء. كما أنها تتحدث عن استعدادها لتقديم التكنولوجيا النووية في الاستخدامات السلمية^(١٥). كل ذلك بالطبع من أجل الحصول على الموارد المالية اللازمة لتطوير الاقتصاد الروسي. تسعى روسيا أيضا لتكون حلقة وصل بين الدول الآسيوية، خاصة تلك التي تقع في الأقاليم الشرقية وأوروبا عبر مد خطوط مواصلات من تلك الدول وربطها بشبكة النقل الروسية، خاصة السكك الحديدية^(١٦). ومن خلال هذه المشروعات المقترحة، تسعى لجذب الاستثمارات الآسيوية، التي مازالت ضئيلة مثل الصادرات الروسية للأسواق الآسيوية، باستثناء صادرات السلاح. ويرجع ذلك في جزء منه إلى الخلل الذي أصاب القطاع الصناعي الروسي منذ أواخر العهد السوفييتي واستمرار تأثيره فيما بعد، وهو ما تحاول روسيا التغلب عليه.

وفي الإطار الاقتصادي أيضا، اعتمدت روسيا بالتجمعات الآسيوية الإقليمية وعبر الإقليمية. حيث انضمت إلى منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبيك) منذ عام ١٩٩٨. وبالنسبة للأسيان، فإنها أحد شركاء الحوار منذ منتصف عام ١٩٩٦، وهي إحدى المصنّغ التي تحكم علاقات الأسيان مع الدول غير الأعضاء. ومنذ عام ٢٠٠٥، عقدت القمة الأولى بين دول الأسيان وروسيا، والتي تخضع عنها إطار

آسيا الوسطى، والذي جاء بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر في إطار الإعداد الأمريكي للهجوم على أفغانستان، وهو ما حظى بموافقة روسيا في حينه، وبالفعل تم الطلب من الولايات المتحدة إجلاء قواتها وإغلاق قواعدهما. ومما ساعد على هذا الأمر اتفاق الرؤيتين الروسية والصينية فيما يتعلق بالوجود العسكري الأمريكي بالقرب من حدودهما في آسيا الوسطى، والمخاوف الداخلية التي شغلتها بعض النظم في المنطقة، واتهام الولايات المتحدة والغرب بتشجيع ودعم المعارضة ضدها، مما جعلها تعيد النظر في علاقاتها مع الولايات المتحدة. من ناحية أخرى، فإن الأخيرة بات لها وجود في أفغانستان ذاتها، ومعها قوات من حلف شمال الأطلسي، ومن ثم تراجعت مبررات وجودها في المنطقة. كما أن تلك يأتى في إطار التصدي الروسي لما تعتبره سياسة احتواء تحاول الولايات المتحدة فرضها عليها، سواء كان ذلك في أوروبا أو في آسيا^(١٧).

بالمنطق نفسه، فإن السياسة الروسية تعمل على إبعاد أي تهديد في المناطق القريبة منها مما تعتبره حركات متطرفة يمكن أن تخلق مشاكل عن طريق دعم اتجاهات معينة في مناطق داخل روسيا.

تسعى روسيا أيضا إلى استعادة وجودها في القضايا الأمنية الآسيوية بعد فترة التراجع التي جعلت البعض يعتبرها موضوعا للسياسات الأمنية الإقليمية وليست طرفا فاعلا فيها^(١٨). وقد كانت روسيا مبتعدة عندما تمت تسوية المشكلة النووية الكورية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وفيما بعد عندما بدأت مفاوضات متعددة الأطراف، إلى أن شاركت في المفاوضات السداسية التي بدأت منذ ٢٠٠٣. وقد استشعرت روسيا أن ذلك قد حرمها من فوائد اقتصادية كان يمكن أن تحصل عليها عبر المشاركة في إنشاء المفاعلين اللذين اتفق على أنشائهما في كوريا الشمالية في حينه، بالإضافة إلى أنه قلل من مكانتها الدولية. وتعمل روسيا على الانضمام للمنتديات التي تهتم بمناقشة القضايا الأمنية في القارة الآسيوية من قبيل المنتدى الإقليمي للأسيان، الذي يضم إلى جانب دول الأسيان العشر كلا من اليابان والصين وكوريا الجنوبية، كما انضمت إليه كوريا الشمالية، فضلا عن دول من خارج القارة الآسيوية، والذي يشكل منبرا مهما يمكنها من تقديم رؤيتها والتفاعل مع الدول الأخرى المهتمة بالقضايا الأمنية الآسيوية. كما تدعو روسيا إلى التعاون بين المنتدى وتجمعات أخرى، مثل منظمة شنغهاي، ورابطة الكومنولث^(١٩).

على صعيد القضايا الأمنية في آسيا، فإن الدور الروسي لا يزال محدودا بالمقارنة بالدور الأمريكي المسيطر. ويستثنى من ذلك منطقة آسيا الوسطى، بحكم المعاهدات الأمنية التي تربط روسيا بمعظم دول المنطقة^(٢٠). ووجود بعض القوات الروسية على أراضي بعضها، والتطور الذي شهده العلاقات معها في إطار منظمة شنغهاي، والذي وصل مؤخرا إلى إجراء مناورات مشتركة ضمت كل دول المنظمة.

استراتيجي، خاصة في السنوات الأخيرة، التي شهدت تطورات كثيرة ونشاطية أكثر على صعيد التوجه الروسي نحو القارة الآسيوية، حيث باتت السياسة الروسية تجمع ما بين التوجه التقليدي نحو أوروبا والرغبة في تأكيد مصالحها في آسيا، وتؤكد أن ذلك من المبادئ الاستراتيجية في سياستها الخارجية (٢٠).

لكن التحدي الأكبر فيما يتعلق بالسياسة الروسية تجاه آسيا يتمثل في استعادة الدولة الروسية لعافيتها، على صعيد التنمية الاقتصادية، والتغلب على المشاكل الاجتماعية، والمحافظة على تماسك الدولة. وهنا، يلاحظ أن السياسة الخارجية الروسية في الأونة الأخيرة قد بدأت تحمل نبرة تحد، خاصة في ظل ما حققته البلاد من تطورات على صعيد التعامل مع مشاكلها. لكن المؤكد أن هذه المشاكل لا تزال في حاجة لجهود أكبر لاستمرار محاسنها، والانطلاق إلى آفاق أرحب، وهو ما سينعكس على مجمل سياستها الخارجية، بما في ذلك تجاه آسيا.

الفئة الثانية من التحديات تقع من الدول الآسيوية، فبينما يدور الحديث عن شراكة اقتصادية وإمكانية قيام تحالف مع الدول التي وصل مستوى العلاقات معها إلى مرحلة متطورة مثل الصين والهند، فإن البعض يحذر من الاعتماد المكثف عليهما، فيما يتعلق بصناعات السلاح الروسية، لأن فتح أسواق أخرى أمام الدولتين قد يقلل من اعتمادهما على السلاح الروسي، خاصة أن احتمالات رفع الحظر الغربي على تصدير السلاح للصين قائمة من الناحية الأخرى، فإن التحسن في العلاقات بين الهند والولايات المتحدة - لاسيما بعدما تم توقيع اتفاق التعاون في المجال النووي بينهما - قد يقلل من اعتماد الهند على السلاح الروسي، في ظل سعيها للحصول على تكنولوجيا أكثر تطوراً، كانت روسيا قد رفضت تزويدها بها في وقت سابق، هناك تخوف أيضاً من الانفتاح الكبير على الصين، خاصة في منطقة الشرق الأقصى، وتخصيص البساط للخلل السكاني في المنطقة الجنوبية، والذي أدى إلى تزايد معدلات هجرة الصينيين التي داخل روسيا (٢١).

أما عن التحديات التي تفرضها الولايات المتحدة، فبعضها مباشر من خلال وجودها المكثف في آسيا، والبعض الآخر غير مباشر من خلال حلفائها، بتضييق مساحة علاقاتها مع روسيا، خاصة في القضايا الحساسة مثل التسليح.

وفي ضوء طبيعة التعامل الروسي الراهن مع هذه التحديات، فإن المؤشرات تدل على استقرار تفكير روسيا من الحصول على أرضية جديدة ومكالة أفضل مما كان عليه الحال في السابق داخل القارة الآسيوية، ما لم تحدث تغيرات جذرية مفاجئة داخل روسيا ذاتها.

لشراكة الشاملة بين الجانبين، كما صدر برنامج عمل لزيادة التعاون بينهما لمدة عشر سنوات (١٧) وتحرص روسيا على المشاركة في التجمعات الأخرى، ومن أحدثها قمة شرق آسيا التي عقدت لأول مرة في ٢٠٠٥، وحضرتها روسيا كضيف وليس كعضو، حيث إن هناك بعض الدول التي عارضت وجودها كعضو فيها، ويلاحظ أنه في الوقت الذي لم تحصل فيه روسيا على صفة العضوية في ذلك التجمع الجديد، إلا أن الهند استطاعت الانضمام إليه بفضل الدعم الياباني الكبير لها، كما أن القمة تضم دولا أخرى كانت توجد اعتراضات على انضمامها، وبالرغم من ذلك انضمت مثل استراليا التي كانت إندونيسيا تعارض انضمامها.

إضافة إلى ما سبق، هناك اهتمام روسي ثقافي كبير بآسيا يبدأ من المحافظة على دعم وتأكيد الروابط القوية مع دول آسيا الوسطى، والتي يتقن أهلها بالفعل اللغة الروسية، ويمتد إلى المحافظة على الروابط الثقافية مع الدول التي كانت محسوبة على الاتحاد السوفيتي السابق مثل كوريا الشمالية وفيتنام، حيث إن الكثير من أبناء هذه الدول تعلموا في روسيا، وهم إلى جانب إلمامهم، إن لم يكن إتقانهم للغة الروسية، فإنهم ملمون بالثقافة الروسية كما أن الجامعات الروسية، لاسيما في التخصصات التي مازالت روسيا متقدمة فيها، مقصد للكثير من الطلاب من دول القارة وعلى سبيل المثال، فإن هناك نحو ٢٥٠٠ طالب مايلري يدرسون في روسيا (١٨)، ثم يأتي نقل الثقافة الروسية بعبارة مختلفة إلى تلك الدول عبر العروض والأسابيع الثقافية والحاضرات وغيرها من الأدوات.

من الواضح أن السياسة الروسية، في سنجيها لتحقيق أهدافها، تركز بالأساس على الأدوات غير العسكرية، الدبلوماسية منها، والاقتصادية، والثقافية في محاولتها لبناء وتقوية علاقات استراتيجية مع مختلف الأطراف.

ثالثاً- تحديات السياسة الروسية في آسيا :

تواجه السياسة الروسية تجاه آسيا مجموعة من التحديات، منها ما هو نابع من هذه السياسة ذاتها، ومنها ما هو نابع من البيئة التي تتحرك فيها، سواء من القوى الآسيوية ذاتها أو من القوى صاحبة النفوذ والتأثير في الكثير من صنوف القارة كالولايات المتحدة الأمريكية.

يشير البعض إلى أن التوجه الروسي تجاه آسيا هو توجه تكتيكي وليس استراتيجي، وأنه يهدف إلى الحصول على مكاسب أكثر من الغرب أو الحد من اقترابه أكثر من الصين (١٩)، والواقع أن كون التحرك الروسي تجاه آسيا يهدف في الاعتبار محاولة علاقات مع الغرب لا ينفك أنه توجه

الهوامش :

(١) انظر كلا من:

- Alexander Igantov, "Russia in the Asia Pacific", in Rouben Azizian and Boris Reznik,(eds.,) Russia, America, and Security in the Asia Pacific, (Honolulu: Asia Pacific Center for Security Studies, 2007) p.7.

- Vladimir Putin, "SCO a New Model of successful International Cooperation" June 14, 2006 [http:// president.kremmlin.ru/eng/text/speeches/0014/14/06/2006_type104017_107007.shtml](http://president.kremmlin.ru/eng/text/speeches/0014/14/06/2006_type104017_107007.shtml).

(2) Dmitri Trenin, "Russia and Global Security Norms", the Washington Quarterly, Vol27., No2., - Spring 2004, p.63.

(3) Rouben Azizian, "Russia and the Asia Pacific: Trends, Threats, and Common Threads in the Asia Pacific", in Rouben Azizian and Boris Reznik, (eds.,) op. cit, p. 16.

(4) Rouben Azizian, Russia in Asia: Unwelcome Intruder Or Accommodative Player? Working Paper, No. 00/16 (Wellington: Center for Strategic Studies, Victoria University of Wellington, 2000) p.5.

(5) Vladimir Putin, "Russia: New Eastern Perspectives", November 9th, 2000 president.kremmlin.ru/eng/text/speeches/0002/09/2000_type104017_133540.shtml.

(6) Foreign Policy Concept of the Russian Federation, Approved by the President of the Russian Federation V. Putin, June 28, 2000 <http://www.russiaeurope.mid.ru/concept.html>.

(٧) لتفاصيل أكثر، انظر المصدر السابق، وكذلك الوثيقة الخاصة بالأمن القومي الروسي:

- National Security Concept Of Russian Federation, Approved by Presidential Decree No. 1300 of 17 December 1999 (given in the wording of Presidential Decree No. 24 January 2000).

(8) Alexander Igantov, "Russia in the Asia Pacific", in Rouben Azizian and Boris Reznik,(eds.,), op. cit., p.6.

(٩) انظر - على سبيل المثال - الإعلان الصادر في ختام زيارة الرئيس الروسي لكوريا الشمالية في يوليو عام ٢٠٠٠.

<http://www.fas.org/news/dprk/2000/dprk-000719a.htm>.

(10) Rouben Azizian, Russia in Asia: Unwelcome Intruder Or Accommodative Player? op. cit., p.12.

(11) Sergey Lavrove, "Containing Russia: Back to the Future?" 19-7-2007 Ministry of Foreign Affairs of The Russian Federation, Information and Press Department http://www.mid.ru/brp_40nsf/e78a48070f128a7b43256999005b8b8/3f8005f0c5ca3710c.

(١٢) انظر د. زينب عبد العظيم، الأمن فى آسيا بين الرؤيتين الأمريكية والروسية، فى ا. د. هدى ميتكيس، والسيد صدفى عابدين (محرران) قضايا الأمن فى آسيا (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ٩٥.

(13) Vladimir Putin, "SCO ■ New Model of successful International Cooperation" op. cit.

(14) Dmitri Trenin, Opcit., p. 74

(15) Vladimir Putin, 'Russia: new Eastern Perspectives', op. cit.

(16) Vladimir Putin, Russia-APEC: Broad Horizons of Cooperation, president.kremlin.ru/eng/text/speeches/1215/17/11/2005_type104017_.97335shtml.

(17) Comprehensive Program of Action to Promote Cooperation between the Association of Southeast Asian Nations and the Russian Federation 2005-2015 <http://www.aseansec.org/18073htm>.

(18) Speech by Ambassador Alexander Karchava on Occasion of the 40th Jubilee of Establishing Diplomatic Relations between Russia and Malaysia. http://www.malaysia.mid.ru/int_e_.16html.

(19) Rouben Azizian, Russia in Asia: Unwelcome Intruder Or Accommodative Player?, op. cit., p.6.

(٢٠) راجع كلامن:

Igor Ivanov, "The New Russian Identity: Innovation and Continuity in Russian Foreign Policy" .Washington Quarterly, Vol24., No3., Summer 2001, pp. 7-13.

(21) Rouben Azizian, Russia in Asia: Unwelcome Intruder Or Accommodative Player?, op. cit., p.10.



الطاقة والعلاقات الروسية والصينية

د. أسامة خمير

المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، وهو ما دفع الرئيس بوتين في ديسمبر ٢٠٠٥ لرفع القيود (٢) التجارية عن الشركة للسماح لها باجتذاب مساهمين ومستثمرين أجانب.

وتخطط الشركة لمشروعات استراتيجية ضخمة، ومنها -على سبيل المثال- المشروع الاستراتيجي لحقل "شتوكمان" Shotokman الذي يقع على بعد ٥٥٥ كيلومترا

شمال شرق مدينة نورمانسك في جزيره كولا، وتبلغ مساحة الحقل ١,٤٠٠ كم^٢، وتقدر احتياطيات الغاز في هذا الحقل البحري بنحو ٢,٢ تريليون متر مكعب تجعله الأكبر في العالم. ويتوقع أن ينتهي العمل في هذا المشروع عام ٢٠١٠ (٣).

٢- قطاع النفط :

تمتلك روسيا سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم، وتحتل المرتبة الثانية عالميا كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم. وتمثل صادرات النفط والغاز الروسي معا نصف الصادرات الروسية. وتسهم عائداتهما بأكثر من ٦٠٪ من حصيلة روسيا من العملة الصعبة (٤).

وفي مجال البترول، تظهر شركة "روس نفط" Rosneft الروسية، التي تعد الأكبر في قطاع البترول، مثلها مثل غاز بروم في قطاع الغاز، وقد توسعت الشركة في السنوات القليلة الماضية بشكل كبير. ففي عام ٢٠٠٤، استحوذت على شركة Yuganskneftegaz وعلى نسبة كبيرة من إنتاج شركة Yukos.

ومن الجدير بالذكر أن ٣٠٪ من النفط الروسي تنتجه شركات مملوكة للدولة، على رأسها شركة "روس نفط". وفي القطاع الخاص، تعتبر شركة لوك أويل Lukoil كبرى الشركات الخاصة، حيث تستحوذ على ١٩٪ من إنتاج النفط الروسي. ولكنها على صلة وثيقة بالدولة.

ومع ارتفاع أسعار النفط عالميا عام ٢٠٠٥، ارتفع إنتاج النفط الروسي بنسبة ٢,٧٪ ليصبح ٩,٤٤ مليون برميل يوميا. كما أعلنت شركة روس نفط أنها سوف تزيد إنتاجها من البترول تدريجيا من ١٠,٢ مليون طن عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠ مليون طن عام ٢٠٢٠. كما أعلنت أنها تستعد لطرح أسهم بقيمة ١٠ مليارات دولار في سوق

ازدادت في السنوات الأخيرة الماضية الاتهامات من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية بحق الجوار الإقليمي لروسيا بأنها تستخدم مخزونها الضخم من الطاقة (الغاز، البترول، الطاقة الكهربائية، وخبرتها في بناء وتشغيل المفاعلات النووية) كسلاح سياسي واقتصادي في سياستها الخارجية، وذلك بمكافحة الأصدقاء، والضغط على الأعداء باستخدام "سلاح الطاقة". خاصة مع تزايد حدة التنافس الدولي على مصادر الطاقة باختلاف أنواعها.

أولا- موارد الطاقة في روسيا :

تتمتع روسيا بتنوع كبير في مصادر الطاقة، مثل الغاز والبترول والكهرباء والفحم والطاقة النووية، كما تمتلك ثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة لم تستغل بشكلها الأمثل حتى الوقت الحاضر، يساعدها على ذلك مساحتها الضخمة التي تبلغ ١٧ مليون كم^٢، وتتميز روسيا بشكل خاص في قطاعات الغاز والبترول والكهرباء والطاقة النووية.

١- قطاع الغاز :

تعد روسيا الدولة الأولى في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، حيث تمتلك ٢٧,٥٪ من الاحتياطي العالمي، أي ما يزيد على ربع الاحتياطي العالمي. وفي قطاع الغاز، تعد شركة "غاز بروم" Gazprom الروسية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، فالشركة تتحكم في ٩٠٪ من إنتاج الغاز الروسي وفي أنابيب نقل الغاز، وهي تنتج ٢٠٪ من إجمالي الناتج العالمي، وتتحكم في ١٦٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، وتمتلك أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم بطول ١٥٠ ألف كم، وتمتد أوروبا بربع احتياقاتها من الغاز الطبيعي (١). وفي عام ٢٠٠٥، الذي شهد ارتفاع أسعار الطاقة، رفعت الشركة إنتاجها بنسبة ١,١٣٪ وزادت صادراتها بنسبة ٨٪، وارتفعت أرباح غاز بروم بنسبة ٤٩٪، ووصل صافي أرباحها إلى ١١,٦ مليار دولار. وفي سبيلها لإحكام قبضتها على الشركة، قامت الحكومة الروسية بزيادة حصتها في غاز بروم من ٣٨٪ إلى ٥١٪، الأمر الذي أثار انتقادات غربية لروسيا بأنها تحكم قبضتها على هذا القطاع الحيوي، ولا تفتح

٣- الطاقة الكهربائية :

تعتبر روسيا رابع أكبر دولة في العالم في مجال توليد الكهرباء بعد الولايات المتحدة والصين واليابان، وتصدر روسيا الكهرباء إلى دول الاتحاد السوفيتي السابق والصين وبولندا وتركيا وفنلندا. وتولد روسيا ٦٢٪ من طاقتها الكهربائية من المحطات الحرارية، و٢١٪ عن طريق المصادر المائية "الطاقة الكهرومائية"، و١٦٪ من المفاعلات النووية. ولروسيا إمكانات ضخمة في مجالات الطاقة المتجددة، ولكنها غير مستغلة باستثناء الطاقة الحرارية المولدة من باطن الأرض *geothermal energy* التي تستخدم للتدفئة وتوليد الكهرباء شمالي القوقاز وفي أقصى الشرق الروسي (٦).

٤- الطاقة النووية :

تمتلك روسيا خبرة ضخمة في بناء وتشغيل المفاعلات النووية، وتقوم حالياً ببناء مفاعلات نووية للهند، كما أنها تشرف على بناء مفاعل بوشهر الإيراني منذ منتصف التسعينيات. وتعتزم روسيا زيادة حجم الطاقة المولدة لديها من مفاعلاتها النووية من ١٦٪ حالياً إلى ٢٥٪ مع حلول عام ٢٠٢٠، كما أن لديها خطة لبناء ٤٠ مفاعلاً نووياً جديداً بتكلفة ٦٠ مليار دولار. ومن الجدير بالذكر أن روسيا لديها بالفعل ٢١ مفاعلاً نووياً في ١٠ محطات نووية، وتقوم حالياً ببناء ثلاثة مفاعلات نووية جديدة، كما تقوم ببناء خمسة مفاعلات نووية خارج روسيا لصالح دول أخرى، من ضمنها مفاعل بوشهر في جنوب إيران (٧).

ثانياً- الطاقة في السياسة الخارجية الروسية :

تتمتع روسيا الأهمية المتزايدة للطاقة على الساحة الدولية، وكان موضوع "أمن الطاقة" *Energy Security* على رأس الموضوعات التي ناقشتها مجموعة الدول الثماني في قمته المنعقدة في مدينة سان بطرسبرج الروسية في شهر يوليو ٢٠٠٦.

وفي موعد متزامن مع انعقاد القمة، صرح رئيس شركة غاز بروم السيد اليكسي ميلر، الزميل السابق للرئيس بوتين في جهاز المخابرات الروسي KGB وأحد المقربين إليه، قائلاً: "المنافسة للحصول على مصادر الطاقة بين الأسواق الثلاث الكبرى: أوروبا، وآسيا - الباسيفيك، وأمريكا الشمالية سوف تستمر في التزايد، وهذه أخبار طيبة لغاز بروم (٨)".

وتجدر الإشارة إلى أن عودة الطاقة إلى دائرة التركيز والاهتمام الروسي قد تزامنت مع تولي فلاديمير بوتين السلطة عام ٢٠٠٠، حيث بدأت روسيا في تشكيل نموذج جذب واهتمام لدول الاتحاد السوفيتي السابق، خاصة دول آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز. فقد تمكنت شركات الكهرباء الروسية من مد نطاق أسواقها إلى آسيا الوسطى والقوقاز، وكذلك فعلت شركات المنتجات الغذائية والاستهلاكية. وخلال السنوات الماضية، تدفق الملايين من سكان تلك المناطق على المدن الروسية الكبرى، مثل موسكو، وسان بطرسبرج التي شكلت عوامل جذب لهم كما كان للعمل والإقامة خارج نولهم الأصلية. وتستفيد تلك الدول من التحويلات المالية لمواطنيها العاملين في روسيا (على سبيل المثال، فنز عدد العاملين من دولة أذربيجان في روسيا عام ٢٠٠٢ بنحو مليوني شخص) وتشكل روسيا النموذج الثقافي لباقي الدول المحيطة بها، فاللغة الروسية هي لغة التجارة والتوظيف والتعليم في دول الاتحاد السوفيتي السابق، مما يقوى وضع روسيا ويزيد من فعالية قوتها الناعمة (٩).

ثالثاً- سياسة الطاقة الروسية تجاه دول آسيا :

١- جمهوريات آسيا الوسطى :

في ١٢ مايو ٢٠٠٧، وقعت روسيا اتفاقية مهمة للغاز مع تركمانستان وكازاخستان، تحتكر بموجبها روسيا غاز تركمانستان التي تمتلك أكبر احتياطي من الغاز في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بعد روسيا حتى عام ٢٠٢٨. وتتضمن الاتفاقية إصلاح وإعادة بناء أنبوب الغاز القديم الذي يمتد من تركمانستان عبر كازاخستان إلى ساحل بحر قزوين، وصولاً إلى روسيا، وبإمكانه حالياً نقل خمسة مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً، أي نصف الكمية المستهدفة للاتفاقية وهي عشرة مليارات متر مكعب، والتي كانت تمثل طاقته الأصلية. كما تتضمن الاتفاقية بناء خط أنابيب غاز جديد مواز له تصل طاقته إلى عشرة مليارات متر مكعب بحلول عام ٢٠١٠. وفي مدينة تركمانبشلي تركمانستان الواقعة على بحر قزوين، صرح وزير الصناعة والطاقة الروسي بأن خط الأنابيب الجديد والخط المطور سيشكلان معاً أضخم نظام لنقل الغاز في آسيا الوسطى بسعة من المتوقع أن تصل إلى ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً (١٠).

وبتوقيع اتفاقية تركمانبشلي، تكون روسيا قد حققت نجاحات على أكثر من صعيد كما يلي :

أ- استعمادت ثقلاً في آسيا الوسطى عبر الاتفاق مع تركمانستان وكازاخستان على توريد الأولى للغاز ومرور الأنابيب عبر أراضي الثانية، كما أن الاتفاق توازن مع صدور بيان مشترك مع الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف حول إعادة بناء خطوط أنابيب غاز أخرى قائمة. كما تقرر إشراك كازاخستان في خط الأنابيب الذي تسيطر عليه روسيا بين ميناء "بورغاز" البلغاري الذي يقع على البحر الأسود، وميناء "الكسندر بولس" شمالي اليونان على البحر المتوسط (١١)، وهو ما سوف يزيد في نهاية الأمر من النفوذ الروسي في تلك المنطقة ويربط مصالح تلك الدول مع روسيا بشكل وثيق.

ب- إن الاتفاق يحكم قبضة موسكو على غاز بحر قزوين، وبالتالي يقوى موقف موسكو التي تتحكم في ربع احتياجات أوروبا من الغاز. وكانت الولايات المتحدة قد ألححت بشدة منذ عام ١٩٩٦ وقبله على إنشاء خط لنقل غاز تركمانستان عبر بحر قزوين إلى أذربيجان، ومنه إلى جورجيا ثم تركيا ليصدر إلى أوروبا، إضافة إلى خط نفط (باكو - تبليسي - جيهان) الذي وصفه المراقبون بأنه يسلك طريقاً سياسياً هدفه تجنب المرور بروسيا، وأنه غير مجد اقتصادياً. ويبلغ طول خط (باكو - جيهان) أكثر من ١٦٠٠ كم، وتبلغ تكلفته ٣,٦ مليار دولار ومخصص لنقل مليون برميل يومياً، أي بنحو ١٪ من الاستهلاك اليومي للنقط العالي وهي كمية متواضعة. ومن المعلوم أن كلا من روسيا وإيران تتنافس على أن تمر صادرات البترول والغاز من بحر قزوين عبر أراضيها في حين تدعم الولايات المتحدة فكرة المرور عبر أراضي حلفائها (جورجيا، تركيا) (١٢).

ج- على صعيد الأرباح المالية والعائدات من صادرات الغاز، تكون الشركة العملاقة "غاز بروم" المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية قد حققت صفقة شديدة الربحية. فروسيا ترفع لتركمانستان ١٠٠ دولار مقابل كل متر مكعب من الغاز، بينما تبيعه إلى دول أوروبا بسعر ٢٥٠ دولاراً. وفي حين تبيع "غاز بروم" الغاز الروسي المدعوم بقوة محلياً لأغراض التدفئة، فإنها تبيع غاز آسيا الوسطى إلى أوروبا بأسعار مضاعفة (١٣). وتستثمر روسيا ٥٠ مليار متر مكعب من الغاز من تركمانستان خلال عام ٢٠٠٧ ومثلها لعام ٢٠٠٨.

وكما كان متوقعاً، فقد أعربت الولايات المتحدة عن عدم رضاها

وفي عام ٢٠٠٦، بلغت الصادرات الروسية من النفط للصين نحو ١٦ مليون طن تم نقلها عبر خط حديدي. والافتقار للنقل لمعظم مشروعات أنابيب نقل الطاقة (البترول والغاز) من روسيا إلى الصين إما أنها قيد الإنشاء، أو لم يحدد موعد بدء الضخ فيها وتخطط روسيا لإمداد الصين بالغاز الطبيعي بداية من عام ٢٠١١ من خلال خطين. خط غربي يمر بمنطقة شينجيانج شمال غربي الصين، وخط شرقي عبر الحدود الشمالية الشرقية للصين إلى روسيا (١٧).

وتتنافس الصين واليابان حول مسار خط أنابيب مخصص لنقل النفط من سيبيريا الروسية. ففي حين تفضل الصين أن ينفذ بطول ٢٤٠٠ كم من مدينة إنجارسك في سيبيريا إلى مصفاة داكوبينج شمال شرقي الصين - كما وعد رئيس الحكومة الصيني باستثمار نحو ١٢ مليار دولار في قطاع الطاقة الروسي إزاء تنفيذ رغبة الصين - فإن اليابان تفضل طريقاً آخر أطول يبلغ ٤١٠٠ كم يمتد بين مدينة تايشيت وميناء ناخودا الواقع على بحر اليابان. وتبلغ تكلفته أربعة أضعاف تكلفة الخط الصيني. ووعده اليابان - في حال تنفيذ المسار الذي تفضله - باستثمار مبلغ مليارات دولار في الأقاليم الروسية الشرقية الأقل نمواً، وقد جاء رد الرئيس الروسي بوتين على ذلك التنافس الصيني - الياباني بأن مصالح روسيا هي التي سوف تحدد مسار خط أنابيب سيبيريا (١٨).

ومن أحدث أشكال التعاون المشترك في مجال الطاقة، مشاركة الشركة الصينية الوطنية للبترول في مشروع سخالين-١ الروسي. وبموجبه تعزز روسيا أن تباع للصين ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز خلال الأعوام العشرين القادمة. وفي عام ٢٠٠٦، وقعت نفس الشركة الصينية اتفاقاً مع شركة روس نفث في مجال التنقيب عن البترول في روسيا (١٩).

٣- الطاقة في العلاقات الروسية - الهندية :

يرجع الطلب المتزايد للهند في مجال الطاقة إلى ضخامة عدد السكان الذي يبلغ ١.١ مليار نسمة (الدولة الثانية في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين). إضافة إلى معدلات النمو العالية التي حققها الاقتصاد الهندي خلال السنوات العشر الماضية والتي تراوحت بين ٧ و ٩٪ سنوياً.

أما عن التعاون بين روسيا والهند في مجال الطاقة، ففي مارس ٢٠٠٦ أعلنت روسيا موافقتها على بيع اليورانيوم اللازم لتشغيل مفاعلين نوويين هنديين. وسوف تزود الهند بالمعدات والمواد الضرورية لبناء محطة طاقة كهربائية نووية (كهرونووية) في ولاية تاميل نادو جنوب الهند (٢٠). ومن المعلوم أن الولايات المتحدة كانت قد توقفت عن إمداد الهند باليورانيوم إثر قيامها بأول تجربة نووية لها عام ١٩٧٤، إلا أن الموقف الأمريكي تغير تماماً بعد زيارة الرئيس بوش للهند في مارس ٢٠٠٦، حيث وافق الرئيس الأمريكي ثم الكونجرس الأمريكي على السماح بتصدير الوقود والتقنية قد استثمرت القوة المتنامية للصين. جارة الهند. مع استعداد روسيا لتلبية حاجة الهند من الوقود النووي. ففرت قطع الطريق عليهما من طريق توقيع تلك الصفقة النووية مع الهند (٢١).

وفي مجال الدعم الروسي للهند في قطاع الطاقة النووية، أعلن الرئيس بوتين أثناء زيارته للهند في يناير ٢٠٠٧ - استعداد روسيا لمساعدة الهند في بناء أربع محطات نووية لتوليد الطاقة إلى جانب ما تقوم به حالياً من بناء مفاعلين نوويين آخرين هناك وأثناء

عن الصفقة الروسية مع تركمانستان وتتهم الولايات المتحدة روسيا بأنها تتبع سياسات تدفع أوروبا للاعتماد على الغاز الروسي. وذلك من خلال أسلوب مرسوم تسلسل فروسيا لا تقبل محاولات الاتحاد الأوروبي لإقناعها بتوقيع معاهدة للطاقة وبيرونيكول حاصر لصمان امدادات الغاز الروسي إلى أوروبا في الأجل الطويل. وعوضاً عن ذلك، تفصل مسارها الخاص، الذي عقدت بموجب مبدىاير ٢٠٠٦ صفقات منفصلة مع شركات طاقة من ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والمجر، وصربيا، وسلوفاكيا، والدمبارك. وهو ما يصفف الموقف الأوروبي الموحد تجاه سياسة الطاقة الروسية (٢٢).

من ناحية أخرى، تمثل الطاقة أداة مهمة في سياسة روسيا تجاه كل من أذربيجان وجورجيا. وبالنسبة لأذربيجان، فهي تمتلك احتياطات كبيرة من النفط، ولكنها تستورد الغاز من روسيا. وتعتبر حليفاً قوياً للولايات المتحدة، وعلى فمن غير المستغرب أن تبدأ المشروعات الأمريكية لنقل الطاقة غالباً من باكوا عاصمة أذربيجان، ومع ذلك تحاول أذربيجان الحفاظ على علاقات ودية مع روسيا.

ويربط بين البلدين خط أنابيب البترول هو خط باكرو - نوموروسبيك، تزود من خلاله أذربيجان روسيا بالبترول. وفي ديسمبر ٢٠٠٦ هدد الرئيس الأتري الهام علييف روسيا بأن بلاده قد تتوقف عن استيراد الغاز منها بعد إعلان شركة غاز بروم الروسية عن بيعها مضاعفة الأسعار. وأصفا الزيادة بأنها لاتماشى مع روح الصداقة بين روسيا وأذربيجان.

أما بالنسبة لجورجيا، فقد قامت روسيا في التوقيت نفسه (ديسمبر) ٢٠٠٦ برفع أسعار الغاز المصدر إلى جورجيا عقب توتر العلاقات بين روسيا وجورجيا المالية للولايات المتحدة والغرب. وعقب الرخص، اضطرت جورجيا للموافقة على السعر الجديد الذي عرضته غاز بروم. بعد أن هددت الشركة بقطع الإمدادات - وهو ٢٣ دولار لكل ألف متر مكعب بعد أن كان ١١٠ دولار، ونحتاج جورجيا إلى نحو ١.٨ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. وقد اتفقت جورجيا على شراء ٨٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي من أذربيجان لتغطية حصة من احتياجاتها لعام ٢٠٠٧، وقالت جورجيا أن الغاز سيأتي من حصة تركيا من إمدادات حقن شاه بيبس للغاز في أذربيجان (٢٣).

٢- سياسة الطاقة الروسية تجاه الصين :

بعد طلب الصين المتزايد على الطاقة إحدى أهم النتائج المترتبة على معدلات النمو العالية التي تحققها بكين وبعد النفط المصدر الثاني لتوليد الطاقة في الصين (نسبة ٢٠٪) بعد الفحم الذي تعتمد عليه الصين بنسبة ٦٠٪ في توليد الطاقة، في حين يلقى الغاز في المرتبة الرابعة بنسبة ٢٪ بعد الطاقة المائية ٦٪ وتحمل الطاقة النووية المرتبة الأخيرة بنسبة ١٪ وحتى عام ١٩٩٢، كانت الصين تحفظ الاكتفاء الذاتي من النفط إلا أن معدلات النمو العالية ترحبت إلى زيادة في استهلاك النفط (ارتفاع الاستهلاك اليومي للنفط في الصين من ٠.٩ مليون برميل عام ١٩٩١ إلى ٧.٥ مليون برميل عام ٢٠٠٦)، وهو الأمر الذي دفع الصين للاستيراد من الخارج ففي عام ٢٠٠٤ استوردت الصين ٣.٩ مليون برميل يومياً أي ٤٨ من استهلاكها من النفط ومن المتوقع أن تصل تلك النسبة إلى ٧٥ بحلول عام ٢٠٢٥ (٢٤).

وفي مارس ٢٠٠٧، عقد الرئيس الصيني هو جينتاو والرئيس بوتين قمة ثنائية في الكرملين لإقامة شراكة تعاونية استراتيجية بينهما.

مؤكدًا لسلعتها، كما أنها تجد مستثمرًا في مجال البحث والاستكشاف على أراضيها، إضافة إلى الربط بين البلدين برباط وثيق من المصالح، تبلور -مثلاً- في شكل دعم الهند للمساعي الروسية من أجل المشاركة في خط الغاز (المقترح)، والمخطط له أن يعتد من إيران عبر باكستان إلى الهند، ويتكلف ٧.٤ مليار دولار.

وقد تبلور ذلك التعاون بشكل عملي في عام ٢٠٠٦ أثناء مشاركة وزير البترول والغاز الهندي في "اسبوع الطاقة العالمية" الذي عقد في موسكو، حيث تم الاتفاق على أن تشارك شركة البترول والغاز الهندية مناصفة مع "غاز بروم" الروسية في مجال التنقيب عن النفط والغاز في روسيا والهند، إضافة إلى مشروعات أخرى لتسييل الغاز الروسي في المواقع البحرية وشحنه إلى الهند، وتضمن اللقاء دعوة الهند للشركات الروسية لزيادة سعة التكرير الحالية للمعامل الهندية من ٥٢ مليون طن سنوياً إلى نحو ٨٠ مليون طن. وفي الوقت نفسه، رحبت روسيا بطلب وزير النفط الهندي أن تشارك بلاده في مشروع (سخالين-٢) للتنقيب واستخراج النفط، وتخطط روسيا لدعوة شركاء في مشروعات (سخالين-٢، ٤، ٥، ٦). وكان النجاح الوحيد الذي حققته الهند في سلسلة مشروعات (سخالين) الروسية قد تحقق في مشروع (سخالين-١) لإنتاج النفط، عندما استطاعت في يونيو ١٩٩٦ الحصول على حصة ٢٠٪ من المشروع الذي تتولاه شركة (إكسون موبيل)(٢٣).

الزيارة، صرح رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج بقوله: "إن مسالة أمن الطاقة هي أهم الأبعاد التي بدأت تظهر في الشراكة الاستراتيجية بين البلدين .. ونحن نتطلع إلى إيجاد شراكة طويلة الأمد مع روسيا في هذا المجال الحيوي". إضافة إلى ذلك، تساعد روسيا الهند في مجال إنتاج وتطوير محركات الطائرات المدنية والعسكرية، كما أن الهند تعتبر من أكبر دول العالم استيراداً للسلاح الروسي(٢٢).

أما في مجال البترول والغاز، فقد تم الاتفاق عام ٢٠٠٦ على أن تستخرى الهند ٥٠ مليون طن من النفط الخام سنوياً من روسيا، وبعث الهند الشركات الروسية لبناء معامل تكرير في الهند لمواجهة الحاجة المتزايدة للطاقة. وتستورد الهند ١١٠ ملايين طن من النفط الخام سنوياً، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٢٠٠ مليون طن عام ٢٠١٥ إذا استمرت الهند في تحقيق معدلات النمو الحالية.

ومن ينظر إلى العلاقة الروسية - الهندية في مجال الطاقة، فسيجد أنها علاقة تقوم على مصالح مشتركة وضخمة بين الطرفين. فالهند لا تسعى فقط إلى مجرّد استيراد النفط والغاز الروسيين على المدى الطويل، بل إنها تسعى إلى المشاركة في مشروعات الاستكشاف والتنقيب عنها (سلسلة مشروع سخالين لروسية)، كما أنها تقدم الحوافز للشركات الروسية لبناء معامل تكرير على الأراضي الهندية. في مقابل ذلك، تجد روسيا مشترياً

الهوامش:

- ١- نورمان الشيخ، روسيا والاتحاد الأوروبي .. صراع الطاقة والمكانة، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص ٦٤.
- 2- "Russia's Gazprom profits rocket", (www.bbc.com), 7/7/2006.
- 3- "Gazprom's global ambitions", (www.bbc.com) 20/12/2005
- ٤- نورمان الشيخ، مرجع سابق، ص ٦٥.
- 5- "Russian: energy giants bring global clout", (www.bbc.com), 7/7/2006.
- 6- "Russia: Energy Overview", (www.bbc.com) 20/12/2005.
- 7- Ibid..
- 8- Russian energy giants, op.cit.,
- 9- Fiona Hill, "Moscow Discovers Soft Power", Current History, Vol.105, No.693, October 2006, pp.341-343.
- ١٠- محمد عبد المجيد، روسيا ووسط آسيا .. بالطاقة تتغير الجيوبوليتيكا، (www.islamonline.net) 20/5/2007
- ١١- ناطقة إبراهيم المتوفى، حروب الغاز بين الغرب وروسيا في آسيا الوسطى، (www.almujtamma-mag.com) 11/8/2007
- 12- Brenda Shaffer, "From Pipedream to Pipeline: A Caspian Success story", Current History, Vol. 104, No.684, October 2005, pp. 343- 344.
- ١٣- باقر شاشا فالبونج، دبلوماسية انابيب النفط الروسية .. عودة إلى المستقبل، (www.aleqtisadiah.com) 30/6/2007
- ١٤- كيث سي سميث، عواقب الهيمنة الروسية على مصادر الطاقة، (www.aleqtisadiah.com) 29/7/1428
- ١٥- جورجيا تتجه إلى أنريجان من أجل الغاز، (www.bbc.com) 25/12/2006
- ١٦- أسد الحجى، الصين ستأسس أكبر منتج للنفط وثانى أكبر مستهلك له، مجلة المجلة، العدد ١١٤٩٨، أبريل ٢٠٠٧
- ١٧- وكالة انباء كونا، ٢١ مارس ٢٠٠٧.
- ١٨- بونين يزور الصين، ١٣ أكتوبر ٢٠٠٤
- 19- Siddharth Srivastava, "India's quest for Russian energy" Asia Times, 7/11/2006.
- ٢٠- مفاوضات روسية - هندية بشأن الطاقة، (www.bbc.com) ١٧ مارس ٢٠٠٦
- ٢١- الولايات المتحدة توافق على صفقة نفوية مع الهند، (www.bbc.com) ٩ ديسمبر ٢٠٠٦
- ٢٢- بونين يجرى معادثات في الهند حول الطاقة والفضاء، (www.bbc.com) ٢٥ يناير ٢٠٠٧
- 23- Siddharth Srivastava, op. cit,

الأمم المتحدة

المفكر الروسي

لواء / عبد المنعم سعيد كامل

المحيطين الهادئ والهندي، وتعزيز التعاون مع دول مجموعة شنغهاي، وضم دول جديدة إليها مثل الهند وإيران وأفغانستان وباكستان، وبما يؤثر على استراتيجية الولايات المتحدة في تحقيق أمن وجودها في تلك المنطقة الاستراتيجية المهمة.

ولكي يتحقق هذا التصور الاستراتيجي، فقد كان لابد من تحسين قدرات وإمكانيات الجيش الروسي، بما يجعله يستعيد مكانته، فسباق التسلح قد خرج من سيطرة روسيا، وأصبحت الولايات المتحدة تمتلك زمام القدرة التنافسية، واختصرت دورها العلمية العسكرية إلى ست سنوات، بمعنى أن الإمكانيات العسكرية تتطور جنريا خلال هذه المدة القصيرة، وبالتالي تتسع الفجوة التكنولوجية ما بين السلاح الروسي والسلاح الأمريكي وقد كانت هناك أمثلة عملية أمام الرئيس بوتين، فقد انتصر السلاح الروسي في حرب الهند وباكستان عام ١٩٧١، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم انتكس في حرب الخليج الثانية والثالثة، وحرب البلقان عام ١٩٩٩، ورغم أن روسيا حاولت (خاصة في حرب البلقان وحرب الخليج الثالثة) تسريب العديد من معداتها الحديثة، خاصة في مجال الحرب الإلكترونية، لكل من يوجوسلافيا والعراق للشوشرة على الأعمار الصناعية، ولكنها لم تحقق تأثيرا كانت تعقد عليه بعض الأمال، أما على المستوى الداخلي، فإن العديد من الأزمات الداخلية، خاصة في الشيشان، دلت على أن الجيش الروسي لم يصبح قادرا على مواجهة الأزمات الطارئة، وأن أسلحته تقادمت، بحيث لا تسابر المطالب الحديثة من الأسلحة التي يمكن أن تصبح فاعلة في مثل هذه الأزمات.

ولكن الاقتصاد الروسي المنهار ظل يعيق إعادة بناء القوة

تشير تجارب التاريخ إلى أن الإرادة القومية لابد أن تحقق أهدافها على المديين الزمنيين المتوسط والبعيد، فيما لو كانت هناك خطط مدروسة تناسس على علوم المستقبلية، وتأخذ من الماضي عبرة، وتستشرف آفاق المستقبل بما فيه من متغيرات وتهديدات. وهذا ما فعلته روسيا الاتحادية، بعد أن ورثت عرش الاتحاد السوفيتي الذي بدأت يوابر تفككه عام ١٩٨٩، وأعلن انهياره رسميا في نهاية عام ١٩٩١. بدأت روسيا خطواتها من خلال مرحلتين، الأولى عهد الرئيس "بوريس يلتسين" الذي امتد عبر عقد التسعينيات بالكامل، وسعت فيه روسيا إلى "ضخ دماء الحياة" لكي تبقى على جزء من قدرتها الذاتية، ولو على حساب تأثيرها العالمي كقوة عالمية كبرى.

أما المرحلة الثانية، فبدأت مع بداية الألفية الثالثة، بقيادة الرئيس "فلاديمير بوتين"، الذي وضع وثيقة للتصور الاستراتيجي لسياسة روسيا الخارجية مع بداية توليه السلطة، تستند على ثلاثة مبادئ، هي:

١- إعطاء أسبقية لتطوير دور روسيا في عالم متعدد الاقطاب، لا يخضع لمهمنة قوة عظمى واحدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- تقوية الروابط مع حلفاء روسيا القدامى، وكذلك مع دول قارة آسيا الطامعة، وفي مقدمتها الصين والهند واليابان، وتجمع الآسيان بصفة عامة والمالان العربي والإسلامي، وذلك لتأكيد مصالح روسيا في مجالها الحيوي.

٣- الالتفاف على توسيع حلف "الناتو" باتجاه شرق أوروبا (خاصة دول شرق أوروبا التي كانت تتبع حلف وارسو سابقا)، وذلك من خلال عقد تحالفات مع دول شرق آسيا الواقعة على

(*) لواء مقلاد بالقوات المسلحة وخبير استراتيجي.

٢٠٠٧ ٢٠٠٨ نحو ٥٥٢ مليار دولار، أي بنسبة نحو ١٦ ضعفا للإنفاق الروسي كما تفلح ميزانية الإنفاق على البحوث العسكرية للتطوير واستحداث الأسلحة في الولايات المتحدة نحو عشرة أضعاف للإنفاق الروسي وكل ذلك يوضح الفارق الكبير في توازن القوى، والذي جعل مستشارة الأمن القومي الأمريكي (التي أصبحت وزيرة للخارجية الأمريكية بعد ذلك) تطلق تصريحاً عام ٢٠٠٣ عن الموقف الأمريكي ضد الدول المناهضة للحرب على العراق حيث قالت علينا أن نعاقب فرنسا، ونساعح ألمانيا، ونهمل روسيا.

التوجه الروسي نحو تطوير التسليح :

تنقسم القدرة العسكرية بطبيعتها واستخداماتها وتأثيرها إلى قسمين رئيسيين، هما السلاح التقليدي المتمثل في أسلحة الجيوش من دبابات، ومدافع، وطائرات، وسفن، وصواريخ مضادة للدبابات، ومضادة للسفن والطائرات، ثم السلاح فوق التقليدي المتمثل في الأسلحة الاستراتيجية، والذي يبدأ بالصواريخ الباليستية، وينتهي بالقنابل النووية، مروراً بأسلحة الدمار الشامل وهذا النوع من الأسلحة يطلق عليه أسلحة الردع، أو التوازن فوق التقليدي، ويمثل امتلاكه ضرورة خاصة للقوى الكبرى ممتدة المساحة، والتي تهدف إلى السيطرة على المستوى العالمي. ووجود مثل هذه الأسلحة ذات المدى البعيد يضمن وصول القذائف، وإحداث التدمير في الدولة الخصم، فيما لو وصل الموقف إلى حالة حرب.

وروسيا تملك القسمين، ووقعت بشأنهما معاهدات واتفاقيات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مثل معاهدة ستارت ٢ (٢٠١٠)، كذلك اتفاقية نشر الأسلحة التقليدية في أوروبا ولكن ما نريد أن نشير إليه أن روسيا - على خلاف الاتحاد السوفيتي القديم - تفرط في الإعلان عن أسلحتها الجديدة والمطورة، كذلك تفرط في الإعلان عن التدريبات، سواء الذاتية، أو المشتركة مع الدول الصديقة، ولا يكاد يمر يوم إلا وتحمل وكالات الأنباء أخباراً عن النشاط العسكري الروسي والأسلحة الروسية الجديدة، وذلك لتحقيق هدفين، الأول: وضع روسيا - إعلامياً - على خريطة القوى الكبرى في العالم، وأنها استعادت قوتها تماماً، وقادرة على اعتلاء دورها العالمي أما الثاني، فيدخل في نطاق الإعلان عن أسلحة روسية يمكن بيعها، وبما يحقق طفرة في الاقتصاد الروسي. وقد أعلنت روسيا أن حجم مبيعاتها من الأسلحة المختلفة عام ٢٠٠٧ وصل إلى نحو ٦.٥ مليار دولار (نحو ١٩٥ مليار روبل)، وهو حجم مبيعات لم تصل إليه من قبل وتخطط روسيا للتوسع في مجال تصدير الأسلحة، خاصة من الطائرات بأنواعها المختلفة، ليزيد عدد الدول المستوردة للأسلحة الروسية من ٦٠ دولة في الوقت الحالي إلى ٨٠ دولة بحلول عام ٢٠١٠. وربما يعتبر معرض "ماكس - ٢٠٠٧" - الذي نظّمته موسكو وعرضت خلاله أحدث إنتاجها من الأسلحة بمختلف أنواعها وأبرزت صفقات مع العديد من الدول بلغت نحو ٤٠٠ مليون دولار - بمثابة إشارة على توجه روسي نحو المنافسة عالمياً بشدة في هذا المجال.

وقد أعلن وزير الدفاع، في كلمته عند افتتاح معرض ماكس - ٢٠٠٧، أن القوات المسلحة الروسية حصلت على ٣٦ نموذجاً

الروسية. وكان القادة الروس يدركون أن هذا العامل الاقتصادي هو نفسه الذي أدى إلى تفكك الاتحاد السوفيتي إبان المنافسة في السيطرة على الفضاء، من خلال حرب النجوم، إلى جانب أنه أدى إلى تعلق روسيا بالغرب والخضوع لمشارطاته من أجل إعادة البناء، وفي هذا الإطار، قبلت روسيا الكثير من القرارات التي أُنشئت عليها أو لم تجد بداً من تنفيذها، مثل التخلص من الأسلحة النووية في الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي سابقاً، وتغيير اتجاه الصواريخ في القواعد الروسية ذاتها، وتوقيع اتفاقية الحد من انتشار القوات بأوروبا كما قبلت - على مصلح - انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي وإلى حلف الناتو بل وقبلت أن تكون عضواً مراقباً في حلف الناتو عام ٢٠٠٤. بعد أن وصلت حدود الحلف إلى خط التماس مع حدودها عقب انضمام دول شرق أوروبا إليه. وبهذا، يمكن القول إن الاستراتيجية الروسية عملت على الحفاظ - بقدر الممكن - على وضع روسيا الدولي من خلال مشاركتها في التجمعات والأحلاف الدولية، وتلافي الأزمات أو الاستعدادات العسكرية، التي من شأنها الإضرار بالاقتصاد القومي.

وفي إطار إعادة بناء روسيا لقوتها العسكرية الذاتية، يمكن القول إن الفترة الرئاسية الثانية للرئيس فلاديمير بوتين، والتي بدأت عام ٢٠٠٥، تمثل تحولاً رئيسياً وذلك لعدة عوامل، منها: عودة القوة للاقتصاد الروسي، الذي حقق احتياطياً يقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥، تضاعفت عام ٢٠٠٧. كذلك، فإن خطة الإنتاج والتحديث في روسيا انطلقت معتمدة على إمكانياتها من الطاقة، حيث تملك ٦/١ من احتياطي البترول العالمي، ونحو ٢٠٪ من احتياطي الغاز الطبيعي على مستوى العالم، إلى جانب تخراتها في الاقتصاد الحر والتوسع في التصدير بمختلف مجالاته، بما فيه تجارة السلاح.

كما جاء الاهتمام الروسي بإعادة بناء القوة العسكرية كرد فعل لعدة تطورات اعتبرت روسيا تهديداً استراتيجياً. يأتي في مقدمة هذه التطورات افتقاد روسيا لحائط الصد الاستراتيجي تجاه الغرب، والذي كان يتمثل في دول أوروبا الشرقية، كذلك مغزلة الغرب لكل من أوكرانيا وجورجيا للانضمام إلى حلف الأطلسي هذا إلى جانب الفجوة الكبيرة في مستوى التسليح الروسي بالمقارنة مع التسليح الأمريكي، وظهور الصين كقوة ناشئة كبرى لها حدود طويلة مع روسيا، ولابد من تحقيق التوازن الاستراتيجي معها. اتجهت روسيا لتطوير نظم التسليح لكي تستفيد بعضاً من تأثيرها في مجالها الجوي، ولكي تصبح قوة منافسة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين في وقت واحد، ولكنها اعتمدت عقيدة عسكرية مختلفة تماماً عن العقيدة العسكرية السوفيتية، فالأخيرة كانت تنبج نحو الهيمنة على العالم كقطب رئيسي، بينما الوضع الحالي لروسيا لا يسمح لها بتحقيق هذه الهيمنة، لأن الفارق في مجال التوازن كبير جداً، والتطور في نظم التسليح اختلف تماماً عن سابقه، كذلك أسعار الأسلحة ارتفعت بشكل باهظ.

وهنا، تجدر الإشارة لما يمثلته الإنفاق العسكري الروسي، الذي بلغ عام ٢٠٠٧ نحو ٨٢٢ مليار روبل (نحو ٢٨ مليار دولار)، ومقارنته بالإنفاق العسكري الأمريكي الذي يبلغ في ميزانية

جديدة "تيجر-١" في بحر البلطيق، تمت متابعتها من قوافل طرقات الناتو للتعرف على مجالات تحديثها. وقد تمكنت هذه القوافل الصغيرة الحجم من تثبيت علم روسيا في قاع المحيط المتجمد الشمالي، حتى تثبت روسيا سيطرتها عليه، خاصة أن هذا المحيط يحتمل اختزانه لاحتياطي هائل من البترول والغاز الطبيعي.

شرعت البحرية الروسية أيضا في تسليح غواصاتها الجديدة بالصاروخ الحديث "بولافا" الذي تمت تجربته في يونيو ٢٠٠٧ وأصاب أهدافه على مدى بعيد بكل دقة. ومن أجل تحقيق السيطرة، فهناك توجه روسي لوجود دائم في البحر المتوسط الذي يعتبر منطقة العمليات الرئيسية للأسطول الروسي المتمركز في البحر الأسود. وقد استقر الرأي على أن يكون ميناء طرطوس السوري هو نقطة التمرکز البحرية الرئيسية لهذا الأسطول. وتقوم روسيا بالتنسيق مع سوريا لإحكام الدفاع وتجهيز هذا الميناء لهذا الهدف.

ويحتل التطوير في مجال القوات الجوية الاهتمام الرئيسي على مستوى القيادة الروسية. وقد رأس الرئيس بوتين شخصيا اجتماعا في ١٢ أغسطس ٢٠٠٧ في مدينة بطرسبورج لبحث تطوير صناعة محركات الطائرات بما يحقق مميزات خاصة في مجال التوازن مع القوات الأمريكية، إلى جانب التوسع في مجال التصدير لصالح الاقتصاد الروسي. وقد شرعت مؤسسة ميغ في تطوير وتمديد الطائرة "ميغ-٣١" لرفع قدرتها بمعدل أربعة أضعاف قدرتها الحالية، وهي طائرة مقاتلة اعتراضية يبلغ مداها نحو ألف كيلومتر، وتستطيع بعد التطوير تدمير أهداف على مسافة ٢٠٠ كيلومتر، كما يمكنها التعامل مع عشرة أهداف في وقت واحد، وتستطيع تدمير أربعة منها في وقت واحد أيضا، إلى جانب قدرتها على اكتشاف الطائرات غير المكتشفة راداريا (الستالايت).

كما أعلنت شركة ميغ تطوير الطائرة "ميغ ٢٩ K"، و"ميغ ٢٩ KUB" لكي تعمل على حاملات الطائرات الروسية الجديدة، وهذه الطائرة تتميز أيضا بقدرات عالية.

وفي مجال الطائرات الحربية بدون طيار، فقد أنتجت الشركة طائرة حديثة (سكات) لها قدرة على قصف أهداف برية وبحرية متحركة، ولها القدرة على مقاومة الرادارات والأسلحة المضادة للطائرات. ويصل مداها حتى ٤٠٠ كيلومتر، ولها قدرة الاستمرار في الجو لمدة ١٢ ساعة متواصلة دون التزود بالوقود. وسوف تستكمل القوات الجوية الروسية احتياجا لها من هذه الطائرات بحلول عام ٢٠١١.

ولم يقتصر أمر التطوير على شركة ميغ، بل إن شركة سوخوي أنتجت الطائرة "SU-34" المنعدمة المهام، وهي تطوير جذري للطائرة "SU-24"، حيث ستمتلك القوات الجوية الروسية ٢٠٠ طائرة منها حتى عام ٢٠٢٠، لتحل محل الطائرة القديمة ولكن يبدو أن مشكلات التمويل قد تؤثر على برامجها المخططة.

ثم يأتي تطوير القاذفات الاستراتيجية من طراز "TU-160"، كخسرة رئيسية لكي تستعيد روسيا قدرتها

من الأسلحة المطورة والحديثة حتى منتصف عام ٢٠٠٧، منها الصاروخ الجديد "R-29-RGW" (سينيفا) الذي يطلق من البحر، كما بدأت وضع الصاروخ الحديث "بولافا" الذي يطلق من الغواصات على خط الإنتاج الفعلي، كذلك الصاروخ الباليستي من طراز بارش، والصاروخ الحديث جو/جو "KH-102" الذي يطلق من الطائرات ويصل مداه إلى ٢٠٠ كيلومتر. هذا إلى جانب منظومة الدفاع الجوي "إسكندر-M" وإطلاق منظومتين فضائيتين لأغراض الاستطلاع والاتصالات.

ومن أجل تحسين أداء القيادة والسيطرة، ومنافستها للنظام الأمريكي "C-4-I"، فإن القوات المسلحة الروسية ستحصل على أنظمة حديثة للقيادة والسيطرة قبل حلول عام ٢٠١٥. كما تعمل روسيا على تطوير وتجديد شبكة الأتار الصناعية لتضم مائة قمر صناعي حديث بحلول عام ٢٠١٠، من أجل تعظيم قدرتها في مجال الاتصالات والاستطلاع، واكتشاف الصواريخ الباليستية المزودة برؤوس نووية في حالة تهديدها للمجال الروسي.

وفي مجال الرد على نشر الدرع الصاروخية الأمريكية، فإن روسيا بدأت في تجهيز شبكة من الصواريخ العابرة للقارات والتي تقول عنها إن الصاروخ الواحد قادر على "R.S-24" إصابة عشرة أهداف بعشرة مقذوفات مختلفة في آن واحد.

وفي مجال تطوير الأسلحة البرية، فإن روسيا حرصت على تطوير البندقية الكلاشينيكوف "AK-47" والمنتشرة في أرجاء العالم، لتكون أخف وزنا وكاتعة للصوت عند إطلاق نيرانها، ولتستخدم ذخائر لديها القدرة على اختراق السترات الواقية من الرصاص.

وفي مجال المركبات المدرعة ذات التسليح القوي، فقد أنتجت المصانع الروسية المركبة "BMB-4"، التي ستدخل الخدمة اعتبارا من فبراير ٢٠٠٨. وربما نتذكر أن المركبة "BMB" التي استخدمتها القوات المسلحة المصرية إبان نصر أكتوبر ١ المجيد كانت ذات كفاءة عالية.

وفي مجال الدبابات، تحاول المصانع الروسية إنتاج الدبابة "AM-A2"، وهي دبابة حديثة تضارع الدبابات "T-909" الأمريكية AM-A2، إلا أن الاعتمادات المالية وقفت حائلا دون دخول الدبابة الخدمة حتى الآن. لذلك، فإن القوات الروسية تعتمد بشكل شبه كامل على الدبابة "T-90" حتى الآن. هذا إلى جانب أن العديد من الأسلحة البرية الأخرى - خاصة المدفعية - تم تطويرها بشكل كامل.

في مجال تطوير البحرية، تسمى روسيا لامتلاك أسطول من حاملات الطائرات، أن تقام أسطولها السابق، وتم بيع معظم قطعه إلى الصين والهند. وسوف تزود حاملات الطائرات الجديدة بتكنولوجيا متقدمة، ويصل عددها إلى ست حاملات مع حلول عام ٢٠٢٠، وتتبع نفس النظام الأمريكي في صورة مجموعات قتال.

وفي السياق نفسه، تنجم روسيا نحو تحديث أسطولها من الغواصات، حيث خرج العديد منها فعلا من الخدمة، خاصة الغواصات النووية. وقد أجرت روسيا مؤخرا تجربة غواصة

بما يؤدي لان تصبح الصين شريكا استراتيجيا، ويحقق مشاركتها في التصدي للمشروع الأمريكي في اقامة درع صاروخية في المحيط الهادى. الامر الذي من شأنه حصار القدرة الصاروخية والنووية الصينية. الى جانب منع روسيا من استخدام غواصاتها النووية المتمركزة في قاعدة 'كامتشاكا' المطلة على بحر اليابان.

ثم تلتى الهند كثنى اهم دولة متعاونة مع روسيا في مجال التسليح، وتشترك الدولتان في تصنيع طائرة نقل عسكرية متوسطة، حملتها ٢٠ طنا، يتم استخدامها من جانب الهند وروسيا في وقت واحد. كما يتم بالتنسيق بينهما تطوير صاروخ 'براهموس' الاسرع من الصوت والذي يطلق من الغواصات ويصل مداه الى ٤٠٠ كيلو متر.

ثم تلتى اندونيسيا الحليف الجديد لروسيا، حيث عقدت صفقة بمقدار مليار دولار لتمويل شراء اسلحة روسية متعددة، مع السماح لروسيا باستغلال الطاقة في العديد من المناطق الاندونيسية.

وفي السياق نفسه، تلتى ايران التي تعتمد بصورة شبه كاملة على روسيا فيما يتعلق بالتسليح، وكذلك سوريا، والجزائر كدولتين عربيتين.

وبرغم مجالات التطوير، فإن روسيا لم تنس ارقباطاتها الدولية المصدق عليها، حيث اعلنت انها سوف تتخلص من الاسلحة الكيميائية والمخزون الذي لديها بحلول عام ٢٠١٢، كما تنهى تفكيك ٩ منصات لإطلاق صاروخ 'توبول' العابرة للقارات حتى عام ٢٠٠٩، وفقا لاتفاقية تخفيض مستوى الاسلحة الاستراتيجية. كذلك، فإن طوكيو تعمل حاليا تفكيك ثلاث غواصات نووية روسية قديمة خرجت من الخدمة.

تقييم تطوير نظم التسليح الروسى :

برغم كل ما ذكر، فإن التوازن ما بين روسيا والولايات المتحدة، سواء في الاسلحة التقليدية أو فوق التقليدية، هو امر غير محقق، وهناك فجوة كبيرة ما بين الدولتين في هذا المجال وإذا كانت روسيا تستغل التورط الأمريكى الحالى في منطقة الشرق الاوسط، من اجل استعادة قدرتها السياسية وزيادة التقارب على المستوى العالمى مع القوى المناوئة لأمريكا أو المعارضة على سياساتها، فإن الولايات المتحدة لا تعير اهتماما كبيرا للتطوير الروسى في مجال التسليح، وهو ما ظهر واضحا في الازمة العالية الخاصة بالدرع الصاروخية، حيث تواصل الولايات المتحدة جهودها في بناء المشروع، ولا تهتم كثيرا بالرد على مقترحات موسكو بشأن اقامة رادار مشترك كبديل لهذه الدرع. كما تستنهي بالردود المفتعلة الروسية، سواء في تعليق القاذفات الاستراتيجية الروسية فوق قاعدة 'جوام' الأمريكية، أو اقتراب هذه القاذفات من شواطئ الفروج وبرتغال في بحر الشمال، أو شروع روسيا في إنشاء 'منشأة' صواريخ مضادة واذار مبكر في ليكوتشى شمال مدينة بطرسبرج. كل هذا تقابله الولايات المتحدة دون اهتمام واضح، لأنها تترك الفارق التكنولوجى الكبير بينهما

على أن تجوب اجواء العالم، ويكتسب ذلك اهمية خاصة مع التحدى الجديد الذى نشأ مع الدرع الصاروخية الأمريكية، لذلك، فإن الطائرات تنال اهتماما خاصا في التطوير ستظهر آثاره قبل عام ٢٠١٠.

في السياق نفسه، فإن القرار السياسى الروسى قد صدر من اجل بناء الجيل الخامس من المنظومة الجوية الحديثة، خاصة بعد أن نشرت الولايات المتحدة أسرابا من طائراتها الحديثة

"F-22" رابتو في قواعدها الجوية في منطقة الاسكا.

وفي مجال طائرات الهليكوبتر، فقد انتجت المؤسسة الروسية التي تعمل في هذا المجال نحو ١٥٠ طائرة عام ٢٠٠٧، بزيادة ٥٠ عما أنتجته عام ٢٠٠٦. ويتوقع أن يتضاعف هذا الحجم بحلول عام ٢٠١٥، نظرا للإقبال العالمى على هذا النوع من الطائرات، كما تخطط لانتاج ٥٠٠ مروحية عام ٢٠٢٥.

ولا يتوقف التطوير على المعدة فقط، بل إن تطوير قدرة الطيارين يساير نفس الجهود، من خلال تدريبات شاقة تتم في مناطق 'غابات التايجا' لكي يكتسب الطيارون قدرات تحمل اضافية هذا، ولم تنس روسيا العادات السوفيتية القديمة في رفع الروح المعنوية من خلال استعراض القوة العسكرية، التي يمثل الطيران أرقى مجالاتها لذلك، فقد اقترنت فرصة حلول العيد الـ ٩٥ لانشاء القوات الجوية، وتظمت عرضا جويا مكثفا ارادت من خلاله استعراض القوة الى جانب رفع الروح المعنوية للشعب الروسى.

ويبرز في اطار التطوير في مجال الدفاع الجوى منظومة الصاروخ "S-400" الذى يستطيع تدمير الطائرات والصواريخ الممنجة (كروز) على كافة الارتفاعات من ١٠ امتار وحتى ٣٠ كيلو مترا ولدى ٤٠٠ كيلومتر. وقد تم حشد المنظومتين

"S-300، S-400" في وحدات مشتركة للدفاع عن الاراضى الروسية وسوف يتم نشر ٢٠ كتيبة من منظومة

S-400 بحلول عام ٢٠١٥

ولم يتوقف تطوير الدفاع الجوى على تصميم اسلحة جديدة، بل اهتمت روسيا بتطوير الصواريخ القديمة من طراز بيتشورا التي استخدمت في نصر أكتوبر ١٩٧٣ تحت مسمى سام-٣. وقد تم التطوير ليكون النظام قادرا على تدمير الاهداف من ارتفاعات ١٠ امتار وحتى ٣٠ كيلو مترا ولدى ٣٥ كيلو مترا، وله قدرة تخزين معلومات تصل الى عشرة الاف ساعة، كما يشمل نظاما خاصا لمقاومة الاعطال، وسوف يتم تزويد ١٢ دولة بهذا النظام، معظمها دول عربية.

ويبقى ان الرئيس بوتن اعلن اعتماد ما قيمته ١٩٠ مليار دولار لتحديث وتطوير الاسلحة الروسية حتى عام ٢٠١٥. ويتوقع بعض المحللين ان يرتفع هذا الرقم نظرا لطموحات روسيا في استعادة مكانتها على الساحة العالمية

وتحاول روسيا استقطاب قوى ودول مختلفة للتعاون معها في مجال التسليح، ويأتي في مقدمتها الصين - كقوة مصنعة - وتهدف روسيا الى بناء تحالف معها في نطاق منظمة شامهاى.

السؤال الكبير

الديمقراطية

أحمد خليل

وفي خطابه أمام مجلس الدوما في العاشر من مايو ٢٠٠٦ أيدى الرئيس الروسى فلاديمير بوتين اهتماما بالغا بمشكلة بلاده الديموجرافية، موضحاً أن تعداد سكان روسيا انخفض خلال عام ٢٠٠٥ بنحو ٧٠٠ ألف نسمة، محذراً من احتمال انقراض الشعب الروسى فى حال استمرار الانخفاض بالمعدلات الحالية. هذا التحذير من جانب بوتين لم يكن الأول من نوعه ففي أول خطاب له بعد أسبوعين من توليه الرئاسة رسمياً فى مارس ٢٠٠٠، صرح بوتين بأن عدد سكان روسيا يتناقص بمعدل ٧٥٠ ألف سنوياً. وهناك احتمال أنه فى عام ٢٠١٥، سيكون عدد سكان روسيا أقل بمقدار ٢٢ مليون نسمة. ولم يستمر هذا الانخفاض والمعدلات نفسها، فسيكون هناك تهديد على بقاء الدولة الروسية نفسها. فبعد عقد من الزمن على انهيار الاتحاد السوفيتى السابق فى ديسمبر ١٩٩١، انخفض عدد سكان روسيا ٢٠٪ عما كان عليه فى شتاء ١٩٩٢، أى بواقع يتراوح بين ٧٥٠ ألف نسمة ومليون نسمة سنوياً، وهذه أعلى نسبة انخفاض ديموجرافى شهدها العالم فى العقد نفسه. وفى حين ارتبطت هذه الظاهرة بالهجرة فى بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، مثل أرمينيا وكازاخستان، استقبلت روسيا موجبات كبيرة من المهاجرين من هذه الجمهوريات بين ١٩٨٩ و ٢٠٠٢، فبلغ عدد الوافدين إليها نحو ٥ ملايين نسمة. لكن لم يحل ذلك دون استمرار تدهن عدد السكان فى روسيا الاتحادية فى مرحلة ما بعد الشيوعية.

وتكمن الخطورة فى أن المشكلة مرشحة لمزيد من التفاقم فى المستقبل فتعداد روسيا الحالى البالغ نحو ١٤٢ مليون نسمة

تعد مشكلة انخفاض السكان ظاهرة عامة ومشتركة فى العديد من الدول المتقدمة. لكن معظم هذه الدول لديها الموارد والوسائل الكافية لمواجهة مشكلاتها الديموجرافية. وهى تبقى فى كل الأحوال من قبيل "ترف" الرأسمالية التى اعتبرها البعض أفضل مانع للحمل. فى المقابل، تكتسب المشكلة الديموجرافية فى روسيا أهمية خاصة فى ضوء صعوبة الحلول المقترحة لمواجهة مشاكلها واحتمالات تأثيرها بقوة على توجهات روسيا الاستراتيجية على الصعيد الدولى بل ومستقبل روسيا الاتحادية نفسها على الصعيد الداخلى. فمشكلة روسيا الديموجرافية هى نتاج عبء الرأسمالية فى روسيا ما بعد الشيوعية.

أولاً - مشكلة روسيا الديموجرافية :

ترجع المشكلة الديموجرافية فى روسيا إلى بدايات القرن العشرين وقبل الثورة البلشفية، وكان عدد سكان روسيا حينذاك ٧٢ مليون نسمة فى مساحة تبلغ ستمس مساحة العالم، وتضاعف العدد على مدى القرن الماضى بسبب سياسة الاتحاد السوفيتى فى فتح الهجرة بين الجمهوريات السوفيتية، وتوفير وسائل المعيشة على نفقة الدولة من مسكن وتعليم ورعاية صحية، وقد وصل عدد سكان روسيا عام ١٩٩٠ إلى ١٥٢ مليون نسمة. هذا على الرغم من الملايين الذين ذهبوا ضحية الحربين العالميتين الأولى والثانية والذين بقدر عددهم بنحو ٢٠ مليون معظمهم من الرجال. ثم بدأ العدد فى التراجع بعد انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١، وأصبح يشكل تهديدا للأمن القومى الروسى، خاصة أن نسبة الانخفاض كبيرة ولم تشهدا أية دولة فى التاريخ (١)

المعدية جنسيا ، حيث يتراوح عدد المصابين بمرض الإيدز في روسيا بين مليون ومليون مصاب، حسب دراسة قام بإجرائها مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي في أكتوبر ٢٠٠٢. ومن مليون إلى مليون ونصف مليون، حسبما صرح به في مايو ٢٠٠٣ رئيس مركز الإيدز في روسيا فاديم بوكروفسكي. ومن المرجح أن يصبح الإيدز في الأعوام المقبلة أحد الأسباب الرئيسية للوفيات على المستوى القومي في روسيا (٥). وتكمن المشكلة في تكتم السلطات الروسية حول مدى انتشار المرض خوفا من تأثيراته السلبية على صورة روسيا كقوة عظمى (٦).

العامل الثاني وضع العائلة الروسية، فقد تراجع ميل الأجيال الجديدة إلى الزواج، وغالبا ما يعقب الزواج الطلاق. فبين ١٩٨١ و ٢٠٠١، تدنت معدلات الزواج إلى ثلثها، وتصدرت روسيا معدلات الطلاق في الدول الغربية، ففي مقابل كل أربع زيجات، وقعت ثلاث حالات طلاق (٧).

أما العامل الثالث، فهو تأثير المجتمع الروسي بعمل أوروبي عام إلى خصوبة منخفضة. ففي إيطاليا وألمانيا ودول أوروبية أخرى، يتجه التعداد السكاني نحو الهبوط. وإذا ما استمرت التوجهات السكانية الراهنة، فإن الدراسات الديموجرافية تتوقع أن ينخفض عدد سكان أوروبا من ٤٥٠ مليون نسمة حاليا إلى ٤٠٠ مليون نسمة عام ٢١٠٠. وقد تتنقل عدوى تأخير سن الزواج والإنجاب الأوروبية إلى روسيا، وتسهم في انخفاض معدلات الخصوبة الروسية.

من ناحية أخرى، فإن ميراث الإحباط الجمعي سيقف حائلا دون عودة الحيوية البيولوجية إلى المجتمع الروسي. فالتغيرات السريعة التي شهدتها هذا المجتمع منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، أسفرت عن حدوث شرخ داخلي بلغ مراحل خطيرة بعدما تحول الروس إلى أكثر شعوب الأرض عرضة للإصابة بالأمراض النفسية المختلفة. وتشير الأرقام إلى أن هذه الأمراض بمختلف أنواعها تحولت إلى وباء. فقد بلغت معدلات الإصابة بالأمراض النفسية مستوى قياسيا زاد على ٤١٪ سنويا، والإصابات بين الفئات الشابة هي الأعلى. لكن الخطورة تكمن في زيادة معدلات الانتحار خلال السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق، إذ بلغت نحو ٤٠ حالة لكل ١٠٠ ألف نسمة، وهي من المعدلات الأعلى عالميا (٨)، والأشد خطورة أنها في تصاعد مستمر.

ثانيا - الدعايات والمخاطر :

من المؤكد أنه سيكون لانخفاض تعداد سكان روسيا تداعيات ومخاطر عديدة، خاصة في المدين المتوسط والطويل. فهذه المخاطر و الدعايات ستتعدي مستقبل روسيا الاتحادية ذاتها لتتفاعل مع التوازنات الإقليمية والدولية. فإحدى الأطروحات الروسية لتعويض نقص السكان هي تشجيع عودة نحو ٢٠ مليون روسي يعيشون في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، لكن لهذا الطرح مخاطر مزدوجة على روسيا. فاستيعاب المهاجرين

سينخفض إلى ما بين ١٢٠ و ١٣٥ مليون نسمة عام ٢٠١٥. وفق التقرير الصادر أوائل عام ٢٠٠١ عن وكالة الاستخبارات الأمريكية عن الاتجاهات العالمية حتى عام ٢٠١٥. ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، سينخفض عدد سكان روسيا بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ١٢١ مليون نسمة. وتأتي الإحصاءات الروسية نفسها لتضفي مزيدا من الهلع على المشكلة الديموجرافية، فقد كشفت لجنة الدولة للإحصاءات في عام ٢٠٠٠ عن أن سكان روسيا عام ٢٠٧٥ سيتراوح عددهم بين ٥٠ و ٥٥ مليون نسمة (٩).

وتعد مشكلة الخفة السكانية من أهم التحديات التي تواجهها الدول الصناعية المتقدمة، مثل دول أوروبا الغربية و شمال أمريكا و اليابان. لكن الانخفاض في هذه الدول يعد من قبيل "ترف" الرأسمالية التي اعتبرها أحد المعلقين "أفضل مانع للحمل". وتستطيع هذه الدول بفرائضها المالية الكبيرة تقديم الحوافز الاقتصادية لشعوبها لتشجيعها على زيادة الإنجاب مثلما يحدث في ألمانيا وإيطاليا، أو تنظيم الهجرة "الانتقائية" إليها، مثلما يحدث في الولايات المتحدة وكندا، ومثلما يقترح الرئيس ساركوزي في فرنسا. وعلى العكس، فإن انخفاض السكان في روسيا يأتي نتيجة "عبء" الرأسمالية في روسيا ما بعد الشيوعية (١٠)، إذ فرضت عملية التحول الاقتصادي أعباء ثقيلة على الشعب الروسي، سواء بسبب ارتفاع الأسعار وتدني الأجور، أو بسبب انسحاب الدولة وعجزها عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل العلاج والسكن بسبب ما رافق عملية التحول الاقتصادي من فساد ونهب لمقدرات الشعب الروسي. إذ بيعت مشاريع روسية كبرى تبلغ قيمتها أكثر من ٢٠٠ مليار دولار بمبلغ ٧ مليارات دولار فقط، وهرب نحو ٢٠٠ مليار دولار إلى الخارج خلال عقد التسعينيات الماضية بواقع ٢٠ مليار دولار سنويا، وانكمش الناتج القومي الروسي بنحو ٤٠٪ منذ عام ١٩٩١، ولم يبدأ الانتعاش إلا في السنوات القليلة الماضية جراء ارتفاع أسعار النفط والغاز.

ورغم أن هذا الانتعاش قد يحمل بصيص أمل في رفع مستوى المعيشة للمواطن الروسي، لكنه لا يعني إمكان وقف التدهور السكاني بفعل ثلاثة عوامل :

الأول : سوء الوضع الصحي وتأثيره في الصحة الإنجابية. فعلى خلاف الدول الأوروبية التي تشهد ارتفاعا طفيفا في معدلات الوفيات قياسا على معدلات المواليد، بلغ عدد الوفيات في روسيا ١٦٠ حالة وفاة مقابل ١٠٠ ولادة، بينما بلغت هذه المعدلات في إيطاليا مثلا ١٠٣ حالات وفاة مقابل ١٠٠ ولادة. ويشتد العقم اللا إرادي في روسيا، حيث يعاني ١٢٪ من الأزواج الروس في سن الإنجاب من العقم. وهذه نسبة تفوق مثلتها في الولايات المتحدة مرتين. ويعود سبب العقم النسائي في روسيا إلى تقشيش الإجهاض ففي عام ١٩٨٨، أجريت ٦٤ مليون حالة إجهاض في روسيا (١١) وهناك أيضا مشكلة انتشار الأمراض

القليلة المقبلة.

وفي فبراير ٢٠٠٢، أشار ديمتري روجوزين، زعيم حزب رودينا القومي و الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الدوما، إلى أن الخطر الأساسي على روسيا حالياً مصدره الجنوب وليس الغرب، متهما الصين بالتخطيط للاستيلاء على سيبيريا بالديموجرافيا إن لم يكن بالقوة. وفي فبراير عام ٢٠٠٦، طالب روجوزين بوضع قوانين جديدة " لإعادة سيطرة روسيا على حدودها " خصوصاً للحد من تدفق المهاجرين الصينيين، داعياً إلى ضرورة حث الروس على الانتقال إلى المناطق الحدودية لصدد " التهديد الصيني لروسيا الأم " (١٢). إن المعاناة الصينية - الروسية جدية بالانتباه، فروسيا أرض تحتاج إلى شعب، والصين شعب يحتاج إلى أرض، وهي مسألة خطيرة تتركب موازين الأمن والاستقرار في آسيا بالكامل.

وفي مواجهة هذه الأخطار المتوقعة، سيتعين على روسيا الصغيرة " توجيه مواردها القليلة لأغراض الدفاع والأمن، الأمر الذي من شأنه تعميق المشكلة الاقتصادية، فإما أن تتجه روسيا إلى بناء جيش كبير لن تسمح به قاعدتها السكانية، أو تطوير ترسانة عسكرية فائقة لن تسمح بها مواردها الاقتصادية (١٣).

من ناحية أخرى، من المتوقع أن تتعرض الإنتاجية في روسيا إلى مشكلات موجعة، خصوصاً أنها لا تزال تعتمد - تحديداً في مجال الزراعة - على أساليب إنتاج كثيف العمالة. ورغم أن روسيا حققت في العام الماضي معدل نمو اقتصادياً بلغ نحو ٦% - وهي نسبة لم تقاربها أي من الدول الثماني الصناعية الكبرى - ونجحت في تسديد معظم ديونها التي كانت تزيد على ١٤٣ مليار دولار، إلا أن هذا تحقق بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز، ولا يعكس إنتاجية حقيقية. وفي كل الأحوال، فهي رهن عمر وكمة هذه الثروات، حتى لو كانت روسيا تملك منها الكثير بالفعل (١٤).

إن روسيا نموذج لما يعرف بالدول ذات الحجم غير الطبيعي، وهي تلك التي لا تتناسب مساحتها مع إمكاناتها. فإراضيها أوسع من حاجة سكانها، وهؤلاء أقل من أن يستغلوا مواردها بكفاءة. فقد شغلت روسيا نفسها لقرون بالتوسع الجغرافي على حساب التوسع الوظيفي، وبالكم على حساب الكيف. وهي الآن تدفع الثمن، وربما يكون تراجع تعداد سكانها مقدمة لعوبتها إلى الحجم الطبيعي للدول (١٥).

ستكون له تكلفة اقتصادية عالية، وفي الوقت نفسه سيحرم روسيا من إحدى أهم أدوات سياستها الخارجية تجاه تلك الجمهوريات. أما الطرح الثاني، فهو تشجيع الهجرة من دول الاتحاد السوفيتي السابق أو جمهوريات القوقاز الروسية (٩). وبالفعل، هاجر إلى روسيا الاتحادية ما يتراوح بين ٣ و ١ ملايين شخص من دول آسيا الوسطى (مليوناً أخرى، مليون كازاخى، مئات الآلاف من الأوزبك والطاجيك والقرقيزيين). لكن لهذا الطرح أيضاً مخاطره أولاً على أمن روسيا الاجتماعي واستقرارها السياسي بسبب بروز نزعات فاشية وعنصرية تجاه الأجانب بين الشباب الروس المعروفين بحليقي الروس، وثانياً على هوية روسيا الثقافية والدينية. فتعداد المسلمين في روسيا الاتحادية يبلغ حالياً نحو ٢٣ مليون نسمة بنسبة ١٨٪ من السكان. وتشير التقديرات إلى أن هذه النسبة سترتفع عام ٢٠٢٥ إلى ٢٠٪ لتصل عام ٢٠٥٠ إلى ٥٠٪ من السكان (١٠).

لكن الأكثر خطورة ما قد يأتي من جانب الصين، فروسيا، بتعداد سكانها الحالي والمتوقع، تبلغ مساحتها أكثر من ١٧ مليون كم^٢، في حين أن الصين التي تبلغ مساحتها ٩.٥ مليون كم^٢، يبلغ تعداد سكانها ١٣٠ مليون نسمة، وتعداد الذكور في الصين يزيد على تعداد الإناث بمقدار ٩٠ مليون نسمة، في حين يزيد تعداد الإناث في روسيا على تعداد الذكور بمقدار ٦ ملايين نسمة. وتجمع الدولتين حدود مشتركة تصل إلى ٣٦٤٥ كم. وبينما لا يتعدى سكان سيبيريا كلها نحو ٢٠ مليون نسمة منهم نحو ٧.٥ مليون فقط على الجانب الروسي من الحدود مع الصين، مقابل ١٣٠ مليوناً على الجانب الصيني من الحدود، نجد أن السكان في الأقاليم الصينية الثلاثة المقابلة للحدود الروسية يصلون إلى ٢٥٠ مليون نسمة، أي أن الكثافة السكانية في الجانب الصيني تتعدى ٢٠ ضعفاً عن نسبتها في الجانب الروسي.

إن الصين التي تعد قنبلة سكانية موقوتة لم تضع وقتاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فدخلت من طريق التجارة إلى عمق الأراضي الروسية. وقد دفع تدفق التجار الصينيين داخل المدن الروسية بالسلطات هناك إلى بناء مستوطنات حدودية نصف سكانها من حرس الحدود، خاصة أن التجمعات الصينية الوافدة بدأت تحت غطاء التجارة في تكوين تجمعات مستقرة، كما في مدينة أوسوريسك (١١)، ويوجد الآن أكثر من نصف مليون مهاجر صيني في أراضي روسيا الاتحادية. ويتوقع الروس أن يصل عدد هؤلاء الصينيين إلى ٢٠ مليون نسمة خلال العقود

الهوامش:

١- ليونيد الكسندروفيتش، الأمة الروسية مهددة بالانقراض، صحيفة البيان الإماراتية، ١٠ نوفمبر ٢٠٠٦.

٢- د. إبراهيم عرفات، روسيا تنقرض، الأهرام، ٥ فبراير ٢٠٠١.

٢- أحمد دياب، روسيا واستلهاام الماضي.. هل " تلجم " الديموجرافيا طموحاتها الاستراتيجية؟، الحياة، ٢٤ مايو ٢٠٠٦

٤- نيكولاس إبرشتات، روسيا رجل أوروبا المريض، مجلة كومنثير الفرنسية، ١١ أبريل ٢٠٠٦، ترجمة مختصرة في باب صحافة العالم الحياة، ١٥ مارس ٢٠٠٦ .

5- Nicholas Eberstadt, Some Strategic Implications Of Asian/ Eurasian Demographic Trends, Paper presented at The Harvard Center for Population and Development Studies, Cambridge, MA, November 2003,

6- Celeste A . Wallander, The Politics of Russian Aids Policy, Center for Strategic and International Studies, December 2005

٧ - نيكولاس إبرشتات، روسيا رجل أوروبا المريض، مصدر سابق.

٨ - الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥ .

٩- د . إبراهيم عرفات، مصدر سابق .

١٠- فهمي هويدي، روسيا إذ تكفر عن الماضي، الأهرام، ٨ أكتوبر ٢٠٠٥ .

١١- د . إبراهيم عرفات، مصدر سابق.

١٢- فرانك براون، الانظار تتجه شرقا، مجلة نيوزويك (النسخة العربية)، ١٨ يناير ٢٠٠٥ .

١٣- د . إبراهيم عرفات، مصدر سابق.

١٤- أحمد دياب، مصدر سابق .

١٥- د . إبراهيم عرفات، مصدر سابق .

د. مصطفى كمال طلبة

الخبير الدولي في شؤون البيئة:



تغير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله

استحوذت قضية تغير المناخ بقوة على اهتمام العالم خلال عام ٢٠٠٧، وانعكس ذلك في بذل جهود دولية حثيثة -خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي- للاتفاق على إجراءات فعالة تحد من انبعاث الغازات المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض والآثار المترتبة عليها. وقد نبهت التقارير الدولية، التي صدرت أخيراً في هذا الصدد، إلى أن الدول النامية -رغم أنها الأقل إنتاجاً لهذه الغازات- سوف تكون الأكثر تضرراً بنتائج هذا التغير المناخي. وقد أثارت توقعات هذه التقارير المتعلقة بتأثير التغير المناخي على مياه النيل جدلاً في الأوساط السياسية والعلمية في مصر، بين من يؤكدون صحة هذه التوقعات، ومن يشككون في الأسس العلمية والرياضية التي بنيت عليها.

ونظراً لأهمية قضية التغير المناخي، وأثرها الواضح على العلاقات الدولية عامة، وعلى العلاقات بين دول حوض النيل بشكل خاص، كان لـ "السياسة الدولية" هذا اللقاء مع الخبير الدولي في شؤون البيئة د. مصطفى كمال طلبة، للتعرف على الأبعاد العلمية والسياسية والدولية المتعلقة بهذه القضية.

والدكتور مصطفى كمال طلبة خبير عريضة في جميع هذه المجالات. فقد كان استاذاً جامعياً، ووزيراً، ورئيساً لأكاديمية البحث العلمي في مصر، قبل أن يبدأ رحلته مع قضية البيئة على المستوى العالمي.

رأس د. طلبة وفد مصر في المؤتمر الدولي الأول عن البيئة الذي عقد في استوكهولم بالسويد عام ١٩٧٢، والذي على أثره تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). وعين د. طلبة نائباً لأول مدير تنفيذي لهذا البرنامج -موريس سترونج- ثم تولى منصب المدير التنفيذي في عام ١٩٧٦، ولدة ١٧ عاماً متصلة.

في أثناء هذه المدة، شهد د. طلبة كواليس المفاوضات والمؤتمرات الدولية حول قضايا البيئة. وقد تم تكريمه من قبل منظمات وهيئات دولية عديدة -من بينها الأمم المتحدة- لدوره الشخصي في دفع قضايا البيئة إلى بؤرة الاهتمام الدولي. كما لعب د. طلبة دوراً كبيراً في التوصل إلى اتفاقية مونتريال الخاصة بحماية طبقة الأوزون، والتي تعد -حتى اليوم- أنجح اتفاقية دولية في مجال حماية البيئة.

للدكتور طلبة إنتاج غزير على المستوى العلمي، حيث إن له نحو مائة مقال منشور في دوريات علمية دولية، كما أن له العديد من الكتب عن البيئة صادرة عن دور نشر عالمية، ومنها:

(تنمية بدون دمار)

(التزام المستقبل)

Development Without Destruction
A Commitment to The Future

وقد تم تكريمه من قبل جامعات من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، وبلجيكا، والصين وروسيا، ودول أخرى عديدة.

لم تنقطع صلة د. طلبة بقضية البيئة بعد انتهاء عمله في الأمم المتحدة، بل تواصل نشاطاته من خلال هيئات دولية مختلفة، مثل اليونسكو. كما أسهم في إنشاء ودعم عدد من الهيئات غير الحكومية المهتمة بشؤون البيئة.

يبدى د. طلبة اهتماماً خاصاً في هذه الفترة برفع الوعي بقضايا البيئة في مصر والدول العربية. ومن خلال هذا اللقاء، يشرح د. طلبة التطورات العلمية التي على أساسها يبنه العلماء اليوم إلى الأخطار المترتبة على تغير المناخ، كما يشرح الأبعاد السياسية والاقتصادية للمفاوضات والاتفاقيات الدولية في هذا الصدد. ويشير إلى أهمية أن تأخذ الدول العربية عامة، والدولة المصرية خاصة، إجراءات التعامل مع الآثار المترتبة على تغير المناخ.

يبنه د. طلبة بشدة إلى أن الدولة المصرية يجب أن تواجه بجدية مشكلة أثر تغير المناخ على مياه النيل، وأن تتعاون مع باقي دول الحوض لأجراء دراسات جادة وعميقة للاسترشاد بها في إعادة ترتيب الأولويات التنموية في ضوء هذه التطورات.

القضية -بحسب د. طلبة- لا تحتمل الانتظار. فلهذا أدرك للعالم كله اليوم أن التأخر في التعامل مع التغير المناخي وآثاره سوف يعقد المشكلة، ويزيد بشدة من تكاليف معالجتها.

متى بدأ الاهتمام بقضية البيئة على المستوى الدولي ؟

■ قبل عام ١٩٦٨، لم يكن هناك اهتمام على المستوى العالمى بقضايا البيئة والتلوث، ولكن قفزت هذه القضية إلى السطح فى عامى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ بسبب ظاهرة نفوق الأسماك فى العديد من البحيرات فى الدول الاسكندنافية: السويد والنرويج والدنمارك. وقد اهتمت شعوب هذه الدول بتلقى تفسير من دولها لهذه الظاهرة. ولذلك، تم اجراء أبحاث اتضح منها أن الغازات المنبعثة من المصانع - مثل ثاني اكسيد الكبريت والنيتروجين - ترتفع فى الجو وتذوب فى مياه الأمطار، مما ينتج ما يعرف بالأمطار الحمضية، التى تسبب فى رفع درجة حموضة البحيرات، مما يؤدى إلى نفوق الأسماك.

● ظاهرة الأمطار

الحمضية كانت السبب فى

بداية الاهتمام العالمى

بقضية البيئة

وبالبحث، تبين أن جزءاً كبيراً من الغازات المتسببة فى هذه الظاهرة ليست ناتجة عن صناعات الدول الاسكندنافية، بل تنبعث من المصانع الموجودة فى إنجلترا وألمانيا. ولذلك، فقد طلبت هذه الدول، ممثلة فى السويد، عقد مؤتمر دولى للبيئة الانسانية، حيث كان واضحاً أنها غير قادرة على حل المشكلة بمفردها، بل كانت هناك حاجة للتعاون الدولى.

عقد هذا المؤتمر الدولى بالفعل فى عام ١٩٧٢ تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الانسانية"،

(United Nations Conference on The Human Environment)

وعرف أيضاً باسم "مؤتمر استوكهولم"، وكانت هذه أول مرة يتم فيها حوار جاد حول قضية البيئة.

كيف تم إقناع الدول النامية بالمشاركة ؟

● لم تكن كثير من الدول النامية مقتنعة بأنها يجب أن تلعب دوراً فى هذا الإطار.

فى ذلك الوقت، كنت وزيراً ورئيساً لأكاديمية البحث العلمى، وبالتالي كنت رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر فى مصر. وحين زارنى أمين عام المؤتمر موريس سترونج، الذى جاب انحاء العالم لإقناع مختلف الدول بالمشاركة، أعربت له عن رأى شاركتى فيه كثير من المسئولين فى الدول النامية، وهو أن الدول الغربية قد وصلت لمرحلة من الغنى والرفاهية تمكنها من أن تناقش اليوم قضايا البيئة. ولكن الدول النامية مازال اهتمامها منصبا على التصنيع والتقدم وتحقيق الوفرة، ثم تلقت الى مشاكل البيئة فى مرحلة لاحقة.

هذا مع العلم بأننى كنت أساساً عالماً واستاذاً فى الجامعة، فكان من المفترض أن أكون أكثر وعياً.

من أجل إقناع الدول النامية، والدول الصناعية أيضاً، بأهمية القضية، تم عقد لقاء غير رسمى فى سويسرا عام ١٩٧١، قبل انعقاد المؤتمر الدولى، اجتمعت فيه مجموعة من العلماء والباحثين من الدول النامية والدول الصناعية، بالإضافة الى مجموعة من المسئولين من الدول النامية والصناعية، ليتناقشوا معاً حول قضية البيئة، وهل تنحصر فى مشكلة التلوث، أم أن لها أبعاداً أخرى؟

فى هذا الاجتماع، ظهر لأول مرة أن مشاكل البيئة ناتجة أساساً من الاستخدام غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية المتاحة فى أى بلد. وبذلك، تحولت القضية من التلوث الى موضوع أشمل - الاستخدام الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية - وقد غير هذا من مفهوم الدول النامية كلها.

لقد تنبعت الدول النامية إلى أن لها مصلحة فى التركيز على قضية استغلال الموارد الطبيعية، وتكلفتها، حيث إن المستغل الأول لموارد الدول النامية هو الدول الصناعية التى تأخذ الانتاج "الطبيعى" من الدول التى كانت تستعمرها، ثم تصنعه وتعيد تصديره.

وقد ساهم فى إنجاح المؤتمر المناخ الدولى السائد فى ذلك الوقت، فرغم التنافس بين القطبين الدوليين، الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، كان هناك نوع من التوازن على المستوى الدولى، ورغبة فى التعاون ومنع حدوث صدام بين القطبين. من ناحية أخرى، ظهرت تكتلات مختلفة، مثل مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة دول عدم الانحياز، وكلها ساهمت فى أن تنفذ قضية البيئة الى قمة اهتمامات المجتمع الدولى لكن الاهتمام الدولى بهذه القضية تراجع فى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى فى ظل صعود الاهتمام بقضايا مختلفة، مثل التجارة العالمية، والإصلاح الاقتصادى، ومنظمات مثل الجات والبنك الدولى الى آخره.

هل أثر هذا الاهتمام الدولي بقضايا التنمية على الأفكار المتعلقة بحماية البيئة؟

■ بمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر لمؤتمر استوكهولم، جرت مناقشات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة

The United Nations Environment Program

وفي المؤتمر العام الذي عقد بهذه المناسبة - حول استخدام مصادر الثروة الطبيعية المتاحة لأي دولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون استنزاف الموارد الطبيعية، بل والحفاظ عليها بحيث تظل متاحة للاستخدام في المستقبل. وفي هذا الإطار، ظهرت فكرة التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة: حماية البيئة ممثلة في مصادر الثروة الطبيعية، تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق التنمية الاجتماعية. ولكن ظهرت الحاجة لتقديم شرح أكثر تفصيلاً لمعنى التنمية المستدامة وكيفية تطبيقها.

ولذلك شكلت، بناء على اقتراح مجلس المحافظين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة دولية للتصدي لهذه الحاجة، وهي اللجنة الدولية للبيئة والتنمية

The World Commission on Environment and Development, WCED

برئاسة د. جرو هارلم برونديتلاند، وهي طبيبة، وكانت رئيسة وزراء سابقة للنرويج، وتعمل حالياً كمبعوث خاص لأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون للتغير المناخي.

وكان نائب الرئيس هو د. متصور خالد، الذي كان نائباً لرئيس وزراء السودان، أي أن رئاسة اللجنة جمعت ممثلاً عن كل من الدول المتقدمة والدول النامية. وقد اختاراً عشرين عضواً من المتخصصين في مجالات مختلفة ومن أنحاء مختلفة من العالم، ولم يتدخل أي طرف آخر في اختيار أعضاء اللجنة.

■ التنمية المستدامة

هي التي تضمن

الاستجابة لاحتياجات

الجيل الحاضر مع عدم

التعدي على حقوق

الأجيال القادمة

أصدرت اللجنة تقريرها في عام ١٩٨٧ بعنوان "مستقبلنا المشترك" (Our Common Future)

اشتمل التقرير على تعريف شامل للتنمية المستدامة، واقتراحات عن كيفية تطبيقها. وقد عرف التقرير التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر، مع عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يفوقه إن أمكن.

وقد عرضت مقترحات اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقرتها، وكانت الخطوة التالية اعتماد مفهوم التنمية المستدامة كالتزام من جانب كل الدول.

وقد جاء ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية

United Nations Conference on Environment (UNCED)

وعرف بقمة الأرض، والذي عقد في ريودي جانيرو من ٢ إلى ١٤ يونيو ١٩٩٢.

اعتمد المؤتمر التنمية المستدامة كسياسة تلزم بها كل الدول، حتى لا يحدث إضرار بالبيئة أو بصحة الإنسان أو بالاقتصاد، نتيجة الاستخدام غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية. وقد جمع المؤتمر كل ماتم التوصل إليه في هذا الإطار فيما سمي "أجندة القرن الحادي والعشرين". كما وقعت الدول المشتركة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

العيب الأساسي في هذه الاتفاقية أنها تميزت بالعمومية، ولم تلزم الدول الموقعة عليها باتخاذ إجراءات معينة. كما أن الأجندة لم تترجم إلى طرق عملية توضح كيفية تنفيذ برامج التنمية المستدامة، وما هي الفترة الزمنية التي ستستغرقها، والتكلفة، ومن الذي سيتحمل هذه التكلفة. واعتقد أن عدم التزام الدول بالاتفاق على أهداف معينة كان يعكس غياباً للإرادة السياسية في هذه الفترة.

حتى بدأ المجتمع الدولي يتجه نحو الالتزام بأهداف محددة لمواجهة مشاكل تغير المناخ والحفاظ على البيئة؟

● ظهر اهتمام عالمي واسع بقضية البيئة مرة أخرى بظهور ما سمي بمشكلة ثقب الأوزون. وقد ظهر الاهتمام العلمي بهذه القضية منذ عام ١٩٧٤، عندما أصبح اثبات أن العلماء في جامعة بيركلي بالولايات المتحدة بحثاً نشهر نتائجهم إلى أن الغازات المستخدمة في التكييف والتبريد وأفراس أخرى عندما تصعد إلى طبقات الجو العليا، تحدث خللاً في طبقة الأوزون. وكانت دراسات مبنية على بحوث معملية، ولم تكن هناك قياسات في الواقع.

وهي إحدى هيئات منظمة الأمم المتحدة- بهذا الموضوع. وعملت في الفترة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٨٢ على رصد الغازات المنبعثة وقياس التأثيرات التي تحدث بالفعل على طبقة الأوزون. وهذه الطبقة، التي ينتشر فيها غاز الأوزون بسمك ١٥ أو ٢٠ كيلو في طبقات الجو العليا، وظيفتها أن تمنع وصول الأشعة فوق البنفسجية -التي تعتبر ضارة بالإنسان والحيوان والنبات- إلى الأرض

بحلول عام ١٩٨٢، كانت قد تجمعت لدى منظمة الأرصاد الجوية مجموعة كافية من البيانات، مما دفع المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن يدعو لتشكيل لجنة بين -حكومية للتفاوض على اتفاقية لحماية طبقة الأوزون وبالفعل، تم توقيع اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون في مارس ١٩٨٥، ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر ١٩٨٨، ولكنها لم تلزم الدول الموقعة باتخاذ إجراءات معينة للحد من انبعاث الغازات التي تؤدي إلى الخلل في طبقة الأوزون.

ولكن الاتفاقية التي حققت نجاحا ملحوظا في هذا الصدد كانت اتفاقية مونتريال، أو "بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون"، والتي وقعت في سبتمبر ١٩٨٧، بعد مفاوضات دولية استمرت عدة شهور. مازالت هذه الاتفاقية تعتبر النموذج المثالي لحل مشاكل البيئة العالمية، حيث اشتملت على ترتيبات لتمويل التزام الدول النامية بالخطوات المطلوبة. وقد كان هذا النجاح مرتبطا بقوة الحجج العلمية التي استندت إليها. فقد أحدثت دراسة أجراها عالم انجليزي ردود فعل واسعة، حيث أعلن أن هناك نقصا واضحا في طبقة الأوزون في القطب الجنوبي. وعلى أثر ذلك، تم تشكيل

اتفاقية مونتريال

لحماية طبقة الأوزون

هي النموذج المثالي لحل

مشاكل البيئة

خمس مجموعات من العلماء من أوروبا وإولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لدراسة هذا الموضوع. والاسس التي بنيت عليها النماذج الرياضية التي توصلت الى وجود ما سمي بـ "ثقب الأوزون". وبعد دراسات ومراجعات، اتفقت المجموعات الخمس على أن ما يحدث من خلل في طبقة الأوزون سيستمر، حتى لو أوقفنا إنتاج كل الغازات المتسببة فيه، ولن تعود طبقة الأوزون إلى طبيعتها الا بعد عقود من التوقف عن استخدام هذه الغازات.

وبينما كان العالم مشغولا بمشكلة انتشار مرض الإيدز، أو نقص المناعة المكتسب، بدأ الأطباء في عام ١٩٨٨ يتحدثون عن أضرار وصول الأشعة فوق البنفسجية إلى الأرض نتيجة للخلل في طبقة الأوزون.

ومن هذه الأضرار سرطان الجلد، وعتامة عدسات العين، والخلل في جهاز المناعة. وأكد الأطباء أن المعرضين لهذه الأضرار بشكل أكبر هم ذوو البشرة البيضاء.

وقد أثار ذلك ردود أفعال قوية في دول الشمال الصناعية، حيث ضغطت شعوب هذه الدول على حكوماتهم لكي تقوم بعمل جاد لمعالجة هذه المشكلة.

لقد نجحت المفاوضات التي توصلت الى اتفاقية مونتريال، لأن العلماء، كلهم تكلموا بصوت واحد، ولأن الأطباء تدخلوا وربطوا بين هذه المشكلة البيئية وصحة الإنسان وحياته، وبالتالي، كان هناك ضغط من المواطنين - الذين أحسوا أن حياتهم وصحتهم مهددان بسبب هذه المشكلة البيئية - على حكوماتهم لاتخاذ اجراءات جادة.

وهل هناك اتفاق بين العلماء حاليا بخصوص قضية تغير المناخ والاحتباس الحراري؟

■ بدأ الاهتمام بدراسة قضية تغير المناخ من قبل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والتي كونت مجموعة لجان لجمع البحوث والدراسات المتعلقة بتغير المناخ، وما سمي بغازات الصوبة الزجاجية، أو غازات الدفيئة

وتم عقد المؤتمر الدولي الأول عن تغير المناخ عام ١٩٧٩، واشتركت فيه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة اليونسكو

وعرضت كل هذه المنظمات الدولية نتائج الأبحاث التي تشير إلى أن هناك زيادة واضحة في كميات الغازات التي تسبب ارتفاع درجة حرارة الجو

وفي عام ١٩٨٨، وبالتعاون بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تم انشاء اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ Intergovernmental Panel on Climate Change. IPCC

لكي تجمع كل البحوث العلمية المتاحة في مختلف انحاء العالم عن قضية تغير المناخ، ثم تصدر تقارير دورية لكي تنبه العالم

إلى التطورات العلمية في هذا الموضوع.

ومن هذه اللجنة، تشكلت ثلاث لجان فرعية، هي:

١- لجنة علمية تتابع وتقيم الجديد في العلم.

٢- لجنة تدرس نثر النظم الاقتصادية والاجتماعية بتغير المناخ.

٣- لجنة تدرس الخيارات المطروحة للاستجابة لهذه التغيرات المناخية، وكيفية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتخفيف من حدة تغير المناخ.

● التغير المناخي سيؤثر

على مصر وسيطلب

ذلك إعادة ترتيب

خطتنا الاقتصادية

والتنموية

كانت اللجنة الاولى برئاسة عالم انجليزى، وكانت لها صفة علمية خالصة، ولم يكن عليها أى تأثيرات سياسية.

اللجنة الثانية كان يرأسها عالم من الاتحاد السوفيتى، وقد تدخلت فيها السياسة الى حد ما. لان الاتحاد السوفيتى - وكان من كبار المنتجين لغازات الدفيئة - كان يريد تجنب الادانة من قبل المجتمع الدولي.

أما اللجنة الثالثة، فكانت برئاسة احد وكلاء وزارة الخارجية الأمريكية، وكانت تقاريرها مرسية بالكامل.

بدأت اللجنة الحكومية فى اصدار تقرير كل ٦ سنوات بناء على التقارير المرفوعة من اللجان الفرعية الثلاث.

وبما أنها لجنة حكومية، فتقاريرها يدخل فيها شئ من السياسة، وتحاول التوصل الى وفاقا، وقد يأتى ذلك جزئيا على حساب العلم.

ولكن القاعدة العلمية التى تقوم على اساسها التقارير قوية، وتتمتع بقدر كبير من الاحترام.

وما السبب فى ان قضية التغير المناخي لاقت اهتماما غير مسبوق هذا العام؟

● لقد اثارت قضية التغير المناخي اهتماما واسعا هذا العام لعدة اسباب، منها الاهتمام الكبير الذى صادفه فيلم ال جور، نائب الرئيس الأمريكى السابق، عن التغير المناخي، والذى سماه "حقيقة مزعجة" أو (An Inconvenient Truth). وقد وثق هذا الفيلم التأثيرات الناتجة عن تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض من فيضانات وأعاصير وما إلى ذلك. وقد عرض الفيلم، ومدته ساعة ونصف الساعة، بشكل قوى الآثار السلبية لتغير المناخ. وقد أحدث رد فعل كبيرا، خاصة فى الدول الصناعية والمتقدمة.

من ناحية أخرى، فقد صدر فى أكتوبر ٢٠٠٦ تقرير عن اقتصادات التغير المناخي، اعده الاقتصادى البريطانى سير نيكولاس ستيرن (Sir Nicholas Stern) وكان فى السابق كبير اقتصاديين البنك الدولي، بناء على طلب جوردون براون - رئيس وزراء بريطانيا الحالى - عندما كان وزيرا للخزانة. جمع ستيرن ٢٠ من زملائه، وزاروا دولا من مختلف مناطق العالم: الولايات المتحدة، كندا، المكسيك، الأرجنتين، البرازيل، جنوب إفريقيا، دول شرق أوروبا، فرنسا، ألمانيا، باكستان، والهند والصين، حيث قابلوا اقتصاديين من هذه الدول ودرسوا تأثير تغيرات المناخ على الاقتصاد، وما هو الوضع فى حالة إذا ما طبق العالم إجراءات معينة لمواجهة هذا التغير. وفى حالة عدم اتخاذ أى إجراءات

وكانت محصلة البحث أن اتخاذ إجراءات للحد من تغير المناخ الآن سوف يكلف الاقتصاد العالمى ١٪ من إجمالى الناتج القومى العالمى. لكن المشاكل والأخطار والخسائر التى ستنتج عن عدم اتخاذ هذه الإجراءات ستكلف العالم ١٠٪ من إجمالى الناتج القومى العالمى. ومع الأسف، فإن الدول الغامية سوف تكون نسبة الخسارة فيها أعلى من هذا المتوسط العالمى المقدر بـ ١٠٪. كما اشار التقرير إلى أن ٢٠٠ مليون شخص قد يتحولون إلى لاجئين بسبب تعرض أماكن إقامتهم للجفاف أو الفيضانات.

وبالمناسبة، فقد عقدت منظمة اليونسكو مؤتمرا بعد صدور تقرير ستيرن العام الماضى، بعنوان "حماية كوكب الأرض" دعت فيه ٢٠ أو ٢٥ من العلماء المهتمين بهذا الموضوع، وكنت واحدا منهم. وكان حاضرا فى القاعة نحو ١٠٠٠ مستمع من مختلف انحاء العالم. ولم يكن هناك من المؤيدين من لم يسمع عن تقرير ستيرن. ولكن عند عودتى إلى القاهرة، فوجئت بأن التقرير لم يحدث أى صدى فى مصر. والجهة الوحيدة التى طلبت منى أن ألقى محاضرة عن هذا التقرير بعد نحو شهر ونصف شهر

كانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وليست أيا من الجامعات المصرية.

من ناحية أخرى، أثارت آخر تقارير أصدرتها اللجنة الحكومية المعنية بتغير المناخ - تقرير اللجنة العلمية صدر في يناير ٢٠٠٧، وتقرير لجنة آثار التغير المناخي في مارس، وتقرير الاستجابات في سبتمبر، والتقرير النهائي سيصدر في نوفمبر ٢٠٠٧ - ردود فعل واسعة.

أفاد التقرير العلمي بأن التوقعات السابقة بأن درجة حرارة الأرض كان من المقرر أن ترتفع بمقدار ١.٦ درجة مئوية في القرن الماضي خاطئة، وبأن كل الحسابات والقياسات التي أجريت أوضحت أنها ارتفعت بالفعل بمقدار ٧.٥ درجة. كما أكد هذا التقرير أنه بحلول عام ٢٠٥٠، ستكون درجة حرارة الأرض قد زادت بمقدار درجتين، بل إن هذه الزيادة يمكن أن تحدث بحلول عام ٢٠٢٥.

• يجب أن تعمل دول

حوض النيل لبناء نموذج

رياضي يحسم قضية

تأثير تغير المناخ

على النهــر

ونتيجة لارتفاع درجة الحرارة، فإن كمية الأمطار المتساقطة في بعض أجزاء من العالم ستتناقص بنسبة ٥٠٪، بينما تزداد في مناطق أخرى، مما يعني أن الإنتاج الغذائي العالمي سيتناقص. من ناحية أخرى، سيؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى زيادة معدل ذوبان الثلوج، وبالتالي إلى ارتفاع سطح البحر. مما سيؤدي إلى غرق جزر كاملة موجودة في المحيط الباسيفيكي والهندي والهادي، بالإضافة إلى غرق جميع المناطق الواقعة في مستوى منخفض عن سطح البحر.

وكيف ستأثر مصر بهذه التغيرات ؟

● ستؤثر هذه التغيرات قطعاً على الوضع في مصر. فعندنا عدد كبير من المناطق على البحر المتوسط وفي شمال الدلتا - بورسعيد والعريش والإسكندرية ورأس البر ورشيد - والتي ستأثر من جراء ارتفاع سطح البحر.

من ناحية أخرى، فعندنا دراسات في مصر تشير إلى أن الأرض في منطقة الإسكندرية تهبط حالياً بمعدل ملليمتر أو ٢ ملليمتر كل عشر سنوات، أي أن المشكلة عندنا مضاعفة، فالأرض تنخفض ومستوى البحر سيرتفع، مما سيزيد من حجم المأساة.

من المهم بالنسبة لنا أيضاً ما أورده التقرير بأن المياه الواردة إلى الأنهار من الأمطار سوف تتناقص، ولذلك فيجب أن نتساءل: ماذا سيحدث للنيل؟ ومع الأسف، فليس لدينا حتى الآن في مصر، أو في أي دولة من دول حوض وادي النيل، نموذج رياضي يوضح ماذا سيحدث للنيل.

هناك تسعة نماذج رياضية تستخدم، ولكنها تأتي من الخارج. ثمانية من هذه النماذج تتوقع أن تقل واردات النيل من مياه الأمطار نتيجة لتغير المناخ بمقدار ٧٠٪، وهناك نموذج واحد فقط يتوقع العكس، أن المياه الواردة إلى النيل سوف تزيد بمقدار ٣٠٪.

فنحن بالتالي في وضع لا نحسد عليه، حيث لا نستطيع أن نتوقع ما الذي سيحدث. فلو نقصت مياه النيل بمقدار ٧٠٪، فهذا معناه أن خطط التنمية في مصر يجب أن تتغير بالكامل.

الزراعة في مصر تستهلك نحو ٨٠٪ من مواردها المائية، فلو نقصت مياه النيل بنحو ٧٠٪، فلا يمكن أن نعتمد على الزراعة، بل يجب أن نعيد صياغة أولوياتنا التنموية، ونتوجه إلى إنشاء صناعات، وبالتحديد صناعات لا تستهلك الكثير من المياه، مثل الصناعات الإلكترونية التي تستهلك عشر مقدار المياه التي تستهلكها صناعات أخرى. كما يجب أن نبتعد عن صناعات الحديد والصلب والأسمنت، لأنها تستهلك كميات كبيرة من المياه. وإن نستطيع أن ننقح ما نحتاج إليه من غذاء، لأننا سنضطر إلى تقليل المساحات المزروعة. أو قد نتجه إلى إنتاج زراعات معينة للتصدير من أجل تمويل شراء احتياجاتنا الغذائية من الخارج.

من ناحية أخرى، إذا كان المتوقع هو حدوث ٣٠٪ زيادة في مياه النيل، فنحن بصدد حدوث فيضانات، وذلك سيؤثر بشكل ما على السد العالي. وقد يؤدي إلى إغراق مناطق في مصر.

إن التغير المناخي سيؤثر علينا في مصر بشكل أو بآخر. وفي كل الحالات، سيتطلب ذلك إعادة ترتيب خططنا الاقتصادية والتنموية. وإن نستطيع أن نحسم قضية تأثير تغير المناخ على مياه نهر النيل بدون وجود بيانات مستفيضة يمكن على أساسها التنبؤ بما سيحدث. ومصر في حاجة إلى تعاون دول حوض النيل من أجل إمدادنا بالمعلومات والبيانات اللازمة لبناء هذا النموذج الرياضي.

وتتضمن هذه المعلومات عدد السكان في كل الدول الواقعة على نهر النيل، ومعدل نموهم، ومساحة الأراضي المزروعة على

نهر النيل، ومعدل نموها، ومساحة الأراضي المزروعة عن طريق الري، ومساحة المناطق التي تسقط فيها الأمطار، وتلك التي تتعرض للأمطار.

كما أن بناء النموذج يعتمد على توافر معلومات عن تصور هذه الدول لتطورها في الأعوام الثلاثين المقبلة، وما هي خططها للتوسع العمراني والزراعي، وما هي توقعاتها بالنسبة لارتفاع مستوى الدخل والاحتياجات المانية لسكانها.

هناك مؤشرات اقتصادية عن الوضع الحالي موجودة لدى البنك الدولي، لكننا بحاجة إلى الخطط المستقبلية والتوقعات من أجل بناء هذا النموذج الرياضي. وكثير من دول حوض النيل لديها أساتذة ومتخصصون على أعلى مستوى، وإمكانات علمية محترمة. وقد لمست ذلك بنفسى خلال عملى وإقامتى فى دول مثل أوغندا وكينيا وغيرهما. وهناك علماء من هذه البلاد على أعلى مستوى من الكفاءة يعملون فى منظمة الأرصاد الدولية.

وقد أثرت هذه القضية مع د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية فى مصر، لأنها يجب أن نخرج ضمن القضايا التى تناقش فى إطار اتفاقية مياه النيل، إن التوصل إلى نموذج رياضى يمكننا من توقع أثر التغيرات المناخية شئ حيوئى، لكى نتمكن من التخطيط لمستقبل مصر.

فقبل أن تتبنى أى مشاريع مستقبلية، يجب أن ندرس كم سيزداد عدد سكان مصر؟ وما العدد الذى سيضطر إلى الهجرة من أماكن معيشتها الأصلية نتيجة لارتفاع سطح البحر؟

من المنتظر بحلول عام ٢٠٣٠ أو ٢٠٣٥ أن يضاف إلى السبعين مليون مصرى - التعداد الحالي لسكان مصر - سبعون مليوناً آخرين. فلو نظرنا إلى بعض المشاريع المقترحة، مثل مشروع ممر التنمية الذى طرحه د. فاروق الباز، فسنجد أنه لن يستوعب أكثر من ٥ أو ٦ ملايين. فأين سيذهب باقى السبعين مليوناً؟

هـ ليس هناك وعى

كاف بقضية التغير

المناخ وأثاره فى مصر

على المستوى الشعبى

أو الحكومى

من الممكن أن يستوعب الساحل الشمالى ٢٥ أو ٣٠ مليوناً، لكنه مهدد بفعل تأثيرات تغير المناخ. إذن، يجب أن نخطط لكى نتبعد كل المشاريع الجديدة فى هذه المنطقة بمسافة ٧ أو ٨ كيلومترات عن شاطئ البحر، كى لا تكون مهددة.

ويجب أن نخطط لحماية استثماراتنا الضخمة، خاصة الصناعية، ونحدد إلى أين سننقلها كى تكون بعيدة عن ساحل البحر وغير مهددة.

أنا أرى أنه ليس هناك وعى كاف بهذه القضية على المستوى الحكومى أو المستوى الشعبى فى مصر. وهناك، مع الأسف، نوع من الخوف من مواجهة الحقائق، خاصة الحقائق الصعبة، مثل احتمال أن تغرق مثلاً ثلث الدلتا.

ويجب أن نذكر أنه ليس هناك شك من الناحية العلمية فى أن هناك تغيراً فى المناخ، وأن ذلك سوف تكون له تأثيرات واضحة علينا. فاللجنة الحكومية المعنية بتغير المناخ فيها ٥٠٠ عضو، علماء من جميع أنحاء العالم، واللجان الفرعية فيها ما لا يقل عن ٢٠٠ عالم، وكلهم متفقون على أن هناك ارتفاعاً فى درجة حرارة الأرض، وأن ذلك سوف تفتح عنه آثار واضحة. وقد أكدت تقارير هذه اللجنة أنه ليست هناك وسيلة لإيقاف تغير المناخ الذى سيحدث خلال الأعوام العشرين المقبلة، حتى لو توقف العالم اليوم عن إنتاج غازات الدفيئة، وهو لن يتوقف. فالغازات التى تسبب الاحتباس الحرارى يمتد عمرها وتأثيرها لما لا يقل عن عشرين أو ثلاثين سنة، قبل أن تختفى. ولكى يصل العالم لجرد تثبيت تركيز هذه الغازات فى الجو، فيجب أن تخفض الدول الصناعية من ٦٠ إلى ٨٠٪ من إجمالى هذه الانبعاثات، حتى نستطيع فقط أن نوقف معدل ارتفاع درجة حرارة الأرض.

لقد أحدثت هذه التقارير ردود فعل قوية عند العلماء والشعوب. فإلعلم يشير إلى أن هناك من سيموتون من الحر، ومن سيموتون من الجوع، ومن سيتعرضون للفرق نتيجة للفيضانات أو التشريد.

هناك بالفعل عدد قليل جداً من العلماء يخالفون هذه النتائج، ويقولون - على العكس - نحن على أبواب عصر جليدى، وإن يحدث ارتفاع فى درجات الحرارة. لكن هؤلاء نسبتهم لا تتعدى ١ أو ٢٪. ومن غير المعقول أن نتجاهل إجماع هذا العدد الكبير من العلماء. ونشكك فيه على أساس افتراضات هذه النسبة الصغيرة.

ولو انتظرنا حتى تتحول استنتاجات وتوقعات العلماء إلى حقائق، فسوف يكون الوضع أسوأ بكثير، والمشكلة أصعب فى العلاج. فعند تحقق ما يتوقعه العلماء من ارتفاع درجة حرارة الأرض بدرجتين أو ثلاث، فإن ذلك سوف يترتب عليه آثار كبيرة. إن زيادة معدل الأمطار فى بعض مناطق العالم تزيد من نسبة بخار الماء فى الجو، وبخار الماء نفسه أحد الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، وبالتالي فزيادة سنوية إلى ارتفاع جديد لدرجات الحرارة.

ومن الممكن أن ترتفع نسبة غازات الدفيئة في الجو بأكثر مما هو محدد في النماذج الرياضية المستخدمة لتوقع ما سيحدث في المستقبل هناك من يقول، ولكن ليس هذا مؤكداً، إن درجات الحرارة سترتفع بمقدار ٥ أو ٦ درجات، وليس درجتين أو ثلاثاً، بنهاية القرن ولو حدث هذا، فنحن نتحدث عن ظروف مناخية مختلفة تماماً عن العالم الذي نعيشه اليوم.

من ناحية أخرى، فإن ذوبان الجليد في المناطق القطبية يؤدي إلى انبعاث غاز الميثان، وهو من أكثر الغازات قدرة على رفع درجة حرارة الجو. وهناك توقعات معينة عن كمية الغازات التي ستخرج إلى الجو، لكن لو زاد معدل ذوبان الجليد عما هو متوقع - حسب النماذج الرياضية - وهذا وارد، فإن سطح البحر سيرتفع بمقدار ٥ أو ٦ أمتار.

في هذه الحالة، عندنا في مصر - مثلاً - فإن الدلتا كلها ستغرق، بل وقد يمتد ارتفاع البحر إلى القاهرة، فيجب أن يكون لدى الحكومة المصرية إدراك حقيقي بأهمية هذا الموضوع، وجدية في تناول الآثار المترتبة على تغير المناخ، ووضع الخطط للتعامل معها. ويجب أن تشكل مجلساً أعلى أو لجنة وزارية لدراسة الموضوع بجدية كافية نظراً للاخطار التي قد تصيب مصر وسكانها.

■ هناك عجز شامل في

تناول قضية تغير المناخ

في العالم العربي.. حتى

في مجال البحث العلمي

فعلى سبيل المثال، في مجال الصحة، هناك احتمال أن تنتشر في مصر بعض الأمراض الموجودة في الجنوب، مثل الملاريا، بسبب ارتفاع درجة الحرارة. كما سيكون هناك تزايد في نسب تلوث الأغذية بالسلمونيلا. وسوف تتأثر فئات معينة، مثل الأطفال وكبار السن، بارتفاع درجات الحرارة، مما قد يؤدي إلى زيادة في معدلات وفياتهم، كما حدث بالفعل في فرنسا وسويسرا أثناء موجات الحر الأخيرة. من ناحية أخرى، سيؤثر ارتفاع درجات الحرارة على المحاصيل التي تحتاج إلى درجات حرارة معتدلة، فيجب أن نفكر في تغيير التركيب الحاصل. وفي نقل المحاصيل المزروعة في جنوب الوادي إلى الشمال.

لكي نستطيع أن نواجه كل ذلك، فإننا نحتاج إلى ١٠ أو ١٥ سنة من الدراسة والتخطيط. ويجب تشكيل لجان فنية، تدرس كل منها موضوعاً معيناً لمدة سنتين أو ثلاث، ثم تنقل نتائجها إلى لجنة تخطط على أساس هذه النتائج للسياسات الواجب اتباعها.

ليس هناك اهتمام كاف في مصر بدراسة هذه القضية باستثناء وحيد، وهو دراسة أجرتها جامعة الإسكندرية تحت إشراف د. محمد الراعي، حين كان عميداً للمعهد للبحوث بالجامعة منذ أكثر من خمس سنوات. فقد درس د. الراعي وفريقه ماذا يمكن أن يحدث في الإسكندرية، وبورسعيد، والعريش عند ارتفاع مستوى البحر. وهذا هو البحث الوحيد من هذه المنطقة الذي استخدم في تقرير اللجنة الحكومية المعنية بشئون المناخ قبل الأخير. ولا يوجد بحث واحد في العالم العربي عن آثار تغير المناخ هناك عجز شامل في تناول هذه القضية، حتى في مجال البحث العلمي.

وماذا عن الوعي على المستوى الدولي ؟

■ هناك على المستوى الدولي وعي كامل بالقضية منذ عام ١٩٩٠. وقد انعكس ذلك في تشكيل لجنة توصلت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تم توقيعها مع اتفاقية التنوع البيولوجي، في قمة الأرض بربوذي جانيرو عام ١٩٩٢. كما تأكد ذلك بتوقيع بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الإطارية.

ويبدو أن الوعي بمشاكل البيئة ينتشر بشكل أكبر في الدول المتقدمة، حيث تحظى الشعوب بمستوى عال من التعليم، نظراً لوجود جمعيات أهلية نشطة جداً تدعم الاهتمام بقضايا البيئة، كما أن الإعلام يقوم بدور واضح في شرح قضايا البيئة للناس. ولذلك، فالمواطن في أوروبا والولايات المتحدة على قدر كبير من المعرفة بقضايا البيئة وأثرها على صحته وأسرته وعلى الاقتصاد.

العلامة الفارقة في الالتزام الدولي بمواجهة قضية تغير المناخ كان توقيع بروتوكول كيوتو، الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥. والذي أعلنت فيه الدول الصناعية مسئوليتها عن خفض إنتاج الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري، حيث إن إجمالي ما كانت الدول النامية تنتجه في عام ١٩٩٠ من هذه الغازات لا يزيد على ١٠٪ من الإنتاج العالمي. ولذلك، لم تلزم اتفاقية كيوتو الدول النامية بشئ، لكن الدول الصناعية التزمت بأن تنقص إنتاجها من الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري.

لقد وقعت كل الدول الصناعية اتفاقية كيوتو، بما في ذلك الولايات المتحدة، وكان ذلك أثناء ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ونائبه آل جور، ولكن إدارة جورج بوش الابن أعلنت انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية، ولا تزال خارجها. وهذا موقف لا مسئول تجاه العالم.

ويتعلق موقف الولايات المتحدة بالتكلفة الاقتصادية، حيث تضغط الشركات الكبرى على الرئيس بأن تكلفه تحويل التكنولوجيا

من أجل تقليل انبعاث غازات الدفيئة ستكون عالية جداً. ومن الملاحظ أن هناك إسرافاً في استخدام الطاقة في الولايات المتحدة من أجل تقليل انبعاث غازات الدفيئة ستكون عالية جداً. ومن الملاحظ أن هناك إسرافاً في استخدام الطاقة في الولايات المتحدة فنول أوروبا في الشمال البارد يستخدم فيها الفرد ٧ آلاف كيلوات طاقة في السنة، بينما في الولايات المتحدة يستهلك الفرد ١٢ ألف كيلوات طاقة في السنة.

من ناحية أخرى، تثار اليوم قضية استهلاك الصين والهند للطاقة، حيث من المتوقع أن تنتج الدولتان بحلول عام ٢٠٢٠ غازات مسببة للاحتباس الحراري أكثر مما تنتجه الولايات المتحدة ولكن هناك خلافاً بشأن هذه النقطة، لأن تعداد الهند والصين أكثر من مليارين ونصف مليار فرد فلو قسمت عليهم الغازات المنبعثة من البلدين، لكان نصيب الفرد نحو ١/١٠ أو ١/٢٠ من نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومشكلة الصين، التي تسعى للنمو السريع في إنتاجها الصناعي، أنها تستهلك الطاقة بنسبة عالية، خاصة الفحم الذي يغرز أضعافاً مضاعفة من ثاني أكسيد الكربون من تلك التي تنتج عن احتراق البترول أو الغاز. وهناك نقاش في الغرب حول كيفية استخدام الفحم بطريقة تقلل من انبعاث هذه الغازات، خاصة في ظل ارتفاع أسعار البترول والخوف من نضوبه.

والدرس المستفاد من النجاحات السابقة في التوصل إلى اتفاقيات في مجال البيئة هو ضرورة عقد اجتماعات غير رسمية بين وفود دول العالم المتقدم والعالم النامي. فيجب أن يجلس رؤساء الوفود معاً في حجرات مظلة للتعبير عن آرائهم، وسماع آراء الآخرين في جو ليس فيه التزام رسمي. وعن طريق النقاش، يمكن التوصل إلى نصوص توافقية.

وما هو موقع الطاقات البديلة في هذا الإطار؟

تشير التقارير إلى أنه بحلول عام ٢٠٤٠ أو ٢٠٥٠، سيتم تلبية ٢٢٪ من احتياجات العالم من الطاقة عن طريق استغلال طاقة الرياح. أما عن الطاقة الشمسية، فالملاحظ أن شركات البترول العملاقة هي التي تضع استثمارات ضخمة في مجال الطاقة الشمسية، وهي التي أنتجت الخلية التي تحول الشمس إلى كهرباء، وهي موجودة وتستخدم في مصر، وكفانها غير محدودة، لكن سعرها عال جداً.

ولدى من المعلومات ما يشير إلى أن هذه الشركات هي التي تقف وراء عدم إنتاج هذه الخلية الضوئية على نطاق واسع، وبالتالي انخفاض سعرها، وذلك لأن الشركات السبع الكبرى لم تتفق حتى الآن فيما بينها على تقسيم النفوذ في "حزام الشمس"، أي المناطق التي تتوافر بها الشمس بشكل متواصل خلال العام، وهو بالمناسبة نفس "حزام البترول" بفنزويلا، والمكسيك، وشمال إفريقيا، ومنطقة الخليج.

• بروتوكول كيوتو علامة

فارقة في الالتزام الدولي

بمواجهة قضية تغير المناخ

وأنا أناشد الدول العربية منذ عشرين عاماً أن تستثمر جزءاً من عائدات البترول لإنشاء معهد مركزي للبحوث في العالم العربي، يبحث في كيفية الاستفادة من الطاقة الشمسية، ليس فقط لإنتاج الكهرباء، ولكن أيضاً لتحلية مياه البحار، عن طريق تطوير الأغشية المطلوبة، واستخدام الطاقة الشمسية في ضغط المياه خلالها.

بذلك، نكون قد عرفنا كيف نستغل مواردين المتاحة لتوفير احتياجاتنا دون الاعتماد على الغير. ومهما تكن السيناريوهات المستقبلية، فإن المنطقة ستحتاج - بدون شك - إلى موارد مائية جديدة. فخط الفقر المائي يحدد باستهلاك الفرد لألف متر مكعب من المياه في السنة، والفرد في مصر - على سبيل المثال - نصيبه ٨٠٠ متر مكعب من المياه في السنة. إن مصر تحت خط الفقر المائي، بينما تعدادنا ٧٠ مليوناً. وعندما يصل تعداد المصريين إلى ١٢٠ أو ١٤٠ مليوناً - حتى إذا لم تتناقص مواردين المائية - فسيصبح استهلاك الفرد ٤٠٠ متر مكعب. إذن، لا حل إلا بتحلية مياه البحر. وهناك مشروع لدراسة ذلك في عمان، ومشروع آخر في الأردن، ولكن هناك حاجة لتدعيم هذه الجهود وتطويرها، وينطبق ذلك على التعاون في مجالات كثيرة أخرى.

العالم كله مدرك اليوم لخطورة الآثار المترتبة على تغير المناخ. ولأول مرة، تعرض قضية بيئية على مجلس الأمن على أساس أن تغير المناخ سوف يؤثر على أمن وسلامة العالم كله. ومن مصلحة الدول الصناعية التصدي لهذه القضية، لأن التغير المناخي سوف يؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة من المناطق التي تتعرض للجفاف إلى دول الشمال الصناعية. وهذه الدول خائفة من المشاكل التي ستحدث في مجتمعاتها نتيجة لهجرة هذه الأعداد الكبيرة. ولذلك فهي تضغط لتعديل بنود اتفاقية كيوتو للوصول إلى مستوى أقل من انبعاثات غازات الدفيئة ومع الأسف، فرغم أننا ننتج نسبة ضئيلة جداً من غازات الدفيئة، إلا أننا سوف نتأثر بشكل كبير بالتغير المناخي الذي تسبب فيه.

قضايا السياسة الدولية

أزمة الانقسام الفلسطيني - مواقف عربية ودولية ☐

الش _____ رق الأوسط ☐

إف _____ رية _____ ☐

تحت الض _____ وء ☐

[باكستان على مفترق طرق]

أزمة الانقسام الفلسطيني

مصر وقطاع غزة .. معضلة علاقة خاصة جداً !

■ د. وحيد عبد الجيد *

تربط مصر بقطاع غزة علاقة خاصة جداً من النوع الذي لا يمكن الفكك من آثاره المباشرة أو تجنب قدايعاته اليومية، فهي علاقة جغرافيا وحدود.

وعلاقات الجغرافيا تصنع التواريخ وتحدد المصائر. هكذا نقول الجغرافيا السياسية geopolitics ، التي مازالت سارية في عصر يرى عدد متزايد من خبراء العلاقات الدولية أن الجغرافيا الاقتصادية geoeconomics هي الأكثر تأثيراً فيه.

يقود إلى انهيار في النظام العام يحمل في طياته خطراً على أمن مصر القومي، لأنه قد يؤدي إلى تدفق الفارين منه عبر الحدود.

ويزداد هذا الخطر في ظل المحدد الثاني للعلاقة الخاصة، وهو التزام مصر تجاه القطاع. ويتجاوز هذا الالتزام دور مصر العام تجاه قضية فلسطين بسبب تأثير الجغرافيا الطبيعية - البشرية. ولذلك، كان منطقياً أن يوضع قطاع غزة تحت إدارة مصر ضمن ترتيبات ما بعد حرب ١٩٤٨. وبقي هذا الوضع، الذي عمق العلاقة الخاصة بين مصر والقطاع، حتى حرب ١٩٦٧ التي استولت إسرائيل خلالها على هذا القطاع. عندما اكملت بسط سيطرتها على كامل فلسطين. وبدأت، منذ ذلك الوقت، مرحلة جديدة في العلاقة بين مصر وقطاع غزة بدت أقل خصوصية عما كانت عليه. لأن الاحتلال الإسرائيلي أحدث تغييراً في الجغرافيا، وخلق حاجزاً جغرافياً بين مصر والقطاع استمر نحو ١٥ عاماً غير أن التغير الذي حدث كان في مظاهر التعبير عن الخصوصية في العلاقة بين مصر وقطاع غزة.

وإذا كانت قواعد الجغرافيا السياسية تعمل حتى اليوم، وهي كذلك بالفعل، فلا بد أن يكون أثرها أقوى وأعمق حين تكون للجغرافيا الطبيعية ملامح خاصة جداً، كما هو الحال في قطاع غزة فالساحة القرمزية للقطاع جعلته يضيق بسكانه، ويمثل أعلى معدل للكثافة السكانية في عالم اليوم. وقد حدث ذلك، لأن القطاع استوعب عدداً لا بأس به من لاجئي حرب ١٩٤٨ الذين يعيشون في مخيماته حتى اليوم، ولأنه لا ينتج إلا البشر وبمعدلات مرتفعة تجعله في الصدارة عالمياً من حيث نسبة الزيادة السكانية الطبيعي.

هذه الجغرافيا الطبيعية - البشرية هي المحدد الرئيسي للعلاقة الخاصة بين مصر وقطاع غزة، لأنها تمثل تهديداً كامناً للأمن القومي المصري. فالحصار الإسرائيلي الخانق للقطاع يجعل حدوده مع مصر هي المنقذ الوحيد لأهله الفقراء، المكسبين فوق بعضهم بعضاً. ولذلك، فإن اضطراب في القطاع

(٥) نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

القيام بدور أكبر، وهو ما اقترن حدوثه فعلياً بنشوب الانتفاضة الكبرى في أواخر عام ١٩٨٧.

وكان تأسيس حركة "حماس" تعبيراً عن بدء مرحلة جديدة، ليس فقط بالنسبة لإخوان قطاع غزة، ولكن أيضاً في تاريخ العلاقة بين مصر وهذا القطاع. فقد حدث هذا التطور في وقت كانت فيه الحركات الإسلامية قد أصبحت هي مصدر التهديد الأول، وربما الوحيد، لنظم حكم عربية عدة، ربما فيها نظام الحكم في مصر.

ومع ذلك، اختارت مصر، بعد سنوات من التجربة والخطأ في العلاقة مع حركة "حماس"، أن تفصل بين سياستها تجاهها وموقفها إزاء الجماعة الأم، وهذا أمر منطقي، لأن "حماس" ليست مجرد جزء من حركة الإخوان المسلمين، ولكنها أيضاً جزء من حركة التحرير الوطني الفلسطيني التي لا يصح أن تكون مصر في خصومة مع أحد أطرافها، خصوصاً حين لا يبادر هذا الطرف بالعداء.

غير أن هذا التوجه الصحيح في التعامل مع حركة "حماس" من حيث المبدأ لا يعنى بالضرورة أن السياسة المصرية تجاهها، وسياستها العامة إزاء القطاع، كانت صائبة طوال الوقت.

ويعنى عن تفاصيل لا يتسع المقام لها، يمكن القول إن مصر لم تستطع تطوير رؤية متكاملة لسياستها تجاه قضية فلسطين، تتجاوز السعى إلى تسوية سلمية مع إسرائيل. فقد طغى الهدف، وهو التسوية، على السياسة التي يصح اتباعها للوصول إليه، وللتعامل مع الوضع في حال فشل تحقيقه، وللبدائل الممكنة إذا استحال إنجازه.

ولنضرب مثلاً على ذلك بالوساطة المهمة التي اضطلعت بها مصر بين حركتي فتح وحماس، سواء بشكل ثنائي، أو في إطار الحوار الوطني بين مختلف الفصائل. فقد كان الموجه الأول لهذه الوساطة هو السعى إلى توافق ييسر الوصول إلى تسوية فلسطينية - إسرائيلية أكثر مما يتبع إنجاز برنامج حد أدنى للنضال الوطني الفلسطيني. ويؤدى بالتالى إلى تجنب تصاعد الصراع بين الحركتين الرئيسيتين (فتح وحماس).

فقد سعت مصر إلى السيناريو الأفضل، من وجهة نظرها، أكثر مما حاولت تجنب السيناريو الأسوأ من وجهة نظر الجميع. وربما لم تنتبه إلى أن لهذا السيناريو الأسوأ مقدمات أقوى إلا في وقت متأخر، عندما قرر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون الانسحاب من القطاع بشكل منفرد دون تسوية سياسية، أو أى نوع من الاتفاق مع أى طرف فلسطيني.

وقد أدار شارون هذا الانسحاب بطريقة لا تحقق فقط أكبر قدر من الأمن لشعبه، بل تجعل مستقبل القطاع عالقاً في الهواء، فلا هو مستقل ولا هو خاضع لاحتلال عسكري مباشر. وكان

ليس في هذه الخصوصية نفسها من حيث مقوماتها والاسس التي تقوم عليها.

وقد حدث تراجع ملموس بالفعل في اهتمام مصر بتفاصيل الأرصاع في قطاع غزة بعد الاحتلال الإسرائيلي، ليس فقط لأن هذا الاحتلال خلق بطبيعته وضعاً جديداً جغرافياً وسياسياً، ولكن أيضاً لأن الهزيمة غيرت مصر: سياسة ومجتمعاً. كان تركيز مصر، الرسمية والشعبية، لسنوات بعد حرب ١٩٦٧ على تحرير أرضها التي احتلتها إسرائيل كما أن تراجع الحركة القومية العربية التي انطلقت من مصر أحدث تغييراً في سياساتها الإقليمية، بما في ذلك نظرتها إلى قضية فلسطين وموقفها إزاءها.

غير أنه ما كان لهذا كله أن يغير تأثير الجغرافيا - السياسية، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء. لم ترجع الجغرافيا الطبيعية إلى ما كانت عليه في ٤ يونيو ١٩٦٧، لأن قطاع غزة ظل تحت الاحتلال، ولكن تأثيرها عاد تدريجياً في شكل جديد اختلفت فيه السياسة أكثر مما تباينت الجغرافيا.

وكان أهم ما اختلف في السياسة، وأعطى لتأثير الجغرافيا - السياسية شكلاً جديداً، هو تنامي الحركة الإسلامية في قطاع غزة، وخصوصاً حركة التنظيم الفلسطيني للإخوان المسلمين فهذا التنظيم هو أكثر تنظيمات الإخوان المسلمين ارتباطاً بالجماعة الأم في القاهرة، فهي التي أنشأت في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، وهي التي دعمته حين أصبح محصوراً على قطاع غزة بعد حرب ١٩٤٨، لأن إخوان الضفة الغربية اندمجوا في التنظيم الأردني، كما أن إخوان غزة كانوا هم الأكثر تضرراً من الصدام الذي تصاعد بين الجماعة الأم ونظام الرئيس جمال عبد الناصر منذ ١٩٥٤، فكان القطاع حينئذ تحت إدارة مصر، ولذلك كان جهاز الأمن فيه جزءاً من السلطة الأمنية المصرية.

ولكن الاحتلال الإسرائيلي للقطاع أحدث قطيعة بين الجماعة الأم وإخوان غزة، الذين اختاروا التهديد والتركيز على الدعوة الدينية والعمل الاجتماعي، مثلهم مثل إخوان الضفة الذين انفصلوا فعلياً عن التنظيم الأردني.

ونجح إخوان غزة، من خلال تجنب خوض مواجهة ضد الاحتلال، في بناء ركائز اجتماعية قوية لهم، في الوقت الذي كانت فيه ضربات السلطة المحتلة مركزة على حركة فتح والتنظيمات القومية واليسارية المختلفة.

ولذلك، جاءت استعادة مصر لحدودها مع قطاع غزة في الوقت الذي بدأ فيه الإخوان في هذا القطاع يتداولون بشأن الانتقال من العمل الدعوى والاجتماعي إلى العمل السياسي المقاوم للمرة الأولى. وما كاد النصف الثاني من عقد الثمانينيات يبدأ حتى كان إخوان غزة، وكذلك الضفة، قد باتوا مسلمين

هذا الوضع بما ينطوي عليه من مشكلات ينعكس، أول ما ينعكس، على مصر

وكانت هناك، حينئذ، ثلاثة تهديدات رئيسية بالنسبة لمصر ولكن يبدو أن مصر ركزت على اثنين منها أكثر مما اهتمت بالثالث الذي أصبح هو التهديد الرئيسي منذ أن انفصل قطاع غزة عن الضفة في ١٤ يونيو ٢٠٠٧.

كان التهديد الأول ناجما عن تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير لأهله على نحو يمكن أن يمثل ضغطاً على مصر، لأن حدودها مع القطاع أصبحت هي المتنفس الوحيد لهم وكان تدفق عشرات آلاف الفلسطينيين عبر هذه الحدود في الأيام الأولى، عقب خروج قوات الاحتلال والمستوطنين، مؤشرا لما يمكن أن يبلغه هذا التهديد، إذا لم يتم التوصل إلى تسوية معقولة لقضية المعابر والممرات ثم لمسألة مياه وأجواء القطاع، وهذا هو التهديد الأثنى، ولكن مصر أعطته أهمية قصوى.

وكان التهديد الثاني ناتجا عن نجاح ذراع عسكرية أو أخرى لهذا الفصيل الفلسطيني أو ذاك في تهريب أسلحة ونخائن عبر الحدود مع مصر. وهذا تهديد يؤثر على العلاقات المصرية - الإسرائيلية، ويبت فيها توتراً لا تريده القاهرة، حتى لا يكون باباً جديداً لضغوط أمريكية في مرحلة انتقال صعبة يجتازها نظام الحكم المصري. وكان هذا الموضوع بالفعل أحد الأسباب التي استند إليها أعضاء الكونجرس الذين طالبوا عام ٢٠٠٧ بتجميد مبلغ مائتي مليون دولار من المعونة العسكرية الأمريكية لمصر.

أما التهديد الثالث، الذي كان يبدو بعيداً يوم انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع، ثم تحقق بسرعة قياسية لم تتوقعها مصر ولا غيرها، فهو سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة، في حال عجز السلطة الفلسطينية عن إدارة القطاع أو حدوث فوضى تؤدي إلى انهيار النظام العام، أو تصاعد صراعها ضد فتح والأجهزة الأمنية إلى معركة "كسر عظام". كان هذا الافتراض ضعيفاً واحتماله محدوداً وقت الانسحاب العسكري الإسرائيلي، ولذلك لم تستعد مصر بشكل كاف للتعامل معه حال تحقيقه. فقد ركز التحرك المصري بعد الانسحاب الإسرائيلي على إقناع الفصائل الفلسطينية بمواصلة التهدة التي اتفقت عليها في الجولة الأخيرة لحوارها الذي رعته القاهرة في مطلع عام ٢٠٠٥، وتوازي معه تحرك لإقناع إسرائيل بالحد من اعتداءاتها التي تأخذ شكل ملاحقات ومداهمات لاغتيال أو اعتقال "مطلوبين" قتلهم بالإعداد لعمليات فدائية ضدها. وهي تبرر انتهاكاتها بأنها تهدف إلى منع تنفيذ هذه العمليات. ونظراً لعدم قدرة مصر على تغيير هذا الموقف الإسرائيلي، فقد ركزت على التحرك الفوري لاحتواء التصعيد العسكري الذي يترتب على رد قوى لأحد الفصائل على الانتهاكات الإسرائيلية، وتجنب أن يؤدي هذا التصعيد إلى إشعال قطاع غزة على نحو قد يقود إلى صدام بين السلطة

واحد، أو بعض، الفصائل، يؤدي بدوره إلى حالة من عدم الاستقرار واعتمدت مصر، في ذلك، على علاقة طيبة كونها مع بعض الفصائل، بما فيها قيادة حركة "حماس" والجهاد على مر سنوات من الاتصال المباشر.

غير أن هذا التحرك المصري لم يستطع وقف التنامي السريع للصراع على قطاع غزة والأرجح أن مصر لم تفعل في الوقت المناسب أن هذا الصراع أصبح مرتبطاً بالصراع الأكبر على المنطقة، لأن الفريق الأقوى في "حماس" بقيادة مصر الزمار وسعيد صيام، والذي يميل إليه الجناح العسكري، يؤمن بأن الفشل الأمريكي في العراق، والإسرائيلي في لبنان يوفر فرصة تاريخية لانتصار سياسة الممانعة، وبالتالي ازدياد ارتباط هذا الفريق بحور التشدد الإيراني - السوري كما أن مجموعة فتح الأقوى في غزة بقيادة محمد دحلان، والتي تعتمد على بعض الأجهزة الأمنية الرئيسية، كانت قد وصلت إلى اقتناع بأن لا مستقبل لتسوية حل قضية فلسطين، تحت الرعاية الأمريكية، بدون إلحاق هزيمة بحركة حماس.

ولذلك، جاء التصاعد السريع للصراع في غزة، أو بالأحرى على غزة، بأسرع مما توقعته مصر، ومما كان في استطاعتها أن تتعامل معه فقد فرجت كفيها، بالرغم من أنها ليست مثل غيرها في هذه المسألة تحديداً. وهذا يفسر ما اعتبره كثير من المراقبين تغييراً سريعاً في موقفها الذي بدأ بإعلان إدانتها لاستيلاء حماس على غزة، ثم اتجهت إلى موقف متوازن.

والحقيقة أن هذا الموقف المتوازن هو الذي يعبر عن الاتجاه الرئيسي للسياسة المصرية تجاه الصراع الفلسطيني الداخلي منذ سنوات، بالرغم من أنها تميل بالطبيعة إلى توجهات حركة فتح، وتنفر وتقلق من توجهات حركة حماس. أما ما بدا أنه انحياز إلى فتح في اليومين التاليين لهزيمتها في غزة، فكان بتأثير المفاجأة وبدافع القلق مما سيؤدي إليه ذلك، أكثر مما كان نتيجة اختيار سياسي.

ومع ذلك، يبدو موقف مصر تجاه ما آل إليه وضع قطاع غزة تحت سيطرة حماس غير محسوم بشكل قاطع، في ظل وجود منهجين رئيسيين في تفسير الأخطار الناجمة عن هذا الوضع. يركز المنهج الأول على خطر هيمنة حركة "إخوانية" على قطاع غزة، خصوصاً في لحظة يتصاعد فيها الصدام بين الدولة المصرية وجماعة الإخوان الأم في القاهرة. ومؤدى هذا المنهج هو إنهاء تلك الهيمنة في أسرع وقت عبر إفشال حكم حماس.

أما المنهج الثاني، فيركز على الخطر الذي يمكن أن يترتب على فشل حركة حماس في إدارة القطاع، وحدث فوضى تنفع أعداء - يصعب تقديرها من سكان - إلى التدفق إلى المدن المصرية على الحدود. ومؤدى هذا المنهج هو تجنب ما يؤدي إلى فوضى في القطاع عبر المساعدة في نجاح حكم حماس.

يفوق عداًء كل منهما للعدو الحقيقي للفلسطينيين والأمة.

ولذلك، فإذا جاز أن نحدد طبيعة الموقف المصري تجاه سيطرة حماس على غزة، لقلنا إنه ليس أكثر من موقف انتقاري بلغة لعبة الشطرنج. والمفترض في تكتيكات هذه اللعبة أن النقلة الانتقارية تهدف إلى كسب بعض الوقت للتفكير في نقلة تؤثر على الرقعة. وفي هذه الحالة، يكون الانتظار مفيداً ومنتجاً. ولكن بالعودة إلى معضلة قطاع غزة، لا يبدو أن لدى مصر أوراقاً مؤثرة في هذه المعضلة التي قد يصعب البحث عن حل لها قبل أن يتضح مسار الصراع الأكبر على المنطقة، وفي القلب منه الصراع الأمريكي - الإيراني.

الاعتباران متعارضان، إذن، يؤثران على الموقف المصري سلباً وجود منهجين، يمكن القول إنهما متداخلان أكثر مما هما متضادان.

ولذلك، اختارت مصر أن تصوغ سياستها بطريقة تجمع بين الاعتبارين من خلال الرهان على تغيير الوضع القائم في غزة، ولكن عن طريق استئناف الحوار، وليس من خلال السعي لرفع الحصار عن حماس.

غير أنه ليس هناك ما يمكن أن يدفع إلى توقع نجاح رهان على الحوار الوطني، فشل من قبل في ظروف أقل سوءاً، وحين نتذكر الخصومة بين فتح وحماس قد تحولت إلى عداًء، ربما

الدور السعودي .. حدود الاشتباك مع شأن معقد

■ د. حسن أبو طالب *

ثمة اتفاق بين المتابعين للدبلوماسية السعودية، في عهد الملك عبدالله، على أنها تقسم بالديناميكية والتعامل الإيجابي العلني مع العديد من القضايا العربية والإقليمية، وهي سمة تختلف عما ميز هذه الدبلوماسية في السنوات السابقة، حيث كانت تفضل التحرك غير العلني والنشاط من خلال أطر جماعية أو إقليمية، والابتعاد عن طرح مبادرات الحل للأزمات العربية. أما في عهد الملك عبد الله - بما في ذلك عدة سنوات سابقة كان يدير فيها شئون البلاد كنائب للملك فهد حين أعياه المرض ومنعه من ممارسة مهامه - فقد تعددت المبادرات، وأبرزها المبادرة الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتي تبنتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ كمبادرة عربية للسلام بعد إدخال عدة تعديلات طفيفة.

حركة فتح ومؤسساتها المختلفة السياسية والعسكرية والأمنية، تقود هذا النظام وتؤمن بنسب أوسلو، وتتمسك بالمبادرة العربية للسلام.

غير أن فوز حماس غير هذه المعادلة جذريا، ومن ثم صار المصير الفلسطيني مرهونا بنتيجة الصراع العلني بين فتح وحماس، سواء داخل المؤسسات السياسية التي شكلتها اتفاقيات أوسلو أو خارجها، وأخذ أشكالاً عدة، بداية من الجذب السياسي، ومرورا بالناوشات العسكرية وعمليات الانتفلات الأمنية المخططة، وانتهاء بالحسم العسكري في القطاع الذي تمكنت فيه حركة حماس من السيطرة على كامل مؤسسات السلطة داخله منتصف يونيو ٢٠٠٧، بعد اقتتال داخلي استمر أسبوعين متتاليين بين القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية لحكومة الوحدة الوطنية، التي شكلت وفقا لاتفاق مكة الموقع في ٤ فبراير ٢٠٠٧، وهي القوة التي أنشئت أصلا في عهد الحكومة السابقة التي شكلتها حماس منفردة، وبين قوات الأمن التابعة للسلطة، والتي كانت عمليا تدين بالولاء لحركة فتح ولعدد من زعمائها وقياداتها الأمنيين والسياسيين. الأمر الذي شكل

ولقد شكلت هذه المبادرة، التي أعيد تأكيدها في القمة العربية اللاحقة، وآخرها قمة الرياض مارس ٢٠٠٧، الأساس الصلب الذي تتحرك عليه السياسة الخارجية السعودية تجاه القضية الفلسطينية وقضية السلام العربي - الإسرائيلي الشامل، باعتباره غير قابل للتحقيق إلا عبر التزامات متبادلة بين إسرائيل والعرب.

اختبار حماسك الفلسطيني :

تشكلت هذه الرؤية عبر افتراض ضمنى، لم يكن مطروحا للنقاش من قبل، وهو وحدة القيادة الفلسطينية المصنفة للشعب الفلسطيني، والتي تحظى بشرعية غير مشكوك فيها فلسطينيا أو عربيا، ومن ورائها دعم عربي وإقليمي طويلا ما التزم بالبحث عن السلام وفق المنظور العربي الجماعي. لكن هذا الافتراض تعرض للانهدام مع الانقسامات الفلسطينية التي أخذت تصيب مجمل النظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية في مارس ٢٠٠٦، إذ أدى هذا الفوز إلى تغيير الأسس التي عمل عليها النظام الفلسطيني المبني أساسا على اتفاقيات أوسلو، وأبرزها وجود قوة سياسية بارزة، هي

(٥) خبير الشؤون العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأمم المتحدة

أخرى إلى مائدة المفاوضات مع إسرائيل. على أن يطرح أي اتفاق على الشعب الفلسطيني عبر استفتاء للوقوف على رايه فيما قد يتم التوصل إليه من اتفاقيات سلام.

وفي واقع الأمر، كانت هذه الصيغة الوسط قائمة على توزيع الوظائف والمسئوليات بين ما هو داخلي/خمي وما هو متعلق بالعلاقات الخارجية، مع الاحتفاظ بحق النقض لحماس من خلال آلية الاستفتاء تجاه أي صيغة للتسوية أو اتفاقيات قد يتوصل إليها الرئيس محمود عباس مع الجانب الإسرائيلي لاحقا. وكانت أيضا الصيغة الوحيدة المتاحة وفقا لظروف وملايسات اللحظة الزمنية التي سبقتها. وكان التوقع أن تكون صيغة مناسبة لرفع الحصار الدولي بعد قيام السعودية ببذل جهد إضافي لدى الولايات المتحدة تحديدا للتعامل الإيجابي مع الاتفاق ونتائج

غير أن السعودية لم تعلن قط القيام بهذا الجهد الإضافي. وهنا ربما فضلت التعامل مع واشنطن بعيدا عن أضواء الإعلام. تحسبا من ردود الفعل السلبية المنتظرة. ولكن الثابت وحسب التصريحات السعودية الرسمية- أنه كانت هناك مساعٍ سعودية لإقناع الأطراف الدولية بتأييد الاتفاق، الذي وصفه وزير الخارجية السعودي لاحقا بأنه اتفاق هش وكان يحتاج إلى نوع من الرعاية والمتابعة والالتفاف حوله، فضلا عن التزام صارم من قبل الأطراف الفلسطينية نفسها بكل بنوده

أسباب فشل اتفاق مكة :

وهكذا شكل اتفاق مكة أساسا آخر في سياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية، وبات واضحا، من وجهة النظر السعودية، أن هذا الاتفاق وثيق الصلة بالمبادرة العربية للسلام، وأنه يضمن للعبادة حظوظا أفضل مما إذا تركت القضية الفلسطينية نهبا للانقسام الفلسطيني والاقتتال الأهلي. ولذلك، كانت صدمة السياسة السعودية، كما صدمة سياسات عربية أخرى عديدة، في عودة القتال الفلسطيني في شهرى مايو ويونيو ٢٠٠٧ صدمة كبيرة، لأنه ببساطة يعنى أن الاتفاق لم يصعد في وجه الضغوط التي كان من المعروف والمتوقع أن يواجهها، لاسيما من داخل الصف الفلسطيني نفسه، والذي عكس تأثيرا بنفوذ إقليمي وعربي لم يكن مرتاحا للاتفاق بشكل أو بآخر.

ولعل الأزمة التي ظهرت على السطح بين السعودية وسوريا منتصف أغسطس ٢٠٠٧، نتيجة تصريحات نائب الرئيس السوري فاروق الشرع، تظهر جزءا من الإدراك السعودي بأن فشل اتفاق مكة جاء نتيجة تدخلات عربية سلبية، وسورية على وجه التحديد. وقد ظهر ذلك جليا في الرد على تصريحات فاروق الشرع، نائب الرئيس السوري، التي ذكر فيها أن الدور السعودي قد أصابه الشلل عربيا وأن اتفاق مكة تم التوصل إليه في دمشق، ثم ما تبع تلك التصريحات من رد سعودي قاس همل سوريا جزءا من مسئولية فشل اتفاق مكة، نتيجة سياستها الخالفة لطريق التضامن العربي. ووفقا للتصريح الرسمي السعودي، فإن ادعاء السيد الشرع بأن اتفاق مكة المكرمة تم الاتفاق عليه وعلى بنوده في دمشق يمثل إهانة لا تغفر للقيادات الفلسطينية... وهم قاسرون على توضيح مواقفهم وتبرئة أنفسهم

نظورا نوعيا جديدا بكل المقاييس فلسطينيا وعربيا وإقليميا

لم يكن هذا الاقتتال الفلسطيني الذي شهده قطاع غزة الأول من هذه الحدة والكثافة، ولكنه كان الثاني تقريبا بعد اقتتال مشابه، ولكنه كان متقطعا ولدة اقتربت من شهر كامل بين منتصف ديسمبر ٢٠٠٦ وحتى منتصف يناير ٢٠٠٧، وهو الاحتراب الذي شكل آنذاك صدمة للفلسطينيين وللعرب، خاصة الدول المعنية مباشرة بالقضية الفلسطينية، ومن بينها المملكة العربية السعودية، والتي رأت أن الوضع الفلسطيني بسماحه التي بات عليها مطلع عام ٢٠٠٧ -ملخصه الانقسام، والاحتراب، والحصار الدولي، وعزل حكومة حماس، وغياب الثقة بين الرئاسة الفلسطينية والحكومة برئاسة إسماعيل هنية- من شأنه أن يضر ليس فقط القضية الفلسطينية، بل كل المساعي العربية الخاصة بإقامة سلام عربي - إسرائيلي، وفقا للمبادرة العربية للسلام، التي تشكل الأساس الصلب للسياسة الخارجية السعودية تجاه قضيتي الأمن والسلام في المنطقة العربية ككل

الدور السعودي .. توظيف الأصول المعنوية :

وفي محاولة لتجاوز هذه الوضعية الفلسطينية البائسة، وتوظيفا للنفوذ المعنوي والإقليمي للمملكة، كانت دعوة العاهل عبد الله لقيادات حركتي فتح وحماس للقاء في مكة، والبحث عن مخرج ينهي الاقتتال، ويعيد التماسك للنظام الفلسطيني، ويساعد على الخروج من دائرة الحصار والعزلة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة ضد حكومة حماس وكل من يتعامل معها

كانت الدعوة السعودية للقيادات الفلسطينية بحق مخاطرة محسوبة سياسيا، تحت بند مبادرة من أجل رأب الصدع الفلسطيني. والحفاظ على الزخم الطبيعي الذي تتسم به القضية الفلسطينية عربيا وإقليميا، وهي المخاطرة التي بنيت في واقع الأمر على جهود مصرية مكثفة ركزت أساسا على نقطتين، أولاها وقف الاقتتال الفلسطيني عبر الوفد الأمني المصري الموجود في غزة. وثانيتهما: استمرار الحوار الفلسطيني وصولا إلى صيغة حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل الفصائل والقوى الفلسطينية. وهي الجهود التي اصطدمت بدورها بعدة تحديات نتجت أساسا عن غياب الثقة بين الرئاسة والحكومة، والتدخلات الخارجية الإقليمية المعاكسة لوحدة الصف الفلسطيني

ومع التوصل إلى اتفاق مكة، شعرت السعودية بالارتياح وبالقدر على الإنجاز في شأن معقد، ومحاط بكثير من القيود وكان التقييم السعودي أن هذا الاتفاق لا بديل عنه، وأنه المخرج الذي سوف ينهي مشكلة ازدواجية السلطة وانقسامها، والباب الذي سيمؤدي إلى رفع الحصار الدولي، ومن ثم القبول الأمريكي للوضع الفلسطيني الجديد

جدير بالذكر أن اتفاق مكة أفر تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق برنامج حد أدنى، واعتراف حماس بكل القرارات العربية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وتفويض حركة حماس للرئيس الفلسطيني بمقاومة جهوده من أجل رفع الحصار، والعودة مرة

والحصول على تأييد الفلسطينيين

وبذلك، تشكلت معادلات سياسية وأمنية جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أبرزها انتهاء دور حكومة الوحدة الوطنية المشكلة وفقا لاتفاق مكة المكرمة، والفصل الجغرافي والسليسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجود كيانتين فلسطينيتين على أرض الواقع لكل منهما حكومة تديره، إحداهما تحظى بالقبول والشرعية العربية والدولية، وهي حكومة سلام فياض، والأخرى، وهي حكومة حماس برئاسة هنية محاصرة عربيا ودوليا.

بعبارة أخرى، أطلقت هذه المعادلات عمليا بكل ما قام عليه اتفاق مكة من افتراضات أو وقائع أو بنود، بما في ذلك الافتراضات الخاصة بقدرة السياسة السعودية على التمازج الوضع الفلسطيني، استنادا إلى اعتبارات سياسية ومغزوية منفردة وخالصة ومن منظور السياسة السعودية، فقد أدى الفصل الجغرافي والسياسي بين الضفة وغزة إلى إثارة العديد من التحديات أمام ما يمكن اعتباره التحرك المنفرد في بحر القضية الفلسطينية، الذي يفص يلاعبين آخرين، لكل منهم نفوذه القوي وأدواته على تحويل مسار الأحداث، عندما يشعر بأنها تبحر بعيدا عن مصالحه وأهدافه الآنية والبعيدة على السواء. وكما كان الدرس قاسيا للفلسطينيين أنفسهم، فقد كان قاسيا بالنسبة للسياسة السعودية. وهو ما يظهر في أمرين:

الأمر الأول: استجابة المملكة السعودية للمشاركة في الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذي طلب عقده الأمين العام للجامعة العربية للنظر في مستجدات الوضع الفلسطيني. وهو الاجتماع الذي عقد بعد ثلاثة أيام من سيطرة حماس على القطاع، وطالب بعودة الأوضاع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل سيطرة حماس عليه، ودعا كافة الأطراف الفلسطينية إلى العودة إلى الحوار لحل خلافاتها، وانتهى إلى التمسك بشرعية الرئيس محمود عباس، مع الحفاظ على وحدة القضية الفلسطينية، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في غزة تضم وزراء خارجية السعودية ومصر والأردن وقطر والأمانة العامة للجامعة العربية، على أن تقدم تقريرها خلال شهر وفي هذا الاجتماع، جاء أول رد فعل سعودي لتوصيف ما جرى بأنه أمر لا يمكن أن يصدق أو يقبل، مطالبا بضرورة منع الاقتتال وتحريمه، وأن تعود الفصائل إلى مفاوضات للوصول إلى حلول ترضى الجميع. ويقف من هذا التصريح أن التحريم الذي نادى به الوزير السعودي هو تحريم عربي، بما لذلك من تأثير معنوي وسياسي مرجح على من يعتبر مستولا عن هذا الاقتتال الفلسطيني.

وفي السياق نفسه، وتأكيدا لمعنى الصدمة التي شعرت بها السياسة السعودية نتيجة التطورات الفلسطينية، فقد أعرب مجلس الوزراء السعودي -خلال جلسته الأسبوعية ١٨ يونيو ٢٠٠٧- عن عميق ألمه لما يجري على الأرض الفلسطينية من اقتتال يسيء، للكفاح الفلسطيني، وناشد القادة الفلسطينيين أن يتقوا الله فيما تعاهدوا عليه أمام الكعبة المشرفة، وما أقسموا عليه بأن يتحذروا ولا يتقاتلوا، مؤكدا أن مقتضى ذلك العهد "الوقف الفوري لكل ما يجري من عمليات قتل وحشية وتصفيات جسدية، بل تحريم الدم الفلسطيني والعودة إلى الحوار والتفاهم

من العمالة لأي دولة على النحو الذي ألح إليه السيد الشرع.

ولعل هذه الأزمة العابرة تكشف بدورها عن أن تطبيق اتفاق مكة لم يكن بعيدا عن تدخلات سورية سلبية لم توفر له عوامل النجاح التي راхنت عليها السياسة السعودية. ويمكن القول هنا إن التدخل السوري جاء من خلال ممارسة ضغوط معينة على قيادات حماس الموجودة في دمشق.

لكن المسئولية الكبرى في فشل الاتفاق، من وجهة نظر الدبلوماسية السعودية، يتحملها القادة الفلسطينيون أنفسهم. وقد كشف الأمير سعود الفيصل عن مثل هذه المعاني في حوار بالغ الدلالة مع مجلة تايم الأمريكية نشرته طبعتها الإلكترونية في ١٨ مايو ٢٠٠٧ -أي قبل نحو شهر من الحسم العسكري في القطاع لصالح حماس- حيث وصف الوزير السعودي الاقتتال بين الفلسطينيين بأنه "عبثي للغاية"، وأنه يبعث على الصدمة بوجه خاص، لأنه يأتي في وقت تكرس فيه كل الجهود لدفع عملية السلام مع إسرائيل. وذكر الأمير سعود الفيصل أن الملك عبد الله كلفه بنقل رسائل صارمة إلى قادة الفصائل الفلسطينية في سعي سعودي جديد لوقف الاقتتال والفوضى اللذين يشهدهما قطاع غزة، وأن الملك طلب منه إبلاغ الرئيس محمود عباس زعيم حركة فتح، ورئيس الوزراء إسماعيل هنية، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بأن عليهم أن يتمسكوا بالالتزام الذي قطعوه على أنفسهم أمام الله في مكة، معتبرا أن استمرار الاقتتال الفلسطيني سيكون له وقع كارثي على قضية السلام، ولن يكون هناك أي توقع معقول لنجاح مبادرة السلام العربية من دون عودة الفلسطينيين إلى الوحدة. كما طالب بالقبض على المتسببين في الاشتباكات ومحاسبتهم أمام محاكم باعتبار أن ذلك يشكل الدليل الوحيد على استمرار قادة الفصائل في الالتزام باتفاق مكة.

ووفقا لهذا التقدير، يتجلى الإدراك السعودي بأن مصير المبادرة العربية للسلام مرهون أساسا بالوحدة الفلسطينية، وهي بدورها مرهونة بالحفاظ على والالتزام باتفاق مكة والتمسك به، والعمل وفقا لبنوده.

الاستجابة السعودية وصدمة الحسم العسكري في غزة:

ثم كانت الصدمة الكبرى مع حسم حركة حماس معركة السيطرة على القطاع منتصف يونيو ٢٠٠٧، وإنهاء دور المؤسسات الأمنية المختلفة والعديدة التي كانت تابعة للسلطة الفلسطينية اسماء، وتحت هيمنة فتح فعلا. وهو التطور الذي تبعته مجموعة إجراءات من الرئيس محمود عباس، أهمها إقالة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، والمشكلة وفقا لاتفاق مكة، وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة سلام فياض، تحولت بعد شهر إلى حكومة تسيير أعمال. كما أعلن عباس أن حركة حماس خارجة على القانون، ومنقبة على الشرعية، وأصدر مجموعة قرارات رئاسية تجرم قانونا كل التعاملات مع حركة حماس في ظل وضعها الجديد، واتخذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تفكيك المؤسسات الاجتماعية والأهلية التي تتبع حماس، وتشكل أدوات الحركة في الانتشار

الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ويوفر لإسرائيل الحجة والذريعة للهروب من استحقاقات السلام. وأكد البيان أيضا دعم الأردن والسعودية للشرعية الفلسطينية المتمثلة في السلطة الوطنية ورئيسها محمود عباس لتمكين الجانب الفلسطيني من أن يكون شريكا فاعلا وقويا في عملية السلام.

خاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن القول إن السياسة السعودية قد فوجئت بحجم التعقيد الكامن في العلاقة بين حركتي فتح وحماس، وبين مؤسسة الرئاسة والحكومة برئاسة اسماعيل هنية. كما فوجئت أيضا بأن هناك في الإطار العربي من يعمل ضد توجهات المملكة، التي تؤمن بأنها لصالح العرب ولصالح تضامنهم ولصالح القضية الفلسطينية. ومن هنا، جاء الشعور بالصدمة الذي غير أسلوب التعامل من المبادرة الفردية إلى العمل تحت مظلة العربية الجماعية.

إن السياسة السعودية تجاه مرحلة ما بعد الحسم العسكري في غزة لصالح حماس حرصت على استمرار علاقاتها مع كل الأطراف على نفس المسافة، وفي الآن نفسه التمسك بدعم ومساندة ما اعتبرت الشرعية الفلسطينية ممثلة في الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وهو الدعم الذي جاء في صورة قرار عربي وليس تصرفا أو توجهها منفردا، وهو الأمر الذي بدا واضحا في جولات ولقاءات الملك عبد الله مع قيادتي مصر والأردن، وفي البيانات الرسمية التي خرجت عنها، وأكدت بدورها أهمية الوفاق الفلسطيني وإعادة الاعتبار مرة أخرى إلى اتفاق مكة وتنفيذه، باعتباره طريق الخلاص الوحيد والمفتاح أمام الفلسطينيين. وهو ما يعني عمليا تفضيل منهج الحوار بدلا من الاقتتال، والعودة إلى أطر السلطة الوطنية الفلسطينية بدلا من تثبيت أركان كيانين هشين يضرب أحدهما الآخر، ويضرب كلاهما القضية الفلسطينية في مقتل.

واللافت للنظر أن موقف السعودية من تأييد الشرعية الفلسطينية، وإن كان يتقاطع مع الموقف الأمريكي، إلا أن منطلقات وأهداف كل منهما تختلف عن الآخر. فالسعودية، بدعمها للشرعية وبالتمسك باتفاق مكة والعمل عبر الأطر العربية الجماعية، تستهدف إعادة الاعتبار للتوافق الفلسطيني من خلال اعتبار مشكلة حماس كجزء من مشكلة فلسطينية داخلية تحسم وفقا للأطر الفلسطينية نفسها، وذلك حماية للقضية الفلسطينية، وتنفيذا للمبادرة العربية للسلام. أما الولايات المتحدة، فتهدف إلى تعميق الخلاف الفلسطيني، وتوظيفه في القضاء على نفوذ حماس - وربما وجودها - كحركة تعتبرها إرهابية، وهو ما لا توافق عليه الدول العربية. ومن ضمنها السعودية.

وفي ظل هذه الملابسات، فمن غير المستبعد أن تكون هناك اتصالات سعودية بالتوافق مع أطراف عربية أخرى، كمصر والأردن على وجه التحديد، مع الأطراف الفلسطينية المختلفة، بما فيها حركة حماس، من أجل الدخول في حوار ينهي تداعيات الحسم العسكري في القطاع، ويعيد الاعتبار لمؤسسات السلطة الوطنية. وربما يهدف لانتخابات فلسطينية تنهى معضلة الشرعية التي يتمسك بها كل طرف، باعتباره الأكثر شرعية في مواجهة الآخر الأقل شرعية.

لحل الخلافات. وقال إن على "الإخوة الفلسطينيين أن يدركوا أن هذا الصراع لن يؤدي إلا إلى هدم القضية الفلسطينية بكامل أركانها، معتبرا أن تاريخ النضال الفلسطيني شوهته الأحداث الجارية بينهم".

أما الأمر الثاني، فهو عودة المملكة السعودية إلى الأطر العربية الجماعية في التعامل مع تطورات الوضع الفلسطيني، والتمسك في الآن ذاته باتفاق مكة باعتباره السبيل العملي الوحيد للخلاص وهو ما أكدته وزير الخارجية السعودية قبل يوم واحد من عقد مؤتمر شرم الشيخ الرباعي الذي دعت إليه مصر، حيث أكد في تصريحات صحفية ٢٤ يونيو ٢٠٠٧ - على أن بلاده لن تقدم أي مبادرة تجاه الوضع في فلسطين خارج مظلة الجامعة العربية، معتبرا أن التزام مضامين اتفاق مكة ككاف لحقن الدماء وتحريم الاقتتال الداخلي، داعيا الفلسطينيين إلى احترام قضيتهم قبل السقوط في الهاوية، ومؤكدا أن جميع الجهود، سواء التي تقوم بها المملكة أو الجامعة العربية أو الأشقاء العرب، ستظل فاصدة عن تحقيق نتائجها إذا لم يحرص أصحاب الشأن الفلسطيني أنفسهم على مصالحهم الوطنية وتحقيق لحياتهم وإبعاد المنسى عن شعبهم.

وبمعنى آخر، قام الإدراك السعودي على أن المسئولية تقع أساسا على الجانب الفلسطيني، وأن جهود الأطراف العربية، بما فيها المملكة السعودية، ستظل معرضة للفشل إن لم يقم الفلسطينيون بالحفاظ على مصالحهم وأهدافهم.

وقد وضع هذا الإدراك السعودي مشغوعا بإدراك خليجي جماعي في البيان الصادر عن اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي ٥ يوليو ٢٠٠٧، والذي أشار إلى أن دول الخليج العربية تعتبر أن اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس بشكل آلية مناسبة وضرورية لوضع مبادرة السلام العربية الشاملة موضع التطبيق العملي، وأن حالة الاحتراب الفلسطينية تشل قدرتهم وقدرتنا، وأن لا سبيل إلا أن يعود القادة الفلسطينيون إلى القسم الذي قطعوه على أنفسهم في أظهر بقاع الأرض، وأن يقفوا وقفة رجل واحد، ويرفعوا صوتا فلسطينيا واحدا في سياق كفاحهم لخدمة قضيتهم العادلة.

وفي هذا الاجتماع الخليجي، تحدث وزير الخارجية السعودي عن بعد آخر مهم في كيفية التغلب على الانقسام الفلسطيني، وهو أهمية تهديد الأجواء الفلسطينية للعودة إلى الحوار بين طرفي النزاع، وذلك بعد أن تنتهي لجنة تقصي الحقائق العربية من مهمتها في تحقيق ما جرى من أحداث مرسفة في قطاع غزة.

وفي هذا السياق، بدا واضحا أن السياسة السعودية تسعى إلى تأكيد الربط بين إمكانية نجاح المبادرة العربية للسلام من جهة وعودة التماسك إلى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى. ولكن عبر حوار يتم بين الفلسطينيين أنفسهم، يمكن أن تساعد فيه الأطراف العربية، ولكن دون فرض نتائج معينة مسبقة. ففي البيان الصادر عن لقاء الماهلين السعودي والأرمني في عمان ٢٦ يونيو ٢٠٠٧، تم تأكيد أن استمرار الانشطار والانقسام الداخلي الفلسطيني لا يخدم المصالح الوطنية الفلسطينية، والتي في مقدمتها زوال

صراع فتح وحماس ..

التصعيد الأمريكي - الأوروبي لأهداف إقليمية

منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في عام ٢٠٠٦، ومساحات التماهي بين المقاربة الأمريكية والمقاربات الأوروبية للساحة الفلسطينية، وللعلاقة-الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل تكاد تقترب من الكليانية. يمثل الخيط الناظم في التقاء الولايات المتحدة والأقطاب الفاعلة في صياغة التوجهات الخارجية للاتحاد الأوروبي - بريطانيا وفرنسا وألمانيا في المقام الأول - رؤيتها المشتركة إلى حماس بوصفها حركة معادية ينبغي حصارها بهدف تهميشها، مادام تعذر فرض تغير فعلي في خطابها وممارساتها.

والوزارات الأوروبية البحث عن مداخل برجماتية للتعامل مع حماس ووضعيتها الجديدة في الساحة الفلسطينية. إلا أن العقل الاستراتيجي الغربي سرعان ما همش الأصوات النقدية، واستقر على المقاربة الإقصائية. وقد استتبع ذلك تقديم الدعم لعماس وفتح، وتحشيد الحكومات الحليفة للغرب في الشرق الأوسط لضمان شمولية وفاعلية الحصار المضروب على حماس. هنا، صممت واشنطن والعواصم الأوروبية عن فساد فتح ومؤسسات السلطة الفلسطينية، وتجاوزات الأجهزة الأمنية، متخلفة عن ربطها السابق بين الدعم الغربي وإصلاح السلطة وتحويلها إلى بناء ديمقراطي. ووظفت ثنائية الصديق-العدو لتصنيف فتح بكونها حليفا للغرب ينبغي حمايته وتقويته في مواجهة العدو المشترك. وعلى ذات المنوال، انقلبت إدارة بوش على خطابها المعلن منذ ٢٠٠١ حول مركزية الديمقراطية والإصلاح السياسي والانتخابات الحرة في العالم العربي، واستبدلته بإشارات متواترة إلى مخاطر الانتخابات في المجتمعات غير الديمقراطية، مستدعية في كثير من الأحيان خبرة النازي في ألمانيا الثلاثينيات. كما دعمت هذا الموقف بتقويضات على المقاربة الواقعية التقليدية للدور الأمريكي في الشرق الأوسط، من خلال الحديث عن مصالحة القوة العظمى وأمن حليفها الاستراتيجي - إسرائيل - وأهمية حماية هذا وذاك إزاء تهديدات قوى معادية كحماس. إلا أن التوافق الأمريكي - الأوروبي في هذه المرحلة الأولى رفض الانقلاب الكلي على نتائج الانتخابات الفلسطينية، إن بقيام الرئيس الفلسطيني بحل المجلس التشريعي، والدعوة إلى انتخابات مبكرة، أو بحل حكومة حماس وتشكيل حكومة طوارئ وقد طرح الخياران مرارا من جانب فتح والحكومة الإسرائيلية وبعض الأطراف الإقليمية الأخرى كمدخل

من ناحية أخرى، جرى تصوير دور فتح - وفي موقع القلب منه دور الرئيس محمود عباس - على أنه الضمانة الوحيدة لاستمرارية سياسة فلسطينية تجاه إسرائيل لا تتناقض مع الأولويات والمصالح الغربية، بل وترتبط بها إقليميا. اللافت بحق أن الحصار الغربي المفروض على حماس والدعم المقدم إلى فتح قد تآفرا منذ نجاح حماس الانتخابي في مرحلتين رئيسيتين، امتدت الأولى حتى الحرب الإسرائيلية على لبنان، وبدأت الثانية مع نهايتها، ولا تزال سياقاتها المركبة مستمرة حتى اليوم.

انسمت الاستراتيجية الأمريكية والأوروبية تجاه حماس وفتح خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٦ بتكثيف الضغوط على حماس وحكومتها من خلال إيقاف برامج المساعدات الاقتصادية والمالية الغربية المقدمة للفلسطينيين. وتم توظيف أدوات الضغط العسكري والحصار السياسي داخليا، والدبلوماسي إقليميا ودوليا. بهدف إجبار حماس على نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل، والقبول غير المشروط باتفاقيات السلام المبرمة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية (شروط اللجنة الرباعية). ومع معارضة حماس، فقد تم إفشال حكومة إسماعيل هنية بتفويض فاعليتها في تسيير الشأن العام بهدف تآليب قطاعات واسعة من قواعد حماس الانتخابية في الضفة الغربية وغزة عليها، ودفعت الحركة إلى سلسلة من المواجهات المستمرة مع إسرائيل وفتح من أجل استنزافها وتعميق عزلتها. وعلى الرغم من أن التسونامي الإسلامي - كما دأب الإعلام الغربي في ٢٠٠٦ على وصف تداعيات نجاح حماس الانتخابي - قد أدى في الأسابيع الأولى التي تلت الانتخابات، وبحكم مجاغته لمراكز صنع القرار في الغرب، إلى محاولة إدارات الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية

(٥) كبير باحثين بمؤسسة كارنيغي للسلام العالمي بواشنطن

عقب حرب يوليو ٢٠٠٦، تصاعدت الضغوط الأمريكية والأوروبية على حماس كأحد العناصر الفاعلة في المحور الإيراني - السوري (معسكر المتشددين) لتأخذ شكلا صراعيا واضحا وفي هذا الإطار، فقدت الحلول التوفيقية المحبذة لتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم فتح وحماس - والتي كانت دول أوروبية متوسطة (إيطاليا) وصغيرة (النرويج والسويد) قد صاغتها قبل الحرب - أهميتها، واختفت تدريجيا من قاموس النقاش الغربي حول الأوضاع الفلسطينية. كما ترتب على هيمنة المقاربة الصراعية تجاه حماس أن اختفت كذلك الخطوط الحمراء التي حالت بين الغرب وتأييد إقصاء عنيف لـ حماس تديره فتح. بل وشرعت الولايات المتحدة تحديدا، ويتسابق مع الحكومة الإسرائيلية وعدد من الأطراف الإقليمية الحليفة لواشنطن، في إعداد وتنفيذ خطط لتسليح الأجهزة الأمنية التابعة للرئاسة الفلسطينية، هدفت لتغيير الميزان العسكري بينها وبين حماس على نحو يضمن سيطرة محمود عباس ورفاقه على الضفة الغربية وغزة حال المواجهة مع حماس وقد حالت هذه المقاربة الصراعية دون تطور تأييد غربي فعال للجهود السعودية التي أسفرت عن اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، فتحفظت عليها الولايات المتحدة والأقطاب الأوروبية وبرزت للسطح توترات بين واشنطن والحليف السعودي، حيث نظرت الأولى لدبلوماسيته التوفيقية على أنها تهيش لمحورية ثنائية المعتدلين - المتشددين في الشرق الأوسط، وتهديد لتماسك حلفاء الغرب في المواجهة الإقليمية الكبرى مع إيران وتوابعها

كان من الطبيعي والمتوقع إذن أن ترى إدارة بوش والحكومات الأوروبية في أحداث غزة في يونيو ٢٠٠٧ - ومع التسليم بفداحة الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبه حماس - إنهاء للحظة من الغموض فرضتها حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، واستمرارية المبادرات الإقليمية التوفيقية بين فتح وحماس، وبالتالي فرصة جديدة لإنهاء نار الصراع بين معتدلي ومتشدد في الشرق الأوسط. اليوم، تنبني المقاربة الأمريكية والأوروبية تجاه الساحة الفلسطينية على أربعة أهداف رئيسية، أولها: محورية عزل غزة عن الضفة، وعزل حماس لأجل غير مسمى في غزة (حماس - سستان كما تعارف على تسميتها عدد من أنصار إسرائيل في الولايات المتحدة)، والتجاهل العملي للأوضاع الكارثية التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني هناك ثانياً هذه الأهداف هو دفع الرئيس عباس وفتح إلى نقطة اللاعودة فيما يتعلق بإقصاء حماس واستبعاد الحوار معها، والإبقاء على حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض كشريك مثالي للغرب وإسرائيل في مفاوضات سلام محتملة. الهدف الثالث هو إنتاج زخم دولي وإقليمي لدعم عباس، عن طريق إحياء المسار التفاوضي الثنائي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والمسار متعدد الأطراف بالدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. الهدف الأخير هو الضغط الجزئي على الحكومة الإسرائيلية لقبول الشروع في مفاوضات حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية مع السلطة، وتخفيف القبضة الأمنية لقوات الاحتلال في الضفة الغربية، تحسينا لصورة عباس وفتح بين المواطنين الفلسطينيين تلك هي الخطوط الاستراتيجية العريضة للدور الأمريكي والأوروبي اليوم، ومن غير المتوقع أن يحدد عنها في المستقبل المنظور

أخيرة للإنقاذ. بدأ الحذر الغربي في هذا السياق مدفوعا برغبة أمريكية - أوروبية في عدم الزج بالمنطقة، بمجمل توتراتها في العراق ولبنان وغيرهما، نحو لحظة صراعية شاملة تشتعل بها الساحة الفلسطينية كذلك. كما كان هذا الحذر مدفوعا، من ناحية أخرى، برغبة أمريكية في الحفاظ على ما تبقى من مصداقية للولايات المتحدة لدى العرب بالامتناع عن تشجيع إقصاء عنيف وغير دستوري لـ حماس، المنتخبة في واحدة من أكثر الانتخابات العربية نزاهة كما وثقت العديد من المنظمات الدولية، إلا أن الخطوط الحمراء للمقاربة الأمريكية والأوروبية تجاه فتح وحماس تبدلت بصورة جذرية مع نشوب حرب يوليو ٢٠٠٦.

سعت إدارة بوش لتوصيف الحرب الإسرائيلية على لبنان بكونها لحظة حاسمة في زمانية صراع الخير والشر في الشرق الأوسط، وأعدت إنتاج خطابها المعهود حول الحرب على الإرهاب ومواجهة الراديكالية الإسلامية لفنشر الحرية والسلام والديمقراطية في المنطقة. ولكن باستثناء هذا الاختزال الأيديولوجي، فقد اتسمت القراءة الاستراتيجية الأمريكية للحرب بهيمنة المكون الواقعي، الدافع باستمرار للتعامل مع لحظات الصراع الدولي والإقليمي، باعتبارها فرصا للبقاء عن مصالح القوة العظمى، وتثبيت دعائم هيمنتها الكونية من خلال التوظيف الكثيف والمغامر لأدوات القوة الصلبة والرخوة المختلفة المتاحة للولايات المتحدة، وبونما اعتبارا للشرعية الدولية أو للتكلفة المادية والإنسانية المرتبطة بذلك. هكذا، تعاطت إدارة بوش مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بإطلاق حرب عالمية على الإرهاب، هدفت بالتأكيد لإسقاط حكم طالبان في أفغانستان وشل القاعدة، إلا أنها تخطتهما لتغيير الجغرافيا السياسية في آسيا الوسطى والجوار الإيراني، والضغط على نظم الحكم المناوئة للمصالح الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي. ثم طبق النهج نفسه حيال الملف العراقي بتدخل عسكري أسقط نظام صدام حسين، وأراد - وإن أخفق في ذلك - خلق عراق جديد يسهم في تغيير خريطة الشرق الأوسط على نحو يحمي مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ويضمن أمن حلفائها الرئيسيين، وفي مقدمتهم إسرائيل في السياق نفسه، رأت إدارة بوش في الحرب الإسرائيلية على لبنان فرصة استراتيجية سائحة لتحقيق هدفين رئيسيين، كان الهدف الأول هو إعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية في الداخل اللبناني باستبعاد كامل أو جزئي لـ سلاح حزب الله من المعادلة، وبالتالي تمكين الأطراف اللبنانية الأقرب إلى الولايات المتحدة والغرب من تحجيم نفوذ الحزب ومحاصرته أما الهدف الثاني، فكان تغيير علاقات القوة بين المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط على نحو يخضع من الرصيد الاستراتيجي لقوى الممانعة الإيرانية والسورية بحرق ورقة حزب الله، وسمح باحتواء النفوذ الإقليمي المتناسي للجمهورية الإسلامية، الرابع الأكبر من ممانعة بوش في العراق. وواقع الأمر أن مواقف الأقطاب الأوروبية، وإن اختلف بعضها جزئيا مع المقاربة الأمريكية للداخل اللبناني ونفوذ حزب الله في سياقاته، إلا أنها تماهت كليا مع الهدف الإقليمي للولايات المتحدة، وتوافقت معها على استخدام الحرب للضغط على إيران وسوريا وعلى حلفائهما من بين حركات المقاومة العربية، وهو ما رتب دخول الدور الأمريكي والأوروبي في الساحة الفلسطينية في مرحلة نوعية جديدة

سوريا وأزمة غزة .. موازنة الفرص والقيود

إسلامية

جاء استيلاء حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على السلطة في قطاع غزة، في لحظة فلسطينية وإقليمية ودولية في غاية الدقة والخطورة، لاسيما لجهة المخاوف الناجمة عن تنامي نفوذ التيار الإسلامي في المنطقة العربية، وتعثّر القرتيبات الأمريكية في العراق، وتصاعد الانقسامات والتوترات السياسية (الطائفية والمذهبية) في لبنان، وتزايد قلق سوريا من المحاولات الأمريكية الرامية لعزلها والنضيق عليها وربما استهدافها.

ويهمنا في هذا السياق التعرض لخلفيات الموقف السوري من التطورات المذكورة، وسبل تعاظمه معها، أو توظيفه لها.

سوريا والقضية الفلسطينية .. خلفية تاريخية :

اتسمت العلاقات السورية مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ومع حركة فتح، منذ زمن بعيد، بتنوع من الحذر والتوتر والخلاف، خاصة بعد خروج القيادة الفلسطينية من بيروت، إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، واتخاذها من تونس مقراً رئيسياً لها، وذلك على خلفية تضارب وجهات النظر بين الطرفين بشأن العلاقة بين البعد الوطني والبعد القومي في القضية الفلسطينية، والخلاف حول عملية التسوية، ثم بشأن حجم الدور السوري في الساحة الفلسطينية.

وقد تفاقمت حدة الخلافات السورية - الفلسطينية، بعد قيام القيادة الفلسطينية بعقد اتفاق أوسلو (١٩٩٣)، الذي رأت فيه سوريا خروجاً على الإجماع العربي، ومجرد تسوية جزئية ونافسة ومجحفة.

وطوال تلك الفترة، تم تصديد نشاط منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح في سوريا، في حين باقت للفصائل

الأهم من ذلك أن هذه الخطوة الدراماتيكية من قبل حماس، نظراً إليها على نطاق واسع على أنها بمثابة إخفاق عملي لفكرة إشراك تيارات الإسلام السياسي في العملية السياسية، يدعى أن هذه التيارات تعتقد بأن الشرعية لا تستمد من القوانين الوضعية، وأن الديمقراطية هي مجرد بدعة غربية، ومجرد سلم لنيل الشرعية والوصول إلى السلطة، للانقلاب عليها لاحقاً.

فوق ذلك، فقد نظر، في عديد من الأوساط، إلى خطوة حماس على أنها خطوة هجومية استباقية، أو كحلقة ضمن سلسلة حلقات، يخوضها مربع تحالف سياسي في المنطقة تتألف أضلاعه من: إيران وسوريا وحزب الله (في لبنان) وحركة حماس (في فلسطين)، وأن سياسات هذا المربع تخدم خصوصاً محاولة إيران لتعزيز نفوذها، أو إزاحتها، في المواجهة المقبلة، أو المفترضة، مع الولايات المتحدة في الصراع على الشرق الأوسط.

وبخض النظر عن وجهة الأطروحات السابقة من عدمها، فمن الطبيعي أن تكون الدول المجاورة (الأردن وسوريا ومصر ولبنان)، هي الأكثر تأثراً بالتحويلات السياسية الفلسطينية الحاصلة، بحكم علاقات القعاس والتداخل الجغرافي والسياسي والبشري والأمني.

(٥) نائب فلسطيني ملهم في سوريا

طبيعة المفاوضات بين سوريا وإسرائيل تتعلق بالتسوية النهائية بينهما. ٣- ثمة فرق بين الموقف التفاوضي السوري والفلسطيني، فسوريا بلد قائم، وهي جزء من الشرعية الدولية ومن منظومة الأمم المتحدة، وهي تعاني من مشكلة الاحتلال لبقعة من أراضيها، ومن مخاطر الوجود الإسرائيلي على تخومها الجنوبية، ولكن مشكلة الفلسطينيين تتجسد في أنهم يصارعون من أجل وجودهم كشعب وككيان على الخريطة الجغرافية والسياسية. والمعروف أن الأراضي السورية المحتلة في هضبة الجولان تختلف في مكانتها بالنسبة لإسرائيل والإسرائيليين عن الضفة الغربية، التي يعتبرونها جزءاً مما يسمى "أرض الميعاد"، ويمثابة أراضٍ متنازع عليها. ٤- بينما تتعلق التسوية السورية - الإسرائيلية بالحدود، وبالحدود السياسي الإقليمي والوظيفي لإسرائيل في المنطقة، فإن التسوية مع الفلسطينيين تفترض من إسرائيل مراجعة مرتكزاتها الصهيونية ومبررات وجودها، وإعادة تعريف هويتها وحدودها الجغرافية والسياسية، وهو ما يفسر التعقيد الحاصل في هذه التسوية حتى في بعدها الانتقالي.

ثالثاً: ثمة بعد آخر للحساسية في العلاقة السورية - الفلسطينية، فسوريا ليست مجرد بلد مهم في معادلات الشرق الأوسط، مما يعطيها موقعا في التداخل مع الساحة الفلسطينية، وإنما لديها أيضاً بعد داخلي في هذه الساحة، من خلال وجود تجمع كبير للاجئين الفلسطينيين يهازم نصف مليون نسمة مع وجود تمثيلات لقوى سياسية فلسطينية فوق أرضها وتعامل مع سياساتها في الشأن الفلسطيني، مما يعطي لسوريا (من وجهة نظرها) أحقية، أكثر من غيرها، في التعاطي مع مسائل تقرير الوضع الفلسطيني.

على خلفية كل هذه النقاط، يمكن أن نفهم حساسية الموقف السوري إزاء التعاطي مع الوضع الفلسطيني، لاسيما أن هذه الحساسية تلاقحت مع نوع من التوجس أو الريبة إزاء طريقة الرئيس الراحل ياسر عرفات في إدارة الوضع الفلسطيني، ومن ضمن ذلك إدارة العلاقات العربية، والتفكر أو التبرم من الدور السوري في الساحة الفلسطينية، بدعوى استقلالية القرار الفلسطيني.

وبديهي أن الأوضاع بين الطرفين لم تتغير كثيراً بعد رحيل ياسر عرفات وحلول رئيس جديد للسلطة الفلسطينية محله، هو محمود عباس، الذي يعتبر من مؤيدي استقلالية القرار الفلسطيني، وهو من أهم القياديين، في فتح والمنظمة، الذين وقفوا وراء التوصل إلى اتفاق أوسلو (١٩٩٣). وهو باختصار من أنصار الحلول الواقعية الممكنة، مما يضعه في كل مسيرته على خلاف مع مواقف سوريا وطريقتها في العمل.

مع كل ذلك، فقد شهدت العلاقات بين الطرفين (السوري والفلسطيني) نوعاً من التقارب، وهو ما تم التعبير عنه بقيام

المعارضة لقيادة المنظمة تحظى بحرية أكبر في العمل والنشاط من الساحة السورية، وفي أوساط التجمعات الفلسطينية هناك

وفي ظل هذه الظروف، وجدت قيادة حركة حماس مجالاً رحباً لها في سوريا، بسبب تقاطعها مع المواقف السورية إزاء القضية الفلسطينية، وإزاء قضايا الشرق الأوسط.

ويمكن إحالة الاضطراب الحاصل في العلاقات السورية - الفلسطينية إلى مجموعة معقدة ومتداخلة من القضايا، يمثل أهمها في:

أولاً: حرص القيادة الفلسطينية، المتمثلة في الرئيس الراحل ياسر عرفات وقيادة فتح، على "استقلالية" القرار الفلسطيني، ورفض أي نوع من "الوصاية" على الساحة الفلسطينية. وطبعاً إن هذا الموقف وجد نفسه في مواجهة فهم سوري ينطلق من أن القضية الفلسطينية هي قضية قومية وشران عربي، لاسيما أن سوريا دولة حدودية مع إسرائيل ولديها تجمع فلسطيني كبير.

ومشكلة سوريا أنها لم تأخذ في حساباتها التفاوت بينها وبين الوضع الفلسطيني، فهي دولة ذات سيادة في إقليم محدد، في حين أن الفلسطينيين ما زالوا لم يحققوا ذاتهم الوطنية في إقليم معين، وهم يصارعون على شرعيتهم في الخريطة الدولية، في مواجهة محاولة الطمس والإلغاء الإسرائيلية. كذلك، فإن سوريا لم تتعاط بشكل مناسب مع واقع تبلور الهوية والكيانية الوطنية الفلسطينية، ولم تقدر أهميتها في الصراع لتحجيم المشروع الصهيوني، ودليل ذلك أنه لدى إصدار مجلس الأمن للقرار ١٣٩٧ الخاص بحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم (مارس ٢٠٠٢)، وهو أول قرار من نوعه يصدر عن مجلس الأمن الدولي، فإن سوريا في حينه تحفظت على هذا القرار.

ثانياً: أخذت سوريا على القيادة الفلسطينية توقيعها اتفاق أوسلو (١٩٩٣) من خارج المفاوضات التي أُنشئت عن مؤتمر مدريد (١٩٩١)، ومن دون المشاورة أو التنسيق مع العرب العربيين. وبالطبع، فإن من حق سوريا على الفلسطينيين أن ينسقوا معها وأن يشاركوها القرار، لكن القيادة الفلسطينية، بطريقة إدارتها للأوضاع، لم تتجاوز سوريا فقط، وإنما تجاوزت المؤسسات الشرعية الفلسطينية، وهو ما يؤخذ عليها.

مشكلة الموقف السوري هنا أنه لم يحاول تفهم التبريرات التي قدمتها القيادة الفلسطينية لعقد اتفاق أوسلو، ومن ضمنها: ١- الحفاظ على شرعية الكيانية الفلسطينية، بعد تغير المعادلات الدولية الإقليمية، على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) والتداعيات الإقليمية الناجمة عن حرب الخليج الثانية، وتفكك الوضع العربي. ٢- إن اتفاق أوسلو هو مجرد اتفاق على مرحلة انتقالية، وهو ليس اتفاقاً نهائياً لإنهاء الصراع مع إسرائيل (مما يستوجب موقفاً عربياً موحداً)، في حين أن

وشرعياً في المعادلة الفلسطينية.

وبشكل عام، فإن الموقف السوري الرسمي اتسم بالدبلوماسية والانفتاح، انطلاقاً من الأسس التي تحدت عنها ومع ذلك، فقد كانت هناك ثمة إشارات توحى وكان سوريا ليست معارضة تماماً لما قامت به حماس. مثلاً، وخلال اجتماع لوزراء الإعلام العرب، في القاهرة، اعترض سفير سوريا في مصر ومندوبها لدى الجامعة العربية، يوسف أحمد، على ما اعتبره تجاهل أمانة الجامعة العربية للمجلس التشريعي الذي تهيمن عليه حماس، مقابل تأكيد الدعم للشرعية الفلسطينية ممثلة في الرئيس محمود عباس والمؤسسات المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية. (الشرق الأوسط، ٢١ يوليو ٢٠٠٧).

وكانت تصريحات منسوبة للرئيس الفلسطيني أبو مازن في عمان حول علم سوريا وإيران وقطر بخطة الانقلاب في غزة، قد أثارت جدلاً في الساحة الفلسطينية والعربية، مما اضطر عدداً من مساعدي عباس إلى التدخل، إذ نفى نبيل عمرو، مساعد الرئيس الفلسطيني، اتهام الرئيس عباس لأي دولة عربية بالعلم المسبق بالانقلاب في غزة.

وفي محطة أخرى، بدأ الموقف السوري، في اجتماع وزرا، الخارجية العرب في القاهرة أواخر يوليو ٢٠٠٧، ملتبساً إلى حد ما، حيث انسحب ممثل سوريا في جامعة الدول العربية السفير يوسف أحمد من هذا الاجتماع، بسبب خلافات، من بينها عدم تضمين البيان الختامي عبارات تتعلق بالانقسام الفلسطيني.

الفرص والقيود التي تطرحها الأزمة على المصالح السورية :

على أية حال، ففي قوانين السياسة، وبغض النظر عن التمايزات والخلافات، يبدو أمراً بديهياً أن يحدث نوع من التقاطعات السياسية، والتوظيفات المتبادلة.

ويمكن تبين التمايزات والخلافات، غير المباشرة، بين سوريا وحماس في الجوانب التالية:

١- إن حركة حماس ليست مجرد حركة مقاومة، أو مجرد حركة وطنية، وإنما هي حركة سياسية - دينية، وهي جزء من المنظومة العامة لحركة الإخوان المسلمين، ومن تيار الإسلام السياسي العامل في الساحة العربية، وضمنها في الساحة السورية هي حين أن سوريا تبني مواقفها على أسس قومية ووطنية وعلمانية، ولديها مشكلة كبيرة مع تيار الإسلام السياسي خاصتها، وهي تعظر نشاط حزب الإخوان المسلمين.

٢- إن نجاح حماس في الانتخابات، وفي الاستحواذ على بعض السلطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هو بحد ذاته

رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بزيارة إلى سوريا ولقاء رئيسها بشار الأسد، وقيام العديد من قيادات المنظمة وفتح بزيارات عمل إلى سوريا، وهو ما أتاح لحركة فتح بعض التعبير العلني في الأوساط الفلسطينية في سوريا، من دون أن يعني ذلك أن الأمور عادت إلى طبيعتها، أو إلى مجاريها بين الطرفين.

والحاصل أن التطورات الحاصلة في المنطقة، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣)، وخروج سوريا من لبنان (٢٠٠٥)، ومحاولات الإدارة الأمريكية التضييق على سوريا وعزلها، من مدخلات متعددة أدت إلى تعزيز شعور سوريا بضرورة تعزيز أوضاعها في المنطقة، من إيران إلى لبنان، وصولاً للساحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، يمكن فهم طبيعة العلاقة السورية مع حركة حماس، وأيضاً المقاومة السورية للضغوط التي تبذلها بعض القوى الدولية، وخصوصاً الإدارة الأمريكية، لفك علاقاتها مع الفصائل الفلسطينية المقاومة (وضمنها حركة حماس).

الموقف السوري إزاء أزمة غزة :

على خلفية ما تقدم، فقد كان بديهياً بالنسبة لسوريا أن تتخذ موقفاً خاصاً إزاء التطورات الحاصلة في الساحة الفلسطينية، من سيطرة حماس على القطاع، إلى الانقسام في هذه الساحة، بين الضفة وغزة، من الناحيتين السياسية والجغرافية (إضافة إلى الناحية الجغرافية).

وفي الواقع، فإن سوريا كانت على الدوام غير متوافقة مع قيادة فتح والمنظمة، في كثير من الأمور، وظلت تطرح علامات الشك بشأن إدارتها للوضع الفلسطيني الداخلي، وبشأن سلوكها طريق التسوية، وقد أتاح المجال واسعاً أمام نشاط المعارضة الفلسطينية من أراضيها. وأخيراً، فهي ظلت ترفض وتقاوم كل العروض والضغوط الخارجية التي تبذل تجاهها من أجل التخلص من وجود المعارضة الفلسطينية، ولاسيما حركة حماس، أو التضييق عليها.

هكذا، فعندما حدثت أزمة غزة، اتسم الموقف الرسمي السوري بالحذر والتمسك، في المرحلة الأولى، وفي مرحلة ثانية، انتقل إلى حيز الدعوة لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم تصعيد الوضع إلى درجة الافتراق النهائي، مما يخدم العدو الصهيوني.

بمعنى آخر، حاول الموقف الرسمي السوري أن يأخذ، في دعوته للملحة الموضع، مسافة واحدة من مختلف الأطراف، على أساس الانطلاق من الواقع الجديد القائم، وعلى أساس أن حركة حماس تمتلك شرعية انتخابية ينبغي احترامها، مما يتطلب عدم التحامل عليها وعزلها، باعتبارها طرفاً أساسياً

أما من جهة الفرص أو التوظيف أو الاستثمار السياسي من قبل سوريا، لما قامت به حركة حماس في قطاع غزة، فربما ترى سوريا أن صعود حركة حماس في المعادلة السياسية الفلسطينية يمكن أن يعيد الاعتبار للدور السوري في هذه الساحة، وأن يعزز من مكانة سوريا على الصعيدين الإقليمي والدولي، باعتبارها دولة لا يمكن تجاوزها في الشرق الأوسط.

وبديهي، فإن صعود حماس يقوى الخط السياسي الذي تنتهجه، أو الذي تنتمي إليه سوريا في المنطقة مقابل القوى الأخرى، في الصراع على الشرق الأوسط، كما يحسن من فرصها في المساومة السياسية، في بعض المجالات، في حال تم سلوك هذا الطريق.

من ناحية أخرى، ربما تحرر التطورات الفلسطينية الحاصلة إسرائيل من التسوية على المسار الفلسطيني، مما يفتح المجال أمامها لإحياء المسار التفاوضي مع سوريا، خصوصاً أن ثمة أصواتاً عالية في إسرائيل بانت طرح هذه الاحتمالية، مع الاستعداد لتقديم الثمن اللازم لسوريا، في هذا المجال، مقابل تقديمات سورية في بعض القضايا السياسية الإقليمية. وبالطبع، فإن هذا الأمر رهن بالتطورات الإقليمية وبالتنسيق مع الإدارة الأمريكية.

هكذا، ففي ظل التعقيدات والاستعصاءات الحاصلة، في أحوال المنطقة العربية، تبدو سوريا مضطرة لإجراء مقارنة للعوائد السلبية والإيجابية، القريبة والبعيدة، للتطورات الحاصلة في المنطقة، ومن ضمنها صعود حماس في السياسة الفلسطينية، وأثر ذلك على عموم المنطقة العربية، وعليها بشكل خاص.

مقابلة نجاح لتيار الإسلام السياسي، وخصوصاً لحركة الإخوان المسلمين. ويشكل هذا النجاح دعماً وتشجيعاً، وإن بشكل غير مباشر، لهذه الحركة في البلدان العربية (وضمنها سوريا طبعاً). وطبيعياً أن تنظر سوريا بحذر للتحويلات الجارية في المجتمعات العربية لجهة تنامي نفوذ التيار الإسلامي على حساب التيارات الأخرى (الوطنية والقومية واليسارية)، التي كانت تتحمل مسئولية الإخفاقات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية، من وجهة نظر الشارع العربي.

٣- ثمة بعد آخر للمسألة ربما يؤخذ بعين الاعتبار في سوريا، هو أن حركة حماس هي تاريخياً وعضوياً جزء من حركة الإخوان المسلمين في الأردن، وربما يؤثر هذا الأمر مستقبلاً على خياراتها السياسية المتعلقة بالشأن الفلسطيني لصالح الخيار الأردني مثلاً، خصوصاً أن هذه الحركة (الأممية الإسلامية) لا تبدو معنية بخيار الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن ثمة إمكانية لاحتمال وصول حركة الإخوان المسلمين في الأردن لإدارة الحكومة الأردنية، مستقبلاً، ولاشك في أن هذا التوجه (الخيار الأردني) لا يتناسب البتة مع السياسة السورية.

٤- إن حركة حماس تقاوض عملية التسوية، في حين أن سوريا تعتبر أن السلام الشامل الذي يعيد الأرض والحقوق هو بمثابة خيار استراتيجي لها.

٥- مع كل أهمية العلاقة بين حماس وسوريا، وما تقدمه سوريا من دعم واحتضان سياسي ومعنوي لحماس، إلا أن هذه الحركة بمرجعياتها الدينية، وعلاقات الاعتماد المادي لها، تؤيئها لطابع سوريا القومي العلماني، ربما تكون مرتبطة بعلاقات أكثر موثوقية وثبوتية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

محددات الروى اللبنانية للأزمة الفلسطينية

د. محسن صالح

قد يكون من المقبول الحديث عن "رؤى" لبنانية، وليس "رؤية" واحدة للأزمة الداخلية الفلسطينية، إذ إن لبنان يعاني من انقسامات سياسية وطائفية كبيرة، ومن أزمة داخلية شلت وشرخت بقضاياها المؤسسات الدستورية، بما في ذلك المجلس النيابي والحكومة والرئاسة. غير أن هناك ما يشبه الإجماع بين اللبنانيين على القلق مما يحدث في فلسطين، وانعكاساته المحتملة على الوضع الداخلى اللبناني.

الطرفين اللبناني والفلسطيني أكثر حساسية وحذراً من انتقال الأزمة الداخلية الفلسطينية إلى الساحة اللبنانية.

ومن جهة رابعة، فإن تعقيدات الوضع اللبناني الاجتماعي والطائفي والسياسي تلقي بظلالها عند اتخاذ أية مواقف متعلقة بالسياسة الخارجية، وخصوصاً عندما يرتبط ذلك بالقضية الفلسطينية. ففي لبنان ١١ طائفة مسيحية، وخمس طوائف إسلامية، وبناء الدولة اللبنانية مرتبط بتوازنات و"حصص" طائفية، بحيث لا يمكن لهذا البلد أن يستقر دون توافق طائفي ومراعاة الحسابات الأساسية، على الأقل، لكل طائفة. وقد انعكس ذلك سلباً على قدرة الدولة على بناء نظام مركزي فاعل كما فتح المجال - بشكل أو بآخر - للتدخلات الخارجية في الشأن اللبناني، والاستعانة الأطراف اللبنانية بقوى خارجية مختلفة لتقوية أوضاعها في مواجهة خصومها، وهو ما ينطبق على الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا وإيران، فضلاً عن "إسرائيل". وفي هذه الحالة، فإن الشأن الفلسطيني قد يُوظف داخلياً كرافعة أو كعنصر قوة لدى البعض، أو يُنظر إليه كخطر يجب مواجهته لدى البعض الآخر.

تتأثر "الرؤية" اللبنانية للأزمة الداخلية الفلسطينية بعدة محددات، أولها: الموقع الجغرافي، حيث إن لبنان إحدى دول الطوق العربي، ولها حدود مشتركة مع "إسرائيل" تبلغ ٧٩ كيلومتراً، وثانيها: إن لبنان لم يدخل حتى الآن في تسوية سلمية مع "إسرائيل"، ولم يغلق ملف صراعه معها، كما أن "إسرائيل" لا تزال تحتل مزارع شبعاء التي يرى معظم اللبنانيين أنها أراضٍ لبنانية، فضلاً عن أن لبنان (وحزب الله تحديداً) خاض آخر الحروب العربية مع "إسرائيل" في صيف ٢٠٠٦. ومن ناحية ثالثة، فإن وجود نحو ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في لبنان يشكل أحد العناصر المحددة للسياسة اللبنانية بما يملكون من خلفيات وانتماءات سياسية ومذهبية، وبوجودهم المسلح في المخيمات، وفي رغبة العديد منهم في استئناف المقاومة المسلحة ضد "إسرائيل" من الحدود اللبنانية. وفي الوقت نفسه، فإن تجربة المقاومة الفلسطينية في لبنان، ومشاركتها - رغبة أو مرغمة - في الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠)، وشعور الفلسطينيين بأنهم "مظلومون" نتيجة حرمانهم من حقوقهم المدنية في لبنان، كحق العمل وحق التملك، وشعور اللبنانيين بالخوف من أن تؤدي أية تسوية إلى توطين الفلسطينيين في لبنان - كل ذلك يجعل

(=) استناداً لمشاركات في الدراسات الفلسطينية، للغير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

ومن ناحية خامسة، فإن لبنان يعاني منذ أكثر من سنتين من أزمة سياسية داخلية معقدة، كانت علامتها الفاصلة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥، وتشكل ما يعرف بقوى الاكثريّة أو قوى ١٤ آذار، وقوى المعارضة أو قوى ٨ آذار، وانعكاس ذلك بشكل قوي على الدولة ومؤسساتها فإذا كان رئيس الوزراء اللبناني فزاد السنيورة ومعه معظم الوزراء، يمثلون قوى الاكثريّة، فإن الرئيس اللبناني اميل لحود، ووزير الخارجية فوزي صلوخ، ورئيس مجلس النواب ميه بري، محسوبون على المعارضة، وهو ما يعني أننا قد نجد أنفسنا أمام رؤى مختلفة لأي قضية من القضايا الخارجية المهمة

الموقف الرسمي :

عندما فازت حماس في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية في ٢٥ يناير ٢٠٠٦، قام رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بتهنئة رئيس المكتب السياسي لـ حماس خالد مشعل هاتفياً، وعدّ ذلك خطوة مهمة في ترسيخ النظام الديمقراطي، وتسي أن تكون هذه النتيجة خطوة متقدمة في دعم حقوق الشعب الفلسطيني. ودعا وزير الخارجية فوزي صلوخ المجتمع الدولي لاحترام خيارات الشعب الفلسطيني، وأيد تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية.

لم يتجاوز الموقف الرسمي للحكومة اللبنانية المواقف العربية المعتادة، وحرص على علاقة متوازنة مع الرئاسة الفلسطينية ومع حكومة حماس. ولم يكن لدى لبنان، الغارق في خلافاته السياسية ومشاكله الاقتصادية وأوضاعه الأمنية، الكثير مما يقدمه للفلسطينيين، لكنه كان معنياً تماماً بالأثقل الخلافات الفلسطينية إلى ساجته المنهكة بالصراعات.

لم يستقبل لبنان وفداً رسمياً من حماس، كما فعلت بلدان عربية أخرى، غير أنه استقبل بعض الشخصيات المحسوبة على حماس، مثل وزير المواصلات في حكومة حماس زياد الظاظا، الذي أجرى مباحثات مع نظيره اللبناني وعدد من المسؤولين. كما سمحت السلطات اللبنانية بزيارة عدد من رموز ونواب حماس في المجلس التشريعي في مناسبات مختلفة. وبالطبع، فإن خط الاتصال ظل مفتوحاً مع ممثل حماس في لبنان، أسامة حمدان، بكافة شخصيات الحكومة. كما لم تمنع السلطات اللبنانية في قيام حملات شعبية للعديد من المؤسسات لدعم السياسي والإعلامي لجمع التبرعات لساندة جهود حكومة حماس في فك الحصار عن الشعب الفلسطيني، ومساعدة المحتاجين

استفادت حماس من صورتها الإيجابية في الشارع اللبناني كحركة مقاومة لم تتكون بفساد السلطة كما استفادت من كون الذاكرة اللبنانية لا تحزن مواقف سلبية تجاه حماس في

الساحة المحلية، فحماس لم تشارك في الحرب الأهلية اللبنانية، ولم تدخل في أي صدام مع أي طرف لبناني، كما أنها ليس لها وجود مسلح في الساحة اللبنانية، بخلاف فتح وغيرها من الفصائل، وهو ما يقلق جهات عديدة في لبنان. وفي الوقت نفسه، فإن لحماس شعبيتها الكبيرة في الوسط الفلسطيني في لبنان، وهي شعبية مقاربة لشعبية بفتح، وربما تجاوزتها أحياناً، كما أظهرت بعض استطلاعات الرأي. وهذا يجعل السلطات اللبنانية تضع في حساباتها إمكانات حماس في التأثير على الوضع الفلسطيني في لبنان. ومن جهة أخرى، فإن الحكومة اللبنانية التزمت بالرؤية العربية العامة لحل الصراع وبالمبادرة العربية التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت في مارس ٢٠٠٢. كما أن علاقة الحكومة اللبنانية الوطيدة بأمريكا وفرنسا والسعودية، ونظرتها الحساسة لسوريا وإيران، جعلتا السقف المتوقع لدعم حماس وحكومتها محدوداً.

ومما يزيد من دقة حسابات الموقف الرسمي اللبناني تجاه العلاقة بين فتح وحماس أن الحكومة اللبنانية كانت قد سمحت بإقامة تمثيل دبلوماسي فلسطيني في لبنان من خلال فتح مكتب وليس سفارة فلسطينية. وتسلم عباس زكي في ١٥ مايو ٢٠٠٦ مهامه كممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف). وقد قوى ذلك من مركز فتح والفصائل المنضوية تحت م.ت.ف في لبنان. وأصبح واضحاً في الساحة اللبنانية وجود تكتلين فلسطينيين كبيرين، تقود أولهما فتح ومعها عدد من فصائل م.ت.ف، وتقود ثانيهما حماس ومعها عدد من فصائل المعارضة.

ولذلك، وبناء على مجموعة من التداخلات والتعقيدات السابقة، قلل المسؤولون اللبنانيون من تصريحاتهم حول الشأن الفلسطيني الداخلي، واقتصرت تعليقاتهم على التمنيات بأن يتجاوز الفلسطينيون مشاكلهم، ويحققوا وحدتهم الوطنية.

وعندما وقعت مجزرة الشاطئ في قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٦، والتي قتل الإسرائيليون فيها عائلة هدى غالية، قام السنيورة بتعزية عباس وهنية، وانتهز فرصة الحوار الوطني الفلسطيني، فقام بمناقشة قيادة م.ت.ف وحماس التكايف والتلاحم، وتوحيد صفوفهم، وتجاوز خلافاتهم أمام هذا العدو الغاشم (١).

وعندما تم توقيع "اتفاق مكة" بين فتح وحماس في فبراير ٢٠٠٧، ركبت به معظم القيادات والفعاليات السياسية اللبنانية، ودأى الرئيس لحود فيه تطوراً إيجابياً، يحقن الدماء، ويخفف الحرب الأهلية في المهدي، واعتبر أن تغليب الحوار يقطع الطريق على المؤامرة الإسرائيلية. وخلص إلى أن ما يصح على فلسطين يصبح أيضاً على لبنان، حيث الرهان على الوحدة الوطنية يجب أن يكون أقوى من أية رهانات أخرى (٢).

وقد أجرى السنيورة اتصالاً بالعامل السعودي الملك عبد

الله بن عبد العزيز وزير خارجيته سعود الفيصل، حيث شكر للسعودية دورها في إنجاز الاتفاق بين الفلسطينيين، كما تلقى اتصالاً من مسعود عباس الذي شرح له الأجواء التي رافقت اتفاق مكة (٢)

ومن ناحية أخرى، رحّب وزير الخارجية اللبناني باتفاق مكة، وأشاد بالرعاية السعودية له، ودعا إلى أن ينسحب ما حصل في فلسطين على لبنان (٤). كما التقى لحدود بعباس زكي في ٢٨ فبراير ٢٠٠٧، حيث استمع إلى شرح حول اتفاق مكة. وقد عبّر لحدود عن ارتياحه للاتفاق، لكنه تمنى ألا تؤدي التخللات الخارجية إلى عرقلة تنفيذه، وأكد أن وحدة الشعب الفلسطيني أساسية في مواجهة مخططات إسرائيل العدوانية (٥)

ومن ناحية أخرى، كان اللبنانيون يدركون ترابط الملفين اللبناني والفلسطيني، إذ إن عدداً من اللاعبين الكبار في الملف الفلسطيني هم أنفسهم لاعبين كبار في الملف اللبناني. فالولايات المتحدة التي تسعى إلى بناء شرق أوسط جديد هي بالتأكيد لاعب كبير في كلا الملفين فضلاً عن الملفات الأخرى في المنطقة.

وقد انشغلت الحكومة والمؤسسات الرسمية منذ منتصف مايو ٢٠٠٧ بالقضاء على جماعة "فتح الإسلام" في مخيم نهر البارد في شمال لبنان، واستفادت من أن فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية رفعت الغطاء عن فتح الإسلام، واستنكرت هجومها على الجيش اللبناني، وتمكنت السلطات من حشد إجماع لبناني لدعم الجيش في مواجهة فتح الإسلام. وفي الوقت نفسه، انشغلت الفصائل الفلسطينية في لبنان بشكل أساسي في أمور الرعاية وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من الهجوم على المخيم.

وعندما قامت حماس بحسم الأمر لصالحها في قطاع غزة في منتصف يونيو ٢٠٠٧، لم تجد أثراً لاية تصريحات لبنانية رسمية، ربما بسبب الانهماك بموضوع نهر البارد والمشاكل الداخلية الأخرى، وربما لأن التصريحات لن تتجاوز ما قيل سابقاً. وقد كان من التصريحات النادرة ما نُقل عن رئيس مجلس النواب، نبيه بري، من نداء إلى حركتي فتح وحماس بوقف الاقتتال وتقويت الفرصة على العدو الإسرائيلي، لأن هذا الاقتتال مدمر للقضية الفلسطينية (٦).

مواقف حزبية وشعبية :

لا تختلف مواقف الأحزاب والهيئات الشعبية بشكل عام عن المواقف الرسمية، وإن كانت تلك هامشاً أكبر في تحديد مواقفها بناءً على خلفياتها الأيديولوجية والحزبية، وبناءً على مدى احتكاكها سلباً أو إيجاباً بالملف الفلسطيني، ومدى صلتها بأطراف النزاع الداخلي الفلسطيني.

فقد كان سليم الحص، رئيس الوزراء اللبناني الأسبق وزعيم ما يعرف بالقوة الثالثة (مدير الوحدة الوطنية) في لبنان من أكثر الشخصيات حضوراً ومقابلة للثمان الفلسطيني منذ طالب فتح وباقي الفصائل بأن تحترم نتائج الانتخابات، والالتزام في فتح المتريصين بالقضية (٧). وعندما حوصرت حكومة حماس، أصدر الحص نداء باسم مدير الوحدة الوطنية إلى العرب، دعا فيه إلى التبرع لمساعدة حكومة حماس. ورأى أن العالم الغربي عاقب الفلسطينيين على إنجازهم العظيم في ممارستهم الديمقراطية الحرة بالمقاطعة والعزلة السياسية والمحاصرة، وقطع المساعدات، وكان عنوان المكافأة على ديمقراطيتهم "الخفق حتى القتل" (٨). غير أن الحص أخذ يفر عن خيبة أمله بسبب الاشتباكات بين فتح وحماس، وعبر عن قلقه الشديد، قائلاً إنه "سيكون أكرم لحماس أن تعود إلى صفوف المقاومة من أن تبقى في السلطة شاهداً على تزيق الشعب الفلسطيني" (٩). وعاد الحص للتعبير بشكل أكثر وضوحاً، عندما رأى أن حماس في صراعها مع فتح فقدت الكثير من وهجها ورصيدها بين الجماهير، وأنها على الرغم من أنها ربحت الانتخابات، إلا أنها خسرت نفسها أو كادت. وقال إن حماس تجد نفسها اليوم أمام ثورة الجياع في وجهها أو احتمال نشوب حرب أهلية، ولذلك دعا الحص حماس إلى التخلي عن السلطة والعودة إلى المقاومة (١٠). وعندما كانت الاشتباكات تندلع بين فتح وحماس، كان الحص يحمل الطرفين المسؤولية التاريخية، وبعد ذلك وقوعاً في الفخ وتدميراً لقضية العرب المركزية (١١).

لم نرصد أي تصريح لرئيس تيار المستقبل، سعد الحريري، حول الوضع الداخلي الفلسطيني، غير أنه أبدى قلقه في صيف ٢٠٠٦ من العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وطالب بتحريك عربي على مستوى خطورة ما يحدث. ونَبّه إلى أن العدوان الإسرائيلي يهدد بجرّ المنطقة إلى حلقة عنف خطيرة (١٢). بينما نشطت عنته بهية الحريري في الاتصال بالأطراف الفلسطينية في لبنان، ورحبت باتفاق مكة، واعتبرت أنه سيقطع الطريق على المؤامرات الإسرائيلية. وعندما حسمت حماس الأمر لصالحها في قطاع غزة، اهتمت بهية الحريري بالعمل على تحصين الساحة الفلسطينية في لبنان، وقطع الطريق على أي محاولة لشنها، أو إثارة الفتنة بين الفرقاء الفلسطينيين، ومعالجة أي مشكلات بالحوار والتواصل (١٣). وكان أحد نماذج التعامل مع الوضع الفلسطيني المهرجاني التضامني الذي نظمته قوى ١٤ آذار (التي يقودها تيار المستقبل) في منطقة شحيم في نوفمبر ٢٠٠٦، حيث صدرت دعوات للفلسطينيين للوحدة وتجاوز الفتنة الداخلية (١٤).

أما الجماعة الإسلامية في لبنان، والقريبة من حماس، فقد اتسم سلوكها بالمتابعة العنيفة للوضع الفلسطيني، وأعطت مجلّتها الأسبوعية "الآمان" مساحات واسعة لتغطية الأحداث وتركزت تصريحات قادتها على احتواء نتائج الانتخابات، ودعم

أما الحزب التقدمي الاشتراكي، ذو الخلفية الدرزية، والذي يقوده وليد جنبلاط، فقد حافظ على علاقات متوازنة مع فتح وحماس. غير أن جنبلاط، المعارض للسلوك السياسي لحزب الله وسوريا وإيران، كان يبدي مخاوف حقيقية من انتقال نموذج غزة إلى الساحة اللبنانية. وأبدى انزعاجاً واضحاً من سلوك حماس، عندما حسمت الأمر لصالحها في قطاع غزة. وعبر عن أنه عندما ليست صورة عرفات تحت أقدام هؤلاء الجدد، والعلم الفلسطيني الذي مزقوه واستبدلوه. وطالب جنبلاط بتقليد "أبو مازن" سياسياً ومالياً (٢٢).

لم نجد مواقف واضحة لدى الأحزاب والفعاليات المسيحية في لبنان، سوى موقف جريجوريوس الثالث لحام، بطريرك أنطاكية وسائر المشرق والاسكندرية، وأورشليم للروم الكاثوليك، الذي قال إن القتال بين الفلسطينيين هو "عارٌ علينا". وهو الشر المستطير الذي يدمر آمال شعبنا بأن يعترف العالم بقضيته وينال حقوقه المشروعة. وطالب بوقف الاقتتال أو الاتحاد من أجل إنجاح قضيتهم (٢٣). أما الفعاليات السياسية والدينية، المارونية والأرثوذكسية وغيرها، فقد نأت بنفسها عن الخوض في التصريح حول هذا الموضوع.

فلسطينيو لبنان :

كان هناك قلق حقيقي في الوسط الفلسطيني في لبنان من الأزمة الداخلية الفلسطينية وانعكاساتها. إذ تتمتع فتح وحماس بشعبية مماثلة تقريباً لشعبيتهما في الداخل الفلسطيني. وعلى الرغم من أن فتح تتمتع بوجود مسلح في المخيمات، إلا أن حماس، التي تفتقد هذه الميزة، تملك عدداً من البدائل ووسائل الضغط المحتملة، كالاستعانة ببعض حلفائها في الساحة اللبنانية. ومن جهة أخرى، فإن هناك ميلاً لدى فتح للسيطرة الأمنية على المخيمات، إلا أنها تواجه حسابات معقدة، فلسطينياً ولبنانياً، تجعل من تطبيق هذا الأمر شيئاً صعب المآل.

كان من الواضح، منذ أن بدأت الاحتكاكات في الداخل الفلسطيني، أن هناك حرصاً لدى قيادتي فتح وحماس في لبنان على عدم جرّ الساحة اللبنانية إلى أي نوع من الاحتكاكات. كما كان هناك حرص لدى كافة الفعاليات الرسمية والحزبية والشعبية اللبنانية على الاتصال برموز فتح وحماس، وتأكيد تجنب الساحة ويلات النزاع الفلسطيني. غير أن الساحة اللبنانية لم تسلم أحياناً من حالات تصعيد وتوتر بين الطرفين. فقد نظمت فتح حملة إعلامية عنيفة ضد حماس، إثر خطاب خالد مشعل في أبريل ٢٠٠٦، الذي اتهم فيه رئاسة السلطة وفتح بالسعي لإفشال حكومة حماس. ووصف بيانان وزعتهما فتح مشعل بأوصاف مقذعة (٢٤). كما شنت مجلة القدس التابعة لفتح في مناسبات مختلفة حملات ضد حماس. وقد بلغ التصعيد ذروته عندما سيطرت حماس على قطاع غزة. وأطلق سلطان أبو العيين، أمين سر فتح في لبنان، العديد من

حكومة حماس، وكسر الحصار، وواد الفتنة. وتشجيع الحوار. وتوجيه الجهود لمواجهة الاحتلال، وعدم نقل الخلاف الفلسطيني إلى الساحة اللبنانية. كما قامت بحملات جمع تبرعات للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وللإسهام في فك الحصار (١٥).

وفي الإطار السني، صدرت دعوات من مفتي لبنان، محمد قناني، ومن تجمع العلماء المسلمين للفلسطينيين بتجنب الاقتتال الداخلي والدعوة للحوار (١٦).

أما حزب الله الذي يقود المعارضة اللبنانية، والذي يحتفظ بعلاقات متميزة مع حماس، فقد وقف إلى جانب حماس وحكومتها، وخصوصاً فيما يتعلق باحترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني. وكسر الحصار، وقام بحملة لجمع التبرعات للفلسطينيين. واتفق الحزب مع حماس في الرؤية الأيديولوجية لطبيعة المواجهة مع "إسرائيل" والولايات المتحدة. غير أن الحزب كان أكثر حذراً في التعبير عن موقفه من الصراع الداخلي، إذ اتسمت تصريحاته بالدعوة إلى الحوار وتجاوز الفتنة. وعدم جرّ المخيمات الفلسطينية في لبنان إلى الاقتتال الداخلي (١٧). وعندما سيطرت حماس على قطاع غزة، أصدرت كتلة الوفاء للمقاومة، التي يقودها الحزب في البرلمان اللبناني، بياناً عبرت فيه عن قلقها مما يجري من احتفانات وانقسامات، ومما قد يؤدي إلى تضييع ما تبقى من مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته (١٨).

أما الشيخ عبد الأمير قبان، نائب رئيس المجلس الشيعي الأعلى، فوجه نداء إثر اندلاع أحداث غزة، دعا فيه أبناء الشعب الفلسطيني إلى وقف القتال، ونبذ الاحقاد والتصدي للاحتلال. ورأى أن الاقتتال الداخلي حرام بكل المقاييس الشرعية والدينية والأخلاقية. وقال "إن قتالكم لبعضكم يجعلنا نعيش حالة الاضطراب والفوضى. ونكاد نصل إلى اليأس" (١٩). وصدر عن المجلس الشيعي الأعلى تصريحات مماثلة تؤكد الحوار وتجاوز الفتنة، والتنبه إلى مؤامرات العدو (٢٠).

وقد قدم المرجع الديني، آية الله محمد حسين فضل الله، من خلال متابعتة المستمرة واهتمامه بالشأن الفلسطيني، رؤية شاملة، حيث حذر مراراً من المؤامرة الأمريكية التي تتم بالتعاون مع "إسرائيل" لتعميق الشرخ الفلسطيني والتأسيس لفتنة فلسطينية كبيرة. ونبه إلى أن الإدارة الأمريكية هي المسؤولة عن تعطيل أي حوار جذبي بين الفئات السياسية في الساحة العربية، مشيراً إلى أن هناك أطرافاً عربية ترعى الانقسام الفلسطيني الداخلي بطلب من الأمريكيين. وأكد أن الانفتاح على "إسرائيل" والانفلاق على الحوار الفلسطيني الداخلي، مما "محاولات مشبوهة تقسم بطابع خياني، وتؤسس لاحتراب فلسطيني طويل الأمد". ودعا فضل الله إلى الحوار الذي لا بديل منه إلا مزيد من التشتت والضياع للشعب الفلسطيني وقضيته (٢١).

القصرىحات النارية، وصف في احدها حماس بانها "طغمة وعصابة قتلة"، وان رجال حماس وفادتها "قردة"، بل ان الفردة اشرف منهم (٢٥). وجرت مسيرات لانصار فتح في لبنان ضد ما قامت به حماس في غزة، وتطور الامر الى قيام بعض المسلحين المحسوبين على فتح بإطلاق النار على مركز تابع لحماس في مخيم البداوي، وتم تمزيق صور وبافطات وجداريات لحماس في عدد من الخيمات الفلسطينية. كما تم الاعتداء على سيارة إسعاف تتبع حماس في مخيم البص. لمهر انه تم تطويق هذه الاحداث بسرعة، واعتبرت فتح ما حدث اعمالا فردية، وقام قادتها بتهدئة قواعدهم ومنع الاحتكاكات وجرت اتصالات مع عدد من الفعاليات الرسمية والشعبية للمساعدة في تطويق الاحداث (٢٦).

خاتمة :

اتسم السلوك اللبناني العام بالقلق مما يحدث في فلسطين،

وبالسعي الحثيث لدم انتقال الأزمة الفلسطينية الى اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ولم تكن هناك نصريحات سياسية كثيرة حول الموضوع، وتركزت النصريحات حول الدعوة للحوار والتمهيات بالتوفيق، وان يكون نجاح الحوار الفلسطيني منصراً مشجعاً لنجاح الحوار اللبناني الداخلي وحاول اللبنانيون بمختلف اطرافهم ان يحتفظوا بمساواة متساوية بين كل من فتح وحماس، وكانوا اكثر تركيزاً على الملفات التي تعنيهم مباشرة في الشأن الفلسطيني، كالأوضاع الأمنية في المخيمات، والسلاح الفلسطيني، والمخاوف من لوبي اللاجئين، ومعالجة مشكلة نهر البارد وأخيراً، فإن اللبنانيين يدركون ترابط الملفات السياسية في المنطقة، ويطلقون برقهم بحذر ما يحدث في فلسطين والعراق وسوريا، وكيفية التعامل الأمريكي الإسرائيلي مع الاوضاع في الشرق الأوسط، لذلك من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة عليهم.

الهوامش :

- ١- السفير، ١٥ يونيو ٢٠٠٦.
- ٢- جريدة الخليج، الإمارات، ١١ فبراير ٢٠٠٧.
- ٣- السفير، ١٢ فبراير ٢٠٠٧.
- ٤- السفير، ١٣ فبراير ٢٠٠٧.
- ٥- السفير، ١ مارس ٢٠٠٧.
- ٦- السفير، ١٤ يونيو ٢٠٠٧.
- ٧- جريدة الوطن، قطر، ٢٩ يناير ٢٠٠٦.
- ٨- جريدة النهار، بيروت، ٢٣ أبريل ٢٠٠٦.
- ٩- جريدة القدس العربي، لندن، ٢٢ مايو ٢٠٠٦.
- ١٠- السفير، ١٢ يونيو ٢٠٠٦.
- ١١- انظر: السفير، ٣ أكتوبر ٢٠٠٦، وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٢- السفير، ٣٠ يونيو ٢٠٠٦.
- ١٣- انظر: جريدة عكاظ، السعودية، ٩ فبراير ٢٠٠٧، وجريدة الشرق الأوسط، لندن، ١٨ يونيو ٢٠٠٧، والسفير، ٢٢ يونيو ٢٠٠٧.
- ١٤- السفير، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ١٥- انظر: النهار، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٦، وجريدة المستقبل، بيروت، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٦، والمستقبل، ٧ فبراير ٢٠٠٧، والمستقبل، ٢٤ يونيو ٢٠٠٧.

- ١٦- انظر جريدة الحياة، لندن، ١٧ مايو ٢٠٠٧، والسفير، ٢١ يونيو ٢٠٠٧.
- ١٧- انظر المستقبل، ٢٦ أبريل ٢٠٠٦، وموقع عرب ٤٨، ٢٦ مايو ٢٠٠٦، والخليج، ١ يوليو ٢٠٠٦.
- ١٨- السفير، ٢١ يونيو ٢٠٠٧.
- ١٩- السفير، ١٨ يونيو ٢٠٠٧.
- ٢٠- السفير، ٢٢ يونيو ٢٠٠٧.
- ٢١- انظر السفير، ٢٢ يونيو ٢٠٠٧، و ٢٥ يونيو ٢٠٠٧، والنهار، ١٥ يوليو ٢٠٠٧.
- ٢٢- جريدة الأنباء، لبنان، ٣ يوليو ٢٠٠٧.
- ٢٣- السفير، ١٩ يونيو ٢٠٠٧.
- ٢٤- وزع بيان في ٢١ أبريل ٢٠٠٦، كما وزع بيان آخر في ٢٢ أبريل ٢٠٠٦.
- ٢٥- القدس العربي، ١٦ يونيو ٢٠٠٧.
- ٢٦- انظر السفير، ١٦ يونيو ٢٠٠٦، وموقع المركز الفلسطيني للإعلام، ١٧ يونيو ٢٠٠٧، والقدس العربي، ١٨ يونيو ٢٠٠٧.

حماس والأردن .. علاقة جدلية

أخذت العلاقة بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والنظام الأردني منحى امنية وسياسية متوترة إلى حد ما، خاصة بعد فوز الأخيرة بالانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتشكيلها لحكومة فلسطينية. وقد صاحب هذا التوتر اتهامات واتهامات مضادة واحتكاكات إعلامية، كما تأثرت بعوامل إقليمية ودولية. انعكست هذه العلاقة على مجمل القضية الفلسطينية، وبالتحديد على مكانة الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية، والاستعداد لقبولها وتطبيقها، وفق رؤية الرباعية الدولية، والقوى التي ساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في توقيع الاتفاقيات.

العربية التي بدورها لا ترغب في التغيير، وتقاوم كل من يحاول ذلك. جديا، إسرائيل على ونام أو تحالف أو عدم خصام مع الأنظمة العربية، وحماس على النقيض من ذلك، وترى أن التغيير في الساحة العربية ضروري من أجل تغيير الحقائق القائمة في فلسطين. لذلك، فإن أن حماس على تناقض جدي مع اغلب الأنظمة العربية المحيطة بإسرائيل والتي تقيم علاقات معها، ومن بينها الأردن.

إن تطور العلاقة الحمساوية - الأردنية لا ينفصل عن علاقة الإخوان المسلمين بالأردن، كما تقتلر أيضا برؤية النظام الأردني لما يجب أن تكون عليه الأمور على الصعيدين المحلي والإقليمي ولهذا، أشير هنا -باقتضاب- إلى العناصر العقائدية وشبه العقائدية (القبلية) التي بنيت عليها العلاقات المتبادلة.

لا يزال النظام السياسي الأردني يتسم بالقبلية، ويرتكز في شرعيته على الأصل القبلي للنظام الهاشمي. وقد قام أصلا نتيجة التوافق بين بريطانيا وفرنسا على ترتيب الأوضاع السياسية في بلاد الشام والعراق بعد الحرب العالمية الأولى

تكتسب العلاقة الأردنية مع أي جهة فلسطينية، رسمية أو غير رسمية، أهمية خاصة بسبب خصوصية العلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني اللذين ينظر إليهما من قبل العديد من الجهات السياسية والأكاديمية والاجتماعية على أنهما شعب واحد. ينمكس التوافق الرسمي الأردني مع مختلف الجهات الفلسطينية، خاصة الفصائل الكبيرة، إيجابا على علاقات الناس اليومية والاعتيادية، والعكس صحيح. وإذا ظهرت بوادر التوتر في العلاقات، فإن الشعب على ضفتي النهر يدفع الثمن. وحيث إن حماس عبارة عن تنظيم واسع الانتشار وذو تأثير واسع، فإن نتائج علاقتها مع النظام الأردني تظهر جليا على سير الحياة اليومية للناس.

حماس بوصفها حركة مقاومة تسعى للتغيير، وهي تعتبر التفاوض مع إسرائيل حراما شرعا، وتتمسك بفلسطين من البحر إلى النهر، وترى أن الأنظمة العربية الحالية ليست أنظمة تحرير، وإنما أنظمة تتصالح مع إسرائيل وتطبع العلاقات معها. حماس تتطلع نحو تغيير الأوضاع في الوطن العربي، أما إسرائيل، فتعمل جامدة على المحافظة على استقرار الأنظمة

ويحظى النظام الأردني برعاية الدول الغربية، وبالأخص الولايات المتحدة من ناحية الاستقرار السياسي والمالي، وهي حرصية على استمراره. وتتفق المواقف الأردنية غالباً مع السياسة الغربية في المنطقة.

يحاول النظام الأردني أن يوفق بين القيم القبلية وقيم التحديث المؤسساتي والسياسي، فهو لا يريد أن يظهر أمام العالم على أنه نظام قبلي بحث لا يتبنى الأسس الديمقراطية في الحكم. كما أنه لا يريد السير في طريق الديمقراطية إلى الحد الذي يهدد سيطرته وربما استمرار حكمه. إنه يسمح بإجراء انتخابات، إنما ضمن معادلة تضمن للنظام القبلي الاستمرارية، ويعمل على تحديث المؤسسات، لكنه يحرص على أن تتشكل إدارتها من الموالين للنظام.

من ناحية أخرى، فحماس حركة مقاومة منبثقة عن جماعة الإخوان المسلمين، لكنها تختلف عنها في أنها تعتمد المقاومة لاستعادة الحقوق الفلسطينية. حركة الإخوان المسلمين، إجمالاً، ليست حركة صدامية، وهي تعتمد إصلاح الفرد، ومهانة الانظمة بقدر الإمكان من أجل الوصول إلى دولة الإسلام. وقد شنت حماس في اعتمادها المقاومة كنسلوب في مواجهة إسرائيل لأسباب ظرفية وليس لأسباب عقائدية أو منهجية، أي أن وجود إسرائيل قد حتم ظهور حماس.

هناك تناقض استراتيجي بين النظام الأردني وجماعة الإخوان المسلمين. ومن ثم حماس، حيث إن تطلع الإخوان إلى إقامة دولة إسلامية يقف استمرارية النظام الأردني في الحكم. كما أن ارتباط النظام الأردني بالغرب، خاصة الولايات المتحدة التي ترعى إسرائيل، يضعه في مواجهة مع حماس التي تحاول استرداد الحقوق الفلسطينية منها. ومع ذلك، فإن العلاقات اليومية والظرفية بين الطرفين تتأرجح صعوداً وهبوطاً تبعاً للقضايا الآتية المطروحة. فمثلاً، حظيت جماعة الإخوان المسلمين بسماع النظام الأردني لها بالعمل في الساحة الأردنية. عندما كان عمل الأحزاب في الأردن ممنوعاً، وذلك في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وكان لجماعة الإخوان المسلمين مكاتب مفتوحة في الأردن، ولم يكن النظام الأردني يلاحقها. ووصل الأمر إلى تبوء أعضاء في الجماعة أو مقربين منها، مثل الدكتور إسحق الفرهان، مناصب مهمة في الدولة. وحظى النظام الأردني بدعم الإخوان المسلمين في الخمسينيات عندما تعرض لضغط شديد من قبل حزب البعث. كاد يهدم أركانه، وخرج الإخوان المسلمون إلى الشارع الأردني في مواجهة ضد حزب البعث ودعموا النظام.

فضلاً عن أن مرحلة الخمسينيات والستينيات قد جمعت الإخوان المسلمين والنظام الأردني في مواجهة جمال عبد الناصر والحركة القومية العربية بصورة عامة، حيث اعتبر النظام الأردني أن حركة المد القومي العربي في هذه الفترة

تهدد وجوده، رغم إعلانه باستمرار الحوص على التضامن العربي بشكل عام، وكان الإخوان المسلمون يقفون عقائدياً ضد الفكرة القومية. ولم يمنع تضارب الأهداف الوقوف معاً ظرفياً

اصطدم الإخوان المسلمون مع النظام الأردني بعدما قرر النظام إجراء انتخابات تشريعية عامة. قرر الإخوان خوض الانتخابات ببرنامج إسلامي. وحصلوا على عدد لا بأس به من المقاعد البرلمانية في الانتخابات التشريعية عام ١٩٨٩. ولكن أجهزة النظام الأمنية عملت على مضايقة أعضاء البرلمان من جماعة الإخوان، وتعرض عدد منهم للملاحقة، مثل الدكتور عبد المنعم أبو زنت. ثم تم تعديل النظام الانتخابي بطريقة تحد من عضوية الفلسطينيين والإسلاميين في المجلس، وتدعم الوجود العشائري أو القبلي الأردني.

أدت هذه الخطوة الرسمية الأردنية إلى توسيع حضور القبليين في البرلمان على حساب الثقل والحضور الشعبيين اللذين تحظى بهما جماعة الإخوان المسلمين ونزاعها السياسية. جبهة العمل الإسلامي. وقد صعدت الجبهة من عدم ارتياح النظام لها، عندما أعربت عن تأييدها لنشاط حماس العسكري ضد الاحتلال الإسرائيلي.

كما تتأثر علاقة النظام الأردني بحماس بعلاقة الطرفين مع إسرائيل. وتاريخياً، كان للنظام الأردني علاقات جيدة مع الحركة الصهيونية، ومن ثم مع إسرائيل منذ قيام إمارة شرق الأردن. وقد زار عدد من قادة الحركة الصهيونية الأمير عبد الله قبل عام ١٩٤٨. ووصفوا الأمير بأنه مضياف. أبقى الملك حسين على هذه العلاقة، واعترف في وقت متأخر من حياته بأنه كان يزور إسرائيل بين الحين والآخر. كما كانت هناك أثناء حكمه زيارات إسرائيلية سرية للأردن للقاء مسؤولين أردنيين وآخرين عرب.

وقد بدأ النظام الأردني عملية التطبيع مع إسرائيل مبكراً جداً. وذلك من خلال علاقات في مختلف المجالات، على رأسها المجال السياسي. وقد باشر بعض ملاك الأراضي الكبار في الأردن باستيراد المواد والتجهيزات الزراعية مثل الدفيئات من إسرائيل في وقت مبكر، وكثيراً ما دخلت البضائع الإسرائيلية السوق الأردنية تحت عناوين فلسطينية. وقد سارع النظام بعد اتفاق أوسلو إلى توقيع اتفاقية صلح مع إسرائيل، وهي اتفاقية وادي عربة الموقعة عام ١٩٩٤.

ومع أن الاحتلال الإسرائيلي شمر بنوع من الخطر مع ظهور حماس كقوة كبرى على الساحة الفلسطينية عام ١٩٨٧، لكنه غض بعض الطرف عن نشاطاتها، على أمل أن يؤدي ظهورها إلى صراع بينها وبين حركة فتح. ورغم اعتقال عدد من أفراد الحركة، فقد كان المجال الميداني مفتوحاً -ولو جزئياً- أمامها لتنافس حركة فتح. تغير موقف الاحتلال بعدما قامت حماس

بعمليات عسكرية ضد إسرائيل، ومنها خطف جنود إسرائيليين وقتلهم، وقامت بإبعاد أكثر من ٤٠٠ شخص من قيادات حماس والجهاد عام ١٩٩٢ إلى جنوب لبنان. واستمر التوتر في الاشتداد بين حماس وإسرائيل إلى أن وصل لذروته بالعمليات الاستشهادية التي قامت بها حماس عام ١٩٩٦.

تصاعد الصدام بين النظام الأردني وحماس :

جمعت أمريكا اثنتين وثلاثين دولة عام ١٩٩٦ في شرم الشيخ في مصر من أجل التداول في أنجع السبل لحصار حماس والجهاد الإسلامي. وقد حضر عدد من الدول العربية، ومن ضمنها الأردن، المؤتمر، ووافقت على تصنيف حماس كحركة إرهابية، وعلى ملاحقة أفرادها والأموال التي يمكن أن تسرب إليها. ساهم النظام الأردني مساهمة مباشرة في حصار أنصار حماس، وعمل على ملاحقة الداعمين لها، والتضييق عليهم، وشدد من الرقابة على حركة الأموال عبر المصارف الأردنية.

قام النظام الأردني بعد ذلك بالهجوم على قيادات حماس الموجودين في الأردن، وقرر طردهم حيث استقبلتهم دولة قطر. كان للنظام ذريعة -وفق القانون الأردني- هي أنه لا يجوز أن يكون خالد مشعل -وهو يحمل الجنسية الأردنية- عضواً في تنظيم غير أردني، هو حركة حماس، رغم أن هذا القانون يتم تطبيقه انتقائياً وليس بالمطلق.

وقد جاء هذا الموقف مغايراً لمواقف أخرى سابقة اتخذها النظام الأردني من حماس، مثل إصرار الملك حسين على إسرائيل بضرورة إرسالها مصلاً مضاداً للمادة الكيميائية التي حقن بها خالد مشعل في الأردن في محاولة لاغتياله من قبل رجال المخابرات الإسرائيلية عام ١٩٩٧، وإصراره على تسريح الشيخ أحمد ياسين من السجن الإسرائيلي لقاء تسريح رجلى المخابرات المتورطين في حقن مشعل، وإن كنا نعتبر هذه المواقف نوعاً من الخطوات التكتيكية، يتم إبرازها بتغطية إعلامية واسعة جداً كمناسبة للتعبير عن حرص النظام على أهل فلسطين، وعلى الالتزام بمتطلبات العلاقات الصديقة مع الأشقاء الفلسطينيين.

ولم يكن من الصعب بناتنا على أي محفل سياسي متابع للنظام الأردني أن يستنتج أن هذا النظام لن يرحب بفوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وأنه سيعادبها بهدف إسقاط حكومتها، والعودة بالساعة الفلسطينية إلى حكم حركة فتح، التي قادت الشعب الفلسطيني نحو القبول بالنسوية مع إسرائيل.

وقد ظهرت بوادر رفض النظام الأردني لنتائج الانتخابات في رفضه لاستقبال رئيس الوزراء المنتخب إسماعيل هنية، وفي

إثارة قضية تهريب حماس لأسلحة إلى الأردن، قالت المخابرات الأردنية إنها كانت ستستخدم ضد النظام، وقد تم منع العديد من المسؤولين في حكومة حماس من السفر إلى الأردن أو عبر الأراضي الأردنية، رغم استقبال مسئولين من إسرائيل في الرئاسة الفلسطينية في عمان. وبينما ساهمت الأردن في الحصار المالي المضروب على حكومة حماس، فقد حرص النظام على الإعلان عن إرساله معونات غذائية وطبية للشعب الفلسطيني، مكرراً حرصه على الأشقاء الفلسطينيين الذين يعانون من الحصار.

وقد أثنى النظام الأردني على اتفاق مكة الذي وقعته كل من فتح وحماس، وأكد احترام حماس للقرارات الدولية والاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، كما أيد النظام الأردني حكومة الوحدة الوطنية التي انبثقت عن الاتفاق، وأعلن أنه سيدعمها، وسيحاول رفع الحصار الدولي عنها. لكن هذه الحكومة لم تمش خطوة واحدة إلى الأمام بسبب تحفظ إسرائيل والدول الغربية عليها، وعدم قدرة العرب على اتخاذ خطوات تعزز من التوافر الفلسطيني.

وحين وصلت الأزمة بين فتح وحماس إلى ذروتها بالصدام الدموي في غزة، رفض النظام الأردني ما قامت به حماس من سيطرة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية في القطاع، ومن ثم على مجمل القطاع. واعتبرت الصحف الأردنية، التي تعتمد الموقف الرسمي أن ما قامت به حماس عبارة عن انقلاب على الشرعية، وطالبت الحركة بالتراجع عما قامت به، على اعتبار أن الرئاسة الفلسطينية تشكل رأس الشرعية الفلسطينية وليس المجلس التشريعي. لكن النظام دعا إلى ضرورة العودة إلى الحوار الفلسطيني - الفلسطيني كبديل عملي لجو الاقتتال والخلافات الدموية.

من الناحية العملية، كان واضحاً أن النظام يقف بقوة ضد حركة حماس لصالح الرئاسة الفلسطينية، فبوابة القصر الملكي الأردني بقيت مفتوحة أمام الرئيس الفلسطيني، وموصدة تماماً أمام قادة حركة حماس، وبقي الأردن مشاركاً في الحصار المالي المضروب على قطاع غزة، ونشط الدبلوماسيون الأردنيون مع الدبلوماسيين المصريين في الاتصال بإسرائيل والولايات المتحدة، باحثين عن خروج من مازق جديد تقع فيه المسيرة التفاوضية. والأهم من ذلك أن حديثاً قد راج حول احتمال استقدام قوات بدر الفلسطينية الموجودة في الأردن إلى الضفة الغربية من أجل المساهمة في حماية الرئاسة الفلسطينية، وملاحقة حركة حماس صحيح أن القوات فلسطينية، لكنه من المعروف أن قياداتها موالية للنظام، ومقرية من أجهزة الأمن الأردنية ولكن هذا الخيار لم يتم تفعيله -حتى كتابة هذا المقال- كما أنه من المستبعد أن تستطيع هذه القوات الصمود أمام حماس في الضفة الغربية، لأن مشاشتها التنظيمية والقتالية مشابهة لمشاشة الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

يمكن أن يتسامح مع استراتيجية التغيير التي تتمسك بها حماس، كما أن علاقته الوثيقة مع الغرب واعتماده على المعونات الغربية يزيدان من موقفه الرفض من الحركة. النتيجة عبارة عن صدام لا مفر منه، وقد يكون جدياً، أو دموياً، أو ضامطاً.

وبينما من المتوقع أن يستمر النظام الأردني في إرسال مواد نووية وأدوية إلى قطاع غزة، فمن غير المتوقع أن يغير موقفه من حركة حماس. ورغم أن الإخوان المسلمين - الحركة الأم - وحماس نفسها لم يعملوا ضد النظام الأردني، إلا أن الأخير لا

الأزمة الفلسطينية وعلاقتها بحماس الإقليمية

محمد جمعة

شكل انتقال حركة حماس إلى خانة ممارسة السلطة والحكم أمرا فاصلا على صعيد قضية العلاقات الخارجية، إذ إن علاقات حركة تحرر وطني تختلف بكل تأكيد عن علاقات نظامية بين الدول. فبينما يتاح في الحالة الأولى مساحة أوسع من التحرك أو التعبير صراحة عن المبادئ والمواقف والثوابت، تنقسم حالة العلاقات الخارجية بين الدول بقدر أكبر من القيود ومراعاة اعتبارات أخرى.

وسوريا، وقطر، وليبيا، والسودان، والبحرين، والإمارات، والكويت، وعمان، واليمن، وكذلك تركيا، وإيران، بمجرد فوزها في الانتخابات التشريعية.

وخلال تلك المرحلة، منذ لحظة إعلان نتائج الانتخابات، وحتى لحظة الحسم العسكري في غزة وما بعدها، لم يستمر أداء "حماس" الخارجي تجاه محيطها العربي والإقليمي على وتيرة واحدة، وإنما اختلفت طبيعة الأداء باختلاف طبيعة المرحلة. ويمكننا في هذا السياق أن نفرق بين ثلاث محطات رئيسية. الأولى: إبان فترة "حكومة حماس" من مارس ٢٠٠٦ وحتى مارس ٢٠٠٧. والثانية: خلال الفترة التي استمرت فيها حكومة الوحدة، أي من مارس ٢٠٠٧ وحتى الثامن من يونيو ٢٠٠٧. والثالثة: من لحظة الحسم العسكري في غزة وما بعدها.

المرحلة الأولى - حكومة حماس :

كان من الواضح منذ أن بدأ إسماعيل هنية مشاوراته لتشكيل الحكومة أن الحركة تبحث عن معين قوى يساعدها، خاصة في ظل التهديدات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية بفرض الحصار على الشعب الفلسطيني ولهذا قامت قيادة الحركة في الخارج بجولة خارجية شملت إحدى عشرة دولة عربية، وتركيا وإيران، حيث عكست تلك الزيارات رغبة "حماس" في إحلال الدعم الاقتصادي العربي والإسلامي (الرسمي والشعبي) محل الدعم الدولي بهدف توسيع هامش المناورة أمام حماس، وهي تفوض غمار تجربة جديدة.

فقد أتاحت تلك التجربة الفرصة لـ "حماس" لإبخال قدر من التغيير في نمط إدارة العلاقات الخارجية الفلسطينية الذي ساد منذ بداية عقد التسعينيات، والذي اتسم عموما بمحاولة القفز على الترتيب الصحيح لدوائر الحركة الخارجية، بدليل تقديم متطلبات تمتين العلاقة مع الولايات المتحدة على حساب العلاقة مع أطراف دولية أخرى. وليس المقصد هنا هو السعي لإغلاق باب العلاقات الفلسطينية - الأمريكية أو حتى توترها وإنما فتح الباب أمام مبدأ تنويع العلاقات الخارجية بشكل يسمح بزيادة القدرة التفاوضية في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المقصد إذن أن صانع القرار الخارجي الفلسطيني يحتاج بالفعل إلى تنشيط علاقاته الدولية، خاصة مع القوى الآسيوية كالصين والهند ودول أمريكا اللاتينية مثل: فنزويلا، والبرازيل، والأرجنتين، وكوبا، وبعض دول القارة الإفريقية مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا.

لكن "حماس" وعلى أهمية هذه الدائرة الدولية، يبدو أنها لم تكن قد استعدت بعد، أو بلورت تصورا ما لخريطة علاقاتها أو تحالفاتها على صعيد تلك القوى الدولية، وكيفية الاستفادة منها.

وعلى العكس من ذلك، بدت حماس، ومنذ لحظة تسلمها مسئولية السلطة، وكأنها تملك رؤية أكثر تبلورا فيما يخص العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، كونها سعت منذ البداية إلى استعادة دعم عمقها العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية وهذا ما يمكن إيراكه من اهتمام قادة الحركة بالقيام بجولة خارجية شملت دولا عربية وإسلامية، هي: مصر، والسعودية،

(٥) باحث متخصص في الشؤون الفلسطينية.

لدى السلطة في غزة، معلنا استنكاره وإدانته للتهديدات التي تعرض لها الدبلوماسيان الأردنيان في غزة.

وتجاه الأزمة الثانية، سارعت "حماس" بإيفاد وزير الداخلية سعيد صيام إلى القاهرة، وهناك التقى مدير المخابرات عمر سليمان، ووزير الداخلية حبيب العادلي، ووعد بتحري الأمر.

في كلتا الحالتين، قدمت حماس نموذجاً لكظم الغيظ مع الذين تجاهلوا مكانتها الجديدة غداة الانتخابات وأثرت الصبر والقوي، رغم المدى البعيد الذي ذهبت إليه بعض الأنظمة العربية في مقاطعة الحركة، والانصراف التام في المطالب الأمريكية المتشددة حيال التعامل معها مالياً وسياسياً.

ومع استمرار مقاطعة "حكومة حماس" سياسياً واقتصادياً، كان طبيعياً أن تتوجه حماس نحو الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طالبة الدعم المادي بشكل يخفف من وطأة الحصار الاقتصادي عليها لكن ومع زيادة النفوذ الإقليمي لإيران، وحديث بعض الزعماء العرب عن "مخاطر الهلال الشيعي"، فضلاً عن الصراع الأمريكي - الإيراني على خلفية البرنامج النووي الإيراني، بدت المنطقة وكأنها قد انقسمت بين محورين: محور المعتدلين، ومحور المتشددين - بحسب التسمية الأمريكية - ومع أن الحرب الإسرائيلية على لبنان لم تكن العامل الذي أطلق هذه الحالة من الاستقطاب السياسي الحاد الذي شهده الوضع الإقليمي في المنطقة، إلا أنها أخذت إلى حدود بعيدة في حدة الاصطفاف بين معسكرين وموقفين. وفي هذه الأثناء، جادل البعض في علاقة حماس بإيران، بحيث بدت حماس خلال تلك وكانت محسوبة على المحور الإيراني - السوري.

والحاصل أنه وباستثناء موقفها من العملية الاستشهادية التي نفذتها حركة الجهاد الإسلامي في تل أبيب في أبريل ٢٠٠٦، ونهاب حماس بعيداً في "تبرير وتسويق" تلك العملية، وربما كان يتعين عليها أن تدرك أن تلك العملية في أهدافها ووظيفتها كانت موجهة ضدها بالأساس، وتندرج في سياق رغبة "محور إيران - سوريا" في تصعيد وتيرة التوتر في المنطقة - فإن حماس قد نجحت إلى حد كبير، ومن موقع السلطة، في أن ترسم بوضوح الفواصل والتخوم التي تميزها عن هذين المحورين، وكان ذلك استمراراً لتهجها العروف حتى قبل السلطة، والقائم على قاعدة سياسية بسيطة تكثير معسكر الأصدقاء، وتقليل معسكر الأعداء، والابتعاد عن كل المحاور الطائفية والسياسية والإقليمية، وبذلك حافظت على مسافة مع الجميع، وخرجت من كل العصبية السياسية والحسابات الضيقة، واستطاعت بفضل ذلك أن تأخذ موقفاً متوازناً من المشكلات والأزمات العربية، والتي كان أبرزها في مطلع التسعينيات مسألة الحرب العراقية ضد الكويت، والصراعات الطائفية في لبنان والعراق، ومن التوترات المذهبية بين الشيعة والسنة، والمشاكل الحدودية المزمنة بين كل الدول العربية.

حماس بعد السلطة كانت أكثر وعياً لرهانات سوريا على استخدامها في مواجهة الضغوط الخارجية، وأدركت (أي حماس) أن استحقاقات الداخل الفلسطيني تتطلب منها الابتعاد قدر الإمكان عن اللعب بلي ورقة إقليمية من شأنها تقييد

ولا شك في أن تبدل المواقع في صناعة السياسة الفلسطينية فرض على "حماس" والأنظمة العربية المعنية إعادة ترتيب لعدد من القضايا، ولهذا كان من الطبيعي ألا تظل أو تتجمد علاقات حماس بالأنظمة العربية عند سابق مستواها، بل طرأت عليها تطورات رفعت من الرغبة في تبادل وجهات النظر وجهاً لوجه، وربما للقبول الجزئي المتبادل المؤقت على الأقل.

لكن ثمة إشكاليات تحكمت في درجة انفتاح حماس على الأنظمة العربية، أهمها أن حركة هذه الأنظمة تخضع لمحددات وعوامل داخلية وخارجية، من بينها التوافق الرسمي العربي على المضي في عملية التسوية كخيار استراتيجي، والحملة الأمريكية على "الإسلام السياسي" وقوى المقاومة عامة، تحت زريعة "مخاربة الإرهاب"، ناهيك عن أن بعض النظم العربية ثثرت في علاقاتها بـ حماس بخصوصيتها السياسية المزمنة مع جماعة الإخوان المسلمين التي تمثل المرجعية التنظيمية الأولى لـ حماس.

فمن ناحية التوافق الرسمي على خيار التسوية، بدت حماس كطرف مناورٍ للتوجه العربي العام بشأن التسوية مع إسرائيل، ولهذا لم تكن معظم العواصم العربية وداً كبيراً للحركة، وإن كانت قد التزمت الصمت والحذر في التعبير عن هذا المكنون.

ولأن "حماس" كانت على دراية فيما يبدو بالمعلن والمخبر من المواقف العربية تجاهها، ولأنها في الوقت نفسه تدرك حجم العامل العربي في تحديد توجهات السياسة الفلسطينية، واكتساب أو سحب الشرعية الدولية بالنسبة لها، فقد التزمت بدورها بالتعامل مع الأنظمة العربية في حدود هذا الإدراك. وكانت هذه معالجة حكيمة منها بحيث إنها لم تطلب من محيطها العربي سوى ما تستشعر منه إمكانية التجاوب معها، ومن المحتمل أن تكون حماس وحكومتها قد أضمرت امتعاضاً أو مرارة من الاصطفاف العربي خلف توجهات الحصار الذي ضربته عليها الولايات المتحدة وإسرائيل، لكن دبلوماسية حماس لم تعتمد إلى التشهير بهذا الموقف، ولا حاولت تاليف الرأي العام العربي ضده رغم معرفتها بالتعاطف الشعبي معها.

وحتى عندما بدا أن دولا عربية رئيسية تسعى إلى التحرش بـ حماس أو تفتعل أزمات معها، أو أن هناك جهات إقليمية ضالعة في محاولة توتير علاقة الحركة بكل من مصر والأردن، فإن حماس قد عالجت الأزمة بروية، ولم تسع إلى التصعيد الإعلامي، وبدا ذلك واضحاً خلال أزمة "خلية حماس" التي اتهمت فيها السلطات الأردنية حركة حماس بمحاولة إدخال أسلحة داخل حدود المملكة وتعرض أمن المملكة للخطر. والثانية عندما اتهمت وزارة الداخلية المصرية أربعة فلسطينيين (بينهم شقيقان من حركة حماس) بالنورط في تفجيرات "ذهب" في سيناء، في ٤ أبريل ٢٠٠٦.

فتجاه الأزمة الأولى، اكتفت "حماس" بنفي التهمة عن نفسها، وابتعدت إعلامياً عن كل ما يهاجم الأزمة كما طالب رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، عبر وسطاء، العاهل الأردني بالتدخل شخصياً لاحتوائها وقام هنية، وبرفقته وفد قيادي من حماس، بزيارة منزل رئيس مكتب التحليل الأردني

قررت بالفعل امتلاك زمام المبادرة وأخذ زمام غزة بيدها

المرحلة الثالثة - الحسم العسكري في غزة :

ما قامت به حركة حماس في قطاع غزة، خلال الفترة بين ١٤ يونيو ٢٠٠٧، لا يمكن اعتباره بلقي معنى انقلاباً ضد الشرعية، ذلك أن الشرعية الدستورية والسياسية في الأراضي الفلسطينية تقوم، سواء في الرئاسة أو في المجلس التشريعي أو في حكومة الوحدة الوطنية، على الطرفين معا.

فما قامت به " حماس " في غزة لا يعدو كونه عملية حسم عسكري مع الأجهزة الأمنية، بل مع جهازين أمنيين، هما الأمن الوقائي والمخابرات، وليس مع جسم السلطة ككل، إلا إذا اعتبرنا أن السلطة يمكن اختصارها في عدد من أجهزة الأمن.

وإذا كان البعض لا يزال يري أن مبررات الحسم الذي قامت به حماس ضد الأجهزة الأمنية محل جدل، فإن الموضوعية أيضا تقتضي عدم تجاهل حقيقة أن الأجهزة الأمنية بقيت كأنها إقطاعيات مستقلة، بعد أن عجزت أو فشلت كل التفاعلات الفلسطينية الداخلية - بدءاً من اتفاق القاهرة إلى وثيقة الوفاق الوطني، وصولاً إلى اتفاق مكة وبرنامج حكومة الوحدة الوطنية - في إخضاع تلك الأجهزة لقرار الحكومة الفلسطينية بفرض النظر عن هوية الحكومة وهوية وزير داخليتها.

لكن ما أقدمت عليه حماس ربما أغفل اعتبارات عربية وإسلامية كثيرة وهي تتخذ قرارها بحسم معركة غزة، بما يمكن معه وصف هذا القرار بعدم الرشيد، أو التعجل على غير ما هو معروف عن الحركة من ضبط النفس، وإنضاج الخطوات، والتصيب لمواطني الأقدام.

فمشاهد وأحداث غزة وتوابعها الحقت بالمقاربة العربية لحماس العديد من الجوانب السلبية، وأعادت إلى الواجهة من جديد التخوفات التي توارت نسبياً تجاه الحركة في العواصم العربية، بعد أن بدت " حماس " وكأن لها أجنحتين: ظاهرة وباطنة فهي كانت تحاور في القاهرة، وتجار بالشكوى من ممارسات تيار الإفشال الفتحاوي، وتعطيله لبرنامج حكومة الوحدة، بينما أظهرت الأحداث أنها كانت في الوقت نفسه تعد العدة لأخذ زمام غزة بيدها، دون انتظار نتائج الحوار ووساطة القاهرة.

وليس باليسير بالنسبة للموقف من " حماس " أن تشعر القاهرة بهذه الانزواجية إلى حد المخادعة، ثم إن العواصم العربية عموماً لديها ما تحفظ به إزاء العنف الذي تستخدمه بعض الجماعات الجهادية السلفية في الداخل، وليس ثمة ما يحول الآن دون بسط هذا التحفظ ليستد إلى حماس، وبالتالي المنطقي، سيجد المرجفون بأجندة حماس ما يتكئون عليه في دعوتهم لعزلها، بزعم أنها لا تعرض نموذجاً مغايراً، وليس بلا مغزى أن تقفز آنذاك عبارات: " الظلاميين "، " حماسستان " إلى صدارة المشهد الإعلامي المرئي والمقروء في العديد من العواصم العربية، وعلى السبيل المعلقين والسياسيين من المعسكر المناوئ لحماس في محاولة لتصوير غزة وكأنها " أفغانستان " جديدة، وإثخيف المجتمع الدولي من وجود " حماسستان "، كـ " قاعدة

الأطراف العربية الداعمة ضدها، وفقدان تأييدها، أو - على الأقل - فقدان موقفها الحيادي. ويقدر ما راهنت سوريا وإيران على استخدام ورقة حماس في تدعيم نفوذهما الإقليمي، بقدر ما سعت أطراف عربية أخرى (السعودية ومصر) لفك الارتباط بين الطرفين، أو - على الأقل - على مستوى التأثير، وهو ما تنبّهت إليه " حماس "، وتعاطت معه بواقعية بعيداً عن المفردات " العنترية ".

المرحلة الثانية - حكومة الوحدة والانفتاح العربي :

وقد برزت واقعية حماس تلك عندما عمدت إلى عدم شرودها بعيداً عن السربين العربي والفلسطيني إبان اتفاق مكة، ثم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وكان ذلك مبعث ارتياح عربي نسبي كبير إلى سياسات الحركة، التي بدت كالوثر على نفسه، الذي تنحى جانباً كي يفسح الطريق أمام القضية الوطنية وفك الحصار فلسطينياً، وكذا لبتح فرصة أخرى للحاضنة العربية التي نخلت آنذاك (إلا سيما السعودية ومصر) مرحلة جديدة اختلفت عن مرحلة ٢٠٠١ حتى (أواخر صيف ٢٠٠٦، وكان هذا انعكاساً لما حدث من تغير في ميزان القوى في غير مصلحة واشنطن وثل أبيب، والأهم في مصلحة قوى المقاومة والممانعة فلسطينياً، ولبنانياً، وعراقياً، وعربياً، وإسلامياً).

وترتب على الخطوات المذكورة أنفاً أن تم وضع مسألة تفكيك الحصار على رأس الأجندة العربية والفلسطينية. كما نجحت حماس أيضاً في الحصول على الشرعية العربية الكاملة - شرعية الأنظمة - وكانت تلك خطوة مهمة لحماس لتصبح لاعباً إقليمياً مهماً. كذلك، نجحت حماس - وباعتراف عربي أيضاً - في فرض مفهوم الشراكة في القيادة على حركة فتح، بحيث لم تعد حماس جزءاً من المشهد الفلسطيني، وإنما أصبحت جزءاً لا يتجزأ من القيادة الفلسطينية وصناعة القرار الفلسطيني.

لكن الخطوات العربية - التي كان يفترض بها أن تشق طريقاً في المنطقة بنقذها من التدهور ومخاطر الانقسامات الداخلية، ويبعد التدخلات الخارجية، أو يسد الفراغ الناجم عن هزائم أمريكا وإسرائيل - حملت موقفاً سلبياً مشوهاً، سواء لجهة ما سمي بإعادة إحياء مبادرة السلام العربية وتفعيلها، بدلاً من أن يشدد الخناق على حكومة أولمرت وإدارة بوش، وفرض التنازلات عليهما، أو لجهة عجز العرب عن تصديع الحصار المطبق على الحالة الفلسطينية في ثوبها الودودي الجديد.

ولا شك في أن هذه الانتكاسات أثارت لغماً داخل حركة حماس حول ما إذا كانت تنازلاتها ومرونتها ذهبت بلا ثمن أم لا، وما إذا كان من الأجدي النكوص عنها إلى برنامج حماس قبل التحميل أم لا. وخلال ذلك، بدا لبعض الوقت أن تيار الصبر والتروي، ومحاولة استدراك نواقص اتفاق مكة، عبر حوارات مضافة في القاهرة، كانت له الغلبة في اتجاه الحركة. إلا أن أحداث الحسم العسكري في غزة أكدت بعد ذلك أن تجاوب الحركة مع جهود القاهرة لجولة حوار فلسطيني شامل لم يكن أكثر من تكتيك أو وقت مستقطع، وأن الحركة كانت قد

فلسطينية تهديد الأمن القومي المصري، بل والأمن والسلام العالمي

صحيح أن قيادة حماس في غزة كان خطابها متزنًا لحظة مشاهد السيطرة، بيد أن التصرفات الانفعالية والثارية من قبل بعض أفراد حماس قللت من فاعلية الخطاب الحمساوي، وأدت لتفاني عكسية في مراحل السيطرة على مقار الأجهزة الأمنية

ورغم أن حماس لم تكن تقصد الانقلاب على معطيات واقع غزة السياسي والاجتماعي، لكن إيضاح رسائل حماس لم يكن كافياً سياسياً وإعلامياً

فسياسياً، ربما لم تمارس حماس اتصالات كافية مع الدول العربية المعنية، لا سيما مصر والسعودية، بهدف توضيح الصورة، وتقديم الاعتذار الكافية. وربما لا نذهب بعيداً إذا قلنا إنه كان من الأنسب أن يكون الفرقاء الآخرون في حركة فتح، المناكفون لتبورات الإقتال لتجربة حماس، جزءاً من خطة الاتصالات

أما إعلامياً، فكان يجب أن تمارس فضائية "الأقصى" التابعة لـ حماس فلسفة إعلامية أخرى في تغطية المشاهد غير تلك التي اتبعتها بالفعل، بحيث تبتعد عن إثارة المشاعر، وتقلل من استعراض مشاهد القوة

والواقع أنه مما يثير الدهشة أن كل مشاهد الممارسات الانفعالية والثارية، التي بثتها وسائل الإعلام في أركان المعمورة الأربعة، جاءت نقلاً عن فضائية الأقصى، لا من وسائل الإعلام المعنية لـ حماس، مما يؤكد أنه لم تكن هناك ثمة استراتيجيات إعلامية معتمدة من قبل حماس بالتزامن مع اتخاذ قرار الجسم العسكري. هذا في الوقت الذي يدخل فيه الإعلام ساحة المعارك العسكرية بشكل عملي، وأصبح التخطيط لتلك المعارك يتضمن وضع خطط بالوسائل الإعلامية التي سيعتمدا كل فريق، ويتم أيضاً دراسة ردود فعل وتجاوب وسائل الإعلام مع توجهات الفريق المتصارعة. وقد يصل التقييم في بعض المراحل إلى أن العملية العسكرية ليست أكثر أهمية من الرأي العام الدولي

نقول هذا ونحن نعلم أن الأحداث في غزة كانت أكبر من قراءة العقل. لأن المشاعر كانت جد ملتهبة في القطاع. بعد أن تحملت حماس الكثير، وبخاصة قتل العشرات من أبنائها وعلمائها وقائنها أمام أعين أطفالهم ومن ثم لم تكن السيطرة على فصولها متوافرة أو في متناول اليد لكن ونظراً لفصلية تلك الأحداث ونواحيها السياسية والاستراتيجية، فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، فمن المهم استحضارها وتقليب أوراقها في إطار التقييم وقراءة المستقبل

بيد أن ما سبق لا يعني حيلولة أن الأطراف العربية قد تسمح لـ حماس باستفراغ ما فاتها، وأن الغضب العربي قابل للأقول. كون تلك الأطراف مدركة لصعوبة - بل لاستحالة - استبعاد حماس من المشهد الفلسطيني

ولعل تلجئ لقاء العامل السعودي الملك عبد الله، والرئيس

الفلسطيني محمود عباس في عمان أوائل يوليو ٢٠٠٧، بعد إشارة إلى عدم الرضا العربي عن زهاب "أبو مازن" بعيداً وراء المتشددين في فتح، متسلحاً بالوعود والمساعدات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية

فمحمود الاعتدال العربي وإن كان قد أعلن، عقب أحداث غزة، أنه داعم للرئيس الفلسطيني، وأكد شرعيته، واعتبر سيطرة حماس على غزة خروجاً عن الشرعية، فإنه في الوقت نفسه تلمس أن ثمة تياراً نافذاً في فتح يقود الملف الفلسطيني إلى حالة الفوضى. وقد كشف هذا التيار عن نفسه بعد اتفاق مكة، إذ لا يحترم ولا يعبا بالعواصم العربية، وأنه أقرب ما يكون لشركة أمنية يديرها المال الأمريكي - الإسرائيلي

وانطلاقاً من هذه القراءة، ترك العرب الباب مفتوحاً أمام اعتذار حماس، وأعلنوا عن لجنة تقصي الحقائق كما أطلق الرئيس المصري حسني مبارك دعوة مفاجئة - عقب قمة شرم الشيخ في يونيو ٢٠٠٧ - تدعو إلى ضرورة إعادة الحوار بين الفرقاء الفلسطينيين كمخرج للآزمة، وسبيل لإعادة الهدوء إلى المشهد الفلسطيني

وإذا كان عباس قد أظهر تشدداً في رفض الحوار، وأدار ظهره للدعوات العربية التي طالبت به، مما يعني الإصرار على المضي قدماً في المخطط المرسوم، والمدموم أمريكياً وإسرائيلياً، والقائم على الاستمرار في رفض الحوار مع حماس، بما يؤدي إلى إزاحتها عن المشهد السياسي والاجتماعي الفلسطيني - فإن ثمة عوائق موضوعية ستصطدم بتلك الرؤية، في مقدمتها الموقف العربي الراض لوضع حماس في الزاوية الضيقة، وخفقتها اقتصالياً وأمنياً، لأن هذا السيناريو سيعرض دول الاعتدال العربي لمخاطر أمنية هي بالنسبة الحاجة لتجنبها في هذا التوقيت. ذلك أن مشروع عباس المتشدد قد يولد انفجاراً في الضفة، واقتتالاً أربح بين الفرقاء، ومثل هذه الحالة تواجه بمخاوف واحترازات أردنية كبيرة. كما أن الضغوط على حماس - أو حصارها، بما يؤدي إلى إخضاعها دون مرور الساحة الفلسطينية بمرحلة انتقالية، قد يولد فراغاً يخدم وجود القاعدة في الأراضي الفلسطينية، وهو بديل غير مرغوب فيه سعودي ومصري

كما أنه لا يسع الدول العربية المعنية مساندة حصار غزة، لأن الأمر مرهون بضغط جماهيري شعبي وأخلاقي. وهذا مما لا ترغب به دول الاعتدال العربي، ناهيك عن أن ما يصدر عن حماس من دعوات إيجابية باتجاه الحوار، وإشارات نوحى بشرعية أبو مازن، كل ذلك يمثل - من وجهة نظر تلك الدول - فرصة سانحة لإدخال حماس في محضنها أو على الأقل إخراجها من إشكالية إيران والمشرق النووي

المقصود إذن أن الأجواء تشير في المدى المتوسط إلى أن دول الاعتدال العربي، بالنظر إلى مصالحها، ستشكل صففاً على قيادة السلطة للذهاب إلى الحوار، وكذلك استثمار ما جرى من أجل بناء فتح جديدة مختلفة، تستطيع مواجهة نفوذ حماس. ولكن بشرط أن يتم ذلك بهدوء، ودون الدخول في فوضى جديدة

الشرق الأوسط

العراق .. جدل الانسحاب والاستقرار

■ سامح راشد ■

بعد أربعة أعوام ونصف عام من الغزو الأمريكي للعراق ودخول القوات الأمريكية بغداد، لا يزال العراق والعراقيون يبحثون عن الأمان والاستقرار. وبعد أن كان الملف العراقي أبعادا متعددة وزوايا متنوعة للنظر والتحليل والاستشراف، يكاد كل ما يتوارد عن العراق من أنباء أو تحليلات (أو حتى تصريحات ووثائق رسمية) ينحصر في مسألتين: الاحتلال والاستقرار.

وتعديل العملية السياسية، والتدهور الاقتصادي، والهيكل المؤسسية، وغير ذلك من جوانب تتجاوز حدود الوضع الأمني الميداني، وتتصل مباشرة بالاستقرار (أو عدم الاستقرار كما هو حاصل) في العراق.

أعباء الاحتلال وشروط الخروج :

منذ وقوع الاحتلال وسقوط بغداد في أيدي القوات الأمريكية في ٩ أبريل ٢٠٠٣، يصير الساسة العراقيون، خصوصا من تولى منهم السلطة بعد ذلك، على ضرورة بقاء الاحتلال حفاظا على استقرار العراق وحتى تكتمل قدرات العراق الذاتية على تسيير أموره ذاتيا، وهو أيضا الموقف الذي تبنته معظم الدول العربية في العامين الأولين للاحتلال، ولا يزال بعضها متمسكا به حتى الآن. لذلك، من المثير للتساؤل أنه باستثناء التيار الصدري داخل العراق وسوريا، وإيران من خارجه، فإن الدعوة للاستقرار بدأت من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وليس من جانب العراق أو أي دولة عربية. مع ملاحظة أن الدافع الأساسي وراء تبني أوساط أمريكية متعددة تلك الدعوة هو المصلحة الأمريكية وليست العراقية، وذلك بفعل الخسائر البشرية المتزايدة التي يتكبدها الجيش الأمريكي بين صفوفه العاملة في العراق، فضلا عن الانتكاسات المتتالية التي تعوقها الاستراتيجيات والخطط وغيرها من صيغ التعامل مع الملف العراقي بواسطة الإدارة الأمريكية.

ورغم أن لكل منهما معطيات وحساباته المميزة، إلا أن بينهما ارتباطا مباشرا ليس وليد اللحظة الراهنة، لكنه يمتد إلى وقت الغزو والاحتلال. فمع الغزو، انكسر الاستقرار، ويمكن الاحتلال تمكنت الفوضى. من هنا، يكون منطقيا تماما أن يجتمع الحديث عن الانسحاب، وخروج قوات الاحتلال من العراق، مع تصاعد وتيرة البحث عن الاستقرار وتثبيت الأوضاع الداخلية.

لكن تجدر الإشارة إلى أن العلاقة السببية بين الاحتلال والاستقرار ليست أحادية الاتجاه. فالثابت أن الاحتلال كان سببا مباشرا في إثارة الفوضى وخلق الأوراق داخل العراق. وخروجه هو الخطوة الأولى نحو استعادة الاستقرار. لكن الجديد أن تحسين الأوضاع الداخلية العراقية أصبحت هي أيضا عاملا مساعدا في عملية الانسحاب وخروج قوات الاحتلال، من حيث تسهيل العملية من ناحية، وتوظيفها بشكل يخدم حسابات وترتيبات الإدارة الأمريكية الحالية من ناحية أخرى.

كذلك، ينبغي الانتباه إلى مفهوم "الاستقرار" المنشود في العراق، فغلبة الأمن على ما عداه من جوانب في الوضع العراقي الداخلي دفعت بالرافقين والساسة إلى اعتبار أن تحسين الوضع الأمني هو المدخل الرئيسي والوحيد لإنهاء كافة مشكلات العراق والشق الأول صحيح، فتحسن الأمن هو بالفعل المدخل الرئيسي، لكنه ليس السبيل ولا الشرط الوحيد اللازم لإخراج العراق من أزيماته. فهناك شروط ومتطلبات موضوعية أخرى تشمل تطوير

(٥) مساعد مدير تحرير السياسة الدولية

تزعمه واشنطن بشأن عمليات تسلل وتهريب للأفراد والأسلحة والتمويل عبر الحدود السورية للمقاتلين ضد الاحتلال والجماعات المسلحة الأخرى داخل العراق. وهناك اعتقاد قوي لدى المسؤولين الأمريكيين ودوائر الفكر والبحث في واشنطن بأن دمشق تستخدم تجاورها الحدودي مع العراق لممارسة ضغوط معاكسة على واشنطن، رداً على تحركاتها ضد دمشق، سواء بشكل مباشر أو في لبنان. وربما يكون الوضع أكثر حساسية - وربما خطيرة - بالنظر إلى ملف فلسطين وتطوراتها، خصوصاً في ظل التدهور الذي طرأ على الوضع الداخلي والعلاقات بين الفصائل الفلسطينية ذاتها، الأمر الذي يفتح الباب أمام إمكانية عودة بعض الفصائل إلى منهج المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي. ومجرد الارتداد الحاصل في عملية التسوية السلمية يعد مصدر تهديد محتملاً للمصالح الأمريكية في مختلف دول المنطقة، خاصة مع وجود نزعات متنامية مناهضة لسياسات الولايات المتحدة تجاه الدول العربية والإسلامية، الأمر الذي يجدد احتمالات عودة عمليات العنف المسلح ضد مصالح أو أهداف أمريكية في المنطقة. وبالطبع، ستكون القوات الأمريكية في العراق على رأس قائمة الاستهداف.

٣- انحسار جدوى الاحتلال: فضلاً عن العوامل والاعتبارات، سواء الداخلية في واشنطن، أو الإقليمية المترتبة على الملفات الأخرى ومقتضياتها، لا توجد في الواقع دوافع قوية تبرر استمرار القوات الأمريكية على الأراضي العراقية، فقد حققت القوات أهدافها العسكرية بإسقاط نظام حكم صدام حسين، ثم السيطرة على الأوضاع في العراق. كما حقق الاحتلال بعض أهدافه السياسية بتغيير النظام السياسي العراقي، بل وإعادة هيكلة أركان الدولة العراقية برمته. أما ما لم يتحقق من أهداف، فهي بالأساس الأهداف المعلنة حول تمكين العراقيين من حكم أنفسهم ذاتياً، وإرساء النموذج الديمقراطي هناك. ومع استئثار العنف والانفلات الأمني، تطور الهدف المعلن للوجود العسكري الأمريكي ليشمل الحفاظ على الأمن وضبط الأوضاع، والمساعدة في رفع قدرة العراقيين على الإمساك بزمام الأمور أمنياً. والحاصل أن أيًا من تلك الأهداف لم يتحقق، أخذاً في الاعتبار أنها أهداف معلنة أمريكية، ولا يوجد دليل على أنها أهداف حقيقية حرصت الإدارة الأمريكية على تحقيقها بالفعل، إذ لم تقدم واشنطن طوال السنوات الأربع الماضية ما يثبت صدق نيتها في هذا الاتجاه.

نتيجة تفاعل تلك العوامل، كل على حدة من جهة، وتضافرها معاً من جهة أخرى، وجدت الإدارة الأمريكية أن أفضل السبل للتعامل مع معضلة الملف العراقي هو العمل على تهينة الظروف الملانمة لسحب قواتها من هناك. وهو ما يتطلب أولاً تحسين الحالة السياسية العامة في العراق، حتى يمكن الزعم بأن المهمة أنجزت وبالتالي إظهار عملية الخروج بشكل مفيد في الحملة الانتخابية الرئاسية، والا فستصبح عملية الانسحاب سلبية للغاية، وتسبب مزيداً من التراجع لشعبية إدارة بوش والحزب الجمهوري. وفي الوقت نفسه، سيخفف الخروج من الضغوط القائمة والمحتملة على إدارة بوش في الملفات والقضايا الإقليمية الأخرى المفتوحة في المنطقة، ويمنحها مساحة أكبر من حرية الحركة والمناورة دون التأثير بقيود ومقتضيات وجود القوات الأمريكية على أرض العراق.

على هذه الخلفية، صدرت خلال شهري يوليو وأغسطس ٢٠٠٧ تلميحات متتالية من جانب واشنطن بشأن الانسحاب، ثم تحولت التلميحات إلى تصريحات، أبرزها توصية قائد القوات

الأمريكية الذي انتقم كثيراً من رصيد الإدارة، خصوصاً رئيسها جوناثان بوش (الابن)، سواء شعبياً في استطلاعات الرأي العام وفي وسائل الإعلام، أو مؤسسياً لدى الكونجرس، خصوصاً بعد فقدان الجمهوريين الأغلبية إثر انتخابات الكونجرس الجزئية الأخيرة.

ومنذ ديسمبر ٢٠٠٦، عندما صدر التقرير الشهير، الذي أعنته لجنة نيكس- هاميلتون، والذي طالب بشدة بوضع جدول زمني للانسحاب كمتطلب رئيسي للخروج من الأزمة الأمريكية في العراق، تصاعدت باطراد الضغوط الداخلية على إدارة بوش لاتخاذ قرار الانسحاب، حتى إن الكونجرس كاد يتخذ قراراً بوقف تمويل نفقات الزيادة في أعداد القوات الأمريكية بالعراق، إلا أن الإدارة ظلت صامدة أمام تلك الضغوط، رافضة الانصياع للمطالب بالانسحاب. ولم يتغير موقف الإدارة الأمريكية سوى مع مطلع أغسطس ٢٠٠٧، عندما ظهرت إشارات وتلميحات من المسؤولين الأمريكيين حول إمكانية خفض القوات تدريجياً. ويمكن تفسير هذا التحول في الموقف الأمريكي الرسمي في ضوء الاعتبارات التالية:

١- اقتراب موعد انطلاق حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية: والتي ستبدأ رسمياً نهاية العام الجاري (٧-٢٠٠٧) بما يعنيه ذلك من ضرورة الاستعداد للدفاع عن سياسة بوش والحزب الجمهوري داخلياً وخارجياً، ومواجهة حملات سياسية وإعلامية عنيفة ستتطلب إيجاد تبريرات وردود على نقاط الضعف التي سيركز الديمقراطيون عليها في الحملة الانتخابية. ولما كان الملف العراقي أحد أضعف الملفات في سجل السياسة الخارجية الأمريكية طوال السنوات الأربع الماضية، فإنه سيحتل مكاناً بارزاً في تلك الحملات الانتخابية. وفي ظل ندرة الإنجازات التي يمكن تقييمها أو الرد بها على منتقدي الغزو وبقاء الاحتلال حتى الآن، فإن فكرة خفض التدرج للقوات تصلح كخطوة عملية يمكن توظيفها في الترويج لاقتراب إغلاق هذا الملف، والادعاء في الوقت نفسه بأن مهمة الجنود الأمريكيين في العراق قد أنجزت بنجاح أو أوشكت على ذلك. فضلاً عما يتطلع إليه الرئيس الأمريكي من مردود إيجابي لدى الناخب الأمريكي مباشرة، خصوصاً في نطاق عائلات الجنود الموجودين في العراق.

٢- تداخل الملف العراقي مع الملفات الأخرى: ورغم أنه تداخل قائم ومعروف مسبقاً، إلا أن الجديد هو درجة التآزم والتعقيد المتزايدة التي تشهدها معظم الملفات الإقليمية الأخرى في المنطقة. ففي الملف النووي الإيراني، وصلت التطورات إلى مفترق طرق تجري فيه المفاضلة بين المواجهة المسلحة، بما تعنيه من فتح الباب أمام كافة الاحتمالات الإيجابية والسلبية على كل الأطراف، والتسوية السلمية التي تتطلب بطبيعتها تنازلات متبادلة. وما بينهما سيناريوهات أخرى لا تختلف كثيراً سوى في التفاصيل أو في الترتيب الزمني. والمعضلة أن التداخل بين الملف النووي الإيراني والعراقي يجعل أي قرار بشأن أحدهما يرتبط بتطورات الآخر وينعكس عليه في الوقت نفسه. وفي ظل المعطيات الراهنة، فإن بقاء القوات الأمريكية في العراق بأعدادها الحالية إنما يمثل ورقة إيرانية ضد الولايات المتحدة، عملياتياً في حالة المواجهة المسلحة، وسياسياً في حالة التسوية التوافقية. وهو ما ينطبق - لكن بدرجة أقل - على الملفات الأخرى مثل العلاقات السورية - الأمريكية خصوصاً التناقض بين الموقفين بشأن الوضع في لبنان. ومعروف أن أحد أهم الخلافات الحالية بين واشنطن ودمشق يتمثل في الوضع الحدودي بين سوريا والعراق، وما

مجالاتها.

وعليه، فإن العنف المذهبي، والمذابح التي تجري على الملأ وعمليات الخطف والتفجير والاعتقالات... وغير ذلك من أشكال التدهور والانفلات الأمني، ليست سوى مظهر واحد من مظاهر هذين العاملين الأصليين (الاحتلال الذي أجج بدوره الطائفية)

من هنا، يمكن فهم ليس فقط التدهور الأمني غير القابل للتحجيم، بل أيضا الأزمة السياسية التي تمر بها حكومة المالك منذ توليها وحتى الآن. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن حكومة المالك هي التي تحملت وطأة الأزمة والجانب الأكبر منها، لأن الحكومات والصيغ السابقة وجدت في مراحل انتقالية، بينما حكومة المالك تجسد المرحلة الدائمة التي تقتضى الاستقرار، وإن العراق وصل إلى حالة أن يحكم العراقيون أنفسهم بأنفسهم إلا أن المالك وحكومته يتحملان أيضا قدرا كبيرا من المسؤولية عن تأزيم الوضع، وتعميق المأزق بكل أبعاده، فقد عكست سلوكيات وإجراءات المالك وبذرائع المنتمين للانتلاف الشيعي ذات النزعة الطائفية، ربما بدرجة أكبر من القوى والتيارات الأخرى، سواء الممثلة في الحكومة أو المخضطة في العملية السياسية عموما أو حتى تلك التي من خارجها.

لذلك، كثيرا ما تختلط الأوراق في إطار تحديد الطرف المسؤول عن الانحدار المستمر في الوضع الداخلي العراقي. فثمة تنوع أصابع الاتهام إلى المالك شخصيا، استنادا إلى انتعاش المذهب والحزبي وفعل سياساته وقراراته التي كثيرا ما جاءت بشكل فريد منه شخصيا أو من مستشاريه دون تنسيق حتى من الوزراء الشيعية الآخرين. وثارة، يحظى بعض الوزراء بعينهم أو بعض المؤسسات الحكومية بشكل محدد بالنصيب الأكبر من الانتقادات. وثارة ثالثة، تتعرض الحكومة برمتها للهجوم لعدم تنافسها والاختلافات المتكررة بين وزرائها، مما ينعكس في تضارب بعض القرارات والقوانين والإجراءات.

لكن المشكلة الحقيقية تظهر بمجرد إثارة فكرة إزاحة المالك أو إسقاط حكومته وتشكيل حكومة أخرى أو حتى الإتيان برئيس وزراء آخر بدلا عنه، إذ تواجه تلك الفكرة سريعا بمعضلة تحديد البديل، ثم بمعضلة الأطر القانونية والدستورية الحاكمة لعملية اختيار وتشكيل الحكومة والمؤسسات الرئيسية في النظام، حيث تخضع تلك العملية لمبدأ المحاصصة الطائفية، الأمر الذي يعيد أي تفكير في هذا الاتجاه إلى الربع الأول مجددا. لذلك، تكررت تلك الفكرة دون تطبيق فعلي، كما تكررت أيضا محاولات المالك شخصيا لإجراء مصالحة وتعمد الصيغ التي تبناها في هذا الخصوص، من مؤتمرات داخلية للقوى والعشائر ورجال الدين، إلى اعتماد القبضة الأمنية وتطبيق خطط متتالية لفرض السيطرة بالقوة، ثم العودة مجددا إلى لغة السياسة والحوار، بدءا بتفعيل مؤتمرات دول الجوار، وإضفاء الطابع الدولي عليها لمخفها زخم الفعلية (وربما سر النجاح) فبعد بالفعل مؤتمر تحضيرى في الجوار لم نشبت نجاحا، بل وضع أن بعض تلك الدول تنسج سياسات عكس الاتجاه المرجو منها عراقيها. وحتى عندما لجأ العراق إلى تجربة المسارات وحصر الاستعانة بدول الجوار في كل من سوريا وإيران، فإن التجربة لم تنتج سوى بشكل جزئي، وبمشق مع واشنطن، حيث انعكست على مدى التعاون من أجل العراق، مما دفع المالك مرة أخرى إلى البحث عن الاستقرار في الداخل، بعد فشل الاستقواء، بالخارج، فراح يتطلع إلى تجاوب

الأمريكية في العراق الجنرال بيفيد بترابوس بأن يبدأ الانسحاب في ديسمبر ٢٠٠٧ (وهو ما أكدته الرئيس الأمريكي في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٧ بسحب ٣٠ ألف جندي بحلول يوليو ٢٠٠٨). بيد أن بترابوس أكد في الوقت نفسه أن الانسحاب المبكر سيمثل كارثة في العراق، في إشارة إلى الفراغ والفوضى المترقع أن يسودا في العراق إذا خرجت كل القوات الأمريكية أو معظمها فجأة أو في القريب العاجل. وهو ما يعنى ضمنا إقرارا أمريكيا بأن الوضع الأمني والسياسي العراقي لا يزال بحاجة إلى سلطة عليا تفرض سيطرتها عليه، وأن ترك العراق للعراقيين في ظل المنظومة الداخلية المظلمة حاليا إنما يعنى مزيدا من العنف الأمني والتناحر السياسي.

ومن هنا، جاء القرب بين جيل الانسحاب من العراق، ومعضلة الاستقرار والأمن هناك. فالأمن والاستقرار أصبحا مطلبين أمريكيين، وليس فقط عراقيين، مع فارق أن واشنطن تريد هدوءا واستقرارا يفتحان طريق الخروج أمام قواتها، بغض النظر عن ديمومة هذا الهدوء أو حقيقة ذلك الاستقرار. ويحمل هذا الاستقرار الأخير بعضا من مفاتيح فهم التطورات الأخيرة داخل العراق، خصوصا على صعيد الأزمة السياسية والأمنية.

ازمات المنظومة الداخلية :

بحكم وقوع العراق تحت الاحتلال، تتأثر مسارات التفاعل الداخلي هناك بوجود الاحتلال، سواء عسكريا أو سياسيا. لذلك، جاءت التطورات التي شهدتها العراق في ظل الاحتلال -على المستوى السياسي بصفة خاصة- كمرآة عاكسة لمقتضيات وجود قوات عسكرية أجنبية، وسيطرة دولة الاحتلال على الأوضاع. وهو ما تجسد في النظام السياسي الجديد بملامحه وتطورات التي يطلق عليها "العملية السياسية"، بدءا بمجلس الحكم الانتقالي (الذي شكله بول بومر في يوليو ٢٠٠٣)، وانتهاء بأزمة حكومة المالك (المستمرة حتى أكتوبر ٢٠٠٧)، مروراً بينهما بالانتخابات التشريعية وصياغة وإقرار الدستور، واعتقاده الفيدرالية نظاما للحكم، ثم الانتخابات التشريعية وتشكيل البرلمان والمؤسسات السيادية، وأخيرا تولى حكومة نوري المالكى أواخر مايو ٢٠٠٦.

لم تكن هذه التطورات بعيدة عن إرادة الاحتلال الأمريكي، بل مثلت ترجمة عملية لتلك الإرادة مع مواهب تطلبتها التوازنات داخل العراق وفي جواره المباشر. لذلك، خرجت تلك المفردات والعناصر المكونة لمنظومة الدولة العراقية الجديدة على صورة غير سوية، سواء من ناحية المضمون الذي يتسم بالتناحر والتجانب وغلبة الحس الطائفي على أي ولايات أخرى، أو من الناحية الدستورية والمؤسسية، حيث جمعت هياكل الدولة وبسئورها ونظامها السياسي بين أفكار متعارضة وعكست فيما أساسا غير متسقة مع بعضها بعضا، فجاءت المخرجات مزيجا غير متجانس من الاتجاهات الفكرية والمدارس القانونية وأشكال النظم السياسية ويمكن بسهولة التعرف على مدى هذا الجمع بين المتناقضات، سواء من خلال بنود الدستور، أو باستعراض تركيبة نظام الحكم، فضلا بالطبع عن الممارسة السياسية الفعلية من جانب أركان ومؤسسات الحكم.

واللفظي الأهم في كل ذلك أن ثمة مشتركا بين كل تلك التطورات والمداخلات التي شكلت الوضع الراهن في العراق ويتكون هذا المشترك من عاملين أساسيين، الأول هو الدور المحوري للاحتلال في كل ما حدث، والثاني هو طليان الطائفية على ما عداها من معايير وأسس للحياة العراقية بمختلف

تقرير بترايوس - كروكر

جاء التوجه الأمريكي نحو الانسحاب من العراق، بعد دعوات متكررة خرجت من داخل الولايات المتحدة الأمريكية مرات متتالية، بدءاً من عام ٢٠٠٥ بفعل الزيادة المستمرة في الخسائر البشرية والمادية التي تتعرض لها القوات الأمريكية العاملة في العراق. لكن الإدارة الأمريكية الحالية لم تتأثر بتلك الدعوات، سوى مع نهاية عام ٢٠٠٦ نتيجة عدة عوامل، أبرزها تغيير تركيبة الكونجرس الأمريكي في الانتخابات الأخيرة لغير صالح الجمهوريين، ثم صدور تقرير (بيكر - هاميلتون) الذي شدد على ضرورة الانسحاب كمخرج أساسي من المأزق الأمريكي في العراق.

وفي سبتمبر ٢٠٠٧، صدر تقرير، أعده الجنرال ديفيد بترايوس قائد القوات الأمريكية في العراق، ورايان كروكر السفير الأمريكي لدى بغداد وتضمن التقرير نقاشاً مثيرة للجدل بشأن سحب القوات الأمريكية، حيث أشار التقرير إلى أن الزيادة التي تمت في أعداد القوات الأمريكية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧ قد حققت الغرض منها بنجاح. ورغم أن التقرير رفض تحديد جدول أو سقف زمني لسحب القوات الأمريكية، معتبراً أن ما وصفه بالانسحاب المبكر سيكون بمثابة كارثة، إلا أنه أوصى بسحب ٣٠ ألف جندي من الزيادات التي أرسلت إلى العراق.

وأدلى الجنرال بترايوس بإفادة حول التقرير أمام لجنة استماع بالكونجرس في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٧. وأثارت النقاط التي طرحها بترايوس انتقادات حادة من جانب بعض أعضاء الكونجرس وفي أوساط الحزب الديمقراطي، خصوصاً ما يتعلق بعدم تحديد جدول زمني للانسحاب، والموقف الأمريكي من أداء الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي.

لكن تقرير بترايوس - كروكر تعرض للهجوم والنقد من خارج الولايات المتحدة أيضاً، خصوصاً من جانب إيران التي حذر التقرير بشدة من مدى تغلغلها ونفوذها داخل العراق. كما تلقته بعض القوى العراقية بتحفظ نتيجة تقييمه الإيجابي لأداء حكومة المالكي، خصوصاً مع إشارته إلى وجود خلافات بين القوى الشيعية العراقية. بينما رحبت الحكومة العراقية بما جاء في التقرير، واعتبرته دليلاً

القوى الداخلية معه من أجل تحقيق حد أدنى من الهدوء والتفاعل الإيجابي على الساحتين السياسية والأمنية. بيد أن ما سبقت الإشارة إليه من منأخذ عليه شخصياً وعلى سياسات وإجراءات حكومته، جعل بعض القوى العراقية تتحفظ قبل الاستجابة لدعوته، وهو ما حدث في اتفاقه الأخير الذي أبرمه نهاية أغسطس ٢٠٠٧ مع رموز التيارات المشاركة في العملية السياسية (باستثناء جبهة التوافق السنية) والذي عرف باسم اتفاق الخمسة. فمن ناحية، لم يكن الاتفاق شاملاً لكل القوى والتيارات. ومن ناحية أخرى، لم يتضمن أي جديد فعلي وعملي من شأنه تصحيح الأوضاع سوى بشكل جزئي وبينود بدت متعارضة أكثر منها متكاملة مع بعضها بعضاً، مما أضفى كثيراً من الشكوك في نجاح الاتفاق وفرص تطبيقه فعلياً.

وفي ظل هذه الصورة المركبة للوضع العراقي، يكون من الطبيعي أن يحتل الجدل حول انسحاب القوات الأمريكية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وليس في العراق أو في الدول المحيطة به، فسواء العراقيون أو الأطراف الأخرى المحيطة به، ليس لديها تصور واضح لما يجب عمله حالياً أو بعد خروج الاحتلال، بل هناك خشية بالغة من مرحلة ما بعد الانسحاب، وإن تحوّل الفوضى السائدة في ظل الاحتلال إلى فوضى عارمة مفتوحة ومطلقة وبدلاً من أن يكون التدهور الأمني محصوراً في مناطق معينة، وعلى نطاق محدود أو حتى متوسط، فإن الخشية الكبرى أن يتسع نطاقه بعد خروج القوات الأمريكية. فغياب أي سلطة أو قوة فعلية قادرة على فرض -ولو حد أدنى من الأمن والسيطرة- يعني مباشرة تشجيع كل القوى السياسية والاجتماعية والفئات بمختلف تصنيفاتها على أن تسعى كل منها نحو فرض سيطرتها وإرادتها، ليس على الأخرى فحسب، لكن على العراق ككل. فضلاً عن جانب آخر يبدو غير منظور حتى الآن، ألا وهو أن الأطراف الخارجية المحيطة بالعراق لا تزال حتى الآن ممتنعة عن التدخل المباشر في الوضع العراقي لأسباب متفاوتة، لكن من أبرزها أن وجود القوات العسكرية الأمريكية يمثل حاجزاً مانعاً

أمام احتمال تدخل بعض تلك الأطراف بشكل فعلي ومباشر في الداخل العراقي. ومع انتفاء ذلك المانع مع الخروج الأمريكي، فمن المحتمل أن تجد تلك الأطراف من مصلحتها الإقدام على تلك الخطوة، والطرف الأساسي المقصود هنا بشكل محدد هو إيران في المقام الأول، وإن كان ينبغي التذكير هنا بموضوع إرسال قوات عربية أو إسلامية الذي سبق طرحه غير مرة، ومعروف أن وجود الاحتلال الأمريكي كان -ولا يزال- سبباً جوهرياً في رفض الفكرة من جانب معظم الدول العربية، مع ملاحظة أن الحديث عن الانسحاب والخروج الأمريكي من العراق إنما ينصب بالأساس على الشق الأكبر من إجمالي القوات الأمريكية التي دخلت العراق في مارس ٢٠٠٣ كقوات غزو ثم احتلال، حيث من المرجح بقوة أن يستمر الوجود العسكري الأمريكي في العراق، لكن بأعداد محدودة (ربما تتراوح بين ١٥ و ٢٠ ألف جندي) في قواعد عسكرية دائمة.

الدالة المهمة في كل ما سبق أن العراق الحالي يفتقد أسس الاستقرار. وإذا كان الاحتلال هو السبب والمحرك الأصلي وراء كل التدهورات التي تعرض لها العراق في الأعوام الأربعة الأخيرة، فإن الانسحاب الأمريكي المتوقع لن يكون الحل السحري الذي يعيد العراق القوى المتماسك، أو يمنحه مصادر الاستقرار والحياة الآمنة. فمسيبات وعوامل عدم الاستقرار أصبحت جزءاً من تركيبة المنظومة العراقية، سياسياً واقتصادياً وأمنياً وفي مختلف المجالات. ويزيد من وطأة وتغلغل تلك المسببات والعوامل أن القائمين على هذه المنظومة أنفسهم مدينون لها بمناصبهم ومكاسبهم، فضلاً عن الانتماء -شأنهم في ذلك شأن كل مفردات الحياة العراقية حالياً- بالطائفية والولاء للهويات الضيقة. والخطر في كل ذلك أن هذه الملامح الرئيسية المميزة للعراق الجديد ستظل لفترة طويلة وربما دائمة.

المحددات الدفاعية لصفقات السلاح الأمريكية في الشرق الأوسط

الصفحة ١

في ٣٠ يوليو ٢٠٠٧، كشفت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية عن برنامج جديد للمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك السعودية. وقد أثار الإعلان عن هذا البرنامج تساؤلات كثيرة حول أهدافه، ومحتواه، وأثره في المستقبل على أمن واستقرار الشرق الأوسط وبصفة خاصة منطقة الخليج. والغرض من هذه المساعدات الجديدة - طبقا لتصريحات رايس - مساندة الولايات المتحدة لحلفائها في المنطقة من خلال دعم وتحديث قدراتهم الدفاعية، وحثهم على العمل معا ومع الولايات المتحدة للدفاع عن أمن الخليج والشرق الأوسط.

الثمانينيات، ودعوة دول أوروبا لمشاركتها الوجود في جزيرة ليجو جارسيا، وفي البحر الأحمر، والقرن الإفريقي، لمواجهة أية طوارئ مفاجئة يمكن أن تتعرض لها منطقة الخليج.

ومن بين الترتيبات العسكرية، التي تم اتخاذها من قبل الدفاع عن الخليج، كان التخطيط لإجراء سلسلة دائمة من المناورات العسكرية الدورية بين الدول الصديقة للولايات المتحدة. فكانت تدريبات النجم الساطع، والمناورات البحرية "مرجان" في البحر الأحمر بين مصر والسعودية، ومناورات كليوباترا في المتوسط بين مصر وفرنسا وإيطاليا، وغيرها من التدريبات الثنائية بين مصر والأردن ودول الخليج.

وقد واكب هذا النشاط مشتريات سلاح من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وأحيانا من روسيا والصين، وإن احتفظت الولايات المتحدة بنصيب الأسد في بيع السلاح إلى مصر والأردن ودول الخليج. وكان الهدف من التدريبات المشتركة تطوير قدرات العمل المشترك لهذه الدول، وتحقيق قدر من التوافق بين أنواع الأسلحة المختلفة عند تنفيذ مهام مشتركة معينة.

ويشكل عام، تم التأكيد عند الإعلان عن هذه المساعدات العسكرية الجديدة على أنها تأتي استجابة لتصاعد التهديدات الإيرانية ضد الدول العربية المعتدلة والمصالح الأمريكية، وأيضا لمواجهة قوى التطرف والإرهاب داخل هذه الدول وفي المنطقة.

ويركز برنامج المساعدات الأمريكية على تزويد أصدقاء الولايات المتحدة بأسلحة جديدة في إطار استراتيجية أوسع للدفاع عن الشرق الأوسط في وجه أي تهديد مفاجئ من قوى إقليمية - كما حدث من قبل للكويت عندما قام صدام حسين باجتياحه في أغسطس ١٩٩٠ - أو تهديدات يمكن أن يتعرض لها الخليج من دول أخرى خارج الإقليم.

وحقيقة الأمر أن دول الخليج لن تستطيع بمفردها التصدي لهجوم خارجي إيراني أو غير إيراني بسبب قلة مواردها البشرية، ولذلك ستكون دائما في حاجة إلى قوات من الخارج للدفاع عنها. وهذا ما دفع الولايات المتحدة، منذ الحرب العالمية الثانية، إلى نشر الأسطول السادس في المتوسط، والخامس في المحيط الهندي وبحر العرب، والتفكير في قوة الانتشار السريع في نهاية السبعينيات، وإنشاء القيادة المركزية مع بداية

اقتصادية شجعت الولايات المتحدة ودولا أخرى على بيع أسلحة جديدة تم الإتفاق على تطويرها لمدة طويلة، وجاء وقت تسويقها وبيعها إلى دول أخرى تملك الثمن. وعلى سبيل المثال، دخلت الصواريخ التكتيكية المضادة للدبابات والطائرات ونظم الحرب الإلكترونية منطقة الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم جاءت الحرب العراقية - الإيرانية لفتتح الطريق إلى انتشار الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، بعد أن حصلت عليها دول المنطقة من مصادر مختلفة، حتى إن السعودية لجأت إلى الصين لشراء صواريخ باليستية يصل مداها إلى ٢٠٠٠ كم. وبعد حرب الخليج ١٩٩١، بدأ الاهتمام بنظم الصواريخ المضادة للصواريخ، والنخيرة الموجهة الدقيقة، والتي لم تنتشر بعد بكثافة كبيرة فى المنطقة ما عدا فى إسرائيل.

والآن، تستقبل دول المنطقة فترة ما بعد حرب العراق وأفغانستان، والحرب اللبنانية - الإسرائيلية ٢٠٠٦، والحرب ضد الإرهاب بمعناها الواسع، بمراجعة احتياجاتها من السلاح فى ظل تجارب الحروب السابقة والتهديدات المستقبلية

وهناك عدد من العوامل، يمكن تصورها، كانت وراء إعلان الولايات المتحدة تزويد عدد من دول المنطقة بأسلحة متطورة، يمكن رصدنا فيها بلى :

١ - استراتيجية الدفاع عن الخليج :

إن استراتيجية الولايات المتحدة المستقبلية للدفاع عن منطقة الخليج لن تعتمد على وجود عسكري مباشر لقواتها داخل دول المنطقة، كما كان الأمر من قبل بسبب النتائج السلبية لهذا الوجود فى ظل رفض شعبي ومناخ معاد للغرب أصبح أكثر حدة بانتشار التطرف الإسلامى فى المنطقة

ومن أجل ذلك، سيكون الأقرب احتمالاً الإعداد لوجود عسكري فى مكان قريب من المنطقة من خلال قواعد بحرية أو أرضية وبالتوازي مع ذلك، سوف يزيد الاعتماد على دول المنطقة نفسها للدفاع عنها من خلال تزويدها بأسلحة حديثة وتشجيعها على التعاون معاً والتدريب المشترك فيما بينها ومع الدول الأخرى الخارجية ولها مصالح فى المنطقة

٢ - سوق السلاح العالمية :

انتهت الولايات المتحدة منذ فترة من تطوير أسلحة جديدة فى مجال الطائرات المقاتلة، والنخيرة الموجهة بالاقمار الصناعية، ونظم القيادة والسيطرة والإنذار المبكر، والصواريخ المضادة للصواريخ، والقذائف المضادة للغواصات وإذا لم تقم ببيعها لدول الخليج، فسوف تذهب الفوائد المالية الهائلة لهذه الدول إلى روسيا أو الصين بحثاً عن السلاح المتطور، ولن يكون فى مقدور الولايات المتحدة منعها من ذلك فى ظل المناخ الأمنى المتدهور فى الشرق الأوسط

وقد مثلت حرب الخليج الثانية ١٩٩١ اختباراً عملياً لقدرة هذه المجموعة من الدول على العمل معاً. وبرغم نجاح التحالف الدولى فى طرد قوات صدام حسين من الكويت، إلا أن المعركة العسكرية فى معظم مراحلها قد قامت على الاكتاف الأمريكية، وبالتحديد فى مجالات التخطيط والنقل الاستراتيجى، والقوة الجوية، والنخيرة الدقيقة بعيدة المدى، مثل صواريخ الكروز، ومراكز القيادة والسيطرة الإلكترونية.

وبسبب هذه الحرب، تم نشر نظم للدفاع ضد الصواريخ - مثل نظام الباتريوت - لأول مرة فى السعودية والكويت وإسرائيل وعدد آخر من دول الخليج. ومن بين الأفكار، التى تم تنفيذها تخزين كميات من الأسلحة الأمريكية فى بعض دول الخليج وإسرائيل لتجنب اللجوء وقت الطوارئ إلى جسور جوية تحمل الأسلحة للمنطقة، وتكون معرضة لعوانق لوجيستية أو سياسية.

وقد سعت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج ١٩٩١ إلى محاولة التنسيق بين دول الخليج على مستوى نظم الإنذار المبكر، ونظم الدفاع ضد الصواريخ، ومحاولة الربط بينها وبين النظم الأمريكية الموجودة فى المنطقة، لكن ذلك لم يتحقق إلا بقدر متواضع من النجاح نتيجة الشكوك المتبادلة بين دول الخليج من جهة وبينها وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى. وقد امتدت الدعوة إلى مصر، لكنها لم تتحسس للحصول على نظم مضادة للصواريخ أو الربط بينها وبين نظم دول أخرى فى المنطقة، فى حين تحقق الربط الكامل بين النظام الصاروخى الإسرائيلى وأرو ووحدة الباتريوت الأمريكية الموجودة على الأرض الإسرائيلية، وتدار بواسطة أطقم أمريكية. وبعد أن قررت الولايات المتحدة غزو العراق فى مارس ٢٠٠٣، ونتيجة لرفض دول المنطقة العربية مشاركتها فى عملية الغزو، لم تتطور الخطط الأمريكية السابقة لدمج - أو التنسيق بين - القدرات العسكرية لدول الخليج بصورة تجعلها أكثر كفاءة وأكثر قدرة على التعاون مع دول مثل مصر والأردن

ولاشك فى أن الولايات المتحدة كانت تتطلع من البداية إلى دور لتركيا - وربما أيضاً لإسرائيل - فى الدفاع عن الخليج، وقد نجحت فى إقناع الأردن بمشاركتها مع تركيا وإسرائيل بصفة مرافق فى تدريباتها العسكرية الدورية فى المتوسط. وربما لهذا السبب، تتحرك إسرائيل شوقاً إلى اختراق هذا الحاجز، وإجراء حوار مباشر مع السعودية تحت مظلة مبادرة السلام العربية. وإذا تحقق هذا الحوار فى المستقبل، فلن يكون أمن الخليج بعيداً عنه

وبشكل عام، لا تتوقف عملية شراء السلاح من الخارج أو تصنيعه فى الداخل بواسطة دول الشرق الأوسط، لكن ذلك لم يمنع من حدوث طفرات مهمة فى التسليح طرات على المنطقة بسبب الصروب، أو نتيجة للتطور التكنولوجى، أو لأسباب

وتجب الإشارة هنا إلى أن المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات تمثل معا مركز الثقل الرئيسى فى سوق شراء السلاخ فى الشرق الاوسط. وخلال التسعينيات. وصلت مشترياتها من السلاخ إلى ٤٠٪ من مجمل مشتريات السلاخ على مستوى العالم. حيث تنفق على شراء السلاخ نحو ٦٪ من إنتاجها المحلى الإجمالى مقارنة بالدول الصناعية الكبرى التى لا تزيد هذه النسبة فيها على ٢.٤٪.

وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مستورد للسلاخ على مستوى العالم. فقد عقدت فى الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ اتفاقيات شراء سلاخ بمقدار ١٩.١ مليار دولار. وفى الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤. بلغت قيمة الاتفاقيات ٥.٦ مليار دولار. وتنحو دول الخليج بصفة خاصة إلى شراء الأسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة لتعويض القصور فى الموارد البشرية التى تعاني منها معظم دول الخليج. كما يؤدى تدنى البنية الصناعية العسكرية فى بعض هذه الدول إلى شراء أسلحة تامة الصنع. يعكس دول مثل مصر وتركيا وإسرائيل التى تفضل تجميع هذه الأسلحة فى مصانعها. وإجراء بعض الخطوات الإنتاجية عليها. ونقل بعض التكنولوجيات الجديدة من خلالها.

٣ - اعتبارات التسليح الإقليمى :

إن معظم دول المنطقة - خاصة الدول الكبرى منها مثل مصر- قد بنت عقيدتها العسكرية وسياستها التسليحية لفترة طويلة على معطيات الصراع العربى - الإسرائيلى. ولم يتغير ذلك بشكل عام حتى الآن لكن طبيعة الصراع فى المنطقة. من وجهة النظر الأمريكية. قد تغيرت. فبعض الصراعات الجديدة ناتج عن تهديدات داخلية. وبعضها سببه تهديدات خارجية محتملة من دول مثل إيران.

وقد قامت إيران فى الفترة الأخيرة باستعراض حزمة من أسلحتها البحرية الجديدة فى الخليج. كما لم تتوقف عن الإعلان عن تجاربها الصاروخية بعيدة المدى. وبجانب الخوف من صواريخ إيران. واحتمالات تطويرها لأسلحة نووية. عملت إيران على تحديث أسلحتها التقليدية. ومن أهمها شراء ٦ غواصات حديثة من روسيا تمكنها من إغلاق الخليج الذى يمر منه ٤٠٪ من بترول العالم وكانت إيران قد بدأت مشروع تسليح طموح عقب انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية. أنهت من خلاله فى الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ نحو ٧.٨ مليار دولار لتحديث بحريتها وتطوير بنيتها الأرضية والصاروخية التى تمكنها الآن من النيل من دول الخليج والقوات الأمريكية الموجودة فى الخليج والوصول إلى إسرائيل وتركيا

١ - أدوار الدول الخليجية :

تريد الولايات المتحدة أن تنظر إلى أمن الخليج والشرق

الأوسط بشكل عام من منظور شامل يمتد إلى أمن الطرق البحرية المؤدية للخليج. والمحيطة بالشرق الأوسط وفى هذا الإطار. سيكون للدول الأوروبية دور أكبر على مستوى العمل منفردة. ومن خلال عضويتها فى حلف الناتو. وتلقى هذه النظرية مع تمدد دور حلف الناتو فى المتوسط وفى الخليج وقد فتحت مبادرة اسطنبول للامن والتعاون الطريق إلى اقتراب مباشر بين حلف الناتو ودول الخليج. ومن خلال هذه العلاقة الجديدة. سوف يقدم الحلف لهذه الدول حزمة من الخدمات فى مجال التخطيط العسكرى. والتدريب. وتحديث البنية الدفاعية لتكون أكثر قدرة على التعاون والعمل المشترك مع الشركاء الغربيين والجيران الإقليميين. ويجب ألا ننسى أن حلف الناتو عمليا مشترك فى حرب داخل أفغانستان. وأن مسئولية أمن الخليج. والمرتبطة بأمن الطاقة للمعسكر الأوروباطلسى. لم تكون بعيدة عنه فى المستقبل.

ولاشك فى أن اهتمام الناتو بالشرق الأوسط. الذى بدأ فى منتصف تسعينيات القرن الماضى بالحوار المتوسطى. قد وصل الآن إلى أفاق دفاعية جديدة لم تكن متخيلة من قبل. وفى كل هذه المراحل. كان الحديث يفكر عن ضرورة التركيز على "التوافق" بين نظم الأسلحة المختلفة الموجودة فى حوزة الدول ذات المصالح المشتركة والمتعاونة مع الناتو من خلال اختيار نظم السلاخ. ومن خلال التدريب المشترك بين الدول.

وفى إطار كل هذه العوامل. لا تزال إسرائيل تمثل عقبة حقيقية فى مستقبل بناء منظومة دفاعية موحدة للشرق الأوسط تحت مظلة غربية. فقد تسببت علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة فى وضع الأخيرة فى موضع العدو. وليس الحليف بالنسبة للدول العربية. خاصة على المستوى الشعبى. ومن ناحية أخرى. لا تزال إسرائيل تعارض وصول الأسلحة المتطورة إلى بلاد. مثل مصر والسعودية. وتعتبرها فى كل الأحوال تهديدا لها. ويرغم أن إسرائيل من بين الدول السبع المتوسطية التى تقيم حوارا أمنيا مع حلف الناتو. إلا أن تعاونها مع الناتو يتطور فى مجالات مختلفة بعيدا عن باقى الدول العربية الأعضاء فى الحوار.

ولعل مبادرة الرئيس بوش لعقد اجتماع مشترك فى خريف ٢٠٠٧ لاستئناف عملية السلام تمثل أحد العناصر المهمة فى عملية بناء هيكل دفاعى للشرق الأوسط. قد يكون لإسرائيل وتركيا دور فيه. ويقوم على شبكات مشتركة للإنذار المبكر والانتشار السريع. وهو هدف من الصعب تحقيقه بدون تحقيق المصلحة والتهديد. وسوف يتطلب ذلك سنوات من العمل الشاق لبناء منظومة إقليمية فعالة للامن والتعاون.

ساحة "بيت النهضة"، شارع النهر، ص. ب. ٦٠١١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
هاتف: ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٤ (٩٦١١)
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١) - يرقياً: "مركز" - بيروت
info@caus.org.lb
http://www.caus.org.lb

صدر حديثاً عن



مركز دراسات الوحدة العربية

النهر الدولي:
المفهوم
والواقع في
بعض تنهار
المشرق
العربي

د. صبحي أحمد زهير العائلي
(٤٨٧ ص - ٥١٤)

الأعوام الثلاثةون
الأولى في حياة
مركز دراسات
الوحدة العربية:
دراسات وملحات
ووثائق

مجموعة من الباحثين
(٤١٤ ص - ٥١٠)

البحث عن
ديمقراطية
عربية:
الخطاب
والخطاب
المقابل

د. العربي صديقي
(٥٠٤ ص - ٥١٤)

الحرب على
العراق:
يوميات -
وثائق -
تقارير
١٩٩٠ - ٢٠٠٥

مركز دراسات الوحدة العربية
(١٦١١ ص - ٥٢٨)

ثقافة
الديمقراطية
في الحياة
السياسية لقبل
اليمن (دراسة
ميدانية)

د. سمير العبدلي
(٣٠٣ ص - ٥٨)

الدولة
العثمانية
في المجال
العربي

د. فاضل بيات
(٦٨٠ ص - ٥٢٠)

جسديات
الشورى
والديمقراطية:
الديمقراطية
وحقوق الإنسان
في الفكر
الإسلامي

د. أحمد المرصالي
(١٩٩ ص - ٥٦)

حال الأمة
العربية:
٢٠٠٦ - ٢٠٠٧:
أزمات للدخل
وتحديات
للخارج

مجموعة من الباحثين
(٢٤٠ ص - ٥٦)

التنمية
الزراعية
المستدامة:
العوامل
الفاعلة

د. محمود الأشرم
(٦٣٩ ص - ٥١٨)

العرب
والجداثة:
دراسة في
مقالات
الحداثيين

د. عبد الإله بلقزيز
(١٧٦ ص - ٥٦)

فكر لبن
خالدون:
الجداثة
والحضارة
والهيمنة

مجموعة من الباحثين
(١١٦ ص - ٥١)

ما بعد
الاستشراق:
الغزو الأمريكي
للعراق وعودة
الكولونياليات
للبعث

فاضل الربيعي
(٣٠١ ص - ٥١٠)

إفريقيــــــــــــــــا

الصحراء الغربية ومفاوضات ٢٠٠٧ .. حجر في ماء البحيرة الراكدة

■ د. عزيزة بيدر *

اثنان وثلاثون عاما هي عمر النزاع على الصحراء الغربية، الذي استقطب بين المملكة المغربية وجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أو البوليساريو Polisario منذ عام ١٩٧٥. وقد مرت القضية بفترة ركود طويلة أعقبت وقف إطلاق النار بين المتصارعين منذ ١٩٩١، وإصرار كل منهما على موقفه. وقد فشلت كل المفاوضات العلنية والسرية، بما فيها الجهود الدبلوماسية التي قام بها جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق والمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة منذ مارس ١٩٩٧، حتى أعلن كوفي أنان استقالة مبعوثه الشخصي في ١٢ يونيو ٢٠٠٤.

وقد سبق لإسبانيا أن تقبض عنه، غير أن أعمال المقاومة حالت دون ذلك. وهناك شركتان إحداهما فرنسية والأخرى أمريكية تعملان بالتنقيب في المنطقة منذ أكتوبر ٢٠٠١. أيضا مناجم حديد يبلغ احتياطها ٧٠٠ مليون طن في أزميلة وأغراشه. يضاف إلى ذلك ثروة سمكية هائلة على طول سواحلها الأطلسية.

ولقد تم ترسيم حدود ما كان يعرف من قبل بالصحراء الإسبانية وفقا لأربع اتفاقيات فرنسية - إسبانية فيما بين ١٩٠٠ و ١٩١٢. وذلك بعد تقسيم إفريقيا بين القوى الغربية عام ١٨٨٤ في مؤتمر برلين. وقد حصلت إسبانيا على المنطقة الساحلية بين طرفية وما يعرف بالداخله حاليا، بينما أصبح معظم المغرب محمية فرنسية عدا منطقة الريف الإسبانية ثم مدينة طنجة التي أصبحت نولية فيما بعد. وظلت الصحراء الإسبانية تحت الحكم الإسباني حتى ١٩٧٥. حين انسحبت السلطات الإسبانية تحت عن الإقليم كرد فعل لتطورات سياسية جرت في إسبانيا، وتزايدت المقاومة للاستعمار. وقد تشكلت أول حركة سياسية صحراوية حول منظمة سياسية وعسكرية تأسست من شباب الطلاب، اشتهرت باسم جبهة البوليساريو.

ويُنظر عدم التوصل إلى حل لمشكلة الصحراويين بإلقاء الإقليم في هوة الاضطراب مرة أخرى كما تشير تصريحات جبهة البوليساريو المتواترة إلى أن الصبر بدأ يفقد وأنها تخشى في حالة عدم التوصل إلى حل أن يحمل شعبها السلاح (١).

جنود الصراع وتداعياته :

تقدر مساحة الصحراء بنحو ٢٨٤ كم^٢ - نصف مساحة فرنسا - ويبلغ طول ساحلها على الأطلسي ١١٠ كم. أما حدودها البرية، فتبلغ ٢٠٤٦ كم. منها ٤٤٣ كم مشتركة مع المغرب. و١٥٦١ كم مشتركة مع موريتانيا، و٤٢ كم مع الجزائر. وتتكون جغرافيا من منطقتين، هما الساقية الحمراء في الشمال، وتمتد من مدينة العيون (العاصمة) باتجاه مدينة سمارة حتى الحدود مع الجزائر ويمتد إقليم واد الذهب جنوبا من مدينة بوجدور حتى الحدود الموريتانية جنوبا. ويقدر سكانها بنحو ٢٥٠.٥٥٩ ساكن (تقدير الأمم المتحدة في يوليو ٢٠٠١). وتضم الصحراء ثروات معدنية كبيرة، حيث يوجد أكبر منجم للفوسفات منفرد في العالم تم اكتشافه سنة ١٩٤٧ في منطقة بوجدور - بوقراع (تتبع إسبانيا بمزايا استغلال المنجم بالمشاركة مع المغرب). وتضم كذلك ثروات ملحية. وهناك دراسات وأعدة في مجال التنقيب عن النفط.

(١) استناد بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة

المتحدة لتنفيذ تسوية للنزاع، أو الاتحاد الفيدرالي الموسع لإقليم الصحراء، أو الحكم الذاتي الموسع لإقليم الصحراء، أو تقسيم السيادة على الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو. كما كان هناك اقتراح بإنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، بعد أن انقضت أكثر من ٥٠٠ مليون دولار في أحد عشر عاما دون جدوى (٣).

قدم جيمس بيكر في أوائل عام ٢٠٠٣ مقترحاً أطلق عليه "خطة السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية"، وتنص الخطة على عقد استفتاء لتقرير الوضع النهائي للصحراء الغربية في موعد لا يقل عن أربع سنوات ولا يزيد على خمس سنوات من تاريخ نفاذ الخطة، وتشمل خيارات الاقتراع المقرر إدراجها في الاستفتاء على المسائل التي سبق الاتفاق عليها في خطة التسوية (الاستقلال أو البقاء كجزء من المغرب)، وأي خيارات أخرى توافق عليها أكثر من ٥٠٪ من الأصوات المشاركة في الاستفتاء. وفي ٢١ يوليو عام ٢٠٠٣، أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٩٥، أيد من خلاله خطة السلام ووصفها بالحل السياسي الأمثل، ودعا الطرفين (المغرب وجبهة البوليساريو) لقبول الخطة وتنفيذها. وأعلنت جبهة البوليساريو قبولها لخطة السلام، وطالبت بالتطبيق الفوري لها، كما وافقت عليها كل من الجزائر وموريتانيا، بينما أعلن المغرب رفضه للخطة وأصدر مجلس الأمن في ٢٨ أكتوبر عام ٢٠٠٣ القرار ١٥١٣، وأكد فيه مجدداً القرار ١٤٩٥، وقرر تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية Minurso حتى ٣١ يناير ٢٠٠٤. وتوالت التصريحات المغربية الراقصة لخطة السلام رغم إصدار مجلس الأمن القرار ١٥٤١ في ١١ مايو عام ٢٠٠٤، والذي أكد خلاله من جديد تأييده لخطة السلام. وقرر أيضاً تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٤. ولكن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن في ١١ يونيو ٢٠٠٤ استقالة جيمس بيكر مبعوثه الشخصي للصحراء الغربية بعد السنوات السبع التي قام فيها بمهامه وقال أنان - ضمن رسالة وجهها إلى مجلس الأمن - "إن السيد بيكر قام بكل ما كان في وسعه القيام به تجاه هذه المسألة، واستخدم مهاراته الدبلوماسية في البحث عن حل للصراع، ولكن الطرفين لم يستفيدا بشكل أفضل من مساعدته". وقد يكون انسحاب بيكر من ملف الصحراء الغربية نتيجة لضغوط وعوامل عدة أدت لفشله وتعدد القضية، من بينها: تعنت الموقف المغربي إزاء خطة السلام، وتغير موقف إسبانيا بعد سقوط حكومة خوسيه ماريّا إزناو اليمينية - وكان من أشد المؤيدين لمخطط بيكر - وتقلد خوسيه لويس ثاباتيرو حكومة اشتراكية ذات نهج جديد في قضية الصحراء، يعتمد ترتيب علاقات بلاده مع المغرب بناء على تفاهم استراتيجي. يضاف إلى ذلك تنامي العلاقات الأمريكية - المغربية بتوقيع البلدين اتفاقاً للتبادل التبادل الحر في منتصف يونيو ٢٠٠٤، وإعلان واشنطن اعتبار المغرب حليفاً استراتيجياً أساسياً لها من خارج حلف الناتو، في إطار سعي واشنطن للقضاء على الإرهاب ضمن خططها وحساباتها الأمنية. ثم تهديد جبهة البوليساريو في مايو ٢٠٠٤ باستئناف كفاحها المسلح، ما لم تحدث انفراجة في محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة (٤).

ولا تزال الصحراء الغربية مقسمة إلى منطقتين يفصلهما الحاجز. وتسيطر قوات البوليساريو على جزء من المنطقة الداخلية حتى الحدود الشرقية مع الجزائر وموريتانيا، بينما تسيطر المملكة المغربية على المناطق الساحلية، بما في ذلك ما يطلق عليه "المثلث المفيد" في الشمال بين العيون وسماره واحتياطيات الفوسفات

وفي أكتوبر ١٩٧٥، أصدرت محكمة العدل قرارها القاضي بإثبات أن المغرب وموريتانيا روابط مع قبائل الصحراء، بما لا يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير واستندت المغرب على هذا القرار، ووجهت المسيرة الخضراء - وقوامها ٢٥٠ ألف شخص - نحو الصحراء، حيث تخطت الحدود في نوفمبر ١٩٧٦. وفي ديسمبر ١٩٧٥، أدت اتفاقيات مدريد، التي أبرمت بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، إلى تقسيم المستعمرة إلى منطقة شمالية وأخرى جنوبية وتسليمهما إلى المغرب وموريتانيا على التوالي. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المستعمرة تعرف بالصحراء الغربية. وتمثل اتفاقية مدريد منعطفاً حاسماً في القضية الصحراوية، حيث أخرجت البوليساريو بدون أي مكسب، كذلك الغت دور الجزائر بعد أن كانت على تنسيق تام مع جارتها: المغرب وموريتانيا بخصوص تصفية الاستعمار من الصحراء، خاصة بعد قمة نواديبيو في موريتانيا بين هواري بومدين والمختار ولد إداد والحسن الثاني. ولذلك، فقد جذبت كل من ليبيا والجزائر - اللتين كانتا توفران التدريب والدعم العسكري - تأييدهما لحركة البوليساريو، وتدفق الآلات من الجنود والمدنيين من الدولتين إلى الصحراء، كما رحل الآلاف من سكان المنطقة الأصليين. وقد فر أكبر عدد من اللاجئين عام ١٩٧٥ إلى منطقة صحراوية قاسية حول تندوف بالصحراء الجزائرية، تبعد نحو ٥٠٠ كم شرق العيون، ونحو ٥٠ كم من الحدود مع الصحراء الغربية، التي تنقسم حالياً إلى قسمين يفصلهما حائط رملي أقامته المغرب، يبلغ طوله ٢٥٠٠ كم، يطلق عليه المجاز الضيق Berm.

ومن هذه المخيمات، أعلنت جبهة البوليساريو استقلال الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية، وأسست حكومة المنفى في فبراير ١٩٧٦، واعترفت بها ليبيا والجزائر، وهاجمت البوليساريو موريتانيا. وعندما تخلت موريتانيا عن ادعائها الإقليمية في ١٩٧٩، تحرك المغرب لاحتلال القطاع الجنوبي وفرض السيطرة الإدارية عليه. ومنذ ذلك الحين، استمرت الجيوش المغربية والتابعة للبوليساريو في حرب مريرة، حتى تم الاتفاق على خطة تسوية بين الطرفين بوساطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في ١٩٩١. ووفقاً للخطة، تم تنفيذ اتفاق رسمي لوقف إطلاق النار في سبتمبر ١٩٩١، واتفقا على إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، كان سيوفر للصحراويين الفرصة للاختيار بين الاندماج مع المغرب أو الاستقلال. ونفذت بعثة الأمم المتحدة العملية المعقدة الخاصة بتحديد هيئة الناخبين لهذا الاستفتاء من أجل إجرائه في الصحراء الغربية. وقد تكررت تأجيل مهمة تحديد الصحراويين بين السكان المبعثرين في جميع أنحاء المنطقة، وتأجل إجراء الاستفتاء عدة مرات بسبب الخلافات بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو حول من هم المؤهلون للاقتراع وبحلول ديسمبر ١٩٩٩، وبعد إجراء مقابلات مع ٥٠٠.١٩٨ متقدم، تقدر اعتبار ما يزيد قليلاً على ٨٦ ألفاً من هؤلاء المتقدمين مؤهلين للاقتراع، ولم تستكمل البعثة مهمتها. وفي محاولة لبناء الثقة، حاولت المفوضية تشجيع الزيارات العائلية عبر الحدود من خلال برنامج خاص مازال ينفذ. لكن اللاجئين أنفسهم يشعرون بالقلق على أمنهم إذا عادوا إلى الجزء الغربي من الإقليم وقد توسعت المفوضية في تنفيذ برنامج الزيارات ووضعت له قواعد ومزايا استفاد منها الكثير من الأفراد والأسر (٢).

واختارت الأمم المتحدة عام ١٩٩٧ جيمس بيكر ليكون المبعوث الشخصي لها في الصحراء. كما طرحت أربعة اختيارات للحلول بموافقة أطراف النزاع الرئيسية، وهي استئناف جهود الأمم

الضخمة في بوقراع وقد حدث تطور كبير داخل هذه المنطقة، إذ حسنت المغرب كثيراً من البنية الأساسية والصناعية في العيون وبدرجة أقل في باقي المثلث المقيّد، بينما يعيش ١٦٥ ألف لاجئ - حسب تقدير الحكومة الجزائرية - و ١١٦ ألفا و ٦٣٨ لاجئاً في تقدير المفوضية وذلك حتى آخر ٢٠٠٦، في مخيمات تندوف حياة شديدة الصعوبة ويعاني هؤلاء اللاجئين بشدة بسبب مشكلة تمويل ميزانية كل من المفوضية وبرنامج الغذاء العالمي "WFP" ويحتاج برنامج الغذاء العالمي لتمويل الغذاء لهؤلاء إلى أكثر من ١.٢ مليون دولار شهرياً لتوفير ٢٠٠٠ طن من الأغذية كل شهر - بتسعار ٢٠٠٦ - وتقدر الفجوة في التمويل بأكثر من ٢٠٪ من الاحتياجات. وتحتاج المفوضية لسد متطلبات الإعاشة والخدمات الاجتماعية واللوجيستية لميزانية كبيرة لا تتوافر بشكل كاف أيضاً، ومعظم المتضررين من الأطفال والإناث والشيوخ وبالرغم من ذلك، فقد تحسنت الحالة التعليمية والصحية لهؤلاء اللاجئين كثيراً عن ذي قبل (٥)

وبالرغم من توقف العمليات المسلحة ميدانياً، كما اتضح، إلا أن التداخيلات السياسية المعقدة لهذه القضية مازالت قائمة، وعلى رأسها معسكرات اللاجئين في تندوف، وجيش البوليساريو المجهز تجهيزاً قوياً. كما يعرقل استمرار هذا الصراع تفعيل الاتحاد المغاربي وتطوره، بسبب العلاقة المتوترة بشكل مزمن بين الجزائر والمغرب، بوصفهما القوتين المحوريتين اللتين يتوقف عليهما قيام النظام الإقليمي المغاربي، وذلك بالرغم من نجاح الاتحاد الأوروبي في تجسيد مشروعه الوحدوي وحاجة دول المغرب العربي لإنشاء كتل يجمعها في مواجهة ما يتعرض له الإقليم من تحديات تتمثل في الإرهاب، وتهديد الأمن القومي لدولة، خاصة الجزائر والمغرب، ومشكلات التنمية والتحول الديمقراطي. بالإضافة لعمليات الهجرة غير المشروعة من قبل عصابات تهريب البشر إلى أوروبا.

مفاوضات ٢٠٠٧ :

كانت دعوة مجلس الأمن في القرار رقم ١٧٥٤، الذي صدر في ٣٠ أبريل ٢٠٠٧، الطرفين إلى "البدء بمفاوضات بدون شروط مسبقة وبحسن نية، أخذين في الاعتبار أحداث الأشهر الأخيرة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين من شأنه أن يتيح تقرير مصير الشعب الصحراوي" (٦)، بمثابة حجر القى في ماء البحيرة الراكدة. وقد أدى هذا القرار إلى إلغاء جولة مقررة في المنطقة لـ "بيتر فان والسوم"، الموفد الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية، كانت ستبدأ بالرباط وتشمل تندوف والعاصمة الجزائرية ونواكشوط في ١٦ مايو ٢٠٠٧ (٧)

وقد تم إصدار هذا القرار بعد بحث مقترحين للطرفين المتنازعين لحل الأزمة، والمقترحين لمجلس الأمن من أجل تحديد ما إذا كان سيمد مهمة بعثة "المينورسو" إلى الصحراء مرة أخرى أم لا. وتقرر أن يعقد مجلس الأمن اجتماعين بشأن المقترحين ومهمة بعثة "المينورسو" التي تنتهي ولايتها في ٣٠ أبريل ٢٠٠٧. على أن يعقد الاجتماع الأول يوم الجمعة ٣٠ أبريل في جلستين، الأولى مغلقة وتضم الدول المشاركة بقوات في بعثة المينورسو، تليها جلسة علنية في اليوم نفسه. بينما يعقد المجلس اجتماعاً آخر في ٢٧ من أبريل للتصويت على القضيتين. وكان أهم ما جاء بكل من المقترحين ما يلي (٨):

المبادرة المغربية وتنص على منح الصحراء حكماً ذاتياً في إطار السيادة المغربية، إذ إنه يمنع الصحراويين حق تسمير شئونهم بأنفسهم من خلال إقامة هيئات تشريعية وتنفيذية

وقضائية تتمتع باختصاصات حصرية حسبما ورد في مسودة المقترح، مع احترام خصوصياتهم الثقافية والاجتماعية، لكنه يفرض الصحراء جهة من جهات المغرب تحت السيادة المغربية. كما نصر الخطة أساساً على تشكيل حكومة محلية تتولى السلطات التنفيذية، وهيئة قضائية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، لكنها مسنولة أمام الحكومة المغربية والملك. وتنص المبادرة أيضاً على أن تبقى قرارات الأمن الوطني والدفاع والوحدة الترابية والسياسة الخارجية، والنظام القضائي من اختصاص الحكومة المغربية. وتؤكد المبادرة المغربية تعهد المغرب بالتفاوض بحسن النية وبروح بناءة، منفتحة وصادقة، من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي ومقبول من جميع الأطراف، لتسوية هذا الخلاف وتنص الخطة على أن "المغرب سيقبل مسألة الاستفتاء الشعبي حول المقترح إذا قبلت الجبهة الخطة المغربية، لكن الحكومة المغربية ترفض الاستفتاء بشأن مسألة الاستقلال".

خطة جبهة البوليساريو : والتي تقوم على إجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير الصحراء الغربية ومستقبل سكانها كحل وحيد للنزاع، وأكدت أن خطتها تلتزم بالشرعية الدولية والقرارات السابقة لمجلس الأمن الدولي والاتفاقيات الأخرى. وتستند الخطة على التعاون مع المغرب في المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وتبرز رغبتها في التوصل إلى حل توافقي ومتفاوض عليه للنزاع

وقد أكدت الأمم المتحدة في ٤ يونيو ٢٠٠٧ أن المفاوضات حول الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة تحرير البوليساريو ستبدأ برعايتها في ١٨ يونيو على مدى يومين بمنعرج في "مانهاست" بضواحي نيويورك، كما مدد مجلس الأمن مهمة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء ستة أشهر أخرى، والبالغ عددها ٢٢٥. وقالت المتحدث باسم المنظمة الدولية "ماري أوكابي" في تصريح صحفي إن الأمين العام للأمم المتحدة دعا المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا إلى المشاركة في اجتماع سيعقد في نيويورك في هذا التاريخ، حيث سيجري الموفد الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية محادثات مباشرة، أو عن قرب مع مختلف الأطراف التي ستشكل مرحلة أولى من عملية المفاوضات. كما يرتقب عقد جولة ثانية من المفاوضات في ١٠ أغسطس ٢٠٠٧ (٩)

الجولة الأولى: وقد استمرت جلسات المفاوضات التي وصفت بـ "الحاسمة" بين المغرب والبوليساريو قرب نيويورك وبرعاية الأمم المتحدة في ١٩ و ٢٠ يونيو ٢٠٠٧، وتعد هذه المفاوضات هي الأولى منذ نحو عشر سنوات. وجرت المحادثات بين ممثلين عن المغرب والبوليساريو بحضور مندوبين عن الجزائر وموريتانيا، وكذلك فرنسا وبريطانيا وإسبانيا والولايات المتحدة وروسيا، لكن هؤلاء لا يشاركون في المفاوضات. كما حضر جلسة الافتتاح الأمين العام نقل عنه في بداية الاجتماع "اليوم بدأت مرحلة جديدة من البحث عن حل للقضية الصحراوية". وبعد الأطراف إلى "العمل بحسن نية وإحلال جو من الثقة المتبادلة، معبرا عن التزام ثابت من الأمم المتحدة بمساعدة المفاوضات". وأكد أن "هذا النزاع يجب أن ينتهي بحل متفق عليه ويضمن حق تقرير المصير لأهل الصحراء الغربية". ويقول الموفد المغربي وزير الداخلية شكيب بن موسى، ويقول وفد البوليساريو رئيس "البرلمان" الصحراوي محفوظ علي بيبي، على أن يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم المفاوضات في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧

مشددا على أنه إذا ما اصر المغرب على أن يكون مشروعه (الحكم الذاتي) هو منطلق المفاوضات، فإنه سيحكم عليها بالفشل (١٤).

ومن جهته، قال ممثل البوليساريو في الأمم المتحدة أحمد بخاري إن قرار الأمم المتحدة الذي تجرى المحادثات بموجبه يفترض أن هناك اقتراحين لحل الصراع وليس اقتراحا واحدا، داعيا المنظمة الدولية إلى التعامل مع الاقتراحين على قدم المساواة (١٥). كان ذلك مع استعداد وفد المغرب والبوليساريو لاستئناف المفاوضات في الجولة الثانية.

الجولة الثانية: استؤنف في نيويورك يوم الجمعة ١٠ أغسطس ٢٠٠٧ الجولة الثانية لمدة يومين. وقال "فرحان حق" المتحدث باسم الأمم المتحدة إن مبعوث الأمين العام للمنظمة الدولية حث الجانبين على الالتزام بإجراء مفاوضات بناءة، معربا عن أمله في المحافظة على نفس الأجواء الطيبة التي ميزت الجولة الأولى. وقد انتهت المحادثات حول الصحراء الغربية دون إحراز تقدم. وكان المحللون قد ذكروا أنه لا توجد ثمة مساحة بين الطرفين لتقديم تنازلات. كما أن مجلس الأمن منقسم، حيث إن بعض دول مجموعة عدم الانحياز تؤيد البوليساريو، بينما يلقى المغرب دعما من فرنسا والأمم المتحدة وانضمت إليهما إسبانيا. وتريد واشنطن تسوية النزاع حول الصحراء الغربية حتى يتسنى لبلدان شمال إفريقيا التركيز على محاربة الإرهاب (١٦). مما يؤكد صعوبة القضية.

ومع ذلك، تعطي هذه المحادثات بأقوة أمل في حل القضية. فقد عبر أعضاء الوفد المغربي في الجولة الثانية عن تفاؤلهم وثقتهم في السلسل الجاري، وعن أسفهم للموقف الجامد للطرف الآخر، وعن الأمل في أن تتمكن الجولة المقبلة من تطوير موقف البوليساريو. وأشاروا إلى أن المناقشات التي جرت على مدى يومين من المحادثات انصبت على نقاط أساسية تندرج في صلب مبادرة الحكم الذاتي. وقال تشكيب بن موسى رئيس وفد المغرب إننا نعتبر أن الجولة الأولى من المفاوضات كانت جولة ربط الاتصال، والجولة الثانية لتبادل وجهات النظر حول اليات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٥٤ وحول الموضوعات المتعلقة بالحكم الذاتي. وأضاف أن المغرب أعطى موافقته المبدئية على المشاركة في جولة ثالثة من المفاوضات، موضحا أن موعد ومكان هذه الجولة لم يحدد بعد، إذ إن المغرب على أبواب استحقاقات انتخابية ستتمخض عن تشكيل حكومة جديدة. وأكد ذلك المعنى أكثر من مسئول مغربي، إذ يرون أن المغرب باس إلى تقديم مخطط يتسم بالجراة والابتكار، حيث لا يكون هناك لا غالب ولا مغلوب (١٧).

أما وفد البوليساريو، فقد وصف الجولة الثانية من المفاوضات بالك "مفيدة" رغم "التوتر" الذي سادها بسبب غياب المرونة من الجانب المغربي الذي ظل متشبثا بنهجه السياسي. بينما اعتبر مجلس الوزراء الصحراوي الجولة الأخيرة من المفاوضات المباشرة حدثا إيجابيا، وجدد استعداد الطرف الصحراوي للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل عادل ونهائي، يضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال. وذلك في اجتماع ترأسه الأمين العام للجبهة السيد محمد عبد العزيز (١٨).

وقد ورد ضمن كلمة رئيس وفد جبهة البوليساريو أن الصحراء الغربية لا تزال مدرجة لدى الأمم المتحدة كإقليم خاضع لتصفية الاستعمار، لا يمارس عليه المغرب أية سيادة، وبالتالي لا

وأشارت التقارير الواردة عن الجولة الأولى التي دارت نواحيهاست إلى تمسك كل طرف بمواقفه السابقة، إذ تشبث المغرب بخطة الحكم الذاتي، في حين جددت البوليساريو تمسكها بخيار إجراء الاستفتاء حول خيارات الاستقلال الكامل، أو الاندماج مع المغرب، أو التمتع بحكم ذاتي. كما أقرت الأمم المتحدة بصعوبة المفاوضات، إذ أقرت المتحدة باسم المنظمة الدولية ميشال موتاس بأن الجولة الأولى تشكل بداية عملية طويلة لن تكون سهلة، والمفاوضات صعبة للغاية. وبالتالي، فإن مهمة المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء، بيتر فان والسوم، المشرف بشكل مباشر على المفاوضات، صعبة للغاية وكانت الحكومة المغربية قد أكدت - على لسان الناطق الرسمي باسمها محمد نبيل بن عبد الله - أن مبادرة المغرب بمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية تشكل القاعدة الأكثر ملاءمة لحل سياسي ونهائي للنزاع، لأن مضامينها تستند إلى قرارات الأمم المتحدة وتتخذ بعين الاعتبار سيادة المغرب ووحدته الترابية والخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمنطقة (١٩).

ويتضح إصرار المغرب على عدم التفريط في الصحراء من خلال تأكيد العامل المغربي - في خطاب ألقاه في مدينة طنجة في ٣٠ يوليو ٢٠٠٧ بمناسبة الذكرى الثامنة لتوليهِ العرش - أن المغرب على استعداد دائم للتفاوض على الحكم الذاتي فقط. الحكم الذاتي المتوافق حوله لن يكون إلا في إطار سيادة المملكة المغربية الكاملة والدائمة، غير القابلة للتصرف والتي لا مساومة فيها، ووحدتها الوطنية المتلاحمة، التي لا تفريط فيها، وحوزتها الترابية غير القابلة للتجزئة. واستطرد العامل المغربي قائلا "إننا لمرتاحون لموقف مجلس الأمن والأمم المتحدة، في دعمها لمبادرتنا، بوصفها بالجدية والمصادقية" (٢٠).

وكان بن موسى رئيس الوفد المغربي قد صرح إبان المفاوضات بأن هذه المحادثات تشكل "لحظة تاريخية"، مؤكدا أن المغرب يعد "يدا أخوية" إلى البوليساريو والجزائر من أجل تسوية نهائية للنزاع. وأكد المغرب أيضا أن الرباط تتوجه إلى الاجتماع بتفاؤل كبير وإرادة قوية لطي هذه الصفحة نهائيا (٢١).

والى جانب ما سبق، فإن جميع الأحزاب المغربية العلنية والسرية، اليمينية واليسارية والإسلامية والعلمانية والدولة المغربية - بل وحتى مؤسس البوليساريو الولي الركبيني في أول عهده كما تذكر العديد من المصادر التاريخية - كلهم مجمعون على مغربية الصحراء، ولكن كلا منهم يحاول توظيفها لصالحه سلاحا لتحقيق أهدافه.

أما البوليساريو، فتصف موقف العامل المغربي تجاه قضية الصحراء الغربية بالمتشدد، إذ أعرب رئيس جبهة البوليساريو محمد عبد العزيز - في ٣١ يوليو ٢٠٠٧ أي في اليوم التالي لخطاب العامل المغربي - عن اعتقاده بأن العامل المغربي محمد السادس يتبنى موقفا جامدا ومتشددا تجاه تسوية النزاع في الصحراء الغربية. مشيرا إلى أن ذلك الموقف يهدد بإجهاض جهود حل المشكلة كما نقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن عبد العزيز قوله إن العامل المغربي أكد عشية الجولة الثانية من المفاوضات المباشرة موقفا من أكثر المواقف جمودا وتشددا فيما يتعلق بملف الصحراء الغربية (٢٢). ومما يؤكد وجهة النظر هذه ما كان قد صرح به محمد خداد أحد المفاوضين الصحراويين في أول أيام الجولة الأولى للمفاوضات من أن البوليساريو لن تقدم أي تنازل بشأن مبدأ تقرير المصير أثناء المفاوضات.

يمكن اعتباره كدولة مغربية بحاجة إلى درجة ما من الحكم الذاتي الإداري. وأن ما يسمى بالحكم الذاتي الذي يقترحه المغرب لا يمكن أن يكون إلا خيارا مع الاستقلال، واللذين يجب أن يقدموا للاختيار الديمقراطي والسيادي للشعب الصحراوي في استفتاء حر ونزيه تشرف عليه وتنظمه الأمم المتحدة. فإذا ما قاد الاستفتاء إلى الحكم الذاتي، فإن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ستحترم النتيجة كتعبير عن إرادة الشعب الصحراوي. وفي المقابل، فإذا ما قاد الاستفتاء إلى استقلال الصحراء الغربية، فإن المملكة المغربية يجب أن تقبل تلك النتيجة والأمر الجديد المطروح هو إرائتنا الصانقة في أن نتقاسم مع المملكة المغربية التضحيات الضرورية لإقامة سلام دائم وعادل ومفيد للطرفين (١٩).

كما أشار ملاحظون بنيويورك إلى أن هذه الجولة أعطت دفعا لمسار المفاوضات من خلال التطرق إلى عدد من المسائل المتعلقة بالثقة، والشروع في دراسة الموضوعات حول قضايا الموارد الطبيعية والإدارة المحلية من قبل خبراء الأمم المتحدة. ومن جهة، أكد دبلوماسي مطلع على الملف أن محاولة الدخول في مفاوضات جادة دون مواجهة أية عراقيل من طرفي النزاع يعد أمرا إيجابيا وبناء، مشيرا إلى أنه تم وضع المشاكل الجدية على طاولة المفاوضات للتطرق إليها خلال الجولات المقبلة (٢٠).

وقد سمحت الجولة الثانية من المفاوضات بتحديد طرفي النزاع، وهما جبهة البوليساريو والمملكة المغربية. وتفضيل مبدأ المفاوضات المباشرة تحت إشراف الأمم المتحدة، وإراجها في الإطار الذي حددته الأمم المتحدة. وقد ضمت المنويين الصحراويين والمغاربة من أجل التفاوض حول مستقبل الصحراء الغربية طبقا للأنحة ١٧٥٤ التي صدق عليها مجلس الأمن في ٢٠ نيريل ٢٠٠٧، علاوة على أنها تتركس مبدأ المشاورات المباشرة. وتضمن هذه المفاوضات استمرارية مسار البحث عن حل سياسي يقبله الطرفان، ويسمح بتقرير مصير الشعب الصحراوي.

وقد اقتضت هذه المفاوضات على الوفدين الصحراوي والمغربي في جلسات مغلقة وحضر جلسات الافتتاح والاختتام ممثلون عن الجزائر وموريتانيا، باعتبارهما بلدين مجاورين، وملاحظين بدعوة من الأمم المتحدة، تمت استشارتهما على أفراد خلال المفاوضات حول بعض القضايا التي تهمهما. وجاء في بيان المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية - والذي نشر عقب اختتام أشغال الجولة الثانية من المفاوضات - أن "الطرفين يعترفان بأن الوضع الراهن الحالي غير مقبول، والتزموا بمواصلة المفاوضات بنية حسنة، في إشارة واضحة إلى أنه إذا كانت الجولة الأولى فرصة للاتصال بين الوفدين المتنازعين، فإن لقاء ١٠ و ١١ أغسطس قد أعطى إشارة الانطلاق لمسار المفاوضات الذي يتوقع الملاحظون أنه سيكون طويلا وشاقا، على الرغم من أن الطرفين المعنيين أبدوا استعدادهما لمواصلة المفاوضات، رغم تباعد وجهات النظر. وفي انتظار استئناف المفاوضات على الأرجح قبل نهاية السنة، سيتلقى مجلس الأمن قبل نهاية شهر أكتوبر تقريراً للأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء الغربية، خاصة بالأسهر السنة الأولى، والذي سيتطرق خلاله إلى النتائج التي أسفرت عنها المفاوضات المغربية الصحراوية ومن المقرر أيضا أن تمدد مهمة المينورسو إلى فترة أخرى (٢١).

ردود الفعل الدولية :

تباينت ردود الفعل الدولية إزاء هذه المفاوضات، وكان لها

اتجاه شبه عام في الرغبة الأكيدة في تسوية النزاع، مع انضام واضح من جانب القوى الكبرى إلى تشجيع المبادرة المغربية بالحكم الذاتي تحت سلطة المغرب، يتضح بعضها فيما أوردته وكالات الأنباء المختلفة من تصريحات، خاصة تلك الواردة عن الجزائر وموريتانيا وفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة والصين وغيرها. بينما أبدت بعض الدول رغبتها في أن يكون هناك توازن أكثر في النظر إلى المقترحين. فقد أعربت الخارجية الجزائرية، فور الإعلان عن قبول المغرب والبوليساريو التفاوض في بيان رسمي، عن الارتياح تجاه تبني مجلس الأمن الدولي قرارا يؤكد أن الحل في الصحراء الغربية يمكن في تلبية حق تقرير المصير (٢٢). وأكدت عقب إجراء التفاوض أنها ليست ممتنية مباشرة بالنزاع وأنه لا أطماع لها بهذه المنطقة، لكنها متمسكة بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير (٢٣). كما أكدت موريتانيا ما سبق أن أعلنته إبان مساعي جيمس بيكر من أنها تدعم جهود الأمم المتحدة لإنهاء النزاع في الصحراء، وأبدت أي حل توافق عليه الأطراف المتنازعة أما الولايات المتحدة، فأكثت مجددا تأييدها ودعمها لمشروع المغرب منح الصحراء الغربية حكما ذاتيا. إذ أعلنت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة "جاكي ساندروز" أن بلادها تدعم المشروع المغربي لمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا واسعا، وأشدت مجددا بخطة المغرب، فلكذا "نعتقد أن السبيل المباشر والواقعي للتقدم إلى الأمام فيما يخص الصحراء الغربية هو حكم ذاتي حقيقي، ونثنى على الجهود الجدية والموثوقة التي يبذلها المغرب لدفع العملية نحو حل، مبدية أملها في أن تكون اجتماعات الجولة الثانية بناءة. ونفت أن يكون السبب في صدور البيان الأمريكي رفض اعتماده من قبل مجلس الأمن الذي يؤيد بعض أعضائه الخمسة عشر جبهة البوليساريو (٢٤). ويذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي تشيد فيها الولايات المتحدة بخطة المغرب. لكن قراءة البيان علنا خارج قاعة مجلس الأمن تمنح ذلك التأييد قوة جديدة تضاف أيضا إلى موقف فرنسا المؤيد للرباط. وقد عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش نفسه، ضمن برقية وجهها مؤخرا إلى الملك محمد السادس عن ارتياحه للجهود المبذولة من قبل جلالتة لتسوية قضية الصحراء (٢٥).

وكان لفرنسا موقف واضح، فقد أكد الرئيس الفرنسي ساركوزي لبوتفليقة، أثناء محادثاته بالجزائر خلال تلك الفترة، أن باريس لم تغير موقفها المؤيد للحكم الذاتي كما ذكر في تونس بشكل خاص إلى أنه "لا يوجد تغيير" في الموقف الفرنسي الذي يعتبر مؤيدا للمغرب. وتؤيد باريس مقترح المغرب بإقامة حكم ذاتي في الصحراء، واعتبرت "المبادرة المغربية بناءة وتستحق الدعم". ويرى ساركوزي أن "المهم هو أن تتقدم الأمور، إلى حين التوصل إلى بناء اتحاد المغرب العربي على قاعدة التفاهم بين المغرب والجزائر بطبيعة الحال، تلك أنه لا يمكننا أن نتصور قيام المغرب العربي بدون المغرب أو الجزائر (٢٦).

في حين ذكر سفير جنوب إفريقيا أنه ينبغي عدم تفضيل خطة على أخرى، مضيفا أن أغلبية ساحقة من أعضاء المجلس الذين تحدثوا "تكلموا عن الحاجة إلى التوازن". أما الصين، فقد رحب ودعا إلى تحقيق تقدم في الجولة التالية (٢٧).

أما إسبانيا، فقد بات موقفها أكثر تحديدا، حيث أكد الحزب الشعبي الإسباني أن تقرير المصير بخصوص قضية الصحراء، لا يعني بالضرورة الاستقلال. فقد عبر الناطق باسم الشؤون الخارجية للحزب الشعبي الإسباني عن تفاوله بخصوص

بناء شبكة مصالح متباعدة بين المغرب وإسبانيا في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية والثقافية ومحاربة الإرهاب" (٢٨). وحاليا، تم تعيين الميجر جنرال الصيني تشاو جينج مين قائدا لقوة "المنورسو" (قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام والإعداد للاستفتاء)، وذلك خلفا لسلفه الجنرال كورت موسجارد الدنماركي، ومقرها الرسمي بالعيون عاصمة الإقليم. وفي انتظار الجولة الثالثة من المفاوضات لعلها تنهى هذا الصراع.

الاتصالات المباشرة بين الأطراف، وأعرب عن اقتناعه بأن حل مشكلة الصحراء سيحول إلى محرك رئيسي لاستقرار منطقة المغرب العربي، معتبرا أن المفاوضات المباشرة بين الطرفين تعد خطوة جبارة تكتسي أهمية قصوى. وأوضح أن الحزب الشعبي بات مقتنعا بأن المغرب يمثل أولوية كبرى بالنسبة لإسبانيا من النواحي التاريخية، والجيو-سياسية، والجيو-استراتيجية، والاقتصادية. وعبر عن اعتقاده الراسخ بأنه "يجب الاستمرار في

المصادر:

- ١- وكالة الأنباء الفرنسية، ٥ يونيو ٢٠٠٧.
- ٢- عزيزة محمد علي بدر، (٢٠٠١)، اللاجئين وتحديات التنمية في الصحراء الإفريقية الكبرى - منظور جغرافي بيني، مجلة الحقيقة، العدد الأول، أكتوبر ٢٠٠٢، الجامعة الإفريقية، أدرار، الجزائر، ص ٢٤٩-٢٧٨.
- ٣- السيد علي أحمد قليفل ووسام طه، (٢٠٠٢)، مشكلة الصحراء الغربية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ٢٧-٣٢.
- ٤- سامي السيد أحمد، (٢٠٠٦)، مشكلة الصحراء الغربية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثالث، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ١٩٥-٢٠١.
- ٥- عزيزة محمد علي بدر، (٢٠٠١)، اللاجئين وتحديات التنمية في الصحراء الإفريقية الكبرى - منظور جغرافي بيني، مرجع سابق.
- ٦- الجزيرة نت، ٢٠ يونيو ٢٠٠٧.
- ٧- وكالة الأنباء الفرنسية، ١٦ مايو ٢٠٠٧.
- ٨- المغربية نت، ١٧ أبريل ٢٠٠٧.
- ٩- وكالة الأنباء الفرنسية، ٥ يونيو ٢٠٠٧.
- ١٠- القدس العربي، ٣٠ يوليو ٢٠٠٧، الرباط.
- ١١- أيمن بن التهامي، إيلاف، ٣٠ يوليو ٢٠٠٧، الدار البيضاء.
- ١٢- نيويورك. أ.ف.ب، العربية نت، ١٩ يونيو ٢٠٠٧.
- ١٣- رانيو SAWA، ٣١ يوليو ٢٠٠٧.
- ١٤- نيويورك. أ.ف.ب، العربية نت، ١٩ يونيو ٢٠٠٧.
- ١٥- الجزيرة نت، ١٢ يوليو ٢٠٠٧.

16- BBC Arabic. Com-2 September, 2007.

- ١٦- المغربية نت، ١٨ أغسطس ٢٠٠٧.
- ١٧- وكالة الأنباء الصحراوية (واص)، الوفد الصحراوي، نيويورك، ١٣ أغسطس ٢٠٠٧.
- ١٩- وكالة الأنباء الصحراوية، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٧.
- ٢٠- وكالة الأنباء الصحراوية، ١١ أغسطس ٢٠٠٧.
- ٢١- وكالة الأنباء الصحراوية، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٧.
- ٢٢- وكالة الأنباء الصحراوية (واص)، نيويورك، ١١ أغسطس ٢٠٠٧.
- ٢٣- نيويورك. أ.ف.ب، العربية نت، ١٩ يونيو ٢٠٠٧.
- ٢٤- نيويورك. أ.ف.ب، العربية نت، ١٩ يونيو ٢٠٠٧.
- ٢٥- وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، يو إس إنفو، واشنطن، ٧ يونيو ٢٠٠٧.
- ٢٦- وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، يو إس إنفو، واشنطن، ٧ يونيو ٢٠٠٧.
- ٢٧- المغربية نت، ١٢ يوليو ٢٠٠٧.
- ٢٨- المغربية نت، ٨ أغسطس ٢٠٠٧.

موجابى .. والخروج من الأزمة فى زيمبابوى

■ يحيى غانم

فى الوقت الذى كان فيه نيلسون مانديلا -الرئيس الأسبق لجنوب إفريقيا- يقضى عقوبة السجن مدى الحياة فى سجن جزيرة روبين أمام سواحل مدينة كيب تاون فى زمن نظام حكم الفصل العنصرى بجنوب إفريقيا، وفى الوقت الذى كان فيه تابو مويكى -الرئيس الحالى لجنوب إفريقيا- يتنقل بين مقر حركة المؤتمر الإفريقى فى المنفى بلوساكا عاصمة زامبيا، وعواصم العالم، داعيا مع رفاقه فى الحركة إلى إنهاء نظام بريتوريا العنصرى - كان روبرت موجابى -الرئيس الحالى لزيمبابوى- قد وصل لقوه فى منتصف سبعينيات القرن الماضى إلى المنفى فى موزمبيق بعد عشر سنوات قضاهما فى سجون النظام العنصرى فى روديسيا. وصل موجابى إلى موزمبيق لى يجد حركة تحرير روديسيا التى عرفت باسم "زانو" وقد سادتها الفوضى بسبب قرار فردى اتخذته "سيثول" قائد الحركة بالدخول فى مفاوضات عقيمة مع حكومة إيان سميث العنصرية.

فلاشك فى أن الأزمتين السياسية والاقتصادية الخائفتين اللتين وصلتا إلى الذروة مؤخرا وأصابتا زيمبابوى بالشلل، بما فى ذلك الإضرابات والاحتجاجات التى لم تتوقف فى البلاد منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، تعدان دليلا على توجه أغلبية الشعب للتغيير.

فى شهر مارس عام ٢٠٠٥، وإثناء قيامى بتغطية ميدانية لأخر انتخابات بولمانية جرت فى زيمبابوى، جلست أستمع لذلك المثقف الزيمبابوى وهو يقول: "إن رفض قطاعات واسعة من مواطنى زيمبابوى من السود لمجمل سياسات النظام يمثل أكبر دليل على أن الشعوب لا تعتبر تضحيات قادتهم فى مرحلة الجهاد مبررا لاستمرارهم فى الحكم ماداموا تحولوا عن جادة الديمقراطية".

فبالرغم من التاريخ النفسالى الطويل الذى يقف من وراء موجابى ضد النظام العنصرى العتيق السابق فى روديسيا، وبالرغم من ثقافة الرجل الرفيعة وقيانته مفاوضات التحرير،

وبما عرف عنه من بلاغة الخطابة، وقف موجابى فى أحد معسكرات حركة "زانو" محاولا بث الأمل فى صفوف الحركة قبل أن يقف أحد أعضائها سانلا إياه: "ولكن إذا ما كان الذهب الخالص يطرا عليه الصدا، فماذا يمكن أن يحدث للحديد؟" وهو سؤال قصد به إدانة القيادة القديمة، والتشكيك فى القيادة الجديدة الصاعدة المتمثلة فى موجابى.

فمما كان من موجابى إلا أن رد على ذلك المقاتل بقوله: "الذهب الخالص لا يصدا أبدا، أما الذى أصابه الصدا وتحدث عنه، فلم يكن ذهبيا، وإنما كان حديدا حسينا، نحن معدنا نفيسا".

والآن، وبعد ٢٧ عاما فى الحكم، يبدو أن قطاعات عريضة من شعب زيمبابوى استخدمت المنطق نفسه واللغة التى استخدمها موجابى قبل سنوات من التمسك من أغلال العنصرية، فى وصفه للقائد السابق لحركة زانو، التى تحولت بعد التحرير إلى حزب حاكم يحمل الاسم نفسه.

(٥) مرسل الإهراء السابق فى الجنوب الإفريقى

زيمبابوي والإرث الاستعماري

* بدأ المستوطنون البيض يتوافدون إلى المنطقة، التي أصبحت فيما بعد زيمبابوي، في ١٨٩٠ حيث حصلت الشركة البريطانية لجنوب إفريقيا British South Africa Company

الملوكة لسيسيل جون رودس على الحق في استيطان هذه المنطقة من الحكومة البريطانية. وعند انتهاء مدة هذا الامتياز في عام ١٩٢٢، أعلنت الأقلية البيضاء الحكم الذاتي، وأصدرت في عام ١٩٣٠ قانونا يحد من قدرة الأغلبية السوداء - أي السكان الأصليين - على تملك الأراضي. ونتيجة لذلك، أصبح قطاع عريض من السكان الأصليين عمالا بالأجر في مزارع البيض.

* في عام ١٩٥٨، كونت بريطانيا اتحادا فيدراليا بين زيمبابوي (روديسيا الجنوبية في ذلك الوقت) وروديسيا الشمالية (زامبيا فيما بعد) ونياسلاند (مالاوي فيما بعد)، ولكن هذا الاتحاد تفكك في عام ١٩٦٢، بحصول زامبيا ومالاوي على الاستقلال من بريطانيا.

* في عام ١٩٦٤، وصل إيان سميث، زعيم حزب الجبهة الروديسية إلى الحكم، وحاول إقناع بريطانيا بمنح البلاد استقلالها. وحين فشل، أعلن استقلال روديسيا من جانب واحد تحت حكم الأقلية البيضاء، وقد أثار ذلك استنكارا دوليا، وتم فرض عقوبات اقتصادية على النظام.

* بدأت مقاومة السكان الأصليين للاستعمار الأبيض منذ نهاية القرن التاسع عشر، ولكن المستعمرين البيض استخدموا القوة لقمعها. وقد تزايدت حدة المقاومة للحكم العنصري في الفترة ما بين ثلاثينيات وستينيات القرن الماضي، ثم أخذت شكلا منظمًا في إطار حركتين للمقاومة الشعبية: حركة زابو، وحركة زانو، وسرعان ما تحولت الحركتان إلى المقاومة المسلحة العنيفة، واتخذتا من زامبيا والموزمبيق قواعد لانطلاق عملياتهما العسكرية.

* في عام ١٩٧٨، وصل الصراع العسكري بين النظام العنصري والمقاومة إلى طريق مسدود، فأتاح الباب لمفاوضات بوساطة دولية، والتي توصلت إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار، والتعهد لإجراء انتخابات تشريعية تحت إشراف بريطاني، وتشكيل حكومة، ومن ثم إعلان الاستقلال. وقد فاز حزب زانو بأغلبية المقاعد في هذه الانتخابات، وتم اختيار روبرت موجابي رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية.

* حصلت زيمبابوي رسميا على استقلالها من بريطانيا في ١٨ أبريل ١٩٨٠ وسط اعتراف دولي.

* حسب إحصاءات حكومية رسمية، بلغ عدد سكان البلاد البيض عند الاستقلال ١,٦ مليون، كانوا يملكون ١٤,٤ مليون هكتار من أجود الأراضي الزراعية، بينما بلغ عدد السكان الأفارقة الأصليين ٤,١ مليون، كانوا يملكون نحو ١٦,٤ مليون هكتار من الأراضي الأقل صلاحية للزراعة.

* أي أن ٨٠٪ من السكان كانوا يتحكمون في ٤٧٪ من الأراضي، بينما كانت الأقلية البيضاء - ١٥٪ من السكان - تملك ٣٨٪ من جود الأراضي.

* تمهت بريطانيا في اتفاقية لانكستر - التي حصلت بمقتضاها زيمبابوي على الاستقلال - بتوفير أموال للمساعدة في إعادة توزيع ملكية الأراضي بشكل أكثر عدلا ولكنها تراجعت عن وعدها.

وقد ظلت زيمبابوي تعتبر بريطانيا مسئولة عن تقديم مساعدات في هذا الصدد ولكن في نوفمبر ١٩٩٧، وجهت كليلر شورت - وزيرة الدولة للتنمية الدولية في حكومة توني بلير العمالية في ذلك الوقت - خطابا إلى المسئولين في زيمبابوي، أكدت فيه أن بريطانيا كانت قد قدمت بالفعل مساعدات في هذا الإطار في الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، وأن حكومة بريطانيا الحالية لا تقر بأن عليها مسئولية لتدبير نفقات شراء الأراضي من المستوطنين البيض من أجل إعادة توزيعها. وأضافت الوزيرة أنه رغم تقديرها أن هناك حاجة ملحة لإعادة توزيع الأراضي من أجل رفع مستوى معيشة الأغلبية السوداء، فإن حكومتها لا تستطيع مساندة مشروع إعادة توزيع الأراضي الذي اقترحه حكومة زيمبابوي، مشددة على ضرورة التعامل مع هذا الملف بمنتهى الشفافية والحرص.

* في عام ٢٠٠٠، اعتمدت زيمبابوي برنامجا لنزع الأراضي من المستوطنين البيض بالقوة، وإعادة توزيعها على الأغلبية السوداء. وقد أثار ذلك موجة من الضغط الدولي ضد زيمبابوي، ووجهت انتقادات حادة للطريقة العنيفة التي تمت بها إجراءات المصادرة، بالإضافة إلى عدم تعويض ملاك الأراضي البيض. وقد أدى ذلك لفرض عقوبات دولية على زيمبابوي.

وبالرغم من محاولاته إصلاح الخلل الاجتماعي - الاقتصادي الذي ودرته البلاد من زمن العنصرية، وذلك بمصادرة مزارع البيض لحساب الاغلبية السوداء - فإن قطاعات واسعة من تلك الاغلبية اعترضت عن ذلك الغزل السريع من جانب النظام

ويعاود المثقف الزيمبابوي الحديث مؤكداً الى ان الاغلبية السوداء لم ترفض ما وصف بمحاولة إنصافهم بمصادرة الاراضي الزراعية التي يسيطر عليها المواطنون البيض لصالحهم، بقدر ما كان موقفهم المناوئ للنظام إعلاناً عملياً لرفضهم سياسات موجابي التي أدت بالبلاد الى الإفلاس الاقتصادي والعزلة الدولية والأزمة السياسية الداخلية المطاحنة

والحقيقة ان موجابي لم يبدأ حكمه كطاغية، وإنما بدأ ثوريا محجوراً، وبقي لأكثر من عقد من الزمان بعد توليه الحكم قائدا بحارب العنصرية، سواء كان ذلك في ناميبيا أو جنوب إفريقيا. وذلك قبل أن تتحرر الأولى من ربقة العنصرية في عام ١٩٩٠، وعقبها جنوب إفريقيا في عام ١٩٩٤. إلا أن الرجل كان لديه دائماً إحساس قوى بثقله ذو مهمة مقدسة، وبأن دوره أكبر بكثير من حدود دولته. ولهذا، فإنه كان من الصعب عليه أن يدرك أن الزمن قد تجاوز زعامته، وبأنه حان الوقت للرحيل، مفسحاً الطريق لزعامة جديدة برؤية مختلفة أكثر تفتحا على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ويمكن التراجع لبداية الأعراض العنيفة للأزمة، عندما سعى موجابي في عام ١٩٩٩ لتعديل الدستور لكي يحكم قبضته بقية حياته على الحكم، ومن ثم أجرى استفتاء على تعديلات دستورية تتيح له ذلك. وكانت المفاجأة الأولى التي صدمت الرجل أن نتيجة الاستفتاء أوضحت رفض الاغلبية تلك التعديلات. ثم جاءت الانتخابات العامة عام ٢٠٠٠، وقد حققت المعارضة خلالها مفاجأة هائلة بحصولها على ٥٧ مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٢٠ مقعداً، تلك النتيجة التي عدت - في الحالة الزيمبابوية - سقوطاً وهزيمة عملية للحزب الحاكم قبل أن تكون نصراً للمعارضة، خاصة أن تلك الانتخابات جعلت مفاجآت من عينة خسارة الحزب الحاكم معاقلة التقليدية في إقاليم، مثل: مانابلانديا ولاوايو. في حين نجح في الحفاظ على معقله التقليدي في إقليم الشونا - مسقط رأس الرئيس موجابي - بشق الأنفس.

إلا أنه في الوقت الذي قصد فيه الشعب توجيه رسالة واضحة للحزب الحاكم ورئيسه موجابي بإسقاطهما في معاقلهما التقليدية، فإنه وجه رسالة ذات مغزى واضح للمعارضة، متمثلة في حركة التغيير الديمقراطية بإسقاطها في معقلها في العاصمة هاراري. وذلك في رسالة واضحة لزعيم الحركة، موريجان تسفنجراي، بأن يخفف من تحالفاته الخارجية، والاعتماد على الشعب فقط.

ثم جاءت انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٢ لكي تحقق المعارضة مرة ثانية نتيجة كبيرة، حيث اقتربت من الحصول على نصف الأصوات، وذلك في انتخابات شهد بسلامتها

بشكل عام غالبية فرق المراقبة الدولية والإقليمية في إفريقيا، إلا أن ذلك لم يمنع المعارضة من اتهام النظام بالانتخابات

ومع تزايد الأزمة الاقتصادية، وبالتالي الضغط الشعبي حيث بلغت معدلات البطالة مؤخراً أكثر من ٨٠، في حين سجل معدل التضخم نسباً قياسية اقترنت الأزمة السياسية مع موجابي من الوصول إلى مشهد النهاية المتوقع

وللإنصاف، فإنه يجب الاعتراف بأن التعامل اللين مع حقائق التاريخ يعد أحد أهم أسباب الصراعات في بعض النزواجية التي عانى ولا يزال يعاني منها العالم الثالث في تعامله مع الغرب على مدى ثلاثة قرون من الزمان. منذ الحملة الاستعمارية المباشرة على العالم الثالث. وإذا كان العالم الثالث عانى ولا يزال يعاني - من تلك النزواجية، فإن إفريقيا تآكلت على رأس قائمة تلك الدول التي تورت تحت نير النزواجية

وبالرغم من أن العديد من دول إفريقيا أسهمت بنفهم في إقرار الظلم الواقع عليها، إلا أن الغرب بتعامله اللين مع حقائق التاريخ كان له نصيب الأسد في ذلك الظلم وبطء سريعة على نولة مثل زيمبابوي، يمكن أن توضح ذلك

تعد الديكتاتورية التي فرضها النظام الحاكم في زيمبابوي نموذجاً سلبياً خطيراً، في حين تعد محاولة هذا النظام - على مدى ٢٠ عاماً منذ الاستقلال في عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٠ - توفير الحماية لورثة القوى الاستعمارية، تحت ضغوط قوية من جانب الغرب، نموذجاً آخر لظلم النفس للنفس

ففي عام ١٩٨٠، وقبل أول انتخابات ديمقراطية في زيمبابوي، قام موجابي بزيارة موزمبيق، حيث اجتمع بالرئيس الراحل سامورا ميشيل الذي نصحه بعدم تكرار الخطأ الذي وقع فيه هو شخصياً بإطلاقه تصريحات عنيفة بغتة الأقليات البيضاء للهروب من البلاد. وقد التزم موجابي بنصيحة الرئيس الموزمبيقى الراحل، حتى كانت ثأني انتخابات ديمقراطية في عام ١٩٨٥. عندما صوت غالبية البيض لصالح التحالف الأبيض المحافظ بدلاً من التصويت لصالح التحالف التقدمي للبيضاء المتحالف مع الحزب الحاكم زانو. وبعد ذلك التاريخ بداية ظهور بوادر على تغير موقف موجابي، وإن كان ذلك لم يظهر في شكل قرارات تتعارض مباشرة مع مصالح الأقلية البيضاء، فمع حلول عام ١٩٨٧، وهو التاريخ الذي اتفق عليه في محادثات لانكستر هاوس في بريطانيا - والتي توجت كفاح شعب زيمبابوي من أجل ١٥٠، انسحب البيض من مسرح الحياة السياسية وبدأوا في تسيير السياسة من وراء الستار من خلال القطاع الخاص الذي يسيطرون عليه. إلا أنه في منتصف التسعينيات بدأ العجز في موازنة الدولة بتزايد، خاصة مع محاولة موجابي دعم جميع الخدمات للأغلبية من السود، تعويضاً لهم عن سنوات العنصرية التي حرموا خلالها من الحد الأدنى من المعاملة الامة

مؤشرات الأزمة الاقتصادية في زيمبابوي

٢٠٠٥	٢٠٠٠
١٣ مليون	١٢.٦ مليون
٢٧.٣ عام	٢٩.٨ عام
٨١ في الألف	٧٣ في الألف
١٣٢ في الألف	١١٧ في الألف
٣.٤ مليون دولار	٧.٤ مليون دولار
-٦.٥	-٧.٩
٢٢٧.٧	٥٦.٢

عدد السكان
متوسط العمر
معدل وفيات الأطفال الرضع
معدل وفيات الأطفال تحت ٥ سنوات
ناتج القومي
معدل نمو الناتج القومي
معدل التضخم

World Development Indicators Database, April 2007 - The World Bank Group. المصدر

تسبب التقارير الدولية إلى الانحدار المستمر في الموقف الاقتصادي والإنساني في زيمبابوي، منذ بداية الأزمة في عام ٢٠٠٠. وقد صرح مسئول في اتحاد الصناعات في زيمبابوي بأن إنتاجها الصناعي في ٢٠٠٧ لا يتجاوز ثلث حجمه قبل عام ٢٠٠٠. كما قدر مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أن ما يربو من ٣ ملايين شخص قد غادروا البلاد بحثاً عن الغذاء والمأوى، وتشير التقديرات إلى أن ٩٠٪ من سكان البلاد يعيشون تحت خط الفقر، في الوقت الذي رابت فيه معدلات التضخم لتصل إلى أرقام فلكية، تراوحت ما بين ٤,٥٠٠٪ - حسب التقديرات الرسمية - و ١٣,٠٠٠٪ - حسب تقديرات مستقلة - بما توقع خبراء صندوق النقد الدولي أن هذه النسبة قد تصل إلى ١٠٠,٠٠٠٪ بحلول أواخر عام ٢٠٠٧. وبينما يعاني ٤ من كل ٥ أشخاص من البطالة، يفترش مرض الإيدز بين نحو ٢٠٪ من السكان، فإن آثار نقص الغذاء بدأت تظهر بشكل واضح على أعداد متزايدة من الأطفال وتقدر الأمم المتحدة أن أكثر من ٤.١ مليون شخص سوف يواجهون نقصاً شديداً في الغذاء بحلول عام ٢٠٠٨.

وترجع الجهات الرسمية في زيمبابوي الأزمة الاقتصادية إلى سببين رئيسيين: موجات الجفاف التي تتعرض لها البلاد، والعقوبات الدولية المفروضة عليها فالاقتصاد في زيمبابوي يعتمد أساساً على الزراعة، التي تتأثر بشدة بموجات الجفاف. وبينما كانت البلاد تعاني من موجة جفاف كل عشر سنوات، في أعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٢ و ١٩٨٢ و ١٩٩٢ و ٢٠٠٢، فقد أصبحت بفعل التغيرات المناخية تعاني من موجات متعاقبة، في أعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، مما أثر بشكل كبير على المواد الغذائية المتوافرة بالأسواق، وبالتالي أدى إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم القلا.

من ناحية أخرى، حرمت العقوبات الدولية المفروضة على البلاد منذ عام ٢٠٠٠ زيمبابوي من مساعدات دولية ضرورية. ويشير المسؤولون إلى أن زيمبابوي، حتى تحت حكم نظام أيان سميث، كانت تعتمد على مساعدات دولية من أجل الوفاء بالتزاماتها. وقد أدت العقوبات الدولية إلى توقف الهيئات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عن تقديم الدعم المالي للحكومة، كما توقفت دول، مثل النيمار والسويد، عن تمويل برامج في قطاعات مهمة، مثل التعليم والصحة.

وباستناد الأزمة في صيف ٢٠٠٧، فقد واصل الرئيس موجابي اتهاماته للرب بأنه السبب وراء مشاكل بلاده الاقتصادية. وقد اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات في محاولة لمواجهة الأزمة، منها طبع كميات كبيرة من النقود، ووضع سقف جبري لارتفاع أسعار المواد الغذائية. ولكن ذلك لم يؤد إلا إلى اختفاء الصلابة تماماً من الأسواق، مما دفع الحكومة للتراجع عن مرقفها. من ناحية أخرى، أعلنت الحكومة عن عزيمتها تأميم ٥١٪ من ملكية الشركات الأجنبية العاملة في زيمبابوي، خاصة في مجال التعدين، من أجل إحكام سيطرتها على موارد البلاد. وقد قوبل هذا المشروع بالرؤى حتى من عدد من المسؤولين، من بينهم محافظ البنك المركزي، الذي عبر عن رأيه في أن هذه الخطوة ستغرق الطريق أمام أي استثمارات غربية أو جنوب إفريقية في البلاد.

من ناحية أخرى، ترجع المعارضة في زيمبابوي، بالإضافة إلى العديد من القوى الأجنبية والهيئات الدولية، التدهور الاقتصادي في زيمبابوي إلى سوء الإدارة والفساد المستشري في الطبقة الحاكمة. وتشير مختلف التقارير إلى أن سوء إدارة عملية نقل ملكية الأراضي أدى إلى انهيار حاد في الإنتاج الزراعي. كما أن قرار الرئيس موجابي بإرسال قوات لمساندة الرئيس لوران كامبلا في الكونغو الديمقراطية عام ١٩٩٨، وموافقة على دفع نحو ٤ ملايين دولار محلي للمحاربين القدامى في حركة التحرير في أواخر التسعينيات، حملاً أيضاً الاقتصاد الزيمبابوي أعباء، فرق طاقته.

وتتهم منظمات دولية السياسات الحكومية القمعية بأنها السبب في تفاقم الأزمة. وعلى سبيل المثال، فقد أدت عملية إعادة النظام عام ٢٠٠٥، والتي اعتصامها فقد ما يقرب من ٧٠٠ ألف شخص أعمالهم ومحال إقامتهم تحت مسمى تطهير المدن من العشوائيات، إلى زيادة عدد العاطلين والنازحين. وقد أدانت منظمات كوفي أنان - سكرتير عام الأمم المتحدة في ذلك الوقت - هذه العملية بوصفها استخداماً شديداً للعنف من الحكومة ضد مواطنيها، وبينما اتسمت سوء الإدارة وتسببت في معاناة أعداد كبيرة من المواطنين.

وتشير تحليلات غربية مناهضة للرئيس موجابي إلى تدخل الجيش المتصاعد في إدارة البلاد، وإلى استخدام العنف من أجل إضعاف وضع المعارضة السياسية للطعام. بالإضافة إلى تربع عناصر من النخبة الحاكمة من عملية الاستيلاء على مزارع البيض، وأيضاً استقلالها للموقف الناتج عن انهيار العملة ونقص المواد الغذائية.

المصادر: شن نظام موجابي حملة إعلامية مكثفة لتوضيح موقفه من الأزمة الاقتصادية. انظر، على سبيل المثال، ملفاً متكاملاً - مدفوع الثمن - عن هذا الموضوع في

- New African, No. 462, May 2007.

- New African, No. 465, August/September 2007.

International Crisis Group عدة تقارير عن الوضع في زيمبابوي، منها

- Zimbabwe: An End to the Stalemate? African report No. 122, 5 March 2007.

- Zimbabwe's Continuing Self-Destruction, African report No. 38, 6 June 2006.

www.crisisgroup.org/

وانظر أيضاً التقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الموجودة على

www.irinnews.org و Financial Times و The Economist في يونيو، يوليو، أغسطس ٢٠٠٧

من قبل. وبناء على ذلك، فإن عمليات الاستيلاء على مزارع البيض الزيمبابويين، والتي بدأها الرئيس روبرت موجابي في عام ٢٠٠٠، تكون مفهومة، وإن كانت غير مبررة قانونياً.

فمع تراجع بريطانيا عن الوفاء بتعهداتها التي قطعها على نفسها في اتفاقية لانكستر للاستقلال، والتي تفترض إنشاء صندوق لتمويل عملية الإصلاح الزراعي، زادت الضغوط على الرجل، وقد كان ذلك سبباً رئيسياً - ضمن أسباب أخرى - لسماع حزب زانو الحاكم لقدامى المحاربين الذين يعانون من البطالة بالبدء في عمليات الاستيلاء على مزارع البيض، مما أدى بدوره إلى تدهور الانتاج الزراعي الذي يعتمد عليه اقتصاد البلاد بشكل كبير.

وبعد خمس سنوات من بدء عمليات مصادرة مزارع البيض، والتي صاحبها حصار سياسي واقتصادي غربي لزيمبابوي، قرر موجابي طرح نفسه وحزبه وسياساته للثقة في انتخابات برلمانية في مارس عام ٢٠٠٥، وهي الانتخابات التي أسفرت عن زيادة الحزب الحاكم عدد مقاعده في البرلمان إلى ٧٨ مقعداً من ١٢٠، في حين هبط عدد مقاعد المعارضة إلى ٤١ مقعداً.

وقد حملت نتائج انتخابات عام ٢٠٠٥ العديد من الرسائل الموجهة للداخل والخارج. فكثير من المراقبين، ممن اقتصر قراءتهم لنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة على إحصاء المقاعد التي ذهبت للحزب الحاكم، والأخرى التي فازت بها المعارضة، يرتكبون خطأ كبيراً في حق الناخب الزيمبابوي. فقراءة نتائج الانتخابات على كونها أعداد مقاعد ذهبت للحزب الحاكم، وأخرى ذهبت للمعارضة، يمكن أن تعين على معرفة الحزب الذي سيشكل الحكومة القادمة، في حين أن القراءة في النتائج كفيلة بفك شفرة الرسائل التي كتبها الناخبون على بطاقات الانتخابات بما يشبه الحبر السري ومن بين تلك الرسائل: نورد ما يلي:

أولاً: بالرغم من أن المعارضة في زيمبابوي لم تقلز بالانتخابات البرلمانية الأخيرة، إلا أنها لم تلق الهزيمة التي كانت تستحقها على ذلك الأداء الهزيل الذي أظهرته على مدى العام الذي سبق الانتخابات. فعلى مدى عام ٢٠٠٤ وحتى شهر يناير الديمقراطي، موثقاً رفضاً مشاركة الحزب في الانتخابات، وذلك قبل أن ينقلب ١٨٠ درجة بإعلانه المشاركة. إلا أن قرار المشاركة بعوقف المقاطعة، وبالتالي لم يسجلوا أنفسهم في كشوف الناخبين، وقد أدى ذلك إلى حرمان الحزب من نسبة مقدرة من أصوات أنصاره.

أيضاً، فإن الرجل اقتصر على مجرد المعارضة، وبدلاً من أن يقدم خطاً بديلاً لما وصفه بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية الفاشلة للحزب الحاكم. وقد كان من نتيجة ذلك أن تلك الكتلة من الناخبين، التي لم تحسم موقفها حتى اللحظة الأخيرة، لم تجد سياسات بديلة في برنامج الحزب المعارض، وبالتالي، فإن جانباً التصويت لأي من الحزبين، وبالطبع، فإن الخاسر الأكبر في ذلك الموقف كان حزب المعارضة.

وحول تلك النقطة الجوهرية التي بدأت بها الأزمة في زيمبابوي، يقول كاجاليمبا موتولانتي، السكرتير العام لحزب المؤتمر: مشكلة حزب زانو الحاكم وزعيمه موجابي لم تكن في عدم الاكتراث بالشعب، وإنما المشكلة بدأت بأنهما اهتما بالشعب، بشكل لم يحدث من جانب قيادة دولة إفريقية لشعبها.

وبغض النظر عما الت إليه الأحوال في زيمبابوي، فإن ما جاء على لسان المسئول الحزبي الجنوب إفريقي هو الحقيقة، حيث إن القيادة في زيمبابوي بدأت في الإنفاق بشكل كبير لتمويل برامج ضخمة للرعاية الصحية والتعليم، حتى إن هذين القطاعين بلغا مستويات لم يبلغها في جميع دول إفريقيا جنوب الصحراء. ونتيجة للاستمرار في تلك البرامج، لجأت الحكومة إلى الاقتراض بشكل كبير، وبالتالي بدأت الدائرة الشريرة تضيق اقتصادياً ومالياً على زيمبابوي. وبالطبع، فإنه مع تزايد العجز في الميزانية، لجأت زيمبابوي لتجرع أدوية صندوق النقد الدولي التقليدية من حيث تسريح العمالة، وخفض قيمة العملة، وإلغاء الدعم، وتزايد التضخم، وغيرها من الإجراءات التي غالباً ما تأتي على حساب الأغلبية من الفقراء.

وبذلك، دخلت زيمبابوي في دوامة الديون الخارجية والسباق الخاسر المتمثل في اللهاث على خدمتها، بالإضافة إلى النتيجة الأهم في حالة زيمبابوي، ألا وهي تزايد معدلات البطالة بشكل مخيف وصل حتى الآن إلى أكثر من ٨٠٪.

وفي دولة يتميز تاريخها بميراث استعمار استيطاني شرس، استهدف أول ما استهدف الاستيلاء على الأرض من خلال سلسلة من المذابح ضد أصحاب الأرض الأصليين من السود، فإن مشكلة مثل مشكلة البطالة تكتسب أبعاداً لها خطورة مضاعفة عنها في أي دولة أخرى. وتاريخ زيمبابوي في هذا المقام حافل بالمذابح، حيث لم تكن المذبحة التي ارتكبتها الإنجليز ضد شعب النديبيلي في إقليم ماتابيلاند في زيمبابوي عام ١٨٩٤ - والتي أسفرت عن تسليم الأغلبية السوداء لأراضيهم إلى المستعمر - الأولى ولا الأخيرة، وإنما كانت الأكبر من نوعها والأكثر إراقة للدماء فقط. إلا أن ذلك ليس كل ما يحتمل في ذاكرة الزيمبابويين من الأغلبية السوداء، حيث إنه عندما رفضت كل من بريطانيا والولايات المتحدة أيديهما من اتفاق لانكستر هاوس الموقع في عام ١٩٧٩، والذي وضع جدولاً زمنياً تقوم بمقتضاه الدولتان بتمويل برنامج لتعويض أصحاب المزارع من البيض لحساب نقل ملكية أراضي زراعية للمعمرين من أصحاب الأرض الأصليين، فإن الإحساس بالظلم التاريخي لا يصبح مقصوراً فقط على زمن الماضي، وإنما هو ممتد إلى الحاضر والمستقبل.

ومع الوضع في الاعتبار أن الأرض الزراعية، في ظل موروث استعمار استيطاني شرس، تعد رمزاً للاستقلال الوطني، ومع التزايد المخيف لمعدلات البطالة، فقد كان من الطبيعي أن تستثمر القطاعات العريضة الفقيرة من الشعب بأن نضالها من أجل الحصول على الاستقلال منهم استقلالاً سياسياً، قام بتفريغها من معناه نفس الأطراف التي استعمرتهم

حساب قادة التحرير، بالرغم من دورهم التاريخي، مادام لم يعمل هؤلاء القادة إرادة الشعب، فالدور التاريخي ليس مبررا للحصول على تفويض أبدي، حيث إن المحررين لم يصرروا بأنفسهم فقط، ولا لأنفسهم فقط.

سادسا: رسالة أخرى بعث بها الناخب الزيمبابوي عبر صناديق الاقتراع، مفادها ترسيخ ثقافة قبول المعارضة، سواء كان ذلك على الصعيد الرسمي، أو على الصعيد الشعبي الذي كان محكوما من قبل بانتخابات عرقية قبلية بحتة. ولا شك في أن الناخب، بتلك الرسالة التي بعث بها في انتخابات عام ٢٠٠٠، ثم أعاد تأكيدها في انتخابات عام ٢ٰ٠٥، قد رسخ مبدأ ديمقراطيا مهما.

الشاهد، أنه في الوقت الذي يبدو فيه أن الحزب الحاكم ورئيسه، روبرت موجابي، لم يستوعبا الرسائل التي بعث بها الشعب من خلال اتجاهات تصويته في انتخابات عام ٢٠٠٥، فإن المعارضة يبدو أنها قد تلقت هذه الرسائل واستعدت للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزبوجة، التي من المقرر أن تجرى في زيمبابوي في شهر مارس عام ٢٠٠٨ القادم.

فمع وصول الأزمة الاقتصادية إلى مستويات غير مسبوقة لدرجة توصف بالمجاعة، ناهيك عن المجاعة السياسية التي تخنق الشعب منذ ما يقرب من ثمانية أعوام، يبدو أن البديل الوحيد لموجابي عن خسارة شبه مؤكدة في الانتخابات القادمة، هو أن يقوم بترتيب انسحاب كريم يسلم خلاله السلطة إلى نائبه، أو أي شخصية يتفق عليها، وذلك من خلال صفقة مع المعارضة، تضمنها مؤسسة الجيش، وجنوب إفريقيا، وذلك باعتبارها القوة الإقليمية العظمى في الجنوب الإفريقي، ناهيك عن تشابه البنية الاجتماعية التي أقرها استعمار استيطاني شرس في البلدين، والذي يعد المشكلة الكبرى في زيمبابوي.

ولعل هذا السيناريو يعد بمثابة طرح جديد لاقتراح قديم طرحته اللجنة الثلاثية الإفريقية التي ضمت رؤساء كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا ومالاوي في مايو عام ٢٠٠٤ لخروج البلاد من الأزمة الحادة التي تهدد أمن وسلامة الشعب. فقد طرحته اللجنة الثلاثية مبادرة تقضى بتولي شخصية أخرى من حزب زانو الحاكم السلطة لفترة مؤقتة، تمهيدا لانتخابات عامة مبكرة، بالإضافة إلى تقديم ضمانات بعدم ملاحقة الرئيس موجابي قضائيا على أي مخالفات تحدث عنها المعارضة، بعد تخليه عن السلطة. في الوقت نفسه، فقد ألح روبرت موجابي إلى إمكانية تخليه عن السلطة طوعا، في حال اعتراف زعيم المعارضة برئاسته للبلاد وليس فقط لحزب زانو الحاكم، وبسلامة الانتخابات الرئاسية الأخيرة هذا الاقتراح الوجيه، الذي رفضه زعيم المعارضة مورجان تسفنجراي في عام ٢٠٠٥، بسبب ضغوط بريطانية وأمريكية، يمكن - في حال موافقته عليه في عام ٢٠٠٨ - أن يوفر مخرجاً كريماً لجميع أطراف الأزمة، ليس في زيمبابوي فقط، وإنما في منطقة الجنوب الإفريقي كافة.

وقد أدت تلك الأخطاء القائلة إلى تحقيق الحزب الحاكم هذا الفوز العزيم، وبالتالي إلى نشوب أزمة عنيفة داخل حزب المعارضة الرئيسي، والتي تتمثل حاليا في وجود ضغوط داخلية في الحزب بهدف إجبار تسفنجراي على التخلي عن زعامة الحزب، وتولي الرجل الثاني في الحزب الزعامة بدلا منه.

ثانيا: إنه بالرغم من أن الإدارة الخاطئة للحملة الانتخابية من جانب مورجان تسفنجراي، زعيم المعارضة، أسفرت عن خسارة الحزب، ليس فقط الانتخابات، وإنما هبوط عدد المقاعد التي كان يشغلها الحزب في البرلمان من ٥٧ مقعدا إلى ٤١ مقعدا، وبفارق ١٦ مقعدا مرة واحدة، إلا أن الناخب الزيمبابوي أبي إلا أن يقلل خسارة أكبر مستحقة لحزب المعارضة بسبب أدائه المتهافت. وبمفهوم المخالفة، فإن الناخب الزيمبابوي وجه رسالة مزبوجة أنجح من خلالها الحزب الحاكم من ناحية، إلا أنه لم يسحق المعارضة من ناحية أخرى. والناخب بتلك الرسالة المزبوجة كان من الذكاء بمكان لأن يمنح المعارضة فرصة جديدة، كما أنه أصر على التأكيد على ذهاب زمن الحزب الواحد بدون رجعة، وذلك برفضه أن ينفرد الحزب الحاكم بالمرح السياسي.

ثالثا: إن الناخب الزيمبابوي جدد رسالة واضحة لحزب زانو الحاكم، مفادها أن الذي منح ما يقرب من ثلث مقاعد البرلمان لمعارضة لا يزيد عمرها على خمس سنوات فقط، وقت إجراء الانتخابات، يمكنه بمزيد من التضحيات أن يقتلع نظام الحكم من خلال صناديق الاقتراع، وأنه من الأفضل أن تتم مراجعة شاملة للسياسات الداخلية في المقام الأول.

رابعا: إن الناخب الزيمبابوي وجه رسائل إلى الأطراف الخارجية في الغرب عبر صناديق الاقتراع، مفادها أنه لن يمنح الأغلبية لأي حزب يجاهر بعلاقات وظيفية مع قوى استعمارية سابقة، وذلك مهما تكن الصعوبات الاقتصادية التي يعانيها الناخب. حتى وإن كان الحزب الحاكم مسنولا عن جانب من تلك الصعوبات. فالشعب لم ينس لمورجان تسفنجراي، زعيم حزب حركة التغيير الديمقراطي المعارض، دعوته في عام ٢٠٠٢ للغرب إلى فرض عقوبات على النظام الحاكم في بلاده، متناسيا أن تلك العقوبات أول ما تصيب، تصيب الشعب وليس النظام. ويبدو أن زعيم المعارضة، مورجان تسفنجراي، لم يستوعب الرسالة التي وجهها الناخب له في انتخابات عام ٢٠٠٠، والتي أسقط خلالها في دائرته الانتخابية، في حين منح أعضاء حزب ما يقرب من نصف عدد مقاعد البرلمان.

خامسا: رسالة أخرى وجهها الناخب الزيمبابوي عبر صناديق الاقتراع، مفادها أن جانباً كبيراً من الشعب مازال يحفظ الدور البطولي الذي لعبه موجابي في تحرير البلاد من استعمار استيطاني عنصري أبيض طويل، وذلك بالرغم من كل الأخطاء التي وقع فيها الرجل إلا أنه في الوقت نفسه، فإن الناخب أكد أنه قار على سحب رصيده النابذ الذي وضعه في

قمة أكرا .. وعوائق الوحدة الإفريقية

■ خالدهنسى على ■

لا يزال حلم الوحدة يراود بعض دول القارة الإفريقية، وذلك على الرغم من الصعوبات العملية التى أعاقت تحقيق مثل هذا الحلم على مدى أكثر من نصف قرن. وفى الوقت الذى يعتبر فيه البعض أن مسألة الوحدة هى مجرد فكرة طوباوية، نظرا لما تخطوى عليه من تنازل للدول الاعضاء فى الاتحاد الإفريقى عن سيادتها إلى كيان واحد، فإن ثمة أطرافا أخرى ترى أن الوحدة الإفريقية هى السبيل لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية المطروحة على القارة، بينما يحاول فريق ثالث أن يتجنبى اتجاهها وسطا، معتبرا أن على القارة اجترار خطوات تكاملية تدريجية تشكل من خلالها بيئة سياسية واقتصادية تمكنها من الوحدة على المدى البعيد.

وهى الرؤى التى بدت بوضوح خلال القمة الأخيرة للاتحاد الإفريقى التى عقدت فى العاصمة الغانية أكرا أوائل يوليو ٢٠٠٧، حيث سادت خلافات حادة حول فكرة إنشاء رابطة تسمى "الولايات المتحدة الإفريقية" تحظى بسياسة خارجية ودفاعية مشتركة

والمفارقة أن تلك الخريطة من الاتجاهات المتباينة تجاه الوحدة الإفريقية - التى تزعم العقيد الليبى معمر القذافى الدعوة لها خلال القمة - هى ذاتها التى تشكلت قبل أكثر من سبع سنوات، حينما عرضت القضية نفسها إبان عملية تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى. بل وعبرت عن نفسها مرة ثانية قبل أكثر من خمسة عقود، عندما قاد الزعيم الغانى الراحل كوامى نكروما اتجاهها لإنشاء الولايات المتحدة الإفريقية، لكن غالبية دول القارة فضلت إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، حيث تغلب آنذاك منطق السيادة والحدود الموروثة عن الاستعمار على الوحدة

إن هذه المواقف التى تعيد انتاج نفسها على مدى عقود من منطق الوحدة الإفريقية كلما طرحت، تحمل استقاهمات رئيسية أولها حول الإمكانيات التى يرى المؤيدون أنها قد تساعد على إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية. وثانيها المخاوف والعوائق التى يطرحها الرافضون للفكرة. سواء فيما يتعلق بالتمويل أو غموض الفكرة نفسها وكذلك فيما يتعلق أيضا بالافتتان الليبى بفكرة الوحدة الإفريقية، حيث أسمر العقيد القذافى على وضع خريطة طريق لتنفيذها فى قمة أكرا. بالرغم من أن التجارب الوجودية الجبرية لليبيا نفسها منذ استقلالها سواء مع المشرق أو المغرب العربى لم تكن ناجحة

تطور فكرة الوحدة الإفريقية

تمثلت الدعوة إلى ولايات متحدة إفريقية أحياء لمركة الجامعة

١٠٠ بحث متخصص فى فنون الإفريقية

الإفريقية (Pan Africanism) التى برزت فى أواخر القرن التاسع عشر، وبدأت مؤشراتهما فى أوائل القرن العشرين على يد مثقفين زنوج مثل ويليام بيبواه وماركوس جارفى وغيرهما. ثم تطورت داخل القارة الإفريقية على يد زعماء وطنيين، مثل كوامى نكروما وموبيوكتا وسيكونورى والزعيم جمال عبد الناصر

ونشأت الحركة على يد مجموعة من المثقفين الزنوج فى الدول الغربية الذين رفضوا الأسطهاد والعنصرية التى كانت تمارس آنذاك تجاه الجنس الأسود، حيث لم يحظ الزنوج بآية حقوق انمية، وهو ما دفع أولئك المثقفين إلى بلورة عدد من الأفكار حول رفض العنصرية والمطالبة بالمساواة للجنس الأسود مع الأجناس الأخرى

وأعطيت هذه الأفكار أبعادا حركية ومؤسسية من خلال مؤتمرات بدأت عام ١٩٠٠ على يد سيلفستر ويلمز، ثم انتقلت لوليم بيبوا الذى أعطى الحركة أبعادا أيديولوجية أعمق بتحديد الهدف من قيامها، وهو التفاهم والتعاون الفكرى بين كل الجماعات من أصل زنجى من أجل تحقيق التحرير المادى والروحى للشعوب الزنجية. وعقد بيبوا عدة مؤتمرات فى بروكسل ولشبونة ونيويورك فى أعوام ١٩١٩، ١٩٢١، ١٩٢٣، ١٩٢٧ غير أن اتجاه بيبوا الاعتدالى فى رؤية حركة الجامعة الإفريقية قد واجهه اتجاه راديكالى، قاده ماركوس جارفى الذى واجه العنصرية البيضاء بعنصرية سوداء. وذلك من خلال محاولته إقامة امبراطورية مستقلة للزنوج، وإقناع رئيس ليبيريا بالفكرة عام ١٩٢٤، إلا أنه فشل وانتهى به المطاف للسجن عام ١٩٤٠ (١)

على أية حال، فقد ظلت الجامعة الإفريقية حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية مجرد حركة خارجية تبحث فى تحسين أوضاع السود فى المجتمعات الغربية، ولم يكن لها اتصال بإفريقيا غير

اليه الدعوة الليبية في قضية الوحدة الإفريقية قبل سبع سنوات، حيث رفض الزعماء الأفارقة السقف الأعلى الذي طرحته ليبيا والمتمثل في إقامة الولايات المتحدة الإفريقية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى توحيد كامل في العلاقات الخارجية وهيئات الدولة من وزارات وقضا، وجيش وغير ذلك، ويكون للولايات المتحدة الإفريقية رئيس يتولى السلطة التنفيذية للاتحاد، ويقر ترشيحه من قبل رؤساء الولايات الأعضاء.

في المقابل، وافقت الدول على إنشاء الاتحاد الإفريقي الذي تحتفظ فيه كل دولة بدستورها وقوانينها الخاصة وجيشها وعلاقاتها الخارجية، لأنه يمثل حلا وسطا بحفظ للدول الإفريقية سيادتها، وفي الوقت نفسه يمثل محاولة لتفعيل دور منظمة الوحدة الإفريقية من خلال بنیان جديد بهياكل أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات الإفريقية المزمنة كال فقر واللاجئين، والديون والصراعات وغيرها (٤).

الوحدة الإفريقية في أكرا :

مثلت قضية تحويل الاتحاد الإفريقي إلى الولايات المتحدة الإفريقية وتشكيل حكومة إفريقية على نمط الولايات المتحدة الأمريكية، القضية الرئيسية التي ناقشتها القمة التاسعة للاتحاد الإفريقي التي عقدت مؤخرا في أكرا، ويكون من مسؤوليات هذه الحكومة إنشاء جيش يتكون من مليوني جندي وإصدار عملة موحدة وجوازات سفر موحدة، وتبني سياسة خارجية واحدة مع إلغاء الحدود.

غير أن القمة شهدت خلافات حادة حول هذه القضية حتى إنها تجاوزت الموعد المقرر لاختتامها وهو يومان، وتم تعديدها ليوم ثالث، حيث حاول الزعماء الأفارقة تجنب حدوث انقسام على بشأن تحركات لتوحيد القارة تحت قيادة حكومة اتحادية وفي حين تتفق جميع الدول أعضاء الاتحاد الإفريقي وعددها ٥٢ مع هدف التكامل الاقتصادي الإفريقي والوحدة في نهاية المطاف، إلا أن معظم الزعماء المشاركين في القمة يريدون أن يتم ذلك في إطار عملية تدريجية.

وترزعم العقيد معمر القذافي والرئيس السنغالي عبد الله واد مجموعة أكثر تشددا تدفع باتجاه إقامة دولة اتحادية فوراً تمتد من القاهرة إلى كيب تاون واقترح القذافي في خطاب له أمام القمة عقد استفتاء لتسوية الموضوع، وقال إن القرار يجب أن تتخذه شعوب إفريقيا وليس قادتها في قاعات المؤتمرات. وطالب القذافي جميع رؤساء الدول الإفريقية بعقد استفتاء، وقال إن هذا سيظهر أن جميع الشعوب تريد ولايات متحدة إفريقية.

وأعرب واد عن تفييد شديد لإنشاء حكومة الوحدة أثناء حديثه مع الصحفيين، وقال لا خلاص لإفريقيا خارج الوحدة السياسية خارج ولايات إفريقية متحدة .. إذا بقينا مقسمين إلى دول صغيرة .. فنسفل ضعفاء .. ضعفاء سياسياً ..

وأضاف واد، ردا على سؤال بشأن التهديدات السنغالية في وقت سابق بأن مجموعة من خمس أو ست دول قد تمضي قدما في إقامة دولة اتحادية، قائلا هذا غير مستبعد نظريا .. لكن لا اعتقد أننا سنمضي في هذا الاتجاه، وتابع إذا أصرز المؤتمر ككل تقدما باتجاه إقامة حكومة يصنفها بأنها حكومة قارة .. حكومة اتحادية .. فسيشكل ذلك أساسا يمكن أن نقبله (٥).

غير أن مواقف واد والقذافي جاءت بعيدة عن مواقف المجموعة المتحفظة التي تؤيد العملية التدريجية، حيث أشار الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، أحد أبرز المتحدثين ضمن أعضاء المجموعة المؤيدة للنهج التدريجي والتي تستند إلى دعم

المؤتمر مانشستر عام ١٩٤٥ مثل حدا فاصلا بين انحسار الفكرة بين زلوج الدول الغربية وانتعاش حركة الجامعة الإفريقية على الأرض الإفريقية، حيث حضر المؤتمر قادة شبان من الدول الإفريقية كانوا يقودون حركة مقاومة المستعمر، وهم نكروما واليكوي وغيرهما. وتمت المطالبة لأول مرة في هذا المؤتمر بالحكم الذاتي للشعوب الإفريقية، ومقاومة الاستعمار. وعقب مؤتمر مانشستر، لم نجم نكروما كزعيم إفريقي وغاني تبني أفكار حركة الجامعة الإفريقية، وجسدها من خلال إعلانه عن مشروعه الولايات المتحدة الإفريقية التي كانت تعنى بالنسبة له نظاما ماليا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا.

واحتوى مشروع نكروما على عدة عناصر لعل أبرزها: سياسة خارجية مشتركة لتخفيف أعباء التمثيل الإفريقي، وخطية تنموي مشترك وإصدار عملة موحدة وبنك مركزي واحد ونظام للدفاع المشترك، ودستور واحد لإنشاء منظمة مركزية بها مجلسان، أحدهما مجلس أعلى به مندوبين عن كل دولة، ومجلس أدنى بحسب السكان في كل دولة، وحكومة فيدرالية تشرف على الدفاع والنقل والمواصلات والقضاء، وبرلمان إفريقي منتخب.

وحاول نكروما البدء بتطبيق أفكاره في غرب إفريقيا من خلال تكوين الاتحاد الفيدرالي لغرب إفريقيا، حتى يكون نواة للولايات المتحدة الإفريقية، كما نظم نكروما أول مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة بأكرا ١٩٥٨، والذي شاركت فيه جميع الدول الإفريقية المستقلة آنذاك بما فيها الدول العربية. وفي ظل هذه الأجواء، ساد شعور لدى الأفارقة بضرورة الوحدة، فانعقدت مؤتمرات للشعوب الإفريقية في تونس ١٩٦٠ والقاهرة عام ١٩٦١ (٦).

غير أن أفكار نكروما لم تحظ بتأييد غالبية الدول الإفريقية، وبرزت آنذاك اتجاهات متعددة، منها من أيد تلك الأفكار مثل سيكوتوري في غينيا، وموبيو كيتا في مالي، وقد تمت بلورته في مجموعة "الدار البيضاء" التي كانت تضم مع هاتين الدولتين: المغرب، وليبيا، والجزائر. أما الاتجاه الرفض أو ما يطلق عليه الحافظ، فقد رأى أن الاندماج الكامل بين أرجاء القارة الإفريقية لا بد أن يسبقه تعاون اقتصادي إقليمي، وقاد هذا الاتجاه سنجور في السنغال، وعبر عنه كذلك في مجموعتين، هما: برازافيل التي ضمت الدول الخاضعة للاستعمار الفرنسي، ومجموعة منروفيا.

غير أنه بين هذين الاتجاهين ظهر اتجاه وسط تزعمته في النهاية مصر تحت قيادة الزعيم جمال عبد الناصر، وكذلك الإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسي، ورئيس الوزراء الأوغندي آنذاك ميلتون أوبوتي، وتلخص رأيهم في ضرورة التوفيق بين الرغبة في الوحدة الاندماجية وإقامة بنية سياسية واقتصادية لهذه الوحدة، وكان مطروحا أن تتنازل الدولة عن جزء من سيادتها لإنشاء جهاز إفريقي ذي سلطات محددة وقد انتهت هذه الاتجاهات إلى إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ التي سعت للحفاظ على استقلال كل دولة منضمة لها.

ولم يحيط نكروما بعد إنشاء المنظمة، وطرح مشروع الحكومة القارية الإفريقية في المؤتمر الأول بالقاهرة عام ١٩٦٤، إلا أنه تم تأجيل مناقشته إلى مؤتمر أكرا عام ١٩٦٥ الذي أحاله اللجنة، ثم تم واد المشروع بعد الإطاحة في هذا العام بنكروما (٧).

وهكذا، فإن السقف الأعلى لحركة الجامعة الإفريقية الذي طرحه نكروما من خلال مشروعه للوحدة الاندماجية انتهى إلى الحد الأدنى من التعاون بين الدول الإفريقية الذي تمثل في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، وهو وضع مشابه إلى حد كبير لما انتهت

الكتلتين الجنوبية والشرقية، إلى أن يبلّغه تؤيد تشكيل حكومة قارة في الوقت الحالي

وأضاف أنه في الوقت الذي يمكن فيه إنجاز الاندماج الاقتصادي، إلا أن الشعوب في مختلف مناطق إفريقيا غير متوافقة سياسياً، وأن دمجها رغماً عنها من شأنه إثارة توترات.

وتابع أننى أحسب حماس الذين يؤيدون تشكيل حكومة للقارة في الوقت الحالي غير أننى لا أريد أن تنتقل من خطأ البلقنة إلى خطأ آخر هو المبالغة في تبسيط مواقف شديدة التعقيد. وأنحاز عمر بارابوا الرئيس المنتخب حديثاً لنيجيريا، أكبر البلدان الإفريقية من حيث عدد السكان، إلى جانب النهج التدريجي (٦).

وبدت المجموعة المؤيدة لفكرة إنشاء الفدرى للحكومة الموحدة معزولة مع تلميذ نيجيريا وجنوب إفريقيا، وهما القوتان الإقليميتان المدعومتان من الكتلتين الجنوبية والشرقية للعملية التدرجية، رغم أن واد قال إن النقاش متوازن في نهاية الأمر

ولقد أدت هذه الخلافات إلى خروج البيان الختامي (إعلان اكرا) بصيغة عامة لا يعالج القضية بقدر ما يسكن الخلافات حولها، وجاءت عباراته من قبيل أن المؤتمر يسلم بأهمية إشراك الشعوب الإفريقية لأن يكون الاتحاد الإفريقى اتحاداً للشعوب، وليس فقط الدول والحكومات، وكذلك إسهام الأفارقة في المهجر في عمليات التكامل الاقتصادى والاجتماعى في القارة، كما وافق على الشروع في دراسات مفصلة حول الموضوعات التالية (٧):

- تحديد مضمون مفهوم حكومة الاتحاد وعلاقاتها مع الحكومات الوطنية.

- تحديد مجالات التخصص وأثارها على سيادة الدول الأعضاء.

- وضع تعريف للعلاقة بين حكومة الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

- وضع خريطة طريق وجدول زمنى لإنشاء حكومة الاتحاد.

- تحديد الموارد الإضافية لتمويل أنشطة الاتحاد.

- سوف تقدم نتائج هذه الدراسات إلى لجنة مكونة من رؤساء الدول والحكومات، تتولى تقديم توصيات مناسبة إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر

ورغم أن القذافى رأى أن البيان يعنى تصميماً إفريقيا على المضى في طريق الوحدة، حتى لو بالرغبة في دراستها، إلا أن الكثير من المحللين اعتبروا أن البيان الختامي ربما يكون أوضح الصعوبات العملية التى يجب على دول القارة دراستها قبل الدخول في وحدة، مشيرين إلى أن الخط العام لإفريقيا منذ الاستقلال هو الدخول في عمليات تكامل اقتصادى على أساس إقليمي أو حتى قارى تنطوي على تنازل جزئى للسيادة، وليس التوحد السياسى في مشروع الوحدة الإفريقية

إمكانات وعوائق الوحدة الإفريقية :

إن التباين الدائم حول فكرة الوحدة الإفريقية هو الذى دفع بالدول إلى القبول دائماً بفكرة الحد الأدنى من التعاون، سواء أكان مشتملاً في منظمة الوحدة الإفريقية أم في المنظمات الإقليمية التى انتشرت في إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مثل السادك والكوميسا والأيجاد والساحل والصحراء، والايكواس وغيرها، والتي تحتفظ فيها الدول بسيادتها مع التركيز على إقامة مناطق تجارية حرة تزيد من قدرتها الاقتصادية

غير أن مناصري الوحدة الإفريقية يقولون على ما نطك

القارة من إمكانات اقتصادية، وسياسية، وثقافية مشتركة كالمعابر التجارية والموانئ البحرية المهمة على المحيطين الهندي والاطلسي، بالإضافة لوجود ثروات تعدينية ومواد خام متنوعة المختلفة (نفط كويالت، نحاس، ذهب... إلخ)، فضلاً عن وجود أسواق إفريقية كبيرة ناشئة تصل إلى ٨٠٠ مليون نسمة، بالإضافة إلى نضال مشترك ضد المستعمر الأجنبي ونظم حكم متقاربة من حيث درجة التطور السياسى والاقتصادى.

يضاف إلى ذلك تشابه المشكلات التى تواجهها دول القارة الإفريقية، خاصة الفقر واللاجئين والديون، فطبقاً لبعض التقديرات، يصل إجمالي الديون الخارجية المستحقة على الدول الإفريقية نحو ٣٠٠ مليار دولار. وعلى الرغم من تعدد الجيوب والمبادرات الرامية لتسوية أزمة الديون، فإنها جميعها باتت بالفشل الذريع.

كما تعاني غالبية الدول الإفريقية التداعيات السلبية للعولمة فأغلبها لا يستطيع اتخاذ قرار في توزيع موارده بعد سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصادات هذه الدول، وكذلك ضعف دور الدولة مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى التى أدت إلى بيع الشركات العامة والقطاع العام، مما أدى إلى فقدان هيئة الدول، وحدثت عدم استقرار سياسى مصحوب بانقلابات عسكرية.

وتحتاج أغلب الدول الإفريقية للاستفادة من بعض القرض التى تتيحها العولمة، وذلك بالانضمام إلى كيان واحد يتبع زائد استثماراتها، ورفع معدلات النمو الاقتصادى، وتخفيض التضخم وتوسعة السوق أمام صادراتها لخفض العجز المزمع في موازن المدفوعات، وتقوية مركزها التفاوضى مع التكتلات الغربية، وكسر التبعية للدول التى كانت تستعمرها (٨).

لكن هذه الإمكانيات قد لا تعنى الكثير من وجهة نظر الرافضين وحتى المؤيدين لفكرة بتحفظ، إذا نظرنا إلى العوائق التالية التى تقف أمام الولايات المتحدة الإفريقية:

- إن الوحدة يجب أن تتم بين كيانات لا يجمعها حد أننى من القيم السياسية المستقرة، فضلاً عن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. فإفريقيا بعد الاستقلال أصبحت مضطربة بدرجة لا يمكن معها تحقيق أى اندماج ذى معنى على ضوء سجل القارة الحافل بنظم ديكتاتورية وانقلابات واضطهاد سياسى. كما أن فترة ما بعد الاستقلال تمثل خمسة عقود من الفشل يتمثل في وقوع عشرات الانقلابات، ووجود آلاف من المعتقلين السياسيين وملايين من الذين يواجهون الجوع أو الموت بسبب الجوع والأمراض ويضاف إلى ذلك مشكلة الاتصالات والمواصلات بين الدول الإفريقية، الأمر الذى يجعل تأسيس الولايات المتحدة بلا قاعدة أو بنية تحتية تقوم عليها.

- تشكل قضية تمويل وتسليح الجيش المفترض للولايات المتحدة الإفريقية المتوقع تكوينه من مليونى جندي عائقاً كبيراً، حيث إن جيشاً بهذا الحجم سيحتاج إلى عشرات المليارات من الدولارات، فمن الذى سيوفرها؟ علماً بأن الاتحاد الإفريقى كان ولم يزل عاجزاً عن توفير متطلبات ثمانية آلاف جندي دفع بهم إلى دارفور، وعجز حتى الآن عن إرسال ثمانية آلاف آخرين إلى الصومال، بل أن العديد من الدول عاجزة عن سداد الرسوم السنوية لاشتراكها في الاتحاد الإفريقى وإذا تيسر تمويل الجيش بعشرات المليارات من الدولارات، فهل أولى بها تشكيل جيش من مليونى جندي أم أفضل حياة الملايين من المرضى والفقر؟

إقامة مناطق تجارية حرة قد تمهد لاتحاد جمركي، بسبب المشاكل المزمنة في الاقتصادات الإفريقية، وضعف الهياكل الإنتاجية، وعدم رغبة الدول في التفريط في الحصيلة الجمركية. لكن يظل أن هناك هدوا لبعض الصراعات، وتسوية لبعض الآخر، وهو ما قد يمثل دفعة مستقبلية لأي تكامل اقتصادي إقليمي.

- الدور الليبي نفسه ربما لعب عاملاً مزوِجاً في قضية الوحدة الإفريقية، ففي حين مارس تحفيزاً باتجاه الفكرة عبر دعوة الدول الإفريقية لتبنيها، سواء إبان التحول نحو الاتحاد الإفريقي أو في قمة أكرا الأخيرة، إلا أنه في المقابل عمق المخاوف من قبل معسكر الرافضين والمتحفزين، لاسيما أن الطرح الثوري للقذافي والرغبة في التحول الفوري نحو الفكرة دون وجود أسس متينة للدولة الإفريقية الفيدرالية المفترضة جعلها البعض يحتفظ في ربود فعله تجاه القضية.

فرغم أن ليبيا - ذات النهج السلمي حالياً - تمر بمرحلة ما بعد الثورية عقب إنهاء أزمة لوكيربي وإصلاح علاقتها مع الولايات المتحدة وأوروبا، إلا أن البعض يفسر الرغبة الليبية في إعلاء مشروع الوحدة بعدة عوامل، منها: محاولة العقيد القذافي ترميز نفسه كقيادة كاريزمية وحدوية في إفريقيا لتعويض فقدانه للدور الثوري في المنطقة العربية، فضلاً عن السعي لاستعادة الدور الليبي في القارة الإفريقية، من خلال أفكار تتلاءم واحتياجات القارة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. ولعل عقدي السبعينيات والثمانينيات كانا شاهدين على فشل محاولات ليبيا الوحدوية، سواء تجاه الشرق أو المغرب العربي.

إن هذه العوائق تجعل من تنفيذ مشروع الولايات المتحدة محفوفاً بالمخاطر والمغامرة التي لا يمكن أن تقدم عليها دول كبيرة في القارة مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا ومصر وغيرها، خاصة أنه لا توجد خطة واضحة وفق آجال متوسطة يمكن من خلالها بلوغ الهدف النهائي، ومن هنا تظل فكرة الوحدة الإفريقية - ربما - ملهمة ودافعة للمنظمة الأم حالياً في القارة (الاتحاد الإفريقي) لكي تفعل من نورها في مواجهة المشكلات المختلفة.

كما يواجه الكيان المفترض "الولايات المتحدة الإفريقية" صعوبة توفير الموارد المالية اللازمة أيضاً بهدف الشروع الفعلي في تنفيذ مؤسساته مثل البرلمان الإفريقي، والبنك المركزي الإفريقي، ومحكمة العدل الإفريقية، هذا في الوقت الذي تعاني فيه بعض بلدان القارة الإفريقية من ديون خارجية متراكمة لم يتم بجد حلول جذرية بشأنها حتى الوقت الراهن، مما يمثل عقبة في طريق اصطلاح أي كيان جديد بمهامه (٩).

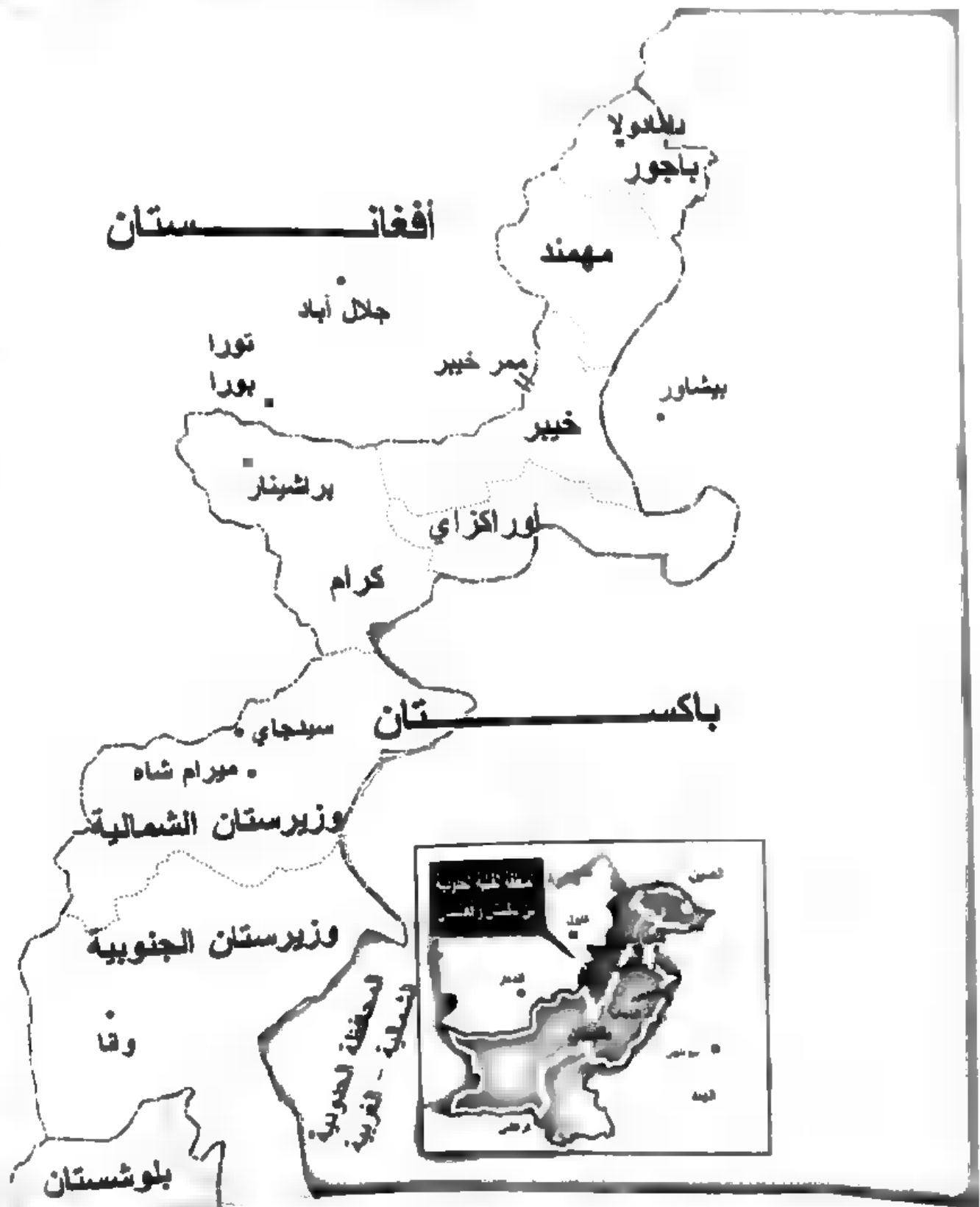
هناك أكثر من ٢٠ مليون لاجئ إفريقي، إذ تعتبر إفريقيا ترقى قارات العالم من حيث عدد اللاجئين، كما أن هناك أيضاً خطر الذي يشكله مرض نقص المناعة المكتسب "الإيدز" على مستقبل القارة جراء انتشاره الواسع والسريع، إذ تشير تقديرات إلى أن وباء الإيدز قد خلف خلال الـ ٢٠ عاماً مصابة ٢٣ مليون وفاة في العالم، ١٧ مليوناً منها في إفريقيا حسب منظمة الصحة العالمية.

- الموقف الدولي، وفي مقدمته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، فهذه القوى قد ترفض نشوء الولايات المتحدة الإفريقية، ذلك سيكون خصماً من رصيد النفوذ الغربي لدى دول القارة الإفريقية فالولايات المتحدة التي تعمل على فرض نظام القطب الواحد لا يمكن أن تقف موقف المتفرج من هذا الكيان الإفريقي تحيد الذي يشهد الاستقلالية عن الهيمنة الغربية والتنمية مستقلة.

- الاتجاه نحو الإقليمية الجديدة في مجمل مناطق القارة بشراً عائقاً أمام فكرة الوحدة، ليس فقط لأنها رسمت إفريقيا من خلال تكتلات جغرافية متباينة من حيث الأهداف والسياسات، مثل السايك والكميسا والايجاد والايكواس والساحل والصحراء وغيرها، ولكن أيضاً لأن التكامل الإقليمي لم يستطع يحقق ما كان يرتوله في ظل رفض الدول التنازل عن مكاسب عصر من السيادة التي حققتها. كما أن تلك التجمعات تحولت إلى تكتلات سياسية وأمنية أكثر منها اقتصادية، فلم تحقق خطوات الاقتصادية لهذه التجمعات اقتراباً من أهدافها في

الهوامش:

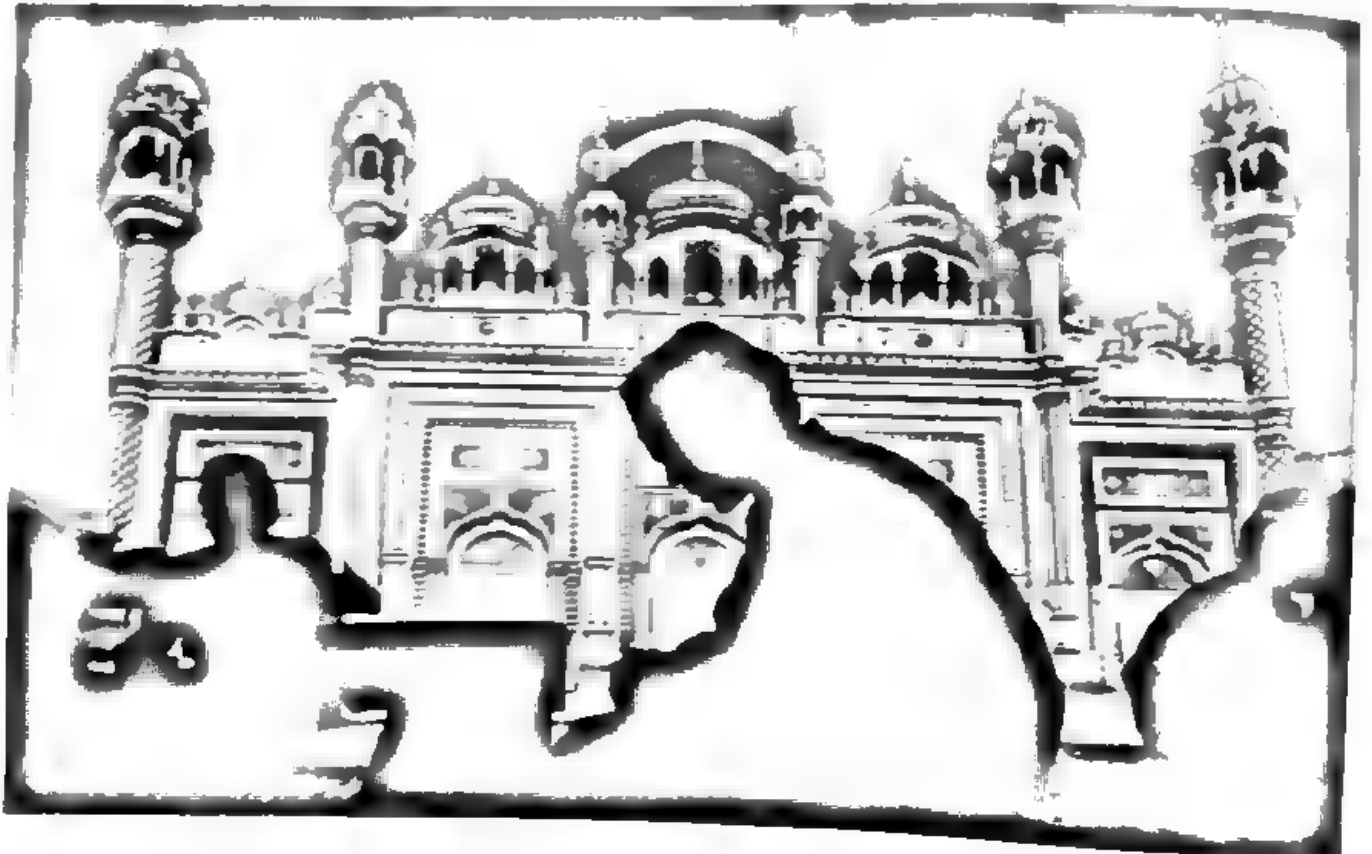
- ١- أمين اسبر، مسيرة الوحدة الإفريقية (بيروت، دار الكلمة، ١٩٨٣، ط ٢) ص ٢٧-٤١.
- ٢- لمزيد من التفاصيل حول مؤتمرات الوحدة الإفريقية، انظر: حورية مجاهد، الاتجاهات الأيديولوجية للوحدة الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية (القاهرة)، معهد البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد ٤، (١٩٧٥) ص ١١٢-١١٧.
- ٣- د جمال محمد السيد ضلع، توجهات وجهود نكروما الوحدوية في إطار حركة الجامعة الإفريقية، اناق إفريقيا (القاهرة)، الهيئة العامة للإعلامات، المجلد الأول، العدد ٣، خريف ٢٠٠٠، ص ٣١.
- ٤- د عبد الرحمن اسماعيل الصالح، دراسة نقدية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، السياسة الدولية، العدد ٩٢، يوليو ١٩٨٨، ص ٩٧-٩٤.
- ٥- تقارير حول قمة أكرا في صحيفة الأهرام موقع الجزيرة نت، أيام ١، ٢، ٣ يوليو ٢٠٠٧.
- ٦- فواظ موسعة حول قمة أكرا، وكالة الأنباء الإفريقية، بانا برس.
- ٧- <http://www.panapress.com/newsara.asp?code=ara024433&dte=12/7/2007>
- ٨- مقتطفات من بيان قمة أكرا على وكالة الأنباء الإفريقية، بانا برس، ٢ يوليو ٢٠٠٧.
- ٩- <http://www.panapress.com/freenewsara.asp?code=ara024151&dte=4/7/2007>
- ٨- عبد الرحمن اسماعيل الصالح، الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر، في د محمود أبو العيين، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، (القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، أكتوبر ٢٠٠١)، ص ١٧١-١٧٦.
- ٩- محمد الطمس أحمد، القمة الإفريقية وأجواء الإعلام الوحدوية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٧ يوليو ٢٠٠٧.



احتلت باكستان الموقع الثاني عشر في قائمة الدول المرشحة للفشل عام ٢٠٠٧ ومن أهم الضغوط التي ساعدت في ذلك حالة عدم الاستقرار في المنطقة القبلية بين باكستان وأفغانستان، والعمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الباكستاني هناك. تحت ضغوط من الولايات المتحدة، للبحث عن قوات طالبان وقيادات القاعدة وقد أدت هذه المواجهات الدامية إلى تصاعد الغضب ضد نظام مشرف، كما زادت من حدة الخلافات الإثنية والعرقية في البلاد

تحت الضوء

باكستان على مفترق طرق



- ١ مشرف وأزمة النظام السياسي في باكستان
- ٢ "النموذج الباكستاني" وصناعة الإرهاب
- ٣ ظاهرة المدارس الدينية في باكستان .. الأبعاد السياسية والاجتماعية
- ٤ الحرب على الإرهاب والمساعدات الأمريكية لباكستان

تحت الضوء

مشرف وأزمة النظام السياسي في باكستان

ح ل ه

انقسم شبه القارة الهندية، إثر انحسار الاستعمار البريطاني عنه في عام ١٩٤٧، إلى دولتين مستقلتين: الهند وباكستان، وكان استقلال باكستان ونشأتها نتيجة التضحيات الكبيرة التي قدمها مسلمو الهند، والجهود السياسية التي بذلوها تحت قيادة مجموعة من السياسيين. ورغم أن باكستان نشأت سياسية، لكنها بقيت تحت حكم الجيش لفترات طويلة من حياتها البالغة ستين عاما. فقد كانت الحكومة العسكرية الأولى بقيادة المشير محمد أيوب خان من عام ١٩٥٦ إلى ١٩٦٩، وكانت الحكومة العسكرية الثانية بقيادة يحيى خان من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٧٠، وكانت الحكومة العسكرية الثالثة بقيادة الجنرال محمد ضياء الحق من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٨، ثم الحكومة العسكرية الأخيرة بقيادة الجنرال مشرف من عام ١٩٩٩ إلى يومنا هذا. ومع ذلك، فقد حاولت الأحزاب والحكومات السياسية بصورة مستمرة أن تكون باكستان دولة ذات سيادة دستورية.

غيره من أركان الدولة. وأهم هذه الصلاحيات كانت صلاحية إقالة الحكومة. وحل البرلمان الباكستاني التي حصل عليها حسب مادة رقم ٥٨ (٢) B من الدستور، وبقيت هذه الصلاحية بيد رؤساء الدولة. وبناء على ذلك، لم تكمل أية حكومة ولا برلمان فترته الدستورية. لأن رؤساء الدولة كانوا يقيلون الحكومات، ويعطون البرلمان واحدًا تلو الآخر ولما فاز حزب رابطة المسلمين بقيادة نواز شريف في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٧ بقلبي أعضاء البرلمان الباكستاني. وبعد فترة لتفعيل الدستور بمفرده، حيث قتل من صلاحيات رئيس الدولة مرة أخرى إلى جانب تعديلات أخرى أجراها على الدستور. ولما أراد أن يستبدل رئيس أركان الجيش الجنرال برويز مشرف، انقلب عليه واستولى على الحكم. وألقى رئيس الوزراء المنتخب السيد محمد نواز شريف في السجن. ولما تولى الجنرال مشرف

ومن هنا، مرت الحركة الدستورية بمراحل مختلفة إلى أن تمكن البرلمان الباكستاني عام ١٩٧٢ من صياغة دستور متفق عليه، وما زالت الأحزاب السياسية كلها متفقة عليه. النظام السياسي في باكستان - حسب الدستور المذكور - نظام برلماني، والصلاحيات التنفيذية - حسب الدستور المذكور - كلها بيد رئيس الوزراء. كما ينص الدستور على استقلالية مؤسسات الدولة الأخرى، مثل القوة القضائية، والقوة التشريعية. وكان منصب رئاسة الدولة في الدستور منصبا شرفيا، ولم يكن يتمتع بصلاحيات كبيرة، إلا أنه قد أجريت تعديلات عديدة عليه في فترات مختلفة لترجيح كفة صلاحيات رئيس الدولة على رئيس الوزراء. وقد أجرى أول هذه التعديلات في الدستور الباكستاني في عهد الرئيس الباكستاني الأسبق الجنرال محمد ضياء الحق، لأنه كان قائدا للجيش. ومن هنا كان يريد أن يستقل بالسلطة دون

(٥) الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية العالمية، باكستان

لنحتم في باكستان، عدل الدستور مرة أخرى، بحيث صار رئيس الدولة هو محور النظام، كل الصلاحيات التنفيذية بيده، فالنظام السياسي في باكستان نظام برلماني دستوريا، لكنه - عملا - نظام رئاسي

القوى المؤثرة في السياسة الباكستانية :

هناك قوى عديدة مؤثرة في السياسة الباكستانية، منها القوى الداخلية، ومنها القوى الخارجية. وتنقسم القوى الداخلية إلى أحزاب سياسية وجهات أخرى. وسنتناول هنا - باختصار - هذه القوى المؤثرة لتتضح صورة السياسة الباكستانية.

١- الولايات المتحدة والمناخ العالمي: تعتبر تهمة المناخ العالمي لتسبب حكومة ما في باكستان من أهم شروط نشأتها واستمرارها. ويعتبر التأييد الأمريكي العنصر الأهم والأبرز في هذا السياق. فإن الدعم الأمريكي السياسي والاقتصادي أو عمنه لحكومة ما كفيل بنجاحها أو فشلها. ومن هنا، تنظر الأحزاب السياسية قبل كل شيء نحو الولايات المتحدة، وتحاول خطب وبها بكل الوسائل والطرق الممكنة، ومن الأمثلة التي تبرز هذه الحقيقة ما تقوم به (بينظير بوتو) حاليا، فإنها لا تتطرق للقضايا العصبية التي يواجهها الشعب الباكستاني إلا نادرا، لكنها لا يخلو تصريح من تصريحاتها أو مقابلة من مقابلاتها، التي تجريها مع القنوات العالمية، من إظهار عزيمة قوية لمحاربة التطرف أو الأصولية أو القوى الإرهابية في باكستان والمنطقة التي تخوض أمريكا حربا ضدها حاليا. وهذا ليس موقفها المبني على المبدأ، فإنها هي التي ساعدت على إنشاء حركة طالبان، عندما كانت رئيسة للوزراء عام ١٩٩٤ لما كان ذلك مطلبا أمريكيا، وهي ليست منفردة بذلك الموقف، بل يشاركها فيه كل الأحزاب السياسية.

٢- الجيش الباكستاني: ومن أهم العناصر المؤثرة في السياسة الباكستانية. الجيش الباكستاني بكل مؤسساته. وبينما يكون الجيش في الأنظمة الديمقراطية تابعا للحكومة، فإن الحكومات المنتخبة في باكستان تكون دائما تحت تأثير الجيش - خاصة تحت تأثير الاستخبارات العسكرية (ISI) - وهذا التأثير قد يكون في تشكيل الحكومة وقد يكون في استمراريتها. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك إشراف الاستخبارات العسكرية الباكستانية على تشكيل (الاتحاد الإسلامي الديمقراطي) المكون من الجماعة الإسلامية بقيادة القاضي حسين أحمد، وحزب الرابطة الإسلامية بقيادة نواز شريف. هذا الاتحاد هو الذي تولى تشكيل الحكومة في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٠.

وكلما حاربت الحكومة المنتخبة أن تخرج عن سيطرة المؤسسة العسكرية، أقيمت واستولى الجيش على الحكم. ويعتبر تدخل الجيش في السياسة من أهم أسباب ضعف المؤسسات الديمقراطية في باكستان.

٣- القضاء الباكستاني: لقد اكتسب القضاء الباكستاني أهمية بالغة بعد تعرض رئيس المحكمة العليا، القاضي افتخار محمد تشووري، للتضييق والإهانة من قبل الجنرال برويز مشرف. فقد طلبه الجنرال مشرف إلى مقر الجيش في راولپندي، وطلب منه أن يستقيل من منصبه أو يستعد للتحقيق القضائي، واتهمه بتجاوز صلاحياته واستخدام منصبه لصالحه

الشخصية، إلا أن تشووري رفض ذلك. ومن هنا، أصدر الجنرال مشرف قرارا بوقفه عن العمل، وتشكيل لجنة قضائية للتحقيق في التهم الموجهة إليه، لكن افتخار محمد تشووري رفع القضية ضده في المحكمة العليا الباكستانية ووقف الشعب كله بجانبه. وكانت وقفة نقابات المحامين لتأييده في طول البلد وعرضه وقفة نادرة. وقد أثبت تشووري في المحكمة العليا أن التهم الموجهة إليه كلها ملفقة، وأن السبب الحقيقي وراء هذه الهجمة الشرسة ضده هو اعتراضه على بعض ما قامت به الحكومة من أعمال معارضة للقانون، وإصداره لبعض القرارات الموجهة للحكومة وعزمه على فتح بعض الملفات الخطيرة. من هنا، قررت المحكمة العليا يوم ٢٢ يوليو ٢٠٠٧ إعادته إلى منصبه، وقررت كذلك أن كل القرارات الحكومية ضده مخالفة للقانون، وكان ذلك موقفا تاريخيا أعاد للقضاء هيئته. ومنذ هذا اليوم، يعتبر القضاء الباكستاني نفسه حرا بعيدا عن سلطة الحكومة. وقد أصدر القضاء بعد ذلك قرارات لا تبالي بمعارضة أحد، منها قرار حق العودة لنواز شريف وأخيه شهباز شريف إلى باكستان. لذلك، يقدر المحللون أن القضاء الباكستاني سوف يلعب دورا مهما في تحديد ملامح النظام السياسي القادم، وذلك من خلال عرقته لترشيح الجنرال برويز مشرف في البرة العسكرية.

٤- الأحزاب السياسية: يوجد عدد كبير من الأحزاب السياسية في باكستان قد تصل إلى ٥٦ حزبا، لكن الأحزاب المؤثرة في الحياة السياسية قليلة. وسنشير إلى هذه الأحزاب المؤثرة بشيء من التفصيل فيما يلي:

أ- حزب الرابطة الإسلامية - جناح قائد أعظم: حزب الرابطة الإسلامية هو الحزب الذي أنشأ باكستان، لكن هذا الاسم كان عطية لكل طامع في السلطة، ومن هنا كان لهذا الحزب أجنحة كثيرة في كل فترة من الفترات السياسية. وقد استغل العسكريون الطامعون في السلطة مرارا اسم هذا الحزب، وكل عسكري حكم باكستان جمع بعض السياسيين ممن له علاقة بهذا الحزب في السابق، وشكل جناحا خاصا به، وحكم البلد باسمه. كما أن كل من ينشق عن الحزب يشكل جناحا خاصا به، ومن هنا تجد اليوم أكثر من عشرة أجنحة لهذا الحزب، أشهرها جناح نواز شريف. وجناح قائد أعظم، وحزب الرابطة الإسلامية، الذي شكله الجنرال مشرف عام ٢٠٠١. يقول الجنرال مشرف في ص ١٦٧ من النسخة الإنجليزية من كتابه (على خط النار): "بعد نفي نواز شريف من باكستان، كنت أريد أن يكون في هذا البلد حزب يواجه حزب الشعب التابع لـ "بينظير بوتو" وحزب الرابطة الإسلامية التابع لنواز شريف. ومن هنا رتب سكوتيري الخاص، السيد طارق عزيز، لقاء بتشووري شجاعت حسين" وبذلك نشأ حزب الرابطة الإسلامية بقيادته.

ولما أجريت الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٢، حصل حزب الرابطة الإسلامية الوليد على ٦٩ مقعدا فقط في البرلمان المركزي من بين (٢٧٢) مقعدا للبرلمان الباكستاني، ثم انضمت إليه مجموعة كبيرة من أعضاء البرلمان التابعين لحزب الرابطة الإسلامية - جناح نواز شريف، فأصبح أكبر حزب في البرلمان الباكستاني، ووصل عدد أعضائه في البرلمان المركزي إلى ١٢٦ عضوا. هذا الحزب يعتبر من مؤيدي الجنرال مشرف ومصيره

مرتبط بقراره، ولذلك يرى المحللون أنه ليس له أي مستقبل. لذلك، فقد اتجه الجنرال مشرف نحو حزب الشعب التابع له - بينظير بوتو - لتشكيل الحكومة القادمة، وقد أغضب هذا القرار القيادة السياسية لهذا الحزب.

ب - الحركة القومية المتحدة: نشأ الحزب أول ما نشأ باسم (حركة المهاجرين المتحدة) تحت قيادة الطاف حسين عام ١٩٧٨ على خلفية عمل طلابي. ويعتبر الحزب المذكور حزباً متعصباً شعاره المحافظة على حقوق المهاجرين الذين هاجروا إلى باكستان من الهند وقت انفصالهما عام ١٩٤٧. ويوجد الحزب قبولا كبيرا في المناطق التي أغلب سكانها من المهاجرين، مثل مدينة كراتشي ومدينة "حيدر آباد" وبعض المناطق الأخرى في إقليم السند، وليس له وجود في أي منطقة أخرى في باكستان. ويرتبط اسم هذا الحزب بالتشدد والإرهاب، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك حوادث القتل والعنف في كراتشي يوم ١٢ مايو ٢٠٠٧ أثناء زيارة رئيس المحكمة العليا المعطل افتخار محمد تشوهرى، حيث قتل العشرات وجرح المئات من قبل حركة المهاجرين القومية. وهناك انطباع بأن الحزب يدار بصورة غامضة، وكل القرارات بيد شخص واحد هو الطاف حسين الذي هرب إلى لندن من مواجهة قضايا عديدة في المحاكم الباكستانية. ويعتبر الحزب المذكور من مؤيدي الجنرال مشرف، ويكون في الغالب جزءاً من كل حكومة يشكلها حزب كبير بالتعاون مع بعض الأحزاب الصغيرة.

ج - حزب الرابطة الإسلامية - جناح نواز شريف

ورث محمد نواز شريف قيادة حزب الرابطة الإسلامية من خلفه محمد خان جونيجو - رئيس وزراء باكستان الأسبق - في أواخر عهد الجنرال ضياء الحق. وقد ظهر شريف كقائد سياسي في الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٨٨ حين تولى رئاسة وزراء إقليم بنجاب، ثم حصل على الأغلبية في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٠ بعد تشكيل (الاتحاد الإسلامي الديمقراطي) بالتعاون مع الجماعة الإسلامية، وشكل الحكومة، ثم حصل على الأغلبية في البرلمان في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٧، وشكل الحكومة المركزية. وكان شريف هو الذي رقى الجنرال مشرف ليكون قائدا للجيش، إلا أنه حصل خلاف بينهما بسبب قضية كارجل التي كانت تشعل الحرب بين الهند وباكستان، فأراد أن يعزله من منصبه. ولكن مشرف استبق ذلك بأن قام بانقلاب عسكري عام ١٩٩٩، حيث وجهت لشريف تهم كثيرة، منها محاولة اختطاف الطائرة التي كان الجنرال مشرف يعود على متنها من سيريلانكا، ومنها الاختلاس المالي، ومنها علاقته بأسامة بن لادن. وقد أدخل شريف السجن إلا أنه خرج بواسطة الملكة العربية السعودية إلى المملكة أولاً، ومن هناك إلى إنجلترا. وقد حصل حزب على عدد كبير من المقاعد في الانتخابات العامة التي أجريت عام ٢٠٠٢ في حكومة الجنرال مشرف، إلا أن أغلبهم انشقوا عنه وانضموا لحزب الرابطة - مشرف، إلا أن أغلبهم انشقوا عنه وانضموا لحزب الرابطة - جناح قائد أعظم المؤيد للجنرال مشرف. ويمثل الحزب في البرلمان الحالي (١٩) عضواً ويمتد محمد نواز شريف من أشد المعارضين للحكومة العسكرية الحالية. ومن المنتظر أن يكون محمد المعارض في المرحلة القادمة. وقد حصل نواز شريف على

حكم من القضاء الباكستاني بأحقية في العودة، وأعلن عن عزم الرجوع إلى باكستان وخوض الانتخابات القادمة لكر عند وصوله في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٧، تمت محاصرة الطائرة التي وصل عليها، ومنع اتباعه من الوصول إليه كما احتجزته السلطات في المطار، ثم وضعت مرة أخرى على طائرة متجهة إلى السعودية بحجة وجود أحكام ضده. وقد أثار ذلك مناصريه، وزاد من حدة الاحتقان السياسي في البلاد.

د - حزب الشعب الباكستاني: أسسه ذو الفقار علي بوتو عام ١٩٦٧، وتولى الحكومة إثر إجراء الانتخابات عام ١٩٧٠. وكان هو السبب الرئيسي في انفصال بنجلاديش عن باكستان. اتهم بوتو بقتل تشوهرى ظهور الهي (والد تشوهرى شجاعت حسين رئيس الحزب الحاكم) وحكم عليه بالإعدام من قبل المحكمة الباكستانية. ونفذ فيه حكم الإعدام في أبريل عام ١٩٧٩ في عهد ضياء الحق. وقد تولت ابنته بينظير بوتو قيادة الحزب بعده، وعاشت في المنفى أغلب سنوات حكم الجنرال محمد ضياء الحق، ثم عادت عام ١٩٨٦ في أواخر عهده. وفاز حزبه في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٨٨ بأغلبية ضئيلة، وشكلت الحكومة، وانتهت هي وحكومتها وزوجها أصف علي زرداري باختلاس أموال الشعب، فاقبيلت حكومتها في عام ١٩٩٠ من قبل غلام إسحاق خان رئيس الدولة حينذاك. وقاطع حزبه الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٠، ثم عادت إلى السلطة عام ١٩٩٢، ولم يستمر حكمها إلا ثلاث سنوات، فاقبيلت حكومتها مرة أخرى عام ١٩٩٦. ومنذ ذلك الوقت، عاشت بوتو في المنفى بين الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، وتستعد حالياً للعودة إلى باكستان. وقد خاض حزبه الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٢، وحصل على عدد كبير من المقاعد، ثم انشق عدد منهم وانضموا إلى التحالف الحاكم. ويبلغ عدد أعضاء الحزب في البرلمان المركزي حالياً (٨١) عضواً. وتسعى بوتو إلى أن تدخل في تحالف مع الجنرال مشرف بتأييد أمريكي لمواجهة خطر الأصولية المستشري في باكستان حسب تصريحاتها.

هـ - مجلس العمل المتحد: هو تحالف لستة من الأحزاب الإسلامية، وقد تشكل قبيل الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٢. كانت الأحزاب الإسلامية قبل ذلك تعاني من التفرق والتمزق، ولذلك لم يكن لها دور بارز في السياسة الباكستانية، لكنها لما شكلت تحالفاً وجدت قبولا كبيراً في إقليمين من الأقاليم الباكستانية هما: إقليم سرحد، وإقليم بلوشستان. شكل مجلس العمل المتحد حكومة إقليمية في إقليم سرحد بمفرده، وشكل حكومة إقليمية في إقليم بلوشستان بالاشتراك مع الحزب الحاكم والأحزاب التي تشارك في التحالف المذكور هي كالتالي:

- ١ - الجماعة الإسلامية بقيادة الأستاذ القاضي حسين أحمد
- ٢ - جمعية علماء الإسلام - جناح المولوي فضل الرحمن، وهو من أكبر الأحزاب المشاركة في التحالف المذكور.
- ٣ - جمعية علماء الإسلام - جناح سمیع الحق.
- ٤ - جمعية علماء باكستان - جناح المولوي شاه أحمد نوراني (الاتجاه البرلوي)
- ٥ - جمعية أهل الحديث بقيادة البروفيسور ساجد مير.

حجم الإنفاق العسكرى السنوى لجمهورية باكستان فى الفترة من ١٩٨٩ - ٢٠٠٦ (النفقات العسكرية الباكستانية)

السنة	حجم الإنفاق العسكرى بالمليون دولار	نصيب الإنفاق العسكرى من اجمالى الناتج القومى لباكستان
١٩٨٩	٢٨٩٤	٦.١ /
١٩٩٠	٣٠٥٤	٥.٨ /
١٩٩١	٣٢٧٠	٥.٨ /
١٩٩٢	٣٤٧٣	٦.١ /
١٩٩٣	٣٤٦٧	٥.٧ /
١٩٩٤	٣٣٧٩	٥.٣ /
١٩٩٥	٣٤٣٥	٥.٣ /
١٩٩٦	٣٤٣٠	٥.١ /
١٩٩٧	٣٢٨٥	٤.٩ /
١٩٩٨	٣٢٨١	٤.٨ /
١٩٩٩	٣٣١١	٣.٩ /
٢٠٠٠	٣٣٢٠	٣.٧ /
٢٠٠١	٣٥٥٣	٣.٩ /
٢٠٠٢	٣٨١٩	٣.٩ /
٢٠٠٣	٤١٣٨	٣.٧ /
٢٠٠٤	٤٣٩٩	٣.٦ /
٢٠٠٥	٤٥٣٤	٣.٥ /
٢٠٠٦	٤٥٧٢	٣.٧ /

المصدر: معهد استوكهولم لدراسات وابحاث السلام العالمى

http://first.sipri.org/non_first/milex.php

اعداد: سامى عبدالرغوف

الشهور القليلة القادمة الستار عن امكانية استمرار الجنرال برويز مشرف فى رئاسة الدولة فى ظل رؤيته السياسية التى تعتبر خليطا من النظام العسكرى والنظام البرلماني السياسي هل سيتمكن الجنرال من الاستمرار فى نظامه الديمقراطية الحالي ام ان فى الافق السياسي اثار التغيير.

ان الانتخابات البرلمانية العامة فى باكستان ستعقد - فى الغالب - فى شهر نوفمبر ٢٠٠٧. لكن الاهم من تلك الانتخابات العامة هو انتخاب رئيس الدولة هناك رغبة كبيرة لدى الجنرال مشرف فى ان يعاد انتخابه او تعيينه فى منصب رئاسة الدولة قبل اجراء الانتخابات البرلمانية العامة. او على الاقل - ان لم يمكن انتخابه رئيسا للدولة قبل تلك الانتخابات - ان يحصل على وعود مؤكدة للحصول على المنصب المذكور بعد اجرائها ترفض القوى المعارضة استمرار مشرف فى السلطة. بل وتعتبر بقاءه فى مناصبه الحالية عائقا امام اجراء انتخابات حرة ونزيهة وبناء على هذه المواقف المتباينة. هناك سيناريوهات متعددة للسياسة الباكستانية القادمة. ويقف نجاح كل سيناريو وفشله على

٦- الحركة الإسلامية. وهى حركة شيعية كانت تعرف قبل ذلك باسم حركة تنفيذ الفقه الجعفري.

هذا التحالف سيلعب دورا مؤثرا فى الحياة السياسية فى المستقبل إذا حافظ اصحابه على وحدته. لكن المواقف المضطربة التى يقفها المولى فضل الرحمن. خاصة فى التقرب من الحكومة والتعاون معها. يعرض عقد التحالف المذكور للتناثر

سيناريوهات الازمة السياسية فى باكستان

تمر باكستان بمرحلة خطيرة الآن. والاشهر الثلاثة او الاربعة القادمة مهمة للغاية فى السياسة الباكستانية. حيث ستحدد شكل النظام السياسي القادم من ناحية اخرى. سيحدد فى هذه الفترة ايضا موقف باكستان من المشاركة الفعالة فى الحرب الأمريكية على ما نسميه ارهابا. وهو مكار جدل واسع بين القوى السياسية والفنية الباكستانية

تنتهى فترة رئاسة الجنرال مشرف فى ١٥ اكتوبر ٢٠٠٧. ومدة البرلمان الحالي فى منتصف شهر نوفمبر. وستكلف

عوامل متعددة فلنتناول كل سيناريو واحتمال فشله ونجاحه لتتضح صورة النظام السياسي القائم أمامنا

محاولات الجنرال مشرف للبقاء في السلطة :

يرغب الجنرال مشرف في الاستمرار في الحكم محتفظاً بمنصبه السياسي والعسكري، ويحاول أن يعاد انتخابه رئيساً للدولة مع الاحتفاظ بالصلاحيات الواسعة التي كان قد حصل عليها نتيجة تعديل الدستور الباكستاني في بداية مجيئه في الوقت نفسه، لا يريد مشرف أن يتنازل عن منصبه العسكري (رئاسة أركان الحرب للقوات المسلحة) مع أن الاحتفاظ بالمنصبين يتعارض صراحة مع الدستور الباكستاني، حيث ينص الدستور على أن الموظف الحكومي - خاصة الموظف في الجيش - لا يجوز له تقلد المناصب السياسية، خاصة منصب رئيس الدولة. بل إن التعهد بعدم التدخل في السياسة يعتبر جزءاً من اليمين الدستورية لرئيس أركان الحرب للقوات المسلحة، هذا هو العائق الأساسي أمام الجنرال مشرف. وللقطب على هذه المشكلة، فإن أمامه خيارات ثلاثة:

الخيار الأول - الحكم العسكري :

أول الخيارات المطروحة أمام الجنرال برويز مشرف هو اللجوء إلى الحكم العسكري، وإلغاء الدستور وتجميده، وبذلك سيقضي على الشكل السياسي الذي ابتدعه - الخليط من النظام العسكري والنظام البرلماني - وسبقه نظاماً ديكتاتورياً يكون هو محوره. بهذه الطريقة، يمكن له تحقيق رغبته في التفرد التام بالسلطة.

لكن تبدو الظروف غير مهيأة لمثل هذه الخطوة، والأحزاب السياسية والقوى المؤثرة - مع وجود الخلافات الشديدة بينها - متفقة على عدم إعطاء دور سياسي للجيش في البلاد. وقد وقع أكبر حزبين سياسيين - حزب رابطة المسلمين - جناح نواز شريف، وحزب الشعب الباكستاني التابع لبيّنظير بوتو - في هذا الإطار - اتفاقية سميها "ميثاق الديمقراطية"، قررا فيها عدم قبول الحكم العسكري في أي ظرف من الظروف. ولن يجد الجيش ترحيباً من الأحزاب السياسية والقوى المؤثرة في حالة استيلائه على الحكم. وبانعدام الدعم السياسي، يصعب على الجيش الاستيلاء على الحكم والاستمرار فيه. إلى جانب ذلك، يبدو أن الظروف داخل المؤسسة العسكرية غير مواتية والجنرال مشرف لا يطمئن إلى أن رفاقه في الجيش لن يعارضوه عند اتخاذ هذا القرار المتطرف

من جانب آخر، فإن مناخ السياسة العالمية غير موات أيضاً، لأن الولايات المتحدة والدول الغربية ستعترض على هذه الخطوة بشدة، وسيؤثر ذلك على العلاقات الثنائية بينها وبين باكستان. وأن يشفع للجنرال مشرف ما قدمه من خدمات ومساعدات في الحرب الأمريكية المزعومة على الإرهاب، لأن أمريكا قد استنفدت أغراضها منه، وتحتاج في المرحلة القادمة لقوة سياسية - إلى جانب الجنرال مشرف أو بدون - للقيام بالدور المطلوب في باكستان، خاصة، وفي المنطقة عموماً. ومن هنا، يرى المعلقين أنه يسهل للامريكيين الاستغناء عنه في مثل هذه الظروف

الخيار الثاني - إعلان حالة الطوارئ :

الخيار الثاني المطروح أمام الجنرال برويز مشرف هو إعلان

حالة الطوارئ، أو التجميد الجزئي للدستور، وتعطيل بعض الحقوق الأساسية للشعب بما فيه الحقوق السياسية في هذه الحالة. سيتم تعطيل المواد التي تعيق انتخابه رئيساً للدولة. وكذلك المواد التي تسمح بالتحرك العادي للمواطنين داخل الأراضي الباكستانية، ليعيق بذلك مجئ القيادات السياسية الموجودة خارج باكستان، مثل نواز شريف وبيّنظير بوتو، رئيسي الوزراء الأسبقين. يخاف مشرف من شعبيتهما في باكستان، لأن رجوعهما سيؤثر على النتائج الانتخابية بصورة مؤكدة، ولن يحصل الجنرال مشرف على النتائج التي يطمحها ويخطط لها.

وهناك مجموعة من أنصار مشرف تشجعه على هذا الخيار. منهم مجموعة من وزراء حكومته الحالية، ومنهم (تضويري شجاعت حسين) رئيس جناحه لحزب رابطة المسلمين، الشريك الأكبر في الحكومة الحالية. وقد اعترف الأخير يوم ١٠ أغسطس ٢٠٠٧ - في تصريح له أمام وسائل الإعلام المحلية - بأنه أشار على الجنرال مشرف بإعلان حالة الطوارئ، لكن القرار قد تم تأجيله بعد مناقشة. لأن الوضع - في نظر البعض - لم يكن يتطلب ذلك، وأن القرار تأجل ولم بلغ تعاماً، وقال: إنه سيشير عليه بغير الخيار إذا تطلب الوضع ذلك مرة أخرى.

ولكن يبدو أن الأمر ليس سهلاً، وأن هناك عراقيل وعقبات عديدة أمام الاستفادة بهذا الخيار، منها أن الدستور الباكستاني في بنده (٢٣٢) يسمح بإعلان حالة الطوارئ في حالتين فقط وهاتان الحالتان هما:

١- أن تتعرض باكستان أو جزء من أراضيها لخطر شديد أو للاجتياح أو الهجوم الخارجي

٢- أن يثقل الوضع الأمني من يد الحكومات الإقليمية، بأن تعجز عن السيطرة على الاضطرابات والفلاقل الداخلية.

والظروف الحالية في باكستان لا تقتضي إعلان حالة الطوارئ. وقد حاول البعض أن يجعل التهديدات الأمريكية بالهجوم على المناطق القبلية الباكستانية في وزيرستان سبباً كافياً لإعلان حالة الطوارئ، لكن الأحزاب السياسية احتجت بأن هذا يتطلب أولاً إعلان أن الولايات المتحدة تعتبر عدواً لباكستان، ثم أن تنسحب الحكومة من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب المزعوم، وبعد ذلك يمكن أن تعتبر هذه التهديدات سبباً كافياً لإعلان حالة الطوارئ.

ومن العقبات الأساسية أمام استعمال هذا الخيار أنه لا يمكن تعطيل حق اللجوء إلى القضاء في حالة الطوارئ حسبما ينص عليه الدستور الباكستاني. وقد تحدد القضاء إلى حد كبير بمدى الإزمة الأخيرة التي مرت بها المؤسسة القضائية. ولذلك، فمن الممكن جداً أن تصدر المحكمة العليا الباكستانية حكماً قضائياً بعدم قانونية إعلان حالة الطوارئ، وبالتالي إفرازه. إن حدث ذلك، فإنه سيضعف موقف الجنرال مشرف ورفاقه كثيراً

من ناحية أخرى، فإن القوى المالية أيضاً لن تقبل هذه الخطوة. وحين تسرب خبر إعلان حالة الطوارئ إلى وسائل الإعلام يوم ٩ أغسطس ٢٠٠٧، بادرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، فأتصلت بالجنرال مشرف واستمرت المكالمة نصف ساعة وإلى جانب حثها مشرف على ضرورة المشاركة في

وترى بعض الشخصيات المؤثرة في حزب الشعب الباكستاني ان المساعدة في انتخاب الجنرال مشرف رئيسا للدولة مشروطة بأن يتخلى عن منصبه العسكري، ويصرون على عدم إمكانية انتخابه رئيسا للدولة في البرزة العسكرية.

ومن هنا، يسود جو من سوء الظن بين الطرفين، فحزب الشعب الباكستاني يخاف من مساعدة الجنرال مشرف على إعادة انتخابه رئيسا للدولة قبل الانتخابات البرلمانية، لأنه من الممكن أن يتنكر حينئذ لوعوده، كما تنكر للرعود التي قطعها على نفسه في اتفاقية مع "مجلس العمل المتحد" عام ٢٠٠٢، عندما ساعده في أزمنة السياسية. ويخاف الجنرال مشرف من الشيء نفسه، فيرى أنه من الممكن أن يهيا الجولبينغز بوتوليفوز حزبها في الانتخابات البرلمانية القادمة، وأن يسحب التهم والقضايا المرفوعة ضدها في المحاكم الباكستانية، ثم يتنكر حزب الشعب وقادته بينظير بوتو لوعدها بانتخاب الجنرال مشرف رئيسا للدولة. وفي مثل هذه الظروف، تزداد أهمية دور الجهات التي تعمل للوساطة بينهما، وهذه الجهات - كما يرى المحللون - هي الحكومتان الأمريكية والبريطانية، أو بعض الجهات المؤثرة في الحكومتين المذكورتين.

والجهة الثانية التي يمكن للجنرال مشرف أن يستفيد منها في إعادة انتخابه رئيسا للدولة - استفادة جزئية قبل إجراء الانتخابات البرلمانية العامة - هي حزب جمعية علماء الإسلام التابع للمولوي فضل الرحمن، مقابل صفقة يعقدانها، وأمر يتفقان عليها. ومع أن حزب المولوي فضل الرحمن يعتبر قوة مؤثرة في "مجلس العمل المتحد" - تحالف الأحزاب الإسلامية والدينية في باكستان - إلا أن المحللين لا يستبعدون دخوله في صفقة مع الجنرال مشرف واستفادته شخصيا من هذه الفرصة.

إن الأمر الذي تعيق انتخاب مشرف رئيسا للدولة - مع الاحتفاظ بمنصبه العسكري - كثيرة ومتنوعة، منها المعارضة الشديدة داخل الأحزاب السياسية، حتى تلك التي تميل لمساعدة الجنرال مشرف، لأن أغلب الشخصيات المؤثرة فيها يعتبرون التعاون أو الصفقة مع الجنرال مشرف انتحارا سياسيا، خاصة بعد تناقص التأييد الشعبي للجنرال الذي أثبتته استطلاعات الرأي العام التي أجريت من قبل جهات غربية. ولذلك، تواجه تلك الأحزاب السياسية انقسامًا داخليًا على التعاون مع الجنرال مشرف، خاصة لإعادة انتخابه رئيسا للدولة في برزته العسكرية.

وهناك أيضا عدم ثقة الأحزاب السياسية في وعود الجنرال مشرف، الذي أخلف من قبل وعودا عديدة، منها الوعد الذي قطعه على نفسه أمام الشعب كله - في خطاب تليفزيوني بثه التليفزيون الرسمي الباكستاني - بالتخلي عن منصبه العسكري حينما ساعده "مجلس العمل المتحد" عام ٢٠٠٢ في الخروج من أزمة سياسية حادة. ولذلك، فكل من يتفاوض معه يطالبه بنتائج ملموسة على أرض الواقع، وليس هناك أحد على استعداد لانتخابه رئيسا للدولة، مع احتفاظه بالبرزة العسكرية مقابل وعود مستقبلية فقط. ويخاف الجنرال مشرف من اللعبة نفسها من قبل الأحزاب السياسية، بأن تحصل على مكاسب ولا تساعد في انتخابه رئيسا للدولة.

اجتماع مجلس الصلح بكاپول، أعلمته بعدم قبول إعلان حالة الطوارئ من قبل الولايات المتحدة. وقد صرحت الناطقة باسم الخارجية الباكستانية بأن الجنرال مشرف أخبر الوزيرة الأمريكية بأنه ليس لديه نية لإعلان حالة الطوارئ. وفي الوقت نفسه، تحركت سفارات الدول الغربية في إسلام آباد، وأشعرت الحكومة الباكستانية برفض حكوماتها لقرار إعلان حالة الطوارئ وتقول مصادر مطلعة في إسلام آباد إن مسودة قرار إعلان حالة الطوارئ كانت جاهزة لتوقيعها من قبل الجنرال مشرف، إلا أن التدخل الغربي ورفضه للقرار أجبر الجنرال مشرف على تأجيله أو إلغائه نهائيا.

الخيار الثالث - الاستفادة من الأحزاب السياسية :

والخيار الثالث أمام الجنرال پرويز مشرف هو الاستفادة من بعض الأحزاب السياسية لإعادة انتخابه رئيسا للدولة، إما مع الاحتفاظ بمنصبه العسكري أو بدون. يسعى مشرف في هذا الصدد - إلى جانب المحافظة على تأييد التحالف الحاكم - إلى خطب ود حزب الشعب الباكستاني التابع لبينظير بوتو، مع أن الجنرال مشرف بقي معارضا لحجبتها وعودتها إلى باكستان منذ استيلائه على السلطة. وقد رفع مشرف ضدها عشرات القضايا في المحاكم الباكستانية والمحاكم الأوروبية، يتهمها فيها هي وزوجها باختلاس الملايين من الدولارات من أموال الشعب.

وهناك رغبة كبيرة لدى إدارة بوش وبعض الحكومات الغربية الأخرى في إنشاء تحالف بين الجنرال مشرف وبينظير بوتو المعروفة بسيولها الغربية. حيث يؤيد الاثنان مشروع طمعة باكستان. وهناك قناعة لدى الدول الغربية - خاصة الحكومتين الأمريكية والبريطانية - بأن الحفاظ على مصالحها يتطلب التعاون بين العسكر وقوة سياسية مؤثرة، وهذه القوة السياسية المؤثرة في نظرهما هي حزب الشعب الباكستاني. إلى جانب ذلك، تحاول الولايات المتحدة وبريطانيا أن تستعيدا سمعتهما التي شوهت بسبب تأييدهما للحكومة العسكرية عن طريق تأييدهما لعودة الحياة السياسية إلى باكستان.

وتعاضد الجهود على قدم وساق لإيجاد التفاهم بين الجنرال مشرف وبينظير بوتو، والمحادثات مستمرة بين الطرفين. وبينما يرى المحللون أن هناك تقدما كبيرا نحو صفقة شاملة بشأن الحكومة القادمة، إلا أن الحكومة وحزب الشعب الباكستاني يشككان في ذلك. تنود الصفقة المقترحة على أن يساعد حزب الشعب في انتخاب الجنرال مشرف رئيسا للدولة قبل الانتخابات البرلمانية في برزته العسكرية. على أن يتولى بينظير بوتو رئاسة الحكومة القادمة بعد الانتخابات البرلمانية. ويتطلب هذا تعديلا في الدستور، لأن الجنرال مشرف أدخل مادة في الدستور في التعديل السابع عشر عام ٢٠٠٢ تفيد بأنه لا يسمح أن يتولى شخص واحد منصب رئاسة الوزراء للمرة الثالثة، وذلك لكي يمنع نواز شريف وبينظير بوتو من تولي المنصب المذكور مرة أخرى. في مقابل ذلك، يطلب حزب الشعب الباكستاني أن يُسمح لبينظير بوتو بالعودة إلى باكستان لتشارك في الانتخابات، وأن يهيا الجو لافوز حزبها بالأغلبية البرلمانية، وأن تسحب الحكومة كل التهم بالاختلاس، والقضايا التي رفعت إلى المحاكم ضدها وضد زوجها أصف زداري، ثم يساعد الحزب مشرف بعد الانتخابات.

ومن العوائق أمام هذا الخيار الاستياء العام بين حلفاء السياسيين الحاليين بسبب اتصالات الجنرال مشرف بمعارضيه السياسيين. لقد أبدى عدد كبير من أعضاء حزب رابطة المسلمين جناح قائد أعظم - الشريك الأكبر في التحالف الحاكم - استياءهم الشديد من لقاء الجنرال مشرف بـ "بينظير بوتو" في شهر يوليو من هذا العام في الإمارات العربية المتحدة. لذلك، يخاف الجنرال مشرف من أن يخسر حلفاءه الحاليين من غير أن يكسب حلفاء جدد.

لكن مع كل العقبات، يعتبر هذا الخيار الأخير أكثر قبولاً، وأقل الخيارات إشكالا لدى الجنرال مشرف ورفاقه القريبين، خاصة إذا نشطت الوساطات الخارجية بينهما وفرت الضمانات للطرفين، وإذا رضي الجنرال بأن يحتفظ برئاسة الدولة ويتخلى عن المنصب العسكري. في هذه الحالة، ستقل المعارضة داخل الأحزاب السياسية التي هي مستعدة للتعاون معه، مثل حزب الشعب لـ بينظير بوتو وغيره. ومن هنا، يسعى الجنرال مشرف لإيجاد تحالف جديد مع عدم التخلي تماما عن الخيارات الأخرى.

وفي هذه الحالة، سيتم إيجاد تحالف جديد بعد الانتخابات، مكون من حزب الشعب الباكستاني بقيادة بينظير بوتو، ومن حزب رابطة المسلمين - جناح قائد أعظم برئاسة تشوهرى شجاعت حسين، ومن حزب الحركة القومية المتحدة للطاف حسين، ومن الممكن أن ينضم الجناحان المنشقان من حزب الشعب (حزب الشعب لانتخاب أحمد خان شيرياو) وحزب الشعب جناح المخلصين التابع لراو سكندر (إقبال) - المشاركين في التحالف الحاكم الحالي - إلى حزب الشعب مرة أخرى. و ستمثل هذه الأحزاب الفئة المعتدلة من الشعب الباكستاني - في رأي الجنرال مشرف - مقابل الفئة المتطرفة في باكستان، حيث يقسم الشعب إلى فئتين: فئة المعتدلين وهي الفئة التي تؤيده، وفئة المتطرفين وهي الفئة التي تعارضه في أفكاره وسياساته. وسيشكل هذا التحالف الحكومة القادمة، على أن تتولى بينظير بوتو رئاسة الوزراء، ويحتفظ الجنرال مشرف بكرسي رئاسة الدولة. هذه التشكيلة وإن كانت أمامها عقبات كثيرة، فإنها مدعومة من جهات عديدة ومقبولة لدى كثير من الجهات المؤثرة في السياسة الباكستانية.

المعارضة الباكستانية .. الغرض والقيود :

في مقابل ما يسعى إليه مشرف ورفاقه، تسعى الأحزاب السياسية المعارضة إلى أن يتخلى مشرف عن السلطة تماما، وتطالبه بالاستقالة من منصبه العسكري، لأنه وصل إلى سن التقاعد، وبالتالي عن منصب رئاسة الدولة، لأن انتخابه كرئيس للدولة لم يكن دستوريا، ولا يشرع نفسه لهذا المنصب بعد ذلك، ويمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتطالب الأحزاب المعارضة كذلك بأن تشكل وزارة مؤقتة معيade لإجراء الانتخابات العامة، وأن يسمح للقيادات السياسية الموجودة خارج البلاد بالعودة إلى باكستان، ولا يمنع أحد من المشاركة في الانتخابات، ويترك بعد ذلك أمر انتخاب رئيس الوزراء وانتخاب رئيس الدولة لممثلي الشعب في البرلمان المركزي والبرلمانات الإقليمية القادمة.

وترى المعارضة الباكستانية أن الظروف الداخلية في صالحها. وأن هذه أحسن فرصة للتخلص من الجنرال مشرف.

لأنه وقع في أخطاء كبيرة أثرت على شعبيته تأثيرا سلبيا فقد أثبتت استطلاعات الرأي العام - التي أجرتها جهات غربية - التناقص في شعبية الجنرال مشرف، وقد اعترف الجنرال مشرف نفسه أيضا بتناقص شعبيته في برنامج "مقر الرئاسة الذي بثه التلفزيون الرسمي يوم ١٢ أغسطس ٢٠٠٧ - إن الأخطاء التي أدت إلى تناقص شعبيته كثيرة ومتنوعة، منها - بل وأكبرها - الدخول في التحالف مع الولايات المتحدة في حربها على ما تسميه إرهابيا، وإقحام الجيش الباكستاني في حرب ضد القبائل الباكستانية، الحرب التي ليس للشعب الباكستاني فيها ناقة ولا جمل. لقد قتل في المعارك ضد القبائل عدد كبير من أفراد الجيش، وأدى ذلك إلى زعزعة الأمن في باكستان كلها، وزاد بسببها الهجمات الانتحارية أو الاستشهادية - في رأي البعض - في المدن الباكستانية. من ناحية أخرى، لم تتحقق وعود مشرف التي أعلنها عندما قرر مساعدة الولايات المتحدة في حربها على ما يسمى بالإرهاب، بأن ذلك سيحافظ على المفاعلات النووية الباكستانية، وسيساعد على حل القضية الكشميرية، وسيكسب باكستان مساعدات مالية ضخمة. والواقع يقول إن المشاكل الأمنية زادت، ليس في باكستان لوحدها، بل في المنطقة كلها، وقد أدى ذلك إلى الاستياء العام لدى الشعب الباكستاني.

ومن الأخطاء التي أدت إلى تقليص شعبية الجنرال مشرف الاستسلام الكامل للمطالب الأمريكية في كل شيء، سواء كانت تلك المطالب متعلقة بشؤون باكستان الداخلية، أو كانت تتعلق بشؤونها الخارجية، مع وجود حساسية شديدة لدى الشعب الباكستاني تجاه أمريكا وأنظمتها السياسية. ويذكر المحللون في هذا الصدد وقوف نظام مشرف بجانب الولايات المتحدة لإسقاط نظام طالبان، وقد أدى ذلك إلى قيام نظام موال للهند ومعاد لباكستان، في نظر كثير من المحللين الباكستانيين وأهل السياسة منهم، ويعتبرون ذلك فشلا نريعا في السياسة الخارجية الباكستانية.

ومن الأخطاء التي أثرت على شعبية الجنرال مشرف الخطوات الحديثة على طريق تقرب المجتمع الباكستاني، خاصة في مجال سن القوانين. فقد سنت حكومة مشرف قانونا سمته قانون صيانة حقوق النساء، وكان هذا القانون في الحقيقة تعديلا في قانوني حد الزنا وحد القذف، حيث قضى فيه على روح القانونين المذكورين. وإلى جانب سد الطرق أمام الناس لتسجيل القضية ضد الجرائم الخلقية، فإن هذا القانون (قانون صيانة حقوق النساء) يقرر أن الشرطة لا يحق لها تسجيل القضية ضد الفساد الخلقي، بل يتم تسجيل القضية في المحكمة فقط. والمحاكم لا توجد في كثير من المناطق، وإذا وجدت فإنها لا تعمل على مدى الساعة. وقد اعتبر المجتمع الباكستاني وعلماءه وخبراء قانونه أن هذا القانون يتعارض مع الشرع، الذي ينص الدستور الباكستاني على أنه لا يجوز سن قانون معارض له. ومع ذلك، أصدرت الحكومة على سنه، وكان ذلك جراءة كبيرة من قبل الجنرال مشرف في مجتمع محافظ مثل المجتمع الباكستاني، وقد أثر ذلك سلبا على شعبيته.

ومن الأخطاء التي وقع الجنرال مشرف فيها، وأدت إلى تناقص شعبيته، تفرد بالسلطة، فإنه وإن أجرى الانتخابات

٢- الأحزاب المترددة التي تعقب من أحزاب المعارضة، لكن مع ذلك لم تقطع صلاتها بحكومة الجنرال مشرف، ولا تزال مستمرة في الحوار معها، وأهم هذه الأحزاب: حزب الشعب الباكستاني بقيادة بينظير بوتو، وإلى حد ما جمعية علماء الإسلام بقيادة المولوي فضل الرحمن، مع أن جمعية علماء الإسلام عضو مؤثر في مجلس العمل المتحد، وقد وقعت قرارات المعارضة في لندن، لكن قيادة الجمعية مترددة.

وقد قررت أحزاب المعارضة - في اجتماعها في لندن في شهر يوليو من هذا العام - عدم قبول استمرار الجنرال مشرف في منصب الرئاسة، خاصة إذا كان محتفظاً بمنصبه العسكري، وشكلت لهذا الغرض تحالفاً سمته "الحركة الديمقراطية لجميع الأحزاب" والأوراق الأساسية التي قد تستخدمها المعارضة هي:

- تقديم الاستقالات الجماعية: لقد قررت أحزاب المعارضة - في اجتماعها التي عقده في مدينة لندن ببريطانيا في بداية شهر أغسطس من العام الحالي - أنه إذا سعى مشرف لإعادة انتخابه من البرلمان الحالي، فسيقدم أعضاء البرلمان المركزي وأعضاء البرلمانات الإقليمية جميعاً استقالات جماعية، وبذلك سيعيقون انتخابه، لأن البرلمان المركزي والبرلمانات الإقليمية هي الجهة التي تنتخب رئيس الدولة.

- في الوقت نفسه، ستلجأ المعارضة للقضاء، ويتوقع أن تصدر المحكمة العليا حكماً بعدم شرعية ترشيح الجنرال مشرف في البزة العسكرية. وتعد المعارضة أملاً كبيرة على القضاء بعد خروجه منتصراً بالتأييد الشعبي العام.

- تحاول أحزاب المعارضة أن تثير الشعب ضد الحكومة عن طريق التركيز على المشاكل التي وقعت فيها حكومة الجنرال مشرف خلال السنوات الثماني الماضية من عمرها، وتريد بذلك أن تزيد من ضغوط شعبية على الجنرال مشرف ليتخلى عن السلطة.

لكن المشكلة الأساسية تكمن في موقف الأحزاب المترددة التي تعتبر نفسها مع المعارضة، لكن في الوقت نفسه دخلت في حوار وصفتات مع الجنرال مشرف، ويعتبر حزب الشعب الباكستاني، التابع لبينظير بوتو، هو اللاعب الأساسي في هذا الميدان. ويتوقف تحديد شكل النظام السياسي القادم على موقف هذه الأحزاب المترددة، فإن وقعت إلى جانب المعارضة، فسسترجع كفتها، وإن مالّت نحو الجنرال مشرف - نتيجة ما يعرض عليها من مكاسب - فسيؤدي ذلك إلى صعوبة مهمة المعارضة، وقد يؤدي إلى استمرار "الديمقراطية المهجنة" التي أقامها الجنرال مشرف، ويحاول المحافظة عليها، لأنها تتناسب مع طبعه العسكري.

إلى جانب ذلك، ينظر المحللون السياسيون إلى دور القضاء الباكستاني بأهمية بالغة، لأنه إن رفق ضد ترشيح الجنرال مشرف لرئاسة الجمهورية في البزة العسكرية، فإن ذلك سيعيق ترقبائه، إلى أي مدى يتمكن كل فريق من استخدام أوراقه بطريقة مؤثرة؟ هذا ما سنكتشف الأيام القادمة اللثام عنه.

لبرلمانية العامة، لكنه لم يعط البرلمان أنفي صلاحية. كما أن لوزراء ورئيس الوزراء يعملون في الحكومة - بحسب المراقبين - كمنهم موظفون لدى الجنرال مشرف، حيث يختار هو الوزراء، وليسوا تابعين لرئيس الوزراء. ويناقض هذا نظام باكستان البرلماني، حيث تكون السلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء.

وكانت الأزمة بين الجنرال مشرف ومؤسسة القضاء مثالا آخر لمحاولات الجنرال مشرف للتفرد بالسلطة، لكنه في هذه الأزمة تلقى برسا قاسيا بيد نقابة المحامين خاصة والشعب عامة، عندما خرجت جموع الشعب احتجاجاً على هذا التصرف. وقد انتصر القضاء بأن قضت المحكمة لصالح رئيس المحكمة الوقوف عن العمل بإلغاء القرار الحكومي، وهذا ما أضعف موقف حكومة الجنرال مشرف جداً.

ومن الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها الجنرال مشرف التعامل الدموي مع بعض القضايا مثل استخدام القوة ضد القبائل البلوشية، حيث قتل أحد رؤسائها وأحد السياسيين المعروفين، السيد أكبر بكتي، الذي كان عمره قد تجاوز ثمانين سنة - وكان قد تولى رئاسة الحكومة الإقليمية في إقليم بلوشستان - في مجرم للجيش، مع أن تشويري شجاعت حسين، رئيس الحزب الحاكم، قد توصل إلى اتفاق معه بشأن أغلب القضايا الخلافية بينه وبين الحكومة. ومن الحوادث الدموية التي ارتكبتها حكومة الجنرال مشرف القصف الجوي أو الصاروخي لبعض المدارس، وقتل عشرات الطلاب الصغار في منطقة سموات أو المناطق القبلية الأخرى. ويرى بعض المحللين أن القوات الأمريكية الموجودة في أفغانستان هي التي قصفت تلك المدارس، لكن حكومة الجنرال مشرف كانت تتحمل مسؤولية هذه الحوادث، حتى لا يثير الرأي العام ضدها. وكانت مشكلة المسجد الأحمر (الاسم) هي الحلقة الأخيرة في تلك السلسلة من القضايا التي تعامل معها الجنرال مشرف بطريقة دموية شديدة على مرأى ومسمع من وسائل الإعلام.

ولكن يبقى السؤال: هل ستمكن المعارضة من الاستفادة بهذه الظروف؟ قبل أن نجيب على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية الباكستانية - من حيث مواقفها من الحكومة القائمة - تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- الأحزاب المؤيدة لمشروع الجنرال مشرف، وأهمها حزبان، الأول: حزب رابطة المسلمين جناح قائد أعظم ويرأسه تشويري شجاعت حسين، والثاني: الحركة القومية المتحدة ويرأسها الطاف حسين، وهناك حزبان آخران صغيران هما في الحقيقة مجموعتان منشقتان عن حزب الشعب الباكستاني التابع لبينظير بوتو.

٢- الأحزاب المعارضة معارضة حقيقية واضحة ولا رغبة لديها في أي تعاون أو حوار مع حكومة الجنرال مشرف، بل وتعتبر احتفاظ الجنرال مشرف بمنصبه غير شرعي، ومن أهم هذه الأحزاب حزب رابطة المسلمين جناح نواز شريف بقيادة رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق، والجماعة الإسلامية بقيادة القاضي حسين احمد، وحركة الإنصاف التابع لعمران خان نجم الكوكيت السابق.

"النموذج الباكستاني" وصناعة الإرهاب

■ محمد أبو رمان *

جاء الالتفات العالمي إلى دور باكستان في "الأممية الجهادية" متأخرا، ومرتبطا بتفجيرات لندن في السابع من يوليو عام ٢٠٠٥، تلك التفجيرات التي استهدفت وسائل نقل كبرى، وراح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى، واكتشف أنها "صناعة باكستانية" بامتياز، تولى التخطيط لها وتنفيذها ثلاثة شبان باكستانيين وتنزاني. ولم يقتصر كل من محمد صديق خان، وشهرزاد تنوير، وحسيب مير حسين على التخطيط من لندن، بل قاموا بزيارة باكستان (١)، ويشير أيمن الظواهري، الرجل الثاني في القاعدة - في خطاب مسجل له، بارك فيه تفجيرات لندن - إلى أن هذه التفجيرات تثبت أن القاعدة تمكنت من نقل المعركة إلى "أرض العدو" (٢).

للقائفة اليهود والصليبيين في فبراير ١٩٩٨ (٥) في أفغانستان من قبل القاعدة وحلفائها. وفي أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن دور باكستان كان مركزيا، فخلد شيخ محمد، المخطط والمنظر الرئيسي للأحداث، بل وصاحب الفكرة أساسا، هو من أصل باكستاني - بلوشي، وعدد من المنفذين والمشاركين انتقلوا إلى باكستان ثم إلى مسكرات التتريين في أفغانستان (٦).

ويكفي الاطلاع على القائمة الأمريكية المعلقة لأربعة عشر شخصا مهمين في القاعدة تم نقلهم عام ٢٠٠٥ من السجون السرية إلى معتقل جوانتانامو لاكتشاف حجم هذا الدور، فعند نقل في باكستان أو له علاقة بباكستانيين (٧).

لكن هذه الإشارات والمؤشرات السابقة المعقدة حول الدور الباكستاني في "الأممية الجهادية" (٨)، تكاد تكون بمثابة قمة جبل الجليد بالمقارنة مع قراءة الحالة الداخلية لباكستانية التي تتضمن جانبها أكثر حيوية وعمقا وتعقيدا في استنطاق العلاقة بين باكستان والجماعات الجهادية، سواء الداخلية أو الخارجية.

وثمة سمات متعددة تكمن وراء اعتبار باكستان مركزا للنشاط الجهادي العالمي والإقليمي والمحلي، وتتكامل وتتعاظم لتقيم مجتمعة ملامح لما يمكن أن نسميه "النموذج الباكستاني" في أولا:

الدور الباكستاني في "الجهاد الأممي" لم يقف عند حدود تفجيرات السابع من يوليو ٢٠٠٥ بل تعداه إلى محاولات سابقة ولاحقة. فقد اعتقلت الشرطة البريطانية قبلها عددا من الباكستانيين المقيمين بلندن بحجة علاقتهم بمنتظمات أصولية. وبعد عام من تفجيرات لندن، أعلن عن إحباط مخطط لتفجير طائرات مدنية في بريطانيا متورط فيه أشخاص من أصول باكستانية (٣).

والمفارقة اللافتة أن الحرب الأمريكية على الإرهاب وبعوات الإصلاح ومجالات التركيز بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قد تجاهلت بصورة عامة باكستان، التي لم يدفع الأمريكيين إلا بمطالباتها بإصلاح المناهج التعليمية. على الرغم من أن المؤشرات العديدة كانت تؤكد وجود دور محوري لباكستان في استراتيجية القاعدة وجماعات الأممية الجهادية، سواء من حيث النشاط والعمل والتخطيط أو من حيث التجنيد أو العبور أو الاختفاء والبعد عن أجهزة المراقبة والمتابعة.

بل إن الدور الباكستاني في "الجهاد ضد الولايات المتحدة" سبق أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بسنوات عديدة. من خلال تورط الباكستاني رمزي يوسف بمحاولة تفجير مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣ (٤)، قبل أن يتم تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية

(٥) كاتب أرميني متخصص في شؤون الحركات الإسلامية

الداخل بين "المجاهدين"، لجأ كثير من المتطوعين العرب إلى باكستان بحثاً عن الاستقرار والأمن وخوفاً من العودة إلى ديارهم، في سياق ما سمي داخل الدول العربية بظاهرة "الأفغان العرب" الذين جرى التعامل معهم كحالة أمنية خطيرة. ولم يكن امتزاج العرب بالباكستانيين سطحياً أو مؤقتاً، فقد امتد إلى البنية الاجتماعية من خلال قيام علاقة مصاهرة وصداقة وعمل وغيرها، عززت جميعها من حضور العرب ووجودهم في عدة مناطق ومن باكستانية، مع أن السلطات الباكستانية اعتمدت منذ عام ١٩٩٤ سياسة "ترحيل العرب" إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما أدى بدوره إلى نهاب عدد من القيادات "الجهادية" إلى لندن وطلب اللجوء السياسي هناك، ونشوء ظاهرة ما أصبح يعرف بـ "لندنستان".

إلا أن باكستان لم تكف، بعد ذلك، عن التورط في اللعبة الأفغانية، فساهمت في دعم وصعود حركة طالبان، التي كانت المدرسة الحقانية في بيشارور أحد المراكز الرئيسية لأفرادها. ويقال الكثير حول دور جهاز الاستخبارات الباكستاني في تمكين إمارة طالبان الأولى، لكن هذه المرة كان التركيز ليس على القادمين العرب، بل على أبناء قبائل البشتون الممتدة بين المناطق الباكستانية والأفغانية، وتشكل الأغلبية الكبرى من أبناء حركة طالبان (١١).

كانت باكستان إحدى ثلاث دول في العالم، فقط اعترفت بحكومة طالبان، وقامت علاقات واسعة بين الحكومتين، ولعب مولاي فضل الرحمن في تلك الفترة دوراً كبيراً في تحفيز تبني الطبقة السياسية الباكستانية لطالبان. إلا أن عودة قيادات القاعدة (من السودان) إلى أفغانستان في منتصف التسعينيات بدأت تنخر في صميم العلاقة الباكستانية - الطالبانية في سياق التحول في استراتيجية القاعدة (الذي نظر له الرجل الثاني أيمن الظواهري في كتابه فرسان تحت راية النبي) باعتماد استراتيجية استهداف "العدو البعيد" (متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية) لإضعاف "العدو القريب" (النظم العربية).

انخرط نظام الرئيس مشرف في "الحرب على الإرهاب"، ومساهمة في الحرب الأفغانية، كانا لهما تداعياتهما الكبيرة على العلاقة -ولاً- بين النظام والقرى الإسلامية المختلفة التي تمثل لاعبا رئيسيا في الحياة الباكستانية، وثانياً بين النظام وقبائل البشتون التي تنتمي إليها طالبان، مما أدى بدوره إلى اشتعال المشاعر المعادية للنظام وللولايات المتحدة على السواء، وتعزيز المتعاطفين مع القاعدة داخل باكستان بصورة عامة، ومنطقة القبائل البشتونية بصورة خاصة، مما ساعد القاعدة على استخدام هذا التعاطف مع ضعف السلطة المركزية في الإقليم الشمالي الغربي وإقليم بلوشستان لتوفير ملجأ آمن لها وحاضنة اجتماعية، على غرار "الحاضنة السنية" في العراق.

على الطرف المقابل، لم تكن علاقة باكستان بالجوار الهندي أفضل حالاً، فقد شهدت هذه العلاقات حالة دائمة من التوتر منذ استقلال باكستان عن الهند عام ١٩٤٦، على أساس ديني، "القومية الإسلامية"، وأدى الدعم الهندي إلى استقلال بنجلاديش عن باكستان عام ١٩٧١. أحد أبرز محركات التوتر الهندي - الباكستاني يتمثل في إقليم كشمير الذي بقي ضمن الحدود الهندية، وتقوم فيه حركات إسلامية تحررية تسعى إلى الانضمام إلى باكستان.

كوب محطة رئيسية لتجنيد أفراد ومجموعات "الأممية الجهادية"، بالنسبة لاعتباره مركزاً إقليمياً للنشاط الجهادي وامتداد تأثيره في دول ومناطق أخرى (أفغانستان، وآسيا الوسطى، وكشمير)، وبالنسبة لكونه بيئة نموذجية لانتشار المجموعات والحركات الجهادية ونشاطها، ورابعاً: باعتباره نقطة عبور جغرافية حيوية بين مراكز التفكير والتخطيط المركزي للقاعدة في أفغانستان سابقاً (أو المناطق الحدودية الباكستانية - الأفغانية فيما بعد) وبين الأفراد والمجموعات التي تخطط للقيام بعمليات في مناطق مختلفة من العالم.

يسعى هذا المقال إلى اكتشاف العوامل التي أدت إلى بناء النموذج الباكستاني من خلال فرضيتين، الأولى: إن الموقع الجغرافي لباكستان، وتحديد الجوار الأفغاني والهندي، كان له دور كبير في توطيد "مشروع الجهاديين". والثانية: إن الأزمات الداخلية الباكستانية، وأبرزها أزمة الاندماج السياسي (وفي صميمها العلاقة بين المركز والأطراف) وأزمة توزيع الموارد والقيم ورمية الشرعية والهوية، هي أزمات خلقت ظروفًا مناسبة لنمو التيار الجهادي الراديكالي وانتعاشه في الداخل واحتضانه لجهاديين القادمين من الخارج (٩).

باكستان واللعب مع الجهاديين :

أحد أبرز الأسباب التي تجعل من باكستان مركزاً للجماعات الجهادية هو الموقع الجغرافي الذي جعلها لاعباً أساسياً في السلة الأفغانية، ومحركاً مباشراً للجماعات المسلحة في كشمير.

فعلى الجبهة الأفغانية، لعبت باكستان، منذ ثمانينيات القرن العشرين -بتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول العربية، ضمن استراتيجية الاحتواء- دوراً مباشراً ورئيسياً في تقديم الدعم اللوجيستي للمقاتلين الأفغان ضد نظام نجيب الله الموالي لموسكو إبان وجود الاتحاد السوفيتي السابق، حيث تحولت مدينة بيشارور الباكستانية في الإقليم الشمالي الغربي إلى مركز للمتطوعين العرب القادمين لمناصرة المقاتلين الأفغان، وقد وصلت أعدادهم إلى عشرات الآلاف. وأصبحت باكستان موطناً للعديد من المنظمات الإسلامية التطوعية والخدمية والإعلامية، مما ساعد على تجذر وانتشار "الحالة الإسلامية" ومنحها غطاء ومدى واسعاً. في ظل تواطؤ وتشجيع من نظام ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨) الذي كان يغازل الإسلاميين على الدوام في سياق استقطابات المعادلة السياسية الداخلية.

توازى مع "الجهاد الأفغاني" وتحول باكستان إلى بؤرة جذب للمتطوعين العرب ازدهار المد الإقليمي للسعودية في فترة ما يسمى بـ "الحقبة النفطية" المتعاقبة مع النشاط التبشيري السلفي. وقد أصابت هذه الحقبة باكستان بدرجة مباشرة من خلال نشاط المنظمات والهيئات التطوعية التي كانت تنشر الأدبيات والأفكار السلفية في شبه القارة الهندية انطلاقاً من باكستان، ومن خلال آلاف الشباب السلفي السعودي الذين فتحت لهم الحدود وقدم لهم الدعم المالي والعسكري للمشاركة في ساحات القتال الأفغاني، فنقلوا أفكارهم إلى بيوت الإقامة والسكن في بيشارور والمناطق الحدودية الباكستانية وساحات القتال الأفغانية (١٠).

بعد نهاية الجهاد الأفغاني وانتقال الصراع إلى البيت

المركز والأطراف. وإشكالية الانتماء السياسي وغياب السلطة المركزية عن إقليمى المناطق الشمالية الغربية وبلوشستان، وتعريف هوية الدولة والبنية الاجتماعية التى يلعب فيها الدين دورا حاسما

أولا- أزمة الانتماء والتوزيع :

أحدى المشكلات الخطيرة التى تعرض باكستان لحالة مزمنة من الاضطراب السياسى والأمنى ولا تهدد الاستقرار السياسى فحسب بل الوحدة الجغرافية فى البلاد، هى أزمة العلاقة بين الأقاليم الأربعة المشكلة للبلاد (البنجاب، السند، المناطق القبلية الشمالية الغربية Fata، وأخيرا إقليم بلوشستان)

تبدو مشكلة مشرف بصورة أساسية مع إقليمى بلوشستان والمناطق القبائلية الشمالية الغربية أكبر، مما يجعل من هذين الإقليمين - اللذين يتمتعان بحكومات ومجالس محلية ويعانيان من حالة شديدة من الفقر والبطالة - بيئة خصبة للجماعات الجهادية ومركزا من مراكز التجنيد الرئيسية، وحاضنة اجتماعية وسياسية وأمنية كبيرة للقاعدة والجهانيين الآخرين، تمكنها من العمل والنشاط بعيدا عن القبضة الشديدة للسلطة المركزية فى إسلام آباد.

وتكمن خصوصية هذين الإقليمين فى علاقتهما بالجهانيين بتسبب متعددة، أبرزها الأزمة مع المركز وقوة الحركات الانفصالية فيهما، والشعور بالفضب والإحباط السياسى لموقف الحكومة المركزية من الحرب الأفغانية، مع وجود نسبة كبيرة من البشتون يشاطرون إخوانهم البشتون الأفغان السمات العرقية والاجتماعية والصالح السياسية والدينية، مما خلق حالة من التلاحم بين القبائل والجهانيين، مما يجعل من مهمة ضبط الأمن والقضاء على وجود القاعدة وحلفائها فى تلك المناطق مهمة فى غاية الصعوبة على المدى القريب، مع وجود تضاريس جغرافية مناسبة تماما لحرب العصابات وعملية الكر والفر التى تتخفا الجماعات الجهادية فى مواجهة كل من السلطات الباكستانية والأفغانية (١٥).

لقد وصل الأمر فى خروج هذه الأقاليم، وبالتحديد إقليم المناطق الشمالية، على سلطة الدولة وعن نطاق السيطرة إلى حد أن المراكز العسكرية الشرسة التى وقعت بين الجيش الباكستانى ومتعاطفين وأفراد من طالبان والقاعدة داخل هذه المناطق لم تنته بسيطرة الجيش أو انتصاره عسكريا، بل أدت إلى توقيع اتفاقيتين مع القيادات القبلية فى كل من وزيرستان الشمالية والجنوبية، تتضمنان عدم تدخل الجيش، مقابل أن يتولى أبناء تلك المناطق إخراج أنصار القاعدة وعدم توفير ملاذ آمن لهم

لكن ما حدث هو على النقيض من ذلك، فقد تحولت تلك المناطق إلى عمق استراتيجى للعمليات المسلحة لحركة طالبان فى أفغانستان، وأصبحت فى الوقت نفسه موطنا ومركزا لكل من طالبان والقاعدة والمتعاطفين معهم، ويشير عدد من المراقبين والمحللين إلى أن قدرة عناصر طالبان على فرض الأمن ومحاربة العصابات فى تلك المناطق ساهمت فى تجفيفها وبناء تاييد شعبي حولها (١٦) ويتم الحديث اليوم عن طالبان الباكستانية، فى تلك المناطق، حيث تشهد تطبيقا لأحكام الشريعة، وفرضها لمظاهر الأسلمة بصورتها المتشددة، وحالة شبيهة بأوضاع أفغانستان تحت حكم إمارة طالبان الأولى (١٧)، إذ لا يتصور أحد معراء

ولأن الاقتصاد الهندى يتفوق على الباكستانى، ولأن هنالك فجوة واضحة فى حسابات القوة التقليدية تميل لصالح الهند، فقد لجأت الحكومات الباكستانية إلى التعويض الاستراتيجى العسكرى من خلال دعم المنظمات الإسلامية المقاتلة داخل كشمير، فنشأت عدة منظمات مسلحة وجدت لها سوقا ومؤيدين ومجسدين من الباكستانيين، وكانت تقوم بعمليات ضد القوات الهندية فى كشمير إلا أن نشاط هذه المجموعات - الذى يوفر كثيرا من النفقات المالية والاستنزاف العسكرى على الحكومة الباكستانية مع توافر الروح القتالية لأفراد هذه الجماعات - ليس مجانيا، فله تأثيره وامتناده داخل المن والاقاليم الباكستانية وهناك حالة من التشابك والتعاقب بين الحركات الإسلامية الباكستانية وبين هذه المنظمات (١٢).

التحول المهم كان مع عام ٢٠٠٢، عندما اشتدت الضغوطات الأمريكية على الرئيس مشرف لوقف الدعم عن هذه الجماعات، وقام الرئيس بالفعل بحظر عدة جماعات رئيسية (عسكر طيبة، جيش الصحابة، جند محمد ..)، وازدادت الضغوطات الأمريكية بعد تفجيرات مومباى فى الهند عام ٢٠٠٦، التى انتهت فيها الهند باكستان وجهاز استخباراتها، ووصلت درجات التوتر إلى منسوب عال، وهو ما أدى إلى تعزيز التوتر بين مشرف والمنظمات الإسلامية بصورة عامة (١٣).

تبدو المعضلة القاسية، التى لا بد أن يتعامل معها الرئيس مشرف، فى أنه فى الوقت الذى يريد فيه أن يرضى الإدارة الأمريكية والحفاظ على العلاقة الاستراتيجية معها، فإنه يحتاج إلى لعبة الجماعات المسلحة فى مواجهة التحالف الإقليمى (الهندي - الأفغانى)، فالدخول فى صراع حاسم مع حركة طالبان سيؤدى إلى رمى الكرة الملتفة إلى داخل باكستان، وفشل المعركة لتصبح بين القبائل البشتونية والمنظمات الإسلامية من جهة وبين نظام مشرف من جهة أخرى، كما أن المجازفة برمى ورقة المنظمات المسلحة خارج اللعبة، قبل ضمان تطبيع العلاقات مع الهند، ستضعف من موقف باكستان الاستراتيجى وتعزز من قوة الهند، لهذا تبدو التوازنات التى يعمل الرئيس مشرف عليها دقيقة وخطرة وحساسة

أحد التداعيات الرئيسية لموقع باكستان الجغرافى والمعادلة الإقليمية التى تعمل خلالها ما يطلق عليه عدد من الباحثين "إيمان الجهاد" لدى نسبة كبيرة من الباكستانيين الذين انخرطوا، إما على الجبهة الأفغانية أو الكشميرية، وهؤلاء يشكلون حالة اجتماعية وسياسية وأمنية فجزء كبير منهم يرتبط بمصدر رزقه بالعلاقة بالجماعات والنشاطات الجهادية، كما أنهم يتبنون الأيديولوجية الجهادية التى تحركهم، ليس فقط ضد العدو البعيد بل القريب، ويتمثلون حالة من "الطهوية" والخلاصية أو "المثالية" السياسية التى لا يمتلك نظام مشرف التجاوب معها (١٤).

الالتزامات الداخلية .. مصدر إلهام للمنظمات الجهادية :

بالإضافة إلى موقع باكستان الجغرافى والعوامل الإقليمية، فإن العوامل الداخلية تلعب دورا مباشرا وكبيرا فى خلق بيئة مناسبة للمنظمات والحركات المرتبطة بالمشاريع الجهادية على صعيد داخلى وإقليمى ومحلى وتعتمد الالتزامات الداخلية من أزمة

سحب الإقليمية في تلك المناطق في القول. لو كنت أقطن تلك
منطقة لاصححت فوراً إلى حركة طالبان (١٨)

بالإضافة إلى التعاطف الديني والسياسي البشتوني
تؤثر مع طالبان والقاعدة، ثمة عوامل أخرى تلعب دوراً كبيراً
في جعل هذه المناطق بيئة مناسبة للجهايين المحليين والوافدين،
من ضمنها حالة الفقر والتهجير والبطالة وانعدام البنية التحتية،
انتشار المدارس الدينية التي تغطي على غياب الدولة في تلك
مناطق مع شعور سكان تلك الأقاليم بغياب العدالة التوزيعية
للموارد والفرص الاقتصادية

واقع بلوشستان يمتد على الحدود الباكستانية - الإيرانية،
وهو أكبر الأقاليم الجغرافية الباكستانية، على الرغم من قلة
نسبة السكانية فيه، وتمثل مدينة كويتا عاصمة هذا الإقليم،
ويشكل القبائل البلوشية نسبة ٥٤.٧٪ من سكان الإقليم، بينما
تشكل القبائل البشتونية نسبة ٢٩٪، وعلى الرغم من الغنى الكبير
في الموارد الطبيعية في الإقليم - إذ يزود باكستان بـ ٤٠٪ من
احتياجاتها من الطاقة - إلا أن سكان الإقليم يعانون من نسبة
خلة تصل -وفقاً للإحصاءات الرسمية- إلى ١٢.٥٪، ويصل
معد الفقر إلى ضعف نسبته في إقليم البنجاب (١٩).

على الطرف المقابل، يعاني إقليم المناطق الشمالية الغربية
مناطق السبع) ظروفًا اقتصادية متدهورة. ويصل معدل الدخل
نومي في تلك المناطق إلى ٥٠٠ دولار شهرياً فقط، بينما تقارب
نسبة الفقر ٦٠٪. يتعاقب هذا الوضع المتردى مع عدم وجود بنية
تحتية متينة، والمعاونة الكبيرة من نقص الخدمات الأساسية في
التعليم والصحة، وغيرهما، مما يجعل جزءاً كبيراً من دخل
واطنين الشحيح يذهب باتجاه تأمين الخدمات الأساسية
المفقدة في الإدارة الحكومية، حيث يصل عدد المستشفيات إلى
ربعين مستشفى تخدم ٣.١ مليون نسمة، بنسبة تصل إلى
مستشفى واحد لكل ٦٠٧٦٢ نسمة. في حين يعتمد السكان على
الزراعة بصورة رئيسية في اقتصاداتهم، في حين تنتشر تجارة
السلاح والمخدرات في تلك المناطق. كما يعاني سكان المنطقة من
تدهور متسارع وانخفاض في مستوى التعليم والثقافة.

ويشير تقرير لمجموعة الأزمات الدولية إلى أن صعود
العمليات المسلحة وانتشار حالة التطرف في تلك المناطق هما نتاج
تفتر الحكم الرشيد الذي يتضافر مع تاريخ طويل من الدعم
الرسمي للمنظمات الإسلامية البشتونية، بالإضافة إلى وجود
قوات الاحتلال الغربي في أفغانستان المجاورة، وغياب الاهتمام
الدولي في تلك المناطق، مما يجعل من الصعوبة على الجيش
الباكستاني مواجهة هذه الحال فقط من خلال العمليات
العسكرية (٢٠)

وفقاً لما سبق، وعلى الرغم من الضغوط الدولية والغربية
الشديدة على الرئيس مشرف - التي تطالبه بضبط المناطق
الحدودية ومنع استخدام الأراضي الباكستانية من قبل مقاتلي
طالبان - فإن هناك إقراراً متأخراً بعدم القدرة على القضاء على
القاعدة في تلك المناطق. إذ يؤكد تقرير صادر عن الاستخبارات
الأمريكية أن المطلوب هو تجميع القاعدة في تلك المناطق لا القضاء
عليها. ويدت الدول الغربية تفكر بإعادة تأهيل المناطق الحدودية
من خلال مشاريع تنمية وإعمار وتعليم طويلة المدى، وتخصيص

نفقات بمئات الملايين لمساعدة الحكومة المركزية على تجفيف منابع
الجهاديين، واقتلاع التربة الخصبة التي تساعد على توفير بيئة
حاضنة لهم (٢١)، خاصة أن بعض التقارير تشير إلى أن القاعدة
تعتمد في عمليات التجنيد في باكستان عموماً، وتلك المناطق
خصوصاً، على دور الجماعات الأصولية الباكستانية ذاتها التي
تشترك مع القاعدة في العديد من الأهداف كغزوة العراق، أمريكا،
والإحياء وخيبة الأمل من سياسة الرئيس مشرف، والسعي إلى
إقامة دولة أصولية في تلك المناطق. وعلى الرغم من انتشار
المدرسة الديوبندية الحنفية في باكستان التي تشكل المرجعية
الدينية والفقهية لحركة طالبان - إذ تختلف عن المرجعية الدينية
والفكرية السلفية لدى القاعدة - إلا أن حالة من التزاوج
السياسي تبدو واضحة في السنوات الأخيرة بين الطرفين.

ثانياً - أزمة الشرعية والهوية :

كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول
مفصلية في التاريخ الباكستاني نفسه، فقد وجد الرئيس مشرف
أنه مجبر على تغيير جذري في حساباته الاستراتيجية
والسياسية، إذ وقف على مفترق طرق بين مشاركته في الحرب
الأفغانية والانقلاب على طالبان، وبين خسارة علاقته
الاستراتيجية مع الولايات المتحدة لصالح غريمه (الهند)، مع
احتمال تدهور العلاقة أكثر مع الإدارة الأمريكية التي رفعت شعار
"إما معنا أو مع الإرهاب"، مما يعني احتمال تصنيف باكستان
ضمن "الدول الراعية للإرهاب".

حسم مشرف خياره بوضوح واندمج في الحرب على
الإرهاب، وأدى دوراً رئيسياً في سقوط حركة طالبان، مما أثار
غضب واستياء الجماعات الإسلامية التي تشكل رقماً صعباً في
الحياة السياسية والاجتماعية الباكستانية، حيث تشكل مجلس
العمل المتحد (من عدة جماعات ومنظمات إسلامية سنية وشيعية،
أبرزها الجماعة الإسلامية برئاسة القاضي حسين أحمد، وجمعية
العلماء المسلمين بقيادة مولاي فضل الرحمان) الذي يشغل ٦٢
مقعداً من أصل ٢٤٢ مقعداً، ويشكل القوة البرلمانية الثالثة (٢٢)،
إذ تسيطر الرابطة الإسلامية - جناح قائد أعظم على المرتبة
الأولى، عليها حزب الشعب البرلماني بقيادة بناظير بوتو.

على الطرف الآخر من الحرب على الإرهاب، تكمن قضية
المدارس والمناهج الدينية. فعلى الرغم من أن الرئيس مشرف تمكن
من إدخال تعديلات على المناهج الدينية، إلا أنه لم يتمكن حتى الآن
من السيطرة على المدارس الدينية التي يقدرها بعض المراقبين
بخمسة عشر ألف مدرسة، تقوم عليها جمعيات وجماعات دينية
خارج سلطة الدولة.

ومع أن السلطات الباكستانية أصدرت تشريعات يلزم المدارس
الدينية بالتسجيل الرسمي والتعريف بمناهجها وطلابها
وجنسياتهم، إلا أن عدداً قليلاً من المدارس قد التزم بذلك، ولا تزال
العلوم التي تدرس والأفكار التي يلقاها التلاميذ خارج سيطرة
الدولة، مع وجود تقارير دولية تؤكد أن جزءاً من المواد التعليمية
يبحث على الثقافة الجهادية والموقف السلبي من الغرب والآخرين
يتوازي ذلك مع دور هذه المدارس في التجنيد الحركي لدى
الجماعات والمجموعات الإسلامية المعادية للغرب في باكستان

وقد أدت أزمة المسجد الأحمر الأخيرة وسوء الإدارة السياسية

أخرى، كان أحد فصولها الصراع بين مشرف وكبير قضاة المحكمة العليا، افتخار محمد شويري.

في الخلاصة، يمتاز المناخ العام في العاصمة الباكستانية إسلام آباد، كما هو الحال في الأقاليم المختلفة، بالتوتر السياسي والأمني الشديد، والانزعاج الكبير من قبل مختلف الأطراف من الرئيس مشرف، وقد جعلت المعارضة شعارها في الانتخابات القادمة العمل على إسقاطه.

وفي السياق ذاته، هنالك استفزاز للمشاعر الدينية وغيان في الشارع الإسلامي الباكستاني ضد مشرف، بخاصة بعد حادثة المسجد الأحمر. ويبدو أن الأمور لا تتجه إلى التهدئة، وقد نطقت القاعدة مباشرة على خط الأزمة من خلال تصريحات للرجل الثاني، أيمن الظواهري، تطالب بالقضاء على مشرف، وهي بلا شك ظروف مساعدة لعملية التجنيد السياسي والحركي من قبل الجهاديين، والاستثمار في الصورة السلبية للرئيس مشرف بعد حادثة المسجد الأحمر.

فإذا أضيفت عوامل التوتر السياسي والأمني في إقليم البنجاب، والظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة في إقليم البنجاب والسند إلى التدهور في علاقة السلطة المركزية مع كل من الإقليم الشمالي الغربي وإقليم بلوشستان، فإننا أمام ظروف محفزة لنشاط الجماعات الجهادية المحلية والمجموعات الوافدة.

والإعلامية لها إلى تفاقم الصراع والخصومة بين مشرف والجماعات الإسلامية، وتجميع مشاعر انتصار التيار الإسلامي ضده، باعتباره "حليفا للغرب" ضد الإسلاميين، في الوقت الذي اتضح فيه أن محاولة مشرف تبني خيار "الإسلام المستنير" لم تفلح في الشارع الإسلامي الباكستاني ولدى الجماعات الأصولية التي حاولت عدة مرات اغتياله (٢٢).

مستقبل مشرف على المحك :

تبدو المعضلة التي تواجه مشرف وتشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار السياسي في باكستان، بل وعلى حياة مشرف الخاصة، أن صراعه مع الشارع الإسلامي والجماعات والمجموعات المختلفة بمثابة مراجعة مع البنية الاجتماعية الباكستانية التي يتغلغل فيها الدين ويتحالف مع القبلية، ويصطدم مع السياسات التي كرسها السلطة الباكستانية خلال العقود السابقة، منذ الاستقلال عام ١٩٤٦، والتي تركز على أن هوية الدولة تقوم على الدين، في سياق المواجهة مع الهند، أو التلاعب السياسي الداخلي بين السلطة والمعارضة العلمانية أو الليبرالية.

المفارقة أن مشرف لا يخوض معركة المصيرية مع الجماعات والمدارس الإسلامية مساندا بتحالف مدني، بل على النقيض من ذلك يدخل مشرف في صراع كبير وشديد مع القوى السياسية الأخرى، كحزب الشعب بقيادة بوتو، وحزب الرابطة الإسلامية الذي لا يزال مواليا لنواز شريف، ومع قوى مدنية ومعارضة

الهوامش :

١- انظر: الحياة العادية لمديري تفجيرات لندن:

http://news.bbc.co.uk/1/hi/arabic/news/newsid_4684000/4684923.stm

وقارن ذلك بـ :

<http://www.araaee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=4999>

٢- انظر:

http://news.bbc.co.uk/1/hi/arabic/news/newsid_4206000/4206922.stm

٣- انظر:

http://news.bbc.co.uk/1/hi/arabic/world_news/newsid_4782000/4782285.stm

٤- انظر: صحيفة الحياة، ٢٤ يوليو ٢٠٠٤

٥- ر. نشأت حامد عبد الماجد، الرؤى الفكرية والخريطة التنظيمية للأفغان العرب:

<http://www.islamonline.net/arabic/famous/10/2001/article2-b.shtml>

٦- انظر: روبرت كلاين، جيش محمد عطا، ترجمة: حسن الشريف وكاميران حوج، منشورات الجمل، ط ١، ٢٠٠٦، ألمانيا، ص ١٠٣-١١٧، وقارن ذلك بـ: اعترافات خالد شيخ محمد: حجر الزاوية في استئناف مقدم لتبيرة ٤ متهمين الشرق الأوسط اللندنية، ١٩ مارس ٢٠٠٧

٧- انظر ١٤ معتقلا من السجن السرية إلى جواناتنامو، موقع إسلام أون لاين، سبتمبر ٢٠٠٦، انظر:

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2006-07/09/08.shtml>

٨- استخدام مصطلح "الأممية الجهادية" يأتي في سياق الاحتراز والتفريق بين الأعضاء المنتسبين فعلا إلى القاعدة وأولئك الذين ينتهون أيديولوجيتها الجهادية في الصراع مع الولايات المتحدة وحلفائها. لكنهم ليسوا بالضرورة أعضاء فيها.

٩- لا بد من ملاحظة منهجية مهمة في هذا السياق، تتمثل في أن اعتبارات مشاركة باكستانيين في تفجيرات لندن لا ترتبط بالضرورة، أو فقط، بظروف باكستان، فالتفجيرات التي تمت في لندن أو محاولات التفجير -على سبيل المثال- شارك فيها أشخاص من مختلف الجنسيات، سواء أسيوية (كما هو الحال في تفجيرات السابع من يوليو ٢٠٠٥) أو أصول إفريقية (إحباط تفجيرات في الحادي والعشرين من يوليو في العام نفسه) أو عمليات لندن الأخيرة هذا العام ٢٠٠٧ (التي اتهمت فيها السلطات البريطانية عددا من الشرق أوسطيين)، مما يعني أن سؤال الإرهاب الإسلامي في أوروبا قد يرتبط بدرجة رئيسية بإشكالية الاندماج السياسي أو بتعبير خليل العناني "صدمة الحداثة" بصورة رئيسية، مقارنة بالتأثير الأقل للدولة أو البلد الأصلي لمن يقومون بهذه التفجيرات. فإذن ذلك به: خليل العناني، "المحولون" من سيد قطب إلى عبد الرشيد غازي .. القاعدة وجدار الحداثة، الغد الأردنية، ١٤ يوليو ٢٠٠٧.

١٠- انظر: محمد سليمان أبو رمان، الإسلام السياسي في المؤسسات البحثية الأمريكية .. قراءة في دراسة منظمات سياسية متطرفة .. الشبكة الإسلامية

http://www.islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=177&catid=178&artid=2627.

١١- انظر: حركة طالبان، الجزيرة نت، إعداد قسم الدراسات.

١٢- انظر: المشهد السياسي الباكستاني في عهد الجنرال برويز مشرف، مركز القدس للدراسات السياسية: www.alqudscenter.org وقارن ذلك به: محمد الشافعي، باكستان .. حرب الدخول - جذور العنف في باكستان، الشرق الأوسط اللندنية، ١٠ يوليو ٢٠٠٧.

١٣- انظر: اعتقال ١٤٠ ناشط في باكستان، موقع إسلام أون لاين، ١٤ يناير ٢٠٠٢، وقارن ذلك به:

<http://arabic.cnn.com/2006/world/30/9/india.pakistan/index.html>

١٤- انظر: ثقافة الجهاد في باكستان، قراءات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

www.ahram.org.eg/acpss/ahram/1/1/2001/READ.33HTM - 26k

١٥- انظر: عمر فاروق، البشتون النقطة الملتهبة بآسيا، الشرق الأوسط اللندنية، ٦ أكتوبر ٢٠٠٦، وقارن ذلك به: باكستان تخوض حرباً مفتوحة ضد القاعدة في وزيرستان، صحيفة الرياض السعودية، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٤.

١٦- انظر:

Pakistan Tribal Areas Appeasing the Militants, international crisis groups, 2006.

١٧- انظر: الطلبة تزحف على حدود باكستان بعد أن تبخرت سلطات الدولة، الشرق الأوسط اللندنية، ٢٨ فبراير ٢٠٠٧.

١٨- انظر: ديفيد مونتيرو، إقليم وزيرستان .. بيئة خصبة لانصار طالبان، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب www.icaws.org

١٩- انظر:

The Worsening Conflict in Balochistan international crisis groups, 2006

٢٠- انظر:

Pakistan Tribal Areas, ibid

٢١- انظر: روبرت مسنولون أمريكيون: ملاذ القاعدة بباكستان قد يصعب الوصول إليه، ٢٦ يوليو ٢٠٠٧.

٢٢- انظر: المشهد السياسي الباكستاني، مرجع سابق.

٢٣- انظر: محمد الشافعي، حرب المسجد الأحمر .. معارك تفسير العظم بين الحكومة والمدارس الدينية تحكمها متغيرات الساحة السياسية، الشرق الأوسط ٧ يوليو ٢٠٠٧.

ظاهرة المدارس الدينية في باكستان .. الأبعاد السياسية والاجتماعية

■ خليل العناني ■

تعد المدارس الدينية إحدى العلامات المميزة للحياة السياسية في باكستان، وستظل هذه المدارس إحدى نقاط الجذب التي تثير شغف المراقبين والمهتمين، سواء لمتابعة الظاهرة الإسلامية في نسختها المتشددة داخل باكستان، أو للتعرف على الدور الحيوي الذي تقوم به تلك المدارس في تصدير العنف الديني إلى خارج الحدود الباكستانية.

وتحظى ظاهرة المدارس الدينية الباكستانية بقدر من التعقيد والتشابك، بحيث لا تبعد مجرد مسألة تتعلق بمناهج التعليم الديني التي يتم تلقينها للطلاب فحسب، وإنما كونها تعبير عن ثقافة مجتمعية تضرب بجذورها في التاريخ الحديث لشبه القارة الهندية وليس باكستان فقط.

الجنور التاريخية لنظام المدارس الدينية :

كان أول ظهور للمدارس الدينية قبل ما يقرب من ألف عام، حيث تم تدشينها للمرة الأولى في القرن الحادي عشر وذلك في بلاد (أجمير) أو الهند حالياً، وذلك عام ١٩١١. وفي القرون الوسطى، كانت المدارس إحدى الأنواع التي يؤسسها الحكام من أجل ضمان الولاء لهم، وكانت تركز على دراسة الفقه. ومع دخول المغول لشبه القارة الهندية، تم التوسع في مناهج التعليم كي تضم الفلسفة والمنطق وعلم الكلام ودراسة الحديث.

وفي أثناء الاحتلال البريطاني لشبه القارة الهندية، كانت المدارس أحد مظاهر التمدن الاجتماعي، وكان خريجوها يحظون بقدر من الاحترام والمكانة الاجتماعية، بينما يمثلون النخبة المتعلمة داخل مجتمعاتهم. ومع إحكام الاحتلال الإنجليزي في جنوب آسيا، بدأت سلطات الاحتلال في تغيير نظام المدارس. فقد تم إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة الفارسية، وذلك عام ١٨٢٠، وذلك من خلال اليشين. وأولهما شركة الهند الشرقية التي استقطبت عددا كبيرا من العمالة الهندية التي كانت مضطرة للتعامل باللغة الإنجليزية وثانيتها من خلال عمليات التبشير التي كانت تجري على قدم وساق في مناطق جنوب آسيا.

وقد جاء للتغيير الأهم عام ١٨٥٧، حين قامت الانتفاضة الشعبية في الهند ضد سياسات الاحتلال البريطاني التي تصدى لها علماء المدارس الإسلامية. وأعطوا رفضهم للبعثات التبشيرية المسيحية التي كانت تستهدف الإسلام في شبه القارة الهندية. ومنذ هذه اللحظة، حدث تحول مهم، حيث تم إنشاء ما أطلق عليه مدرسة دار العلوم الإسلامية في مدينة بيونود الهندية وذلك عام ١٨٦٧، بعدما عمل الديوبندويون على نشر المدارس الدينية في

مختلف أرجاء القارة الهندية. ويقدر عدد المدارس الدينية في الهند بنحو عشرة آلاف مدرسة، تضم بين جنباتها ما يقرب من مليون ونصف مليون طالب، في حين تتحدث بعض التقارير عن أن هناك ما يقرب من ٦٠ ألف مدرسة دينية في بنجلاديش (١).

وقد استمرت هذه الحال حتى تم تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ بين الهند وباكستان، حين سعى علماء باكستان إلى إنشاء مدارس دينية على نفس الطريقة الموجودة في الهند، وقرروا إنشاء مدارس أهلية على نمط (دار العلوم) بديوبند. ومظاهر العلوم) يساهرنفور في كل أرجاء البلاد. فأنصب لكل اتجاه أو فرقة رئيسية مدارسها الخاصة بها (الديوبندية والبرلوية وأهل الحديث والجماعة الإسلامية والشيعة)، ثم نشأت بعد ذلك خمس لجان عليا للمدارس، لكل طائفة لجنة تشرف على مدارسها، حيث تعقد امتحانات تحت إشراف كل لجنة من هذه اللجان الخمس ويمنح الدارس بعد امتحان التخرج شهادة تسمى (شهادة العالمية في العلوم العربية والإسلامية) (٢).

الدور الاجتماعي للمدارس :

لا يقتصر الدور الذي تقوم به المدارس الدينية في باكستان على مجرد تعليم الطلاب المناهج الدينية بمختلف تفرعاتها، وإنما أيضا تسهم بدور اجتماعي إعلالي كبير جدا. وفي بلد يقرب عدد سكانه من ١٥٠ مليون نسمة ويحظى بمستويات مرتفعة من الفقر، يتزايد الدور المجتمعي الذي يمكن لمثل هذه المؤسسات أن تلعبه، حيث تقوم بملء الفراغ "التموي" في المناطق التي لا تصل إليها خدمات الحكومة الباكستانية. ففي باكستان ما يقرب من ١٥ ألف مدرسة توفر التعليم المجاني لما يقرب من ١.٥ مليون طالب، كما أنها تقدم خدمات كثيرة للمجتمع الباكستاني تتراوح ما بين تقديم الفتاوى والإرشاد الديني، وتوفير الأئمة والخطباء للمساجد، وتوفير المدرسين والمواد الدراسية للطلاب بمختلف مراحل التعليم، والأكثر من ذلك أن ثمة احتراما كبيرا ومكانة اجتماعية يحظى بها خريجو هذه المدارس، لذا تحرص كثير من العائلات في المدن الباكستانية، وليس الأرياف فقط، على إرسال أولادهم لنيل حظ

المواد الرياضية مثل "مادة المواريث" أو مادة الهندسة القديمة "تحرير إقليدس" بالطريقة الروتينية من غير استخدام الوسائل التوضيحية المناسبة لذلك.

المدارس "محاضن للفكر الجهادي":

لا يمكن لأي مراقب أن يتجاهل الدور السياسي القوي الذي تقوم به المدارس الدينية في باكستان، ويقصد بالدور السياسي في هذا الإطار أمرين، أولهما: الدور الجهادي الذي تقوم به المدارس، سواء داخل باكستان أو خارجها، وثانيهما: الدور السياسي "المحلي" الذي تقوم به المدارس في توازنات القوة داخل النظام السياسي الباكستاني.

بالنسبة للبعد الجهادي، فنظرا لاهتمامها الشديد بالمناهج الدينية والتزامها خطا سلفيا واضحا، باقت المدارس الدينية في باكستان مقصدا لكل من ينشد الالتزام الديني المحافظ والعودة للعصر الإسلامي الأول، وبالتالي استقطبت كل من يرغب في تحصيل العلوم الشرعية في نسختها الأولى. وبالإضافة إلى الطلاب الباكستانيين، فقد استقطبت هذه المدارس العديد من الطلاب الأجانب الذين جاؤا من مختلف الدول العربية والإسلامية على مدى العقود الخمسة الماضية. وهي في ذلك كانت تحصل على دعم مادي من بعض "المحافظين" الأثرياء، سواء من دول الخليج العربي أو غيرها من البلدان الإسلامية. وتشير الإحصاءات إلى أن المدارس تتلقى ما يقرب من ١.٥ مليون دولار سنويا كممنح وتبرعات. لذا، لم يكن غريبا أن يصدر الرئيس الباكستاني برويز مشرف - وفي إطار تحولات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر - قرارا بطرد عشرات الطلاب الأجانب من باكستان، وذلك في إطار محاولته للسيطرة على المدارس الدينية وكسر شوكتها.

وكان منطقيا، في ظل حال الانغلاق وضعف التجديد الفكري والديني، أن تصبح المدارس الدينية بباكستان بمثابة "محاضن" للفكر الجهادي المتشدد التي تقوم بتفريخ عشرات المتشددين وقد لعبت الظروف التي تمر بها باكستان -سواء لعلاقاتها المشاكلة مع أفغانستان وانخراط كثيرين من أبناء الشعب الباكستاني في محاربة الاحتلال السوفيتي السابق لأفغانستان، أو لعلاقتها المضطربة مع الهند- دورا كبيرا في توفير البيئة السياسية الملانة لإنضاج هؤلاء الجهاديين.

ولا يزال هذا الوضع قائما حتى اليوم، حيث تعد باكستان "محطة" رئيسية في خريطة العمل الجهادي حول العالم، وتبدو كما لو كانت قاعدة ارتكاز للعمليات الجهادية في الداخل والخارج. وقد وفرت المدارس الدينية نوعا من البنية التحتية التي قام عليها تنظيم القاعدة في أفغانستان طيلة النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن المنصرم. كما أنها لا تزال تمارس دورا مهما في تغذية المنظمات الجهادية بالعديد من الكوادر والقيادات اللازمة لاستكمال بنيتها التنظيمية والبشرية.

ولا يستبعد كثيرون أهمية الدور الذي لعبته المدارس في التفجيرات التي ضربت لندن في السابع من يوليو ٢٠٠٥ (راجع موضوع محمد أبو رمان في هذا القسم)، أو في التحضيرات التي كانت تجري لتنفيذ هجمات في مطارات جلاسكو ولندن خلال شهر يونيو ٢٠٠٧.

الصراع بين نظام مشرف والمدارس الدينية:

تمثل المدارس الدينية لاعبا مؤثرا في السياسة الداخلية الباكستانية، سواء لكونها تمثل ضمانا مهمة لحركات المعارضة

من التعليم في هذه المدارس.

ولكن في المقابل، تظل المناهج التعليمية التي يتم تدريسها نقطة سوداء في هذا الوجه المشرق للمدارس، بالإضافة إلى نقاط سلبية عديدة أخرى، يمكن رصدتها بوجه عام فيما يلي (٣):

١- تعزيز الانعزالية

يغلب على طلاب المدارس الدينية ومدرسيها الانعزالية والنزوع على النفس، تجدهم يعيشون في المجتمع، لكن قلما تجدهم يتفاعلون مع مشاكله، وقد صار ذلك طبعا راسخا في كثير منهم. لقد تغيرت الظروف قليلا بعد تجربة طالبان في أفغانستان، ومشاركة المتخرجين من المدارس في المعترك السياسي في السنوات الأخيرة في باكستان، لكن الانعزالية لا تزال تغلب على طلاب المدارس ومدرسيها.

٢- التربية على الجمود والانغلاق:

من أهم خصائص المدارس الدينية تربية المرتبطين بها على الجمود والمحافظة على التقليد في كل شيء، بدءا من الزي، ومرورا بالأفكار والمناهج، وانتهاء بالسلوك العام في الحياة، وقلما تجد الطلاب يقبلون شيئا مغايرا لما سمعوه من مشايخهم واساتذتهم، ومن هنا يصرون على الزي التقليدي للعلماء الذي تعتبر العمامة جزءا أساسيا منه في مناطق بلوشستان وإقليم سرحد وأفغانستان، ويصر بعضهم على المحافظة على المنهج الدراسي والكتب الدراسية القديمة التي تشبه الألفاظ في بعض المجالات العلمية.

٣- الاهتمام بالمسائل السطحية:

يهتم المدرس والطالب في المدارس الدينية ببعض القضايا الخلافية الفرعية من مسائل الطهارة والعبادات التي يكون الخلاف فيها في الغالب خلافا في الترجيح، وكثيرا ما يشغل معلمو الحديث والفقه بالبحث عن ترجيح مذهب من المذاهب الفقهاء في مسألة فرعية، وقد يقضي معظم أوقات السنة في مثل هذه القضايا. وعندما يصل إلى القضايا المهمة في حياة المسلمين، مثل المعاملات المالية والعلاقات الخارجية والأدب وعلاقة الشعوب بالحكام، فإنه يمر عليها مرور الكرام، ويكتفي بقراءة نص الحديث، ولا يتوقف عند مفزاه وهو نفس الحال مع بقية المواد من الفقه والتفسير وغيرها.

٤- هيمنة الخلافات المذهبية:

من أهم مآثر المدارس الدينية وجود الخلافات المذهبية بينها، فإن المدارس الدينية تتبع التيارات الفكرية المختلفة، وهي تختلف في قضايا عديدة، وهذا يؤثر على علاقات هذه المدارس ببعضها بعضا. وقد يدخل بعضها في صراع دام بسبب بعض الخلافات المذهبية.

٥- مدارس ما قبل الحداث:

لا تكاد المدارس الدينية في باكستان تتواصل مع منتجات الحداثة المادية، فلا توجد أي فرص للأنشطة الطلابية المتعارف عليها في المدارس الحكومية. وتكاد المدارس الدينية تخلو من الملاعب داخل مباني المدارس الدينية، ولا توجد فرص للأنشطة الثقافية والفنية.

من جهة أخرى وفي إطار الطبيعة المحافظة للمدارس، فلا يستخدم الأساتذة طرق التدريس الحديثة في المدارس الدينية، بل ولا يمينون استخدام أدوات الكتابة الحديثة، كالسبورة واللوحات والرسوم البيانية، لشرح الدرس، ويتم تدريس كل المواد حتى

المدارس الدينية في باكستان

تتضح أهمية الخدمات التعليمية التي تقدمها المدارس الدينية في باكستان بالمقارنة بحالة الخدمات التعليمية التي تقدمها الدولة، في بلد تعدادها ١٦٠ مليون نسمة، منهم ٨٥ مليوناً تحت سن ١٩ سنة.

تشير التقديرات إلى أن ٥٢٪ فقط من الأطفال في سن التعليم ينظمون في الدراسة، ولا يكمل منهم المرحلة الابتدائية سوى ٤٧٪ من الذكور، و ٢٢٪ فقط من الإناث. وتبلغ نسبة الأمية نحو ٤٧٪، وإن كانت بعض التقديرات تشير إلى أنها أعلى بكثير.

وهناك، بشكل عام، تردد في مستوى الخدمة التعليمية الرسمية، حتى على مستوى الأبنية التعليمية ذاتها. فهناك ٣٥٠٠ مدرسة ليس لها مبان، و ٤ آلاف مدرسة مهددة بالانهيار، و ٢٩ ألف مدرسة لا تصلها الكهرباء، و ١٤ ألف مدرسة لا يوجد بها مياه جارية. وهناك في جميع أنحاء باكستان أقل من ١٠٠ مدرسة ثانوية يوجد بها معامل للعلوم، كما يقدر أن ٤٠٪ من الميزانية المخصصة للتعليم ترد إلى الخزائن كل عام لأسباب بيروقراطية، أو لعدم توافر الإمكانيات لاستغلال هذه المخصصات.

المصدر : The Economist ، ٧ أبريل ٢٠٠٧ .

خريجها في أنشطة سياسية، كما يتم توظيفهم في الصراع المحموم على السلطة في باكستان.

لذا، فقد اتخذ مشرف مجموعة من الإجراءات التي بدأها بشكل تدريجي، ما لبثت أن تصاعدت كلما شعر بالضغط الأمريكي عليه في محاولة لإثبات قدرته على كونه شريكاً في الحرب الأمريكية على الإرهاب. ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

١- إصلاح المناهج الدينية :

منذ أوائل عام ٢٠٠٢، بدأ نظام الرئيس مشرف حملة من أجل إصلاح المناهج التعليمية والدينية في مختلف مراحل التعليم. وقد أطلق البعض على هذه العملية محاولة "عصرنة" التعليم في باكستان. أي إضافة المواد العصرية في مناهج المدارس الدينية ومنمنذ، حرصت بعض المؤسسات والجامعات الباكستانية على إجراء بعض التعديلات الموضوعية والإجرائية في طريقة إدارتها للمدارس. فعلى سبيل المثال، اشترطت جامعة دار العلوم بكراتشي -التي تعد من كبرى المؤسسات التعليمية الدينية في باكستان- في القبول والتسجيل أن يكون الطالب مجتازاً اختبار الثانوية الحكومية على الأقل. وفي معهد العلوم الإسلامية بإسلام آباد، تدرس المناهج العصرية المقررة لدى الحكومة إلى جانب المواد الدينية من الصف السادس إلى درجة البكالوريوس.

وفي عام ٢٠٠٢، وضع مشروع لإصلاح محتوى المناهج التعليمية في باكستان، أطلق عليه "برنامج إصلاح المدارس تعهدت فيه الحكومة بتدريس Madrasa Reform Project المواد العصرية كالكمبيوتر واللغة الإنجليزية والعلوم الطبيعية. وقد وصل حجم المبلغ المرسوم لتنفيذ هذا البرنامج إلى ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار لإنفاقها على الكتب والمعلمين الذين يدرسون المواد غير الدينية، فضلاً عن أجهزة الحاسب الآلي (٤).

٢- التسجيل الإلزامي :

كما سبق الإشارة، فإن معظم المدارس الدينية في باكستان لا تدخل تحت سيطرة الدولة الباكستانية، وإنما تعمل بشكل منفرد اعتماداً على مواردها الذاتية. وفي محاولة من الرئيس مشرف للتحكم في هذه المدارس، أصدر قراراً في أغسطس ٢٠٠٥ يفرض على جميع المدارس ضرورة التسجيل رسمياً لدى السلطات وإرسال تقرير سنوي عن أنشطتها وأدائها خلال العام إلى

الإسلامية في باكستان، وفي مقدمتها حزب الجماعة الإسلامية، أو لمحاولات الخروج من تحت سيطرة الدولة الباكستانية، وذلك على غرار الحال في الأزمة الأخيرة للمسجد الأحمر.

يمكن القول إن المدارس الدينية في باكستان تتخذ شكلاً عقوبياً تشابكياً، بحيث ترتبط كل مجموعة من المدارس التابعة لمذهب أو إطار فكري معين باتحاد أو منظمة تعاونية تقوم على تلبية احتياجاتها وتشكيل جماعة ضغط على الحكومة الباكستانية. وقد تشكلت بالفعل مجموعة من المنظمات التي تنفرد عنها مجموعات صغيرة من المدارس لمطالبة الحكومة الباكستانية بتحقيق العديد من الأهداف، منها -حسبما يشير مصباح الله عبيد الباقي- الحصول على الاعتراف بشهادات المدارس ومعادلتها بشهادات نظام التعليم الحكومي، وهو ما تحقق فيما بعد.

وقد صارت هذه المنظمات والاتحادات ممثلة للمدارس التابعة لها، تتحدث باسمها وتشرف على وضع المناهج وتوجيهها في جميع المدارس التابعة لها، وتشرف على نظام الاختبارات، فتضع الأسئلة وتشرف على إجراء الاختبار وتصحيح الأوراق، وتمنح الشهادات للفاجحين، ولا تتدخل في الأمور الإدارية والتمويلية والنظام الداخلي للمدرسة، إذ تعتبر هذه الأمور كلها من اختصاص إدارة المدرسة، فلا يتدخل فيها أحد من خارجها.

ولعل كبرى هذه المنظمات من حيث عدد المدارس التابعة لها هي وفاق المدارس العربية في باكستان وهي المنظمة التابعة للاتجاه الديوبندي (٨٥٠٠ مدرسة)، يليه تنظيم المدارس باكستان التابع للاتجاه البريلوي (٢١٥٠ مدرسة)، تليهما رابطة المدارس الإسلامية (٧٧٥ مدرسة)، وفاق المدارس السلفية (٧٥٠ مدرسة)، وياتي في النهاية وفاق مدارس الشيعة (٤٥٠ مدرسة).

لم تكن المدارس الدينية في باكستان تمثل قلقاً لدى الرئيس الباكستاني الحالي برويز مشرف في بداية عهده. خاصة أن لم يعد إلى إغضاب المنتظمين إليها بعد انقلاب العسكري عام ١٩٩٩. ولكن ما إن وقعت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وبات نظام مشرف يمثل رأس حربة فيما يطلق عليه الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة، حتى بدأ مشرف في إعادة التفكير في دور المدارس الدينية وضرورة العمل على تحجيمها وإحكام السيطرة عليها من جهة أخرى، كثيراً ما شكلت المدارس شوكة في حلق الرئيس مشرف بسبب انخراط

خليل العاني

عريضة من الشعب الباكستاني التي تستغل بخدمات المدارس الدينية.

لكن المنظمات التي قد تتأثر بمثل هذه السياسات كما يرى بعض المراقبين هي (٧):

- المنظمات الجهادية العاملة في إقليم كشمير، والتي تتحرك ضد الاحتلال الهندي على حد تعبير الباكستانيين.

- المنظمات السننية والشيوعية المتهمه بإثارة النزاعات الطائفية والتقاتل فيما بينها.

- المنظمات الدينية الثورية الجهادية داخل باكستان، والتي لا ترى مصلحة في العمل الديمقراطي أو جدواه لتطبيق الشريعة، وتؤمن بالعمل المسلح لتحقيق ذلك، مثل منظمة تنفيذ الشريعة المحمدية في مالاكند برئاسة الشيخ صوفي محمد، وشعارها "الشريعة أو الشهادة".

- الجماعات الإسلامية السياسية، التي تعتمد على العمل السياسي والديمقراطي لتطبيق الشريعة، ومن أهمها: جمعية علماء الإسلام، ويرأسها الشيخ فضل الرحمن، والجماعة الإسلامية وأميرها القاضي حسين أحمد، وجمعية علماء باكستان (البرلوية) وأميرها شاه أحمد نوراني، وجمعية أهل الحديث وأميرها البروفيسور ساجد مير.

- جماعة التبليغ والدعوة :

لذا، يشكك المراقبون في أن تضعف هذه الإجراءات من حدة الدور الذي تلعبه المدارس الدينية في باكستان، بل قد تفاقم المشاكل التي يتعرض لها النظام الباكستاني حالياً، مما يعني استمرار المدارس في لعب دور مهم في رسم معادلات السياسة الباكستانية داخليا وخارجيا

السلطات الحكومية، والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية لنفقاتها الفعلية والموارد التي حصلت عليها ومصادرهما. كما يحظر القرار على المدارس بث تعاليم أو نصوص تدعو إلى الجهاد أو إلى الحقد ضد الأديان الأخرى (٥). وقد رفضت العديد من المدارس هذا القرار، واعتبرته نوعاً من مصادرة نظام مشرف للضغوط الأمريكية

٢- طرد الطلاب الأجانب

عشية وقوع هجمات لندن وثبوت ضلوع العديد من الطلاب الأجانب الذين وفدوا إلى باكستان فيها، أصدر الرئيس مشرف قراراً بطرد ما يقرب من ١٤٠٠ طالب أجنبي خارج باكستان، كما أعلن أن بلاده لن تعطي تأشيرات للطلاب الأجانب الراغبين في استكمال تعليمهم الديني في باكستان.

وقد اتهم مشرف المدارس الدينية بأنها مصنع لتفريخ الإرهابيين، وذلك بعد أن ثبت أن أحد منفذي تفجيرات السابع من يوليو في لندن يحمل الجنسية البنجلاديشية قد حضر إلى مدينة ديبية بباكستان في العام الدراسي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤. وقد رفضت العديد من المدارس الباكستانية هذا القرار، مؤكدة أن وضع طلابها الأجانب قانوني، ورفض بعضها تسليم الطلاب الأجانب لديها (٦).

وقد تراجع عدد الطلاب الأجانب في المدارس الدينية في باكستان بدرجة كبيرة منذ أن فرضت الحكومة الباكستانية قيوداً شديدة على منح تأشيرات الدخول عقب هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ بالولايات المتحدة.

ويعتقد كثيرون أن الإجراءات التي جرت بحق المدارس الدينية في باكستان لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بل على العكس من ذلك، فقد زادت من حدة التوتر بين النظام الباكستاني وقطاعات

الهوامش :

(١) Alexander Evans, Understanding Madrasahs, Foreign Affairs, January February 006, p. 11.

<http://saaaid.net/manahej/21.htm>

(٢) أزمة التعليم الديني في باكستان على الرابط
(٣) راجع الدراسة المتميزة عن قصة المدارس الدينية في باكستان لمصباح الله عبد الباقي على موقع إسلام أونلاين على الرابط

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1183484071456&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout

(٤) راجع تقرير مجموعة الأزمات الدولية باكستان .. مدارس كراتشي والعنف المتطرف، عدد ١٢٠، مارس ٢٠٠٧ على الرابط
http://www.crisisgroup.org/library/documents/asia/south_asia/130_pakistan_karachi_s_madrasahs_and_violent_extremism.pdf

(٥) إسلام أونلاين على الرابط
<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2005-13/09/article.03.shtml>

(٦) جريدة الشرق الأوسط، ٢٧ يوليو ٢٠٠٦، العدد ١٠١٠٣

(٧) راجع موقع
<http://saaaid.net/manahej/21.htm>

الحرب على الإرهاب والمساعدات الأمريكية لباكستان

■ محمد حافظ عبد الجيد *

ناقش الكونجرس الأمريكي نهاية شهر يوليو ٢٠١٧ مشروع قانون يربط تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لباكستان - مستقبلا - بالخطوات التي تتخذها للقضاء على معسكرات تدريب المتشربين، واعتقال زعمائهم، ووقف الهجمات عبر الحدود، وكذلك تنفيذ إصلاحات ديمقراطية. ويطالب القانون الرئيس بوش بالتأكد من أن باكستان تحرز تقدما فيما يتعلق بهذه الخطوات، الأمر الذي أدى إلى استياء الحكومة في إسلام آباد. وقالت تنسليم إسلام، الناطقة باسم وزارة الخارجية في بيان، إن ربط المساعدات الأمريكية المقدمة لباكستان بجهود مناهضة الإرهاب قد تكون له نتائج عكسية، وإن مثل هذا الربط لم يكن في مصلحة التعاون المشترك في الماضي.

قاعدة جوية. ثم تحولت باكستان إلى خط المواجهة الأمامي في الحرب ضد السوفييت في أفغانستان وكما سبقت الإشارة، حصلت باكستان مقابل هذا الدور على نحو ٢٠ مليار دولار كمساعدات ومنح وقروض، مما ساهم في رفع معدل النمو الباكستاني بمقدار ٦.٥٪ سنويا أثناء حرب السوفييت في أفغانستان لكن المساعدات توقفت بعد هزيمة السوفييت في أفغانستان وانتهى الاتحاد السوفيتي. ثم تعرضت باكستان لعقوبات. وفرض عليها حصار جزئي، إثر القيام بتفجيرات نووية عام ١٩٩٨، مما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي فيها إلى ما دون ٢.٧٪ ثم جاءت زيارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون إلى منطقة شبه القارة الهندية في أبريل ٢٠٠٠ لتشكل منعطفا مهما في العلاقة الأمريكية الباكستانية. إذ بدا واضحا أن الإدارة الأمريكية توجه تركيزها الاستراتيجي إلى

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قدمت نحو ٢٠ مليار دولار مساعدات لباكستان في فترة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان وبعد انقطاع استمر أكثر من ١١ عاما، استؤنفت المساعدات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وقدمت أمريكا خلال السنوات الست الماضية نحو ١٠ مليارات دولار لباكستان مساعدات عسكرية واقتصادية مقابل انضمامها لتحالف الحرب على الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة ومن جاسها. انفضت الحكومة الباكستانية ذلك التوجه الجديد من جانب الكونجرس. معفورة أنها قدمت الكثير لواشنطن من خدمات لوجيستية وأمنية مقابل تلك المساعدات. وأن خفض أو وقف تلك المساعدات لن يبرز في الاقتصاد الباكستاني

استخدمت الولايات المتحدة الأراضي الباكستانية لأغراض التجسس على الاتحاد السوفيتي السابق. والمات لهذا الغرض

(٥٠) ناهض في خطوات السياسة

إجمالي هذا المبلغ ٤,٨ مليار دولار.

وتعمل المساعدات الأمريكية لباكستان نحو ٧,٢٪ من إجمالي مصروفات الميزانية، و٧,٠٪ من إجمالي الناتج القومي الباكستاني، وذلك بخلاف المبالغ التي تقدمها الولايات المتحدة لباكستان مقابل خدمات لوجيستية للأمريكيين بواقع ٨٠ مليون دولار شهريا. وفي حالة ضمها للمساعدات، سوف تضاعف نسبة المؤثرات السابقة.

وفضلا عن الفوائد المباشرة لهذه المساعدات، فقد كان لها أيضا فوائد غير مباشرة، حيث تدفقت مساعدات أخرى من الدول الحليفة لواشنطن على باكستان بمجرد إلغاء العقوبات الاقتصادية عنها في الربع الأخير من عام ٢٠٠١، وتم عقد اتفاقية استراتيجية معها.

أي يمكن اعتبار الاتفاق الأمريكي - الباكستاني بمثابة إشارة خضراء لقيام حلفاء وأصدقاء واشنطن في العالم بوضع المنح والقروض والتسهيلات التجارية والمالية في شرايين الاقتصاد الباكستاني، كالبانك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، ودول الاتحاد الأوروبي واليابان، وبعض الدول العربية. فعلى سبيل المثال، قدم البنك الدولي قروضا ومنحا ومعونات إنمائية لباكستان تقدر بـ ٩ مليارات دولار في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦، بينما قدم صندوق النقد الدولي اعتمادات تقدر بنحو مليار دولار، واستأنفت اليابان تقديم معونات لباكستان تقدر بـ ٩٠٠ مليون دولار سنويا، وقدم بنك التنمية الآسيوي عدة قروض آخرها ٣٠٠ مليون دولار، وتعهد بتقديم مليار دولار أخرى لباكستان خلال هذه الفترة. وتقدم بريطانيا ٩٦٠ مليون دولار سنويا لقطاع التعليم الصحة والتنمية الاجتماعية، ووقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية مع إسلام آباد اتفاقية قرض بقيمة ١١ مليون دينار (٣٧٥ مليون دولار) وذلك بجانب قرض سابق يبلغ ٢٨٦ مليون دولار في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦. وقدمت السعودية عام ٢٠٠٥ لباكستان مساعدات قيمتها ٥٧٣ مليون دولار من أجل مشروعات الإعمار وإعادة التمهيد في المناطق التي دمرها الزلزال، كما أقر مؤتمر المانحين - الذي عقد في إسلام آباد في نوفمبر ٢٠٠٥ - بتقديم ٦ مليارات دولار لصالح جهود الإعمار والتوطين. كما صدق الاتحاد الأوروبي على مبلغ ٢٠ مليون يورو كمساعدات إنسانية عاجلة لباكستان، إضافة إلى ٢٠٥ ملايين يورو تكلفة مشروعات قائمة، كما صدق على إلغاء الفائدة على ديون مقترضة من منظمة الكومنولث (٢٠ مليون جنيه استرليني) وقد قامت ألمانيا بتقديم ٣٢٠ مليون مارك ألماني قروضا ومنحا مالية. كما قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة ٣٠ مليون دولار لباكستان لمساعدة السكان في المناطق الريفية. وفي ضوء هذا الترابط بين المساعدات الأمريكية ومساعدات الدول الأخرى، هناك خطر محتمل في حالة توقف أو خفض المساعدات الأمريكية فمن المرجح في هذه

الهند. وهذا ما تمثل في إنشاء شراكة عسكرية واقتصادية وسياسية.

بعد أحداث ١١ سبتمبر، قررت واشنطن اتخاذ باكستان كحليف في الحرب ضد الإرهاب. فبادرت الولايات المتحدة إلى عرض استئناف المساعدات الاقتصادية، وفي الوقت نفسه جذرت إسلام آباد من تداعيات سلبية في حال رفض التعاون مع الولايات المتحدة. ومما لا شك فيه أن هذه التهديدات غير المباشرة ساهمت في إحداث رد فعل سريع وإيجابي من جانب إسلام آباد.

وتلقت واشنطن تلك الاستجابة بتحركات عاجلة لدعم باكستان ضعفا لولائها. ففي ٢٣ سبتمبر ٢٠٠١، قررت واشنطن رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على باكستان إثر القيام بتفجيرات نووية عام ١٩٩٨. وفي اليوم التالي مباشرة، وقعت الدولتان اتفاقا ينظم عملية تقديم المساعدات الأمريكية لباكستان.

وتضمن الاتفاق برنامجا لإعادة جدولة ديون باكستان المستحقة للولايات المتحدة، حيث تمت جدولة ٢٧٩ مليون دولار، إضافة إلى ١٠٠ مليون دولار منحة لدعم الميزانية الباكستانية، فضلا عن إعفاء إسلام آباد من سداد قروض وديون أخرى بلغت ١,٥ مليار دولار. وفي العام نفسه أيضا، قامت واشنطن بتخفيضات تجارية وجمركية على السلع المستوردة من باكستان. كما قدمت واشنطن لباكستان مساعدات إغاثة بلغت ٥٠٠ مليون دولار.

وفي ديسمبر من العام نفسه أيضا، قدمت أمريكا ١٠٠ مليون دولار مساعدة لباكستان لمراقبة المدارس الدينية. وفي عام ٢٠٠٢، تنازلت واشنطن عن ٦٠٠ مليون دولار من الديون المستحقة لهذا العام. وفي عام ٢٠٠٢، قامت بخمس ١٨٦ مليون دولار من دين بلغ مليار دولار. وبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعما لباكستان قدره ٨٠٠ مليون دولار تحت بند صندوق الدعم الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، مولت مساعدات تنموية وبرنامج رعاية الطفولة والصحة بمبلغ ٥٣٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٧، قدمت ٨٢٤ مليون دولار ضمن المساعدات الاقتصادية والأمنية. وتحت بند جهود إغاثة ضحايا الزلزال وإعادة البناء، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ١٠٥ ملايين دولار. وملتزمة بتقديم مخصصات إضافية قدرها ٢٠٠ مليون دولار من أجل إعادة البناء في كشمير ومناطق الشمال الغربي. أما المساعدات العسكرية التي تلقتها باكستان حتى الآن، فتصل إلى نحو ٩٠٠ مليون دولار. إضافة إلى ٦٠٠ مليون دولار أخرى خلال العامين القادمين، وتدفع الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الباكستانية ٨٠ مليون دولار شهريا عن الخدمات اللوجيستية التي تقدمها للقوات الأمريكية في أفغانستان منذ عام ٢٠٠٢ حتى الآن. ويبلغ

الحالة أن ينسحب شركاؤها وحلفاؤها أيضا، وهو ما سيؤثر بالقطع بشكل كبير في الاقتصاد الباكستاني، خاصة في الفترة الحالية، حيث تقوم الحكومة الباكستانية بوضع برامج إصلاح اقتصادي، وتسعى إلى تحرير قطاعاتها ومؤسساتها الحكومية، واتساع منهج الخصخصة.

وقد بدأ اثر رفع العقوبات عن باكستان والمساعدات الأمريكية لها خلال السنوات الست الماضية في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من ٦١,٦٧٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١١٠,٧٣٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥، بزيادة قدرها ٥٥,٦٪ وقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي بمقدار ١٪ عام ٢٠٠٥ وبمقدار ٤,٣٪ عام ٢٠٠٧ عما كان عليه عام ٢٠٠٠، وزاد نصيب الفرد من الدخل القومي من ٤٧٠ دولارا عام ٢٠٠٠ إلى ٦٨,١٪ عام ٢٠٠٧ وزادت الصادرات بنسبة ٧٥,٢٪ علي ما كانت عليه في

عام ٢٠٠٠، والواردات بنسبة ٤٣,٦٪، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٤٧,٨٪، والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دول العالم بنسبة ٥٥٪، وانخفضت الديون الخارجية بنسبة ٨٪ من إجمالي الدخل القومي، والتضخم بنسبة ٤٪.

لذلك، تمثل المنح والمساعدات الخارجية أهمية قصوى من أجل الحفاظ علي المكاسب السابقة ومعدلات النمو الاقتصادي في أن واحد، خاصة أن السياسات الاقتصادية التي تتبناها باكستان تتطلب توسعا في حجم الاستثمارات الأجنبية والقروض والمنح التمويلية التي تساعد على توفير برامج لتدريب العمالة، ودعم المشروعات الجديدة، فضلا عن سد الاحتياجات في المجالات التنموية والاجتماعية، مثل التعليم، والصحة، ورفع مستوى معيشة المواطنين.



دراسة أمريكية لتقسيم العراق

تواصلت

العراق على الأرض. تشير في مجملها إلى فوضى أمنية غير مسبوقة، لاسيما منذ تفجيرات سامراء، في فبراير عام ٢٠٠٦، فضلا عن إخفاق جهود التسوية السياسية بين الجماعات العراقية، وبالتالي فإن التقسيم قد يصبح الوسيلة الوحيدة لتفادي الحرب الأهلية.

ومع التسليم بأهمية الحجج التي توردتها الدراسة بشأن التقسيم، فإنه يلاحظ أنها ليست المرة الأولى التي تطرح فيها تلك الفكرة. ففي وقت سابق، أعلن الرئيس الفرضي لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية أن تقسيم العراق يعد تصحيحا للظلم التاريخي الذي ارتكبه البريطانيون بإقامة عراق موحد.

- تصريح السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة لصحيفة "لوموند" الفرنسية بالقول ليس للولايات المتحدة مصلحة استراتيجية في وجوب أن يكون هناك عراق واحد أو ثلاثة. وتشير هذه التصريحات إلى أن الجدل بشأن التقسيم لا يقتصر على الجانب الأكاديمي، وإنما تتداوله أوساط صانع القرار الأمريكي.

مواقف القوى العراقية من التقسيم :

تتباين رؤى القوى والتيارات السياسية العراقية بشأن قضية التقسيم، فالأكراد لديهم إجماع على مطالبهم ذات الصلة بالسيادة التامة على أراضيهم. أما السنة العرب، فهم يعملون لرفض خيار التقسيم السهل خشية العواقب الوخيمة التي قد تترتب على ذلك، وبخاصة إهدار حقهم في عائدات النفط وتنامي النفوذ الإيراني، ويستهدفون استعادة مكانتهم السابقة إبان عهد صدام حسين. أما بالنسبة للشيعة، فيعارض الكثير منهم دعاوى التقسيم إلا أنهم في الوقت ذاته ليست لديهم ثقة في إمكانية تعايش الطوائف والأعراق المختلفة معا في العراق.

وبغض النظر عن حدوث التقسيم من عدمه، فإن الحقائق على الأرض تعكس مضامينه، حيث تحركت الأطراف الكردية والشيعة لتحقيق فكرة الفيدرالية استنادا إلى الدستور العراقي الذي ينص على إمكانية أن تقوم محافظتان أو أكثر بتشكيل مبدئية خاصة

أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى تداعيات بالغة الخطورة على المنطقة العربية عموما ومنطقة الخليج بوجه خاص، ابتداء بالتداعيات الطائفية، ومرورا بالتهديدات الأمنية لدول الخليج الست، ووصولاً إلى حالة عدم الاستقرار التي رتبها خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي ومن ثم تعزيز دور إيران في مواجهة دول الخليج، الأمر الذي حدا بمراكز الدراسات الغربية عموما والأمريكية بوجه خاص لإعداد تصورات بشأن إمكانية إخراج العراق من مأزقه الراهن. ومن أهم ما أوردته تلك المراكز دراسة العراق - التقسيم السلس، إعداد: إدوارد بي جوزيف ومايكل أومانلون، مركز صبان لدراسات الشرق الأوسط، (مؤسسة بروكينجز) يونيو ٢٠٠٧.

The Case For Soft Partition In Iraq

By: Edward P. Joseph & Michael O'Hanlon

The Saban Center For middle East Policy

(The Brookings Institution)

التي تتناول تقسيم العراق كأحد البدائل المطروحة لحل المعضلة العراقية حالياً.

في مقدمة الدراسة، يرى المؤلف أنه ربما اقترب الوقت الذي يصبح فيه الأمل الوحيد لاستقرار العراق هو التقسيم السلس وذلك بدعم من المجتمع الدولي، حيث يمكن أن يتم الاتفاق بين العراقيين على تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق رئيسية لكل منها حكوماتها ومسئوليتها الأمنية الخاصة، وذلك على غرار المنطقة الكردية في الشمال. بيد أن تنفيذ هذه الاستراتيجية قد يكون أمرا صعبا ومحفوفا بالخاطر، إلا أنه - وفقا للدراسة - عندما يقارن بالبدائل الأخرى التي تتمثل إما في استمرارية الحرب الطائفية غير محدودة العواقب أو الانسحاب، فإن خيار التقسيم السلس قد يكون أكثر قبولا وتنطلق الدراسة في تبني هذا الخيار من حقائق يشهد بها

(١) باحث بكتولواة مكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

بها، بل إن بعض التيارات السياسية في العراق لا تتردد في الإعلان عن الرغبة في التقسيم مباشرة.

كما أن بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية تعد مؤشرا نحو التقسيم، مثل قانون النفط الجديد الذي يمنح الاقاليم سلطة تفوق سلطة الحكومة المركزية، بالإضافة إلى قانون جديد يقضي بتحويل العائلات العربية من مدينة كركوك إلى مدن ومحافظات أخرى في الجنوب، ومنحها حوافز على ذلك تصل إلى ١٥٠٠ دولار وقطعة أرض في الجنوب، فيما يعد تمهيدا لاستفتاء سوف يجري في نهاية عام ٢٠٠٧ بشأن مصير كركوك.

تري الدراسة أن انزلاق العراق إلى هاوية الحرب الأهلية ستكون له تأثيرات بالغة الخطورة على التركيبة الديموجرافية للبلاد. فطبقا للبيانات الصادرة في يناير عام ٢٠٠٧ عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فإن هناك ما يقرب من مليوني لاجئ، علاوة على نزوح ١.٧ مليون شخص.

ووفقا لاستطلاع أجرته شبكة "إيه بي سي نيوز" الإخبارية ABC NEWS فإن ٥٩٪ من الشيعة (الذين شملهم المسح) يعتقدون أنه ينبغي تقسيم العراق إلى مناطق مستقلة. وقد انخفضت نسبة العراقيين المؤيدين لوحدة بلادهم من ٧٩٪ في فبراير ٢٠٠٤ إلى ٥٨٪ في مارس ٢٠٠٧.

ولكن مقابل هذا القنيد، هناك معارضة داخل العراق وخارجه ايضا، فهناك دول بارزة في المنطقة ترفض التقسيم. إذ ترى الدراسة أن الدول السنية العربية تخشى من أن يكون الهدف من غزو الولايات المتحدة للعراق هو إضعاف الدول العربية القوية.

وترى الدراسة أن هناك عدة حجج من شأنها أن تكون مقنعة بالنسبة لخيار التقسيم في ضوء الدلائل التالية:

• إمكانية فشل استراتيجية تعزيز حجم القوات الأمريكية في العراق قريبا، خاصة في ظل القيود الحالية والمحتملة.

• الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من العراق من الممكن أن يقضي إلى حدوث عملية إبادة جماعية داخل العراق مع إمكانية تدخل أطراف خارجية.

• الانسحاب الجزئي للقوات الأمريكية مع إعادة نشر الأعداد الباقية على الحدود العراقية من شأنه تقليص مخاطر الحرب الإقليمية التي قد تنجم عن حرب أهلية عراقية، إلا أن هذا لن يحول دون تفاقم الاحتقان الطائفي داخل العراق.

وقد يجادل البعض بأن مثل هذه الحرب الأهلية الشاملة تعتبر ضرورية لإقناع الأطراف العراقية بأن السلام هو الخيار الأفضل، لكن بعيدا عن الحكم على صحة هذا الافتراض من عدمه، فإن هذا سوف يقضي إلى كارثة إنسانية خطيرة، غير أنه يضمن إثبات إخفاق كافة الجهود الأمريكية في العراق. علاوة على ذلك، لا يوجد ما يضمن أن ينتهي المطاف بهذه الحرب الأهلية بإحلال السلام في أي وقت قريب، بل إن الأمر الأكثر احتمالا في هذا الصدد هو حدوث عملية إبادة جماعية وفساح المجال أمام إيران من ناحية والقاعدة من ناحية أخرى للنزوح بحرية في العراق.

ويشير ما تطرحه الدراسة في هذا السياق عدة ملاحظات أولاه: إن المخاوف من تقسيم العراق لدى دول الجوار نمرق نظيرتها العراقية، حيث إن ذلك قد يكون حافزا لدى بعض العرقيات للمطالبة بالانفصال ومن ثم تشهد المنطقة فوضى إقليمية غير مسبوقة. وثانيها: هناك بعض الأطراف التي تعزز دورها الإقليمي بعد غزو العراق وفي مقدمتها إيران، وبالتالي فإن خيار التقسيم يدعم بالدرجة الأولى الدور الإيراني الذي لم يعد يواجه منافسا إقليميا قويا بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي وثالثتها: لعل من أهم تداعيات تقسيم العراق هو تعزيز نفوذ القاعدة التي تتواجد بالعراق بالفعل، ولا تزال أحد أهم المعوقات أمام تحقيق الأمن والاستقرار، حيث أشار تقرير أمريكي صدر مؤخرا إلى أن تنظيم القاعدة أضفى أكثر قوة عن ذي قبل وفي هذا الإطار، يقول المحلل الأمريكي أنتوني كوردسمان تقسيم العراق سوف يخلق بيئة خصبة لامتداد القاعدة، خاصة أنه من المتوقع حدوث صراعات داخلية تتورط فيها الدول السنية وهي فرصة سوف تنتهزها القاعدة من أجل بسط سيطرتها على رفعة هذه الدولة.

البيات التقسيم السلس :

أشارت الدراسة إلى عدة البات لازمة من أجل عملية التقسيم وهي:

أولا- ترسيم الحدود الإقليمية :

تري الدراسة أنه يتعين ترسيم الحدود بدقة متناهية، وستكون هناك حاجة إلى دور خارجي قوي بعيدا عن الولايات المتحدة، على أن تقوم الأمم المتحدة (مع إمكانية مشاركة جامعة الدول العربية) بالجهد الأساسي في هذا الصدد. حيث إنه خلافا لعملية دابنوت في اليوسنة، فإن العراق يمثل موقفا قد تفتقر فيه واشنطن إلى المصداقية اللازمة لدفع هذه العملية. وعلى أي حال، ستكون الجماعات العرقية الرئيسية الثلاث بحاجة إلى أن يتم تمثيلها بشكل عادل، بحيث لا تطفئ طائفة على الأخرى.

وهناك مبادئ أساسية ينبغي أن يتم وضعها في الاعتبار في سياق تقسيم العراق، أهمها ألا تؤثر هذه الحدود بأي شكل على توزيع عائدات النفط، ويتم تقسيمها بالتساوي على كافة العراقيين، وضرورة تعويض كل من يتم إعادة توطينهم، وحماية حقوق الأقليات في المناطق الجديدة.

ويتعين على الحكومة الإقليمية - علاوة على النظام الفيدرالي - أن تمنح المواطنين كافة حقوقهم القانونية تحت إشراف نظام دولي لضمان النزاهة والحياد.

ثانيا- حماية المواطنين خلال إعادة التوطين :

يرى المؤلف أنه نظرا للتعدد العرقي والطائفي في العراق، لا يحتمل أن تتم عملية التهجير بأمن وسلام لذا، يتعين على قوات التحالف، بقيادة الولايات المتحدة وقوات الأمن العراقية، أن تخطط بشكل جيد لحركة تهجير السكان مع وضع المخاطر المحتملة لهذا الأمر في الاعتبار. ويهتبر التعامل مع هذا الأمر غاية في الأهمية.

احتياطيات النفط العراقي حسب المحافظات

المحافظة	الاختلاط العرقي / الطائفي	نسبة احتياطيات النفط المقدرة
البصرة	شبيعة عرب	٥٩
ميسان	شبيعة عرب	٨
ذي قار	شبيعة عرب	٥
الثنائي	شبيعة عرب	٠
القادسية	شبيعة عرب	٠
النجف	شبيعة عرب	٠
كربلاء	شبيعة عرب	٠
بابل	شبيعة عرب / سنة عرب	٠
واسط	شبيعة عرب	١
الأنبار	شبيعة عرب	٠
بغداد	شبيعة عرب / سنة عرب	٦
صلاح الدين	شبيعة عرب	٣
ديالى	شبيعة عرب / سنة عرب / اكرد	١ (ثلاثة حقول غاز)
تميم	اكرد / سنة عرب	١٢
السليمانية	اكرد	٠ (حقلا غاز)
اربيل	اكرد	٣
دهوك	اكرد	٠
نيفوى	سنة عرب / اكرد	٣

المصدر: كامل المهيدى، التوزيع الجغرافى لحقول النفط العراقية وعلاقته بالدستور الجديد، معهد مراقبة عائدات العراق، نيويورك، مايو ٢٠٠٦، ص ١٤.

إلى غذاء وتعليم وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية، علاوة على مساعدتهم فى الحصول على مساكن وفرص عمل.

وتعتبر مسألة فرص العمل الأكثر صعوبة، حيث إن العراق فى الوقت الراهن يفتقر إلى وجود قطاع خاص قوى. لذلك، فإن الحل يكمن فى النهوض ببرنامج رسمى على المدى القصير لتوفير فرص العمل.

وقد تكون مسألة الإسكان مشكلة معقدة، إلا أنها أسهل فى التعامل معها. فمن الممكن أن يتم تنفيذ برنامج إسكانى تحت قيادة وإشراف الأمم المتحدة، إذ لا ينبغي أن تتولى القيادة الشيعية لوزارة الإسكان العراقية إدارة هذه العملية.

مقومات ما بعد التقسيم :

أولاً- تقسيم عوائد النفط:

تتركز معظم الحقول النفطية فى المناطق الشيعية، ثم فى الشمال الكردى، وهناك نسبة قليلة (مقارنة بحجم السكان) فى المناطق التى تقطنها أغلبية سنية ومن الصعوبة بمكان أن يتم طرح إحصاءات دقيقة فى هذا الشأن، لكن فى الغالب يلاحظ أن السنة

لأن غالبية الدول لا تتوافر لديها خبرات جيدة حول حماية المدنيين بوجه عام، ومن ثم فإن هذه المسألة تمثل تحدياً كبيراً فى حد ذاتها.

وهناك عدة مبادئ ينبغي الالتزام بها فى إطار هذه المهمة، منها الاستعانة بقدرات قتالية لحماية أفواج النازحين، إلى جانب النهوض باستراتيجية موسعة تتجاوز مجرد التحركات التكتيكية للسكان، حيث ينبغي أن يتم تعزيز وجود قوات الأمن بشكل تدريجى حول منطقة بعينها خلال الأيام السابقة لعمليات التهجير، وذلك لإجهاض أى محاولة من شأنها عرقلة هذه التحركات أو التأثير عليها بالسلب.

وبعد رحيل هذه القوات، ينبغي أن يتم الاحتفاظ ببعض القوات لفترة أطول من المعتاد للمساعدة فى إرساء الاستقرار بهذه المناطق.

ثالثاً- مساعدة العراقيين على بدء حياة جديدة بعد

إعادة القوطين:

ترى الدراسة أنه يجب مساعدة هؤلاء على بدء حياة جديدة، وضمان الخدمات الأساسية التى يحتاجون إليها من رعاية صحية

رابعاً- بناء مؤسسات محلية بالأقاليم :

تري الدراسة أنه بالرغم من تحديات إعادة الإعمار، إلا أنه لا تزال هناك عدة أسباب تدعو للتفاؤل في أن تصبح المناطق العراقية الثلاث في حال أفضل معاً عليه العراق الآن. فربما تفتقر الحكومات المحلية إلى عنصر الخبرة، لكنها ستمتتع بوضع أفضل لدى شعبيها. وسوف يؤدي هذا بدوره إلى تمكينها من الحكم بفعالية.

وعلى خلفية تعقد بعض جوانب عملية الحكم قياساً على الموارد الفيدرالية، فإن ثمة احتياجاً إلى بناء مستشفيات حديثة وجامعات وسن قوانين تهدف إلى حماية وتشجيع الاستثمار، والنهوض بخطة شاملة لبناء وتحديث البنية التحتية.

لذلك، فإن بناء أو تحديث مؤسسات محلية بالأقاليم هو من الأمور المهمة التي تساعد على استقرار الوضع بعد التقسيم.

وتشير الدراسة إلى أن الأطراف الإقليمية باستطاعتها الاضطلاع بدور محوري في تطبيق أي خطة بشأن العراق. علاوة على دول الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، علماً بأن الطرفين الرئيسيين في هذه المعادلة هما العراق والولايات المتحدة.

وحول فكرة التقسيم التي دعت إليها الدراسة، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أولاً: بعيداً عن المتطلبات التي أوردتها الخطة بشأن التقسيم، سواء كانت أمنية أو اقتصادية أو سياسية، يلاحظ أنها جعلت مسئولية هذا التحول منوطة بعدة أطراف، ابتداءً بالعراقيين أنفسهم، ووصولاً إلى الدور المهم للأطراف الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والمنظمات الدولية المعنية. وهنا ثمة تساؤل مهم حول إمكانية أن تتوافق مصالح هذه الأطراف مع المصالح الوطنية العراقية، بما يساعد العراق على الخروج من النفق المظلم الذي يشهده حالياً، سواء كان هذا من خلال التقسيم أو غير ذلك.

ثانياً: لا شك في أن المشكلة التي تواجه العراق حالياً هي تدرى الأوضاع الاقتصادية كنتيجة طبيعية لتدرى الأوضاع الأمنية. ولو حظ أن المحور الرئيسي في الاستراتيجية المشار إليها هو ضرورة وجود برنامج رسمي يتضمن تقديم الخدمات الأساسية لكافة المواطنين دون تمييز، فضلاً عن تقسيم عوائد النفط بشكل عادل، ويتناقض ما تطرحه الدراسة مع الواقع العراقي الراهن، حيث إن تنفيذ تلك الاستراتيجية يتطلب إعادة النظر في العملية السياسية برمتها، فضلاً عن عدد من القوانين وفي مقدمتها قانون النفط.

ثالثاً: تأكيد الدراسة أن العراق سيبقى ضعيفاً لسنوات مقبلة. وما تنادي به من ضرورة استمرار تقليص أعداد القوات المسلحة العراقية، هو تبرير لاستمرار للقوات الأجنبية بالعراق مستقبلاً تحت ستار الحد من النزاعات بين الدويلات المقترحة.

ونخلص مما سبق إلى نتيجة عامة مؤداها أن الدراسة، بالرغم من كونها لا تعبر عن وجهة نظر رسمية بشأن مستقبل العراق، إلا أنها تشير القلق حول سيناريوهات مستقبلية للعراق. من أبرزها التقسيم الذي ربما يكون بداية لفوضى إقليمية غير محدودة المدى والتداعيات.

العرب الذين يمثلون ما يقرب من ٢٠٪ من السكان يسيطرون على منطقة تشتمل على ما لا يزيد على ١٠٪ نقط من إجمالي الموارد النفطية للعراق

بالقالي يجب أن يعتمد التقسيم السهل الناجع على التوزيع العادل لعوائد النفط من أجل ضمان حصول كافة العراقيين بالتساوي على عائدات ثروات بلادهم. بيد أن هذا من الناحية العملية أمر صعب التنفيذ، حيث لا يمكن أن تقتصر استخدامات عائدات النفط العراقي على منحها للمواطنين فحسب، بل إنها تعتبر مصدراً رئيسياً لعائدات الميزانية الحكومية.

ولذلك، ينبغي أن يتم النهوض بنظام جديد تتعدد فيه تخصيصات هذه العوائد، بأن يتم تخصيص ٢٥٪ منها - على سبيل المثال - للمواطنين مباشرة، و ٣٥٪ للحكومات الإقليمية، و ٢٠٪ لحكومة بغداد المركزية، و ١٠٪ لتغطية تكاليف صيانة وتحديث وحماية منشآت النفط، و ١٠٪ تستخدم في إطار محفزات للمساعدة على حماية حقول النفط وجذب المستثمرين وتحسين وتطوير موارد النفط.

ثانياً- مراقبة المواطنين:

تري الدراسة أن انحصار القاعدة سوف يحاولون تحدى أي ترتيبات من شأنها دعم الاستقرار في العراق. بيد أن هذا لن يمثل تحدياً خطراً بالنسبة للتقسيم، لأنه لن تكون هناك أسباب تدعو العراقيين إلى ممارسة القتل أو التطهير العرقي ضد بعضهم بعضاً، حيث ستشهد كل منطقة انسجاماً عرقياً ووطنياً.

لكن من الأهمية بمكان أن يتم اتخاذ خطوات إضافية في هذا الصدد، مثل أن يتم تشديد إجراءات المراقبة ضد العناصر المشتبه بها، والتي يمكنها أن تخترق الحدود. علاوة على ذلك، فإن الإصدار السريع لبطاقات تحديد الهوية وإقامة نقاط التفتيش يعتبر من التدابير المهمة في النظم الفيدرالية.

ثالثاً- تقليص الدور العسكري الخارجي :

تري الدراسة أن قوات الأمن العراقية، التي تتسم بالضعف بطبيعتها، سوف تصبح أكثر ضعفاً مع إعادة تنظيمها في مراكز الشرطة بالمناطق المقسمة أو المنظمات شبه العسكرية. وهذه الحقائق إلى جانب التحديات المستمرة ذات الصلة بتدريب القوات العراقية سوف تحول دون أي تخفيضات كبيرة في حجم القوات الأمريكية خلال الفترة التي تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهراً اللازمة لتنفيذ استراتيجية التقسيم السهل.

لكن بعدما تدخل هذه الاستراتيجية حيز التنفيذ، فإن الوضع سوف يشهد تحسناً ملموساً والعراق البالغ تعداد سكانه نحو ٢٥ مليون نسمة، سوف يكون بحاجة إلى ما يقرب من ٥٠٠ ألف فرد من قوات الشرطة أو حفظ السلام وبافتراض أن إجمالي القوات العراقية - بعد عملية التقسيم - سيببلغ ٣٥٠ ألف فرد، فإن هذا يعنى الحاجة إلى عدد إضافي يقدر بـ ١٥٠ ألف فرد من قوات حفظ السلام، من بينهم ١٠٠ ألف جندي أمريكي على الأقل.



نظرة الغرب الاستراتيجية في التعامل مع المسلمين

د. السيد أمين شلبي

ويبدأ محبوبياتي هذه المناقشة باعتبار أنه نظرياً يجب ألا يكون هناك توتر بين أمريكا والعالم الإسلامي. فلم يهدد العالم الإسلامي أمريكا أبداً، وكانت معظم صلات أمريكا بالعالم الإسلامي العربي وغير العربي حميدة وقد ساعدت الحرب الباردة على تعميق علاقات أمريكا بالمجتمعات الإسلامية عبر العالم. حيث أدرك صناع السياسة الأمريكية أن الإسلام يمثل حاجزاً طبيعياً ضد توسع الشيوعية وقد صنع الغزو السوفيتي لافغانستان عام ١٩٧٩ تحالفاً بين أمريكا ومعظم العالم الإسلامي، حيث تلاقت مصالح الطرفين ولكن المفارقة أنه حين حطمت أمريكا الإمبراطورية السوفيتية، فإنها أيضاً قد أيقظت ماردا من المشاعر الإسلامية. لقد قدمت هزيمة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان المذاق الأول للفصل لمجموعة لم تخبر سوى الهزيمة على امتداد عدة قرون، وقدم نصر المجاهدين في أفغانستان للامة الإسلامية ما قدمه النصر الياباني على روسيا عام ١٩٠٥ للآسيويين الآخرين. لقد ألهمت الهزيمة السوفيتية في أفغانستان أسامة بن لادن أن يعتقد أن الإسلام يستطيع أن يقبل قوة دولية عظمى وفي المقابل، ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة، بعد نهاية الحرب الباردة، نظريات مثل نهاية التاريخ، تبشر بأن بقية العالم سوف يدرك الآن أن الوسيلة الأفضل والوحيدة للتقدم هي أن تصبح نسخاً أخرى من الغرب. غير أن لحظات الانتصار تنتج لحظات من فقدان البصر. فبينما كانت العواصم الغربية مشغولة بالاحتفال بانتصار الغرب، فقد فشلت في ملاحظة احتفالات المحاربين الإسلاميين الذين اتوا من كل العالم الإسلامي لمحاربة السوفييت في أفغانستان، والذين آمنوا بأنهم هم الذين هزموا الإمبراطورية السوفيتية لأنهم لم يشاهدوا أي محارب أمريكي أو أوروبي يحارب إلى جانبهم. لقد كان المجاهدون سعداء، لعل في

لم يشهد التاريخ وجود عداً بين أمريكا والعالم الإسلامي، بل لقد تحالفت أمريكا مع العالم الإسلامي في صراعتها الأيديولوجية مع الاتحاد السوفيتي، وقدمت الدعم العسكري والسياسي للمجاهدين الأفغان في مقاومتهم للوجود السوفيتي. غير أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أثرت بعمق على الفكر والمجتمع الأمريكي، باعتبار أن الذين قاموا بعمليات ١١ سبتمبر قد جاءوا جميعاً من مجتمعات إسلامية، بذلك تغيرت الصورة، وجرى الربط بين هذا الهجوم وظروف وأوضاع المجتمعات التي افترخت هؤلاء الإرهابيين. ومنذ هذا التاريخ، اعتبرت الولايات المتحدة أن عدوها الرئيسي هو الإرهاب وأنها ستقاومه على مستوى المجتمعات التي تفرخه وتؤيده وتساعده، ومن ثم جاءت حربها على أفغانستان والعراق. وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين عبروا في تصريحاتهم عن أن عداوتهم هو للجماعات الأصولية والإسلامية وليس للإسلام، إلا أن الأمر لم يخل من ظهور تيارات فكرية أمريكية تعتبر أن الإسلام يحض على العنف، وأنه في جوهره معاد للديمقراطية. وقد كان لهذا صدى في المجتمعات الإسلامية، التي اعتبرت أن حرب أمريكا على أفغانستان والعراق، لضلأ عن عدائها لإيران، هي هجوم على الإسلام والمسلمين. وهكذا نشهد تعقداً وتوتراً بين أمريكا والعالم الإسلامي. وشكوكاً ومخاوف متبادلة، وهذه الحالة هي التي دفعت العديد من الخبراء والمحللين إلى فحص علاقة أمريكا بالعالم الإسلامي، ومن بين هؤلاء الدبلوماسي والباحث السنغافوري كيشور محبوباني Kishor Mahpopani في كتابه الأخير الذي صدر بعنوان

"Beyond the Age of Innocence, Rebuilding the Trust Between America and the World".

(٥) سفير مصري سابق، المحرر التنفيذي للمجلس المصري للشؤون الخارجية.

المسلمين المعتدلين في المجتمعات الإسلامية، فبدلاً من مساعدتهم
ساعد الغرب هؤلاء، الذين يقمعونهم.

لقد أخطأ الغرب حين لم يركز على الترويج لانتشار التعليم
العلماني الحديث في المجتمعات الإسلامية، وحين غرض الطرف
عن تقديم ٣٠٠ مليون دولار من الأموال السعودية الخاصة
سنوياً لتأسيس المدارس المقاتلة بالفكر الإرهابي، والتي تدعم
أصولية العصور الوسطى وليس الحداثة. كما أخطأ الغرب حين
اعتمد سياسات اقتصادية تدعم مصالح فئات محلية محدودة
على حساب أهداف استراتيجية أوسع. وأبرز مثال على هذا
عندما طلب الرئيس الباكستاني برويز مشرف من أمريكا
حصصاً أكبر من المنسوجات لخلق فرص عمل أكثر في بلاده،
وهو ما رفضته أمريكا، لأن قلة من النخب من عمال النسيج في
كارولينا الشمالية كانوا أكثر أهمية من المصلحة القومية الأوسع
في تمكين مشرف من البقاء سياسياً. ويستخلص محبوبياتي أن
الولايات المتحدة تحتاج إلى صحوة شاملة. فرغم أنها اليوم
تتدخل في المجتمعات الإسلامية بدرجة أكبر مما فعلت في
التاريخ الإسلامي كله، إلا أنها تفعل ذلك بفهم أقل من المطلوب
للقوى التي تتعامل معها. ولو كان من الآن مجرد فرد أسئ
توجيهه - من النوع الذي تنتج البشرية من وقت لآخر مثل هتلر
وبول بوت - فإن المشكلة سوف تحل اتوماتيكياً بتصفيته. ولكن
إذا كانت عقيدته وأفكاره ورواه هي تجسيداً لمجموعة قوية من
المعتقدات في عقول الكثيرين، فإن تصفيته لن تحل شيئاً. إن ما
يجب التعامل معه هو هذه المجموعة القوية من المعتقدات، وليس
لدى أمريكا أو الغرب سياسة شاملة طويلة الأجل للتعامل معها.

وهكذا يضع محبوبياتي يده على الأخطاء الاستراتيجية
للولايات المتحدة في التعامل مع الإسلام وعدم فهمها للقوى
الرئيسية التي تعمل في المجتمعات الإسلامية ولا للعوامل
والسياسات التي تراكمت وتسببت في اشتعال الغضب الإسلامي
عبر قرون. والمعنى المباشر لهذا التحليل أنه من أجل تبديد
المخاوف المتبادلة بين الولايات المتحدة والغرب من ناحية وبين
الإسلام من ناحية أخرى، لابد من إعادة النظر بطريقة جذرية في
هذه السياسات وعلاج المصادر التي تغذي سوء الفهم وتثير
المخاوف.

الأسلحة الغربية ولكنهم أيضاً لاحظوا "الجبن" الغربي حول
دخول ميدان المعركة مباشرة. وهكذا، استخلصوا أن المحارب
المسلم سوف ينتصر في النهاية على المحارب الغربي، لأن
المحارب الإسلامي لا يخاف الموت.

وهكذا ظهر محارب جديد على استعداد لأن يفجر نفسه بناءً
على تعليمات بتلقاها. ويعتبر محبوبياتي أن هذا لم يكن تطوراً
جديداً، فالإسلام ليس بالطبيعة دين العنف، بل على العكس ينظر
إليه غالباً على أنه دين السلام، وقد عاشت المجتمعات
الإسلامية في سلام مع نفسها ومع جيرانها لقرون. فالتشدد
الذي نراه في كل ركن من أركان العالم الإسلامي اليوم ليس
طبيعياً، بل نتيجة عدد من العوامل، ليس أقلها سلسلة القرارات
الخاطئة التي اتخذها صناع القرار الغربيون في حينها. وقد لا
يكون الغرب واعياً بذلك ولكن هذا الانفجار الجاري للغضب
الإسلامي هو تراكم قرون من العمل الغربي. وينقل محبوبياتي عن
عدد من المسلمين الأمريكيين المعتدلين رأيهم في أن معظم
الصراعات في العالم الإسلامي وظهور الجماعات المتطرفة لها
جذورها في فشل هذه البلدان في أن تبني نظاماً شرعياً ومنتجة
اجتماعياً وسياسياً. وبدلاً من أن يدعم الغرب المسلمين المعتدلين،
فإن العكس قد حدث من خلال سيطرة سياسات قصيرة الأجل
على الاستراتيجيات البعيدة، ولا تزال المواقف الأمريكية والغربية
المتناقضة تعوق الاستقرار في العالم الإسلامي. ويتوقع
محبوبياتي أننا سوف نقضي الجزء الأكبر من القرن الحادي
والعشرين في التعامل مع المشكلات العديدة التي ولتها هذه
السياسات المتناقضة والشوشة.

ويعدد محبوبياتي ثلاثة أخطاء استراتيجية ارتكبها الغرب
وأمريكا في التعامل مع العالم الإسلامي، أولها افتراض أن
المصالح طويلة الأجل يخدمها بشكل أفضل إبقاء الدول
الإسلامية تغوص في الفقر والتخلف، وثانيها هو عدم إشراك
العالم الإسلامي في مشاريع التحديث الناجحة. لقد كان للولايات
المتحدة خطة ناجحة لتنمية أوروبا هي خطة مارشال، وكذلك خطة
تنمية اليابان. فلماذا لم نصمم مثل هذه الخطط للعالم الإسلامي؟
أما الخطأ الثالث، فهو عدم رؤية الأهمية القصوى لتشجيع نجاح

مكتب السياسة الدولية بوفات عربية



السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة ما بين

١٩٩٢ - ٢٠٠١

حسن عارف

عبد الله سليمان

رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية، جامعة

القاهرة، ٢٠٠٧

لحضور مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وكيفية تشكيل الوفد الفلسطيني لحضور المؤتمر واستعرض هذا الباب محطات رئيسية في تاريخ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بدءاً من أواسط وصولاً إلى كامب ديفيد الثانية تحت الرعاية الأمريكية من حيث انطلاقها وإطارها واليات عملها ومجالاتها ومواقف الفاعلين واستراتيجيتهم وتكتيكاتهم والعوامل المؤثرة في بيئة الأطراف المتفاوضة.

واستعرض الباب الثالث دور الطرف الثالث لحل الصراع - الطرف الأمريكي - الذي تبين أن دوره لم يكن نزيهاً ولا محايداً، وإنما شريك مع إسرائيل من خلال التزامه الدائم بالدعم العسكري والاقتصادي ورفع مستوى التعاون الاستراتيجي بين البلدين. والاقتراع بحماية أرض إسرائيل وتوقيع اتفاق الدفاع الاستراتيجي المشترك. وفي مراجعة لطبيعة الدور الأمريكي، يرى الباحث عدم وجود تهديد للمصالح الأمريكية كما كان عليه الأمر في سنوات الحرب الباردة.

بل إن الدور الإسرائيلي كان أكثر انساقاً مع رؤية الجانب الإسرائيلي لطبيعة هذا الدور من خلال اهتمام الولايات المتحدة بالقيام بدور الوسيط الذي تركز أساساً على الاتصال بأطراف الصراع. ولا يختلف مضمون الموقف الأمريكي عن مضمون الموقف الإسرائيلي في الكثير من الموضوعات المطروحة. والفترة موضع الدراسة شهدت اهتماماً أمريكياً بدعم العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية وتأكيد التفوق النوعي الإسرائيلي وتبين في هذا الباب أن الموقف الأمريكي لم يتبع التقاليد والمعطيات المعروفة عن دور الطرف الثالث في عملية التفاوض، مثل تقديم مقترحات مستقلة وشاملة للتسوية أو طرح القضية بشموليتها أو طرح إطار عام للتفاوض. وتعرض هذا الباب أيضاً لدوافع الأطراف الثلاثة، الفلسطيني والأمريكي والإسرائيلي، لحضور قمة ومفاوضات كامب ديفيد الثانية، وكذلك القضايا الأساسية والجهورية التي طرحت ما قبل مؤتمر كامب ديفيد وما جرى خلال المؤتمر من مفاوضات ومواقف حول القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، كقضية اللاجئين والقدس والحدود والمستوطنات.

الرؤساء الأمريكيين عن فلسطين منذ الرئيس وودرو ويلسون وحتى بوش الأب، والتي تظهر استمرار وثبات الموقف الأمريكي المتميز والداعم للحركة الصهيونية واليهود مقابل عدائهم للفلسطينيين، بالإضافة إلى محددات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. فهذه المحددات تنظر إلى القضايا العربية عموماً، والقضية الفلسطينية خصوصاً، في إطار الاستراتيجية الكونية لها ككل وفي إطار توازن القوى الدولي والصراع الدولي، سواء مع الاتحاد السوفيتي حتى تفككه ونهاية الحرب الباردة، ثم في إطار الحرب العالمية على الإرهاب والتطرف الإسلامي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عصر ما بعد الحرب الباردة. كما تقيدت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية باعتبارات العلاقات العضوية والتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، وضمان أمن وتفوق إسرائيل والحصول على النفط من المنطقة وتأمين وصول الإمدادات، وكذلك بالمسار الحاكم للعلاقات مع البلدان العربية.

وأوضح هذا الباب أن منظمات اللوبي الصهيوني من أهم وأبرز العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية من خلال دورها في التأثير على الرأي العام وجماعات المصالح ووسائل الإعلام وعملية صنع القرار بشأن القضية الفلسطينية.

وتعرض الباب الثاني لتطورات الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية في الفترة التالية المباشرة لانتهاج حرب الخليج الثانية، والتي استغلتها إدارة بوش الأب لمحاولة إيجاد تسوية سلمية بين العرب والإسرائيليين، سواء على مستوى القضايا الثنائية أو القضايا الإقليمية. ومن الملاحظ أن الفلسطينيين استجابوا للمعطيات الجديدة للبيئة الدولية في بعض أفكارهم ونبذوا بفكرة الشريك في عملية السلام ومبدأ الحوار والتفاوض. ولم يسفر ذلك إلا عن مجرد اعتراف هزيل وغامض من جانب إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وعالج الباب الثاني أيضاً العوامل والأسباب التي دعت الأطراف العربية والإسرائيلية

في ظل ظروف ومستجدات محلية وإقليمية دولية، أهمها انتهاء الحرب الباردة، وانتهاء اتحاد السوفيتي وتفرق الولايات المتحدة بقيادة عالم. واندلاع حرب الخليج الثانية التي رسمت خريطة جديدة للشرق الأوسط، رافقها ازدياد الوضع سوءاً لفلسطين والفلسطينيين، جاء رئيس كلينتون وإدارته الديمقراطية للسلطة، وكانت الفرصة مهيأة لوضع جديد تمثل في مؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات الثنائية والتمسدة بين الأطراف المختلفة. وقد أدت هذه التطورات إلى وتوج المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إلى منحى آخر، واستخدام آلية المفاوضات السرية التي نتج عنها اتفاق إعلان المبادئ في ١٣ سبتمبر ١٩٩٢ الذي عرف بإعلان مبادئ أوسلو.

باشرت إدارة كلينتون المشاركة كوسيط في رعاية عملية السلام، مروراً بسلسلة من اللقاءات التفاوضية في واشنطن والقاهرة وشرق الشيخ، لؤي ريفير وكامب ديفيد الثانية وطابا. وقد تخلل تلك الفترة مقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في نوفمبر ١٩٩٥، واندلاع انتفاضة النقب في أكتوبر ١٩٩٦، واندلاع انتفاضة الأقصى بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية، وزيارة أرييل شارون للحرم القدس. وقد انتهت الفترة بانتقال دغني للحكم في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى القرارات اليمينية.

قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة أبواب، تعرض في الباب الأول للتطور التاريخي للمواقف الأمريكية من القضية الفلسطينية حتى حرب بوش. فقد تم استعراض موجز لأراء ومواقف

المنقصر هل هو : حزب الله أم إسرائيل؟

٣- قراءة في الخطاب الرسمي الإسرائيلي تكشف قراءة هذا الخطاب عن كيفية التعامل الإسرائيلي مع تداعيات الأزمة داخلياً وخارجياً. كما تكشف عن جانبين مهمين : أولهما التركيز في الخطاب على ترادف اسم حزب الله مع منظمة إرهابية ، بل وتوسيع الدائرة بشكل مقصود لتشمل ما سمي بالإرهاب الإسلامي وذلك لخدمة فكرة أن حزب إسرائيل على حزب الله في لبنان تأتي في سياق الحرب الأمريكية على الإرهاب. كما تبرز هذه القراءة عدم مصداقية الخطاب الإسرائيلي في عدد من الجوانب والأبعاد. وهو ما يؤكد أحد الكتاب الإسرائيليين، بعدما تحدث أولمرت عن الإنجازات - يقصد بها الانتصار في الحرب - فقال يبدو أنه يرى حرباً غير الحرب التي نراها. وتؤكد هذه القراءة كذلك الدلالات الحضارية في هذا الخطاب من ثلاثة جوانب رئيسية هي : ١- التوظيف السياسي الإسرائيلي لقضية الحضارة خلال الحرب من خلال التركيز على مواجهة إرهاب مصدره "حزب الله" ب- الالحاحرة التي عكستها معارسات الآلة العسكرية الإسرائيلية خلال الحرب وقيامها بمذابح ضد المدنيين بمن فيهم من أطفال. ج- الأداء العسكري لحزب الله الذي مثل انتصاره إسقاطاً لنظرية الردع الإسرائيلية، وعكس صموده في وجه الجيش الإسرائيلي نموذجاً حضارياً يرمي به المتمول لهذا الحزب.

٤- قراءة في الخطابات الأمريكية والبريطانية : تكشف هذه القراءة عن حقيقة مفادها هواجس الخوف من الخطر الإسلامي، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ومن ثم فإن الصروب التي تدور رحاها في فلسطين ولبنان والعراق لا تستهدف أقطاراً بعينها بقدر ما تستهدف إعادة ميكة واقع الأمة بشكل جذري. كما تبرز هذه القراءة وضع منظومة القيم الغربية والرشادة والمسئولية لصانعي قرارات الحروب الغربية معياراً يتم الرجوع إليه، وأن المسئول عن المني الإنسانية في لبنان هو حزب الله وانتصاره، وأن سبب التوتر والصراع في المنطقة هو الإرهاب العالمي، وهنا يكشف عن التامر للخطابين الأمريكي والبريطاني مع الوكيل الإسرائيلي في المنطقة. وقد سار التسلسل في الخطابين الأمريكي والبريطاني بالتوازي مع التطور في العمليات العسكرية الإسرائيلية التي رفض الطرفان وصفها بالهجومية وأن كانت ثمة نقطة للاختلاف بينهما، فإنها تمثنت في ربط الخطاب البريطاني منذ البداية بين ما يحدث في لبنان وركود عملية السلام على المسار الفلسطيني، وذلك للتخفيف من حدة الانتقادات الداخلية التي تنادي باستقلال السياسة

المواجهة الحضارية وحتى صدور القرار ١٧٠١. أما المصور الثاني، فيتناول أبعاد المواجهة الحضارية وسبل مواجهتها. وبداية، تناول المحور الأول المتعلق بقراءة خطابات الأطراف، ومنها : ١- خطاب السيد حسن نصر الله خلال فترة العدوان والتي تعكس قدراً كبيراً من وعيه، ليس فقط السياسي أو الاستراتيجي وإنما الحضاري أيضاً. وتبرز في القراءة أن فكره ومنظوره لما حدث وما يحدث وما ينبغي أن يكون يتشكل عبر قيمة الترابطية والمداخلية. كما أن الارتباط الواضح بين مستوى الان والنحن لديه، إذ ما هما إلا وجهان لعملة واحدة، وبين عبرهما أنتماؤه الشديد للأمة والمقاومة الشعبية والحضارة. كما أن الآخر لديه هو العدو المباشر وقد حدده في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. إلى جانب ذلك، فإن رؤية حسن نصر الله للمقاومة ترتكز على الإنسان بكافة جوانبه المادي والروحاني، وأن المقاومة حق من الحقوق الطبيعية للدفاع عن النفس، والمقاومة ليست أداة هجومية وإنما تستخدم للدفاع ورد الفعل، وتحكمها مجموعة من المعايير القيمية، هي : الصمود والتضحية والمصداقية والتضامن والثقة والمسئولية والالتزام والإرادة والأخلاق والإنسانية. كما أن خطاب نصر الله يؤكد أنه لم تكن هناك أية فرصة بديلة للمقاومة أمامه، فالمقاومة لم تتسبب في العدوان، وإنما نتيجة له. وأخيراً، فإن صمود المقاومة أمام العدوان الإسرائيلي إنما أوجد واقعاً جديداً، فالنصر تمثل في الصمود أمام أقوى جيش في المنطقة. فالنصر لديه هو من سنن الله عز وجل. ٢- قراءة في خطاب القوى السياسية اللبنانية: إذ تحظى هذه الخطابات بقدر كبير من التنوع والتعدد. وقد برز هذا التنوع حول العديد من القضايا، والذي كشف عن سميتين، الأولى : إن الحرب أعادت توثيق المواقف والاتجاهات والمحاور في الساحة السياسية اللبنانية، والثانية : إن الحكومة اللبنانية برئاسة فؤاد السنيورة سعت إلى إيجاد قدر من التوازن بين الخطابات المتعارضة وبلورة القواسم المشتركة كما ظهرت في "خطة البند السبعة للحكومة". وتكشف قراءة هذه الخطابات عن دلالات حضارية، أولاً الكشف عن نموذجين متناقضين حضارياً هما نموذج لبنان في "الوحدة مع التعدد"، مقابل نموذج إسرائيل العنصري الذي يمارس التمييز ضد المواطنين من عرب ١٩٤٨. ثانياً : عكس الدور الخارجي في أحداث الفتن الداخلية وتفسير موازين القوى بين الطوائف والجماعات. ثالثاً : كشفت الحرب كذلك عن الاختلاف في تقييم دور الدولة ودور المقاومة والملافة فيما بينهما. وأخيراً الكشف عن الاختلاف في تعديد النصر والهزيمة. إذ بالرغم من الاتفاق حول فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها، حدث اختلاف حول تحديد من

وتوصل الباحث للنتائج التالية

- ١- هناك جملة من أسباب فشل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية تتعلق بصياغة هذه الاتفاقية مضمراتها والمراحل التي على أساسها يجب تنفيذ هذا الاتفاق
- ٢- إن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علاقات وثيقة ترتكز على عدة اعتبارات سياسية واقتصادية وجغرافية وثقافية وعسكرية جعلت من إسرائيل خط دفاع أول للولايات المتحدة.
- ٣- لم تقم الولايات المتحدة بدورها كشريك كامل في المفاوضات ولا كوسيط حيادي نزيه، ولا كطرف ثالث فاعل ونشيط، الأمر الذي جعل الجانب الإسرائيلي يتمادي في تشعبه وعدم التزامه بالاتفاقيات البرمة بين الطرفين.
- ٤- منذ بدء الاهتمام الأمريكي بالقضية الفلسطينية، توافر الكثير من عناصر استمرار في السياسة الأمريكية، لم تمنع عدم إمكانية حدوث بعض التغير في بعض عناصر السياسة، وبذلك نتيجة لتغيرات محلية وإقليمية ودولية.

حسام يونس

العدوان، المقاومة الحضارية في حرب لبنان.. الدلالات والمآلات

نايلة محمود مصطفى
وسيف الدين عبد الفتاح
(إشراف) ، أماني غانم
ومندحت ماهر (محرران)

برنامج حوار الحضارات، كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة، ٢٠٠٧

يمثل هذا الكتاب إسهاماً متميزاً في مجال تحليل العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان في يوليو/أغسطس ٢٠٠٦، ونراسة المقاومة المنصورة ضد العدوان الإسرائيلي من منظور حضاري وينطلق الكتاب من مفهوم الصروب الحضارية. وهو المفهوم الذي استخدم حديثاً لوصف هذا النمط من الصروب المختلف عن الصروب بالمعنى العسكري التقليدي ومن هذا المنطلق، ينقسم الكتاب إلى محورين رئيسيين، المحور الأول : قراءة في خطابات أطراف

خارجية البريطانية عن السياسة الأمريكية

١- قراءة في الخطابات الفرنسية حيث تلف هذه القراءة عن غياب خصوصية التعامل الفرنسي مع الأزمة اللبنانية، وغياب التمييز الذي حق مع تاريخ العلاقات الودية الوثيقة بين فرنسا ولبنان، ومن ثم جاء الموقف الفرنسي رسمي صامداً للكثير من أبناء الوطن العربي حين كانوا يتطلعون إلى موقف فرنسي أكثر حداثة أو أكثر استقلالية عن الموقف الأمريكي كما يظهر الخطاب الرسمي تطلب المصلحة السياسية الفرنسية التي تتفق إلى حد كبير مع لائحة الأمريكية لدرجة تجعل البعض يرى أن فرنسا تسعى للعب دور الوسيط الذي يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق استراتيجيتها في المنطقة.

٢- قراءة في خطابي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فيبالرغم من الرؤية الموضوعية والنسابة للأزمة، باعتبارها حلقة من حلقات الصراع العربي - الإسرائيلي المستمرة، إلا أنه واقعياً كان هناك عجز وقصور عن تفعيل هذه الرؤية، بل والقبول بالحد الأدنى لدور هذه المنظمات الدولية، بحيث لا يتناقض والمصالح السياسية المتعلقة بتوازنات القوى، بل يمكن القول أن أسوانيل استطاعت أن تحقق عبر محس الأمن سياسياً ما لم تستطع إنجازاه عسكرياً. لأن التركيبة السياسية والخطاب والفعل السياسي المؤثرين دولياً كانت في صلبها، وتنسحب هذه النتيجة أيضاً على موقف الاتحاد الأوروبي الذي ركز على الدعم الاقتصادي والمعونات والنح لدعم حكومة لبنان، وأهمل حق الإنسان في الدفاع عن وطنه وفي استقلال هذا الوطن، بل وحمل حزب الله مسؤولية العدوان، وأشار إلى ضرورة تنفيذ القرار ١٥٥٩ الخاص بنزع سلاح حزب الله.

٣- قراءة في الخطابات العربية - الإسلامية: تأخذ هذه القراءة من محفل الثنائيات منهجاً لقراءة الأزمة، التي مثلت مرآة عاكسة لأمراض الأمة وضعفها وتبرز هذه الثنائيات بشكل جلي على النحو التالي: - ثقافة المقاومة/ثقافة الوهن والهوان، فالمعص يؤيد ثقافة المقاومة على اعتبار أنها دفاع عن الأرض وفداء للكرامة وصعد للعدوان الإسرائيلي والبعض الآخر يرغب في لقاء الأوضاع على ما هي عليه والرضا بالوضع القائم مع عدم الرغبة في التخلي عن خوفاً على المصلحة الوطنية وقد تغلب الاختلاف المذهبي (السنّي - الشيعي) على الوعي المطلوب تجاه الأزمة وتوالت التصريحات العربية التي تحذر من الخطر الإيراني والخطر الشيعي. الأمر الذي تفاقم بصدد فتاوى تحرم نصره حرب الله أو حتى الدماء، له خيار الحرب/السلام الاستراتيجي بالرغم من اعتراف الأمم العام

لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى بموت عملية السلام، فإن الدول العربية لم تذهب إلى تغيير هذه السياسات، بل استمرت في الاتجاه نفسه: الشجب والإدانة والاستنكار، فيبدو أن الخيار الوحيد أمامهم هو خيار السلام الاستراتيجي، ولا بديل غيره، لأنهم لم يختاروه من موقع قوة وإنما من موقع الضعف - ٨- قراءة في الخطاب الإيراني: والتي تستند على اعتبارات عدة، أولها أن تحليل الخطاب الإيراني إزاء قضايا السياسة الخارجية لا بد أن يأخذ في الاعتبار رؤى ومواقف مؤسسات صنع القرار في جعلها إزاء القضايا المطروحة، ثانياً يتعلق بتشابك الملفات الإقليمية التي أصبحت إيران طرفاً رئيسياً فيها، بدءاً من الملف النووي مروراً بالملف العراقي فالملف السوري - اللبناني وأخيراً الملف الفلسطيني، وتكشف قراءة هذا الخطاب عن انتقاله تدريجياً من الشق الإنساني "حرب إبادة جماعية" إلى الشق السياسي "استغلال الحرب الإسرائيلية على لبنان للدعوة مرة أخرى إلى مشروع "الشرق الأوسط الإسلامي" إلى شق المقاومة "باعتبار دعم المقاومة اللبنانية واجباً مذهبياً وثورياً" - ٩- قراءة في الخطاب التركي: برز في الخطاب التركي تجاه الأزمة تحوله من إطاره النخبوي إلى قضية شعبية، كما كشفت هذه القراءة عن تبني سياسة مزبوجة تقوم على استثمار الأزمة لممارسة دور إقليمي جديد مع التظاهر في الوقت نفسه باستيعاب وتفهيم مظاهر الغضب الشعبي من الجرائم الإسرائيلية. - ١٠- قراءة في الفتاوى "اتجاهات الفتاوى وأطرها" إشكالية الخلاف المذهبي: ويمكن القول إن الاتجاه السائد بين الفتاوى التي صدرت عن فقهاء المسلمين لإدارة التعامل مع العدوان الإسرائيلي على لبنان هو القول إن الأمة الإسلامية أمة واحدة وإن الشيعة جزء من الأمة الإسلامية وإن اختلفنا معه، وإن ما يقوم به حزب الله دفاع عن الوطن وعن المسلمين جميعاً، وإن على الأمة كلها معاونة حزب الله وتزويده بالدعم المعنوي والمادي، (اتجاه حضاري) لكن هذا الاتجاه لم يمنع اتجاهها آخر، (الاتجاه الطائفي) يشير إلى أن حزب الله لم يقاتل باسم المسلمين السنة في فلسطين أو في أي مكان آخر لكنه أداة في أيدي الحرس الثوري الإيراني بينما ذهبت شريحة من العلماء إلى الصمت وعدم إبداء أرائهم حيال أي قضايا تصطبغ بالعصبية السياسية ويبرز القسم الثاني للمحور الأول الدلالات الحضارية للحرب في لبنان، حيث تم تناول هذه الدلالات عبر ثلاثة مسارات لهذه الخطابات، وهي خطاب السلطة، وخطاب العدوان، وخطاب المقاومة الذي يواجه كلا من خطاب السلطة المستبد والمقتبس وخطاب العدوان الفاجر الذي لا يفتأ أن يرثي أبهى حلقه لتبرير

العدوان وقد أشار البعض كذلك إلى الحذر من وصف الحرب على لبنان بأنها حرب حضارية، إذ هي حرب سياسية بامتياز، وذلك دعوة لها أسبابها العديدة والتي تبدأ بالغموض في تعبير حضارة ذاته، ومن ثم فالتعجيل بوصفها بالحرب الحضارية هو أمر بعيد عن الموضوع، بالإضافة إلى الإجحاف الشديد والضرر البالغ الذي قد يسببه الزعم بأن هذه الحرب هي حرب حضارية، إذ يستدعي هذا الوصف معنى العقائد الدينية. هذا بينما يؤكد البعض الآخر ضرورة النظر إلى المسألة باعتبارها صراعاً سياسياً، لأن هذا هو الواقع، وجعل المسألة باعتبارها صراعاً حضارياً يقلب المسألة ويجعلها على عكس ما يحدث في الحقيقة، لكنه يتساءل كذلك هل الصراع السياسي معزول عن الفكرة الحضارية؟ الحضارة هي ثقافة تكوينات ثقافية، والثقافة مرتبطة بتكوين الجماعة السياسية، وتكوين الجماعة السياسية هو الأساس في موقفنا تجاه أي شيء، وهذا هو أساس الحرب. وفي سياق هذا الجدل بين ارتباط السياسي بالحضاري، أكدت د. نادية محمود مصطفى ضرورة التمييز بين الأبعاد الحضارية (التي تتضمن في سياقها الثقافي والديني) باعتبارها - أولاً - متغيراً مستقلاً، أي دافعاً ومحركاً في حد ذاتها ومفسراً للعلاقات والتفاعلات الدولية (تعاوياً أو صراعياً) وبين الأبعاد الحضارية باعتبارها - ثانياً - إطاراً أو بيئة تشكل الوعي والسلوك وباعتبارها أداة توظف في خدمة السياسي الاستراتيجي وباعتبارها أيضاً عوامل مؤثرة لا تنفصل عن العوامل السياسية. ففي الحالة الأولى، تبرز مقولات الصراع الحضاري بوصفها قانوناً تاريخياً، لا بد أن يستثير كل التحذيرات من أن يقود مصطلح الحضاري إلى الوقوع فريسة لقول أن سبب الصراعات والحروب هو اختلاف الأديان والثقافات والحضارات، ومن ثم الاعتقاد بأن كل حديث عن الحضاري هو حديث عن صراع حضاري بالضرورة. أما الحالة الثانية، فهي تستثير التحذير من خطورة الفصل بين كل ما هو مادي (باعتباره المصلحي) وبين كل ما هو قيمي باعتبارها مثالياً غير واقعي لا يرتبط بالمصالح والسياسات وبناء عليه، فإن الحديث عن الدلالات الحضارية للحرب على لبنان (عدواناً ومقاومة) لا يعكس منطق الحالة الأولى، ولكن يعكس منطق الحالة الثانية، خاصة أن الذي يدير صراعاً ضدياً الآن بكل الأدوات لتحقيق مصالح استراتيجية علياً (تتصل بالمكانة والهيمنة والبتحول والاقتصاد وغيرها) لا يتورع عن توظيف الحضاري - الثقافي - الديني على نحو صراعي، ومن ثم فإن الدلالات الحضارية

غالبية الدول العربية، وسيطرة دائرة صيقة على مقاليد الحكم ومنافذ الثروة بها، بما يؤدي إلى تجرد بعض هذه النظم بكيانها وأفكارها حتى وإن تغيرت رموزها.

علاوة على ذلك، هناك مساندة الولايات المتحدة للنظم العربية المؤيدة لسياساتها في المنطقة، مهما تكن ممارساتها ضد شعوبها، اعتماداً على تقديرها بأن استقرار هذه النظم يساعد على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي يزيد من اقتناع الحكومات العربية بأن تمسكها بالدعم الأمريكي أمر لا استقرارها واستمرارها من مساندة شعوبها لها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الشروط والمطالبات الضرورية للإصلاح، ومن أهمها بناء مؤسسات قوية تحمي المواطنين من الممارسات التعسفية للسلطة السياسية، وحرية المعلومات، أي أن يحصل المواطنون على معلومات عن أليات عمل النظام السياسي في مجتمعهم فيكون هذه المعلومات، لا يستطيعون تطوير مهارات التفكير الناقد الذي يسمح لهم بالاختيارات الموضوعية بين الأحزاب السياسية المتنافسة أو السياسات كما يجب أن تعمل الحكومات على إرساء العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين من خلال القضاء على المشكلات الاجتماعية التي تمثل عائقاً ضد إرساء دعائم ديمقراطية قوية، كالبطالة والفساد والحسوبة.

ولفتت الدراسة إلى أن التغيير الديمقراطي يجب أن ينطلق من داخل مجتمعات المنطقة، وهو أمر لا يمكن أن يتحمل الوصف الخارجة لكون هذا لا يمنع إمكانية أن تقدم القوى الكبرى وغيرها من الدول الديمقراطية يد المساعدة لدعم الإصلاح المحلي.

ومن النتائج المهمة التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة ضعيفة بين العامل الخارجي وعملية الإصلاح، فربما أن الدور الخارجي لعب أثراً في عملية الإصلاح في الوطن العربي، لكنه لا يمثل العامل الوحيد الذي يؤدي إلى حدوث إصلاحات في الدول العربية ولكن تحقق المبادرات الخارجية أهدافها في الدول العربية، لا بد لها أن تناسب مع طبيعة وظروف الدول العربية، ولا تتجاهل خصوصيتها الثقافية والسياسية.

كما أن الإصلاح عملية شاملة وممتدة وتستغرق عدة سنوات، بل وفي بعض الأحيان عدة عقود.

وحول تأثيرات الدور الخارجي في الحالة العراقية، يشير الباحث إلى أن الديمقراطية التي صدرتها الإدارة للعراق تعتمد على قيام نظام سياسي موال يحركه السفير الأمريكي، ويقوم على أساس تمزيق العراق إلى طوائف متصارعة، وكذلك على أساس خلق عداوة بين البلدان العربية، بما يحقق المصالح الأمريكية.

أثر الدور الخارجي على الإصلاح السياسي في الوطن العربي - التطبيق على الحالة العراقية

يسرى العزباوي

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يونيو ٢٠٠٧

بدأ موضوع الإصلاح السياسي في الوطن العربي قبل أحداث ١١ سبتمبر يحظى باهتمام كبير من قبل المهتمين والمتخصصين. وفي سياق هذا الاهتمام، جاءت هذه الدراسة التي تتناول البعد الخارجي ودوره في مسألة الإصلاح في العراق.

وفي بداية الدراسة، أوضح الباحث أن هناك اختلافاً كبيراً بين حالة التدخل الأمريكي في العراق وبين حالتي ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. حيث كان هناك توافق كبير من النخبة الحاكمة في ألمانيا واليابان على التعاون مع القوى الخارجية، كما كان هناك توافق على شكل التدخل الخارجي المرغوب فيه. أما في الحالة العراقية، فكانت هناك حالة رفض للتدخل الخارجي، سواء كان من العراقيين أو المجتمع الدولي.

ثم حاول من خلال الدراسة أن يتعرف على أشكال تأثير العامل الخارجي على الداخل، والعوامل التي أدت إلى تعاطف الأثر الخارجي في عملية الإصلاح، ومدى إمكانية نجاح التأثير الخارجي على الإصلاح السياسي، وهل سينجح التحالف في بناء عراق ديمقراطي أم لا، وهل سيكون النموذج الديمقراطي الذي يجب على الدول العربية السير على نهجه؟

وتبدأ الدراسة من سبتمبر عام ٢٠٠١، باعتبارها نقطة تحول في النظام الدولي، حيث شهد ظهور موضوعات جديدة على الساحة الدولية، وتنتهي الدراسة في ٢٠ مايو ٢٠٠٦، وهو التاريخ الذي أقر فيه البرلمان العراقي بالأغلبية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية العراقية التي اقترحها رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي.

وأرجعت الدراسة تأثير الديمقراطية في العالم العربي إلى نخبة السلطة وانفرادية القرار في

تستهدف اختيار هذا القدر الصراعي وتمطه في خطابات الأطراف المعنية. كما تهدف إلى بيان أن الأبعاد القيمية الإنسانية الأخلاقية - المرتبطة بنموذج حضاري (إسلامي) لا تنفصل عن الأبعاد السياسية والاستراتيجية في تشكيل وأداء نموذج المقاومة اللبنانية (الإسلامية والوطنية) أما المحور الثاني، فيتناول أبعاد مواجهة الحضارية وسبل مواجهتها تناول هذا المحور الأبعاد القانونية لهذه المواجهة الحضارية، والتي تشري أربعة مبادئ أساسية، أول هذه المبادئ، أن فكرة المعايير المزوجة أو الكيل بمكيالين هي التعامل مع المشكلات الدولية، مما يؤثر بالطبع على القاعدة القانونية، بل ينتهي بنا الواقع إلى القول إنه ليس هناك نظام قانوني موحد يطبق في إطار العلاقات الدولية. المبدأ الثاني، التمايز الثقافي وفكرة الاختلاف بين الحضارات، إن احترام هذا التنوع من شأنه أن يؤدي إلى إزالة أسباب العنف، بينما محاولة فرض أسلوب معين من شأنها أن تزيد من أسباب التوتر على الصعيد الدولي. المبدأ الثالث، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو مبدأ مستقر في القانون الدولي، إلا أننا وجدنا انسياقاً كاملاً عن مراعاة هذا المبدأ من قبل بعض الدول ومن بعض الأجهزة الدولية التي أصدرت قرارات ذات شرعية شكلية وغير سليمة المبدأ الرابع: حظر استخدام القوة كوسيلة لحل أي نزاع دولي وهو من الأسس الواجب مراعاتها في العلاقات الدولية المعاصرة، ومع ذلك لم تتم مراعاة ذلك أبداً، بل تم اللجوء إلى القوة حتى ضد رغبة وإرادة المنظمات الدولية المعاصرة. وفي سياق ذلك الجدل الكبير حول الحضاري - صفة ومعنى - قدم د. سيف الدين عبد الفتاح إسهاماً متميزاً حول معنى الحضاري، إذ الحضاري هنا هو المعنى الشامل، أي الأساق التي تتعلق بالمعرفة والتفكير والتدبير والقيم ودور العالم. وفي سياق الدراسة الدلالات الحضارية للحرب على لبنان. فإن وصف الحضاري يعني أكثر من مستوى لمعالجة التحديات، وعلى رأسها تحدي العدوان واستجابة المقاومة ضمن امتداداتها الحضارية.

وخلاصة ذلك كله أن المقاومة عملية معرفية وثقافية وفكرية واجتماعية وسياسية وانتصافية شاملة، حضارية في محتواها، وحضارية في مقاصدها. تملك عناصر تمكينها من المفاهيم الحرة التي تشكل أساس خطابها للامة، مفاهيم الحرية والتحرر في مواجهة مفاهيم العدو والعدوان والعبودية والاستسلام فالمقاومة عملية حضارية واستراتيجية ممتدة، وخيار لا بد أن يتحول إلى إصرار، وإصرار يجب أن يتحول إلى قرار.

إسماء عمران

ويصيف أن فكرة بناء عراق ديمقراطي لابد أن يربدها ويؤمن بها العراقيون أنفسهم ويؤمنون أن السياسات والإجراءات التي اتخذت حتى الآن في العراق تزيد من صعوبة الحلول الواقعية للحكم، وتؤدي إلى المزيد من الطائفية والعرقية مستشهدين بالدستور، الذي يفقد المعيار الأساسي لأي دستور، وهو رضا جميع الطوائف الوطنية الكبرى.

ويخلص الباحث في دراسته إلى أن الولايات المتحدة وقواتها الغازية لم تنجح في إدارة وجودها العسكري في العراق، وأن ممارسات مدنها وشركاتها ارتكبت مظالم وفسادا، وهي كقوة احتلال، بموجب اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية، تتحمل مسؤولية الانتقال السلمي والكف بأوضاع العراق من حالة الاحتلال إلى حالة الاستقلال إلا أن طريقة إدارة واشنطن للأوضاع في العراق تنذر بتفتيت أو تقسيم العراق، وهو ما سيدفع المنطقة إلى أفول صراعات الإقليمية العنيفة.

أمنية السيد حجاج

تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

القاهرة، ٢٠٠٧

صدر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان التقرير الحادي والعشرون على التوالي عن حالة حقوق الإنسان في العالم العربي ويأتي التقرير في خمسة أقسام ونسبة، حيث يتناول القسم الأول التطورات القانونية والدستورية، حيث يرصد تقدم الدول العربية في عام ٢٠٠٦ مريداً من التعهدات الرسمية بمواصلة جهود الإصلاح السياسي والديمقراطي على نحو إيجابي غير أن الكثير من التطورات الفعلية حملت طابعا سلبيا يتناقض مع التعهدات الرسمية.

فقد لاحظ التقرير عزوف بلدان الخليج العربي عن الانضمام للشرعية الدولية لحقوق الإنسان باستثناء الكويت والبحرين

لكن أهم السبلات التي يرصدها هذا الجزء من التقرير فهي امتناع غالبية البلدان العربية عن مراجعة تحفظاتها على عدد من بنود الاتفاقيات المنضمة إليها، رغم الدعوات العديدة التي أطلقتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان وحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، والتي دعت إلى تحديد ماهية التحفظات على وجه الدقة

وفي القسم الثاني والخاص بالحقوق الأساسية، يؤكد التقرير استمرار شعور حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال عام ٢٠٠٦، حيث شهدت الحقوق الأساسية انتهاكات جسيمة للعديد من الأسباب، أبرزها استمرار الاحتلال العسكري في العراق وفلسطين، والاعتداء الإسرائيلي على لبنان، وتواصل تداعيات ما يعرف بالحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، التي أحالت المنطقة بنسرها إلى مسرح لأعمال العنف وكذلك تورط العديد من الدول الغربية في انتهاك حقوق العشرات من المواطنين العرب على أراضيها.

وخلال العام نفسه، استمر اعتقال الآلاف في مختلف البلدان العربية، تعسفيا ولفترات طويلة دون توافر أية ضمانات قانونية، وأحيل البعض الآخر إلى محاكمات استئنافية، تنتقص من الحق في محاكمات عادلة كذلك أدت سياسات مكافحة الإرهاب الدولية والإقليمية إلى توطيد الإرهاب في الدول العربية، ولم يعد وجود تنظيم القاعدة حكرا على بلاد الرافدين - العراق - فشهد أواخر عام ٢٠٠٦ ميلاد تنظيم قاعدة بلاد المغرب العربي في الجزائر، وظلت الممارسات التقليدية السائدة في البلدان العربية، مثل سوء المعاملة والتعذيب المفضى إلى الموت، والقتل على خلفية المظاهرات، سببا لارتفاع عدد الضحايا

أما القسم الثالث، فهو خاص بالحرمان العامة (حرية الرأي والتعبير، وحرية التنظيم وتكوين الجمعيات، وحرية التجمع السلمي، وحرية المشاركة في إدارة الشؤون العامة)، فقد اتسعت حرية الرأي والتعبير خلال عام ٢٠٠٦ ببعض المعالم البارزة في العديد من البلدان العربية، حيث بدأ بمناطق الاحتلال، حيث سجلت في العراق حوادث قتل كثيرة بحق الصحفيين فضلا عن القيود تحت مسمى عدم إشاعة الفتنة الطائفية، أما في فلسطين، فقد جاءت في المقدمة حوادث الاختطاف وكذلك الاعتداءات على رجال الصحافة، ليس فقط من قوات الاحتلال الإسرائيلي ولكن أيضا من الفرقاء الفلسطينيين خلال أزمة الاحتلال الداخلي وفيما يخص السياق العام، فقد كانت أكثر القيود انتشارا هي الملاحقة القضائية للإعلاميين والصحفيين سبب مقالاتهم ووضعت أيضا سمة أخرى، هي انتهاك السلطات سياسة مع الكتاب والصحفيين من الكتابة، سواء كهلوية قضائية أو كنوايس غير رسمية، نتيجة الآراء المأفدة أو المعارضة كما

فرضت القيود على مدافعي ونشطاء حقوق الإنسان، واستمرت ممارسة المضايقات والتهديدات بتقويض أنشطتهم

أما بالنسبة لحرية التنظيم وتكوين الجمعيات، فقد أكد التقرير في هذا الجزء أن بعض الدول مارلت تحظر الأحزاب بشكل مطلق مثل ليبيا، وكذا غالبية البلدان الخليجية باستثناء البحرين التي هي أقرب للجمعيات السياسية، والكويت التي تنهج السماح لأحزاب رسمية تخلف المنابر السياسية التي تقلب دور الأحزاب في البرلمان

أما بالنسبة لحرية تكوين الجمعيات، فبالرغم من أن كل البلدان العربية تسمح أنشطتها القانونية بممارسة الحق في تكوين الجمعيات، فإن السمة المشتركة بين مختلف البلدان هي فرض عدد من القيود على هذا الحق وعلى ممارسة الأنشطة بحرية، فضلا عن حصر ممارسة هذا الحق على مجالات محددة مثل العمل الخيري والإنساني، وفي الممارسة الفعلية، فإن الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان أو حرية الرأي والتعبير تعاني من حصار وقيود صارمة ومضايقات أمنية.

أما القسم الرابع من التقرير، فهو الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أي تلك الحقوق المتعلقة بالعيش الكريم، والغذاء، والسكن، والعمل، والتعليم، والصحة، والبيئة

ويشير التقرير إلى ما سجلته المنظمة العربية للتنمية الزراعية عن أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٥ - وجود فجوة غذائية تقدر بنحو ١٥.٥ مليار دولار، وأن المخزون الغذائي بالمنطقة لا يكفي الاستهلاك إلا لمدة ٦ أشهر فقط.

أما القسم الخامس والآخر، فهو المتعلق بحقوق الفئات الخاصة (المرأة والطفل والأقليات والأجانب والمهاجرين ونحو الاحتياحات الخاصة) ومن جانبها، يؤكد التقرير أنه يوما بعد يوم يتزايد الوعي بقضية المرأة كإنسان ومواطن، ليس كقضية فتوى أو نوعية بل قضية مجتمعية وتنموية، ويتزايد الاهتمام وقوة الدفع لها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وقد رصد تقرير التنمية الإنسانية الأول الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قضية تمكين المرأة كأحدى نواقص ثلاث تعوق التنمية في العالم العربي ويؤكد التقرير حصول المرأة في معظم الدول العربية باستثناء الخليجية على الحق في الانتخاب والترشح للبرلمان منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وتوسعت هذه المشاركة في بعض البرلمانات العربية خاصة، نتيجة اعتماد نظام الحصص الكوتا الذي أوصت به اتفاقية السيداو كنوع من التمييز المؤقت لتشجيع مشاركة المرأة لحين تكريس ثقافة مشاركتها لدى المجتمع ككل

وقد تبنت العديد من الدول العربية هذا المبدأ في السنوات القليلة الماضية، فقد خصص

المغرب ٣٠ مقعداً وفقاً لمذونة ٢٠٠٢، وفي الأردن ٩ مقاعد للنساء. في عام ٢٠٠٣، رجبيني ١٠/١ من المقاعد. وهي الجمعية الفيدرالية المؤقتة في الصومال ١٢/١ منذ عام ٢٠٠٤ وحتى في الدول تحت الاحتلال. مثل العراق ٢٥/٢ من المقاعد في ٢٠٠٥. وقد أدى ذلك لزيادة نسبة النساء في المجالس التشريعية بدرجة كبيرة، وإن كانت بعض الدول قد أحجمت عن تبني هذا المبدأ مدعوى المساواة، وهو ما استندت إليه مصر في تراجعها عن هذا النظام بمقتضى القانون ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وكذلك شهدت الأعوام الأخيرة إقرار حق المرأة في الترشح والانتخابات في عدة دول خليجية هي البحرين وقطر والكويت والامارات

لكن مقابل هذا التقدم، يرصد التقرير استمرار معاناة المرأة العربية من التمييز الفاسيوي والتمييز وأشكال العنف والفهر الاجتماعي والأسري، فضلاً عن استمرار انتهاك حقوق التليكات والإثنيات على أسس عرقية ودينية ومنهجية، وعجز الدول العربية عن توفير الرعاية اللازمة لذوي الاحتياجات الخاصة والتي تزايد أعدادهم بمعدلات كبيرة.

زمزم عرفة

العلاقات العربية - التركية

د. وليد رضوان

شركة المطبوعات
للنوزيع والنشر، ٢٠٠٧

تؤكد الدراسات التاريخية أن العلاقات العربية التركية لم تبدأ بفتح السلطان سليم الأول بلاد الشام ومصر عام ١٥١٦-١٥١٧، بل هي أقدم من ذلك بكثير وتشير المصادر التاريخية إلى أن أول اتصال للعرب بالأتراك كان عام ٥١هـ، وبمدها تابعت الفتوحات الإسلامية في بلاد الترك إلى أن استتب الأمر لهم بعد مقتل خاقان الترك (كردصوم) على يد القائد العربي نصر بن

بشار في حدود ١٢٢هـ/٧٣٨م، ويوضح الكاتب في مقدمة الكتاب كيف كانت العلاقات التركية - العربية بعد اعتناق القبائل التركية الإسلام، وتحول الأتراك إلى حماة الإسلام والمسلمين في الدولة العباسية. ومنذ منتصف القرن الحادي عشر الميلادي، توحد العراق وخراسان وبلاد الشام وأصبحت جميعها تخضع لسيطرة السلاجقة، قادة جيوش الدولة العباسية. وخلال عشرة قرون كاملة من تاريخ الإسلام، تصدى الأتراك بمسألة لكل الغزوات الصليبية والمغولية والصهيونية، فكانت معركة ملاذكرد التي جرت في ٢٦ أغسطس عام ١٠٧١ قائمة معارك مشرفة لا تنتهي في الدفاع عن الإسلام والمسلمين. وسرعان ما تدهورت العلاقات العربية - التركية، خاصة التركية - السورية في عهد الجمهورية التركية بعد ما تنازلت فرنسا عن لواء اسكندرون دون وجه حق عام ١٩٣٨، ثم ازدادت سوءاً مرة أخرى باعتراف تركيا بالكيان الصهيوني وإقامة العلاقات الدبلوماسية معه على مستوى السفراء.

وإذا كان هدفنا المنشود حقاً - كما يقول المفكر التركي إكمال الدين إحسان أوغلو - هو التقريب بين العرب والأتراك، فينبغي لنا أن نعيد النظر بصورة جادة في كتابية تاريخ هذه العلاقة منذ بداياتها الأولى. مروراً بالعهد العثماني وعلاقات هذه الدولة مع العالم العربي خلال أربعة قرون، وصولاً إلى دراسة علاقة العرب بالأتراك في القرن العشرين، متوخين فيه بعض الاعتبارات الموضوعية التي نراها واجبة في هذه الظروف الحساسة التي يمر بها عالمنا الإسلامي اليوم، سالكين نهجاً مستقيماً لا يخضع لسيطرة بعض الاتجاهات الفكرية أو السياسية أو تبني الاتجاهات المرحلية، فالعرب والأتراك مطالبون اليوم وأكثر من أي وقت مضى بفتح صفحة جديدة في العلاقات فيما بينهما، لا تستهلكها القضايا السياسية المرحلية بل تنبورها الشراكة التاريخية، وتدعمها الموارث الإسلامية، وتتقاسمها المصالح الأتلمية المشتركة وترسمها الخط الثانية، وخصوصاً بعد ما عاش الشعبان العربي والتركي على مدى القرن العشرين كله ما يشبه القطيعة على المستوى القيادي أو الجماهيري رغم كل ما يجمع بينهما من تاريخ وثقافة ودين ومصالح مشتركة. وكما يقول الكاتب والمفكر فهمي هويدي: ربما كان مبكراً الحديث عن استعادة تركيا للصف الإسلامي، وهو بالنسبة لا يعني بالضرورة خصومتها للعرب أو عداها له، ولكن من المهم أن نشجع تركيا على توسيع نطاق علاقاتها بالعالم الإسلامي من خلال صيغة كذلك الصيغة المطروحة الآن، وهذا التشجيع لا يفيد تركيا وحدها، كما نطالب تركيا بتغيير سياستها، ونحن محقون في ذلك. لكننا ينبغي ألا نكتفي بالدعوة إلى التغيير، بل علينا أن نتخذ خطوات أخرى كتشجيع التغيير. وهذا هو النهج الأكبر فاعلية ومسئولية وإذا كانت إقامة

علاقات تركية - سورية شرطاً أساسياً ومحدداً لدى علاقات تركية - عربية سليمة - كما يقول الباحث في الشؤون التركية محمد نور الدين - فإن دراسة أكاديمية ومنصفة لتاريخ العلاقات العربية - التركية تبدأ من الانقلاب الاتحادي على السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨، من الخطوة الأولى التي لابد منها لتسليط الضوء على بدايات الخلاف بين العرب والأتراك. ويتألف هذا الكتاب من عشرة فصول، يناقش الباحث في الفصل الأول أسباب الانقلاب الاتحادي على السلطان عبد الحميد، ودور اليهود في هذا الانقلاب ومدى اختراقهم لحزب الاتحاد، والترقي وحملة البطش والاعدامات التي قام بها جمال باشا في بلاد الشام، ودور اليهود في ذلك وصولاً إلى انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى بعد أن استغل الانجليز غيباء الشريف حسين وسذاخته السياسية، فتمكنوا من إقناعه بقيادة الثورة العربية ضد الاتحاديين. هذه الثورة التي تركت في أذهان الأتراك صورة لا تحصى عن الغدر والخيانة العربية، كانت مع بطش وإرهاب جمال باشا الخنجر الأول الذي سدد في ظهر العلاقات التركية - العربية على مر العصور، ثم تمتد مرحلتها من انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وهنا، يتناول الباحث العلاقات العربية - التركية عموماً والتurكية - السورية خصوصاً في العهد الجمهوري، والعداء الذي أظهره مصطفى كمال أتاتورك للعرب والمسلمين، وتأثير هذا العداء على العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى قضية سلخ لواء اسكندرون عام ١٩٣٩، الذي يعتبره المؤرخون العرب الخنجر الثاني الذي صوب باتجاه العلاقات العربية - التركية.

ثم يتطرق الباحث للفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية حقبة الخمسينيات في الفصل الثالث، وهو الخنجر الثالث المصوب باتجاه العلاقات التركية - العربية، وهو اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، ثم تبادل العلاقات الدبلوماسية معها على مستوى السفراء.

كما يستعرض في هذا الفصل أثر التحالفات الدولية الإقليمية، كحلف بغداد وانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، على العلاقات السورية - التركية التي وصلت إلى حافة الهاوية في خريف ١٩٥٧ ثم تجن مرحلة عقدي الستينيات والسبعينيات وفيها تخف حدة الصراع بين تركيا والعرب عموماً، وتعود تركيا إلى عزلتها في علاقاتها مع الدول العربية.

وفي الفصل الرابع، يناقش الباحث أسباب الانكفاء التركي والفرصة الذهبية التي أتاحت للعرب للتأثير في القرار السياسي التركي نتيجة المعجز الاقتصادي الذي عانى منه ميزان مدفوعاتها في تلك الحقبة، وضياع الفرصة

بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٦

ومن هنا، تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يتناول في فصله الأول النموذج الإسلامي لجمهورية إيران، حيث أشار المؤلف أولاً إلى أهمية موقع إيران الحيو-استراتيجي التي تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط وذات موقع تجاري مهم، فهي ملتقى لتبادل السلع والبضائع بين شرق القارة الآسيوية وغربها، وبين شمال الشرق الأوسط ومركز دول آسيا الوسطى. إلى جانب أنها تعتبر الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تبدل نظامها تبديلاً جذرياً عام ١٩٧٩م (انتقلت من نظام امبراطوري إلى نظام إسلامي). ومنذ ذلك الوقت، أصبحت سياسات إيران الداخلية والخارجية موضع ترقب واهتمام للشعوب العربية والإسلامية وكافة دول العالم بسبب ثلاثة متغيرات استراتيجية، أولها تأسيس نظام إسلامي جاء به ثورة شعبية حقيقية، وثانيها موقف إيران من إسرائيل التي يجب إزالتها وعدم الاعتراف بها، وثالثها الموقف المعادي للولايات المتحدة.

من هنا، فإن إقامة علاقات اقتصادية جيدة مع تركيا وتطورها يمكن أن تؤدي إلى ولوج الثقة الثنائية بين الشعبين من هذا الباب الرئيسي والمهم، وهو أحد الأبواب الثلاثة: السياسة والاقتصاد والثقافة، والتي تؤدي إلى إقامة علاقات عربية- تركية متطورة. وقد أكد الاقتصاديون العرب ضرورة البحث عن شراكة اقتصادية جديدة بحيث تكون ديناميكية ومنصفة بين الأتراك والعرب. كما أن تأليف لجنة مشتركة عربية - تركية على الصعيد الأكاديمي - التربوي لتلقي الكتب المدرسية العربية والتركية من كل ما يسى إلى الشعبين الشقيقين بعد هذه الحقبة التاريخية التي استطاعت فيها تلك الصور إبعاد الشعبين عن بعضهما والاساءة إلى تاريخهما وتراثهما المشترك، هو خطوة في الاتجاه الصحيح. والشئ المهم، الذي تتفق عليه كل النخب الفكرية والسياسية التركية المؤمنة بضرورة إيجاد علاقات عربية - تركية عقلانية تستمد مشروعيتها من الماضي والحاضر والمستقبل، هو قطاع الاعلام الذي يعتبر من أهم القطاعات الشعبية التركية فاعلية وتأثيرا لهذا، يجب إيلاؤه العناية الفائقة، لأن التواصل الاعلامي والحوار الجدي بين العرب والأتراك سيؤيدان حقا إلى الوصول إلى بعض الأفكار التي يمكن من خلالها الانطلاق إلى تعاون ممتقبلي ضمن ظروف المنطقة، بالاستناد إلى العوامل الحضارية المشتركة وضمن هذا المجال، فإن قيام جمعيات صداقة بين الشعبين (جمعيات مجتمع مدني وليست برلمانية ولا حكومية) تمثل نخب المجتمع وهباته كافة، يعتبر ذروة التواصل الشعبي بين الشعبين وقمة النجاح الاستراتيجي.

ثم يستعرض في الفصل التاسع العلاقات
التركية - العربية في ضوء الاجتياحات التركية
المنكورة لشمال العراق. وقيام الانتفاضة الثانية
وموقف القيادات التركية منها واخيرا تعرض
للعلاقات التركية - العربية عموما في القرن
الحادي والعشرين والتركية - السورية بشكل
خاص. والتي تتزامن مع تولي الرئيس بشار
الاسد مقاليد الامور في دمشق صيف ٢٠٠٠

وسترفع الحظر الاقتصادي عنها

ثم تعرض المؤلف لمناقشة الملف النووي الإيراني الذي وصل إلى ذروة الأحداث بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، رغم أن إيران موقفة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وحق لها الاستخدام السلمي للطاقة النووية وحصولها على مساعدات في ذلك، إلا أن إيران منعت من ذلك نتيجة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة حولها، والتي سعت إلى شن الحملات الإعلامية ضدها، مستغفلة توضيح مدى التهديد الذي تشكله إيران إذا استمرت في إخفاء نشاطاتها النووية.

ولقد سعت الولايات المتحدة لاستخدام الملف النووي الإيراني كوسيلة للضغط على إيران وذلك بعد احتلال العراق لتحقيق رغبتها في تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، إلا أن إيران نجحت في تخطي هذه الأزمة، وذلك بمحاوراتها مع الأوروبيين وتعزيز تحالفها مع روسيا وتعاونها مع الصين.

وفاتي للفصل الرابع، حيث أوضح فيه المؤلف دور كل من القائد الولي الفقيه ورئيس الجمهورية ومدى التباين والاختلاف فيما بينهما فالرئيس خاتمي بعد وصوله للرئاسة في ١٩٩٧، لم يكن هناك تباين واضح بينه وبين القائد، أما الرئيس هاشمي رفسنجاني، فلم يكن ليمتد كثيرا عن رؤية القائد في حين أن خاتمي جعل من صلاحيات القائد، هدفا لانتزاع بعضها إلى كفة رئيس الجمهورية.

ولو تمت المقارنة بينهما، طبقا للدستور، فستجد أن رئيس الجمهورية هو أعلى منصب رسمي بعد منصب القائد، وهو موقع تنفيذي يوازي رئيس الحكومة، ويتعهد أمام القائد بالحفاظ على الدستور، أي أن الرئيس ليس المرجع الأول فالقائد - بنص الدستور - يحدد السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية. وهو القائد العام للقوات المسلحة وله سلطة إعلان الحرب والسلم وحل الخلافات وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، وله الحق أيضا في عزل رئيس الجمهورية.

ومن هنا، ينبغي أن الصلاحيات التي يمسها الدستور للقائد تجعله أكثر نفوذا من رئيس الجمهورية ومع ذلك فهما لا يحتكران بمفردهما عملية صنع القرار، بل هناك مؤسسات أخرى مثل مجلس خبراء القيادة، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الأمن القومي، والسلطة القضائية.

أما ما يتعلق بالفصل الخامس، فقد تمت الإشارة فيه إلى صورة إيران في أعين العرب،

تماسك المحافظين إلى صعود محمود أحمددي بشار في انتخابات الرئاسة واجتياحه بفوز ساحق، الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسباب ومبررات تراجع الإصلاحيين وتقديم المحافظين.

ونصل للفصل الثالث الذي تناول فيه المؤلف العلاقات بين أمريكا وإيران، وأصفا إياها بأنها لم تكن على اتصال دائم بل حدث لها انقطاع بعد انتقال إيران من مربع احتواء النفوذ السوفيتي إلى دولة تناهض السياسات الأمريكية وتدعوها إلى الكف عن التدخل في شؤونها وشئون العالم.

وبالتالي، ليس من المعقول أن تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية الذي حدث في إيران وهي التي كان لديها القدرة على التدخل في الشؤون الداخلية لإيران منذ الأربعينيات إلى نهاية السبعينيات بعد إسقاط حكومة محمد مصدق وعودة الشاه محمد رضا بمساعدة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ورغم ذلك، حاولت الولايات المتحدة الإطاحة بإيران الإسلامية بعد أزمة احتجاز دبلوماسيين أمريكيين في السفارة الأمريكية عدة ما يقرب من ٤٤٤ يوما، ومع انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٨ و وفاة الإمام الخميني ١٩٨٩، بدأت إيران رحلة إعادة الإعمار. وفي هذه الفترة، شهدت المنطقة تطورات عدة، كان أبرزها المفاوضات المباشرة مع إسرائيل والدول العربية (مديرد ١٩٩١ - وأوسلو ١٩٩٢)، إلا أن إيران بطبيعة الحال كانت ترفض هذه المفاوضات، وتؤيد وتدعم المعارضين في فلسطين وحزب الله في لبنان، وذلك حتى ظهور التيار الإصلاحي في إيران عام ١٩٩٧ وبروز دعوة جديدة للحوار والتفاهم مع العالم بدلا من التوتر والتصادم. ولكن هذه الدعوة لم تكن وليدة عام ١٩٩٧، ولكنها كانت مستقرة في إيران منذ انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية وبداية تولي هاشمي رفسنجاني الرئاسة. ولكن الأمر قد زاد بعد تولي خاتمي الرئاسة عام ١٩٩٧، حيث إنه دعا لإعادة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالتوازي مع دعوات أمريكية لإعادة النظر في إيران مرة أخرى حيث كان يعتقد أن المرونة في التعامل مع إيران تمهد لاتصالات دبلوماسية بين البلدين، الأمر الذي أدى إلى اعتذار أمريكا عما ارتكبه في حق الشعب الإيراني في السنوات الماضية. ولكن من المؤكد أن الولايات المتحدة لن تتسامح بهذه السهولة، فطرحت على طهران مجموعة من الشروط أهمها

أن تتوقف جهودها لمبارزة أسلحة الدمار الشامل، وأن تكف عن دعم المنظمات الإرهابية كحزب الله اللبناني، وأن تتوقف عن معارضة العملية السلمية في الشرق الأوسط وفي المقابل، لن تدخل أمريكا في شؤون إيران الداخلية

وقد نجد هذا الأمر ورواد بعد تولي بشار الرئاسة، معادت المخاوف الداخلية والخارجية من عودة إيران مرة أخرى لسياسة التشدد مع حوازمها الإقليمي ومع العالم، وبالتالي لم تصمت الدول الغربية وسعت لإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن.

ونأتي للفصل الثاني الذي ناقش فيه المؤلف دور الإصلاحيين، بادنا بتعريفهم باعتبارهم رموز الدعوة والإصلاح والتغيير من الداخل، إلا أن هذا التبار ينقسم إلى ثلاثة اتجاهات

١- الاتجاه الأول إسلامي معتدل يرغب في تطبيق القانون وتطوير سي الدولة الإدارية وتحليصها من الفساد.

٢- الاتجاه الثاني هو أكثر راديكالية، وهو يتفق مع التيار الأول في أنه يطبق القانون ولكنه رافض وغير متحمس لموقع المرشد، ويهتم بتوسيع فضاء الحريات الشخصية والإعلامية.

٣- وأخيرا الاتجاه الثالث وهو قومي يرغب في الجمهورية الإسلامية لإيران، ولا يحدد العلاقات مع الغرب أو الجوار الإيراني، مع الأخذ في الاعتبار أن أولئك يختلفون عن تيار المحافظين، فالمحافظون هم الذين يتصنعون بالمصطلحات القرآنية ويؤكدون الشعارات القديمة كاللوت لأمريكا، مع رفض النمط الغربي ومركزية الثقافة في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو ما يعني أن الخلاف الذي يدور بينهما هو حجم الحريات، وأولوية الثقافة في إدارة الداخل وفي العلاقة مع الولايات المتحدة وموقع المرشد ومكانته.

فالمحافظون هم الذين يسيطرون على مؤسسة صنع القرار في إيران ومع ذلك، فقد خسر المحافظون أغلبية المقاعد في مجلس الشورى في انتخابات ١٨ أفريل ٢٠٠٠، وذلك لمصلحة التيار الإصلاحي الذي سيطر على نحو ثلثي المجلس ولكن مع مطلع ٢٠٠٤، حصل المحافظون على غالبية مقاعد المجلس. وفي الوقت نفسه انشق الإصلاحيون على أنفسهم، ولا نفعل أن هذا النوع الإصلاحي قد أدى إلى نشأة العديد من الأحزاب بعد عام ١٩٩١، منها حزب كوانر الباء، وحزب جبهة المشاركة الإسلامية، وحزب الفصاح وغيرها الكثير.

وفي الوقت نفسه، فقد تجمعت قوى التيار المحافظ تحت ما يسمى جبهة الثائرين على خطي الإمام والقائد المرشد، وعلى رأسها جماعة علماء الدين المجاهدين التي تحالفت مع جمعية المؤلفة التي تعد من أقوى الفئات المحافظة وقد أدى

ازدياد نفوذها الشيعي في العراق ولبنان

ولعل الكاتب كان شديد الموضوعية، فقد ذكر كافة الحقائق عن إيران، وكيف جاءت بالتيار الإصلاحي وماذا حدث بعد تراجع هذا التيار وصعود المحافظين. ولكنه لم يناقش مراحل تطور البرنامج القوي الإيراني، وكان عليه عرض توصيات قابلة للتطبيق في كيفية تعامل العرب مع إيران والاستفادة منها، والعكس أيضا

هند مخلوف

العلاقات "عبر الإقليمية" .. دراسة في حالة العلاقات الآسيوية - الأوروبية (١٩٩٥ - ٢٠٠٤)

رسالة ماجستير، كلية
الاقتصاد والعلوم
السياسية، جامعة
القاهرة، ٢٠٠٦
نبيل كمال الأمير

تباينت رؤى ومدارس العلاقات الدولية حول طبيعة الدور الذي تلعبه الدولة في النظام الدولي، خاصة في المرحلة التي أعقبت نظام القطبية الثنائية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية لتعمية علاقاتها الخارجية، على النحو الذي جعلها لاعباً فاعلاً في النظام الدولي ومن هنا، ظهرت - بالإضافة إلى موجتي الإقليمية والإقليمية الجديدة - موجة ثالثة متمثلة في (عبر الإقليمية)، وهي تلك الموجة التي حاولت الباحثة نبيل كمال الأمير إيضاحها من خلال أطروحتها لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، عبر إلقاء الضوء على طبيعة العلاقات عبر الإقليمية بالتركيز على حالة العلاقات الآسيوية - الأوروبية خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٤) كنموذج في هذا الشأن، وذلك من خلال أربعة فصول تسبقها مقدمة، وتُعقبها حاشية تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

تناول الفصل الأول الاتصافات المختلفة لتعريف مفهوم عبر الإقليمية، بالإضافة إلى المفاهيم الأخرى السابقة في نشاطها على مفهوم

من أجل الملف الأفغاني أو حتى الملف العراقي بعد ذلك، فأيران لم تقف لتشاهد سقوط طالبان بل أعلنت دعمها لتحالف الشمال الذي قاد الهجوم ضد طالبان. ولولا هذا الدور لما سقطت طالبان

ولكن في ظل الحرب الأمريكية على العراق، فقد اتخذت موقف الحياد الإيجابي، أي لا تساند أمريكا ولا تساند العراق. بل وأدانت إيران مبدأ الحرب ذاتها، فتبدو إيران في كل ما تعرضت له العراق أو أفغانستان غير مبالية بمصير النظام الحاكم، ولكنها في الوقت نفسه شديدة القلق من أي تمدد أمريكي جديد على حدودها.

ونأتي للفصل السابع الذي ناقش فيه المؤلف موت الإصلاحات، أي ماذا فعل التيار الإصلاحي في إيران بعد ١٩٩٧ وماذا سيفعلون بعد خسارتهم في مجلس الشورى ٢٠٠٤ وهل سيكون الإصلاح جزءاً من المشهد السياسي الإيراني؟ وغيرها الكثير من الأسئلة. فالتيار الإصلاحي منذ ولادته وهو يرفع شعارات المجتمع المدني واحترام الدستور والقوانين على يد الرئيس خاتمي ١٩٩٧، ولكنه تعرض لتهديد من قبل المحافظين، واتهامه بأنه يسئ لولاية الفقيه والانقلاب على مؤسس الثورة ومبادئها. إضافة لتهديد آخر وهو ما طرحه الإصلاحيون من برامج لتحقيقه، ولكن لم يتمكنوا من تنفيذه.

ويختتم المؤلف كتابه عن الجمهورية الصعبة بعد سقوط بغداد فماذا فعلت إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق؟

فكما ذكرت سابقاً، فأيران التزمت موقف الحياد الإيجابي، ولم تتمكن من التكيف مع سياسة أمريكا كقوة مهيمنة على دول العالم. ومن هنا، باتي التفسير الحقيقي وراء تسميق إيران علاقاتها مع أوروبا والصين وروسيا وكوريا الشمالية. ولكن هذا التنسيق لم يكن سوى علاقات جيدة لم تصل لتحالف دولي مواز للقوة العظمى المهيمنة، فكل من هذه الدول ترغب في عدم الاحتكاك بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الإطار، اقترح مجموعة من النواب الإصلاحيين بمجلس الشورى إجراء محادثات مع الإدارة الأمريكية وذلك من أجل حفظ الأمن القومي الإيراني أثناء الحرب على أفغانستان. إلا أن الأمر اختلف بعد الحرب على العراق، فقد نجحت إيران في اللجوء إلى استراتيجية الردع وتقوية الفرص على الولايات المتحدة الأمريكية، فلم يهتز استقرارها الداخلي ولا مكانتها الإقليمية ولا علاقاتها مع سوريا، أي أن إيران أصبحت القوة البارزة الإقليمية بعد غياب المنافس الفعلي لها وهو العراق، خاصة مع

ي طرح أمثلة على دول عربية ذات مكانة مهمة بها مصر وسوريا والسعودية والعراق والمغرب. أيضاً على العكس عرض في ختام الفصل صورة العرب في عيون الإيرانيين، فالإدراك عربي الرسمي لإيران يأتي نتيجة انعكاس صورة الكتب المدرسية العربية لإيران، فصورة إيران في الكتب المدرسية العراقية نتيجة الحرب العراقية - الإيرانية، فهي العدو الذي يحارب وطن والذي اعتاد على التعاون مع الأجنبي من أجل تحقيق مصالحه ومطامحه الخاصة. ولكن بعد الحرب، تحولت إلى صورة إيجابية فلم تقع إيران تحت دائرة الذم.

أما الكتب المدرسية السورية، فتشمل وجهين: الوجه السلبي وهو الذي يتضمن النشاط الموالي من غير العرب الذين وقفوا ضد الأمويين. وما سلبته إيران من أراض عربية كإقليم الأهواز والجزر العربية ولكن الوجه الإيجابي تمثل في إصباح انتعاش الفرس إلى عالم الحضارات القديمة، ومساهمتهم في بنائها ومقدرتهم على التأثير والتأثر بالحضارات الأخرى.

أما الكتب المدرسية المصرية والمغربية، فلم تشر لصورة بارزة ومحددة عن إيران وعندما تفعل ذلك تكون مقتصرة على دورها في أحداث تاريخية بعيدة.

أما عن صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية، فبعد الثورة، أصبحت الصورة أكثر انسجاماً، حيث كانت قبل ذلك تركز على إيران القديمة، وترجح العنصرية القومية الفارسية على الديانة الإسلامية في تعريف الهوية الوطنية الإيرانية في التاريخ، سواء في الماضي أو الحاضر. أما بعد الثورة، فقد تحول تمجيد القومية إلى التوازن بينها وبين الإسلام، وعلى اعتبار أن الأخير من المكونات الأساسية لتك القومية، وتم استبدال تجاهل العالمين العربي والإسلامي بنظرة إيجابية إلى علاقاتها مع العرب ومع المسلمين.

وعرض المؤلف في فصله السادس كيف كانت إيران في صانق بين الحرب التي تحدث في أفغانستان والحرب المتوقعة على العراق فأى دولة في موقع إيران ستسعى من أجل أن تسمى أمنها القومي وشعبها، وتحاول التدخل في الحرب، إضافة إلى أن الذي يقوم بالحرب قوة عظمى، ولم يكن هناك بينها وبين إيران ود بل هناك خصومة وحصار وتهديد، فماذا يتمنى على إيران فعله من أجل التخلص من توقع دخولها الحرب معها؟ فكان عليها البعد عن التعرض للاشتراك مع أفغانستان أو العراق

وبالنتيجة، لم تكن إيران لتتخذ مواجهة أمريكا

عبر الإقليمية مثل عبر القومية، فضلا عن المفاهيم التي يعتبر مفهوم عبر الإقليمية تطورا لها. مثل مفهوم الإقليمية والإقليمية الجديدة، علاوة على المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم عبر الإقليمية مثل مفهوم الإقليمية المفتوحة. وقد توصلت الباحثة في هذا الفصل إلى نتيجتين أساسيتين

أولاهما إنه من خلال استعراض مختلف التعريفات لمفهوم 'عبر الإقليمية' منذ تبلوره في العلاقات الدولية في عقد السبعينيات من القرن العشرين، قد انضح حجم هذا التباين من خلال تركيز بعض التعريفات على البعد الأمني، على حين ركزت التعريفات الأخرى على العامل الاقتصادي والبعد التجاري، ومن ثم فإنه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم 'عبر الإقليمية' تنفق عليه الأدبيات السياسية، سواء العربية أو الأجنبية. كما أن نظريات العلاقات الدولية، وفي مقدمتها نظريات الواقعية الجديدة، والمؤسسية الليبرالية، ومدرسة المحافظين، قد وضعت خمس وظائف رئيسية لمفهوم 'عبر الإقليمية'، وهذه الوظائف هي: التوازن، والمؤسسية، وتحسين مستوى الأداء، ووضع جدول الأعمال، إضافة إلى إيجاد هوية مشتركة بين الدول الأعضاء.

وثانيتهما: إن المفاهيم التي تربط بمفهوم 'عبر الإقليمية' بينها تداخل كبير، حيث إنها جاءت لتعبر عن شكل التعاون، الذي غالبا ما يستهدف تعظيم المصالح الاقتصادية لأطرافه، أو تحقيق التوازن مع دول أو تكتلات أخرى، إلا أنها في الوقت نفسه تختلف من حيث الوحدات الداخلة في هذا التفاعل، حيث تتنوع الدول بين الدول أو المنظمات الإقليمية أو المنظمات غير الحكومية أو حتى الأفراد من خلال الشركات المتعددة الجنسية.

أما الفصل الثاني، فقد ركز على دراسة المنظمات الأساسية الواقعة في القارتين الآسيوية والأوروبية، وذلك من حيث الخلفية التاريخية لنشأتها، وأهم الأطر المؤسسية لتلك المنظمات، وما طرأ عليها من تغيير، وهو ما يمثل محاولة لإيضاح الدور الذي تقوم به لتطوير وإرساء دعائم التعاون الآسيوي - الأوروبي كما تناول هذا الفصل المراحل المتعاقبة للعلاقات الآسيوية - الأوروبية من خلال العلاقات بين الآسيان والاتحاد الأوروبي بشكل أساسي، وأشكال هذه العلاقات قبل تشيخين تجمع الآسيم عام ١٩٩٥، من خلال التعرف على طبيعة السياسات الأوروبية تجاه دول الآسيان والعكس. وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج، منها أنه كان هناك تركيز على الشريك الأوروبي في العلاقات الآسيوية - الأوروبية المتصّل في الاتحاد

الأوروبي، كما أنه يوجد تشابك في المصالح الأوروبية - الآسيوية، خاصة فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية التي تنضج من خلال معدلات التبادل التجاري المرتفعة بين الإقليمين الآسيوي والأوروبي، وإن كانت دول الآسيان تتفوق في بعض الأحيان على دول الاتحاد الأوروبي من خلال ارتفاع صادرات دول الآسيان للاتحاد الأوروبي عن معدل صادرات الاتحاد لدول الآسيان، وكذلك فإن تفكك الاتحاد السوفيتي قاد إلى دخول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والآسيان إلى المجال السياسي بعد أن كانت من قبل عقد التسعينيات تتمحور حول العلاقات الاقتصادية.

أما الفصل الثالث، فقد سلط الضوء على التجمع الآسيوي - الأوروبي باعتباره التطبيق البارز للعلاقات 'عبر الإقليمية'، وممثلا لمرحلة متطورة من هذا التعاون، وذلك من خلال دراسة الخلفية التاريخية لنشأة هذا التجمع، وفكرة إنشائه، والأطر المؤسسية الخاصة به، للإجابة على تساؤل مفاده: ما هي إمكانية تحقيق المشروعات المتعددة المجالات التي يطرحها قادة ومسؤولو الدول الآسيوية والأوروبية من خلال هذه القمم والاجتماعات التي تنفرع عنها، وما طرأ على تطويره إثر انعقاد القمة الآسيوية - الأوروبية، فضلا عن تناول الإنجازات التي حققها ذلك التجمع؟

وخلصت الباحثة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الآسيوي والأوروبي تخضع للتطور وزيادة التعقيد بصفة مستمرة، كما ازدادت أهمية العلاقات الاقتصادية بين الطرفين مع إعلان مجموعة دول جنوب شرق آسيا - آسيان - أحد رافدي تجمع الآسيم - خطوة جديدة تتمثل في توقيعها اتفاقا لإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بين أعضاء المجموعة، يتم تنفيذها على مرحلتين وتنتهي عام ٢٠٢٠. كما شملت قمة آسيان التي عقدت في ديسمبر ٢٠٠٤ توقيع اتفاقية منفصلة للتجارة الحرة بين المجموعة والصين، على أن تبدأ محادثات إبرام اتفاقية معاملة مع اليابان وكوريا الجنوبية في بداية عام ٢٠٠٥. وكذلك خلصت الباحثة إلى أن هناك بعض الخلافات بين عدد من أعضاء دول التجمع، ومنها ما يتعلق بحفظ الاتحاد الأوروبي على وضع حقوق الإنسان في بعض الدول الآسيوية، وأهمها ميانمار والصين، وحظر تصدير السلاح إليها. وكذلك خلصت الباحثة إلى أن تجمع الآسيم لا يتمتع بهيكل مؤسسي واضح، وهو ما فرض ثباتا ومرونة في الإنجازات التي حققها، كما أنها كثيرا ما كانت تأتي بشكل مكمل لدور المؤسسات الأخرى التقليدية. كذلك فإن حجم الأعضاء داخل تجمع الآسيم من جهة، وحجم

الأنشطة التي يقوم بها ذلك التجمع من جهة أخرى، قد يمثل عائقا في تحقيق أبحار المستقبل للتجمع وربما يدعم وجهة النظر تلك طبيعة الأهداف العامة، والطابع غير الرسمي الذي اصطفت به أعمال التجمع، مما أثر على طبيعة الإنجاز الذي يمكن أن يحققه وعلى قدره، فتبع أهمية التنسيق بين كل جانب على حدة كمرحلة أولية للتنسيق داخل تجمع الآسيم خاصة في حالة الدول الآسيوية الداخلة في عضويته التي تتعامل داخل التجمع بشكل فردي، حيث لا تجمعها مظلة واحدة، كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية التي يتم التنسيق بينها من خلال الاتحاد الأوروبي.

أما الفصل الرابع، فقد استعرض مختلف التحديات التي تعترض تطوير العلاقات الآسيوية - الأوروبية منذ نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين، وأوضح أنها على مستويين، المستوى الأول: مستوى الدول الآسيوية، مثل المنافسة التي تواجهها تلك الدول الأعضاء، في تجمع الآسيم من قبل الهند والصين، حيث تواجه المنتجات الاقتصادية لدول الآسيان منافسة من قبل المنتجات الصناعية في الهند والصين، والتي أدت بالتبعية إلى منافسة في جذب الاستثمارات الأجنبية كما تواجه دول الآسيان تحدي التنافس الأمريكي على إقليم جنوب شرق آسيا بصفة خاصة، وإقليم شرق آسيا بصفة عامة. أما المستوى الثاني، فهو مستوى الدول الأوروبية، حيث يتعرض الاتحاد الأوروبي لعدد من التغيرات الداخلية، وأهمها التوسع في عضويته بانضمام عشر دول جديدة، وكذلك عدد من التحولات التي تتعلق بإعادة صياغة بعض العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي الذي يبحث عن دور موار له في النظام الدولي من خلال خلق عدة شبكات للتعاون مع التكتلات الإقليمية المختلفة.

كما أن اتساع حجم المصالح ما بين الاتحاد الأوروبي والآسيان وبين شركاء التجمع الآسيوي - الأوروبي ككل لا يعنى إغفال بعض المشكلات التي تواجهها تلك العلاقات، خاصة على مستوى علاقات الآسيان بالاتحاد. وتتمثل إحدى هذه المشكلات في محاولة كل طرف من الطرفين الحفاظ على التوازن في علاقته بالطرف الآخر، وهو ما يجد من محاولات تعميق تلك العلاقة عبر الإقليمية بين المؤسستين وفيما يتعلق بفترة العلاقات 'عبر الإقليمية' على إدارة الأزمات، فلم يقدم تجمع الآسيان حولا واضحة أو جدية للآزمة المالية الآسيوية التي حدثت في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، مما دعا البعض إلى التشكيك في فاعلية العلاقات 'عبر الإقليمية'، إضافة إلى قصورها في دفع عملية الديمقراطية

المشقة والصين بشأن عدم التوازن التجاري وحقوق الإنسان وقضايا الحريات الدينية وسبعات الأسلحة الأمريكية لتايوان.

ويركز التقرير على البرنامج الذي تنبئه الولايات المتحدة والمنعقد بسياساتها الدفاعية في المنطقة، والذي يطلق عليه التحول والذي يهدف إلى مواكبة الوضع العسكري المتعلق بما بعد الحرب الباردة وذلك توجهها نحو ردع دول بعينها وتبني استراتيجية قادرة على التعامل مع أنماط جديدة من التهديدات في القرن الحادي والعشرين ويشير مصطلح التحول إلى عملية طويلة الأمد مخطط لها لإحداث نقلة بالوضع الدفاعي ككل بما لا يشمل التكنولوجيا العسكرية فقط، ولكن أيضا القدرة القتالية والتنظيم العسكري والقدرات البشرية، وتأخذ مراجعة القوات الأمريكية الموجودة فيما وراء البحار في الاعتبار خصائص البيئة الأمنية في منطقة شرق آسيا، ومنها في حالة هذه المنطقة احتمالات الصراع في مضيق تايوان وشبه الجزيرة الكورية، وفي جنوب شرق آسيا، توجد تهديدات الإرهاب وأيضا الحركات الانفصالية والاستقلالية والتي تمثل تهديدات أمنية.

ووفقا لما سبق، فإن تنفيذ عملية التحول بالنسبة للقوات الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيكي يحتاج إلى ثلاثة عناصر، هي: الحفاظ على الردع، وتحسين القدرة على رد الفعل السريع، وتخفيض أعداد القوات في المدين المتوسط والطويل.

ويغرد التقرير قسما خاصا لمسياسة الجوار التي تتبعها الصين وهي السياسة التي بدأت منذ عهد الرئيس السابق زعيم، ولكنها شهدت تحولات ملموسة في عهد الرئيس الحالي هوجينغ الذي أعلن عام ٢٠٠٢ تنبئه دبلوماسية الجوار كترجيه لسياستها الخارجية، قائم على مبدأ حسن الجوار والمشاركة

ومن بين أبعاد هذه السياسة التعاون من خلال الآسيان ٣+ التي تشمل الصين واليابان وكوريا الجنوبية كما يحدد التقرير المخاطر التي اتبعتها الصين في نطاق هذه السياسة لإيجاد إطار لحوار استراتيجي مع اليابان، والتي بدأت مع عقد الجولة الأولى للحوار الاستراتيجي في مايو ٢٠٠٥، والاقتراح الذي قدمه الرئيس الصيني هوجينغ والمعروف باسم الاقتراح الثلاث نقاط لتحسين العلاقات الصينية اليابانية ويشمل القيام بزيارات وأنشطة تبادل بين البلدين على مستوى عال، والقيام بدراسات استراتيجية بين وزيري خارجية البلدين بشأن وسائل دعم الصداقة بين البلدين، والنقطة الثالثة تشمل معالجة مناسبة

وروسيا، لذلك فهو يخصص بالاهتمام التغييرات الاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة ونشر القوات الأمريكية في شرق آسيا وتناجها، ثم يركز على التطورات المتعلقة بتقوية العلاقات الصينية الروسية والتحولات في سياسة التعاون الدولي التي تنتهجها اليابان، وأبعاد هذه التحولات وذلك خلال عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

وينقسم التقرير إلى ثمانية فصول تبدأ بالفصل الأول الذي يتناول التفسيرات في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وتمركز القوات الأمريكية في شرق آسيا، ويتناول الفصل الثاني تحولات التعاون الدولي في منطقة شرق آسيا على خلفية إزالة آثار كارثة تسونامي، والفصل الثالث يتناول قضايا شبه الجزيرة الكورية والسعي لإحداث توازن في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، والفصل الرابع يتناول إنجازات وتحديات سياسة الجوار التي تنبهاها الصين، والخامس يتناول منطقة جنوب شرق آسيا ويتناول الفصل السادس توجه روسيا نحو توثيق علاقاتها مع الصين في إطار التحولات في سياستها تجاه شرق آسيا، ويتناول الفصل السابع التحديات التي تواجه إدارة بوش في منطقة شرق آسيا، أما الفصل الثامن، فيتناول توجه اليابان إلى تدعيم التعاون الدولي كوسيلة لتحقيق متطلبات أمتها.

ويطرح التقرير ثلاثة اهتمامات رئيسية للولايات المتحدة في تلك المنطقة، وهي تحديث الصين لقوتها العسكرية وقضية تايوان وتطورات المسألة النووية لكوريا الشمالية، ويرى أنه رغم أن العلاقات الأمريكية الصينية تتطور في مجالات متعددة سياسية واقتصادية، إلا أن هناك مخاوف أمريكية من تزايد الإنفاق العسكري الصيني والقدرة الصاروخية المتنامية للصين الشعبية ويشير إلى مجموعة من التقارير، منها التقرير الذي قدمته وزارة الدفاع الأمريكية للكونجرس الذي يحذر من أنه في حالة استمرار التوجه الحالي للصين نحو زيادة الإنفاق العسكري، فإن القدرات العسكرية الصينية يمكن أن تشكل تهديدا لدول المنطقة على المدى الطويل، ويشير التقرير إلى أن الولايات المتحدة عبرت عن قلقها بشأن توجه الاقتصاد الأوروبي لرفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة للصين، وي طرح التقرير أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين قائمة على مبدأ الارتباط والردع في أن واحد، وتفصيل ذلك أنه بينما تقبل الولايات المتحدة بوضع الصين كقوة كبرى وتصطف عليها للوفاء بمسؤولياتها، فإنها تصر على قلقها من أن يؤدي تنامي القوة العسكرية للصين إلى أن يكون مصدر تهديد لأمن المنطقة والعالم وبخلاف القضايا الأمنية، توجد مشاكل بين الولايات

أجل الدول الآسيوية، سواء من خلال الحوار أو مخاطر حول قضايا حقوق الإنسان وكفالة حرية التعبير للقوى المعارضة في تلك الدول وأيضا تسميات العلاقات بين الطرفين الآسيوي الأوروبي متعدد الأطر التي تسير بشكل متوازن عبر العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية، وأن ذلك قد يؤدي إلى التأثير على أداء مستثنين الداخلتين في التعاون الآسيوي - لأوروبي ويدعم وجهة النظر تلك أن تجمع لاسم قد ورت ضعف الوجود السياسي الذي جنوب الآسيان على المستوى الدولي.

خلاصة القول إن هذه الدراسة تمثل إضافة مكتبة العلوم السياسية في فرع العلاقات الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالتكامل عبر الإقليمي في عصر لا يرحم الخارجيين عن لغة التكتلات الاقتصادية المتعلقة، فما أكثر الدروس وما أقل من أحدهما في الاعتبار

شيرين محمد فهمي

التقرير الاستراتيجي لشرق آسيا ٢٠٠٦

المعهد الوطني لأبحاث
الدفاع طوكيو

يقدم هذا التقرير قدرا مهما من المعرفة عن التطورات والتفاعلات السياسية والاستراتيجية في إقليم شرق آسيا الذي تتنامي مكانته الاقتصادية والاستراتيجية في النظام الدولي بدرجة ملحوظة

حيث يستعرض التقرير التطورات التي تؤثر على البيئة الأمنية بشرق آسيا والعوامل المؤدية لعدم الاستقرار في هذه المنطقة، مع التركيز على الأبعاد المتعلقة بسياسات القوى الكبرى بالمنطقة وعلاقتها وتأثيراتها على هذه المنطقة، وبالأخص سياسات الولايات المتحدة واليابان والصين

لقضية التاريخ بين البلدين

ويشير التقرير إلى تناول تطورات برنامج الدفاع الوطني لليابان، الذي نبهته اليابان منذ ديسمبر ٢٠٠٤، ومضمونه أن اليابان مجهودة الدائمة فقط لا تستطيع أن تتعامل مع التهديدات الجديدة مثل الإرهاب الدولي، ويحد أن تتعامل مع المشاكل الأمنية الإقليمية والدولية بتوسيع وتعميق التعاون الدولي والإقليمي وذلك بهدف منع أي تهديدات من الوصول لليابان وفي حالة ما إذا حدث ذلك، يمكن ردها وتقليل أي خسائر بالثأمة عنها

وتطبيقا لما سبق، فإن اليابان اتجهت إلى تعميق تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبحث معها خطة الولايات المتحدة لإحداث التحول في القوات الأمريكية في اليابان والتوفيق مع المصالحين السابقين، وانضمت الدولتان على تحقيق عدة أهداف استراتيجية يدخل ضمنها الهدفان السابقان وهي ضمان أمن اليابان، والتوحيد السلمي للكورتين، وخلق علاقات تعاونية مع الصين وتشجيعها على لعب دور مسئول وبناء.

ويشمل مفهوم التعاون الدولي التعاون أيضا مع الحلفاء والمجتمع الدولي بهدف القضاء على أي تهديدات محتملة

وأبرز ما يمكن استخلاصه من قراءة هذا التقرير فيما يتعلق بالاتجاهات الرئيسية لسياسات الدول الكبرى هو إستراتيجية المخاوف

الأمريكية من زيادة الإنفاق العسكري الصيني

وفي الإطار نفسه، يركز التقرير على استمرار التطورات الكبرى الرئيسية في العلاقات بين روسيا والصين منذ توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بينهما عام ١٩٩٦ ويؤكد أن العلاقات بينهما قد تطورت مؤخرا إلى مستوى غير مسبوق، وذلك مع توقيع البلدين الإعلان الصيني - الروسي المشترك بشأن النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين والذي يرفض - ولو بشكل غير مباشر - الانفراد الأحادي للولايات المتحدة بالفضول العالمية بإقراره بأن الدول يجب أن تتجنب اتخاذ عمل أحادي، وتراجع عن فكرة تشكيل كتلتان تهدف إلى المواجهة كما أعلنت الدولتان أنهما كانتا حليفين دائمين ولذا فإنهما تطوران علاقة تعاونية طويلة الأمد بينهما.

ويطرح التقرير فكرة أن العلاقة الوثيقة بينهما قد أصبحت أكثر وضوحا بشكل متزايد في المجال العسكري. ويؤكد ذلك بأن الدولتين أجرتا لأول مرة تدريباً عسكرياً واسع النطاق شارك فيه ٧٨٠٠ جندي روسي و ٧٠٠٠ جندي صيني

ويشير التقرير إلى أنه رغم أن الدولتين قد أعلنتا أن هذه التدريبات كانت جزءاً من جهود الدولتين لمواجهة الإرهاب الدولي والحركات الانفصالية والتطرف، وأنها غير موجهة إلى دولة بعينها، فإنه لما كانت التدريبات تتضمن عمليات إنزال جوي وعمليات بحرية، فإن الكثيرين يرون

أنها تهدف إلى مواجهة القوات العسكرية الأمريكية في الباسيفيك كما أنها موجهة ضد تايوان

وتتناول نتائج استطلاع الرأي آخرته صحيفة إرفينغتون الروسية يشير إلى أن ٦٥ من شملتهم العينة يرون أن التدريبات كانت بهدف تقييد الولايات المتحدة الأمريكية و ٧/ فقط رأوا أن التدريبات كانت موجهة ضد الإرهاب

ويرى التقرير أن الهدف الأساسي من توثيق روسيا لعلاقتها مع الصين هو المنافع الاقتصادية التي تحققها من هذه العلاقات وتشمل بيع الطاقة ومبيعات الأسلحة للصين كما أنها تهدف إلى تقييد الولايات المتحدة الأمريكية

وفي المقابل، يشير التقرير إلى أنه لا توجد حوافز استراتيجية كافية لروسيا لتوثيق علاقاتها باليابان، وذلك بسبب التكلفة السياسية التي قد تنتج عن تسوية قضية الجزر الشمالية المتنازع عليها بينهما.

ويرى التقرير أنه من أجل أن يتم تحسين العلاقات بين روسيا واليابان، فإنه من الضروري بالنسبة لليابان أن تظهر لروسيا أهمية تطوير علاقاتها الثنائية من الناحية الاستراتيجية بدلا من التركيز على قضية الجزر الشمالية بحفرها

د. علي سيد النقر



Peacekeeping and the
international sys-
tem, Routledge, 2007
Norrie MacQueen,

نورى ماك كوين، عمليات حفظ
السلام والنظام الدولى،
روتلج، ٢٠٠٧

السابقة، برزت حقيقة أن قوات حفظ السلام عندما تستمر في أداء مهمتها لفترة طويلة (قد تزيد على عقد من الزمان)، فإنها تصبح طرفاً فاعلاً في السياسات الداخلية للبلدان التي تتمركز فيها، حيث كانت هذه القوات تقوم بمهام متنوعة، وتؤثر في هذه المجتمعات تأثيراً يؤكد ضلوعها في العمليات السياسية والاقتصادية. وبنهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٨ - عقب التغييرات التي لحقت بالاتحاد السوفيتي السابق - انخفضت إلى حد كبير حدة الصراعات والمنافسات بين الشرق والغرب، وبخل العالم بعدما في مرحلة غير مسبوقة من التفاوض، ليس فقط فيما يتعلق بحجم العمليات التي أصبح من المطلوب تنفيذها، ولكن أيضاً بالمدى الواسع للمهام التي كلفت بها قوات حفظ السلام. فقد شهدت السنوات بعد عام ١٩٨٩ اتساع حجم عمليات حفظ السلام بشكل يفوق كل ما تم منذ عام ١٩٤٥. وبالإضافة إلى المهام التقليدية لقوات حفظ السلام، أصبحت تكلف بمهام جديدة مثل المساعدة في إجراء الانتخابات، ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان، وإعادة توطين اللاجئين، وتدريب قوات الشرطة، وحماية جهود الإغاثة الإنسانية، ونزع سلاح القوات المتحاربة وتسريح بعضها. ومن أهم العمليات التي شهدتها هذا الجيل، عملية نقل المساعدات للسكان في ناميبيا (١٩٨٩-١٩٩٠)، وعملية مراقبة تقليدية في السلفادور (١٩٩١-١٩٩٥)، وعملية الإشراف على نقل السلطة في كمبوديا (١٩٩٢-١٩٩٣). وتقديراً لجهود الأمم المتحدة في تلك المناطق، منحت قوات حفظ السلام جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٨. وقيل إنها تستحق هذه الحائزة بسبب دورها الفعال في التمهيد للمفاوضات السلمية الحقيقية في أكثر من بقعة من بقاع العالم.

السكرتير العام السابق للأمم المتحدة - للقول - بسخرية - إن حدود هذه الصلاحيات قد ذكرت في المادة رقم ستة ونصف من الميثاق. أما الفصل الثاني من الكتاب، فيدور حول تطور عمليات حفظ السلام عقب اندلاع أزمة السويس عام ١٩٥٦. ويبين فيه أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أنشأت أول قوة طوارئ دولية، وكلفت هذه القوة بالإشراف على انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية والإسرائيلية من الأراضي المصرية، وكذلك إنشاء دوريات مراقبة في شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة. وأعقب ذلك تكوين بعثة أخرى قامت بمهمة استعادة السلام في الكونغو بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٤. وفي عام ١٩٦٤، شكلت قوة أخرى في جزيرة قبرص وكلفت بمهمة الفصل بين القبارصة الأتراك واليونانيين، كما شكلت بعثة أخرى عام ١٩٦٣ في مصر وسوريا لمراقبة وقف إطلاق النار بين الدولتين وإسرائيل عقب قرار وقف إطلاق النار، ثم كلفت هذه القوة فيما بعد بالإشراف على انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام ١٩٧٨. ومثلت هذه المهمات دروساً للأمم المتحدة، بلورت من خلالها العديد من المبادئ التي باتت تحكم عمليات حفظ السلام، وطبقاً للأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية، بريان أوركارت، كانت هناك شروط سياسية محددة لتمرير قوات حفظ السلام، مثل اتفاق الأطراف الشريكة، وتقديم المساعدة المستمرة من مجلس الأمن الذي أصبح مسئولاً منذ عملية السويس عام ١٩٥٦ عن توجيه هذه القوات. واستخدام القوة فقط في حالة الدفاع عن النفس، واستعداد بعض الدول الأعضاء في المنظمة الدولية ومجلس الأمن لتحويل هذه العمليات وفي كل العمليات

تشمل عمليات حفظ السلام أهم واجبات الأمم المتحدة، والتي تقع مسئوليتها بشكل كبير على الأمين العام، الذي يعتبر بدوره منسق هذه العمليات. وقد تطورت عمليات حفظ السلام منذ الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك استجابة لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة. ويلقى هذا الكتاب الضوء على عمليات حفظ السلام وتطورها مع إشارة لبعض الحالات.

الفصل الأول من الكتاب وهو بعنوان نشأة عمليات حفظ السلام، تناول نشأة وتطور عمليات حفظ السلام وكذلك مفهومها، ويعتبر الكاتب أن المفهوم اتمم بكثير من المفروض، حيث تحدث ميثاق الأمم المتحدة عن أشخاص لهم صفة عسكرية يتم تكليفهم باستعادة السلام والأمن في المناطق التي تشهد صراعات، ولكن يوزن أن يكون لهم الحق في استخدام القوة لتنفيذ هذه المهمة. ورغم هذا الغموض، فقد كانت قوات حفظ السلام أداة لا غنى عنها في جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام عبر مراقبة اتفاقيات وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات المتحاربة، ومؤخراً في عمليات مراقبة الانتخابات في بعض البلدان. ومع نهاية الحرب الباردة، اتضح أن غموض النصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة حول حدود الدور الذي تلعبه قوات حفظ السلام، حين تكلف بأداء مهام محددة، قد خلق مازقاً ذا طبيعة متعددة فميثاق الأمم المتحدة لم يتناول على مدى ١١١ مادة من موادها التدابير المحتملة لتحقيق مهمة حفظ السلام. وعلى حين أن الفصل السادس من الميثاق كان يغطي التسويات التطوعية للنزاعات، فإن الفصل السابع تعدد عن احتمال التنفيذ دون أن يذكر صراحة حدود الصلاحيات الممنوحة لقوات حفظ السلام، وهو الأمر الذي حدا بداج هورشرلد -

**Ali Kemal Ozcan.
Turkey's Kurds: A
Theoretical Analysis
of the PKK and Ab-
dullah Ocalan. Lon-
don: Routledge, 2006**

للأمم المتحدة. مجلس الأمن بإعداد تقرير تحليلي مشفوع بتوصيات عن طرق ووسائل تدعيم مقدرة الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصناعة وحفظ السلام. وصدر تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع في يوليو ١٩٩٢ تحت عنوان أجندة من أجل السلام. وقد جاء في التقرير أن دور الأمم المتحدة في بناء السلام. بعد انتهاء الصراعات، يلزم أن يحدد الهيكل الوطنية التي يلزم مساندتها لتدعيم السلام. وتفايدي حدوث مكسة باستئناف الصراع بعد أن يكون قد خمد.

وقد وافقت قمة الأمم المتحدة، التي عقدت في نيويورك من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥، على إنشاء لجنة بناء السلام. كما وافقت على إنشاء وحدة بالأمانة العامة لدعم نشاط تلك اللجنة. وقد ألحق الأمين العام تلك الوحدة بمكتبه

وفي الفصل السادس من الكتاب، والذي يدور حول عمليات حفظ السلام في إفريقيا، جاء فيه أن إفريقيا شهدت عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام منذ الستينيات. بعضها انتهى باستقرار السلام والأمن في الدول الإفريقية المعنية. وبعضها الآخر استمر أو تجدد نتيجة الحروب الأهلية. ومن أمثلة عمليات حفظ السلام التي انتهت باستقرار السلام والأمن حالات: أنجولا، وموزمبيق، وناميبيا، ورواندا. أما الحالة التي تجددت فيها عملية حفظ السلام، فهي حالة الكونغو الديمقراطية. أما باقي الحالات، فقد استمرت منذ تسعينيات القرن العشرين، مثل حالة قوة حفظ السلام في الصحراء الغربية، وقوة حفظ السلام بين إثيوبيا وإريتريا. أما باقي الحالات التي بدأت واستمرت منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فهي حالات ليبيريا وسيراليون، والكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وبوروندي والسودان، وزادت ميزانياتها السنوية على ٣.٥ مليار دولار. واعتباراً من عام ٢٠٠٦، بدأ دور الأمم المتحدة في بناء السلام بإنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام كتطوير لدور الأمم المتحدة في صناعة وحفظ السلام، لإعادة بناء مؤسسات الدولة بعد انتهاء الحروب الأهلية.

وبعد تنفيذ تعهدات الدول والمؤسسات المانحة لصندوق بناء السلام، استخدم الأمين العام للأمم المتحدة ولايته بالتشاور مع الدول المعنية وسلطاتها بتخصيص ٧٠ مليون دولار من أرصدة الصندوق لتمويل مشاريع بناء السلام في بوروندي وسيراليون، يتم توزيعها بالتساوي بين البلدين، أي ٣٥ مليون دولار لكل منهما لتمويل المشروعات في المجالات ذات الأولوية التي حددتها سلطات كل من البلدين

ولاء على البحري

أما الفصل الثالث من الكتاب، فيدور حول تطور عمليات حفظ السلام في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويؤكد فيه الكاتب تميز هذه العمليات بأنها الأكثر استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويظهر ما أظهرت عمليات الفترة السابقة على التحسين وتسيق قدرات ومهام قوات حفظ السلام لأجل الوفاء بمتطلبات العمليات الإنسانية وعمليات مراقبة أوضاع حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والمهام العسكرية التقليدية. فقد أظهرت أيضاً افتقار الأمم المتحدة للتمويل اللازم. وكذلك للدعم اللوجستيكي والسياسي من قبل أعضاء المنظمة، وعلى رأسها الدول الخمس الأعضاء.

وعلى مستوى آخر، أظهرت عمليات الفترة السابقة على الحرب الباردة أيضاً تساؤلات حول ما إذا كان تدخل الأمم المتحدة في بعض البلدان - كما حدث في أنجولا والبوسنة وكامبوديا والصومال - يتواءم مع مبادئها الثلاثة المعروفة (قبول كل أطراف النزاع بتدخل الأمم المتحدة في النزاع، النزاهة، استخدام القوة فقط في الدفاع الذاتي عن النفس)

وفي الفصل الرابع من الكتاب، والذي يدور حول تمويل عمليات حفظ السلام، يقول المؤلف إن عمليات حفظ السلام الجارية (فيما عدا قوة مراقبة خطوط الهدنة في الشرق الأوسط وقوة مراقبة خطوط وقف إطلاق النار في كشمير) لكل منها ميزانية مستقلة لسنة مالية تبدأ في أول يوليو من كل عام وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي وقد وصلت قيمة الميزانيات المخصصة لحس عشرة بعثة لحفظ السلام للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، والتي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى خمسة مليارات دولار أمريكي تقريباً، وأكبر المساهمين فيها الولايات المتحدة تليها اليابان وهناك جدول مساهمات لجميع أعضاء الأمم المتحدة في تلك الميزانيات، بما في ذلك الدول النامية ومنها مصر. وهناك عدد من الدول امتنعت عن تقديم مساهمات لبعض البعثات، مثل حالة الاتحاد الروسي بالمسعة لمعثة حفظ السلام في البوسنة والهرسك، وذلك لأسباب سياسية ترجع إلى تزايد روسيا لصربيا كما أن هناك دولاً عليها مشاخرات لعدم من مبرانيات عمليات حفظ السلام. ينشر السنكرتير العام للأمم المتحدة بياناً بها يوضح المساهمات المتأخرة بالنسبة لكل دولة

وفي الفصل الخامس من الكتاب، والذي يدور حول دور الأمم المتحدة في بناء السلام، يؤكد المؤلف أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومهاية القطبية الثنائية في عام ١٩٩٠، كلف مجلس الأمن الدكتور بطرس بطرس غالي، كأمين عام

بمقتضى الأكراد حالياً في عدة دول، فهم يعيشون في جنوب شرق تركيا، شمال شرق سوريا، وشمال العراق (حيث يشكلون نحو ٣٢ من إجمالي عدد السكان)، وجنوب إيران وأرمينيا وأذربيجان. ويتراوح عدد الأكراد حول العالم من ١٥ إلى ٢٥ مليون شخص يتوكر معظمهم في تركيا (حيث يشكلون نحو ١٨ من إجمالي عدد السكان). ويعتقد معظم الأكراد المذهب السني مع وجود عدد محدود من الشيعة ومن اليهود والمسيحيين

وهناك تردد دولي في دعم قيام دولة كردية (كردستان) نظراً للأهمية الاستراتيجية للمنطقة التي ينتشرون بها، ولأن قيام تلك الدولة سيقترب عملاً عدائياً من جانب الدول التي يعيش فيها الأكراد

ومن أحدث الكتب التي تناولت موضوع أكراد تركيا كتاب أكراد تركيا تحليل نظري لحرب العمال الكردستاني ولعبد الله أوجلان للدكتور علي كمال أوزكان، الباحث في الشؤون الكردية، والصادر عام ٢٠٠٦.

يتكون الكتاب من افتتاحية ومقدمة وستة فصول وخاتمة

يقول الكاتب إن معظم المصادر التي تناولت الأكراد ركزت على جانبين أساسيين، إما التحدث عن الحياة القبلية والمؤسسات الدينية لتلك الفئة أو عن الصراعات القائمة، سواء كانت سياسية أو عسكرية حول إنشاء دولة كردستان بشكل عام ويوضح الكاتب أن هدفه هو مناقشة موضوع أكراد تركيا، من خلال دراسة أهم حزب يمثلهم ألا وهو حزب العمال الكردستاني (The Kurdish Worker's Party - PKK)

بدأ نشاط الحزب في عام ١٩٧٤، ولكن أعلن تشكيله رسمياً عام ١٩٧٨ بهدف إقامة دولة

- الوطنية الكردية وواجبنا الذي صدر عام ١٩٩٢

- رضى النصر الذي صدر عام ١٩٩٦
هذا، ولقد اختلفت الآراء حول شخصية عبد الله أوجلان ما بين وصفه تارة بالارهابي وتارة أخرى بالمناضل من أجل الحرية. ولكنه يظل الشخصية التركية الثانية التي ظهرت على غلاف جريدة التاييمز البريطانية الشهيرة بعد ظهور مؤسس الدولة التركية الحديثة أتاتورك، وكانت تلك الصورة لحظة القبض عليه في كينيا عام ١٩٩٩

الفصل السادس والآخر من الكتاب يتحدث عن انكماش دور حزب العمال الكردستاني. يقول الكاتب إن هذا الانكماش قد بدأ مع تكليف الحزب لعملياته التي تهدف المصالح التركية، سواء بالداخل أو بالخارج، بداية من عام ١٩٩٢، والتي أدت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، سواء من الأتراك أو من الأكراد، وبالتالي اعتبار الحزب مجموعة إرهابية من جانب عدة أطراف كما ذكر من قبل. هذا، وقد تزامن ذلك مع حدوث انكماش في الهيكل التنظيمي والقوة العسكرية للحزب. وقد ظهرت آثار ذلك الانكماش في نتائج عدد من الانتخابات المحلية التي أجريت في أبريل ١٩٩٩ على ٤٧٥، فقط من الأصوات، وفي الانتخابات العامة التي أجريت في ٢٨ مارس عام ٢٠٠٤ على نسبة ٤.٩، فقط من أصوات الناخبين في مختلف أنحاء البلاد.

إن قضية الأكراد بشكل عام، وأكراد تركيا بشكل خاص، أصبحت مرتبطة بمسألة تهديد الهوية ويعرض الكاتب في الحاشية عددا من النقاط المهمة من بينها

- إن كاريوزا عبد الله أوجلان سحت عن صفاته الشخصية من ناحية وعن رغبة الأكراد القوية في الحصول على وطن قومي من ناحية أخرى

بالرغم من انكماش دور حزب العمال الكردستاني سياسيا وعسكريا، إلا أن وجوده على المساحة له تأثير واضح على الأكراد في جنوب شرق تركيا، خاصة مع حصول أكراد العراق على مزيد من الاستقلالية

وسيطل الحديث عن حلم قيام دولة كردستان فأنما، رغم صعوبة تحفيظه وتتمدد قوة معارضة تركيا لهذه الرغبة في تحريض رئيس تركيا الحالي، ووزير خارجيتها سابقا، عبد الله جول في شهر يوليو الماضي، والذي قال فيه إن الجيش التركي سيبهاجم معاقلي حزب العمال الكردستاني في العراق دون الحصول على أمر مسبق من أي طرف

د ماهيتاب مكاوي

وذلك منذ إنشائه في بداية سبعينيات القرن المنصرم. وقد تنوعت استراتيجيات الحزب لتحقيق ذلك الهدف فبعد فشله في تحقيق ثورة ماركسية في تركيا تدرى إلى إقامة تلك الدولة، فقد قرر تغيير تلك الاستراتيجية طالما لدعم الأغلبية السنية المعارضة للنظام الماركسي

أما الفصل من الثالث إلى الخامس، فتحدث عن تكوين حزب العمال الكردستاني وأهدافه واستراتيجيته وكيفية التعبئة العامة لأكراد تركيا. فالفصل الثالث يحمل عنوان تكوين حزب العمال الكردستاني، والفصل الرابع يأتي تحت عنوان خطاب وأهداف حزب العمال الكردستاني، والفصل الخامس يحمل عنوان مصادر التحفيز

يبدأ الكاتب بسرد التسلسل الزمني لتكوين الحزب. فقد بدأ الحزب نشاطه بصورة غير رسمية عام ١٩٧٤ بستة أشخاص فقط تحت قيادة عبد الله أوجلان (المعروف أيضا باسم أبو) في العاصمة التركية أنقرة، وكانت بدايته الرسمية عام ١٩٧٨ في بلدة ديار بكر، التي يعتبرها أكراد تركيا عاصمة لهم. وبعد أن استطاع تكوين أكبر حركة شعبية ممثلة للأكراد خاصة في أوائل سبعينيات القرن الماضي بعد سقوط الشيوعية، استطاع الحصول على عدد كبير من الأصوات خلال معظم الانتخابات المحلية أو العامة التي أجريت في تركيا في حقبة التسعينيات، وذلك على الرغم من الضغوط التي مارسها الداخلية التركية. وقد كانت استراتيجية الحزب في بدايته هي إشعال نيران الثورة الماركسية في تركيا كوسيلة لتحقيق هدفه في إقامة دولة للأكراد، ولكن تلك الاستراتيجية قد تغيرت نظرا لوجود الأغلبية السنية المعارضة للنظام الماركسي وبسبب قيام الحزب، بداية من عام ١٩٨٤، بعمليات خطف السائحين الأجانب ومهاجمة المصالح التركية - سواء داخل البلاد أو خارجها مما أدى إلى إزهاق أرواح ما يقرب من ٢٧ ألف شخص - ثم تصنيفه كجماعة إرهابية من قبل كل من تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، طرد عبد الله أوجلان (مؤسس الحزب) من سوريا في عام ١٩٩٨ (التي لجأ إليها عام ١٩٨٠) بعد سقوط أمريكا، وقبض عليه في ١٥ فبراير عام ١٩٩٩ في كينيا وحكم عليه بالإعدام ثم حُفَّت الحكم بعد ذلك للسجن مدى الحياة. إن لحظيات وجوهرات ومؤلفات قيادات الحزب، بالإضافة إلى الكاريوزا الخاصة التي يمتنع بها أوجلان، دورا مهما في نفخة أكراد تركيا وتدعيم مشاعرهم الوطنية كما استطاع الحزب تدعيم الوراثة التي مكنته من إقامة مكاتب إعلامية في عدد من الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا واليونان ومنحصر مؤلفات أوجلان

الحزب الخاصة في كردستان الذي صدر عام ١٩٨٩

مستقلة للأكراد. وقد اتخذ الحزب عدة أسماء منذ إنشائه إلى أن تم الاستقرار على اسم حزب العمال الكردستاني في أبريل عام ٢٠٠٥. ضمن الأسماء التي تم اختيارها في عام ٢٠٠٢

(Kurdistan Freedom and Democracy Congress - KADEK)

وشر به تعبيره بعد أن انتهت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب بمحاولة الهروب من تهم متعلقة بالإرهاب في عصر ما بعد صدام في العراق

يحمل الفصل الأول عنوان القومية والوطنية هذا الحزب، نظري ويعتبر تقديمًا لموضوع إقامة ديمقراطية للأكراد. هذا، يعطى الكاتب عدة تعريفات لمفهوم الوطن أو الدولة أو الأمة، منها تعريف لرعييم الشبوعي حوريف ستالين وهو وجود مجتمع مستقر بجمعه وحدة اللغة والأرض والحياة الاقتصادية والتركيبة النفسية، أي يجب توفر أربعة شروط لكي يطلق على مجتمع معين علم وطن

كما يقدم الكاتب نفسه تعريفا يركز على وجود وحدة جغرافية - سياسية - اقتصادية - اجتماعية وقانونية وهي التي تؤهل مجتمعا معيا لكي يصبح وطنا أو دولة أو أمة

ويقول الكاتب أنه على الرغم من رغبة الأكراد في تكوين وطن لهم، إلا أن الشروط السالف ذكرها لا تتوافر لديهم، خاصة عدم وجود وحدة جغرافية، حيث ينتشرون في عدة دول

يحمل الفصل الثاني عنوان بداية مشكلة أكراد تركيا. يبحث هذا الفصل الجذور التاريخية للتوتر والصراع بين الأكراد والدولة التركية بعبء إنشاء دولة للأكراد. وي طرح الكاتب تسلاولا مهما ألا وهو ما هي العوامل التي تسببت في نمو حزب العمال الكردستاني، وبالتالي تمكنه من توسيع نشاطه ومقاومته لسلطات ليس فقط في تركيا ولكن أيضا خارجها

يقول الكاتب أن الحرب ظهر كاستعداد له حرب التحرير التركية أو حرب التحرير الوطنية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك في أوائل القرن العشرين. فبعد فشل الأكراد في إقامة دولة في تلك الحرب، وبالتالي في إعادة ميلاد الدولة التركية تحت مسمى الجمهورية التركية بعد ذلك في عام ١٩٢٤. أما بعد قيام العرب وبعد عدم تنفيذ اتفاقية سيفر، التي أبرمت عام ١٩٢٠، والتي وعدت الأكراد بإقامة دولة لهم في المنطقة بل وبعد تهجير دورهم ولعنهم وتغاضبهم فقد أعلن قيام حزب لتحرير الأكراد داخلها وخارجها بغية إقامة تلك الدولة. ولقد ساعد تركيز تركيا على تأكيد هويتها على نمو تلك الشعوب الوطنية لدى الأكراد

وبعد الحرب، أول حركة وطنية نشأت وتغير هي الأكراد وأحلامهم في إقامة دولة مستقلة لهم



Al-Siyassa Al-Dawliya

International Politics Journal

دورية علمية محكمة

تصدر أولاً: يناير، أبريل، يوليو، أكتوبر عن مؤسسة الأهرام

ملحق العدد (اسطوانة مجانية)

البحث عن سلام فلسطيني - إسرائيلي

قرارات الأمم المتحدة

اتفاقيات

أوسلو ٢٠١ - طابا - واي ريفر - شرم الشيخ - المعابر

مبادرات

فلس - شامير - وثيقة جنيف - وثيقة الأسرى - المبادرة العربية

موقع السياسة الدولية على شبكة الإنترنت

www.siyassa.org.eg

قسم خاص باللغة الإنجليزية